

أحمد
دكتور إبراهيم خضر

الجيش والمجتمع

دراسات في عَالمِ الاجتماع العسكريّ

إهداء

إلى روح أمي الغالية
وإلى طفلي الحبيبين محمد ومروة

محتويات الكتاب

صفحة

٧	تصدير بقلم الأستاذ الدكتور محمد الجوهري
٩	مقدمة المؤلف
	الدراسة الأولى : علم الاجتماع العسكري من الأربعينات
١١	حتى الثمانينات
٤٩	الدراسة الثانية : الأسرة العسكرية في ضوء التحليل السوسيولوجي
١٣٣	الدراسة الثالثة : قضية المرأة في القوات المسلحة
	الدراسة الرابعة : مشكلة التقاعد العسكري في ضوء التجربتين
١٧٥	الأمريكية والسودانية
٢٠٧	الدراسة الخامسة : سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية
٣٠٤	الدراسة السادسة : التحليل السوسيولوجي للدور السياسي للعسكريين
	الدراسة السابعة : التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين الاستراتيجية
٢٣١	العسكرية والبناء الاجتماعي
	الدراسة الثامنة : رؤية خاصة في التحليل السوسيولوجي للدولة
٣٦٦	العسكرية بين هارولد لازويل وريمون أرون
	الدراسة التاسعة : البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب
٣٨٨	المحدودة (بالتطبيق على حرب أكتوبر)
	الدراسة العاشرة : ملاحظات حول المؤتمر الدولي لسمنار القوات
٤٢٥	المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

تصدير

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

نائب رئيس جامعة القاهرة

هذا هو العمل الثانى الذى تقدمه سلسلة علم الاجتماع المعاصر من تأليف الزميل الدكتور احمد ابراهيم خضر، وكان مؤلفه الأول - الذى يحمل رقم ٣٥ فى هذه السلسلة - هو أول كتاب علمى رصين عن علم الاجتماع العسكرى يصدر باللغة العربية.

وقد أوقف الدكتور أحمد خضر حياته وجهده واهتمامه لدراسة موضوعات هذا العلم الجديد على لغتنا العربية، العريق فى التراث السوسيولوجى العالمى، ولذلك جاء هذا العمل الثانى استكمالاً لمسيرته المظفرة الموفقة بإذن الله. ويضم هذا الكتاب المعنون: «الجيش والمجتمع - دراسات فى علم الاجتماع العسكرى» مضمونا يعبر عنه ذلك العنوان أصدق تعبير. فبعد أن قدم لنا فى عمله الأول المدخل، والاطار العام للعلم، نراه يركز فى هذا العمل على دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع.

وقد ضمن هذا الكتاب دراسة مستقلة ذات طابع تاريخى عام تناول فيها تطور علم الاجتماع العسكرى منذ الأربعينات وحتى الثمانينات، وهى فى حقيقة الأمر حقبة التأسيس والإنجاز والازدهار فى تاريخ هذا العلم. وانتقل بعد ذلك فى عدد من الدراسات ليتناول العلاقة بين الأسرة والجيش، أو التحليل السوسيولوجى للأسرة العسكرية، وقضية عمل المرأة ومشاركتها فى جهد القوات المسلحة.

وكذلك اختص موضوع التقاعد العسكرى بدراسة مستقلة بوصفه يمثل حلقة وصل هامة بين المجالين العسكرى والمدنى، واحتوت هذه الدراسة الهامة أبعاداً تطبيقية استوحاها من التجربتين الأمريكية والسودانية. وإن كنا نأمل منه أن يمتد اهتمامه فى المستقبل ليركز على التجربة المصرية فى التقاعد العسكرى شارحاً ومحللاً ومعلقاً، لكى يقدم اسهاماً مفيداً لصانع القرار فى مصر.

وتضمن هذا السفر القيم دراسات على درجة عظيمة من الأهمية حول العلاقة بين المجتمع والسياسة بالذات وبين المؤسسة العسكرية، من هذا القبيل الدراسات

السادسة (التحليل السوسيولوجي للدور السياسي للعسكريين) والسابعة (عن : العلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعي)، والثامنة (عن : التحليل السوسيولوجي للدولة العسكرية).

أما أهم دراسات هذا الكتاب فأعدها الدراسة التاسعة التي تتناول البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة، بالتطبيق على حرب أكتوبر. فهذه الدراسة وما انطوت عليه من تحليلات هي انجاز طيب وجهد خصب ومعين فكري لاينضب لمن يهتمه أمر هذا المجتمع المصري، ولن يتساءل عن رسالة علم الاجتماع في مجتمعنا. ليطلع كل هؤلاء دراسات هذا الكتاب القيم.

وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير وطننا العزيز..

محمد الجوهري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا هو مؤلفنا الثانى فى علم الاجتماع العسكرى. تركز الأول على تحليل التنظيم العسكرى فى ضوء نظرية النسق المفتوح. أما هذا المؤلف فيضم تسع دراسات إلى جانب بعض الملاحظات حول المؤتمر الدولى لسمنار القوات المسلحة والمجتمع بجامعة شيكاغو لعام ١٩٨٣.

يفصل بين المؤلفين ما يقرب من خمس سنوات كنا نتابع فيها عن قرب نمو وتطور هذا الفرع من فروع علم الاجتماع الذى لا يزال يشغل وضعا هامشيا سواء على مستوى القوات المسلحة أو مستوى الجامعات. وقد ساعدنا فى ذلك كثيرا وجودنا كمحاضر زائر فى إحدى الجامعات الأمريكية الأربعة المهتمة بعلم الاجتماع العسكرى وهى جامعة ميرلاند إلى جانب أستاذين متخصصين هما دافيد سيجال David Segal ومادى سيجال Mady Segal ويرجع للأخيرة فضل إمدادنا بالمعلومات والمقالات النادرة وتلك التى لم تطبع بعد فى موضوعين تخصصت فيهما وهما المرأة والأسرة العسكرية، ويعتبر هذان الموضوعان من القضايا الساخنة فى علم الاجتماع العسكرى اليوم.

وتختلف الدراسة الأولى فى هذا المؤلف اختلافا جذريا عن الفصل الذى عرضناه فى كتابنا الأول إذا تمكنا فى زيارتنا الثانية للولايات المتحدة من الحصول على المعلومات التى لم نتمكن من الحصول عليها فى الزيارة الأولى مما أتاح لنا تحليل نمو وتطور علم الاجتماع العسكرى بنوع من الشمول والتفصيل والعمق.

أما الدراسة الرابعة عن التقاعد العسكرى فقد حصلنا على معظم مادتها من الأكاديمية الطبية الأمريكية بفرجينيا ومن كلية الطب بجامعة جورج واشنطن وقد يعود ذلك إلى هذا الارتباط الظاهر بين التقاعد والانهيارات العصبية النفسية التى تحدث للأمريكيين أثر إحالتهم للتقاعد بعد حياة حافلة بالعمل والحركة.

وقد أجرينا دراسة مقارنة لمشكلة التقاعد بين الضباط الأمريكيين والسودانيين راعينا فيها اختلاف الثقافة وأثر ذلك على استجابة الضباط لأزمة التقاعد. والدراسة الخامسة عبارة عن عرض وتحليل بليوجرافى لأكثر من مائتين وخمسين مرجعا فى سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية اتبعناها بأربع دراسات مرتبطة به حللت الدراسة الأولى الدور السياسى للعسكريين وحاولت

الدراسة الثانية أن تقف على مدى صلاحية البناء الاجتماعي لإفراز استراتيجية عسكرية تضعها القوات المسلحة موضع التنفيذ. وقد وضعنا في هذه الدراسة نموذجا تحليليا خاصا عرضناه على الدكتور هيج Haig رئيس قسم الاجتماع بجامعة ميرلاند وعلى الدكتور سيجال. وقد اعتبره الأخير نموذجا لنظرة مستقلة للعالم الثالث عن دور القوتين العظيمتين. وفي الدراسة الرابعة قابلنا بين تحليل هارولد لازويل Laswell للدولة العسكرية وردّ. ريموند آرون Aron أستاذ الاجتماع بالسوربون عليه بالرغم من الأربعين عاما التي تفرق بين التحليل والرد. واخترنا في الدراسة الأخيرة نظرية يوكوف Yokov عن الحرب المحدودة وطبقناها على وثيقة عن حرب أكتوبر عثرنا عليها في جامعة جورج تاون وخرجنا بنتيجة مؤداها أن العلاقات بين قادة الحرب لا تؤدي إلى تحقيق نتائج عسكرية لا تتفق مع الاستراتيجية الموضوعية مسبقا من قبل القوتين العظيمتين.

وأخيرا هناك ملاحظات طرحناها حول مناقشات المؤتمر الدولي لسمنار القوات المسلحة والمجتمع الذي عقد بجامعة شيكاغو في عام ١٩٨٣.

والواقع أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الدور الكبير الذي أسهمت به أستاذتنا الفاضلة الدكتورة حكمت أبوزيد في حياتنا العلمية منذ ثمانية عشر عاما ومن اللحظة الأولى التي شعرت فيها أن تخصصنا في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع يمكن أن يثمر عن شيء له قيمة ولعل هذا المؤلف دليل واضح على صدق حدسها. وتشهد مكتبة البروفيسور جانوتز عميد الاجتماع العسكري في العالم على ذلك إذ وجدناه محتفظا بالمراجع التي أمدتنا بها الدكتورة حكمت أبوزيد في مكتبته الخاصة بقسم الاجتماع بجامعة شيكاغو.

والواقع أن مسيرتنا في هذا التخصص كادت أن تتوقف تماما لو أن الله قد قيض لنا أستاذنا الدكتور محمد الجوهري - الذي أولانا برعاية مخلصه ثبتت أقدامنا على الطريق وجعلتنا أكثر إقداما وأكثر جرأة وأكثر تصميمًا على مواصلة السير فيه... أزال عنا الدكتور محمد الجوهري كل الرواسب التي كانت تعوق استمرارنا في هذا الميدان وقدمنا إلى مجتمع علم الاجتماع في مصر والعالم العربي ونشر لنا أكثر المقالات حساسية تلك التي تخرج الأساتذة الأمريكيون في نشرها ووقف إلى جانبنا بتوجيهاته وإرشاداته ومساعداته.. ولا نعتقد أن كلماتنا مهما كانت يمكن أن تفي به ولو القليل من حقه.

جزى الله عنا هذين الأستاذين الفاضلين خير الجزاء..

الدراسة الأولى

علم الاجتماع العسكري من الأربعينات حتى الثمانينات

على الرغم من أن هناك مياديناً مختلفة في علم الاجتماع تتعرض لدراسة القوات المسلحة مثل علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع المهني وعلم اجتماع الصراع وعلم اجتماع التنظيم فإن علم الاجتماع العسكري يعتبر أحد الميادين الفرعية المميزة في علم الاجتماع لكنه لا يزال يحتل وضعا هامشيا في دائرة هذا العلم بالرغم من هذه الزيادة الملحوظة في البحوث التي أجريت فيه^(١) وظهور مجلتين متخصصتين في دراساته^(٢) بالإضافة إلى الجهود المكثفة لجامعة سمنار القوات المسلحة والمجتمع^(٣).

ولما كان علماء الاجتماع العسكري الأوائل يرون أن حدود ميدان هذا العلم فضفاضه فقد ركزوا على القضايا ذات الاهتمام التقليدي التي أفادت دراساتها في فهم الطبيعة الداخلية للتنظيم العسكري، لكنهم كانوا يعتقدون في الوقت ذاته بأن هناك حاجة إلى فهم أكثر شمولاً يضم تحته هذا الإطار السوسيولوجي السياسي الذي يركز على العلاقة بين الجيش والدولة والمجتمع والكيفية التي تؤثر بها العملية السياسية على الجيش وكيف يؤثر الجيش على السياسة والمجتمع وكيف ينجح في القرارات اليومية والدولية وفي عملية الحكم ذاتها وهل يعتبر الجيش عميلاً للدولة أو للصفوة الحاكمة. وكانوا يرون أيضاً أنه طالما أن الجيش هو مصدر الانفاق

(١) قد يعود ذلك إلى أن الناس يربطون عادة بين علم الاجتماع العسكري ومفهوم الحرب خاصة إذا كان مفهوم الحرب غير مقبول لديهم أساساً وقد يعود أيضاً إلى أن الميدان نفسه له تشعبات عديدة بحيث تدخل دراساته في ميادين عدة مثل مشاكل القوة البشرية والطب النفسي الاجتماعي وإدارة المرحلين أو حتى تحت تعليم فصائل الدفاع المدنية. (أنظر الأسباب الأساسية في كتابنا علم الاجتماع العسكري ص ٣٦).

- Armed Forces and Society

- Journal of Political and Military Sociology.

(٢) هاتان المجلتان هما:

(٣) أسس موريس جانowitz Mooris Janowitz هذا السمنار في عام ١٩٦٩ بمساعدة مؤسسة راسل ساج Russel Sage

وأصبح فيما بعد المنطلق الأساسي لدراسات العلماء الاجتماعيين وبحثهم عن القوات المسلحة وما يرتبط بها من قضايا. (أنظر نشأة وتطور هذا السمنار في كتابنا ص ٤٥).

ويطلق على هذا السمنار اختصاراً (INS)

Inter-University Seminar on Armed Forces and Society.

الأساسى فى الميزانية القومية وهو الذى يتعامل مع قضايا الحرب والسلام ويتخصص فى إدارة وسائل العنف المنظم فإن لأفعاله متضمنات أخلاقية وإيديولوجية واقتصادية واسعة يجب أن توضع فى الاعتبار عند أى دراسة تجرى عليه.

وتعتبر السعة الأيديولوجية الميزة لعلماء الاجتماع العسكرى التزامهم بالافتراض القائل بأن تطبيق المعرفة السوسولوجية ومناهج البحث فيها سوف يزيد من فاعلية التنظيم العسكرى، ولهذا وجدنا الكثير من الباحثين يهتمون بكفاءة التنظيم وإن كان هناك فريق آخر يرى أن المؤسسة العسكرية هى أحد المظاهر الهامة لثقافة المجتمع ومن ثم لم يعمل هذا الفريق مباشرة فى الأقسام العسكرية وامكنه بذلك تجنب التفاعل مع الجيش الذى يؤدى وظيفته كنسق منعزل عن البحوث المدنية.

من هنا تبين لنا كيف اعتمد علماء الاجتماع العسكرى على منظورين أساسيين هما: استخدام نظريات ونتائج علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى فى العمل على زيادة كفاءة وفاعلية التنظيم العسكرى وثانيهما دراسة القوات المسلحة كمؤسسة اجتماعية ذات تشعبات سياسية ومجتمعية واسعة أى باعتبارها وحدات قومية تعكس التأثيرات السياسية والثقافية والتاريخية للمجتمع. ويمكن التعبير عن هذين المنظورين بالمصطلحات الحديثة بالمدخل البنائى والمدخل الثقافى.

ولما أصبحت الحروب التقليدية والجيوش الكبيرة فى العصر النووى لا وظيفية إلى حد ما فإن الباحثين يرون أن ميدان العلم يجب أن يمتد لدراسة التشكيلات الاجتماعية والحركات شبه العسكرية وغير التقليدية والأنماط الأخرى من الحروب مثل حرب العصابات وكذلك أيضا دراسة أعمال المخابرات والاعتقال السياسى.

والمظهر الوحيد المميز لعلم الاجتماع العسكرى هو أنه يطبق على أناس عسكريين ويدعمه التنظيم العسكرى ويستخدم لحل المشاكل العسكرية. وهناك بعض الخلط بينه وبين علم اجتماع الحرب، والواقع أن الارتباط بينهما ليس ارتباطاً وثيقاً^(١) فلعلم اجتماع الحرب تاريخ طويل نسبياً كميدان للدراسة تضمن جهوداً لتحليل الصراع والحرب كعمليات اجتماعية واعتبار الحرب ظاهرة من ظواهر السلوك الإنسانى. كما توصل علماء اجتماع الحرب إلى افتراضات عديدة منها:

(١) اعتبر كيرت لانج Lang أن دراسة الحرب أحد ميادين علم الاجتماع العسكرى. (انظر كتابنا ص ٤٠)

١- ان الحرب عميقة الجذور في الغرائز البشرية ولا يمكن استئصالها بسبب الطبيعة الانسانية غير المتغيرة.

٢ - ان الحرب كعملية ترتبط بمراحل معينة من مراحل تطور المدنية.

٣ - ان الحرب سلوك لا وظيفي طالما انها تؤدي إلى تفكك اجتماعي وإلى تدمير كل المشتركين فيها.

٤ - إن الحرب تثير الخلق والابداع الذي يمكن أن يؤدي إلى تطور الإنتاج في حالة السلم وإلى التدمير في حالة الحرب.

وليس من الضروري لعلماء الاجتماع العسكري أن يبحثوا عن حلول لوجهات النظر المختلفة هذه لكنهم يضعونها في اعتبارهم عندما يتعلق الأمر بقيمهم المهنية والشخصية وذلك بحكم احتوائهم في دراسات علم الاجتماع العسكري.

ورأى علماء الاجتماع العسكري الأوائل إن ميادين البحوث التي كان للباحثين فيها إسهامات بارزة هي نفس ميادين علم الاجتماع العسكري، وقد حددوها على النحو التالي:

أولاً: في التنظيم الإنساني:

١ - بحوث اتجاهات الأفراد العسكريين: أمكن لهذه البحوث أن تحدد العوامل التي ساهمت في ارتفاع وانخفاض المعنويات واهتمامات وحاجات الأفراد العسكريين ورضاهم عن أعمالهم.

٢ - دراسات عن التفاعل بين أفراد الثكنات والمواقع العسكرية والمجتمعات المدنية القريبة: وقد وجهت نتائج هذه الدراسات نحو تطوير الأنشطة والاتجاهات المتبادلة بينهما.

٣ - دراسات عن التفاعل بين الوحدات العسكرية ومجتمعات ما وراء البحار: حاولت هذه الدراسات ان تقف على مواقع التوتر المحتمل وأن تحدد مناهج مواجهتها.

٤ - دراسات اعتبرت التنظيمات العسكرية تنظيمات كبيرة الحجم يمكن أن تطبق منها تكنيكات ومداخل علم الاجتماع الصناعي.

٥ - دراسات الجماعة الصغيرة: كالسرايا والأسراب والاطقم وقد لقت هذه الدراسات الضوء على تكوين وانماط القيادة والتدريب ومحكات الانجاز في الوحدات العسكرية الضاغطة.

٦ - دراسات على الانجاز العسكرى فى البيئات الضاغطة وغير العادية.

ثانياً: فى حاجات ومصادر القوة البشرية:

١ - بحوث عن احتياجات القوة البشرية: وجهت هذه البحوث نحو تطوير المناهج الخاصة بتحليل احتياجات الاسلحة من المهارات والاستعدادات وكيف يمكن أن تفى القطاعات المدنية بهذه الاحتياجات.

٢ - دراسات عن ديموجرافية التنظيمات العسكرية: نجحت هذه الدراسات فى تقديم العديد من المعلومات عن تكوين واستقرار الوحدات العسكرية.

٣ - بحوث عن القوة البشرية والسكانية الأجنبية: حاولت هذه البحوث أن تطور تكتيكات أمكن استخدامها فى المناطق التى لا تتوافر عنها بيانات ديموجرافية يمكن الاعتماد عليها، ولإعطاء تقديرات عن حجم وتكوين سكان الدول الأجنبية ووحداتها الفرعية.

ثالثاً: بحوث عن التخطيط والمخابرات:

١ - تحليلات عن الانساق الاجتماعية الأجنبية: تفيد هذه التحليلات فى التنبؤ بالطرق التى سوف تستجيب لها المجتمعات الأجنبية لمجموعة مختارة من المثيرات التى قد تكون متوقعة أو متعمدة.

٢ - تطوير تكتيكات عن جمع بيانات للمخابرات: ترتبط بالنواحى الانسانية للانساق الاجتماعية الاجنبية معتمدة على مناهج المقابلات والتحليلات والصور التفسيرية.

٣ - تطوير تكتيكات لتوصيل أهداف الدولة إلى الأصدقاء والمحايدين والأعداء: ويدرس ذلك عادة فى ميدان البحوث النفسية.

٤ - تطوير بحوث لجمع معلومات سياسية واجتماعية عن سكان البلاد الأجنبية: تفيد فى التخطيط العسكرى وغيرها.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن بحوث القوات المسلحة والمجتمع فى الدول الشيوعية^(١) تنتمى إلى علم الاجتماع المعرفى أكثر منها لعلم الاجتماع العسكرى ويهتم الكتاب الاشتراكيون الذين يكتبون عن الجيش بالتحويلات الطبقيّة الناجمة للقيادة الاشتراكية والعلاقات المنسجمة بين الدولة والحزب والقوات المسلحة. فى

(١) انظر علم الاجتماع العسكرى فى يوغسلافيا كنموذج للدول الشيوعية فى كتابنا ص ٤٨.

حين يهتم الكتاب الغربيون الذين يحللون الجيوش الاشتراكية بالأشكال التنظيمية لفترة ما قبل الاشتراكية والضغط الناتجة عن العلاقات بين الجيش والحزب. وقد حاول ما كينل Mcnale في السبعينات أن يحصى البحوث والمقالات التي كتبت في علم الاجتماع العسكري، وبعد أن وردت إليه هذه البحوث والمقالات.

قسمها إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي:

١ - مقالات تنظر إلى الجيش على أنه شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يمكن أن يحل بواسطة المناهج والنظريات التقليدية.

٢ - مقالات تنظر إلى الجيش والسلوك العسكري على أنه شكل من أشكال السلوك الشاذ الذي يجب أن يحظى بالتحليل.

٣ - مقالات تحلل الجيش كمؤسسة اجتماعية أساسية تؤثر على المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

وغلب الاتجاه التحليلي على المقالات التي وصلت لماكنيل من الأفراد العسكريين وتناولت الكيفية التي يؤدي بها الجيش وظيفته وكيف يتعامل مع أدواره المتغيرة وعكست بعض الكتابات الاتجاه المعبر عن نمو احتمالات أنعزال الصفوة العسكرية. ورأى جارنير Garnier أن هذه الامكانية واضحة ومميزة إلا أن موسكوس Moskos رفض ذلك، ورأى القزاز في دراسته عن الجيش الإسرائيلي أن ذلك غير ممكن في مجتمع مثل إسرائيل.

أما عن الدراسات عَبَرُ الثقافة التي تناولت الاتجاهات العامة نحو الجيش أشار ماكنيل إلى دراسة هانسن Hansen عن اتجاه الشعب في شيلي نحو الجيش وأدواره الدفاعية والمدنية وفي الحفاظ على النظام الداخلي ورأى أن الجيش في شيلي كأي جيش في أمريكا اللاتينية ليس له دور حقيقي في الدفاع عن البلاد في حين أن الشعب لا يزال ينظر إلى الدفاع على أنه الوظيفة الأساسية للجيش ولهذا لا يعمل ماكنيل كثيراً على اقتحام الجيش ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن للجيش دور أساسي يجب أن يلعبه.

ووصلت إلى ماكنيل مقالة طريفه حاول فيها صاحبها أن يدرس الوظائف التي تؤديها ميداليات الشرف التي يمنحها الكونجرس للأفراد العسكريين وتبين له أن هذه الوظائف هي الدعاية والروح المعنوية وتعزيز السياق المهني. وتمثل سلسلة هذه المقالات الاتجاهات المختلفة لأصحابها إلا أنها تعتبر مع ذلك

أمثلة طيبة لميادين إضافية لعلم الاجتماع العسكري على النحو التالي:

(أ) دراسات عبر ثقافية عن التنظيمات العسكرية: أجريت هذه الدراسات المقارنة وفقا لمتغيرات الأساس الاجتماعي وسياسات التجنيد والإيديولوجيات والدور الذي تلعبه في المجتمعات المختلفة. ويرى الباحثون أن الدراسات في هذا الميدان تساعد على تطوير منظورات جديدة عن القوات المسلحة والطرق التي تتكامل بها مع المجتمع الأكبر.

(ب) دراسات عن انعزال الصفوة العسكرية: أجريت هذه الدراسات عن العمليات التي تتقلد بها الصفوة العسكرية زمام النظام السياسي ولماذا تلجأ إلى ذلك إلا أنها ابتعدت عن تناول الموضوعات المتعلقة بالأصول الطبقية الاجتماعية للضباط وطبيعة النظام السياسي كمتغيرات سببية ولكنها انتفعت كثيراً بالتفسيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل اعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية أمراً محدداً للإيديولوجية العسكرية وليس العكس. وقد تطور هذا الجانب من البحوث على مستوى النماذج والمناهج أيضاً.

(ج) دراسات عن تأثير الجيش على النسق الاجتماعي الكلي: تأثر هذا النوع من البحوث بالمنظور الصراعى لكنه ابتعد عن التركيز على الكيفية التي يؤثر بها الجيش على المجتمع وكيف يحقق وظائفه الأساسية.

(د) دراسات تنظر إلى الجيش كمؤسسة دائمة التغير: حاولت هذه الدراسات أن تشرح وتحلل الأدوار الجديدة التي يطور بها الجيش نفسه. وتتميز هذه الدراسات بالجرأة في نقد أدوار الجيش مثل أدوار الأمن الداخلي وحل قضايا التعليم والصحة والرفاهية.

(هـ) دراسات تعتمد على مناهج العلوم المختلفة في دراستها عن القوات المسلحة: مثل علم الاقتصاد والسياسة والعلوم العسكرية وغيرها.

هذا ولا يزال علم الاجتماع العسكرى غير معروف نسبيا وغير مدرج أيضا في مقررات المناهج التعليمية والمراجع الأساسية في الجامعات. وتبين المسوح التي أجرتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع أنه لم يكن هناك حتى عام ١٩٧٤ سوى تسع مقررات دراسية في علم الاجتماع العسكرى لمراحل ما قبل التخرج وثلاث مقررات لمرحلة الدراسات العليا. ولم يكن هناك في ١٩٦٩ سوى قسم اجتماع واحد في كل الجامعات الأمريكية يعترف بعلم الاجتماع العسكرى كأحد الميادين التخصصية وارتفع هذا العدد إلى أربع في ١٩٧٠ ثم إلى أحد عشر في عامي ١٩٧١-١٩٧٢ إلا أن هذه الأعداد قد انخفضت نسبيا بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٣ ووصل عدد أقسام الاجتماع التي كانت تعترف بعلم الاجتماع

العسكري كأحد ميادين التخصص إلى تسعة أقسام فقط من بين مائتين وست عشر في عام ١٩٧٥.

وكانت الموضوعات التي تدرس فن علم الاجتماع العسكري هي الجيش كنسق وكتنظيم وكمؤسسة وعلاقته وتأثيره على المؤسسات الأخرى والعلاقات المدنية العسكرية مع التركيز على المركب العسكري الصناعي والانقلابات والثورات إلى جانب بعض المفاهيم الأخرى مثل المهنية والسياق المهني وتجنيد القوة البشرية.

ولم تدرس الكليات والأكاديميات العسكرية علم الاجتماع العسكري على المستوى الرسمي كما لم يكن يوجد بها أقسام للاجتماع ولهذا كان علم الاجتماع العسكري هامشيا بالنسبة للقوات المسلحة كحالة في الجامعات. وكان اتجاه الأكاديميات العسكرية سيكلوجيا أكثر منه سوسيولوجيا باستثناء هذا الجانب من المقررات الأكاديمية التي تركز على القيادة وتهتم بالتداخل بين الجيش والمجتمع والآثار المجتمعية على عمليات القيادة.

ويضم المنهج التعليمي في الأكاديمية البحرية الأمريكية مقررات عن العلاقات المدنية العسكرية وكذلك عن سياسات الدول النامية وبعض الموضوعات الأخرى المرتبطة بعلم الاجتماع العسكري أما الأكاديمية الجوية فقد كانت تعقد سمناًراً يحقق التداخل بين العلوم المختلفة تحت عنوان «الجيش في المجتمع المتطور» ويشمل هذا السمناًر بعض الموضوعات مثل العقل العسكري والمهنية ونفسية الجيش والحرب والسياسة والجندى المهني والمركب العسكري الصناعي الأكاديمي السياسي.

أما كلية القادة والأركان وكلية الحرب الجوية فقد ضمتا في مناهجها التعليمية بعض الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع العسكري مثل القيادة والإدارة والتنظيم والاستراتيجية ودور الجيش في المجتمع.

ويقول دافيد سيجال D. Segal الرئيس السابق لهيئة بحوث الجيش الأمريكي للعلوم الاجتماعية والسلوكية إنه حتى عام ١٩٧٥ لم يكن هناك سوى عشرة باحثين سوسيولوجين في الجيش الأمريكي وواحد في القوات الجوية وآخر في القوات البحرية.

وصحيح أن بحوث علم الاجتماع العسكري كانت أكثر تقدماً بالمقارنة مع مجالات تدريسه لكنها تظل مع ذلك متخلفة في كفاءتها ونوعيتها عن المتأدين الأخرى في علم الاجتماع.

وتبين المسوح التي أجريت في الملخصات الدورية السوسيولوجية Sociological

Abstract في منتصف الخمسينات أن ٣٪ فقط من الموضوعات التي عرضت فيها يمكن تصنيفها على أنها موضوعات تدخل في دائرة علم الاجتماع العسكري ولم يظهر علم الاجتماع العسكري في قائمة محتويات هذه الملخصات الدورية إلا في عام ١٩٦١، ولاحظ ستوس Stauss أن نصف هذه الموضوعات قد كتبها باحثون أجانب مما قلل من عدد المقالات المتاحة للسوسيولوجيين الأمريكيين. وكانت أكبر محتويات قوائم علم الاجتماع العسكري ذات طبيعة سياسية واشتملت على مقالات في السياسة والعلاقات الحكومية بحيث كان من الصعب تمييزها عن تلك التي تندرج تحت موضوعات علم الاجتماع السياسي وكانت أكثر الموضوعات تواليًا تلك التي تتناول المظاهر التنظيمية والتكنولوجية والاتجاهات نحو النسق العسكري ووجد ستوس أيضاً عند مقارنته خمسا من الميادين الفرعية المدرجة في هذه الملخصات أن علم الاجتماع العسكري كان أقلها تمثيلاً.

وبالنظر إلى كم المقالات التي كتبت في المجلتين الأساسيتين في علم الاجتماع وهما:

- American Journal of Sociology
- American Sociological Review

يمكن القول أنهما لم تخصصا مساحة كبيرة لعلم الاجتماع العسكري.

ويوضح الجدول الآتي عدد المقالات التي كتبت في هاتين الدوريتين منذ بدايتها حتى عام ١٩٧٤:

الموضوعات					
١٨٩٥	١٩٣٦	١٩٤٦	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧١
١٩٣٥	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤
٢٣	٢٦	٤	٢	-	٢
-	٢٥	١٣	٢	-	-
٤	٦	٢٦	١	٢	٩
-	٣	١٥	٥	-	٣
الموضوعات المتعلقة بالقوات المسلحة					

هذا ويلاحظ أن الكتابات التي كتبت عن الحرب وعن الجيش قد أجريت خلال أو بعد الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة.

وطبع في عام ١٩٦٤ في مجلة A.J.S عدد خاص تحت عنوان السلوك البشرى في المجتمع العسكرى وشملت فهارس مجلة A.S.R موضوعات في علم الاجتماع العسكرى عن الخدمة العسكرية والمسرحين. وكانت هناك في الفترة بين ١٩٧١ - ١٩٧٤ ثلاث مقالات أخرى في نفس المجلة عن الجيش اليونانى واثنين عن مكانة المسرحين والدخول المدنية. وزاد عن المقالات التى كتبت في مجلة A.J.S في السبعينات ووصل إلى تسع وثلاثين مقالة ضمت موضوعات عن الجيش والحالة العسكرية والجنود. وكتبت في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٤ في نفس المجلة تسع مقالات وتعليقات في موضوعات ترتبط بالمركب العسكرى الصناعى والتنظيم العسكرى والمسرحين السود والتنشئة في القوات الجوية والمرأة العسكرية والانفاق العسكرى والانقلابات العسكرية والاتجاهات التسلطية.

هناك بعض الإسهامات النظرية والتطبيقية التى تعتبر حجر الزاوية في تطور علم الاجتماع العسكرى وإن ارتبطت بعلم النفس الاجتماعى كبحوث الجندى الأمريكى The American Soldier أو بالسياسة مثل مؤلف هانتجتون Huntington عن الجندى والدولة The Soldier and The State ويعتبر هانتجتون أول من عالج العلاقات المدنية العسكرية كميدان مميز ومنفصل من الظواهر السياسية في سياق تاريخى.

وهناك أيضا المؤلف الشهير لجانوتز عن الجندى المهني THE Professional Soldier ويحتوى هذا المؤلف على مقولات مختصرة لافتراضات عامة ومتعددة عن الاتجاهات التنظيمية في المؤسسة العسكرية كما يعالج بعض الموضوعات مثل التفاعل بين التسلسل الرئاسى والسلطة في الجيش وطبيعة الأدوار العسكرية ومكان الجماعات الأولية في التنظيم العسكرى ووسائل الضبط التنظيمى وعلاقة الجندى بحتميات السياسة الخارجية وتكمن القيمة الأساسية لهذا المؤلف في أنه يعتبر نقطة انطلاق أساسية لأى مهتم بالتغيرات الحديثة في بناء الحياة السياسية.

ودرس جانوتز في الطبعة الثانية من الكتاب الحياة المهنية العسكرية والبناء التنظيمى والقيادة العسكرية كما أستعان بالمنهج التاريخى والوثائق والمقابلات المتعمقة مع جنرالات وادميرالات الجيش والبحرية وهيئة الأركان العليا.

وتعتبر دراسة موسكس Moskos في كتابة عن المجند الأمريكى The American Enlisted Men أول دراسة شاملة ومختصرة عن الرتب الأخرى من غير الضباط الأمريكيين في الحرب العالمية الثانية ونجح موسكس في الاستفادة من التحليلات السوسولوجية المختلفة التى طبقها على مختلف المظاهر التنظيمية والمؤسسية للقوات المسلحة والمجتمع بصورة فاقت جهود الباحثين في دراسات الجندى الأمريكى.

وهناك جهود نظرية أخرى لا يمكن إغفالها لدورها البارز في تطور علم الاجتماع العسكري مثل مؤلف اندرسكى Andreski عن التنظيم العسكرى والمجتمع Military Organization and Society ومؤلف سبيير Spiere عن النظام الاجتماعى ومخاطر الحرب Social Order and The Risks of Wer المؤلف الأول قام اندرسكى باستخدام المدخل الميكروسوسىولوجى والمقارن في دراسة الجيش والمجتمع في حين احتوى المؤلف الثانى على العديد من الموضوعات المرتبطة بقلم الاجتماع العسكري.

وقد لاحظ سلاتر Slater في مقالة له في عام ١٩٧٢ بعنوان :

Opinion and Commentary a Critique and Response, Bulletin of the (IUS)
أن العديد من المقالات التى أشرف عليها سمنار القوات المسلحة والمجتمع تركزت على موضوعات تتعلق بتحسين الكفاءة القتالية والروح المعنوية والجاذبية وشرعية القوات المسلحة والمدخل غير النقدي لحل المشكلة.

أما دافيد سيجال فقد قيم دراسات علم الاجتماع العسكري في مقاله له بعنوان :

Book Reviews of Handbook of Military Institutions and the Puplic Opinion and the Military Wstablishment, A.J.S, 1979.

وتناول سيجال في هذه المقالة تطور علم الاجتماع العسكري منذ عام ١٩٦١ ونادى فيها بضرورة الاعتماد على الدراسات الامبيريقية.

وقبل أن تظهر المجلتان المتخصصةتان اللتان أشرنا إليهما في علم الاجتماع العسكري ظهرت العديد من المقالات في دوريات أخرى من غير الدوريات الأساسية في علم الاجتماع مثل :

- Pacific Sociological Review.
- Annals of American Academy of Political and Social Sciences.

وبالرغم من هذه التطورات التى أشرنا إليها فإنه يمكن القول أن علم الاجتماع العسكري لم يحقق حتى الآن تقديرا واعترافا أكاديميا كميدان فرعى من ميادين علم الاجتماع ولا يزال يحتل مكانا هامشيا سواء في القوات المسلحة أو في أقسام الاجتماع بالجامعات ومع ذلك لا يمكن إنكار الإسهامات الأساسية لعلم الاجتماع العسكري مثل تطبيق معرفة ومناهج العلوم الاجتماعية على المشاكل الاجتماعية ووفاء علماء الاجتماع العسكري بحاجة التنظيم العسكري من دراسات وبحوث عن الروح المعنوية والتفاعل الاجتماعى ودرجة الالتزام للسياق المهني ودراسة الجماعات الصغيرة وتطبيق الاختبارات السوسيو مترية على السرايا والأطقم العسكرية وتأثير الجماعات على الأفراد مما أفاد في التخطيط لبرامج تثقيفية تتفق

مع سلوك أفراد القوات المسلحة وأدى ذلك إلى إمكانية الوقوف على السلوك المتوقع للجنود عندما يقعون أسرى في يد العدو هذا بالإضافة إلى إسهامات السوسولوجيين العسكريين في تحليل الانساق الاجتماعية للمجتمعات الأجنبية.

ويوضح التتبع التاريخي لعلم الاجتماع العسكري على المستوى التطبيقي في الولايات المتحدة بصفة خاصة أن الانتفاع ببحوث العلوم الاجتماعية في تدعيم جهود الدفاع القومى بدأ منذ الحرب العالمية الأولى في ١٩١٧ حينما شجع روبرت بيركس Yerkes رئيس الجمعية السيكولوجية الأمريكية آنذاك زملاءه على المساهمة في تدعيم جهود الدفاع القومى. وقام الباحثون فعلا بتقديم اختبارات لانتقاء المجندين والمتطوعين. وتعتبر اختبارات ألفا وبيتا Alpha and Beta لتصنيف المتعلمين من غير المتعلمين من نتائج هذا النداء. وتطورت هذه الاختبارات عن طريق سيكولوجيين يعملون في مؤسسات غير عسكرية، وقد توقفت البحوث في هذا المجال بعد انتهاء عمليات التعبئة ومع ذلك فقد تحققت نتيجتان هامتان أولهما هو أن علم النفس قد شارك بطريقة مشروعة في البحوث المرتبطة بالدفاع والثانية هي أن القوات المسلحة قد تبنت اختبارات الانتقال السيكولوجية كوسيلة أساسية في إدارة القوة البشرية. وتعتبر النتيجة الثانية أهم من الأولى لأن صانعى السياسة الدفاعية بدأوا ينظرون إلى المقاييس السيكولوجية كأداة للتعامل مع قطاع عريض من مشاكل الأفراد والقوة البشرية. وقد شهدت الحرب العالمية الأولى أيضا بداية الاهتمام باستخدام وسائل الدعاية في الحرب.

ووجد المختصون أن هناك عددا من المشاكل التى تواجههم بسبب هذه التعبئة الشاملة الكاملة السريعة والتحاق ملايين المجندين بتنظيم تختلف أهدافه وقواعده السلوكية عن تلك التى تعلموها في حياتهم المدنية مثل مشاكل الروح المعنوية وتكيف الجنود لطرق الحياة العسكرية، ولهذا السبب استعانت القوات المسلحة بالعديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس البارزين في محاولة لحل البعض من هذه المشاكل الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول التى تساعد على تحسين فاعلية المؤسسة العسكرية.

وقد أدى استخدام المدخل النفسى الاجتماعى التطبيقى بصفة عامة إلى إهمال القضايا التنظيمية والبنائية النظرية الأوسع وإعتبر الباحثون أن التركيز على المظاهر السلوكية أكثر من المظاهر التنظيمية أحد نقاط الضعف الأساسية في هذا المدخل.

وظهرت نتائج هذه البحوث في مجلدات الجندى الأمريكى التى أشرف عليها ستوفر Stouffer وزملاءه. وحلل الباحثون في هذه المجلدات مختلف مظاهر التكيف

لحياة الجيش وردود أفعال الجنود تجاه المعركة ودرجة الارتياح للعمل والمهنة والقيادة والترقى.

وقد ناقش Merton ولازارفيلد Lazerfield في كتابهما :

Continuities in Social Research: Studies in the Scope and Method of the American Soldier المتضمنات النظرية والمنهجية لهذه النتائج ومايرتبط بها من دراسات عن الجماعة الأولية والحرمان النسبي ونظرية الجماعة المرجعية.

وقد تمكن السيكولوجيون في عام ١٩٣٩ من التوصل إلى تطوير اختبار التصنيف العام للجيش (Aect) الذى طبق على أكثر من ١٢ مليون رجل أثناء الحرب العالمية الثانية وساعد هذا الاختبار على انتقاء وتصنيف الطيارين والملاحين وقاذفى القنابل فى القوات الجوية.

وشهدت بداية عام ١٩٤١ نشأة فرع للبحوث يتبع قسم التعليم والمعلومات فى الجيش (تغير هذا الاسم خمس مرات على الأقل منذ نشأته) وأجرى هذا الفرع مئات المسوح والتجارب لصالح برامج سياسة الأفراد بالإضافة إلى بحوث تطبيقية أخرى.

وعاد المهنيون بعد انتهاء الحرب إلى أعمالهم الأكاديمية وساعدت جهودهم فى البحوث التطبيقية فى تقديم المزيد من المعلومات لصانعى السياسة عند صوغ قراراتهم.

إلا أن تعبئة علماء الاجتماع فى الحرب العالمية الثانية لم تكن مقصورة على هؤلاء الذين كانوا يعملون فى أدوار بحوث مدنية بل كان هناك آخرون منهم يعملون فى القوات المسلحة وشغلوا وظائف هامة ونجحوا فى استخدام المنظور السوسيولوجى فى تحليل الأنساق العسكرية العادية وعمليات الحرب النفسية. وعاد هؤلاء أيضاً بعد انتهاء التعبئة إلى أدوارهم الأكاديمية التقليدية.

وعلى الرغم من أن السوسيولوجيين الأساسيين الذين عملوا فى فروع البحوث كانوا قد تركوا العمل فى الجيش فإن الفرع نفسه قد استمر تحت أسماء عدة كما أوضحنا حتى عام ١٩٥٥ إلا أن المشرفين عليه كانوا من غير السوسيولوجيين. هذا وقد انضم قسم اختبارات الأفراد إلى مكتب بحوث أفراد الجيش الأمريكى (Usapro) وحددت له مهام موسعة فى البحوث السلوكية خاصة مع تزايد اعتماد الجيش على التكنولوجيا المعقدة.

ونشأ اهتمام مشابه لذلك الذى حدث إبان الحرب العالمية الثانية عند اندلاع الحرب الكورية فى ١٩٥٠ وأجريت بعض البحوث لدراسة مشاكل التنظيم وخصصت أخرى لتحصيل الدوافع أو تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة على فاعلية الوحدات العسكرية.

وشهدت حقبة الحرب الكورية فترة إجراء عقود مع العلماء الاجتماعيين لإجراء بحوث تحت إشراف وزارة الدفاع. وتأسس فى عام ١٩٤٦ بتدعيم من القوات الجوية ما يعرف بهيئة Rand Corporations لإجراء بحوث فى ميدان العلوم الطبيعية أساسا لكنها دخلت بعد ذلك ميدان العلوم الاجتماعية وإن كانت الغلبة فيها لعلماء السياسة أكثر من علماء النفس والاجتماع.

وتأسس أيضا فى عام ١٩٥١ مكتب بحوث المصادر الإنسانية (Hum Pro) بتعاون القوات المسلحة مع جامعة جورج واشنطن. وقد أجرى هذا المكتب بحوثا سيكلوجية فى الأساس إلا أن برنامج عمله تضمن بحوثا ذات طابع سوسولوجى مثل دراسات برادبورى Bradbury عن أسرى الحرب وسار مكتب بحوث العمليات فى جامعة جون هوبكنز على نفس المنوال الذى سار عليه المكتب الأول وانتقل أيضاً بعد ذلك إلى الجانب السوسولوجى فأجرى دراسات عن التكامل السلالى للجنود أثناء الحرب الكورية.

وأجرت الأقسام العسكرية فى الجيش والقوات الجوية بحوثا عن أسرى الحرب فى المعتقلات الشيوعية وعن تماسك الوحدات المحاربة.

هذا وقد أظهرت وزارة الدفاع الأمريكية بعد الحرب الكورية تقديرا متجددا لدراسات آثار ديناميات الجماعة على إنجاز الجنود واهتماماً متزايداً أيضاً بوسائل الحرب النفسية التى وإن كانت نفسية بالاسم فإنها تضمنت قضايا سوسولوجية هامة. وأدى هذا الاهتمام بوزارة الدفاع إلى أن تدعم مالياً بعض أقسام البحوث فى الجامعات للقيام ببحوث عن الجماعات الصغيرة. وقد تطورت هذه البحوث فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ودعمتها أسلحة البحرية والجيش والقوات الجوية.

وإذا تميزت فترة الخمسينات ببناء جسور بين القوات المسلحة والعلماء الاجتماعيين فى الجامعات فإن الستينات قد شهدت احتراق هذه الجسور إذ أدى الصراع المتزايد ومظاهرات الطلاب ضد الحرب الفيتنامية إلى أن تعيد الجامعات تقييم علاقاتها مع القوات المسلحة وأن تنتهى البحوث التى تقوم بها لصالحها وفصلت الجامعات عنها مراكز البحوث الاجتماعية التى تشرف عليها القوات المسلحة.

هذا ويجدر الإشارة إلى متغير هام في دور علم الاجتماع العسكري وهو إنشاء مكتب بحوث العمليات الخاصة في عام ١٩٥٦ (السورو) Spesial Operations Research Office (SORO) التابع للجامعة الأمريكية في واشنطن. وكان يقوم هذا المكتب أساساً بإجراء بحوث اجتماعية لتدعيم الجهود الدعائية الموجهة نحو الكتلة السوفيتية لكنه اهتم في الستينات بالانقلابات المضادة في دول العالم الثالث. وأصبح السورو الموقع الأكاديمي لمشروع كاملوت CAMELOT الذي كان يهدف إلى محاولة بناء نماذج لتحديد مصادر عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث. وتقييم الأفعال التي قد تعيد إليها هذا الاستقرار وحاول مؤيدو هذا المشروع تجنيد العديد من العلماء الاجتماعيين الدوليين لتحقيق أهدافهم وبعد أن اكتشفت الأهداف الحقيقية لهذا المكتب تعرض للعديد من الانتقادات سواء من الأكاديميين أو من هيئات الحكومة بل من وزارة الدفاع نفسها ورأى الجميع أن هذا المشروع محاولة لتطوير الوسائل اللازمة لتدعيم الأنظمة التي تحقق المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ولكنها غير مقبولة من شعوبها وأدت هذه الانتقادات إلى نهاية مهمة السورو وإعادة تنظيمه كمركز للبحوث على الأنساق الاجتماعية (كريس) Center for Research on Social Systems (CRESS) وانفصل هذا المركز عن الجامعة الأمريكية بواشنطن، كما انفصل مكتب بحوث العمليات عن جامعة جون هوبكنز وأعيد تنظيمه كمؤسسة مستقلة لتحليل البحوث وأدت إعادة التنظيمات التي أشرنا إليها إلى تزايد بعد المسافة بين العلماء الاجتماعيين الذين كانوا يقومون ببحوث تشرف عليها الحكومة وبين المجتمع الأكاديمي وترتب على ذلك زيادة اعتماد جهود العلوم الاجتماعية الدفاعية على البحوث ذات الطابع المشروع وأصبحت المسافة بين علم الاجتماع وبرنامج بحوث العلماء الاجتماعيين التطبيقي أكثر بعداً أيضاً لأن المشاكل التي كانت تدرس وتبحث فيها كانت تخضع لإشراف قلة محدودة من السوسيولوجيين.

وقد شهدت الستينات حدثاً إضافياً يستحق الذكر إذ ترك روبرت مكنمارا في ١٩٦٠ شركة فورد وأصبح وزيراً للدفاع وحمل معه إلى البنتاجون اعتقاداً قوياً في بحوث العمليات وتحليل الأنساق وأدوات الإدارة الأخرى العميقة الجذور في الاقتصاد السياسي وأكد مكنمارا على متغيرات التكلفة وغيرها كمتغيرات يسهل قياسها وأغفل الباحثون في إدارة مكنمارا هذه المتغيرات التي طالما اعتبرت هامة لكنه كان يصعب قياسها مثل التماسك والقيادة والروح المعنوية، هذا وقد انعكس دور الاقتصاديين بوضوح عند اتخاذ قرار إلغاء التجنيد الإجباري وانحصر دور السوسيولوجيين في الجدل حول قضايا الحرب ذاتها.

وقد تركزت البحوث الاقتصادية على عوامل سوق العمل وحاولت أن تقدر في مصطلحات اقتصادية بحتة تكاليف الخدمة العسكرية في ضوء معايير الضرائب وما الذي ستنكفه الدولة عند تجنيد القوات التطوعية. وعلى الرغم من أن فريقاً من الاقتصاديين قد أكد على جدوى التجنيد التطوعي فإن فريقاً آخر قد رأى عكس ذلك. ويرى سيجال أن هذا التناقض بين الفريقين يعطينا صورة عن الاقتصاد كعلم أكثر مما يعطينا عن قضية التجنيد التطوعي وإن كان قد تقرر في النهاية الأخذ برأى الفريق الأول. هذا وقد واجهت سياسة التجنيد التطوعي بعض المشاكل التي استلزمت برامج بحوث عن التجنيد والاستبقاء والتدريب واستخدام العقاقير والعلاقات السبلالية والارتياح للعمل وهذه المشاكل كلها ذات طبيعة غير اقتصادية مما حدا بوزارة الدفاع إلى الاستعانة بالسيكولوجيين في برامج بحوث الأسلحة لمواجهتها.

ويقوم دافيد سيجال الموقف الحالي لعلم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة بقوله :

«على الرغم من أن علم الاجتماع كعلم وهيئاته المهنية لم يشجعا السوسيولوجيين على العمل في بحوث الدفاع فإن المناخ الآن معد لذلك فقد تبين أن تقديرات الاقتصاديين غير صحيحة ومعنى ذلك أن الاقتصاديين يمكن أن يساهموا في حل بعض القضايا الخاصة بسياسة وزارة الدفاع لكنهم لا يملكون حلولها المختلفة، وأدى استخدام بعض الاختبارات السيكولوجية من ناحية أخرى إلى تجنيد الكثير من الأفراد الهامشين وترتب على ذلك ظهور نظرة جديدة ترى ضرورة إعادة تقييم هذه الاختبارات خاصة مع إنخفاض في درجة الارتياح للعمل في كل وحدات الأسلحة منذ تطبيق سياسة التجنيد التطوعي، ويعنى ذلك أن علم النفس لا يملك أيضاً مختلف الإجابات عن الأسئلة التي تواجه الأسلحة بفروعها المتعددة».

وقد ركز صانعو السياسة الأمريكية بدرجة متزايدة على قضايا تحتاج إلى معرفة متزايدة مثل العمليات النفسية الاجتماعية للتماسك والقيادة والمشاكل التنظيمية والبنائية للأسر العسكرية والمواقع العسكرية كمجتمعات محلية بالإضافة إلى العلاقات بين المؤسسات العسكرية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالتعليم العالي وأصبح وجود السوسيولوجيين بفعل هذه العوامل أمراً ظاهراً في وزارة الدفاع الأمريكية، هذا وقد عمل السوسيولوجيون في أوائل عام ١٩٨٢ في هيئة بحوث الجيش وفي قسم الطب النفسي العسكري التابع لهيئة والتريد Walterred التابعة للجيش، كما عملوا أيضاً في مركز معلومات القوة العسكرية البشرية وفي فرع

مسوح مركز معاونة الجنود وفي العديد من أكبر الهيئات التي تتعاقد معها القوات المسلحة وكذلك في مركز بحوث العلوم الانسانية وخدم الكثير من السوسولوجيين كمستشارين في هذه الهيئات كما أصبحوا حديثا أعضاء في الجماعة الاستشارية لبحوث الجيش والبحرية وكخبراء في برامج بحوث الأسلحة.

وعندما قام الجيش الأمريكي في عام ١٩٧٨ بدراسة على فاعلية التدريب العسكري شارك فيه السوسولوجيين كمستشارين أيضا وكخبراء في نظام الصواريخ إم اكس وفي فصائل المهندسين العسكريين لقياس التأثير الاجتماعي لمهامهم، وشارك السوسولوجيون بالإضافة إلى ذلك في البحوث المتعلقة بمشاكل التكيف لمرحلة ما بعد الخدمة كما قدموا خبراتهم كأكاديميين في مجالات تقييم التجنيد التطوعي والانتفاع بالمرأة في القوات المسلحة.

هذا وقد اختلفت الأسلحة الأمريكية في درجة انتفاعها بالسوسولوجيين. ويعتبر الجيش الأمريكي السلاح الأساسي الذي وظف السوسولوجيين فيه واستعان بهم كمستشارين أما القوات الجوية فتعتبر أدنى الأسلحة استعانة بهم على الرغم من أن بعضا من أقسام البحوث فيها قد يرأسه سوسولوجيون. كما اختبرت أقسام أخرى بعض نظريات علم الاجتماع في بحوثها. وكانت البحرية أكثر الأسلحة مقاومة لاستخدام خبرة السوسولوجيين كما لم تستخدمهم في أكاديمياتها.

والواقع أن هناك طرقا عديدة لتنظيم تحليل ما ليدان فرعى من ميادين علم الاجتماع. ولما كان ميدان علم الاجتماع العسكري لا يزال فضفاضاً في تحديده فإن النظرة الشاملة للميدان لا يمكن حصرها في سطور ولهذا رأينا الاستعانة بتصنيف كورفاترس (Kourvetaris) لميادين البحوث الأساسية في ميدان علم الاجتماع العسكري وهي المهنة والتنظيم والتفكك الاجتماعي والعلاقات المدنية العسكرية ويشابه هذا التصنيف تصنيف لانج الذي أشرنا إليه في كتابنا (ص ٤٠) إلا أن كورفاترس قد أضاف ميدان التفكك الاجتماعي لتحليله ولم يعط اهتماما مكثفا لقضايا الحرب والسلام لأنه يرى مثل ميليت Millet أن أفضل تحليل لهذه القضايا يمكن أن يندرج تحت ميادين حل الصراع وبحوث السلام.

أولاً: البحوث المتعلقة بمهنية القوات المسلحة:

أثار موضوع مهنية القوات المسلحة جدلاً كبيراً بين الأكاديميين والضباط المهنيين وصانعي القرار الأمريكيين خاصة مع توسع ووضوح دور الجندي المهني وهناك بوجه عام ثلاثة نماذج أساسية لدراسة مهنية القوات المسلحة:

١ - النموذج البنائي Structuralist Model :

يعتبر هانتجتون وجانوتز أول رواد هذا النموذج الذى يعرف أيضا بمدخل السمات. ويرى البنائيون أن للمهنة بصفة عامة والمهنة العسكرية بصفة خاصة سمات محورية تميزها هي غيرها من الوظائف الأخرى. ولا يجمع البنائيون على الرغم من ذلك على ماهية هذه السمات وقد لاحظ هانتجتون أن هناك ثلاث خصائص أساسية للقوات المسلحة كمهنة هي الخبرة والمسئولية والتضامنية، وبينما وضع جانوتز قائمة بالخصائص التى تجعل من الجيش مهنة كالخبرة وفترة التعليم الطويل والهوية الجماعية والأخلاقيات ومستويات الانجاز فإنه رأى أيضاً أن الجيش تنظيم متغير عبر الزمن. واتفق العالمان على الضرورة الوظيفية للجيش لكنهما اختلفا بشدة حول دوره فى السياسة المدنية ففى حين يدعو هانتجتون لمهنة عسكرية محايدة سياسياً تنعزل عن المجتمع وتعنى فقط بالإنجاز الكامل لمقتضيات النصر العسكرى دون النظر فى القضايا غير العسكرية مما يؤدى إلى ضبط موضوعى من قبل السلطة المدنية فوق القوات المسلحة يدافع جانوتز عن مهنة عسكرية براجماتية تستجيب للضبط المدنى عبر القانون والاتجاهات وقبول القيم والمؤسسات المدنية بحيث يؤدى ذلك إلى ضبط ذاتى فوق القوات المسلحة وقد انتقد لارسون LARSON جانوتز بقوله أنه لم يحدد بوضوح حدود المهنة العسكرية كما لم يشرح كيف سيحتفظ الجيش بتفردده وهو يواجه ضغوط مدنية. كما لم يشرح كيف سيتمكن الجيش من الحفاظ على مهنته وأن يبتعد فى ذات الوقت عن الضغوط السياسية. هذا وقد أثرت وجهات نظر هذين العالمين على الفكر والدور المتوسع للمهنة العسكرية فى السبعينات، وبينما حقق النموذج البنائى قبولاً واسعاً كشأنه فى الميادين الأخرى لعلم الاجتماع فإنه انتقد كمنهج قليل الفائدة بسبب تركيزه على ناتج المهنة أكثر من اهتمامه بعملية المهنة ذاتها.

٢ - نموذج المهنة كعملية The Processual Model :

يعرف هذا النموذج أيضاً بالمدخل التاريخى أو التطورى لاهتمامه بكيفية ظهور المهن والعملية التى تمر بها المهنة وكيف تكتسب شرعيتها فى المجتمع. وقد ارتبط هذا النموذج فى بدايته بمدرسة شيكاغو إلا أن هناك العديد من الباحثين فى الوقت الحاضر ممن اهتموا بتحديد عمليات المهنة العسكرية أو المدنية مثل ميللز Mills وفولمر Vollmer وفلينسكى Wilensky وفيلد Feld وقان Van Doorn وابراهيمسون Abrahamson .

وقد استطاع الأخير أن يميز بين عمليتين فرعيتين للمهنة العسكرية تشير الأولى إلى التحول التاريخي والتكنولوجي والاقتصادي والقوى الاجتماعية التي تحدد التنظيم الداخلي والتجنيد في القوات المسلحة، وتشير الثانية إلى عمليات التنشئة المهنية للضباط.

وتتبع فإن درون عمليات المهنة عند الضباط ووصفها بأنها انصهار للمهنة والتنظيم معاً. ويرى أن المهنة العسكرية تتبع تسلسلاً مختلفاً عن ذلك الذي تتبعه المهن الأخرى يبدأ بالتفويض والاحتكار والمكانة الاجتماعية العليا وأخلاقيات المهنة ثم إنشاء المدارس التدريبية وأخيراً خلق الروابط المهنية بين أفراد المهنة. ويعتبر هذا النموذج أكثر النماذج اقتراباً لدراسة المهنة العسكرية لأنه يركز على دينامياتها ويعتبرها انعكاساً للتعبير المجتمعي.

٣ - النموذج التعددي Pluralistic or Segmentd Model :

رائد هذا المدخل هو موسكس بالإضافة إلى عدد آخر من الضباط المهنيين مثل هوزر Houser وبراد فورد Bradford وبراون Brown وجوردان Gordan وتايلور Taylor وديجل Deagle وبلتز Bletz. وواقع الأمر هو أن النموذج التعددي يدمج المهنة المدنية والعسكرية. ويرى لارسون أن هذا النموذج يصل بين وجهتي نظر هانتجتون وجانوتز اللتان أشرنا إليهما لكنه انتقدتهما بشدة وبرأى في هذا النموذج تحطيماً لوحدة وفاعلية المهنة العسكرية.

ويدعو النموذج التعددي إلى دور متوسع وإعادة تحديد للمهنة العسكرية ويرى كورفا ترس أنه يعكس بعضاً من وجهات النظر المتعارضة مثل التخصص والعمومية والمثالية والواقعية والجانب السياسي وغير السياسي وكذلك البيروقراطية والقيادية والبطولية والإدارية التكنوقراطية مع أن بعضاً من هذه الخصائص موجود في المهن المدنية.

هذا وقد دافع هاويز وبرادفورد عن تشعب فصائل الضباط الأمريكية عبر الأبعاد البطولية والإدارية وانتقد المثاليات المركزة على العمومية والقيادية ويفترضاً ضرورة ابتداء الأسلحة لنسق جديد بديل ومتعدد يمكنه أن يتعرف مبكراً على هؤلاء الذين سيصبحون قادة وهؤلاء الذين سيصبحون متخصصين أو إداريين أو عموميين مع بداية سياقهم المهني وأن يكون قادراً على تقديرهم بدرجة متساوية.

أما جوردان وتايلور فقد رأيا أن الصياغة اللازولية للمهنيين العسكريين كمنظمين لوسائل العنف المنظم لم تعد مناسبة الآن لأنه يجب أن يضاف إليها أدوار

الردع وحفظ السلام واستشارات الفعل المدني وتأييد معاهدات الصلح وغير ذلك. وقد دعا تايلور وبلتز إلى سياسة جديدة تجعل التخرج من الجامعات المدنية للضباط شرطاً لترقيتهم بالإضافة إلى المستوى الإدارى العسكرى المتوسط ويعلق مارجروتا Margrota على وجهة نظر تايلور وبلتز بتساؤل عن المنطق فى هذه السياسة وفى الاعتقاد بأن الدرجة المدنية للخريج الضابط هى دواء لكل المشاكل الداخلية ولفاعلية الجيش الجديد وقيادته. أما سكارسيان Skarsian فقد دعا لتوسع الأدوار المهنية العسكرية بحيث تشمل المهارات السياسية بسبب البيئة السياسية المتغيرة فى الداخل والخارج، ورأى أنه بينما تتوافر هذه التوجيهات والمهارات السياسية عند عدد من ضباط العالم فإن تعرض الجيش المتزايد للسياسة قد يحدث توفيقاً بين المستويات المهنية وتكامل الضابط المهنية.

ويرى الباحثون أن هذا النموذج التعددى هو نوع من اليوتوبيا للمهنة العسكرية ولا يعكس بالضرورة الفكر السائد وبناء القوة فى القوات المسلحة. وصحيح أن هذا النموذج يمثل جهداً يهدف إلى إحداث التوازن فى المهنة العسكرية لكنه لا يزال يدخل فى إطار الاتجاه البنائى فى علم الاجتماع الأكاديمى.

هذا وبينما يضع نموذج المهنة كعملية التغير فى اعتباره فإن النماذج جميعاً تؤكد بشدة على النظام الاجتماعى والاجتماع أكثر من اهتمامها بالصراع والتغير وما زال هناك غياب واضح للدراسات الجادة التى تتناول الاجتماع والصراع فى القوات المسلحة والمجتمع حيث تنظر إلى الصراع دائماً على أنه مدمر وغير مرغوب فيه كما يرى أيضاً أن قضية الجيش كمهنة أو شبه مهنة يجب أن تبحث بجدية فالجيش فى نظره أكثر من مهنة كما هو فى المعنى المدنى للمصطلح لأن له متضمن مدنى وعسكرى فى نفس الوقت.

وقد كان هناك جدل كبير وأساسى حول قضية التنشئة المهنية وما إذا كان الاختيار الذاتى أو عملية التنشئة هى العامل الأكثر أهمية فى تحديد الاتجاهات المهنية وسلوكيات الضباط وبصورة أخرى أيهما أكثر تأثيراً عليهم نسيج التجربة الاجتماعية ونمو الشخصية السابق لدخولهم الجيش أو إنتقال المعرفة الفنية والقيم العسكرية إليهم خلال عملية التدريب. وعلى الرغم من أن الدراسات الأولى فى الموضوع قد أيدت الافتراض المرتبط بالتنشئة فإن معظم الدراسات التى تلتها تؤكد أهمية الافتراضين معاً.

ثانياً: البحوث المتعلقة بالتنظيم العسكري:

هناك العديد من المقالات التي ناقشت الملامح المختلفة للتنظيم العسكري الرسمي مثل دراسات بروتز Brotz وويلسون Wilson في ١٩٤٧ وروس Rose في ١٩٤٦ عن التدرج الظاهر لهذا التنظيم ونسقه الطبقي ومناهج السلطة وال ضبط الاجتماعي. وقد أجرى سبيير Spiere في ١٩٥٢ مناقشات واسعة في هذا الميدان.

وهناك دراسات أخرى أجراها دافيز Davis في ١٩٤٨ وبيج Page في ١٩٤٦ وتيرنر Turner في ١٩٤٧، وقد حللت هذه الدراسات التنظيم العسكري كتنظيم بيروقراطي واعتمدت في تحليلها على الاتجاهات السوسيولوجية عند فيير وبارسونز وميرتون وسيلزنيك. كما عنت الجوانب غير الرسمية في التنظيم بالاهتمام أيضاً بسبب هذا الدور الذي تلعبه في انجاز أهداف التنظيم الرسمي.

وهناك أيضاً دراسة أجراها ستون Stone في ١٩٤٦ عن نسق المكانة عند القادم الجديد في السرايا المقاتلة في القوات الجوية. وتوصل جروس Gross إلى نتيجة هامة في ١٩٥٣ مؤداها أن التخصص الدقيق في عمل التنظيم يعوق إنجاز الأهداف العامة للتنظيم في حين أن الجماعات غير الرسمية تقطع هذا التخصص وتحسن المعرفة بأهداف هذا التنظيم.

وهناك جانب كبير من البحوث أجرى على الوحدات العسكرية الصغرى بمعرفة فريق من الباحثين الذين تميزت أعمالهم وأنشطتهم بالتنسيق الدقيق وأدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات في مجال علم النفس الاجتماعي التي ساعدت على إمكانية التنبؤ بفاعلية هذه الوحدات.

ومن أمثلة هذه الدراسات مناقشات فرنش French في ١٩٤٩ وبحوث روبي Roby وكذلك افتراضات تورانس Torrance في ١٩٥٤ عن المتطلبات الخاصة لإنجاز الوحدات الفعال تحت الضغط وقد اعتمد تورانس في دراساته على مقابلات مع مائتي رجل من رجال القوات الجوية.

وهناك قدر لا بأس به من الدراسات الامبيريقية، أجريت على فصائل المشاة وقاذي القنابل، كانت تحاول التنبؤ بفاعلية الجماعة ودرجة إشباع أعضائها باستخدام العديد من مقاييس العلاقات الشخصية والبناء الاجتماعي. وظهرت هناك عدة مقاييس للتنبؤ بإنجاز الجماعة من خلال اتجاهاتها وسلوكياتها منها مقياس اتجاهات كنيل Kneel وديجو Degaugh في عام ١٩٥٤ ومقياس مناخ

المساواة لآدمز Adams في ١٩٥٤، ومقياس سلوك قادة الوحدات الجوية تجاه أفرادها لبركوتز Berkowitz وهول Hall ومقياس ترتيب تفاعل أعضاء الطاقم من خلال الاختبار الجماعي لتورانس في ١٩٥٣ والاختبار السوسيومترى للجماعة لجوداكر وزملاؤه في ١٩٥١ وما بعدها وبينت دراسات أخرى أن الاختلاف بين أفضل وأسوأ وحدات المشاة يرتبط بقدر ونوع التفاعل الذي قرره المقابلات التي أجريت بعد تسجيل تقديرات الانجاز.

ويعود اهتمام الدراسات الأولى عن التنظيمات العسكرية وتركيزها على تماسك الجماعات الأولية والروح المعنوية سعياً وراء جيش أكثر فعالية وأكثر كفاءة إلى مدارس الإدارة العلمية والعلاقات الإنسانية. واتجهت دراسات التنظيمات المركبة بعد ذلك بما فيها القوات المسلحة إلى الاستعانة بالمدخل البنائي.

ويرى الاتجاه البنائي أن الاختلافات بين التنظيمات المدنية والعسكرية يضيق، ويعزى جانوتز التقارب بينهما في أحد جوانبه إلى التغير التكنولوجي المستمر وزيادة الاعتماد المتبادل بين التنظيمات العسكرية والمجتمع وكذلك إلى التغيرات في البناء الاجتماعي الداخلي للتنظيم.

هذا وقد اهتم دارسوا التنظيمات العسكرية بقضايا الدوافع القتالية وثقافة المجندين والتغيرات التنظيمية. ويمكن حصر الدراسات الحديثة عن التنظيمات العسكرية تحت القوائم الثلاثة الآتية:

(١) دراسات عن التجنيد العسكري: يشكل المجندون لمراكز الصفوة (من الضباط) ولترتب الأخرى (من الجنود) مصدر المعلومات الذي يحدد التركيب الاجتماعي للقوات المسلحة بما فيه نسق التدرج الداخلي وعلاقته بنسق التدرج المجتمعي ككل. واهتم الباحثون في قضايا التنظيم أيضاً بمشاكل التجنيد التطوعي والانتفاع بالمرأة في القوات المسلحة.

ويهدف الجيش عادة إلى تجنيد أفراد من الحاصلين على الشهادة الثانوية العليا لكنه لا يتوافر أمامه عادة إلا ذوى الدخل المنخفض الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى عدم توازن في تركيبته الاجتماعية. ولهذا يدعو موسكس وجانوتز إلى نظام تجنيدى يقوم على دوافع مختلفة لا تعتمد على الحاجة إلى المال فقط.

واهتم دارسو التنظيمات أيضاً بأنماط التجنيد والأصول الاجتماعية للمجندين كمتغيرات تفيد في دراستها.

وتوصل كوماتريس ودوبراتز Dobratz في دراستها المقارنة إلى أن توسيع الأساس الاجتماعي للتجنيد لا يرتبط بسلوك الضباط والاتجاهات الديمقراطية. واستنتج ابراهسون أن دراسات الأصول الاجتماعية لا تفيد كثيراً في التنبؤ بالسلوك العسكري السياسي لكنه يرى أن انخفاض درجة المهنية بين فضاء الضباط تؤدي إلى توقع ظهور دور المحكات الميلادية في السلوك السياسي. ووجد جارنير Garnier أن التغيرات في نظام التجنيد في بريطانيا لا ترتبط بالتغيرات الايديولوجية بين طلبة الاكاديمية. كما وجد كوفاتريس أيضاً أن عمليات التجنيد في أكاديميات الأسلحة اليونانية لا تتبع أنماط أوربية غربية وتبين له أن التغيرات في الأهداف والقيم القومية والعسكرية يسبق التغيرات في استراتيجية وأنماط التجنيد في الأكاديميات اليونانية. ومن هنا يرى كوفاتريس محدودية الدور الذي يمكن أن يؤدي إليه استخدام متغيرات الأصول الاجتماعية في تحليل ظواهر التجنيد والتنبؤ بالسلوك الاجتماعي والسياسي ورأى أهمية توجيه الاهتمام العلاقة الجيش بالنسق القومي والدولي وعمليات التجنيد السياسي والعسكري والايديولوجي واللفحص الدقيق للتأثيرات الديموجرافية الفيزيكية والعقلية النفسية الاجتماعية والتاريخية والثقافية والبنائية على اختيار المرشح وعلى المحك العسكري في الانتقاء.

هذا وقد أجرى هويت White دراسة في عام ١٩٧٢ عن دوافع الالتحاق بالجيش البريطاني فذكر دوافع عدة منها الافتقار إلى الاعمال المناسبة وتعلم شيء جديد والرغبة في مساعدة الآخرين أما سبيربر Sperber فقد درس هذه الدوافع في الجيش الأمريكي فوجدها تتضمن عوامل عدة مثل إظهار الرجولة والوطنية والرغبة في التنقل والاستعراض أمام الفتيات.

(ب) الدراسات النفسية الاجتماعية: يعتبر مفهوم التسلطية من أهم المفاهيم الأساسية التي حللت في هذا الجانب من دراسات التنظيم. ووجد بريفر Brewer في دراسته عن التسلطية في الأكاديمية البحرية البريطانية أنها ترتبط سلبياً بتأييد الضباط لقضايا ضبط التسليح لكنها كانت ترتبط إيجابياً بتصوراتهم عن الأسلحة الاستراتيجية والتصورات الصراعية والعدائية في السياسة الدولية والأهداف المضادة للشيوعية. ودعا بريفر إلى البحث عن مصادر التسلطية ودراسة متغيرات الشخصية العقلانية المحتملة في تحليل توجيهات وسلوك الضباط وقد أجرى روجمان Rughman دراساته على مستوى الرتب الأخرى واشترك مع سودير Sodeur في ١٩٧٢ في إجراء دراسة على اثنتي عشر فصيلة من فضاء الجيش الألماني بدءاً من التدريب الأساسي وحتى ما قبل التسريح من الخدمة وتبين له من هذه الدراسة أن الخبرة العسكرية الطويلة أدت إلى التقليل من الاتجاهات

التسلطية عند المجندين. وقد توصل كامبل Campell وماكورميك McCormick في ١٩٥٧ إلى نتائج مشابهة في الولايات المتحدة. وقد نسب الباحثون هذا الانخفاض في درجة التسلطية إلى الحرمان النسبي والعوامل الموقفية أكثر من نسبتها إلى تأثيرات خبرات الطفولة والطبقة الاجتماعية والتعليم حيث يزيد الحرمان من حساسية الجنود ويؤدي إلى زيادة تسامحهم مع رفقاءهم. وهناك حاجة متزايدة كما يرى الباحثون إلى هذه الدراسات التي تربط نتائج التسلطية بالنظريات السوسيولوجية والسيكلوجية الأوسع.

ووجد موسكس في دراساته عن المجندين الأمريكيين أن مفهوم الجماعة الأولية لم يعد مناسباً لشرح الدوافع القتالية عند الجنود واقترح بدلاً منه مفاهيم أخرى مثل الايديولوجية الكامنة والايديولوجية المضادة وفحص الحياة أو المدخل الموقفي الذي يركز على الاستجابات البراجماتية عند الجنود الذين يحاربون من أجل البقاء كاعتقاد الجنود الأمريكيين بأنهم يموتون من أجل الأفضلية الاجتماعية الثقافية للولايات المتحدة.

(ج) دراسات التنظيم المركب: يرى باحثوا التنظيمات أن الجيش هو أقرب النماذج إلى البيروقراطية لأنه يؤكد على التدرج ومركزية السلطة إلا أن ميفالد Miewald قد انتقد تحليلات فيبر عن الجيش الحديث، ودعا إلى دراسة أوسع عن العلاقة بين البيروقراطية الفيبيرية والنموذج العسكري.

وتؤيد المؤلفات التي كتبت عن هذه التنظيمات المنظور البنائي الذي يركز على الاستقرار والاستمرارية وتجانس القيم في التنظيم ولا يهتم بالصراع بل يراه غير وظيفي. ويلاحظ أيضاً أن هناك افتقاراً واضحاً للدراسات المتعمقة التي تتناول الديناميات الداخلية وعمليات التغير في العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع. ويرى الباحثون أنه لا يجب النظر إلى التكنولوجيا والمتغيرات البنائية الأخرى كعوامل محددة للتنظيم بل يجب أن ينظر إليها كضغوط يمكن أن تغيرها الملامح الثقافية والتنظيمية الأخرى. ولهذا رأى جارتنز Gartner أن العوامل التنظيمية والثقافية الخاصة يمكن أن تغير من آثار الاختراعات التكنولوجية. وتظهر هناك حاجة أيضاً إلى تحليل بعض المفاهيم مثل صنع القرار والقيادة وإنجاز القرارات أيضاً، وقد استطاع هيد Head في دراسته عن المحددات الأساسية لصنع القرار في وحدات الطائرات A-7 أن يطور نموذجاً للتنظيم المهني أبرز فيه أهمية العوامل الموقفية والتنشئة المهنية بما فيها من أدوار الأسلحة والتنافس فيما بينها.

هذا وتبرز أهمية القوة كأحد أبعاد التدرج في التنظيم (من حيث كيفية الحصول

عليها وكيفية استخدامها ومن هؤلاء الذين يستخدمونها) إذا نظر إلى القوات المسلحة كنسق من الفاعلين ذوى سلطة تصنع الحكم ولكنها غير متساوية في التوزيع.

ويرى كوفاترس من أن أفضل مدخل لدراسة التنظيمات التي تشمل على كائنات بشرية ذات حاجات وقيم مختلفة كالقوات المسلحة هو مدخل النسق المفتوح (أنظر تحليلنا التنظيم العسكري من خلال نظرية النسق المفتوح في كتابنا السابق) تعمل داخل التنظيم، ويرى أن التنظيم العسكري ينتمى إلى نسق أكبر وأن هناك تفاعلاً مستمرا بين أجزائه. كما يلقي الضوء على تأثير البيئة والعوامل التاريخية والاجتماعية على التنظيم وكيفية عمله وتأثير البيئة عليه وعلى التنظيمات الأخرى. وتعتبر العلاقات المدنية العسكرية أحد جوانب مدخل النسق المفتوح لكنها تقتصر على جانب واحد فقط هو دور الجيش في السياسة.

ثالثاً: البحوث المتعلقة بالتفكك الاجتماعي:

لم يجد الباحثون أفضل من مصطلح التفكك الاجتماعي اشارة إلى المشاكل الداخلية للتنظيم العسكري خاصة وأن هذا الجانب قد أغفلت دراسته منذ الخمسينات. وقد يعود ذلك إلى أن الجيش لا يعلن عن هذه المشاكل على الرغم من أنه يبحثها في الداخل وقد ظهرت أهمية هذا النوع من البحوث مع ظهور علم الاجتماع العسكري كعلم تطبيقي منذ الحرب العالمية الثانية.

واهتم الباحثون الأمريكيون بدراسة المشاكل الداخلية الخاصة بالجيش الأمريكى مثل العلاقات السلالية والمساواة بين الجنسين. وقد حلل هاوسر Houser مشاكل تناول العقاقير والصراع السلالي والمخالفات والانضباط وأوضح بجلاء أن الأمراض الاجتماعية في المجتمع تنعكس على قواته المسلحة.

وتوصل براوننج Browning من دراسته إلى تأييد الفكرة القائلة بأن الخدمة العسكرية تعتبر بمثابة جسر يسهل التكيف الاقتصادي للمسرحين في فترة ما بعد الخدمة إلا أن كاترايت Cutright لم يؤكد هذه النتيجة في دراسة مشابهة له عن نفس الموضوع.

وهناك دراسات أخرى أجريت تحت قائمة التفكك الاجتماعي أهمها العلاقة بين مكانة المسرح والمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والاتجاهات. كما درس هيلمر Helmer خبرات المعركة وتأثير الحرب الفيتنامية والتكيف والاغتراب بعد العودة بين المسرحين، وتوصل فردريك Fredrick واكسلسون Axelson من تحليلاتهما

ودراساتهما عن المسرحين السود في فلوريدا إلى أن المسرحين العزاب وذوى الأطفال أكثر اغترابا من الناحية السياسية عن المتزوجين عن غير ذوى الأطفال.

كما ظهرت بعض دراسات أخرى عن النسق القضائي العسكرى منها دراسة برودسكى Brodsky وايجلستون Eggleston على المؤسسات العسكرية الإصلاحية بالإضافة إلى دراسات أخرى أجراها هارتناجل Hartngel عن السجناء العسكريين.

ورأى الباحثون أن البحث السوسولوجى يمكن أن يساهم كثيرا فى وصف المظاهر المختلفة للتفكك مما يعنى حيوية علم الاجتماع العسكرى وخاصة فى جوانبه التطبيقية.

رابعاً: البحوث المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية^(١)

يستخدم مفهوم العلاقات المدنية العسكرية والقوات المسلحة والمجتمع بالتبادل ليشير إلى الصلة بين الجيش وباقى مؤسسات المجتمع وفى حين يهتم علماء السياسة بالعلاقة بين الجيش والدولة يركز علماء الاجتماع على الصلة بين الجيش والمؤسسات الاجتماعية.

وصحيح أن مؤلفات العلاقات المدنية العسكرية عديدة لكنها تتكون أساسا من دراسات للحالة ذات طبيعة كمية ووصفية أكثر منها دراسات كيفية تحليلية مقارنة وامبيريقية، وسنعالج هنا قضية العلاقات المدنية العسكرية من ثلاث زوايا هى النماذج والتدخل العسكرى والمركب العسكرى الصناعى .

١ - النماذج: اقترح عدد من العلماء الاجتماعيين مثل جانوتز ولانج وهانتجتون وإبراهسون وموسكس ولوفيل Lovell ولكمان Luckman العديد من النماذج التصورية للعلاقات المدنية العسكرية. ويؤخذ على هذه النماذج إنها تؤكد على الأبعاد البنائية والتمثلية أكثر من الأبعاد الثقافية والفردية من مظاهر هذه العلاقات ويؤخذ عليها أيضا تركيزها على الخبرة الأوروبية الغربية والاهتمام بالجانب التاريخى دون التوسع فى شرح التركيب المعاصر للعلاقات المدنية العسكرية والانساق العسكرية السياسية الدولية.

وقد حدد جانوتز أربعة نماذج أساسية للعلاقات المدنية العسكرية فى المجتمعات الأوروبية الغربية (انظر كتابنا ص ٣٤٧) ويرى لكمان أن الضعف الأساسى فى

(١) انظر دراساتنا التفصيلية فى نفس الكتاب عن سوسولوجيا العلاقات المدنية العسكرية.

نماذج هذه العلاقات القائمة يعود إلى أنها تؤكد على خصائص السياسة المدنية وتأثيرها على التدخل العسكى والعلاقات المدنية العسكرية وتستثنى الموصفات المهنية والتنظيمية للجيش ذاته أو تؤكد على الأخير وتستثنى البيئة الاجتماعية والسياسية وأوضح لكان أن النماذج القائمة من العلاقات المدنية العسكرية مثل نموذج هانتجتون الذى يميز بين الضبط الذاتى والموضوعى على الجيش ونموذج الدولة العسكرية عند لا زويل والدولة البريتورية عند رابورت Rapport والأمة تحت السلاح ومفهوم القوات البوليسية عند جانوتز تمثل جميعها هيكلا عاما يحدد القوة المدنية والعسكرية والحدود بين القوات المسلحة والمجتمع.

واقترح موسكس قائمة حديثة للعلاقات المدنية العسكرية حاول فيها تناول الاتجاهات والتغيرات فى كل من التنظيم الداخلى للجيش وعلاقته بالمجتمع الأكبر. وتتكون هذه القائمة من ثلاثة أبنية أولها الجيش المتمدين المشابه للانساق المدنية ثم الجيش التقليدى الذى يختلف بدرجة متزايدة عن الانساق المدنية وأخيرا النموذج التعددى الذى يقرر تشعب الجيش الداخلى فى النواحي التقليدية والمدنية فى وقت واحد.

أما لوفيل فقد انتقد المراحل الحديثة لدراسة العلاقات المدنية العسكرية ورأها تقليدية وغير مناسبة واقترح بدلا منها نمودجا يقوم على فكرة سياسة الأمن القومى الذى يتضمن مصطلحات مثل «من يحصل على ماذا أو متى وكيف؟» وكذلك عمليات المفاوضات والمساومات بين القيم المتنافسة فى حقل الأمن القومى والسياسة. وتكمن مشكلة هذا المفهوم فى طبيعته الأيديولوجية فقد يختلف على المستوى التشريعى فى الحكومة عما هو عليه على المستوى التنفيذى.

٢ - التدخل العسكى : يستخدم مفهوم التدخل العسكى عادة للإشارة إلى الأدوار الظاهرة والخفية للجيش فى السياسة الداخلية أى الانقلابات العسكرية^(١).

والواقع أن معظم دراسات التدخل العسكى تهتم بالدور النشط للجيش فى السياسة القومية وكذلك أسباب ونتائج هذا التدخل وهناك من الباحثين من اهتم بدراسة أسباب التدخل أكثر من اهتمامه بنتائجه مثل بينين Binen وفيت Fiet وجانوتز وفان دورن وفانير Finer. أما لانج Lang فقد ميز بين التدخل المحدود والتدخل الخفى والانقلاب العسكى فى حين وصف بينين الفعل الأولي للتدخل (كالانقلاب والتمرد والثورة) وكذلك الفترة التى يضطلع بها الجيش بالسلطة

(١) انظر معالجتنا لهذا الموضوع فى القسم الرابع من كتابنا السابق ذكره.

ومؤسسيه السلطة.. وافترض فيت نموذجاً دائرياً تمر عبره الأنظمة العسكرية ما بين الاضطلاع بالسلطة والأدوار المدنية العسكرية والتحالف والنظام البريتورى وأخيراً السقوط والإحلال.

أسباب التدخل العسكرى :

النموذج الانتخابى : من المعروف أن ظاهرة تدخل الجيش فى السياسة ظاهرة مستمرة ومتكررة ومتعددة الأبعاد. وكثيراً من الجهود التى بذلت لشرح الأسباب التى تدعو الجيش لإسقاط الحكومة غير مناسبة وغير مقنعة ويعود ذلك فى أحد جوانبه إلى أن معظم دراسات الحالة والدراسات المقارنة للتدخل العسكرى دراسات تحلل أمثلة للتدخل الظاهر متجاهلة أو غير قادرة على التعمق فى الطرق والعمليات الكامنة التى يتعلم فيها العسكريون أن يكونوا صانعى انقلابات ويعملون على عقلنة اغتصابهم للسلطة الشرعية.

ويهدف النموذج الانتخابى إلى اختيار وتنظيم هذه المتغيرات ذات القيمة الكبيرة فى التدخل ويستخدم هذا النموذج مناهج العلوم المختلفة على مستوى تحليلى شامل ومقارن. كما يفيد أيضاً فى تحليل الأنساق الفرعية مثل الطبقة الوسطى والتحديث والعوامل النفسية الاجتماعية والافتراضات التنظيمية والمهنية هذا بالإضافة إلى التفسيرات ذات العمومية مثل المظاهر الثقافية والتاريخية والبنائية الاجتماعية والأيدىولوجية والجيوبوليتيكية والدولية، وتتفاعل هذه العوامل مع بعضها لتشرح التدخل العسكرى.

وهناك العديد من الباحثين الذين اهتموا بدراسة متغيرات الطبقة الوسطى والتحديث وعلاقتها بالتدخل مثل باى Pye وهالبرن Halpern وجونسون Johnson وليفين Lieuvén وشلز Shils إلا أن هذه المتغيرات قد تعرضت للنقد من قبل باحثين آخرين مثل موسكس وبل Bell وبينن وبن دور Bendor وفيدل Fidel الذى لم يروا أن هناك أدلة امبيريقية على تأييد الإدعاء القائل بأن الصفوة العسكرية هى التى تحمل طموحات الطبقة الوسطى فى التحديث أكثر من الصفوة المدنية :

هذا وقد تقدمت الدراسات التى تهتم بدور العوامل النفسية الاجتماعية فى التدخل بما فيها التنشئة والثقافة الفرعية والجماعة المرجعية وارتباطات الشخصية بالتدخل ونظريات الاتجاهات والنظريات السلوكية.

وهناك بعض العلماء الذين طوروا افتراضات تربط بين التنظيم والمهنية عند الضباط (أى الحراك فى السياق المهنى والترقى والتخصص والمركب التذلىسى

والحجم) مع التسييس أو تدخل الجيش في السياسة. ورأى هانتجتون أنه كلما ازدادت مهنية الجيش قلت احتمالات تدخله لكنه غير رأيه فيما بعد ورأى أن أسباب التدخل العسكرى تكمن في العوامل الخارجية والداخلية مثل الانهيار السياسى^(١).

ويعتبر المدخل البنائى الاجتماعى أكثر المداخل انتشاراً فى محاولة شرح أسباب التدخل العسكرى. وتضمن هذا المدخل عديداً من الافتراضات المرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية الاجتماعية مثال ذلك أنه كلما ارتفعت درجة الصناعية والمشاركة السياسية والاختلافات الاجتماعية والحراك والثقافة المدنية والاستقرار الاقتصادى والسياسى قلت احتمالات التدخل العسكرى. إلا أن المتغيرات البنائية الوظيفية تحجب المدخلات النفسية والاجتماعية والانسانية عند دراسة أسباب التدخل.

وعلى النقيض من التفسيرات البنائية للتدخل هناك المدخل الثقافى التاريخى الذى يؤكد على دور المظاهر الفردية والمميزة في العلاقات المدنية العسكرية وطبقا لهذا المدخل فإن سلوك وتعود الجيش على التدخل يزيد من احتمالية تدخله مرة أخرى.

ويمكن القول بصفة عامة أن الانقلابات والتدخلات العسكرية ذات طبيعة أيديولوجية وقد تحمل شعارات مثل الخلاص القومى والأخلاقيات القومية والوطن الأم والشرف والرمزية والطهارة.. وترتبط هذه الأمور عادة مع أيديولوجية وعقلانية التدخل ولهذا لا بد أن يوضع في الاعتبار دور المدخلات الخارجية للقوى العظمى في حماية عملاتها في الدول وما تقدمه لهم من مساعدات سياسية واقتصادية وفنية وعسكرية وهى أمور ذات طبيعة سياسية وأيديولوجية أيضاً.

وهناك أيضاً نظرية العدوى التى تفترض أن حدوث التدخل العسكرى في بلد ما (وخاصة في بلاد مجاورة) يزيد من احتمالات التدخل في بلد آخر. أى أن حدوث واحد منها يعزز حدوث الآخر.

وقد اهتمت دراسات العلاقات المدنية العسكرية أيضاً بآثار التدخل العسكرى ودور الجيش في السياسة وقد دعا نورد لنجر Nordlinger وبينن وشميتتر Schmitter وكيلشر Kellecher إلى إعادة توجيه بحوث التدخل العسكرى. كما ثار جدل كبير حول قدرة الجيش على أن يكون أداة فعالة في إحداث التغير الاجتماعى والتحديث.

(١) انظر معالجتنا لهذه القضية في نفس الكتاب تحت عنوان «الدور السياسى للعسكريين».

وكما اهتم العلماء الاجتماعيون بقضايا العلاقات المدنية العسكرية والتقارب البنائي والتجنيدي وتنظيم القوات المسلحة في المجتمعات الصناعية فقد ركزوا أيضا على دور الجيش كقوة تحديثية في الدول النامية. وظهرت هناك وجهتي نظر تؤيد الأولى هذا الدور التحديثي للجيش في حين تؤكد الثانية على محدودية دور الجيش وعدم قدرته على خلق مؤسسة سياسية قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد صاغ الباحثون هاتين القضيتين بصورة أخرى بمعنى هل ينظر إلى الجيش على أنه بطل طموحات الطبقة الوسطى وكأداة فعالة للتغير أو ينظر إليه على أنه قوة مقسمة وغير فعالة. وقد أيد شيلز وهالبرن وبأى في الستينات الدور التحديثي للجيش في الدول النامية لكن هذه النظرية قد فقدت أهميتها في أوائل السبعينات. ومن المهم أيضاً أن نوضح أن الجدل حول الدور التحديثي للجيش في الدول النامية لم يؤت ثماره على المستوى الأميريقي وذكر شارما Sharma وبيرليتر Perlmutter أن الأنظمة العسكرية في الدول العربية والأفريقية لم تنجح في تطوير مؤسسات سياسية حية. أما تجربة تايلاند في رأى مهدين Mehden فتبين أن الجيش قد ساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن هذه المساهمة قد تمت في جو من التعاون غير السهل بين الصفوة المدنية والعسكرية. وتوصل هانتجتون إلى رأى مشابه يقول فيه أن الجيش يكون قوة تحديثية حينما تكون القضية قضية انضمام الطبقة الوسطى للنظام السياسي لكنه يصبح قوة قهرية حينما تدور القضية حول متطلبات الطبقات الدنيا.

وقد انتقد بدجلي Budgley استقطاب القادة العسكريين في السياسة وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا. ورأى أنه إذا كانت تايلاند وبورما تمثلان نموذجا للحكم القائم على التحالف المدني العسكري فانهما يختلفان بشدة حول السياسة العامة. ويقول كورفاترس أن الجيش في اليونان كان مؤسسة ثقافية وقومية ومجتمعية لعبت دورا نشطا في السياسات القومية.

ولم يجد نورد لنجران هناك علاقة إيجابية بين المؤشرات السبعة التي وضعها للتحديث وبين القوة السياسية للجيش والتغير الاقتصادي والاجتماعي في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا بلاد إفريقيا الصحراوية وانتهى إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار الجيش قوة تحديثية على طول الخط.

وفي حين نظرت الدراسات السابقة إلى الجيش كقوة حاكمة فإن الجيش قد يحتوي نفسه في السياسة دون أن يكون حكماً فعلياً. ومن أمثلة الدراسات في هذا الصدد دراسة بوبى جاماج Bopegamage التي بين فيها أن الجيش الهولندي كان قوة تحديثية وأداة للحراك لكن هذا الباحث لم يقدم أدلة امبيريقية لتأييد وجهة

نظره. كما حلل كولكوفتش الجيش السوفيتي كجماعة مصلحة لا تهتم كثيرا بالاصلاحات طالما أن الحزب الشيوعي يضمن له مصلحة الأساسية ولهذا لن يجرؤ على تحدى الصفوة الحاكمة إلا أن كولكوفتش لم يحدد ما هي مصالح الجيش ومدى دوره في صنع القرارات القومية والدولية.

أما القزاز فقد اعتبر إسرائيل دولة عسكرية ورأى أن الجيش الاسرائيلي هو أكثر القنوات أهمية في التكامل الاجتماعي والتحديث الاقتصادي والاجتماعي وبناء الأمة. كما ساعد الجيش اسرائيل على أن تتكامل مع النسق السياسي الدولي.

وأجرى بيلتران Beltran دراسة مقارنة لكل من مصر والولايات المتحدة والأرجنتين استنتج منها أن كلما انخفض مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع عظم دور المشاركة السياسية للقوات المسلحة.^(١)

ودرس ستيان Stepan دور الجيش في البرازيل وتوصل إلى أنه لعب دورا تحديثيا هاما في السياسات القومية وأكد دروري Drury أن الجيش البرازيلي كان ناجحا بسبب الافتقاد إلى قيادة مدنية فعالة وعدم اختلاف الحدود المؤسسية بين الجيش والمجتمع ولأنه قدم شكلا من أشكال الشرعية المؤسسية والعقيدة السياسية.

وتعتبر المشكلة الأساسية التي صاحبت دراسات التدخل العسكري هي كيفية قياس هذا التدخل.

ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاثة مناهج لقياس التدخلات العسكرية على النحو التالي:

(١) قائمة التدخل العسكري (IMI) Index of Military Intervention : يساعد هذا المنهج في إختيار الافتراضات المتعلقة بالتدخل وذلك بوزن وتلخيص كل الأدلة عليه، مثل ذلك ما فعله بوتنام Putnam الذي إقترح قائمة للتدخل العسكري في صورة مقياس يتراوح من صفر - ٣ لكل سنة من أقلها ميلا للتدخل إلى أكثرها تدخلا. ويمكن أن تحصى وتقارن درجات المقياس لكل بلد أو جماعة من البلدان.

(ب) دراسة الحالة : هذا المدخل هو أكثر المداخل استخداما وهو مدخل فردي ونوعى أكثر منه كمدخل امبيريقى ويستخدم أساسا لاستخراج الافتراضات أكثر من اختيارها.

(١) راجع مفهوم قابنر عن الثقافة السياسية في كتابنا ص ٣٠٠.

(ج) **المنهج التاريخي المقارن**: يقارن هذا المدخل تاريخ ودرجة التدخل العسكرى بين دولتين أو أكثر. إلا أن التصور الأساسى فى هذا المدخل هو إعمتاده على السلوك الماضى للجيش فى شرح الظروف الحالية التى تؤدى إلى التدخل العسكرى. وهناك زيادة فى الاتجاه نحو استخدام هذا المدخل على الرغم من قلة حجم الدراسات التى تستعين به.

٣ - **قضية المركب العسكرى الصناعى (MIC: Military Industrial Complex)**: نعى بقضية المركب العسكرى الصناعى هذه الصلة بين الجيش والقطاع المدنى ممثلا فى المؤسسات الحكومية والهيئات الصناعية، ويمكن تتبع جذور هذه القضية فى الجدل الذى أثاره أصحاب منظور الصفوة والمنظور التعددى حول دور الجيش فى صنع القرار القومى وصياغة السياسة فى الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى. هذا وقد أمدت دراسة رايت ميلز عن صفوة القوة بتحليل عميق لبناء الصفوة القومية الثلاثى المكون من الجيش والهيئات الصناعية القوية والقادة السياسيين.

وقد تتبع موسكس البدايات النظرية للمفهوم حتى الكتابات المكيافيلية والفيبرية وأعتقد أن هذا المركب تطور طبيعى للفكر السوسيولوجى الأمريكى الحر.

كما ظهرت كتابات عديدة فى السبعينات تتناول هذا الموضوع من منظورات مختلفة، فهناك مؤلف بيرسل Pursell الذى يؤيد الصلة القوية بين الجيش والصناعة، وهناك ساركسيان Sarkisian ممثل المدرسة التعددية وهناك أيضا لايبerson الذى رأى أن الاقتصاد لا يحتاج إلى الإنفاق العسكرى لتعضيد نفسه واستخدم فكرة الاستراتيجية التعويضية التى يقول أن جماعات المصلحة المختلفة تحاول أن تصل بمكتسباتها إلى الحد الأقصى. ويعتقد جروس Gross أن المركب العسكرى الصناعى يمكن أن يحدث بدون تعاون أو حتى اجتماع للمصالح المختلفة بل يراه ببساطة نظرية بديلة فى صنع القرار. وقد انتقد ستيفنسون Stevenson لايبerson واتهمه بأنه لم يقدم تحليلا شاملا للاقتصاد الرأسمالى الأمريكى ورأى أن الإنفاق العسكرى مربح جدا للهيئات الأمريكية ومهم جدا فى الحفاظ على المتطلبات الداخلية والدفاع عن المصالح الأمريكية فى الخارج.

وكانت العلاقة بين الإنفاق العسكرى والركود الاقتصادى من الموضوعات التى ثار حولها الجدل. وقد تحدى سيزمانسكى Szymanski باران Baran وسويزى Sweezy فى ادعائهما أنه كلما عظم الإنفاق العسكرى فى الاقتصاد الاحتكارى الرأسمالى انخفضت معدلات البطالة وازدادت معدلات النمو الاقتصادى. وحلل

سيزمانسكى الإنفاق العسكرى الحكومى والإنفاق غير العسكرى فى ثمانية عشر دولة رأسمالية متقدمة وتوصل من دراسته إلى النتائج الآتية:

١ - إن الإنفاق العسكرى لا يمنع الركود الاقتصادى لكنه يخفض من معدلات البطالة.

٢ - إن الإنفاق غير العسكرى يساهم بدرجة كبيرة فى النمو الاقتصادى عن الإنفاق العسكرى فى المجتمعات الرأسمالية الاحتكارية.

٣ - يمنع الإنفاق العسكرى الركود الاقتصادى فى غياب الإنفاق غير العسكرى.

هذا وقد لاحظ زيتلن Zeitlen أن سيزمانسكى قد أساء تفسير نظرية باران وسويزى ولم يضع فى اعتباره التغيرات الأساسية المرتبطة بالاحتكار والبيانات ذات التسلسل الزمنى. كما هاجم زيتلن وستفنسون وسويزى وفريدمان Friedman منهج سيزمانسكى وخاصة فى دراسته عن الدول المتقدمة ورأوا أنه فشل فى أن يضع فى اعتباره التغيرات الأساسية والتنظيم السببى للنموذج الذى اتبعه. واقترح فريدمان نموذجاً بديلاً يقوم على فكرة علاقات القوى الدولية والاتجاهات بعيدة المدى للركود الاقتصادى ويعترف هذا النموذج بالاستثمار فى الدول النامية والإنفاق على التسليح كقوى موازنة على الرغم من النمو القومى قد يتزايد على المدى الطويل بالاستثمار فى القطاع المدنى.

ويرى الباحثون أن هناك حاجة شديدة إلى دراسات إضافية تجرى على المستوى المحلى أو القومى لأن قضايا سباق التسلح وبيع التكنولوجيا العسكرية أصبحت ذات متضمنات هامة بالنسبة للأنظمة السياسية وتوازن القوى بين الدول المختلفة. وقد يعتقد البعض أن هذا المركب يخص الولايات المتحدة والدول الصناعية فقط لكن الباحثين يرون أنه موجود أيضاً فى الدول النامية ولهذا يأخذون على الباحثين فى علم الاجتماع العسكرى تركيزهم على التدخل العسكرى ودور الجيش فى السياسة ويرون أن الاهتمام يجب أن يوجه إلى دراسة الصلة العسكرية الصناعية بالإضافة إلى دراسة الصلة بين الجيش والزراعة والبيروقراطية والمتقنون والسلالات العرقية.

وقد وضع لاورى Loury قائمة تاريخية ووصفا للأدوار العسكرية المتغيرة فى الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ويرى أن الحالة العسكرية فى المجتمع الحديث عملية تطويرية تنتج عن التغير أكثر من نتائجها عن الانقلابات العسكرية واقترح بعضاً من اتجاهات التغير المستقبلى التى يمكن أن تغير من قوة ونفوذ المركبات العسكرية.

والواقع أن الأبعاد الأيديولوجية المحتواة في قضية المركب العسكري الصناعي أدت إلى بحوث سوسيولوجية متزايدة على المستوى التحليلي الأمبيريقى ويرى كروفاترس أن الباحثين الذين يستخدمون الإطار التعددى في تحليلهم يمكن أن يعتبروا باحثين في علم الاجتماع العسكري أما هؤلاء الذين يركزون على المنظورات التطبيقية أو منظورات الصفوة فهم باحثون في علم الاجتماع السياسى أو الراديكالى.

بعد هذا العرض والتحليل السابقين لنشأة وتطور ودور علم الاجتماع العسكري سواء على مستوى الجامعات أو المستوى الأكاديمى وسواء على المستوى النظرى أو التطبيقى يجدر بنا أن نختتم هذه المقالة بنظرة تقييمية تجمع بين تحديد للمعوقات الأساسية التى تقف حجر عثرة أمام تقدم هذا الفرع من فروع علم الاجتماع إلى جانب الدروس التى يمكن تعلمها للاستفادة منها فى تطويره.

وترجع القيود التى تعوق تقدم علم الاجتماع العسكري إما إلى طبيعة المؤسسة العسكرية ذاتها أو إلى طبيعة المجتمع والثقافة بصفة عامة وكذلك إلى تطور علم الاجتماع ككل وتفسر لنا هذه القيود الأسباب التى جعلت هذا الميدان الجديد لم يحظ بقبول واسع كأحد الميادين الفرعية لعلم الاجتماع.

أولاً: يفتقد علم الاجتماع العسكري إلى هذا الإطار النظرى والتصورى العميق ولهذا خضعت كل نتائجه للمناهج المرتبطة بالسياسة الاجتماعية ومنهج الحل السريع للمشكلة. وتناولت المقالات والكتب والقراءات موضوع العلم بصورة كيفية وبعيدة عن التجريد إلى حد ما. وباستثناء بعض الدراسات فإن الكثير منها يفتقد إلى التصور المنهجى. كما أن الكثير من البيانات والتحليلات غير دقيقة فى تنبؤاتها ويحتمل أن تظل كذلك إلى أن يوجد هناك كيان موحد من النظرية للسلوك العسكري المؤسسى. أو تتحقق استراتيجيات بحث شاملة.

ثانياً: كان توجيه غالبية الكتابات فى علم الاجتماع العسكري بنائياً وظيفياً فى حين لم يحظ مدخل الصراع أو مدخل النسق المفتوح باهتمام كبير. ويعنى هذا أن هذا الفرع من فروع علم الاجتماع قد سار فى نفس خط المنظورات البنائية التى سادت علم الاجتماع ككل فى الأربعين سنة الأخيرة. ومع إستثناء بعض الكتابات فإنه يمكن القول بأن الكثير منها فشل فى دراسة أبعاد القوة والأبعاد السياسية للجيش وتأثيرها على المجتمع الدولى بصفة خاصة.

ثالثاً: يلتزم الجيش عادة بأيديولوجية محافظة وهو لا يثق فى التغير الاجتماعى والسياسى وتأخذ الاعتبارات الأيديولوجية سواء أكانت محافظة أو ليبرالية أسبقية فوق الاعتبارات النظرية بسبب دور الجيش كمنظم لوسائل العنف الشرعية. ولهذا

يتبنى علماء الاجتماع العسكري ودارسيه اتجاهات محافظة وتقل إنتقاداتهم عادة للجيش ويضاف إلى ذلك أن الأنشطة العسكرية ذاتها تقتقد إلى أى متضمن أخلاقى مثل الضرب بالقنابل والتدمير والغزو والقمع العسكرى والتجسس.

رابعاً: تقف الطبيعة المغلقة أو شبه المغلقة للقوات المسلحة حجر عثرة في سبيل الحصول على معلومات وخاصة تلك التى تتعلق بدور الجيش وإستخداماته وهناك اعتقاد في الولايات المتحدة والدول الأنجلوسكسونية بعدم الثقة بل والشك في دور الجيش في الحياة الاجتماعية والسياسة للأمة وبضرورة السيادة المدنية عليه وارتبط هذا الاعتقاد بالتوجيه الليبرالى للعلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ولم يساعد هذا الاتجاه علم الاجتماع العسكرى في الحصول على الشرعية والقبول الأكاديمى.

خامساً: أدت سيطرة العلماء البارزين في علم الاجتماع العسكرى إلى توجيه الباحثين الشبان وجهة معينة وإعاقة ذلك المنظورات المخالفة لهم من أن تجد مكانها في ميدان بحوث علم الاجتماع.

سادساً: تستلزم الطبيعة الخاصة بدراسات الجيش الإستعانة بمداخل العلوم المختلفة وأدى هذا إلى ظهور بحوث متفرقة بدلا من بحوث تبنى على بعضها البعض وتعمل على تقدم المعرفة السوسولوجية ونستشهد هنا بأن معظم البحوث التى تقوم بها وزارة الدفاع الأمريكية هى سوسولوجية في طبيعتها لكنه من النادر أن يقوم بها سوسولوجيون بسبب هذا التداخل بين مناهج العلوم.

ويختلف علم الاجتماع العسكرى كأحد التخصصات الفرعية الصغرى في علم الاجتماع عن الاقتصاد وعلم النفس وهى العلوم التى تنظر إلى الجيش كهدف مشروع للتحليل والدراسة ولا تعامل الباحثين الذين يعملون في غير السياق الأكاديمى كخارجين عنها وترتب على ذلك أن تمكن العديد من الباحثين الأمريكين في العمل في الحكومة ومجالات البحوث التى تخدم القوات المسلحة وأدى هذا مع تطور الزمن إلى أن تصبح القوة البشرية والأفراد والمشاكل التنظيمية التى تعتمد على التحليل السوسولوجى دائرة في فلك الافتراضات الفردية والنفعية لعلم النفس والاقتصاد أكثر من هذه الافتراضات المعيارية والجمعية التى يعمل في ضوءها علم الاجتماع.

سابعاً: تلعب مشكلة تمويل البحوث السوسولوجية دورا كبيرا في نموها وتطورها سواء أكان هذا التمويل من وزارات الدفاع أو من الهيئات الأخرى التى

تقوم بإجراء بحوث لصالحها^(١).

إلا أنه إذا تطلب الأمر تمويلاً حكومياً فإن مجال الدراسة يتحدد بدرجة كبيرة وفقاً لمصالح الحكومة ذاتها ويشغل السوسيولوجيين الذين يعملون في هذه الدراسات وضعاً فرعياً وتابعاً لفريق من الباحثين الآخرين ويؤدي هذا بدوره إلى عدم إعطاء الاعتبار السوسيولوجية والنظريات والمناهج التابعة لها الدور الذي يمكن أن يحققه الفائدة منها.

ثامناً: تقتصر البحوث التي تجرى لصالح وزارة الدفاع في بلادنا بمساعدة الوزارات والهيئات الأخرى ومراكز البحوث على الجوانب غير الاجتماعية ولا نذكر صورة التعاون بين القوات المسلحة ومراكز البحوث المدنية سوى بحث واحد أجرى قبل عام ١٩٧٣ عن الروح المعنوية للجندى المصرى الذى أجرته القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، في حين أن مثل هذا التعاون واضح وظاهر في الولايات المتحدة بين الجامعات ومراكز البحوث وبين القوات المسلحة. إلا أن الباحثين في ميدان علم الاجتماع العسكرى في الولايات المتحدة يتجهون للبحث عن وظائف أكاديمية في الكليات والجامعات أكثر من سعيهم للعمل في الهيئات الخاصة التي تقوم بإجراء بحوث لصالح وزارة الدفاع.

تاسعاً: سيظل علم الاجتماع العسكرى يواجه مقاومة من العلوم الأكاديمية الأخرى ومن الميادين الفرعية الأخرى لعلم الاجتماع قبل أن يصل بنفسه إلى المستوى العلمى والفكرى المناسب وطالما أن هناك ما يعوق نموه وتطوره ولا يسمح له بأن يشغل وضعاً رسمياً في مناهج التدريس بالجامعات فسيظل يدرس بصورة متفرقة تحت فروع علم الاجتماع السياسى والتغير الاجتماعى وتنمية العالم الثالث وفي علوم السياسة تحت موضوع العلاقات المدنية العسكرية بالإضافة للتاريخ العسكرى في الأكاديميات وتحت موضوعات الإدارة والقيادة والاستراتيجية.

ولو وضعنا في الاعتبار إشراف القوات المسلحة على البحوث التي تجرى فيها فإنه من المتوقع أن يتجه اهتمام هذه البحوث إلى الجانب التطبيقى وإن يحجم الكثير من الباحثين عن اختيار علم الاجتماع العسكرى كمجال تخصص لهم ويقتصر ذلك على الباحثين من ذوى الخبرات أو الارتباطات السابقة مع القوات

(١) بلغت الميزانية السنوية التي خصصتها وزارة الدفاع الأمريكية في الثمانينات للبحوث في العلوم السلوكية والإنسانية عشرة ملايين دولار وهناك قدر لا بأس به من تمويل هذه البحوث يأتي عن طريق الهيئات القيدالية مثل إدارة المسرحين ووزارة العمل ومن الهيئات الخاصة التي تقوم بإجراء تحليلات علمية لصالح وزارة الدفاع أو في بعض القضايا العسكرية.

المسلحة أو أولئك الذين لهم اتجاهات محافظة^(١)، هذا وقد شهدت السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة تزايداً ملحوظاً في عدد طلبة الدراسات العليا المسجلين في موضوعات ترتبط بعلم الاجتماع العسكري ويرتبط الباحثون في هذه الدراسات بأربع جامعات أساسية هي شيكاغو ومنتشجان وميرلاند ونورث وسترن. ويعود ذلك في نظرنا إلى وجود رواد علم الاجتماع العسكري بها أمثال جانتوتز وسيجال وموسكس.

عاشرًا: لا تمارس جمعيات علم الاجتماع دوراً ملحوظاً في الإشارة إلى دور علم الاجتماع العسكري وأهميته وذلك على عكس الجمعيات الأخرى في علوم السياسة وعلم النفس والاقتصاد التي تشير دائماً إلى اسهام علومها في الميدان العسكري. هذا وقد لعب علماء الاجتماع العسكري الأكاديميون في الولايات المتحدة دوراً بارزاً في عملية صوغ السياسة الدفاعية كما يعمل الكثير منهم كمستشارين لبعض الهيئات ويستدعون للشهادة أمام الكونجرس كما يقومون بتقديم خدمات للمشرعين من خلال أنشطة مركز بحوث الكونجرس^(٢) وبالرغم من قلة عدد السوسيولوجيين الذين يساهمون في هذه الأنشطة فإن تأثيرهم على البرامج والسياسات التطبيقية أعلى من أى ميدان آخر من ميادين البحث السوسيولوجي.

حادى عشر: إذا أراد علم الاجتماع كعلم أن يشجع السوسيولوجيين على المشاركة في عملية صنع القرار العسكري فإنه يجب الاعتراف بقيمة هذه المشاركة. وهذا هو نفس اتجاه العلوم السياسية التي تفخر سواء في الولايات المتحدة وخارجها بأعضائها الذين يشغلون مناصب سياسية هامة. وهناك في الولايات

(١) لا تزيد عدد الرسائل التي أجيّزت في مصر في ميدان علم الاجتماع العسكري أو الميادين المرتبطة به عن أربع الأولى تعالج التنظيم العسكري في ضوء نظرية النسق المفتوح والثانية عن تكيف المرحلين والثالثة عن دور الجيش في التنمية والرابعة في سوسيولوجيا الحرب وهناك رسالتان أخرتان تحت الدراسة الأولى عن الانقلابات العسكرية والثانية عن التقاعد العسكري.

(٢) لنا واقعة طريفة مع البروفيسور مورييس جانتوتز حينما دعانا إلى حضور حلقة العلوم الاجتماعية للضباط الأمريكيين بجامعة شيكاغو في أوائل عام ١٩٧٩؛ كان هناك انجاء لتقليص اعداد القوات المسلحة المصرية أثر توقيع اتفاقية كامب دافيد وطلب منا الدكتور جانتوتز إبلاغ الرئيس السادات بأن دراساته تثبت أن مثل هذا الاتجاه يزيد من احتمالات قيام الجيش بانقلاب ضده. ولم يكن يعلم البروفيسور جانتوتز أن كبار قادة الجيش المصرى لم يسمعوا عن شيء اسمه علم الاجتماع العسكري وأوضحت لقاءاتنا مع البعض منهم أن علم الاجتماع العسكري لا يخرج عندهم عن مجرد شيء اسمه الروح المعنوية والعلاقات الإنسانية بين الضباط والجنود والعمل على راحة الأفراد وغير ذلك من الأمور العامة ذات الطابع النفسى. وقادت بنا هذه الواقعة إلى أن نفكر في كتابة مقالة مستقلة عن الجانب غير الاستراتيجي في واقع وفكر القيادة العسكرية المصرية.

المتحدة أثنان من السوسيولوجيين البارزين في إدارة ريجان يشغلان مناصب هامة (لا ينوه عنهما علماء الاجتماع كثيرا) وهما نائب مساعد وزير الدفاع لشئون منع استخدام الكحول والعقاقير ونائب مساعد وزير الدفاع لشئون القوة البشرية. **ثاني عشر:** يجب أن يعطى الباحثون في ميدان علم الاجتماع العسكري الفرصة لطبع بحوثهم وتؤدي هذه الفرصة في العلوم الاجتماعية الأخرى إلى الحفاظ على الهوية المهنية التي تتعمق بالاتصال العلمي مع المتخصصين في نفس الميدان كما يعتبر في جانب آخر أحد مصادر الضبط النوعي على البحوث من خلال وجهات نظر القراء المتخصصين. ويؤدي عدم نشر مقالات الاجتماع العسكري في الدوريات المعروفة لعلم الاجتماع وقصرها على دوريات معينة إلى انعزال هذا الميدان عن الفروع الأخرى للعلم وشعور الباحثين بأنهم غرباء عن علم الاجتماع كما يؤدي غياب وجهات نظر القراء المتخصصين إلى نتائج سلبية على نمو علم الاجتماع العسكري إلا إنه يجب على الباحثين من ناحية أخرى أن يكتبوا بحوثهم بلغة بسيطة وألا يشغلوا القراء بتعقيدات منهجية قد تصرفهم عن قراءتها كما يجب أن يتعلموا أن يجروا بحوثهم في حدود عالم واقعي وفي إطار زمني محدد لا تفقد البحوث أهميتها بعد اتخاذ قرار بشأنها.

المصادر

- (١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- (2) Hall, Robert, Military Sociology 1945-1955, In Hans Zetterberg, Sociology in the U.S.A., Unesco, 1956.
- (3) Kourvetaris, G. and B.A. Dobratz, The present state and Development of Sociology of the Military, J. of Political and Military Sociology, Vol. 4, 1976.
- (4) McNail, Scott, A Comment on Research in the Field of Military Sociology, Pacific Sociological R., Vol. 16, No. 1973.
- (5) Moskos, Charles, The Military, Annual Review of Sociology 1976.
- (6) Roucek, Joseph, The Trends in American Military Sociology and its Educational Implications, Duquesne Review, V. 8, 1962.
- (7) Segal David, Applied Sociology, Military Studies.
- مقالة حصلنا عليها من المؤلف غير مبين تاريخ أو مكان النشر.

الدراسة الثانية

الأسرة العسكرية في ضوء التحليل السوسيولوجي

إذا كان أمر الدفاع عن البلاد وتحقيق أهدافها الأيديولوجية يقع على عاتق القوات المسلحة فإن الصحة النفسية والعقلية للمقاتلين تقع على عاتق الأسرة. وحينما يكون هناك سلام في المنزل فسنستوقع من الرجل المقاتل أن يؤدي عمله ودوره بكفاءة وفاعلية. ولا يمكن لأحد أن ينكر هذا التأثير المتبادل بين القوات المسلحة والأسرة ولهذا أردنا في هذه المقالة أن نلفت النظر إلى هذا القطاع الهام من قطاعات المجتمع وهو الأسرة العسكرية التي لا بد أن يضعها المخططون العسكريون في اعتبارهم عندما يصيغون قراراتهم فمثل هذه القرارات تؤثر بشدة على الآباء والزوجات وكذلك الأطفال الذين يقال أن عددهم في الأسر العسكرية يفوق حجم الجيش ذاته.. كما تستطيع الأسرة نفسها أن تؤثر على القوات المسلحة فتمنع أفرادها من الالتحاق بها أو الاستبقاء فيها إذا هددت الأخيرة كيانها ومعاييرها.

والواقع أن نمط حياة الأسرة العسكرية فريد من نوعه ولا يضاهيه أي نمط حياة آخر إذ يخضع العسكريون لاحتمالات الاستدعاء الدائم والأمر غير المتوقع بالانتقال في أي وقت. ويمثل التنقل بصفة عامة ضغطاً ومسئولية على الأسرة التي تتضاءل فرص اختيارها لمواقع العمل والسكن والتحاق أطفالها بالمدارس لأنها مجبرة على الانتقال من موقع لآخر كل عامين على الأقل.

وتتطلب المهمة العسكرية والحفاظ على الاستعداد القتالي الدائم ضرورة توفر عدد كبير من العسكريين بتعاقب متوال في مناطق متباعدة قد تكون خارج البلاد ويترتب على ذلك أن يطلب من العسكريين المتزوجين أن ينفصلوا عن أسرهم في دورات روتينية لعدم توافر الظروف السكنية المناسبة للأسرة، ولهذا يستلزم الانفصال العسكري من كل عضو في الأسرة أن يتكيف للتغيرات التي يفرضها غياب الأب وهذا في حد ذاته أحد المواقف الضاغطة على الأسرة العسكرية.

وأشار الباحثون إلى أن غياب الأب يؤدي إلى ردود فعل عند الأطفال بصفة خاصة أهمها القلق والغضب والحزن والخوف والاستياء والسلوك غير السوي كالعدوانية والعلاقات المضطربة مع أفراد الأسرة والأصدقاء والمدرسين.

وهناك اختلاف جوهري بين غياب الأب الراجع إلى المهام العادية التي يكلف بها من قبل الجيش وبين الغياب الراجع لظروف الحرب والقتال وما يترتب عليه من احتمالات الوقوع في الأسر أو الفقد في العمليات. وتواجه الأسرة في مثل هذه المواقف الأخيرة ضغوطا أشد وأعنف.

وصحيح أن الأسرة قد تشعر بالسعادة حينما تعلم بقرب عودة الأب سواء أكان عائداً من مهمة روتينية أو من ميدان المعركة لكن الواقع هو أن هذا العائد يأتي فيواجه بمشاكل عدة نجمت عن غيابه فيطلب الأمر إعادة تكامله من جديد في الأسرة وإعداد الأسرة لهذه العودة..

كل هذه القضايا سنتناولها بالعرض والتحليل، لكننا سنتناول أولاً موقف علم الاجتماع العسكري من قضايا الأسرة العسكرية:

نال موضوع الأسرة العسكرية اهتماماً قليلاً من علماء الاجتماع العسكري. وكان جانوتز Ganowitz أول من أشار إلى الأهمية الاستراتيجية للأسرة وتأثيرها على السياق المهني للضباط. وكانت هناك في الواقع بعض الاهتمامات بهذا الموضوع لكنها كانت تركز أساساً على جوانب معينة مثل الآثار السلبية للخدمة العسكرية على الحياة الأسرية والتكيف الزواجي وغير ذلك من الجوانب التي كشفت عنها تقارير الطب النفسي. ويعود اهتمام علماء الاجتماع العسكري بقضايا الأسرة إلى اهتمامهم بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة للتنظيم العسكري أكثر من اهتمامهم بالموضوعات ذات الأهمية السوسيولوجية. وبخلاصة ذلك أن الأسرة العسكرية أهملت كموضوع للدراسة لأنها لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقوات المسلحة التي وضعتها في مرتبة ثانوية.

وكان المخططون العسكريون عند مناقشة الميزانية العسكرية يولون اهتمامهم للمسائل المتعلقة بتوجيه القدرات العسكرية واستعدادات الأسلحة وتنفيذ المهام القتالية، وكان البند المخصص للبحوث الأخرى في غير ميدان القدرات العسكرية لا يكاد يذكر. ويقول واتكنز Watkins «كان متوسط عدد البحوث المطبوعة عن الأسرة العسكرية في الخمسة والعشرين سنة الماضية لا يزيد عن أربعة بحوث في السنة والقليل منها هو الذي وضع موضع التنفيذ».

وعلى الرغم من أن البحوث عن الأسرة العسكرية قد زادت في السنوات الأخيرة فإن الكثير منها كان مركزاً على تأثير القوات المسلحة عن الأسرة أكثر من تناولها لتأثير الأسرة على القوات المسلحة ومع ذلك فإن التفاعل بينها يؤدي لتأثيرات متبادلة لا يمكن تجاهلها، كما اضطر المخططون العسكريون الأمريكيون تحت

ضغوط التغيرات المجتمعية إلى الاعتراف بأهمية العلاقة بين الأسرة والقوات المسلحة وأهمية ذلك في كفاءة هذه القوات وأدى ذلك إلى أن يأخذ الجيش الأمريكي الأسرة في اعتباره عند صنع بعض القرارات وإن كان ذلك يفرض بعض التساؤلات حول الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها ذلك دون أن يتأثر استعداد الجيش القتالي وقدرته على إنجاز مهمته الأساسية.

ويرى الباحثون أن الأسرة العسكرية لم تكن تأخذ مكانها المناسب في الدراسة والتحليل بسبب الظروف المتغيرة في التجنيد وعمالة القوة العسكرية إذ كان أفراد الخدمة من الشباب الصغير الغير متزوج. كما لم تكن المواقع الأمامية التي كانت الشكل السائد في المعسكرات تمد الأسر العسكرية بحاجاتها إلا لكبار الضباط كما لم يكن مسموحا للضباط أن يتزوجوا إلا بعد الترقى إلى رتبة معينة. وكان الجنود يجدون مخارج جنسية لهم في معظم الأحيان في المناطق القريبة من معسكراتهم.

أما عن مؤتمرات الأسرة العسكرية فقد اهتم الأمريكيون بصفة خاصة بدراسة مشكلة الأسرة العسكرية. وأشار أول مؤتمر عقد بالبيت الأبيض «أنه للحفاظ على قوة قادرة على الدفاع عن الأمة في وقت الطوارئ لا بد من العودة إلى التجنيد الإلزامي أو رفع معدلات الأجور وزيادة المزايا». واعترف المؤتمر بأن العسكريين لا يشعرون بالفخر لانتمائهم إلى القوات المسلحة وأن الأسرة العسكرية لا تستطيع أن تنمو وتشعر بالسعادة وهي تصارع من أجل وجودها وبقائها.

وبالإضافة إلى مؤتمر البيت الأبيض عقدت عدة مؤتمرات ولقاءات إقليمية وقومية لمناقشة حاجات الأسرة العسكرية منذ عام ١٩٧٦ وما بعده. وكان أبرز نتائج هذه المؤتمرات هذه التوصية التي طرحها مؤتمر سان دياجو بإنشاء مركز بحوث الأسرة العسكرية في العاصمة الأمريكية وكذلك التوصية الأخرى بعقد مؤتمر قومي يركز أساسا على الخدمات التي يجب أن تقدم للأسرة العسكرية أكثر من تركيزه على البحوث عنها.

والواقع أن هذا المؤتمر الذي عقد في سان دياجو في الفترة من ١ - ٣ سبتمبر عام ١٩٧٧ كان فرصة للباحثين وصانعي القرارات لدراسة الهيكل العام لبحوث الأسرة العسكرية والوقوف على ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه والتوجيهات التي يجب العمل على أساسها في البحوث المستقبلية واعتبر هذا المؤتمر دليلا على اهتمام القيادات العليا وصانعي القرار في مختلف الأسلحة بقضية الأسرة العسكرية. كما اعترفت هذه القيادات ليس فقط بتأثير التنظيم العسكري على الأسرة ولكن بتأثير الأسرة عليه أيضا بل وعلى إنجاز المهمة العسكرية ذاتها.

وركزت بحوث المؤتمر على العوامل التي جعلت من المجتمع العسكري في السنوات الأخيرة مجتمعاً متميزاً بالغياب الطويل لرب الأسرة والحراك الجغرافي ووجد أعضاء المؤتمران الدراسات التي أجريت على الأسرة العسكرية يمكن أن تطبق بدرجة كبيرة على المجتمع المدني. وتؤكد لهم أنه من الصعب تماماً على القوات المسلحة أن تتنافس مع الأسرة كما كان الحال من قبل ولهذا نادوا بضرورة إجراء بحوث أخرى تحدد كيف يمكن للأسرة أن تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية. بحيث تساعد القوات المسلحة على أداء مهمتها.

وطرحت في هذا المؤتمر أسئلة عديدة حول الزمن المتغير والجيش المتغير ودور العلاقات الزوجية الشرعية وغير الشرعية في ولاء الأسرة للجيش وهل من شأن الروابط الأسرية أن تدعم أو تهدد الوظيفة العسكرية.

وأشار الاميرال زاموال Zamuall في هذا المؤتمر إلى ضرورة استمرار البحوث وتكرارها حتى يمكن قياس أثر الزمن والبيئات المتغيرة على الأسرة وإلا فلن تكون هناك إمكانية لتطبيق بحوث السبعينات على الثمانينات وهكذا.

هذا وسنتناول القضايا المرتبطة بالأسرة العسكرية على النحو التالي:

أولاً: الأسرة العسكرية في الأحوال العادية:

- (أ) الأسرة في المجتمع المحلي العسكري.
- (ب) التنقل المكاني.
- (ج) الزوجة العسكرية.
- (د) الأسرة العسكرية ذات العائل الواحد ومشكلة الطلاق.
- (هـ) الزوج الغائب.
- (و) الطفل العسكري.
- (ز) الأب الغائب.

ثانياً: الأسرة العسكرية في الظروف الضاغطة:

١ - الأسرى وعائلاتهم:

- (أ) الدراسات والبحوث.
- (ب) زوجات الأسرى.
- (ج) آباء الأسرى.
- (د) أطفال الأسرى والمفقودين وقتلى العمليات.

- (هـ) أسر القتلى والمفقودين في العمليات.
(و) دورة الحزن عند عائلات الأسرى والقتلى ومفقودي العمليات.

٢ - التكيف الاجتماعي والأسرى للمسرحين والعائدين من العمليات :

- (أ) التكيف الاجتماعي.
(ب) التكيف الأسرى.

أولاً: الأسرة العسكرية في الأحوال العادية

حينما يلتحق الرجل بالقوات المسلحة فإن هذا يعنى أن الجيش لم يكسب فرداً واحداً وإنما كسب الرجل وزوجته. ويعرف الجيش المرأة هنا في حدود علاقتها بزوجها وبربته ويرى أن الزوجة والأم يجب أن تظل في خدمة زوجها وأن تتركس نفسها لاختياره الوظيفي الذى هو القوات المسلحة.

وقد يكون الرجل العسكرى هو نفس نوع الأفراد الذى تريده القوات المسلحة وقد يكون أفضل تعليماً وأكثر استقراراً في عمله وأقل رغبة في تغييره والانتقال منه إلى عمل آخر، لكن هذه المميزات جميعها تضع إذا اضطربت حياته الأسرية. ولهذا يرى الباحثون أنه من غير المعقول أن يدرب الرجال على أعمال ومهام ثم يسمح لهم بترك الخدمة لأنهم غير قادرين على تحقيق تكيف أسرى مرضى.

وعادة ما يقول الجندي المحارب أن لى زوجة وأطفالاً وأنا أحارب لأحميهم بدلاً من الانتظار حتى يدخل العدو إلى البلاد. ويرى ستانتون Stanton أن هذا قد لا يكون الدافع الوحيد للخدمة العسكرية لكنه يؤكد كمبرر للحرب على ارتباط العسكريين بأسرهم وشعورهم بأهميتها، بل أن بعضهم يلتحق بالخدمة أساساً لمعالجة مشاكل أسرية أو للتخفيف من الصعوبات المالية التى تواجه أسرهم.

وتتميز الأسرة العسكرية عن الأسرة المدنية بأن لها قدر من المعرفة والخبرة المشتركة المرتبطة بثقافة مهنية وبأنشطة تنظيمية تساهم فيها على الدوام. وتتكون الأسرة العسكرية من الناحية التقليدية من الزوج العسكرى وزوجة تعتمد عليه وأطفالهما اللذين يعتمدون عليهما. وعلى الرغم من أن هذا النمط من الأسر العسكرية لا يتوافر في بعض الأحيان حينما يظل الزوجان بلا أطفال أو حينما تفقد الأسرة الأم فإن المكون الأساسى الذى يظل ثابتاً في الأسرة العسكرية هو الزوج العسكرى الذى تفقد بدوره الأسرة العسكرية صلتها بالقوات المسلحة ولا يكون لها بالتالى أى هوية عسكرية.

وللأسرة العسكرية العديد من الخصائص التى تميزها عن الأسرة المدنية فالمهنة العسكرية خطيرة سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب. ويتعرض العضو العسكرى في الأسرة إلى تغير واجباته بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة، كما قد تقضى الأسرة العسكرية العديد من السنوات في مناطق تتكون من عائلات عسكرية ومدعمة بتسهيلات كبيرة تقدمها القوات المسلحة.

وهناك اختلافات واسعة بين العائلات العسكرية^(١) على الرغم من الخصائص المشتركة بينها فمشاكل غياب الأب والدور الأبوي المتغير التي تواجه رجال الغواصات مثلا التي يقضى رجالها شهرين في البحر وشهرين في المنزل تختلف عن تلك الأسر التي نادرا ما يغيب عائلها. كما أن ديناميات غياب الأب في مهمة تمتد إلى عام كامل تختلف عن تلك التي تعتمد على برنامج تدريبي لمدة ثلاثة شهور فقط.

ويلاحظ أن أهمية الأسرة تتغير مع بدء السياق المهني للفرد العسكري فيمنع الطلبة العسكريون من الزواج طالما أنهم في الكليات العسكرية ويرفت منهم من ينتهك هذه القاعدة ولا يتفق التدريب العسكري سواء للضابط أو المجدد مع مقتضيات الحياة الأسرة ولا يسمح لأى واحد منهم بالتغيب عن التدريب كما لا يعطى أى سكن رسمى وإذا حصل عليه خارج الموقع فغالبا ما يكون مرتفع الثمن ولا يكفى راتب المبتدى لبدء حياة أسرة جديدة.

إلا أن أهمية الأسرة تتزايد بعد أن يتقدم الفرد في سياق المهني فيسمح له بعد فترة معينة بالزواج ويعطى راتبا يكفل له ذلك. كما يسمح له باصطحاب أسرته إذا كلف بمهام خارج البلاد، ويسمح للضابط باصطحاب زوجاتهم في نوادي الضباط وغيرها. وتلعب الزوجات دوراً اجتماعياً هاماً مع أزواجهن وخاصة في الاحتفالات العسكرية.

وهناك مظاهر قوة عديدة في الأسرة العسكرية فهي متماسكة ومضحية وتظهر هذه السمات في وقت السلم أكثر منها في وقت الحرب وإن لم تكن الأسرة العسكرية بمثل هذه الخصائص فلن تكن أسرة عسكرية.

(١) من أمثلة ذلك الأسرة البحرية وهي الأسرة التي يخدم عائلها خدمة فعلية في السلاح البحرى. وتختلف الأسرة البحرية عن الأسر الأخرى في هذه المشاكل والضغط التي تواجهها وكذلك في حجم التأييد والمعاونة التي يقدمها سلاح البحرية لأفراد وأسرهم. وأبرز المشاكل التي تواجهها الأسر البحرية هذا التغير المستمر في مهام الزوج الذى يترتب عليه أن - تحزم الأسرة أمتعتها باستمرار منتقلة من مكان إلى آخر ومعطمة ووابطها مع المجتمع المحل والأصدقاء والمدارس وضرورة مواجهة صعوبات التكيف لكل ذلك في المجتمع الجديد. ومن هذه المشاكل التي تواجهها الأسرة البحرية أيضاً مشكلة غياب الأب المتكرر لفترة غير محددة المدة في مهمة غير معروفة خاصة وأن الخدمة على السفن البحرية تعنى أن السياق المهني للأسرة البحرية هو الانفصال المحتمل أو الفعل بين رجل البحرية وأسرته لأكثر من عشرين سنة، وتتميز الأسرة البحرية بما بلى :

١ - درجة عالية من التواجد الجماعى لتنظيم مستقر.

٢ - درجة عالية من التنقل داخل وخارج البلاد.

٣ - التمرکز حول القواعد البحرية والاستفادة بشهلائها الطبية والاجتماعية والرياضية والتعليمية والترفيهية.

وتتعرض الأسرة العسكرية كبقية الأسر في المجتمع للتغير. والنظرة السريعة لحال الأسرة أو القوات المسلحة تبين أنهما قد تعرضتا لتغيرات كثيرة. أن المجندين اليوم ليسوا كمجندي الأمس فهم أصغر سناً وأقل نضوجاً. كما تختلف أسرة الضابط اليوم عن أسرة الضابط بالأمس وخاصة بعد التحاق المرأة بالقوات المسلحة، وزوجات الضباط اليوم أقل رغبة في التنقل لا سيما إذا تطلب ذلك منهن أن يتركن أعمالهن ويفرض عليهن التزامات جديدة في الموقع الجديد. والدور الذي تلعبه الزوجة في الأسرة العسكرية أكثر أهمية من هذا الدور الذي تلعبه في المجتمع المدني، وقد كان يطلب منها في الماضي أن تتكيف لظروف هذا التنظيم، أما اليوم فإن القوات المسلحة نفسها مسئولة عن أحداث تكيف للزوجة العسكرية خاصة بعد أن وجدت القوات المسلحة أن الأسرة العسكرية تفتقد اليوم إلى الإحساس بالمجتمع العسكري والانتماء إليه وما يترتب على ذلك من إحساس بالانعزال يؤدي إلى عدم قدرتها على مواجهة الضغوط غير المتوقعة هذا بالإضافة إلى أن تغير الأسرة العسكرية اليوم أبطأ من الأسرة المدنية وذلك لبطء تغير التقاليد داخل الثقافة العسكرية، وتشعر الزوجات العسكريات بضغوط هذه التقاليد التي تتطلب من الزوجة مقاسمة وظيفة زوجها والمحافظة على مسئوليات الأسرة التقليدية في نفس الوقت.

وقد تغير أيضاً دور الرجل العسكري فهو كتنظيره المدني لا يريد أن يعمل لمدة أربع وعشرين ساعة متواصلة ويريد أن يقضى وقتاً أطول مع زوجته وأطفاله كما يستاء من انفصاله عن الأسرة وخاصة إذا ما قارن أجره الذي يتقاضاه مع هذا الذي يحصل عليه نظيره المدني هذا بالإضافة إلى إحساسه بانخفاض مكانة القوات المسلحة وهيبته في المجتمع المدني في السنوات الأخيرة وشعور الرجل العسكري في وقت السلم بثقل الظل وبعدم التقدير.

ويرى العلماء أن التعقيد المتطور للتكنولوجيا في الحرب العسكرية وهذا التقارب بين العالم المدني والعسكري يؤدي إلى عدم انعزال الجيش عن المجتمع الأكبر وقد يستلزم فتح فرص التعليم المدني للضباط وتكامل العسكريين مع المجتمع المدني حتى يسهل عليهم التعامل مع مشاكل الحياة العسكرية. ولهذا الاتجاه آثار لا وظيفية على الجيش فقد يهدد وظائف الوحدات والقيادات العسكرية ويجعل من الصعب على القوات المسلحة أن تحتفظ بضباطها وخاصة من أصحاب التخصصات الهامة الذين يتعرضون للإغراءات والعروض الجذابة من الأعمال المدنية وقد يترك الكثير منها الخدمة قبل سن التقاعد أو بعد فترة وجيزة من أداء الواجب الإلزامي. ويعنى هذا أن التعليم المدني للضباط سوف يزيد من استيائهم

ولن يرغبوا بالتالى فى البقاء فى معسكرات منعزلة ويزيد من رغبتهم فى الحياة المدنية. ويؤدى التعرض المتزايد للتليفزيون ووسائل الإعلام إلى تنمية هذه الرغبة وتعاضلها.

من هنا يتبين أن البناء العسكرى قد أصبحت له متضمنات أسرية وأصبح التداخل بينهما ظاهراً.

وتحاول القوات المسلحة أن تمد الاسرة العسكرية بكافة وسائل الخدمات والمعاونة حتى تسهل لها تكيفها مع النسق العسكرى، وقد وجد الباحثون الأمريكيون أن نصف الأشخاص الذين يعالجون فى مركز الصحة البحرية يعانون من مشاكل تعود إلى حاجات عاطفية واجتماعية وأنه طالما أن الأسرة هى النسق الاجتماعى الأساسى المؤيد لفرد الخدمة الذى يحميه من كل الاختلالات السيكولوجية والأمراض الجسمية فإنه لا بد من توفير نسق من المعاونة الاجتماعية للأسرة حتى يتمكن العسكريون من أداء وظائفهم على أعلى مستوى ممكن.

وعلى الرغم من أهمية المعاونة الرسمية التى يمكن أن تقدمها القوات المسلحة للأسرة فإن البحوث التى أجريت على الأسرة العسكرية تبين أن الأسرة تتجه فى حل مشاكلها أولاً إلى أفراد الأسرة الآخرين قبل أن تنظر إلى المصادر المتوافرة لها فى المجتمع المحلى، أى أن شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تمد الأسرة بتأييد أساسى فى أوقات الضغط أكثر من أنساق العون الرسمية.

كما يساعد المجتمع المدنى الأسرة على التعامل مع الأحداث التى تسبب لها الضغط كما كشف بذلك البحوث التى أجريت على الكييبوترات فى إسرائيل وتبين منها أن المجتمع المدنى يمكن أن يشجع الأسرة العسكرية على التماسك والاستقرار حتى يمكنها أن تتكيف للضغوط التى تواجهها، وهناك بحوث أخرى أجريت بعد الحرب العالمية الثانية بينت أن الجهد الذى يبذل عن طريق وسائل الاتصال لمساعدة المجتمع المدنى فى فهم القوات المسلحة يمكن أن يؤدى إلى تغيير اتجاهات الناس نحو الأسرة العسكرية وتفهم لمشاكلها بدلاً من رفضها. وتستعين القوات المسلحة فى مساعدة الأسرة العسكرية بفرق المتطوعين (التي أصبحت فى إسرائيل ظاهرة طبيعية ذات فوائد صحية وعقلية) وخاصة إذا ما تلقوا قدرًا من التدريب على ما يمكن أن يؤدونه من خدمات للأسر العسكرية. وقد ثبتت فاعلية فرق المتطوعين فى الولايات المتحدة أيضاً.

هذا ولا يمكن تجاهل دور الخدمات التى يقدمها الاختصاصيون النفسيون لمساعدة الزوجين على التكيف مع البيئة العسكرية ومظاهر العلاج الجماعى للأسر للتعامل

مع أطفالها وكذلك العلاج الطبى النفسى للزوجات خلال فترة غياب أزواجهن وبعد عودتهم أيضاً حتى يدرك الأزواج والزوجات التغيرات فى الأدوار الأسرية وكيفية التكيف لها.

وتشير البحوث إلى أهمية إدراك الأسرة والزوجات بصفة خاصة إلى وجود خدمات وتيسيرات تقوم بها القوات المسلحة وضرورة إمدادها بالمعلومات المفصلة لهذه الخدمات فقد تكون هذه المعلومات عاملاً محدداً لإمكانية الانتفاع بها وأشارت بحوث أخرى إلى دور أجهزة الإعلام فى الإعلان عن هذه الخدمات بطريقة لا تهدد أوضاع الأسرة لأنه قد تبين أن بعض الزوجات يخشين الذهاب إلى مراكز الخدمات حرصاً على السياق المهني لأزواجهن.

ويمكن للقوات المسلحة أن تحسن موقف الأسرة بإنشاء أبنية عسكرية توازى تلك القائمة فى المجتمع المدنى ويقترح سانتون أن تكون الأسرة هى أساس سياسة أفرع الأفراد والإدارة بالقوات المسلحة، ويرى أن هذه النظرة قد تكون راديكالية لكنها قد تساعد على اتساق وجهة نظر الأسرة مع المفاهيم الأخرى المستخدمة على كافة مستويات القوات المسلحة. ويقترح سانتون أيضاً إنشاء هيئة على أعلى مستوى فى وزارة الدفاع تكون ذات رأى واضح يمثل الأسرة وتكون قادرة على التأثير على صنع القرار أيضاً. وما تزال هناك أسئلة عديدة تحتاج إلى أجابة مثل: هل ستستمر التغيرات التى أشرنا إليها فى أدوار الأسرة؟ ما هى التغيرات المطلوبة فى السياسات والبرامج العسكرية لعلاج أو التخفيف من حدة المشاكل لكل من الأسرة والتنظيم العسكرى؟ هل يمكن حل مشاكل الأسرة إذا وضع الجيش فى اعتباره حراك الزوجين معاً بدلاً من الزوج وحده؟ هل يمكن أن تغرى خدمات الجيش الذين يتطوعون فيه من أجل الرواتب والمزايا بالبقاء؟

(أ) الأسرة فى المجتمع المحلى العسكرى

يطلق علماء الاجتماع العسكرى مصطلح المجتمع المحلى العسكرى على هذا الموقع الذى يضم عائلات العسكريين والذى يشبه عادة المدينة الصغيرة التى تحتوى على المئات من المباني والمعسكرات والمستشفيات والشوارع والأندية وصالات الطعام ومراكز البوليس والإطفاء. ومن سمات هذه المدينة العائلية وجود الأطفال والأمهات. وحيثما يتحدث السوسيوولوجيون عن التنظيم العسكرى فإنهم لا يقصدون فقط السرية أو الكتيبة المقاتلة وإنما يقصدون أيضاً أن هناك تنظيمًا شديد التعقيد فى الموقع العسكرى وراء هذه السرايا أو الكتائب.

وتسمى هذه المواقع بالمجتمع المحلى لأنها تمثل ثقافة مشتركة يعيش فيها العسكريون نمط حياة مشترك وينمو بينهم تضامن اجتماعى. وترجع مشاعر التضامن هذه إلى عدم الانفصال بين مكان العمل والإقامة وانغلاق الموقع العسكرى على نفسه وإنعزاله على شؤون المجتمع المدنى واعتماده على نفسه بدرجة كبيرة.

وقد توصل السوسولوجيون من تحليلهم لهذه المواقع إلى أن بناء الأسرة العسكرية فيها يأخذ نفس نمط السياق المهنى العسكرى، ولا يعنى هذا إنتماء زوجات الضباط والدرجات الأخرى إلى أسر عسكرية أصلاً ولكنه يعنى أن هناك فى كل موقع من الضباط والدرجات من ولد ونمى ونشأ فى مجتمع عسكرى وله اتجاهات ثقافية عسكرية. ومن هنا فإن الحياة لا تكون مجرد حياة مهنة فقط بل أنها طريقة حياة أو أكثر من مجرد مكان العمل ومن هنا يمتد التضامن بين العسكريين من مجرد تضامن يقوم على المهنة إلى تضامن اجتماعى أوسع ويشكلون بذلك جماعة داخلية تختلف عن الجماعات المدنية الخارجية الأخرى.

وحينما ينتقل العضو العسكرى بأسرته إلى مثل هذا الموقع سيدخل بالتالى تحت سلطة الجيش بدرجة أكبر من هذه التى يخضع لها الرجل المدنى. وتنتقل هذه السلطة إلى حياة الأسرة ذاتها، ولهذا فإن الأسرة قد تعانى من الضغط الناتج عن كونها تقطن وتعمل وتتعلم فى مجتمع محلى خاضع للرقابة وتلتزم بأنماط سلوكية وبمستويات محافظة وغير مرنة نسبياً.

وقد يتصور رب الأسرة أن المنزل يحتاج إلى إنضباط وتسلسل سلطوى كما هو الحال فى عمله العسكرى إلا أنه قد يكتشف أن أى انضباط عسكرى لمواجهة تمرد المراهقة عند أطفاله قد يؤدى إلى رد فعل انفجارى ويساهم هذا الانضباط على الجانب الآخر فى التوازن النفسى لأفراد الأسرة ويمدهم بالمكانة والهيبة والأسس الإرشادية الواضحة.

ويترك البناء الهرمى العسكرى أثره فى كل مكان فى الموقع العسكرى حيث تتحلل الرتبة العسكرية كل شىء. وكما تؤثر الرتبة على بيئة العمل فإنها تؤثر أيضاً على وضع الأسرة فى النادى الاجتماعى وموقع ونوعية الإسكان والعلاقات الاجتماعية وتترك بصماتها على عنوان الأسرة وصندوق البريد وهيبة الأسرة داخل المجتمع المحلى وأهم من ذلك كله أن تصرفات وأفعال الأسرة تؤثر بدرجة كبيرة على احتمالات ترقى الزوج.

وتفرض التقاليد العسكرية نفسها على الزوجة لكن نمط شخصيتها هو الذى يحدد موقفها من هذه التقاليد فإما أن تنتهز هذه الفرصة للتمشى معها أو أن تكون عبئاً على السياق المهنى لزوجها.

ويتميز المجتمع المحلى العسكرى بخاصيتين أساسيتين هما :

١ - الاختلافات فى المكانة بين أسر الضباط وأسر المجندين ويشير الباحثون إلى أن هناك عدة عوامل تؤدى إلى مثل هذه الاختلافات على النحو التالى :
(أ) تقل احتمالات عمل زوجات الضباط عن زوجات ضباط الصف لتدعيم دخل الأسرة ويعود ذلك إلى أن دور زوجة الضابط يستلزم الخضوع لقواعد معيارية خاصة قد لا يتمسك بها ضباط الصف والجنود .

(ب) اختلاف أسر الضباط والمجندين فى عدد أطفال كل منهما .

(جـ) اختلاف كل منهما فى درجة الاندماج فى المجتمع المحلى والمشاركة فى انشطته فتريد درجة المشاركة بصورة عامة عند زوجات الضباط وتقل عند زوجات ضباط الصف والمجندين كما توجد أيضاً اختلافات فى نوعية نشاط كل منهما .
(د) اختلاف أطفال كل منهما فى نوع الأنشطة التى يقومون به .

٢ - أسس الإقامة فى الموقع السكنى العسكرى .

تعتمد الإقامة فى الموقع السكنى العسكرى على ضرورة توافر بعض المقاييس المطلوبة . وتتوافر الإقامة بصفة عامة للضباط والأفراد من المتزوجين عند رتبة معينة وهى أكثر توافراً لكبار الرتب والضباط عنها للمجندين .

وتقوم القوات المسلحة بمد المواقع السكنية بتسهيلات عديدة مثل الإسكان والمدارس والبريد . وعلى الرغم من أن السكنى فى الموقع تعنى اندماجاً مستمراً مع القوات المسلحة كتنظيم حتى فى وقت الفراغ فإنه يلاحظ وجود اختلافات فى الأدوار العائلية والوظيفية تبعاً للاختلافات فى المناطق السكنية للضباط والجنود .

وقد يكون توافر الإسكان الأسرى من العوامل التى تؤدى إلى إقبال صغار الضباط والمجندين على السياق المهنى العسكرى لكن البحوث فى هذا المجال بينت أن الإسكان الأسرى كان من العوامل الأساسية لعدم الارتياح بين العسكريين ، ولهذا يفضل بعض العسكريين الإقامة خارج الموقع السكنى هرباً من هذا الضبط التنظيمى داخل الموقع الذى يتخلل حياة الأسرة إذ تتدخل الشرطة العسكرية لفض النزاعات الأسرية أو قد تصل تقارير انحراف الأطفال إلى قائد الموقع لإتخاذ قرار بشأنها وتؤثر مثل هذه التقارير على فرص الترقى . كما يسهل انتقال الشائعات عن العلاقات الأسرية أو التصرفات غير المألوفة لبعض أفراد الأسرة فيؤثر هذا بالتالى على مكانة الأسرة فى الموقع وعلى الأوضاع الحساسة لأفرادها .

والواقع أنه لا وجود لمثل هذه الضوابط بهذه الصورة خارج الموقع العسكرى أو

تقل احتمالات استدعاء البوليس للتدخل كما تسجل التقارير في صورة محاضر مدنية عادية لا ترفع لقائد مسئول ويضاف إلى ذلك أيضاً أن الاتصالات الأسرية في الموقع المدني تركز بالضرورة على الدور الوظيفي أو الرتبة العسكرية كالحال في الموقع العسكري.

(ب) التنقل المكاني :

أولى الباحثون اهتمام قليلاً لتنقل الأسرة العسكرية المكاني على الرغم من أن نمط التنقل في هذه الأسرة يتميز عن غيره بوضوح لما يترتب عليه من آثار ضاغطة شديدة عليها.

ويهدد التنقل عادة الأمن الاقتصادي للأسرة لأن تكاليف التنقل من الضخامة بحيث تزيد عن التعويضات التي تمنحها القوات المسلحة في مقابلة وقد تضطر الأسرة إلى الاستدانة لتغطية تكاليفه خاصة إذا ما كان هناك تأخر في دفع الرواتب لاحتمالات فقد الملفات المالية أثناء تنقل الوحدات العسكرية وتزيد الأعباء المالية على الأسرة إذا تحملت تكاليف إقامة منزلين في وقت واحد في حالة ما إذا أرادت أن تلحق بالزوج المنقول.

ويرى الباحثون أن الجيش يطلب من أفرادها تنفيذ أمر النقل ولكنه لا يعاونهم مادياً على مجابهة أعبائه وإذا ما عاونهم فإن هذا لا يكون في الوقت الملائم. كما لا يعطى لهم سكناً مناسباً فيضطرون إلى اختيار سكن مرتفع الأجر فيساهم هذا في تعقيد المشكلة ولا يمد الجيش أفرادها قبل التنقل بالمعلومات الكافية عن ظروف الحياة في المكان الجديد التي تمكن الأسرة من التخطيط الدقيق له ومن ثم فإن الأسرة تضطر تحت ظروف خاصة للتكيف لسياسة معينة لأنه ليس لها بديلاً عن ذلك.

وقد تضطر الأسرة إلى قبول غياب الأب عنها مؤقتاً حتى يستقر الوضع المالي والإسكاني لها في الموقع الجديد. وتكيف الأسرة لأمر النقل بوسائل عدة منها أن تبيع بعض حاجياتها لشراء أخرى في الموقع الجديد أو أن تبحث الزوجة عن عمل مؤقت لتغطية تكاليف النقل.

ويؤثر التنقل على الأسرة وعلى شخصيات أفرادها كما ينمو بينهم الاحساس بعدم الارتياح وعادة ما تكون العلاقات بينهم وبين غيرهم من الأفراد الآخرين والمؤسسات والبيئة غير العسكرية علاقات سطحية ولهذا يتجنب العسكريون تكثيف علاقاتهم مع الأسر الأخرى تحسباً لاحتمالات التنقل.

والمشكلة الأساسية التي تواجهها الأسرة العسكرية عند تنقلها هو انعزالها عن المجتمع المحلي المحيط بها، ولهذا يرى الباحثون ضرورة إزالة آثار هذا الانعزال باندماج الأسرة مع المجتمع حتى يمكنها أن تواجه مشاكل التكيف في البيئة الجديدة وتخفيف حدة الصعوبات التي تواجهها حينما تنقل إلى منطقة لم تكن معتادة عليها من قبل.

ويحرم التنقل الأسرة العسكرية من الاستفادة من وجود الأسرة الممتدة إلا أن بعضاً من الباحثين يرون أن الجيش نفسه يمثل أسرة ممتدة جديدة قادرة على التحمل ويمكن الاعتماد عليها وتمتد الأسرة بأنواع الرعاية المختلفة الطبية والقانونية والترفيهية والمصرفية والدينية والتعليمية ومختلف أنواع الخدمات التي تقابل حاجات الأفراد العسكريين.

وبالرغم من الآثار السلبية للتنقل فإنه لا يمكن إغفال آثاره الإيجابية، حيث يتوافر في التنقل فرصة إقامة علاقة مع أصدقاء جدد والعيش في أماكن جديدة، وتدرك الزوجة مثلاً بعد مرتين أو ثلاثة من التنقل إنها تستطيع أن تجد لها في أي مكان تعود إليه هي وزوجها أصدقاء قدامى ينتظرون وصولهما.

وسواء أكان للتنقل آثار إيجابية أم سلبية فإن الأسرة العسكرية تجد في كل تنقل أوضاع مختلفة عن تلك التي عاشتها من قبل تؤثر بدرجة كبيرة على أدوارها.

ويسبب التنقل أيضاً ضغطاً على هذه الأسر التي تسكن في مجتمع مدني خارج المواقع العسكرية أو مع أناس يمثلون ثقافة مختلفة خارج البلاد حيث يترتب على ذلك مشاكل اجتماعية واقتصادية تنتج عادة من عدم وجود روابط اجتماعية في المواقع الجديدة التي انتقلت إليها.

ومن أولى الصعوبات التي تتعرض لها الأسرة خارج البلاد الصدمة الثقافية وفارق الحياة بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة التي انتقلت إليها الأسرة، مما يجعل الأسرة تحس بالضجر والانعزال.

ويؤثر التنقل بصفة خاصة على الزوجات ويؤدي إلى شعور البعض منهن بالغربة، أما أكثر الزوجات تأثراً بالتنقل فهن الزوجات اللاتي كن يعشن بمنزلات وغير متوحدات أصلاً مع نمط الحياة العسكرية.

والزوجة وليس الزوج هي أول من يشكو من التنقل الذي لا يحتمل أن يعترض عليه لأنه يراه أساس ارتقائه في سياقة المهني، وتنتظر الزوجات إلى خبرة التنقل في معظم الأحيان من زاويتها السلبية حيث يفقدن إلى الصداقات التي أقمناها وإلى

عدم توافر فرص العمل وفقد أعمالهن السابقة والتدرج الوظيفى الذى حققته فيه وما كان يترتب عليه من زيادة فى الأجر، لكن هناك من الزوجات بصفة عامة من ينجحن فى التكيف للموقع الجديد وإقامة صداقات جديدة وممارسة أنشطة متعددة، كما أن تعود الزوجات على التنقل يخفف من حدة أثاره السلبية عليهن لأن الواقع يقول أن ثلث الأفراد فى أى موقع عسكري يتغير كل سنة فيكون التنقل بالتالى هو طريقة للحياة فى أى أسرة عسكرية.

وعلى الرغم من أن هناك ضغوطا ظاهرة يسببها التنقل للأسرة العسكرية فإن ذلك لا يعنى أن كل الأسرة تواجه التنقل بصورة سلبية. وأكدت دراسة ليفين Levin عن الوهن التى استخدام فيها مقياس سيول. (انظر استخدامنا لهذا المقياس فى رسالتنا للماجستير عن التكامل الاجتماعى بين الريف والحضر) أن أكثر الزوجات المنتقلات احساسا بالوهن كن الزوجات اللآتى وصلن حالا إلى الموقع الجديد، وكانت مشاكلهن الشخصية والزواجية اكبر من تلك التى للزوجات المستقرات كما أدى الافتقار إلى التوحد مع المجتمع العسكرى إلى زيادة حدة المشاكل المرتبطة بالتنقل.

وهناك من الباحثين من يرفض الادعاء بوجود ارتباط بين التنقل والشعور بالاغتراب عند زوجات العسكريين ويرون ان مشاكل الاغتراب قد تكون سابقة لمشاكل الأسرة الاجتماعية. وأشارت دراسات أخرى الى ان التاريخ الماضى للزوجات قد يحتوى على احباط أو حرمان أو انعزال اجتماعى يسبق المشاكل التى تعايشها الأسرة ووضحت هذه الدراسات أيضا أن هناك ارتباطا بين مشاعر الاغتراب والسمات الباثولوجية للشخصية كالقلق والحيرة والعوانية ومن شأن هذه الأمور ان تقيد الاتصالات الاجتماعية للشخص لكنها لم توضح ما إذا كانت ملامح الشخصية ذاتها هى السبب فى الاغتراب أم العكس كما لم يتبين أيضا ما إذا كان الاغتراب يسبق التنقل أولا وذلك على الرغم من أن هناك حالات كان فيها الوهن والانعزال الاجتماعى سابقين لانتقال الأسرة الى الموقع الجديد.

ولاحظ ماكن Mckain أن الأسرة المغتربة تعاني قدرا عظيما من المشاكل المرتبطة بالتنقل إذا كانت بعيدة عن الموقع العسكرى لكنه لاحظ أن وجود المشاكل الزوجية كالتوتر الأسرى كان أكثر شدة عند الأسر التى تقيم داخل الموقع، ولهذا لم يستطع أن يستنتج إلا ما رأى به من أن آثار مكان الإقامة داخل أو خارج الموقع العسكرى تختلف حسب الأسرة ووجد ماكن أيضا احتمالات توحد الأسرة مع الموقع العسكرى تزداد إذا كان للأسرة خبرة ماضية فى الإقامة بمثل هذه المواقع أكثر من تلك التى

كانت تعيش في المجتمع المدني لكنه لم يستطيع ان يجزم أيضا بأن المعيشة داخل الموقع العسكري تزيد من توحيد الفرد معه.

ويرتبط التنقل عند معظم علماء الاجتماع بالمعدلات العالية من التفكك الاجتماعي وخاصة الطلاق، إلا أن الدراسة التي أجراها ويليامز Williams على بعض وحدات القوات الجوية الأمريكية تبين أنه ليس من الضروري أن يوجد مثل هذا الارتباط ويفسر ذلك بأنه حينما تنتقل الأسرة المدنية إلى موقع جديد فإن هذا يعني أنها تنتقل إلى نمط جديد تماما من الحياة وهذا ليس بالصحيح بالنسبة للأسرة العسكرية وبخاصة أسر القوات الجوية التي تنتقل إلى موقع سكن وعمل وخدمات مشابهة لتلك التي كانت فيها من قبل ومع اناس لهم نفس القيم والمعايير. ويضاف إلى ذلك أيضا أن التنظيم الرسمي يعمل على تلافي احتمالات انهيار الأسرة كما يقوم بالخدمات العديدة لمعالجة المشاكل الناتجة عن التنقل وتسهيل تكيفها في الموقع الجديد كما يقوم أيضا بتوجيه القادمين الجدد وتشكيل لجان لمساعدتهم أي أن القوات الجوية تكون - كما قلنا سابقا - بمثابة أسرة ممتدة تحافظ على التماسك الزواجي للأسرة القادمة.

ويواجه الطفل العسكري ضغوطا متعددة بسبب التنقل الجغرافي ولا يكون التنقل أمرا مزعجا للطفل في مرحلة المدرسة^(١) وخاصة إذا ما امدته الأسرة بإطار عاطفي يمكن أن ينمو فيه.

كما لا يؤثر التنقل المستمر على مثل هذا الطفل بصفة أساسية لكن إستجابة الأسرة كوحدة هي التي تحدد قدر التأثير على الطفل، ومن ههنا فإن الاتجاهات الوالدية نحو التنقل ودرجة توحدها مع المجتمع العسكري لها أهمية واضحة في هذا الصدد وطالما أن الأسرة قادرة على مد الطفل بشبكة عاطفية معاونة فإن الطفل يمكن أن ينمو دون أن يكون هناك هذا الانهيار المرتبط بأزمة التنقل لكن الطفل قد يعاني من فترة النكوص إذا حدث هذا التنقل بعد أن يبدأ في تكوين علاقات مع نظرائه وإذا نجح في التميز في بعض الأنشطة التي يبرز فيها معهم. أما أكثر الأمور تأثيرا على حياة طفل مرحلة ما قبل المدرسة فهي الضغوط الاجتماعية الملزمة للحياة العسكرية المحطمة للاستقرار العاطفي للأسرة.

ومن هنا يمكن القول، أن سلوك الطفل الانزعاجي لا يعود الى التنقل ذاته ولكنه

(١) يعرف طفل مرحلة ما قبل المدرسة بأنه الطفل الذي يعيش المرحلة من ميلاده وحتى سن السادسة. ويتعرض الطفل في هذه المرحلة لأثار أى ضغط يهدد التبادلية الثنائية بينه وبين الأم ونسق الأسرة الذي من المفترض أن يملكه بالحي الملائم لنموه.

في واقع الأمر ليس إلا انعكاسا لاتجاهات الوالدين نحو التنقل وتبين الدراسات التي أجريت على الأطفال الذين يعانون من مشاكل سلوكية بسبب التنقل ان آباءهم لم يقوموا بالجهود التي تساعدهم على الإعداد له أو إيجاد شبكة علاقات صداقة مع أطفال آخرين أو الدخول في أنشطة بالموقع الجديد أو حتى في الحفاظ على الاتصال بالآب حينما يكون غائبا.

وتبين أيضا من دراسة أخرى أجريت على جماعتين من الأطفال أحدهما عادية والأخرى تعاني من مشاكل سلوكية وجود اختلاف بين الجماعتين وخاصة في متغيري قبول الوالدين للتنقل وتوحيدهما مع المؤسسات العسكرية فكانت الجماعة الأولى أكثر قبولا للتنقل وأكثر توحدا مع الجيش مع الجماعة الثانية.

وأجرى بعض الباحثين دراسة على أثر التنقل على الإنجاز الأكاديمي والتكيف عند الأطفال العسكريين في المدارس الأولية والعليا وطبقها على عينة من أطفال العسكريين وأخرى من الأطفال غير العسكريين، وبينت نتائج هذه الدراسة انه لم تكن هناك فروق هامة بين الجماعتين في الإنجاز الأكاديمي ولم تظهر الفروق في الدرجات الدراسية إلا عند طلبة السنوات النهائية حيث كانت أعلى عند أطفال الأسر غير المتنقلة عنها الأسر المتنقلة.

وقد تزيد الصعوبات الناجمة عن تنقل الطفل إلى مواقع خارج البلاد فإما أن ينسحب من التعامل مع الآخرين أو أن يصبح عدوانيا في اتجاهاته نحو الأطفال الآخرين أو يشعر بالخوف لفقده أصدقائه الذين تعود عليهم.

ويضطر الأطفال الذين يصاحبون آبائهم في مهام خارج البلاد إلى التكيف للثقافة السائدة في المجتمع الجديد وخاصة لاختلافات اللغة والمعايير والتوقعات ولوحدات المقاييس والعملات المالية، ولا يؤدي الانعزال الاجتماعي والثقافي إلا لمشاكل عاطفية عند الآباء والأطفال معا.

أما أبرز المشاكل التي يعاني منها الأطفال في المجتمع المضيف فهي المشاكل التعليمية خاصة وأن التسهيلات التعليمية قد لا تتوافر بنقى القدر المتوافر في المجتمع الأصلي كما لا يكون المنهج التعليمي بنفس دقته في بلادهم كما يصعب أيضا وجود هذه النوعية من المعلمين المدنيين لمواجهة مثل هذه الظروف.

ويرى الباحثون أنه من الضروري أن يزيد قدر الاتصال بين الأفراد العسكريين وبين أهالي البلاد التي ينتقلون إليها ضرورة خلق فرص التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات فيما بينهم حتى يسهل على الأطفال التكيف في المجتمع المضيف.

وليست آثار الحراك سلبية كلها على الطفل لأن الأطفال ينمون مع مرور الزمن توقعاً للحراك ويعتبرونه جزءاً من نمط الحياة الذي يعيشون فيه ويتكيفون لذلك.

ويستفيد الأطفال من حراكهم خارج البلاد اجتماعياً وتعليمياً، كما ينمون مهارات مختلفة في بعض الميادين كالعلاقات العامة واكتساب اللغة التي تنتج من اضطرارهم الرد على المكالمات التليفونية وممارسة الأنشطة العامة كالسعى للحصول على الطعام والإقامة وترجمة الخطابات وأنشطة الترفيه وكل هذه أمور لا يجبرون عليها في مجتمعهم الأصلي.

وقد حاول الباحثون وضع قواعد عامة تساعد على تسهيل تكيف الطفل أجملوها فيما يلي:

- ١ - إخبار الطفل بأنه سوف ينتقل إلى مكان جديد حتى يستعد لذلك.
- ٢ - عدم محاسبة الطفل على حزنه أو شكواه بسبب التنقل.
- ٣ - البدء بسرعة في إعداد المنزل الجديد.
- ٤ - يجب على الأبوين أن يقبلا التنقل أولاً وأن يؤكدوا على أهميته بالنسبة للأسرة.

والتنقل هو أهم مشكلة يواجهها المراهقون في الأسرة العسكرية فيكون المراهق أكثر حساسية للحراك الجغرافي وما يترتب عليه من ضرورة التخلي عن الأصدقاء والبحث عن أصدقاء جدد والتكيف لجماعات نظائر جديدة مما يثمل ضغطاً خارجياً يعوق عملية الاستمرار الاجتماعي التي تجد صداها في عدم الاستمرار الشخصي الداخلي في عملية الانتقال المصاحبة لمرحلة المراهقة، فيظل أكثر اعتماداً على والديه في وقت كان من المفروض أن يتصارع فيه على استقلاليتهم كما وجد باحثون آخرون أن البالغ كان أكثر سلبية تجاه التنقل من الطفل الصغير نظراً لأهمية علاقاته مع نظرائه.

ويشعر المراهقون عادة بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية في الجيش على الرغم من أنهم يرون أنهم متساوون مع المراهقين المدنيين. ويرى المختصون أن مظاهر التوجيه والترحيب بالشباب الذي يصل إلى الموقع الجديد حال وصوله يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حدة هذه المشاعر. ويرى المختصون أيضاً أنه يمكن التقليل من ردود فعل الأسرة للحراك إذا نجح الجيش في التقليل من المهام التي يكلف بها الأفراد العسكريين من ذوي الأسر. كما يجب أن تضع القوات المسلحة في اعتبارها

اتجاهات الأسرة نحو التنقل ويجب أن تكون هناك مرونة كافية بحيث يدخل التغير في الاتجاهات كعامل له اعتباره عند إصدار قرار النقل.

(ج) الزوجة العسكرية :

تقاسم الزوجة العسكرية - على عكس الزوجة المدنية - زوجها وظيفته إلى حد كبير بينما تحافظ في نفس الوقت على مسئولياتها الأسرية التقليدية. وتعتبر الزوجة العسكرية بحكم هذا الدور الكبير الذى تؤديه في حياة زوجها المحدد الأساسى لقراره بالبقاء أو عدم البقاء في القوات المسلحة. ويمتد دورها حتى إلى ما بعد تقاعد الزوج فتبين بحوث التقاعد أن صعوبة أو سهولة التحول من الدور النشط إلى دور الرجل المتقاعد يعتمد بدرجة كبيرة على إعادة تكيف الزوجة للأزمة التى تواجهها الأسرة بعد تقاعد الزوج (انظر مقالتنا عن التقاعد العسكرى).

ولهذا السبب لا تنظر القوات المسلحة إلى سعادة وارتياح الزوجة لمجرد أنها كائن إنسانى ولكن لأنها تعتبر أيضاً جزءاً من التنظيم العسكرى وشيء ملازم لاستعداده القتالى ولأن الصحة العقلية والنفسية لزوجها المقاتل تتوقف عليها إلى حد كبير^(١).

إلا أنه يلاحظ على الدراسات التى انصبت في بداية الستينات على الزوجات العسكريات أنها قد لا تعطى صورة صحيحة عن موقفهن لأن الباحثين كانوا قد سحبوا عيناتهم من العيادات الطبية وكانت النتائج تشير دائماً إلى ردود أفعالهن العصبية والنفسية والحالات المرضية التى كن يعانين منها. كما يؤخذ على الدراسات التى أجريت في السبعينات أنها استمرت في التركيز على الأعراض الجسمية والنفسية للزوجات كما كانت استجابة فقط لنمط الحياة الضاغطة التى يفرضها عليهن النسق العسكرى. أما البحوث التى أجريت على الزوجات المتكيفات

(١) تعتبر دراسة سميرج سنة ١٩٠٨ ودراسة كاتر سنة ١٩٦١ من الناحية التاريخية من أوائل الدراسات التى تعرضت للمرأة كزوجة عسكرية. وأشارت هاتان الدراستان إلى إهمال الزوجة والأسرة في الجيوش المقاتلة وكيف أن القوات المسلحة كانت تنظر إلى المرأة كعانة للقوات ومن حق القائد أن يفرض على الزوجات ضبطاً كاملاً ويجوز له أن يقبل أو يرفض وجودهن.

كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من المؤلفات التى ركزت على مسؤوليات والتزامات المرأة الاجتماعية نحو الجيش خاصة بعد أن التحقت النساء بالقوات المسلحة. ولعل أبرز ما ظهر في المكتبات في هذا الوقت كتاب ثانى شين Shean الذى كان يتناول التوجيهات الأساسية التى تساعد الزوجات على التكيف المناسب والناجح لحياة الجيش ويطلق على هذا الكتاب «الأنجيل غير الرسمي للزوجة العسكرية» وكان يهدى عادة إلى العروسين من العسكريين في ليلة زفافهما.

جيدا للحياة العسكرية فقد كانت بحوثاً قليلة لأن هناك من المؤلفات ما كان يؤكد على أن الأسرة العسكرية يمكن أن تتكيف لأزمات وضغوط الحياة العسكرية بطريقة فعالة.

والواقع أن الحياة العسكرية تبنى على التقاليد والاتجاهات والتعليمات العسكرية التي لا يستطيع الأفراد الهرب منها، وتتعدد أدوار هذه الحياة بالنسبة للزوجة العسكرية، فهي زوجة بالنسبة لزوجها وهي الأم بالنسبة لأطفالها. تؤدي دور الأب والأم حينما يغيب عنها الزوج في مهمة وتعتبرها القوات المسلحة معتمدة ذات امتيازات ومسؤوليات محددة سلفاً وفقاً لرتبة ومخصصات زوجها ويعتبرها جيرانها ممثلة للجيش. وعادة ما تكون ممثلة لبلادها إذا كان مهمة زوجها خارج البلاد. ولهذا كله فإنه يتوقع من الزوجة أن تؤدي هذه الأدوار جميعها بالتزام ولياقة وكياسة.

ويستلزم ذلك بالطبع أن تراعى شخصية الزوجة والوقوف على ما إذا كانت ستقبل هذه الأدوار أم تتمرد عليها. وهل تحقق الحياة العسكرية لها الإشباع أم تصيبها بالاحباط وإلى أى مدى ستعمل على تنمية مواهبها ومهاراتها أم تجعلها تضر.

وتضع الجيوش عادة أدواراً موصوفة ومحددة وواضحة للزوجة العسكرية وتهتم الجيوش الغربية بتحديد هذه الأدوار في كتب إرشادية توضح أساليب التنشئة غير الرسمية للزوجات العسكريات إلا أن الصورة الآن قد اختلفت وخاصة في القوات المسلحة الأمريكية إذ أوضحت البحوث أن هناك تغيرات ملحوظة في اتجاهات وسلوك زوجات الضباط إذ تبين أنهن رافضات للأنماط التقليدية لدور زوجة الضابط التي لا تعطينهن المكافأة أو الإشباع. كما أن الزوجة العسكرية اليوم أقل رغبة في تقديم تضحيات كما كان الحال في الماضي.

وهناك تغيرات أخرى في الأدوار العسكرية والبناء العسكري تستحق الذكر مثل وجود أزواج مدنيين لزوجات عسكريات كما وجدت زيادة في نسبة الضباط من النساء المتزوجات من رجال مدنيين تفوق مثلتها عند الدرجات الأخرى. ويفضل البعض من هذه الأسر البقاء بلا أطفال بسبب عبء الالتزامات الأسرية. كما اختارت العديداً منهن هذا النموذج المتطور للمرأة التي تشارك في المجتمع ولم يكن يملن إلى تأييد دور النساء العسكريات اللاتي يعملن مع أزواجهن ويتنافسن معهم على الرتب والمهام وكن يرين أن المرأة المتزوجة لابد وأن تعطى الحق في اختيار مصيرها وحياتها.

وترى معظم البحوث والمؤلفات التى كتبت عن المرأة العسكرية أن دورها المتغير يرتبط بتغير دورها فى المجتمع الذى لا تنفصل عنه ولكنها تشارك فيه. فقد أدت التغيرات التكنولوجية إلى وجود فائض كبير فى الوقت عند المرأة جعلها تنظر إلى مخارج وتحديات جديدة وتبحث الكثيرات من النساء اللآتى اتاحت لهن فرص السياق المهنى قبل الزواج فى الاستفادة من ذلك إما عن طريق العمل المدفوع الأجر أو الخدمة التطوعية. كما يدخل البعض منهن إلى سوق العمل لأسباب مالية أساساً أو سعياً وراء مستوى عال من الحياة.

ويلزم على الجيش بناء على هذه التغيرات أما أن يعترف بظهور نوع جديد من الزوجات العسكريات المتنقلات اللآتى يرفضن أن يعشن طويلاً فى ظل النجاح الوظيفى لأزواجهن أو أن يواجه المشكلة بوضع قواعد وتعليمات تزيد من اغتراب الزوجة وتوسع الهوة بينها وبين زوجها. وعلى أية حال فإن الجيش سيضطر إلى عدم الاعتماد على التقاليد والروتين القائم لحل المشكلة.

وعلى الرغم من أن واحد بين الزوجين فقط هو الذى يخدم فى القوات المسلحة فإنها تفرض أعبائها على كليهما ومن هنا فإن الزوجة تؤدى عادة عملاً غير منظور وغير مدفوع الأجر. وتواجه الزوجة العسكرية ضغوطاً عديدة يرتبط معظمها بعمل زوجها. وقد يستلزم الأمر أن تشارك فى أنشطة قد ترفضها هى شخصياً ويؤدى الأمر بها إلى الإحساس بالتناقض الوجدانى الذى قد يحطم تقديرها الذاتى خاصة وأنه يتوقع منها أن تصنع أولوية لحاجات الجيش قبل حاجات زوجها وأطفالها، ولهذا فإن الباحثين يركزون على دراسة التكيف العاطفى والشخصى للزوجات العسكريات ويعتقدون أن هذه الدراسة تفيد فى فهم الضغوط التى تواجههن وتؤثر على وظائفهن اليومية.

ويطمح هذا الرجل الذى يختار المهنة العسكرية كسياق عمل له بالطبع للنجاح والترقى شأنه شأن أى رجل آخر فى أى مهنة أخرى. وتتميز المهنة العسكرية بأن رموز النجاح تظهر فيها بصورة واضحة ممثلة فى الرتبة وإذا كان على هذا الرجل العسكرى أن يتقدم فى سياقة المهنى فإن عليه أن يؤدى واجباته تماماً وأن يحصل من زوجته على تأييد كامل ومشاركة فعالة فى مختلف مراحل سياقه المهنى^(١).

(١) هناك بعض المهن التى قد يختارها أفرادها لشعورهم بالدرجة العالية من الخوف من الموت ومحاولة السيطرة عليه كما فى مهنة الطب والبوليس. وقد استخدم كوب Koob واستيفن Stephen مقياس تيمبلر Templer عن قلق الموت وطبق هذا المقياس على زوجات بعض الضباط العسكريين فوجد أن معدلات قلق الزوجات وخوفهن من الموت كانت أعلى من أزواجهن كما أظهرت المقارنة أن الخوف من الموت عند الضباط يشابه هذا الخوف فى المهن المدنية الأقل خطورة.

ويؤدي ذلك بالزوجة إلى أن تواجه ضغوطاً قد لا يفهمها زوجها الضابط الذي يعمل في مجتمع يقوم كيانه على الأخوية الذكورية، إلا أنه يلاحظ أن مواقف صراعات وضغوط الدور تقل عند الزوجات في المراحل الأولى والأخيرة من خدمة أزواجهن وتزداد في المراحل الوسطى التي يسعى فيها أزواجهن للارتقاء في السياق المهني^(١).

ويخلق الضغط السيكولوجي لظروف العمل غير العادية مشاكل متتالية في العلاقات الزوجية. وقد لاحظ الباحثون أن هذه الضغوط تزداد حدة في أسلحة معينة دون غيرها كوحداث إطلاق الصواريخ حيث يجب على رجال الصواريخ أن يتصرفوا بدقه وبسرعة في النواحي المرتبطة بمسئولياتهم كما تقتضي طبيعة عملهم أن يتدربوا باستمرار بالرغم من أنهم لن يستخدموا مهاراتهم للهجوم على الصواريخ التي من المحتمل أن يدمروها إلا نادراً.

هذا وقد أشارت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة إلى أن زوجات رجال الغواصات في البحرية الأمريكية يعانين بما يطلق عليه بأزمة منتصف الحياة Mid Life Crisis^(٢) حيث يعشن فيها في حالة من التناقض الوجداني بين الخوف على نجاح ومكانة الزوج وهذا الوقت المتزايد من وقت الفراغ المتوافر لديهن بالإضافة

(١) يمكن تقسيم موقف الزوجات من عمل أزواجهن إلى ثلاثة أنواع. في النوع الأول تكون الزوجة ربة منزل وتتميز تماماً عن عمل زوجها أما بسبب ظروف عمل الزوج نفسه أو لعدم اهتمامها الشخصي أو للسياسة التي يفرضها عليها زوجها بعدم التدخل. وتتحرك الزوجة في النوع الثاني إلى الأمام من أجل نجاح زوجها في سبيله المهني. لكنها لا تحاول أن تؤثر مباشرة على هذا العمل. ودور الزوجة هنا مرهون بمدى رغبة العمل في عزل الزوجة أو بحثه عن نفوذها على زوجها حتى يحصل على أقصى طاقاته لصالح العمل دون أن تتأثر مسؤوليات الأسرة وواجب الزوجة الأساس هنا هو البقاء في الخلف والاستعداد لاستخدام مهاراتها حينما تكون هناك حاجة إليها بالإضافة إلى دورها الهام في أن تجعل زوجها سعيداً في المنزل.

أما النوع الثالث فهو هذا الذي تشارك فيه الزوجة في الواجبات والمسؤوليات والأنشطة المرتبطة بعمل زوجها. ولا يعتبر هذا تدخلاً في عمل الزوج لكنه جانب مكمل وضروري لنجاحه في سبيله المهني.

(٢) من أهم خصائص هذه المرحلة حدوث تغير في نظرة الإنسان إلى نفسه وأدراكه بأنه دخل مرحلة منتصف العمر. ولا يعنى كلمة أزمة أنها تهديد لحياة الإنسان المستقبلية لكنها تستخدم هنا بمعنى ارتقائي أى أنها نقطة تحول في حياة الإنسان يعيش فيها فترة ثورة وحيشان نفسي... وعليه أن يواجهها إيجابياً أو سلبياً. ويدرك الفرد في هذه الأزمة هذا التطور في العمر والأجيال وبأنه وقع في المصيدة ولابد أن يتعايش مع التغير في الزمن وكثيراً ما يشعر بعدم الارتياح لسبب غير معروف ويعيش في حالة اضطراب وفي إحساس باللاهدف واللاغرضية كما يواجه الموت في هذه المرحلة في أكثر من صورة قد تتمثل في وفاة أحد والديه أو مرض يؤدي إلى موت أحد أصدقائه ويبدأ في البحث عن هدف غير مجرد البقاء حتى لا ينهار ثم يعيد بحث تكامل ذاته وإعادة صياغة حياته من جديد. وتعتمد معاشته للأزمة على عظم حياته والبدائل المتوافرة له عند حدوثها ومدى شدتها أو اعتدالها.

إلى زيادة مسؤولياتهن وقيامهن بأدوارهن التقليدية وتؤثر أزمة منتصف الحياة على الزوجات بين سن ٣٠ إلى ٣٧ سنة ولكن بدرجة مختلفة وتحدث هذه الأزمة في معظم الأحيان قبل تقاعد الزوج من الخدمة بوقت قليل وتكون عادة في شكل من أشكال التنشئة الاجتماعية المتوقعة^(١).

وتختلف الزوجات العسكريات في موقفهن من السياق المهني لزوجاهن ومن نمط الحياة العسكرية فممن من يفضل مثل هذا النمط من الحياة ويتمتع بتفاعلات اجتماعية قوية قديراها غيرهن مجرد التزام بالواجب^(٢).

وبما لا شك فيه هو أن هناك ارتباطا بين رضا الفرد عن الحياة العسكرية والأشباع الأسرى لديه وهذا يؤثر على انجازه لعمله وقراره في النهاية بالبقاء مرة أخرى في الخدمة ويستلزم وجود قطاع كبير من العسكريين المتزوجين من القوات المسلحة أن ينظر إليهم كرجال ذوي مسؤولية كبيرة يحتاج منها إلى محاولات استثمارية مكثفة حتى تضمن بقاءهم بداخلها. ولا بد للقوات المسلحة من أن تنظر إلى الأسرة كأحد قضاياها الجوهرية لأن المشاكل الأسرية تؤثر بشدة على فاعلية أداء الأفراد لمهامهم وقرار استبقائهم في الخدمة في النهاية.

هذا وقد اعترفت الدراسات الحديثة بهذا الدور المتزايد الذي تلعبه الأسرة في قرار استبقاء الأفراد العسكريين من المتزوجين في الخدمة خاصة وأن زيادة حاجات وضغوط والتزامات أفراد الخدمة قد تغيرت في السنوات الأخيرة ولم يعقبها أي تغير في السياسة والقواعد المرتبطة بها وادى ذلك بالتالي إلى تصارع متطلبات وسياسة الجيش مع حاجات ومصالح الأسرة.

ويؤثر اتجاه الزوجات نحو القوات المسلحة بوجه خاص على قرار بقاء الأزواج في الخدمة^(٣) وتبين من الدراسات التي أجريت على الاستبقاء في القوات المسلحة أن

(١) تعرف التنشئة المتوقعة بأنها تعلم معايير الدور قبل أن يوجد في موقف اجتماعي يمكن الشخص من التصرف المناسب والفعل للدور.

(٢) تبين من أحد المسوح التي أجريت على زوجات رجال البحرية الأمريكية في عام ١٩٧٨ أنهم كن يشعرون بأنهم ناجحات وفخورات يكوّن جزءا من النسق البحري كما كن يشعرون بأن لهم بعض القدر من التأثير في قرارات أزواجهن وخاصة فيما يتعلق باختيار السياق المهني العسكري ويختلف هذا النوع من الزوجات عن زوجات الضباط اللواتي تقلن مسؤولياتهن وواجباتهن ولكنهن يفعلن ذلك لأن أزواجهن لا يرغبون في الاستمرار في السياق العسكري. ولا ينظر الزوج والزوجة والزوجة في هذه الحالة إلى الجيش على أنه طريقة دائمة للحياة ولكن كانقطاع لها ويحططان بالاستقالة بمجرد أن يفى الزوج بالتزاماته.

(٣) أوضحت دراسة Clum وهولبرج Holberg على أفراد سلاح البحرية والغواصات من المرضى في عيادات الطب النفسي أن اتجاهات زوجة المريض نحو استمرار زوجها في الخدمة كانت عاملاً هاماً في إعادة تكيفه مع =

هناك عوامل عدة تؤثر على اتجاه الزوجين نحو البقاء في القوات المسلحة كظروف ابتعاد الأب عن الأسرة والتنقل المتتالي وساعات العمل الطويلة داخل المواقع العسكرية وارتفاع تكاليفه خارجها وعدم مساهمة الجيش في مجابهة تكاليف الأسكان وتناقص المكافآت بالإضافة إلى حدة القواعد والتعليمات والبروتوكولات العسكرية وعدم وجود معلومات مناسبة ودقيقة عن الخدمات الأسرية ومصادرها وعدم تناسب المرتب مع مخاطر الحياة العسكرية والخوف من الموت.

وعلى الرغم من أن قرار بقاء الزوج في الخدمة يتوقف إلى حد كبير على الزوجة فإن الزوجات يأخذن في اعتبارهن أيضاً اتجاه الزوج نحو القوات المسلحة ودرجة ارتياحه للسياق المهني العسكري وعادة ما تكون الزوجات أكثر رغبة في بقاء الزوج في الخدمة إذا ما شعرن أنه راض عن عمله وسعيد به. وهذا يعني أن الزوجين يؤثران سوياً على قرار بقاء الزوج في الخدمة.

ويرى الباحثون أنه يمكن وضع استراتيجية خاصة توجه نحو الزوجات العسكريات حتى يمكن ضمان تأييدهن لبقاء أزواجهن في القوات المسلحة ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحسين موقع العمل ورضا الأزواج عنه لأن الأزواج يتحدثون مع زوجاتهم عن ظروف العمل ويحتمل أن تبني الزوجات وجهات نظر سلبية عن العمل إذا ما وجدن أن اتجاهات أزواجهن غير طيبة نحوه. وتوصى هذه الاستراتيجية أيضاً بضرورة البحث عن الوسائل التي تعمل على زيادة تدفق المعلومات عن ظروف وأحوال العمل.

وترى البحوث التي أجريت عن الاستبقاء في القوات المسلحة أن مدخل الجيش لتحسين نوعية حياة الأسرة يجب أن يتسق مع الحاجات الفردية لكل أسرة حتى يضمن التزامها نحو السياق المهني العسكري للزوج.

وقد نجحت البحرية الأمريكية في تحسين اتجاهات الزوجات نحو الحياة البحرية حينما صممت برنامجاً كان يعمل على ضمان الاتصال بالأسرة ومساعدتها بما تحتاجه من خدمات وكذلك أمدادها بالمعلومات الدقيقة والنصح الذي يرشدها في الموضوعات المتعلقة بحياة الزوج العسكرية والبيئة التي يعيش فيها بعيداً عن الأسرة. كما لعب قادة السفن البحرية دوراً أساسياً في تحسين اتجاه الأسرة نحو

= القوات المسلحة كما أكدت الدراسات المتعلقة بالاستبقاء في سلاح البحرية الأمريكي أن الزوجات كن يتأثرن بشدة السياق المهني لأزواجهن ومتطلباته وكانت ظروف الحياة غير مرضية لهن ومن هنا كان لاتجاه الزوجات نحو البحرية دور كبير في قرار استبقاء الزوج بها.

البحرية واقترح البعض منهم دعوة الأسرة الحديثة لزيارة السفن والترحيب بها حتى ترى الأسرة بنفسها موقع عمل الزوج ومجتمعه الجديد.

أما القوات الجوية الأمريكية فقد حرصت أيضاً على إيقاف استنزاف الضباط ذوى النوعية الجيدة منها وركزت على دراسة دور الأسرة في استبقاء الأفراد بالقوات المسلحة وكذلك الوقوف على العوامل المؤثرة على الأسرة وكل ما من شأنه أن يقضى أو يخفف من المشاكل التى تواجه القوات الجوية عموماً.

والواقع أنه لا زالت هناك مظاهر أخرى يجب دراستها عند بحث مشكلة الاستبقاء بالقوات المسلحة مثل أوجه التشابه والاختلاف عند من يقررون البقاء ومن يرفضونه وما هى العوامل المرتبطة بتاريخ الأسرة التى تؤثر على القرار وما هى آثار الاستبقاء على أفراد الأسرة وعلى العسكريين أنفسهم وهل يؤدي ذلك إلى آثار فعالة على الأسرة والقوات المسلحة.

(د) الأسرة العسكرية ذات العائل الواحد ومشكلة الطلاق :

ينمو فى الولايات المتحدة بصفة خاصة نوع جديد من الأسر غير التقليدية وهى الأسر ذات العائل الواحد. ويهتم المخططون العسكريون بهذا النوع الجديد من الأسر لما تسببه من مشاكل جمة لهم، ويعطونه نفس الاهتمام الذى يولونه للأسرة العادية خاصة لأن هذه المشاكل أكثر حدة من المشاكل المعروفة لديهم، فالطفل فى الأسرة ذات العائل الواحد يحتاج إلى اهتمام خاص وغالباً ما يسوء موقفه إذا كان على الأب أن يغادر المنزل لفترة مؤقتة أو لتدريب أو لأسباب تتعلق بحل الوحدة.

وكان هناك فى ١٩٧٦ حوالى نصف مليون أب أمريكى يرعون ٧١٠ ألف طفل وكان من بين كل عشر أسر أب واحد يرعى أطفاله بدون زوجة. وكان القاضى يرفض الدعوى فى معظم القضايا التى تطلب فيها الزوجة الطلاق وحضانة الأطفال مدعية أن السياق المهنى العسكرى لا يوفر الجو الملائم لرعايتهم.

وهناك فى القوات الجوية الأمريكية ١٦ ألف مطلق ومنفصل يرعون ١٢ ألف طفل مما حدا بالباحثين إلى الدعوة لعدم تجاهل ظاهرة الأب الواحد فى الأسرة.

وتبين الدراسات الأمريكية أنه كان هناك فى عام ١٩٧٢ حوالى ٨٤٠,٠٠٠ - حالة طلاق وأن نسبة الطلاق قد تزايدت بصورة درامية فى السنوات العشر الأخيرة وارتفعت نسبة الطلاق حتى السنة المذكورة إلى ١٢٨٪ ورأى مكتب الإحصاء الفيدرالى أن ثلث الزوجات تنتهى إلى طلاق وتصل فى كاليفورنيا وحدها إلى ٤٠٪.

وحدد العلماء الاجتماعيون العوامل المرتبطة بالطلاق بما يلي:

- ١ - كلما ارتفع الدخل قلت معدلات الطلاق.
 - ٢ - كلما ارتفعت درجة التعليم انخفضت معدلات الطلاق وأن الأسر التي تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع تحقق قدراً أكبر من التكيف الزواجي عن الأسر ذات المستوى التعليمي المنخفض.
 - ٣ - ارتباط معدلات الطلاق بدرجة الاحساس بالأمن الاقتصادي بالإضافة إلى الدخل.
 - ٤ - إن وجود مسافة سيكلوجية ومكانية بين الأسرة وأقارب الزوجين تساهم في زيادة فرص نجاح الزواج لأنها تقلل من احتمالات تدخل الأقارب.
 - ٥ - أن ظهور الزواج ومعرفة المجتمع المحلي به يساهم في تماسك الأسرة حيث يحرص الزوجان دائماً على أن يكونا في صورة طيبة أمام الناس مما يقلل من احتمالات الإقدام على الطلاق ولهذا تقل معدلات الطلاق في القرى والمدن الصغيرة عن المناطق الحضرية.
 - ٦ - أن مهنة الزوج تؤثر على تماسك الحياة الأسرية بمعنى أن المهن التي تحقق للأسرة إشباعاً عالياً ودخلاً جيداً ودرجة من الهيبة تخلق ظروفاً تشجع على السعادة الزوجية.
- وهناك متغيرات سلبية ترتبط أيضاً بارتفاع معدلات الطلاق كغياب الزوج وسلوك أحد الزوجين غير المناسب أو اختلافهما في المعتقدات الدينية.
- هذا وقد حاول جونز JONES تطبيق المتغيرات السابقة على عينة من القوات الجوية الأمريكية فوجد الآتي:
- ١ - أن أفراد القوات الجوية يتمتعون بمعدلات دخول مرتفعة.
 - ٢ - أن لديهم احساساً قوياً بالأمن الاقتصادي وبالإضافة إلى دخولهم المرتفعة هناك خدمات طبية وتأمين اجتماعي ودرجة عالية من الأمن في العمل.
 - ٣ - أن طبيعة الخدمة في القوات الجوية تتطلب من الأسرة أن تعيش على مسافة بعيدة من الأقارب وفي بلاد مختلفة ولهذا تقل فرص تدخل الأقارب في شئون الأسرة.

٤ - أن مواقع القوات الجوية تشابه المدن الصغرى كما أن زواج أفرادها عرضة للظهور بمعنى أن هناك درجة عالية من التفاعل الإجتماعى مع الأسر الأخرى ودرجة من المعرفة الودية بينهم بالإضافة إلى الاهتمام الشخصى للقائد بشئون أسر مرؤوسيه.

٥ - تتمتع القوات الجوية كمهنة بدرجة من الهيبة وتحقق إشباعاً نفسياً لأفرادها وأسرهـم.

٦ - أن ضباط القوات الجوية أعلى حراكاً من أى ضباط آخرين بل ومن أى جماعة مدنية كذلك، بحيث أصبح التنقل طريقة للحياة عندهم.

وخلاصة ما توضحه المتغيرات السابقة هو أن معدلات الطلاق التى تؤدى إلى الأسر ذات العائل الواحد أقل فى القوات الجوية بالمقارنة مع الأسلحة الأخرى فأفرادها يتمتعون بدخل عال وأمن وتعليم عاليين وبعد عن الأقارب كما أن لهم هبة عالية وزواج ظاهر وترتبط هذه المتغيرات جميعها إيجابياً بالسعادة فى الزواج.

ووجد جونز أن هناك إنخفاضاً فى معدلات الطلاق عند الأسر التى يلعب الدين دوراً فى حياتها، كما وجد أن هناك ارتباطاً بين إنخفاض هذه المعدلات وبين المفاهيم السوسيولوجية مثل « التكامل المجتمعى المتمثل فى القيم والمعايير المشتركة التى يلتزم بها الجميع مما يجعل فصائل القوات الجوية متجانسة ومستقرة وموحدة فى الهدف » كما تشارك الزوجات أزواجهن هذه القيم والمعايير.

ووجد جونز أيضاً أن صغار الضباط يتأثرون بنظرائهم ورؤسائهم فى توجيه ولائهم نحو جماعتهم ومهمتهم ووطنهم حيث تشجع القوات الجوية فى أفرادها السمو والإعتراف بالنجاح فى العمل الفردى الموجه نحو النجاح للسرب وينتقل هذا الولاء للبلاد وللقوات الجوية وللأسرة. ويشعر الزوجان بأنهما يكونان فريقاً وإن إنجاز المهمة يتوقف على كليهما. وتشعر الزوجة أن دورها ذو قيمة وأنها تساهم فى نجاح مهمته ومهمة القوات الجوية بالتالى ولهذا تفخر بزواجها الضابط فى القوات الجوية.

ويشارك الزوجان فى هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنشطة التى تتطلب وجودهما معاً. ومن وجهة النظر الاجتماعية تقوى الرابطة الزوجية حينما يشارك الزوجان معاً فى الأنشطة الخارجية لأنهما يتعايشان سوياً مع نفس الجماعات المرجعية.

وهناك دراسات أخرى ركزت على العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الطلاق في القوات الجوية فوجدت الآتي:

١ - ترتفع معدلات الطلاق عند هؤلاء الذين يقومون بطلعات جوية دون غيرهم.

٢ - تنخفض معدلات الطلاق عند الذين تخرجوا من الأكاديمية الجوية على عكس هؤلاء الذين إلتحقوا فيها بطريق آخر.

٣ - تنخفض معدلات الطلاق عند خريجي الأكاديمية الذين ظلوا في القوات الجوية بعد الفترة الاجبارية على عكس الذين عادوا إلى الحياة المدنية عند أول فرصة أتحت لهم، ومعنى هذا أن معدلات التفكك الأسرى أدنى بصفة عامة عند هؤلاء الذين إختاروا القوات المسلحة كسياق مهني لأن عدم الرضا عن الحياة العسكرية ينتقل إلى عدم الرضا عن الزواج. ويرى جونز أن هؤلاء الذين لا يتكيفون مع حياة القوات الجوية ويتركون الخدمة أملين بأن الحياة المدنية ستكون أفضل لا يتحقق لهم ما يريدون.

٤ - ترتفع معدلات الطلاق عند الضباط الذين يتزوجون فور تخرجهم للأسباب الآتية:

(أ) صغر السن.

(ب) صعوبة الموقف المالي لأن الملازم الثاني لا يتقاضى راتباً كبيراً.

(ج) يكلف معظم الخريجين الجدد بمهام طيران تتراوح من ١٢ - ١٥ شهر بحيث تقل الفترة التي يقضونها مع أسرهم ويتعرضون بذلك للعديد من الضغوط التي تؤثر على حياة الأسرة.

(د) قصر فترة التعارف بين الزوج وزوجته قبل الزواج.

(هـ) لا يتاح للزوجة الصغيرة أن تكون لنفسها أى نوع من السياق المهني بسبب إرتفاع معدلات الحراك بين الضباط الصغار ويتحتم عليها أن تعتمد على زوجها في كل حاجاتها العاطفية بل عليها أن تركز كل جهودها لمساندة زوجها في بداية سياقه المهني.

(هـ) الزوج الغائب:

أوضحنا من قبل أن المهمة العسكرية والحفاظ على الاستعداد القتالي يتطلبان

توافر عدد كبير من العسكريين بتعاقب متوال في مناطق متباعدة قد تكون خارج البلاد. ويترتب على ذلك أن يطلب من العسكريين المتزوجين أن ينفصلوا عن أسرهم في دورات روتينية لعدم توافر الظروف السكنية المناسبة للأسرة ككل. ويتطلب الانفصال العسكـرى الأسرى من كل عضو في الأسرة ولا سيما الزوجة أن تتكيف للتغيرات التي يفرضها غياب رب الأسرة وهذا في حد ذاته موقف ضاغط يهدد باستمرار استقرار الأسرة.

ويؤدى غياب الزوج إلى أن يتحمل الطرف الثانى في الأسرة وعادة ما تكون الزوجة مسئولية الأسرة كلها. ويترتب على ذلك إما أن تعاني الزوجة من صراع وقلق يوصلانها إلى تكييف غير ناجح أو إلى تنمية استقلاليتها وذاتها المنفصلة عن الزوج.

وتعاني الزوجة في فترة غياب الزوج من أعراض جسمانية ونفسية. ويرى الباحثون أن معظم المشاكل الصحية التي تعاني منها الزوجات ليست جسمانية في أساسها لكنها تعكس حاجات عاطفية واجتماعية ونفسية عامة^(١).

وتصاب الزوجات عادة عند غياب الزوج بالاكتئاب والحزن ويشعرن بالصدمة والغضب، كما يؤدى هذا الغياب إلى ردود فعل عاطفية كالضجر والقلق والسأم ومشاعر الذنب. وتشعر الزوجة خلال فترة الانفصال الروتينى بأنها مهجورة ومحبطة ولا مخرج لها لإطلاق مشاعرها. كما يؤدى غياب الزوج عن الأسرة لفترة طويلة إلى ضغوط في العلاقات الزوجية تعزز بينهما اتهامات السلوك بالخيانة خاصة إذا ما أقامت الزوجة علاقات مع رجال آخرين خلال فترة غياب الزوج فيؤدى ذلك إلى مشاكل جمة قد ينجم عنها الطلاق.

ويؤدى افتقاد الزوجة إلى مشاعر زوجها وأحاسيسه إلى أن تصب مشاعرها في أطفالها الذين تعطيهم إهتماما ورقابة أكثر لأنها لا تريد أن تفقدهم كما فقدت زوجها.

ويلاحظ أن الزوجات الأمريكيات اللاتى غاب عنهن أزواجهن يعانين من مشاكل شرب الخمر المتزايد في محاولة لمواجهة الضغوط والمتاعب المتزايدة من الوحدة والاستياء والهبوط. ويرجع بعض الباحثين زيادة استخدام الكحول إلى سهولة توافره وقلة تكاليفه وخاصة عند العسكريين. وقد تحجم الزوجات المريضات عن

(١) حينما تعرض مثل هذه الزوجات أنفسهن على الأطباء ويعرف الأطباء أن السبب يعود إلى غياب الزوج لا يهتمون بالتشخيص المناسب ولهذا تكون هناك حاجة مستمرة إلى تدريب المهنيين المدنيين والعسكريين وإعطائهم الصورة الكاملة عن النمط المميز للحياة العسكرية وضغوطها الحادة والمتتالية التي تفرض نفسها على الزوجات

طلب المساعدة المهنية حرصا على السياق المهني لأزواجهن وتجنباً لمواقف عدم استحسان المجتمع لذلك.

وتصاحب مشاعر الوحدة عند الزوجة أثناء غياب الزوج الشعور بالغربة من النساء الأخريات اللاتي يعشن معيشة عادية وتتسبب زيارة الصديقات في تذكيرهن بالظروف الغير عادية التي يعشن فيها ولهذا تمتنع بعض الزوجات عن زيارة الأسر الأخرى أثناء غياب أزواجهن.

وتعود الظروف الضاغطة الناتجة عن غياب الزوج الطويل إلى عدم الاستقرار والوحدة وغموض الدور.

وقد رأى وينكوت أن الوحدة تنتج عن خبرات الطفولة، في حين ميزموستاكس Mostakis بين الوحدة والاغتراب، ورأى أن الأخير أكثر ضغطا من الأول لإرتباطه باللا قوة واللامعنى واللامعيارية والانعزال، ومن المفروض ألا تكون هذه المشاعر ضاغطة في مجتمع يدرّب أفرادها على الوحدة ويعد نفسه لها حتى يستطيع أن يتعامل معها كموقف مختار أكثر منها كموقف مفروض.

وكثيرا ما تجد الزوجات العسكريات أنفسهن في مواقف صراع دور ولا يستطعن الاستفادة من القواعد المجتمعية كمرشد لهن خاصة وإنهن يرين أنفسهن في موقف فريد يختلف عن هذا الموقف الذي تعيش فيه الزوجات الأخريات.

هذا وقد أسهبت بعض الدراسات وخاصة عن زوجات رجال البحرية في تناول الضغوط التي يتعرضن لها وأوضحت هذه الدراسات أن الحياة العادية للبحار على السفينة حياة هادئة وحرّة وبعيدة عن قيود الحياة اليومية كما أنها حياة منظمة يؤدى فيها البحار واجباته وفق خطة دقيقة. وتلعب هذه الحياة المنظمة دورا في توتر بعض الأزواج الذين يشعرون بالقلق والذنب لأن زوجاتهم يواجهن مشاكلهن اليومية دون مساعدتهم. ويشعر البحار بأنه محروم من حاجاته الأساسية كالحب والجنس والأبوة كما أنه يعترف بمسئوليته تجاه زوجته وأطفاله لكنه يرى أن عمله يمنعه من إنجازها.

وكما تشك زوجات البحارة في سلوك أزواجهن أثناء غيابهم ويزيد من شكوكهن هذا المثل المشهور أن للبحار امرأة في كل ميناء فإن الأزواج أنفسهم يشعرون بالخوف وهم على السفينة من أن تكون زوجاتهم على علاقات عاطفية مع رجال آخرين ولا يكونون عادة على استعداد لتقبل أى انحراف عن معيار إخلاص الزوجة وبالرغم من ذلك فإن للأزواج أنفسهم اتجاهات مختلفة نحو علاقتهم بالجنس الآخر

وقضية إخلاصهم لزوجاتهم ويبررون عادة العلاقات الجنسية التي يقيمونها مع النساء بظروف الحياة والغياب الطويل، إلا أن قليلا من النساء من زوجات البحارة من يقبل هذا المعيار المزدوج من الإخلاص عند أزواجهن. ولا يعنى هذا عدم وجود فئة من البحارة الذين تسبب لهم هذه العلاقات النسائية نوعا من الصراع الداخلى.

وتختلف زوجات البحارة في علاقتهن مع الأسر الأخرى أثناء فترة غياب الزوج فهناك منهن من يزدن من كثافة هذه الروابط وتوقف زوجات أخريات هذه العلاقات ولا يعدنها إلا حينما يعود الزوج من البحر.

ولا يقبل زوجات رجال البحرية غياب الزوج عادة وينمو بينهن شعور متزايد باليأس يرتبط بالخوف من عدم عودته. وحينما يقبلن هذا الخوف قبولا كاملا فليس ذلك إلا كدفاع ضد احتمالات الفقد الممكن للزوج.

ويرى ايساى Isay فى دراسة له على زوجات رجال الغواصات (بولاريس) أن الزوج يقضى فترة غير منتظمة تبعده عن منزله لفترة تتراوح من ٦ إلى ٩ شهور. ويمثل هذا النوع من الغواصات ثقافة مميزة يتفق فيها معظم الرجال على أن يظلوا بعيدين عن أسرهم لفترات طويلة من الزمن بموافقة زوجاتهم بصفتهم أحد أطراف هذا الموقف الزوجى غير العادى. ويقول ايساى أن الزوجات يصبن بالكآبة قبل أو بعد عودة أزواجهن من البحر ويفسرها بأنها استجابة للاحساس بالذنب نتيجة لهذا الغيظ غير المقبول بسبب تخلى أزواجهن عنهن لهذه الفترة الطويلة وتشعر الزوجة بالاحباط لعدم وجود من يعنى بها وقد يكون الانحراف الجنسى وظيفة تأرية. وقد يعود اختيار الزوج البحار من ناحية أخرى راجعاً إلى الرغبة فى الانفصال المكثف.

وتبين الدراسات الطبية والنفسية أن أعراضاً خاصة يعانى منها زوجات رجال الغواصات كالهبوط والبكاء غير المضبوط وسرعة الغضب وعدم النوم وفقد الشهية ويطلق على مجموعة هذه الأعراض «بأعراض زوجات رجال الغواصات».

وتواجه الزوجة العسكرية بصفة عامة الكثير من المشاكل المالية والقانونية والإدارية بسبب غياب الزوج. وتضطر الكثير من الزوجات إلى العمل حتى يواجهن الضغوط المالية ويرفعن الأسرة إلى مافوق مستوى الفقر. وتؤثر هذه الصعوبات المالية على تكيف الزوجات اللاتى يتصارعن مع الوحدة ومسئولياتهن عن صنع كل قرارات الأسرة.

ولم يعترف الجيش الأمريكى بحاجة الزوجة العسكرية إلى العمل لاستكمال دخل الأسرة لأنه يرى أنه يمد الأسرة بالأمن المالى اللازم لها بالإضافة إلى مختلف

احتياجاتها المادية. وكان يفسر رغبة الزوجة في العمل على حاجتها إلى الاتصالات الاجتماعية أو لتقوية دورها الأبوي أكثر من حاجتها إلى المال. وأكدت البحوث التي أجريت في عام ١٩٧٧ على ٩٦٠٠ زوجة عسكرية أمريكية لأزواج من مختلف الرتب أن الزوجات كن يعملن لأنهن كن يرغبن في ذلك فقط. وتبين أيضا من بحث أجرى في عام ١٩٧٦ أن نسبة صغيرة من زوجات الضباط كن يعملن بسبب الضرورة الاقتصادية. كما تبين نتائج دراسات أخرى أجريت على الزوجات العسكريات الآتى:

- ١ - أن نسبة كبيرة من الزوجات الراغبات في العمل قد واجهن العقبات عند البحث عن العمل وذلك بسبب نقص التعليم والتدريب والحاجة إلى استخراج أوراق ومستندات وإجراءات تختلف من عمل إلى آخر.
- ٢ - أن هناك ارتباطا بين عمل الزوجة ورتبة الزوج حيث تقل معدلات عمل الزوجات كلما كانت رتبة الزوج كبيرة.
- ٣ - أن أصحاب العمل يرفضون عادة إلحاق زوجات العسكريين بالعمل بسبب عدم استقرارهن في أعمالهن.

والزوجة العسكرية نفسها هى المصدر الأساسى للتكيف لظروف غياب الزوج وذلك من خلال سلوكها من أجل الحفاظ على التكامل والاستقرار الأسرى وتنظيمها للتوترات الشخصية التى تعانى بها. وهناك العديد من العوامل التى تساعد على التخفيف من ضغوط الانفصال مثل قبولها لبعد الزوج واستعدادها للتغيرات التالية لغيابه والمعاونة الخارجية التى تقدمها الأسرة الممتدة وكذلك المعاونة الرسمية المتوافرة فى نوادى زوجات الضباط.

ويرى بيرلمان Perlman أن التكيف الناجح لأزمة غياب الزوج يتوقف على قدرة الزوجة على أن تبقى وحيدة. وتعتمد هذه القدرة على خبرة الشعور بالوحدة على الرغم من وجود أحد آخر (كالأم مثلا) فوجود الأم مع الزوجة يعنى أن الزوجة تستطيع تنظيم الانا الطفولى الضعيف عندها اعتمادا على التأييد الذى تجده من الآخرين. ويمكن لهذه الخبرة أن تعطى الفرد فرصة لبناء إمكانية التعايش فى بيئة غير مقلقة وتسمح هذه الحقيقة النفسية للفرد بأن يثق فى المستقبل وأن يرضى وقتيا ببعده عن حبه.

وتتجوز الزوجة عادة فى التغلب على المشاكل المترتبة على غياب الزوج إذا ما كانت قد ناقشت مع زوجها قبل غيابه احتمالات عدم عودته بسبب أسره أو قتله فى الحرب.

وتتركز استراتيجية التكيف عند زوجات العسكريين لموقف غياب الزوج على عدة أمور مثل نجاحهن في تنمية العلاقات شخصية واتصالات اجتماعية وكيفية إدارة ومواجهة الضغوط والتوترات السيكلوجية والاعتقاد في قيمة مهنة الزوج والحفاظ على تعريف مثالي للموقف والاعتماد الذاتى وحسن تقديرهن لأنفسهن. كما يزيد وجود الأطفال في الأسرة من جهود الزوجة في اعتمادها على نفسها. أما العامل الهام الذى يضاف إلى ذلك فهو مرونة الزوجة في إعادة توزيع الأدوار بينها وبين الزوج وإلا انتهى الأمر إلى الطلاق.

ويرى ماكنتوش Macintosh أن المرأة الأكبر سنا هي الأكثر قدرة على التكيف لغياب الزوج لأن مثل هذا التكيف يكون صعبا في المراحل الأولى من الحياة الزوجية. ويلعب التعليم دوراً هاماً في سهولة تكيف الزوجة لغياب الزوج لأن انخفاض درجة التعليم يعنى محدودية الأنا وضعف القدرة العقلية في التسامح حينما تعاني من إحباط بسبب غياب الزوج.

ويرى فرانسيس Francis وجيل Gale أن اختيار الجيش كسياق مهني قد يكون نفسه من العوامل التي تساهم في تكيف الزوجين لفترة غياب الزوج فإذا كان الجيش في الأصل جذابا للزوج ويمده بقنوات تعويضية عن اعتماده المخفى على الغير وعن العدوانية التي يضبطها البناء التسلطي للجيش والميكانيزمات الخارجية المنظمة في التدريب والمعرفة وغير ذلك، وإذا كان انجذاب الزوجة إلى الجيش يعبر عن حاجتها إلى الرجل المقاتل والحياة المريحة. التي تفي بحاجاتها الضرورية، فإن اختيار الجيش كسياق مهني يعطى لكل منهما شرعية في قبول الآثار الناجمة عن غياب الزوج.

والإجراء التقليدي الذي تقوم به الزوجة عند غياب زوجها هو أن تذهب إلى منزل أبويها للإقامة فيه هي وأطفالها، لكن هذه الحل لا يكون مرضيا إذا لم يكن لدى الأقارب الرغبة في مساعدة الزوجة أو حينما لا يسمح إمكانياتهم المالية بذلك.

وتقوم الزوجة عادة فور غياب زوجها بأخذ زمام المبادرة وتجبر على دور لم تتعوده من قبل. وتحتم عليها الضرورة التي نجمت عن بعد الزوج الاضطلاع بأدوار رجولية حتى تحافظ على كيان الأسرة مما يؤدي إلى تنمية استقلاليتها واستدماجها لفهوم جديد عن دورها قد لا ترعب في التخلي عنه حتى بعد عودة زوجها.

وقد لفت الأطباء النفسيون انتباه القوات المسلحة أنه من مصلحتها لكي يبقى الناس في الخدمة العسكرية أن توجه اهتمامها للزوجات المنتظرات وإن تمدهن بالتأييد في فترة غياب الزوج. وأنهن يجب أن يتعرفن على الضغوط التي يحتمل أن

يواجهنها وردود أفعالهن بعد غياب الزوج. كما يجب الاتصال بهن ومعاملتهم بلطف. ويجب على الطبيب أن يفتح عيادته ليستعد لاستقبال زوجة غاضبة مع طفلها وأن يساعد في التعبير عن غضبها وثورتها على الجيش الذي أبعد زوجها عنها حتى تتغلب على هذا الموقف الضاغط.

ويرى الباحثون أن إمداد الأسرة بالمعلومات المتعلقة بمصادر المعاونة الأسرية يؤثر بدرجة كبيرة في تحملها لضغوط غياب الزوج لأن هذه المصادر تمثل أحد مصادر التأييد لمساعدة الأسرة على التكيف للموقف.

وفي دراسة لخصائص الأسر ذات الوعي المتزايد بمصادر المعاونة وجد أنهن يتميزن بالآتي :

(أ) كانت الزوجات زوجات ضباط عاملين لفترة طويلة.

(ب) كن على درجة عالية من التعليم.

(ج) كن ذات مشاعر طيبة تجاه السياق المهني العسكري.

ووجد أيضا أن هناك ارتباطا بين إدراك هذه المصادر وانتماء الأسرة إلى شبكة علاقات اجتماعية مدنية أو عسكرية تعتمد عليها في المساعدة.

(و) الطفل العسكري :

العلاقة بين الجيش والطفل علاقة متعددة الأبعاد بمعنى أن هناك تأثيرات متبادلة بينهما حيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر خاصة وأن القرارات والسياسات التنظيمية تعكس صداها على الأطفال وشخصياتهم وتؤثر بالتالي على الأسرة ككل.

ويتحدد سلوك الأطفال تقليديا بهذه السلسلة المنتظمة العادية من نموهم التي تنبثق من التغيرات الداخلية المرتبطة بالنمو السيكولوجي والفزيولوجي والتي تظهر أيضا في التفاعل مع التأثيرات الخارجية للوسط الاجتماعي الثقافي الذي يعيشون فيه. ويمر الأطفال في المجتمع العسكري بنفس مراحل النمو والنضوج التي يمر بها الأطفال الآخرون لكنهم يعيشون في وسط اجتماعي وثقافي فريد ويتعرضون لضغوط ترتبط مع طبيعة الحياة في هذا النسق كالحراك الجغرافي والخبرات الثقافية الخارجية وغياب الأب والتقاعد العسكري المبكر.

وقد حاول بريفتيرا Privitera فهم سلوك الطفل العسكري من خلال نظرية بياجيه Piaget عن النمو الإدراكي عند الأطفال فرأى إن الطفل يركز قبل مرحلة النمو الإدراكي من سنة ٢ - ٦ على التمثيل الداخلي للأحداث الخارجية واستخدام

العمليات الرمزية للتعبير عن صراعاته. ويعنى تركيز الطفل على ذاته عدم قدرته على الاضطلاع بأدوار الآخرين ويرى أن وجهة نظر الآخرين هي وجهة نظره كما يعتقد أن الآخرين يفكرون بنفس الطريقة التي يفكر هو بها. ويؤثر هذا التفكير المتمركز حول الذات في كيفية تفسير الطفل للأحداث وفهمه لها في بيئته وليست هناك تصادفية في عقل الطفل فليس من الطبيعة مصادفة لأن كل شيء فيها مصنوع للإنسان. وليس هناك اختلاف عند الطفل بين ما هو عقلي وفيزيقي وسيكولوجي. ويُفسر الواقع دائماً مع الذات.

ويعنى تركيز الطفل على ذاته أن يفقد كل الناس والحيوانات والأشياء دوافعها ونشاطاتها لأن هذه الدوافع والأنشطة تشابه دوافعه وأنشطته. أما الأزمة الأساسية عند الطفل فهي غياب الأب المتقطع ويفسر الطفل في ضوء التمرکز حول الذات وفي ضوء الإطار العاطفي لمراحل نموه. ويتأثر التعبير عن غياب الأب عند الطفل بنوعه وسنه وتطور صراعاته وقدرات الأم ودرجة المعاونة التي يتحصل عليها أثناء غيابه.

أما في مرحلة الكمون وهي الحقبة التي يكون فيها الطفل في المدرسة الابتدائية ويبدأ الحياة المشتركة ويكتسب الخبرة الشخصية فإنه يتغير وينمي استقلالية أكثر ونمطاً أخلاقياً وإنجازاً ودرية وتقديراً للذات ودخولاً في عمليات التعاون والتنافس بدلاً من الاعتماد على الأبوين وتنتهي هذه الفترة بوجود جماعات أطفال ذات هويات مختلفة يظهر فيها الطفل البطل والطفل المهرج ويكون أكثر تأثراً في طموحاته بالتلفزيون.

وإذا نجح الطفل في مرحلة الكون في تحقيق وتعلم مهارات محددة ترتبط بحياة ناجحة مع أسرته وأصدقائه ومدرسته فسيكون قادراً على مقابلة المتطلبات السيكلوجية والفزيولوجية للمراحل القادمة. أما إذا فشل في عبور هذه المرحلة فقد يصبح شخصية غير قادرة على إنجاز وظائفها وقد تنحرف في مراحل نموها المستقبلية وتساهم مرحلة الكمون بدرجة كبيرة في التكيف الاجتماعي لضغوط الحياة في المراحل المتأخرة. وتعتبر هذه المرحلة أمراً هاماً وخاصة عن الأطفال من سنة ٦ - ١١ حيث يواجهون أزمتهم ومشاكل أكبر من تلك التي واجهوها وهم صغار. ويعتبر تنقل الأسرة العسكرية مرة واحدة أو أكثر من الأمور الهامة للطفل في مرحلة الكمون ويرى بعض الباحثين أن ذلك يؤثر على إنجاز الأطفال في المدرسة.

ويرى اريكسون Erikson أن فترة المراهقة وما تحتاجه من عمليات سيكلوجية للتكيف لظروف البلوغ أزمة معيارية ومظهر عادي للصراع المتزايد عند تذبذب قوة

الأنا ورأى انبار INBAR أن مرحلة المراهقة العادية تدور حول سن الخامسة عشرة وتمثل مرحلة انتقال يكون الطفل فيها أكثر عرضة لعدم تحمل الأزمات البيئية.

ويمكن القول أن أهم مشكلة تواجه المراهقين في الأسر العسكرية هي الحراك المتكرر أما المشكلة الثانية والأقل أهمية فهي هذه القيود التي تفرضها عليهم سياسة الجيش فيما يتعلق بسلوكهم الشخصي والتعبير الذاتي وعدم الإقدام على أية تصرفات سلوكية من شأنها أن تضع الأب في متاعب سياقه المهني العسكري.

وقد يتخلى المراهق في فترة المراهقة عن اعتماده الطفولي وتتغير أهداف الحب والجنس عنده إلى أهداف جديدة، لكن دوافعه لا تكون مطلقاً الحاجة إلى إيجاد تعويض عن والديه أو التمرد على التصور الطفولي المدمج وإنما يقوم بإعادة تصوراتها كلها عن الوالدين كما تزيد قدرته الإدراكية واختباره للواقع وللظروف الجديدة ويكون أكثر حساسية للتنقل الجغرافي وما يرتبط به من ضرورة التخلي عن الأصدقاء والبحث عن أصدقاء جدد والتكيف لجماعات نظائر جديدة مما يمثل ضغطاً خارجياً عليه يعوق عملية الاستمرار الاجتماعي عنده تلك التي تجد صداها في عدم الاستمرار الشخصي الداخلي لعملية الانتقال المصاحبة لمرحلة المراهقة.

وقد حاول الباحثون دراسة خصائص الطفل العسكري والوقوف على ما إذا كان يتميز بالنضوج أو سوء التكيف أو بالانحراف وعدم الانحراف. ورأوا أن التنقل المتوالى للأسرة العسكرية يفيد الطفل كما أن سلطة الأب التي تعلمها من المجتمع العسكري تفيد أطفاله وأسرته وتعودهم على تحمل المسؤولية. إلا أن الطفل على الجانب الآخر قد يعاني من سلطة أمه وقد يعاني أيضاً من غياب أبيه وضالة نفوذه ومحدودية دوره في الأسرة، وبهذا تؤدي التنقلات المتتالية واضطراب مفهوم السلطة لديه إلى عدم الاستقرار.

وتبين أهم نتائج بعض الدراسات التي قارنت الأطفال العسكريين بالأطفال المدنيين الآتي:

١ - لم تكن لرتبة الأب أي تأثير على تكيف الأطفال كما لم توجد هناك اختلافات هامة وملحوظة بين عدد الأطفال المنهارين عاطفياً عند أسر المجندين والضباط.

٢ - كانت هناك اختلافات هامة ملحوظة بين الأطفال العسكريين والمدنيين في درجات الذكاء وفي الإنجاز التعليمي حيث كانت معدلات أطفال العسكريين أعلى.

٣ - قلت نسبة الانهيارات العاطفية عند الأطفال العسكريين وحينما يحدث

كانوا يصرفونه في سلوك انسحابي كما لم توجد اختلافات واضحة عند الذكور والإناث منهم وكانت نسبة انحراف الأحداث من الأطفال العسكريين قليلة.

كما حاولت دراسة أخرى أجريت على أطفال أسر البحرية أن تجيب على سؤال مؤداه: لماذا يعاني بعض الأطفال من مشاكل سلوكية لا توجد عند غيرهم على الرغم من أنهم يعيشون في ظروف متشابهة؟ وكانت النتائج في المجموعتين التجريبية والضابطة على النحو التالي:

١ - كان آباء الأطفال في المجموعة ذات السلوك المضطرب أقل درجة من آباء الأطفال الأسوياء في النواحي الآتية:

(أ) في مساعدة الطفل للإعداد للتنقل وما يترتب عليه من تغيرات.
(ب) في مساعدة الطفل في البحث عن أصدقاء عند الوصول إلى المجتمع الجديد والتعرف عليه.

(ج) في إرشاد الطفل إلى الأنشطة المتوافرة.

(د) في مساعدة الطفل في الاتصال بالآب خلال غيابه.

(هـ) في مساعدة الطفل وأفراد الأسرة في العلاج الطبى النفسى.

٢ - كان آباء الأطفال في المجموعة مضطربة السلوك أكثر ميلاً من آباء الأطفال الأسوياء في الآتى :

(أ) استخدام العقاب البدنى الشديد وغير المتوالى للأطفال.

(ب) استخدام المكافأة للطفل كوسيلة لعقابه أكثر منها كمشير تعليمى.

٣ - كانت الأسر ذات الأطفال ذوى السلوك المضطرب أكثر من أسر الأطفال الآخرين في الآتى :

(أ) صحة الأطفال والامهات الجسمانية.

(ب) عدم كفاية ميزانية الأسرة وسوء إنفاقها.

(ج) الاختلاف بين الوالدين في مفاهيم التعامل مع الطفل. وكذلك في القضايا الأخرى.

٤ - كان الاختلاف بين الأطفال مضطربى السلوك والأطفال الآخرين في الآتى :

(أ) عدم التلقائية عند مناقشة الموضوعات المختلفة.

(ب) الاستخدام المحدود لخبرة الحياة في الموضوعات المختلفة.

- (ج) صعوبة عقد صداقات مع الأطفال الآخرين والارتباط بهم.
 (د) الإنجاز المحدود في مراحل التعليم.
 (هـ) عدم القبول الشعوري لغياب الأب عن المنزل.

وعلى الرغم من تعرض هاتين المجموعتين لنفس الضغوط فإن النتائج المستخلصة لا تشير إلى أن التنقل كان مسئولاً بدرجة كبيرة عن انخفاض الدرجات في المدرسة أو مع المدرسين وإنما كان تغير السكن يمثل صعوبة عند جميع الأطفال بسبب أهمية علاقات النظائر لديهم.

وصحيح أنه كان لغياب الأب أثره الهام عند جميع الأطفال لكنه لوحظ أن غياب الأب عند الأطفال مضطربى السلوك كان لفترة أطول وكان مرتبطاً في مراحله الأولى بمشاكلهم السلوكية التي ظهرت بصورة أوضح عند الطفل الأول والطفل الوحيد والذكر الوحيد في الأسرة إلا أنه لا يمكن الفصل بالطبع بين هذه الأمور وبين المتغيرات الأخرى التي يكون للأبوين دور فيها في علاقتهما بالطفل.

وخلاصة ما توصلت إليه هذه الدراسة أنها كان تؤيد المقولة التي ترى أن سلوك الطفل يرتبط بدرجة كبيرة بالطرق التي يعامله بها والديه أكثر من ارتباطه بالظروف التي تتعرض لها الأسرة.

كما اهتم الباحثون الأمريكيون بصفة خاصة بقضية إساءة معاملة الطفل وإهماله في القوات المسلحة بالذات وكانوا يرون أن الإساءة إلى الطفل وإهماله وعدم حمايته من الأذى المتعمد وسوء رعايته الصحية وتغذيته الضرورية يشكل عائقاً خطيراً لنموه وتكيفه.

ويعرف لانير Lanier أن المقصود بالإساءة إلى الطفل أو إهماله هو: (الاستخدام العمدى والغير عرضى للقوة الفيزيقية في إيذاء الطفل أو إساءة معاملته من قبل الوالدين أو أحدهما أو أى أوصياء آخرين عليه أو ممن يرعونه بهدف إيذائه أو تحطيمه. ويتخذ ذلك أشكالاً مختلفة كالضرب أو الحرق أو عدم الإمداد بضرورات الحياة الأساسية أو الاستعمال الجنسي أو الصراخ المتزايد في الطفل أو الاستخفاف به أو تعذيبه).

والواقع أنه ليست هناك نظرية مركزية يمكن الاعتماد عليها لدراسة أسباب إساءة معاملة الطفل وإهماله ولكنه يمكن الإشارة إلى هذه القائمة التي أعدها الباحثون على أسباب الإساءة إلى الطفل كالمريض العقلى واختلال الشخصية والضغط الموقفية أو القصور في التعليم الاجتماعى والعديد من المشاكل الأخرى

واستنتج هذان الباحثان أن الإساءة إلى الطفل هي المحصلة النهائية للتفاعل بين الأزواج والآباء والطفل. وقد تبين لهما أيضاً أن الآباء الذين يسيئون إلى أطفالهم يكونون عادة أصغر سناً وأقل ارتياحاً في العمل. وعند بحث الخلفية الاجتماعية والنفسية للأسر المسيئة للأطفال تبين أن الآباء أنفسهم كان يساء إليهم حينما كانوا صغاراً وكانوا يشعرون بأنه غير مرغوب فيهم وكان يصعب عليهم إقامة علاقات شخصية قوية مع الآخرين ولم يكن لديهم نماذج إيجابية يتخذونها كمثال أعلى، وقالت معظم الأمهات أنهن يردن أن يتخلص من أعباء الأمومة.

وتبين نتائج دراسات أخرى عن الإساءة إلى الطفل الآتى :

- ١ - أن رتب الآباء المسيئين كانت دنيا.
 - ٢ - أن فرص التقدم في السياق المهني لهؤلاء الآباء كانت قرصاً محدودة أدت بهم إلى عدم الرضا عن الحياة العسكرية مما أضاف ضغطاً للبيئة الأسرية.
 - ٣ - وصف الأب الذى يسىء معاملة أطفاله بأنه مريض نفسياً وشديد الغضب والعدوانية المرتبطة بشخصيته وطفولته بالإضافة إلى عدم توافقه الشخصى وعدم إحساسه بالمسئولية وينظر بعض هؤلاء الآباء إلى ابنائهم على أنهم منافسون لهم.
 - ٤ - وجدت بعض الدراسات أنه لم يكن هناك ارتباط كبير بين الإساءة إلى الطفل وبعض العوامل الأخرى كالحراك الجغرافى في حين وجدوا أن هناك عوامل أخرى كانت أكثر ارتباطاً كسوء السكن والضغوط المالية وكذلك عدم التوافق الزوجى بين الأب والأم.
- وهناك فئة معينة من الأطفال تعاني من مشاكل التكيف وهي فئة أطفال الزواج المختلط الذى ازداد انتشاراً في العصر الحديث. وتتشابه مشاكل هؤلاء الأطفال في الأسر العسكرية مع نظرائهم في الأسر المدنية. وأهم هذه المشاكل مشكلة الهوية وخاصة حينما يصل الأطفال إلى سن البلوغ وعادة ما تكون المشاكل الناتجة عن غياب الأب عند هؤلاء الأطفال أكثر ضغطاً من غيرهم.

ويلاحظ على أمهات الأطفال عدم قدرتهن على التعامل مع المجتمع المدني أو المجتمع العسكرى في الوطن الأصلي للأب وغربتهن عن المجتمعات المحلية المدنية بصفة عامة وقلة أصدقائهن. ولوحظ أيضاً أنهن يتجهن إلى تكوين علاقات مع أناس من نفس جنسيتهن بسبب سوء المعاملة التى يعاملن بها وتؤثر كل هذه الضغوط

على هؤلاء الأمهات ولا يكن قدرات بالتالي على مساعدة أطفالهن على التكامل في المجتمع الجديد كما تفعل الأم الوطنية.

وتواجه الأم الأجنبية مشكلات أخرى عديدة وخاصة في حالة المرض أو الوضع بسبب ضعف شبكة العلاقة الاجتماعية غير الرسمية ولهذا فإنها تحاول الاستفادة من الخدمات الرسمية من الهيئات العسكرية إلا أن ضعف المعلومات عنها يؤثر على درجة استفادتها منها ويؤثر بدوره على الأطفال أيضاً. وقد رأى الباحثون ضرورة الكشف عن العوامل التي يمكن بواسطتها تسهيل تكامل الأطفال من الزواج الأجنبي مع المجتمع الأصلي للأب وكذلك كيفية التقليل من هامشيتهم الاجتماعية خاصة وأن الدراسات التي أجريت على مثل هؤلاء الأطفال في بريطانيا أوضحت أن الأطفال المقبولين اجتماعياً والمتكاملين مع نظرائهم الآخرين يمرون بفترة من الشك الذاتي حول هويتهم ويشعرون بأنهم مختلفون عن أصدقائهم.

ويرى المخططون العسكريون أن امداد الأسر لوسائل رعاية الطفل وحمايته من سوء التكيف أمر جوهري ومؤثر على درجة استعداد العسكريين في أداء مهامهم ولهذا أنشأت القوات المسلحة الأمريكية مراكز لرعاية الأطفال العسكريين ودعمتها مالياً وأمدتها بالتسهيلات والمعدات وبالفنيين والمهنيين اللازمين وبالبرامج الضرورية كما عملت على تحسين الخدمة في هذه المراكز وأمدت الأطفال بالوجبات الغذائية ونجحت في استمرار العمل في هذه المراكز في بعض الأسلحة لمدة أربع وعشرين ساعة وذلك حتى تخفف من حدة الضغوط على الأسرة العسكرية.

(ز) الأب الغائب :

لا يشجع الأب الحاجات الرجولية لزوجته فقط ولكنه يعنى الكثير بالنسبة لأطفاله أيضاً. فوجود الأب في الأسرة ونوعية حبه لأطفاله وانطباعاتهم الأولى عن هذا الحب تؤثر فيهم ويخلق الأب بهذا الجو مكاناً له في أنفسهم وفي الأسرة. وما يمكن أن يعطيه الأب لأطفاله في هذا الصدد لا تعطيه الأم. كما أن أداء الأب لهذا الدور يحتم عليه أن يستمر فيه^(١).

(١) يرى الباحثون أن الكثير من الآباء قد يرحبون بغيبابهم عن الأسرة ويعتبرون الغياب بمثابة اعتذار اجتماعي مقبول للهروب من الأسرة دون أن يقعوا تحت طائلة عقاب مثل نكثات الحضانة ومتطلباتها القانونية. وقد يخلص بعض الآباء لأسرهم وأطفالهم، لكنهم يرون في غيبابهم عن الأسرة إجازة من الرقابة والمسئولية والالتزامات الملغاة على عاتقهم. وتمثل خبرة الجيش عند الرجال العسكريين بصفة عامة نوعاً من العودة إلى حرية العزوبة. لكن الملاحظ أن الجندي الأب يتذكر منزله ما إن يتركه، ويؤدي بعده عنه إلى أن يكون مقهوماً مثالياً وينسى مساوئه إذ ما قارنه بمعاناته في الجيش ويصبح المنزل حلمه الذهبي. إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي البعد الفيزيقي إلى بعدد سيكولوجي فيوسع طول بعد الرجل عن المنزل الهوة التي تفصله عن الأسرة.

ويعتبر الأب أول صديق لطفلته، ويمثل مشيراً اجتماعياً لها، وهو الذى يعلمها كيف تفهم وتقدر المعانى الرجولية. كما يكون الأب هذا النموذج الذى تحتذى به عند أول محاولة حب لها مع الجنس الآخر عندما تكبر. ويقف الأب حاجزاً ضد اكتساب طفله الذكر الصفات الأنثوية وهو الذى يعلمه المعانى الرجولية ويكون نموذجه عند تحديده لنوع الرجال الذى يريد أن يكونه. وصحيح أن مثل هذه المعانى قد تتغير لكنه يتعذر على الأطفال أن يحوا من أذهانهم النموذج الأصلي الذى تنشأوا عليه.

وتحتاج الأم أكثر من أى فرد آخر فى الأسرة إلى الاستجابات العاطفية من الأب. ويتوقف نمو الأطفال على قوة مشاعر رفقتها للأب ويستطيعان بذلك تحقيق تكيف مواجهة الأطفال لازمة غياب الأب بأقل قدر من الألم.

ويمثل الأب أيضاً هذا المصدر الأساسى والمستمر للدخل والاستقرار والاتصال بالعالم الخارجى. وإذا لم تتعلم الأسرة مقدماً كيف تتصرف فى حضوره فقد تعجز عن ذلك عند غيابه الفعلى.

وصحيح أن غياب الأب عن أطفاله حينما يكونون صغاراً قد لا يمثل بالنسبة إليهم صدمة لكن المشكلة هنا هى أن الطفل يتعلم فى الأسرة العادية حب أمه وأبيه، ويحتل الأب مكانته فى الأسرة كما أشرنا من خلال دورة فيها، فإذا كبر دون أن يجد أباً فى الأسرة وعاد الأب بعد الغياب الطويل لا يكون بالنسبة إليهم إلا كزوج الأم فإذا أراد أن يأخذ دوره الانضباطى لأطفاله لا يكون ذلك مقبولا منهم.

وقد اهتم الباحثون بصفة خاصة غياب الأب فى البحرية الأمريكية، ووجدوا أن الحياة على السفينة تختلف عن الحياة فى المنزل إلا أن الحياة الأولى تترك بصماتها على الثانية فالبحار يقضى كل أوقاته فى مجتمع يتكون كله من الذكور، وتشجع علاقاتهم الاجتماعية اتجاهات الشدة والغلظة التى قد تصبح بالتدريج نمطاً سلوكياً للعديد منهم فإذا عادوا إلى منازلهم بنفس هذه الصعوبات سيواجهون العديد من الصعوبات ويتحتم عليهم أن يعيدوا تكيف متطلبات الحياة العائلية من التأييد والتأثير العاطفى المتبادل.

وعلى الرغم من قلق الأب على الإنجازات الدراسية لأطفاله أثناء غيابه وقلق الأطفال على حياة أبيهم فى البحر فإن الأب قد لا يستطيع أن يشبع حاجات أسرته من العلاقات المتبادلة فى الفترة القصيرة التى يكون فيها معها. كما قد تتعامل الأسرة مع الأب على أنه ضيف عزيز. وترى الزوجة أن تصرفات الأب تهدد هذا الجديد الدور الانضباطى الذى تقوم به مع أطفالها لأن الأب عادة ما يكون رقيقاً وغير

تسلطى. كما أن توزيع الأب لوقته بين زوجته وأطفاله يهدد العلاقة بينهما مما يسبب كثيراً من القلق للزوجة.

وتعتبر أسر رجال الغواصات أكثر الأسر عرضة للضغوط الناتجة عن غياب الأب المتكرر الذى يقضى ثلاثة شهور فى المنزل ومثيلها فى البحر ويضع هذا الموقف بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاتصال بين الزوجة وزوجها خلال غيابه ضغوطاً هائلة على قدرة الأسرة على التكيف لغياب الأب.

وتركز معظم البحوث التى أجريت على الأسر ذات الأب الغائب على الآثار السلبية لغياب الأب فأشارت إلى تعرض الطفل كرد فعل لغياب أبيه لأعراض القلق والغضب والحزن والخوف والاستياء والسلوك غير السوى كالعنصرية والدفاعية والعلاقات المضطربة مع الأبوين والأقارب والأصدقاء والمدرسين وغيرهم.

ويمكن إجمال أهم نتائج هذه البحوث فيما يلى :

١ - إن أخطر السنوات التى تظهر فيها آثار غياب الأب هى السنوات من الميلاد حتى سن السابعة.

٢ - أن للغياب الطويل المتكرر للأب آثار تجميعية على نمو الطفل.

٣ - أن العامل الهام فى تكيف الطفل لغياب الأب هو نوعية التفاعل بينه وبين أبيه وليس قدر الغياب.

٤ - إن أكثر الأطفال تأثراً بغياب الأب هم أطفال الزواج المختلط.

٥ - إن أكثر الآباء تأثراً بغياب الأب هو الطفل الأكبر.

٦ - يختلف أطفال الأسرة فى تأثرهم بغياب الأب ويحتمل أن يعاني الطفل الأول الذى غاب عنه والده هو فى سن صغيرة من انخفاض فى درجة الذكاء أما الطفل الذى غاب عنه والده فى سن متأخرة فقد يظهر توحداً أكبر مع الأم أكثر منه مع الأب. كما يحتمل أن يكون الأطفال الذين يعيشون مع أخوات مع الأناث أقل نضوجاً من الناحية الاجتماعية وأكثر اندفاعاً وعدوانية وهم بصفة عامة أقل إنجازاً من نظرائهم ممن ليس لهم أخوات من الأناث.

٧ - يتأثر الانجاز الدراسى للطفل وتكيفه فى المدرسة بغياب الأب.

٨ - يؤثر غياب الأب، على الأولاد والبنات بطريقة مختلفة، فالطفل فى الأسرة المدنية يتوحد مع أبيه ويرتبط أكثر بالقيم والاهتمامات ذات الطابع الرجولى على

عكس الطفل العسكرى الذى يؤدى غياب الأب عنده إلى اتجاهها أنثوية وإلى عدم الشعور بالأمن بالنظرة إلى مستقبله كرجل.

٩ - يلعب رد فعل الأم دورا أساسيا في تكيف الطفل ويمكن أن يصل رد الفعل هذا حتى إلى الطفل الرضيع. وإذا انسحبت الأم من أداء دور الوالد فقد يجبر الطفل الأكبر على أداء هذا الدور فتصبح الأم غير فعالة في تعاملها مع أطفالها.

١٠ - يؤدى غياب الأب إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الأم وأطفالها الذكور وقد ينجم عن ذلك إعاقة التوحد العادى مع الأب وإعاقة النمو النفسى والجنسى للأطفال.

١١ - إن الحفاظ على المعايير السائدة في الأسرة قبل غياب الأب تساعد على استمرارية الأسرة وإحساس الأطفال بالأمن.

١٢ - يؤثر نوع الانضباط الذى تمارسه الأم على أطفالها على درجة تكيفهم فالعقاب البدنى الحاد يعوق هذا التكيف في حين أن الانضباط القائم على الاقتناع والأبعاد والتهديد بسحب الامتيازات الممنوحة للطفل قد يؤدى إلى تكيف ناجح للطفل.

وتختلف الأسر في قدرتها على التكيف للظروف الناتجة عن غياب الأب. ويشير الباحثون إلى وجود خصائص عامة في هذه الأسر التى يصعب عليها مثل هذا التكيف فرجال الخدمة الصغار والأقل نضوجا يقلقون كثيرا على قدرة عائلاتهم على الصمود بدونهم، كما يشعرون بأنهم أقل أمانا في الموقع العسكرى الذى رحلوا عنه عما كانوا عليه في المجتمع المدنى لعدم تعودهم على مثل هذا الموقف.

ويخلق هذا النوع من الأسر غير التقليدية كالتى تتكون من العائل الوحيد للأسرة المتمثل في صورة الأب الذى حصل على حق حضانة أطفاله بعد طلاقه لزوجته مشاكل إعاشية خطيرة للقوات المسلحة الأمريكية حيث تجد صعوبة في الكيفية التى يمكن أن توفر لهذا الأب الفرصة لرعاية أطفاله وهل هناك إجراءات تسمح بمصاحبة الأطفال لأبائهم عند انتقالهم لمواقعهم الجديدة أو كيف تقدم لهؤلاء الأطفال الخدمات اللازمة أثناء غياب أبيهم.

وتتوقف آثار غياب الأب على الطفل ثلاثة عوامل أساسية هي:

(أ) اتجاه الأم نحو الانفصال.

(ب) درجة ارتباطها بالزوج قبل غيابه.

(ج) قدرة الأم على التكيف المناسب في فترة الغياب.

هذا بالإضافة إلى قدرة الأم على مواجهة ضغوط الانفصال وتنظيم شؤون المنزل واحتواء نفسها في الأنشطة الاجتماعية وإحساسها بالاستقلالية. وتساهم هذه الأمور في التكيف الناجح للأطفال. وهذا يعنى أن تكيف الأم لغياب الأب يؤثر على تكيف الأطفال.

ويختلف تأثير غياب الأب على الأسرة تبعاً لطول ونوع غياب الأب وأكثر أنواع الغياب تأثيراً هو غياب الأب في المرة الأولى وخاصة إذا كان في معركة طويلة، ويؤدى هذا الغياب إلى التمرکز حول الأم داخل الأسرة لكنه يتأثر بمتغيرات أخرى مثل عدد ونوع الأطفال ومدة الخدمة ومكانة الزوج.

ويزداد الارتباط بين الغياب والتمرکز حول الأم عند أسر الضباط من الرتب الوسطى كالنقيب والرائد الذى تزيد مسئولياته في هذه الفترة ويشد تحركه في السباق المهنى ويكون أكثر انشغالا في عمله وذلك على عكس الرتب الصغرى التى يقل تكامل أفرادها في القوات المسلحة بسبب قلة مدة الخدمة وعدم وجود فترات طويلة لغياب الأب، أما ضباط الرتب العليا فيضطلعون عادة بأدوار إدارية لا تتطلب غياباً كثيراً عن الأسرة.

ويؤثر غياب الأب على المولود الذكر الذى تفرض عليه مسئوليات أكبر ويعطى فرصة في المساهمة في أنشطة الأسرة مما يساعد على استقلاليته وينظر إليه على أنه صورة معوضة للأب.

ويحتاج أى فهم لتكيف الأطفال العسكريين إلى الوقوف على السياق البيئى الذى ينمو فيه هؤلاء الأطفال. وعادة ما يكبر هؤلاء الأطفال في مجتمع محلى (عسكرى) منفصل عن المجتمع يقدم للأسرة كل الخدمات التى تحتاج إليها سواء أكانت ترفيهية أو اجتماعية أو تعليمية فيؤدى هذا إلى أن تطبع القيم العسكرية في أذهان الأطفال إلى حد ما. كما يؤدى التوحد مع نمط الحياة العسكرية وبناء الرتبة بداخله إلى مد الطفل بمكانة خاصة. وعلى الرغم من عدم تأثر بعض الأطفال الصغار بنمط الحياة العسكرية فإن هناك من بين الأطفال الذكور الكبار من يتأثر ببناء المكانة أكثر من البنات وجميعهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مختلفون عن نظرائهم في المجتمع المدنى.

ويحدد البناء العسكرى ونمط الحياة العسكرية الأدوار داخل الأسرة إلى حد كبير وذلك على عكس الأسرة المدنية التقليدية التى يكون فيها الأب هو ضابط الأسرة ومصدر كسب العيش لها بينما تكون الأم ربة بيت فقط وتوضح البحوث الحديثة إلى أن الأطفال العسكريين ينظرون إلى الأم على أنها ضابط الأسرة والموجه الأساسى لها.

وتوصل هيل Hill إلى أن البناء السياسي للأسرة يؤثر على درجة تكيفها فالأسر التي تكون فيها الزعامة للأم تصبح معدة لمواجهة أزمة غياب الأب وتنجح في ذلك تماماً وتتكيف الأسر ذات الطابع الديمقراطي في أداء أدوارها وتوزيعها لغياب الأب، أما أقل الأسر تكيفاً فهي الأسر التي يسيطر عليها الأب ولا تخضع سلطته للمناقشة. ووجد هيل أيضاً أن الأسر ذات المشاكل القائمة في وقت غياب الأب هي أكثر الأسر تعرضاً لصعوبات التكيف.

هذا وقد تعددت البحوث التي تناولت تأثير غياب الأب على الأولاد والبنات وانتهت نتائج بعض هذه البحوث إلى أن غياب الأب يؤدي إلى تدمير مفهوم النوع والدور عند الذكور وخاصة في مرحلة ما قبل المدرسة إلا أن نمو الطفل والتفاعلات العائلية خارج نطاق الأسرة المباشر يؤدي بهم إلى تعويض رجولى. ولم توضح الدراسات الأولى عن تأثير غياب الأب على البنات سوى الاعتمادية المتزايدة لهن أما في مرحلة المراهقة فيظهر تأثير غياب الأب عليهن في عدم القدرة على التفاعل مع الذكور بصفة خاصة.

ويرى جاردنر Gardner أن ردود فعل الأطفال لغياب الأب قد ترجع إلى هذا الوقت الذي تم فيه تجنيده.. وحاول جاردنر الوقوف على خصائص الأطفال المشكلين المسجلين في العيادات النفسية ومحاكم الأحداث وتبين له أن معظم هؤلاء الأطفال كانوا يعانون من الخوف والقلق والحزن كرد فعل مباشر للتجنيذ.

وأجرى فرانك بيدرسون Pederson دراسة عن تأثير غياب الأب على الأطفال على مجموعتين من الأطفال كان العامل المشترك فيهما هو غياب الأب. ولم يجد بيدرسون أن لغياب الأب هذا القدر الكبير من التأثير لكنه وجد أن هناك ارتباطاً بين أحلام اليقظة وسوء التكيف الاجتماعى عند الأطفال الذين غاب عنهم والدهم وبالرغم من ذلك فلم يكن الاختلاف بين هذه المجموعة والمجموعة التي تواجد فيها الأب اختلافاً كبيراً. كما وجد بيدرسون أيضاً أن الارتباط بين أحساس الطفل بالدونية الاجتماعية وسوء التكيف الاجتماعى وأحلام اليقظة وبين متغير غياب الأب ضعيفاً. وذكرت هذه الدراسة من ناحية أخرى أن قدراً معيناً من غياب الأب قد يسهل عملية التوافق العاطفى عند بعض الأطفال. كما وجد أن أمهات المضطربين عاطفياً كن أكثر اضطراباً من أطفالهم. واستنتج بيدرسون من دراسته هذا أنه يجب التحفظ عند القول بوجود علاقة بين غياب الأب والتوافق العاطفى عند الأطفال لأن غياب الأب في نظره أكثر تعقيداً مما هو شائع. واستخلص أيضاً أنه ليس هناك أى أثر لارتباط غياب الأب بالآثار التي ذكرناها في أى مرحلة عمرية وأن الأم تلعب دوراً وسيطاً في رد فعل الطفل لغياب الأب.

أما بيريل Perill فقد أوضح في دراسته عن آثار غياب الأب على سلوك الطفل أن غياب الأب ليس هو العامل الوحيد في تحديد الصورة النهائية لتكوين شخصية الطفل وايدت دراسته الانطباع القائل بأن الصراعات التي يتركها غياب الأب على أطفاله من الإناث تؤدي بهن إلى سلوك جنسى ظاهر متزايد.

ويرى هيزوج Herzog وميللر Miller أنه بينما لا تجزم الدراسات بأن غياب الأب في ذاته يؤدي إلى سوء تكيف الطفل فإنه يؤدي إلى زيادة احتمالات صعوبات النمو عنده. ويرى الباحثان أن آثار الحرمان الأبوي لا يمكن أن تشرح باستفاضة دون أن توضع في الاعتبار متغيرات أخرى مثل جنس الطفل ومكانته الاقتصادية والاجتماعية ونوع الغياب واستمراره ووقت ظهور الأب.

وهناك دراسات قليلة ترى أن غياب الأب يؤدي إلى آثار إيجابية أكثر منها سلبية على الطفل. وقد وجد نلسون Nelson عند تطبيقه لمقياس وكسلر للذكاء على الأطفال الذين غاب عنهم والدهم أنهم مرتفعوا الذكاء كما وجد سميث SMITH أن غياب الأب لفترة قصيرة عن الطفل يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستعداد الداخلي عنده. ووجد جريجورى Gregory أن العديد من طلبة الجامعات من ذوى الخلفية المتميزة بغياب الأب يتمتعون بإنجاز أكاديمي عال. ولم يكن غياب الأطفال صفة مشتركة في الأطفال الذين أجرى عليهم جاردنيرى دراساته عن الطفل المنافس ومقاومة الضغط. وخلاصة هذه الدراسات أن غياب الأب قد يكون باعثاً على نضوج الطفل على الرغم من أن معظم الدراسات ترى أنه موقف أزمة وضغط على الأسرة ككل.

ويعترض موريسون Morrison على البحوث التي تركز على الجانب السلبي لغياب الأب على الأسرة والطفل العسكرى. ويرى أن الأعراض السلبية التي يتحدث عنها الأطباء العسكريون المحيطون بالطفل قد تكون في عقول هؤلاء الأطباء أنفسهم. ويشير موريسون إلى دراسة لاجرون LAGRON وغيره. ترى أن غياب الأب يلعب دوراً هاماً في تطور الشخصية المرضية عند الطفل ولم يجد لاجرون اختلافاً بين الأطفال العسكريين والمدنيين عند تشخيص حالات الأطفال إلا أن روبنز Robins انتقد لاجرون في قوله بوجود خلل سلوكى عند الأطفال العسكريين لأنه لم يقدم إحصائيات وأدلة تدعم وجهة نظره.

ويرى موريسون أن غياب الأب العسكرى عن ابنه ليس بالأمر الذى يبعث على الدهشة فالأسرة العسكرية ليست أقل في هذا الصدد من الأسرة المدنية بل أن الأسرة الأولى أكثر ترابطاً وأكثر أحكاماً.

وركز هيل على هذا الدور الذى يمكن أن تلعبه المراسلات في مساعدة الأسرة على التكيف لمشكلة غياب الأب وتبين نتائج بحوثه الآتى:

١ - من الضروري أن تحتوى الخطابات على كل المعلومات التى تحكى الخبرة اليومية والتغيرات فى الشخصية.

٢ - من الضروري أن تتحدث الخطابات عن الأنشطة اليومية للأطفال التى من شأنها أن تصف الحياة فى المنزل ويجب أن تصور الخطابات الحياة الأسرية للأب حتى يصحح ما يعلق فى ذهنه من تخيلات قد ترتبت على عدم وجوده.

٣ - تساعد الصور الفوتوغرافية التى ترسل فى الخطابات على معرفة التغيرات التى حدثت للمكان والناس وتصبح بذلك مصدراً من مصادر الخبرة المشتركة التى تربط الأسرة مع بعضها.

٤ - يساعد الأب أطفاله عن طريق الخطابات على التوحد مع حياة الجيش فيصف لهم فيها أحواله وهو يأكل ويتدرب وهكذا.

٥ - قد تجعل الخطابات الإجابة على بعض الأسئلة أكثر موضوعية وعمقا خاصة تلك المتعلقة بالنواحي المالية ووقت الفراغ وقضايا الجنس وانضباط الأطفال.

٦ - تساعد الخطابات فى تدعيم الأنا عند الزوج الغائب وتمكنه من الاحساس بأستمرارية أهمية وجوده فى الأسرة وتمده الأم بهذه الدعامة التى تمكنه من التغلب على الموقف الذى وجد نفسه فيه فى موقف المطيع المتلقى للأوامر فقط.

والهدف الأساسى من المراسلة فى الحافظ على تضامن الأسرة أنها تجعل الأب والأسرة يتقاسمان العالم المحيط بهما ويفهمان ما جد على المواقف التى يعيشان فيها ولهذا يجب أن تعرف الأم الكثير عن الحياة العسكرية حتى تستطيع أن تفهم خطابات زوجها وأن تضع تعليقات زكية عليها، كما يستطيع الأب من خلال خطابات الأم أن تعيش مع المجتمع المدنى الذى سيعود إليه يوماً.

وبالرغم من أهمية المراسلة فى الحفاظ على التضامن من الأسرى فإن هناك بعضاً من العوامل التى تحد من فاعليتها مثل :

١ - أن القدرة على توصيل الفكرة إلى الآخرين عن طريق الكتابة لا يتمتع بها كل الناس.

٢ - أن معرفة الزوجين بأن البريد مراقب يحد من فرص التعبير الحر.

ثانياً: الأسرة العسكرية في المواقف الضاغطة

يركز التحليل السابق على موقف الأسرة العسكرية في الأحوال العادية ننقل بعده إلى تحليل موقف الأسرة في الظروف الضاغطة التي يكون الزوج فيها عادة في جبهة القتال متعرضاً لمخاطر المعركة واحتمالات الأسر والفقد في العمليات، ونبدأ التحليل بعرض للدراسات التي أجريت على الأسرى وموقف الأسر ذاته ثم نختمه بتحليل لعملية تكامل الأسرة للأسير أو المسرح العائد.

١ - الأسرى وعائلاتهم:

(أ) الدراسات والبحوث:

لفتت البحوث التي أجريت في إسرائيل عن تكيف الأطفال لغياب الأب أثناء حرب أكتوبر انتباه علماء النفس والاجتماع إلى جهود الأسرة في التكيف لضغوط الحرب. وهناك كم كبير من المؤلفات عن آثار ضغوط وقت الحرب على الأسرة نتج أساساً عن هذه الدراسات الطويلة التي أستغرقت حوالى السبع سنوات (١٩٧٢ - ١٩٧٨) في مركز أسرى الحرب بسان دياجو في الولايات المتحدة وركزت هذه الدراسات على عملية تكيف أسرى الحرب والمفقودين في العمليات الأمريكية في جنوب شرق آسيا، كما دعمت بهذه البحوث التي أجريت خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران.

والشيء الملفت للانتباه في هذه الدراسات والبحوث أن الاستفادة منها لم يقتصر على المخططين العسكريين بل أمتد أيضاً إلى وزارة الخارجية الأمريكية والهيئات الدولية الكبرى التي ترسل موظفيها إلى الدول النامية التي تزيد فيها احتمالات ما يسمونه بالإرهاب الدولي حيث يمكن لهذه الهيئات أن تقف على هذه العوامل التي تحدد من سيموت ومن سيبقى في الأسر ولماذا ينجح البعض في التكيف مع الموقف الضاغط في حين ينهار غيرهم بسرعة وما هي أوجه التكيف العادية عند الأسير وأسرته لموقف الأسر وهل تنعكس الضغوط التي يتعرضون لها على صحتهم الجسدية وما هي آثار ذلك على الأطفال.

وتجمع نتائج هذه الدراسات والبحوث التي أجريت على الأسرى والرهائن على ما يلي:

١ - أن الناس يستطيعون التكيف للظروف العادية والسيكلوجية عما كانوا يتوقعون.

٢ - إن الآثار الجسمانية الناتجة عن الموقف الضاغط محدودة إذا ما قورنت بالآثار الضاغطة.

٣ - تزيد احتمالات تكيف من هم أكبر سنا وأكثر نضجا وذكاء وتعلما للموقف الضاغط كما تمكنهم شخصياتهم من القدرة على التكيف مع محاولات الإقناع القهرى من قبل العدو ومقاومتها.

٤ - أن أقل الناس قدرة على المقاومة هم هؤلاء الذين يرجعون الموقف الضاغط إلى القدر أو الحظ على خلاف هؤلاء الذين يعتقدون أنهم يستطيعون بفضل تصميمهم الذاتى التأثير على ما يحدث لهم.

٥ - تحدد مدة الأسر وقوة المعاملة وتصرفات العدو من هذا الذى سيبقى ومن هذا الذى سيعامل بصورة طيبة.

٦ - يعتبر الحبس الانفرادى أكثر المواقف ضغطا على الأسرى.

٧ - يؤثر الحرمان من النوم والمرض الجسمانى فى درجة تكيف الأسير وقدرته على التكيف.

٨ - يمكن التدريب الخاص على ظروف الأسر والمعرفة التفصيلية به قبل الأسر من مساعدة الأسير على البقاء أن تساعد على أن يعرف مقدما ما قد يحدث له. فإذا تعلم مثلا أن الجسم يشفى فإن ذلك سوف يقلل من حدة قلقه ويعرف أنه لن يموت بالضرورة من تسمم فى الدم لمجرد تدفق الدم من جرح مفتوح وإذا تعلم ماذا يفعل فى حالة الطفح الجلدى وخاصة إذا لم تتوافر بوردرة لذلك.. وإذا عرف ماذا يفعل حينما يشعر بالآلام فى الأسنان بدلا من الانتظار لميعاد مع طبيب أسنان بعد سبع سنوات.. كل هذا سيساعده حتما على التكيف.

وترى هذه الدراسات أن تقديم العون لهؤلاء الأسرى وأسرهم ومن هم فى مواقف مشابهة أمر ضرورى لبقاء الجميع. وتعتبر الشهور الثلاثة الأولى والتالية للأسر من أكثر الشهور صعوبة عليهم. وبعد مرور هذه الشهور يمكن للفرد أن يتكيف إلى حد ما.

ويتعرض الأسير نفسه لضغوط وصراعات عديدة لكنه يعرف عن طريق التدريب الذى تلقاه ما الذى يجب أن يفعله إذا وقع فى الأسر وينبه عليه بشده بأن سلوكه فى

معسكرات أسرى العدو سيكون تحت المراقبة وأن أى تصرف لا يتفق مع ما تعلمه سوف يعرضه للعقاب وسيؤثر أيضاً على سياقه العسكرى بعد إطلاق سراحه. ويؤدى ذلك بلا شك إلى العديد من المشاكل والصراعات التى يعانى منها الأسير ويمكن إيجازها فيما يلى :

١ - يغضب الأسير بشدة لوقوعه فى الأسر ويستاء من نفسه أو من المسئولين الذين تسببوا فى إيقاعه فى الأسر. ويلاحظ هنا أن الأسير إذا بدأ الأسر بأحاسيس مرتبطة بالشعور بالذنب يصعب عليه مواجهة العدو بالقوة والثقة الكافية للتغلب على موقف الأسر كما يؤثر أيضاً على عرضه للقصة الحقيقية متوازنة حينما يجد نفسه ضحية لخطأ لم يكن هو السبب فيه، ولا يعرف إلى من ينسب هذا الخطأ إلى الحرب أم إلى سوء الحظ فيزداد استيائه من هؤلاء الذين أوقعوه فى الأسر.

٢ - تنتاب الأسير مشاعر الخوف واللامل فى الساعات الأولى للأسر وعادة ما يتوقع معاملة أسوأ لأن عقله ملئ بالأفكار التى تحصل عليها من أصدقائه ومن تدريبه السابق ومن السينما والقصص المرعبة والوثائق التى تعكس له موقف العدو من الأسرى. ويحاول البحث عن نوع من الأمن كما يحاول اختيار هذا السلوك والفعل والموقف المناسب للتعامل مع العدو. فإذا تصرف العدو معه فى ضوء ما توقعه فإنه يحمد للمسئولين إعدادهم له لمجابهة هذا الموقف لكنه سوف يتشكك فى التدريب الذى حصل عليه إذا عامله العدو معاملة أسوأ من تلك التى كان يتوقعها أما إذا عامله العدو معاملة إنسانية فإنه سيعيش فى تناقض وجدانى وصراع لاختلاف المعاملة عن هذه الصورة التى أعطيت له. أى أن الأسير يعيش بصفة عامة تحت تأثير سيكولوجى حاد بسبب اتساق أو عدم اتساق سلوك العدو مع توقعات الأسير السابقة.

٣ - من أصعب الأمور التى تؤدى إلى فقد الأسرى ثقتهم بقيمهم العسكرية أن يجد مقولات العدو مقنعة على خلاف هؤلاء الذين يرونها مصنوعة وغير حقيقية. ويحتاج الأسير هنا إلى المساعدة لمن يؤكد له أن مقولات العدو كاذبة. وتعتبر هذه النقطة أحد المشاكل طويلة المدى الذى يواجهها الأسير بعد إطلاق سراحه.

٤ - من أكبر المشاكل التى تواجه الأسير عدم استطاعته رفض الأوامر التى تعطى له من العدو فهو قد تعلم ألا يعطى أكثر من اسمه ورتبته ورقمه العسكرى وتاريخ ميلاده ويعرف أنه سيعاقب إذا أعطى العدو معلومات تزيد عن ذلك لكنه قد لا يستطيع الالتزام بما تعلمه تحت ضغط معاملة العدو. وتزداد حدة الأمر لديه إذا كان وحيداً وبعيداً عن زملائه الآخرين الذين يعطى وجودهم معه الإحساس بأنه لا يعيش وحده فى هذا المأزق.

ويشعر الأسير بعد إطلاق سراحه بأن السنوات الطويلة التي قضاها في السجن قد لا تكون ضائعة إذا كان هناك من سيستفيد بخبرته وتلافياً لعدم تكرارها مرة أخرى خاصة وأن الأسرى يفكرون أثناء الأسر بالساعات الطويلة فيما لو أسعدهم الحظ وبقوا على قيد الحياة لعرض هذه الخبرات على من سيستفيدون منها.

وقد أجرى الباحثون الأمريكيون دراسة مقارنة بين موقف الأسرى الأمريكيين في فيتنام وموقف الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا في إيران، وكانت أهم نتائج هذه المقارنة الآتى:

١ - اختلفت مدة الأسر في هذين الموقفين ففى حين كان متوسط هذه المدة في فيتنام خمس سنوات وامتد مع بعض الأسرى إلى ست وسبع وربما إلى تسع سنوات كانت فترة أسر الرهائن الأمريكيين في إيران أربعة عشر شهراً فقط.

٢ - عذب الأسرى الأمريكيون في فيتنام في المراحل الأولى من الأسر ولم يقدم لهم العلاج الطبى إلا في الحالات الشديدة وترك الجرحى بلا علاج إلى درجة أن بعضهم لم يبق حياً حتى يعود. وتكون طعامهم من الحساء والأرز القليل لعدة شهور. واختلف الحال عند الرهائن الذين كانوا يمرون بالعلاج الطبى وسمح لأحدهم بالعودة إلى الولايات المتحدة لسوء حالته الصحية. وكان الطعام أقل من المستوى لكنه كان مناسباً للوفاء بالحاجات الأساسية للجسم.

٣ - اختلفت التجربتان في قدر التأييد الجماعى. فقد ظل الأسرى في فيتنام تحت الحبس الانفرادى لفترة طويلة وبقى بعضهم في ذلك الوضع طوال مدة أسره كما منع الاتصال فيما بينهم ولم يحدث مثل هذا الوضع للرهائن إلا في حالات محدودة جداً.

٤ - ظلت الاتصالات البريدية بين الأسرى وعائلاتهم مقطوعة لأكثر من ثلاث سنوات بعد الأسر بحيث لم تعرف أسرهم بأنهم أحياء أو أموات ولم تعرف بعض الأسر موقف أفرادها حتى أطلق سراحهم في عام ١٩٧٣ واختلف الأمر في إيران إذ سمح للرهائن بإرسال الخطابات لذويهم وتلقى ردودها وسمح لهم أيضاً بأن يتحدث الواحد مع الآخر بعد الأسابيع الأولى من احتلال السفارة على الأقل.

٥ - كان موقف الأسر ضاعطاً على الأسرى والرهائن معاً بالرغم من اختلاف المعاملة حيث نظر إلى الرهائن على أنهم مجرمون وجواسيس وكانوا مهذبين بالمحاكمة وبعقوبة السجن أو الإعدام وعاشت المجموعتان مشاعر اللاقوة والإذلال وعدم احترام الذات وكان عليهم أن يعيشوا موقف علاقة الأب بالطفل في الاعتماد

١٠٠

على الأسر حتى في إشباع الحاجات الأساسية كما عاشت المجموعتان مشاعر الذنب الناجمة عن الموقف الذي تعيش فيه أسرة كل منهما.

٦ - أوضحت خبرة الأسر والاحتجاز عند المجموعتين أن هناك طريقتين للتكيف مع الموقف الضاغظ وهما المقاومة أو التوحد مع الأسر. ويطلق على أعراض الموقف الأخير بأعراض استوكهلم^(١) وكان الرهائن أكثر ميلاً للعداء نحو من أطلقوا سراحهم وليس ضد من أسروهم.

(ب) زوجات الأسرى :

يعنى حدث الأسر تغيراً فجائياً لكل من الزوج والزوجة فحينما يحدث الأسر ينتقل الزوج من حالة الاستقلال الكامل إلى حالة الاعتماد الكامل ويتغير موقف الزوجة كذلك في حالة الاعتماد الكامل تقريباً إلى حالة الاستقلال الكامل ويفقد الزوج والزوجة أشياء كثيرة بأسر الزوج. يفقد الزوج حريته كما قلنا وتفقد الزوجة التأييد العاطفي لزوجها ورفقته ويشعر كلاهما بوحدة شديدة.

وتشير الدراسات التي أجريت على أسر أسرى الحرب حاجة هذه الأسر إلى مساعدات طبية ونفسية كما أن الأعراض التي تعاني منها تحتاج إلى علاج قد يطول إلى سنوات كما تشعر الزوجات بالغضب الظاهر والمكبوت تجاه الزوج والحاجة إلى الجنس والشعور بالانعزال.

وتبين هذه الدراسات أيضاً أن زوجات الأسرى يشعرن بما يلي :

١ - الوحدة الشديدة لعدم وجود أزواجهن معهن.

٢ - غموض الدور وعدم وضوحه وعدم وجود دور اجتماعي مقبول للمرأة بسبب حالتها الزوجية الغامضة.

٣ - الشعور باللافائدة خاصة إذا لم يكن لديهن أطفال يقمن برعايتهم.

وهناك فريق آخر من الزوجات يختلف عن النوع السابق يستطعن الاستقلال بأنفسهن وتعلم الكثير من الأمور التي تحقق لهن ثروة مالية لا تجعلهن ينتظرن رواتب أزواجهن كما يقدرن على صنع قرارات أسرية وعلى انضباط أطفالهن أيضاً. ويتوقف تكيف الزوجات عادة على طول مدة غياب الزوج الأسير. وتزداد

(١) اشتق هذا الاسم من الحادث المشهور حول سرقة بنك في استوكهلم حيث دفع الأشخاص المحتجزون عن هؤلاء الذين هددوا حياتهم بالموت.

١٠١

احتمالات تكيفهن إذا اضطلعن بعدد كبير من الأنشطة التي تعزز لديهن التقدير الذاتي مما يساهم في استقرار الأسرة.

وتساعد الاتصالات بين زوجات الأسرى على امدادهن بالتأييد المتبادل وإحساسهن بأنهن يعشن في نفس الموقف كما تخفف لديهن مشاعر الإحساس بالذنب والمشاعر العدوانية وأن الزوجة منهن لا تختلف أو تشذ عن غيرها فيما تمر به من مشاعر وأحاسيس مترتبة على أسر الزوج.

ويقتضى التكيف الناجح لأسر الزوج إبطال دوره داخل النسق الأسرى حيث تبني الزوجة أنماطاً أخرى من التكيف وقد تكون هذه الأنماط وظيفية أو لوظيفية تبعاً لخلفية الزوج ودوافعه للذهاب للحرب والضغوط التي عاشت فيها الزوجة في فترة بعد الزوج وإعداد الأسرة للانفصال وخبراتها السابقة ومستواها التعليمي. ويساعد العلاج الطبى واستخدام الأسرة للخدمات والتمسيرات التي تقدمها القوات المسلحة في تسهيل تكيف الأسرة لغياب عائليها. هذا ويقترح الأطباء بعض المداخل لعلاج الأسر يتضمن النواحي الآتية:

١ - أن يكون علاجهن جماعياً لضمان التأثير الاجتماعي للعلاج وأن يكون العلاج كافياً ومستمرًا.

٢ - ضمان سرية تقارير العلاج وعدم وعدهم اضطلاع أقارب أزواجهن عليها حتى لا يؤثر ذلك على السياق المهني للزوج.

٣ - الاستعانة بالمعلومات المتعلقة بالصعوبات الأسرية في تسهيل تكامل الزوج حينما يعود من الأسر ومساعدته على التكيف لنمط أسرى جديد مع زوجته وأطفاله يختلف عما كان قبل أسره. كما يجب التركيز في حالة العودة على الأسرة أكثر من التركيز على الأسير العائد.

٤ - يجب التأكد من فاعلية العلاج بالمتابعة الطبية لزوجات الأسير.

ويتسبب الموقف الغير واضح والغير محدد الذي تعاني منه زوجة الأسير أو المفقود في العمليات في قلقها وخوفها وتشعر دائماً عند محاولة حل الموقف بالخوف ومشاعر التناقض الوجداني والإحساس بالذنب. ويعود ذلك إلى عاملين أولهما: عدم وجود معلومات كافية حول موقف الزوج والثاني هو السياسة العسكرية التي تصنف الزوج على أنه أسير أو مفقود في العمليات دون أن تصنفه في قائمة قتلى العمليات.

١٠٢

وتبين التحليلات التي قام بها الباحثون عن تكيف الأسر الداخلي للمسئوليات الجديدة والتغيرات في الأدوار الأسرية إن هذا التكيف كان يصاحب بمشاعر القلق والإحباط وعدم الأمن التي ولدها الموقف. كما عزز هذا الموقف المسؤولية القليدية لعمل الزوجة واضطلالها بدور الأب والأم معاً لمواجهة متطلبات صنع القرار الأسرى وإنضباط الأطفال والمشاكل الصحية والمالية للأسرة.

ويؤكد الدارسون لمشاكل زوجات الأسرى والمفقودين في العمليات عن حاجتهن للمساعدة سواء أثناء الأزمة أو عند عودة الزوج في شكل خدمات نفسية ومهنية وقانونية وطبية ومالية واجتماعية.

كما يعترف الباحثون الأمريكيون بأهمية الأسرة الممتدة والأقارب في التغلب على مشاكل غياب الزوج، ويرون أن الأسرة النووية الصغيرة قد لا تستطيع مواجهة ضغوط الحياة لأنها إذا كانت تستعين في الماضي بالأقارب فإنها اليوم تقف وحدها في مواجهة ضغوط واحتمالات فقد أو موت الزوج وغير ذلك.

ويمكن القول بصفة عامة أن الزوجة العسكرية تستطيع أن تعيد تكيفها مبكراً لموقف قتل زوجها عن الزوجة المدنية التي يقتل زوجها في حادث سيارة مثلاً. وتنتج الزوجة العسكرية في ذلك ليس فقط بسبب تأييد المجتمع العسكري ولكن بسبب استقلاليتها التي فرضها عليها زوجها وإضطرابها للعناية بشئون الأطفال والمنزل ومواجهة المشاكل المالية والقانونية. كما أن تعامل الزوجات مع صديقاتهن على أنهن وحيدات يعنى أن هناك أساساً مقبولاً للاستمرار في أداء وظائفهن كأمهات وحيدات على خلاف الزوجة المدنية التي قد تواجه مثل هذا الموقف فجأة ودون إعداد سابق.

وهناك القليل من الكتابات عن دور الدين كأحد العوامل التي تساهد في مساعدة الزوجة العسكرية لكن الباحثين كانوا يؤكدون دوماً على أن الدين يمد هذه الزوجة بالقوة والقدرة على التكيف مع ظروف فقد الزوج أو أى واحد من أفراد الأسرة سواء كأسير حرب أو مفقود في العمليات. كما بينت الدراسات الأمريكية على زوجات رجال الغواصات ذوات الخلفية الدينية والإيمانية أنهم كن أكثر قدرة على التكيف لمثل هذه الظروف من الزوجات من غير ذوى الخلفية الدينية.

وأوضحت هذه الكتابات أيضاً أن السمات الشخصية للزوجة التي كان الدين أحد مصادرها للتأييد عند غياب زوجها يختلف عن تلك الزوجة التي لم يكن للدين عندها مثل هذا التأثير، كانت الزوجة الأولى أكبر سناً وأكثر التزاماً بأداء الواجبات والأنشطة الدينية لملء فراغ زوجها. ولم تكن تلتق مع الرجال كثيراً. كما تأثرت

طريقة إدراك زوجة الأسير لدور الدين بالخلفية الأسرية الأولى والخطوات التي يمكن أن تتخذها في إعادة تنظيم حياتها فإذا كانت الزوجة ملتزمة بالدين فإنها قد تشعر بالذنب إذا فكرت في بدء حياة جديدة دون زوجها أما الزوجة الثانية فإنها تبطل دور زوجها عادة في الأسرة دون إحساس بالذنب.

ويرى الباحثون أن موقف الزوجة الأمريكية واتجاهها نحو الدين يتغير حتما بعد موت زوجها. ولا يمكن على الرغم من ذلك التنبؤ ببعدها عن الدين أم احتوائها المتزايد فيه. وتختلف مشاعر الزوجات بين الفهم لحكمة الله في موت الزوج وبين الغضب والاستياء الشديد من الله.

ويمكن القول بصفة عامة أن فلسفة الحياة عند الزوجة في الشهور التي تلي فقد الزوج تؤثر في نظرتها للموقف فيما بعد.

وقد ساعدت اللقاءات ذات الطابع الديني التي أجراها القسس والعلماء السلوكيون مع زوجات الأسرى، ومفقودي العمليات على إفادتهن في الضغوط التي عشن فيها وبيئت أيضا أن الدين كان مصدراً عظيماً للراحة والاطمئنان.

ويجب الإشارة أخيراً إلى أن اختلاف الصعوبات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها الأسرة في موقف الأسر أو الفقد في العمليات لا يؤدي إلى أزمة في كل حالة، فقد تعاني بعض الأسر من صعوبات واضحة في التكيف للأزمة في حين أن أسرا أخرى تعاني من صعوبات أيضا لكنها لا تعود مباشرة إلى رحيل الزوج لكن غيابة يزيد عن حدتها. وتخف حدة هذه الصعوبات إذا ما تمتعت الزوجة باستقلالية قبل رحيل الزوج وكذلك تعودها على الغياب المتكرر له وذلك على النقيض من هذه الزوجة الغير مجربة التي تعتمد على زوجها تماما فمثل هذه الزوجة قد لا تستطيع مواجهة الموقف بل قد تنسحب منه وتهمل العديد من مسؤولياتها في الأسرة.

وتبين التجربة الأمريكية أن زوجات الأسرى والمفقودين في العمليات قد نجحن في تأسيس هيئة قومية في ١٩٧٠ تتكون من الزوجات وأباء وأقارب الأسرى والمفقودين تحت رئاسة المرأة الأولى التي سعت لإنشاء هذه الهيئة بعد أن عاشت مع غيرها وحدة نفسية شديدة إثر تصنيف زوجها كمفقود في العمليات. وقد بدأت هذه الهيئة عملها في البداية على مستوى شخصي وبشكل عاطفي قد أعاق إلى حاما قيامها بدور أساسي لكنها نجحت بعد ذلك في تقديم خدمات محسوسة لأعضاء الأسر الذين يعيشون ظروف الحرب الصعبة.

وكانت الأهداف الأساسية لهذه الهيئة الآتى:

١ - طلب الحصول على معاملة إنسانية للأسرى طبقا لاتفاقية جنيف.

٢ - تحريك الجهود للوقوف على الوضع الحقيقي للأسرى والمفقودين في العمليات.

٣ - تحسين الاتصال بين الهيئات والحكومة وإمداد الأسرى بالمعلومات الضرورية.

٤ - السعى نحو إطلاق الأسرى بقدر الامكان والوصول إلى أقصى قدر ممكن من الدقة في إحصاء عدد المفقودين.

كما شكلت هذه الهيئة عدة لجان كان مهامها عمل الخطط والبرامج وإصدار التوصيات والاقتراحات وخلق همزة الوصل بين المسؤولين والأسرى والتأكد من تنفيذ كل البرامج والسياسات التي تقوم بها أفرع الأسلحة المختلفة لصالح هذه الأسرى.

(ج) آباء الأسرى:

تبين الدراسات التي أجريت على آباء الأسرى أنهم - على العكس من الزوجات لا يرغبون في التعبير عن مشاعرهم أو مناقشة معنى فقد الابن نتيجة لأسره. ولا يستطيعون إعطاء تفسير كامل لموقف أبنائهم. فمنهم من كان يرى أن الحرب لا مبرر لها ومن ثم لا يمكنهم تفسير أسر أبنائهم بأنه ثمن للحرية أو من أجل القيم الوطنية. وكان البعض الآخر يقبل فقد الأبناء في ضوء نظرة الابن للجيش وحب له وعلمه بمخاطره. ومن الآباء من كان يصعب عليهم قبول الموقف كلية.

وأهم ما كشفت عنه هذه الدراسات هو لجوء الآباء إلى الدين لمساعدتهم على التكيف مع الموقف وكانت الصلاة تمددهم بالأمل والتغلب على الألم.

وكان الآباء بصفة عامة يجترونها الماضي الذي يذكرونهم بأبنائهم سواء بمظاهره السارة وغير السارة. وكان البعض منهم يشعر بأنه مسئول عما حدث لابنه.

وتميز موقف الآباء من الحكومة بعدم الثقة التي أكدتها تجربة التعامل معها وذلك لاصرار الحكومة على حجب المعلومات عنهم لأسباب سياسية وكانوا يخشون بذل محاولة أخرى خشية أن تصل إليهم معلومات تحول موقف الابن من أسير إلى مفقود في العمليات.

وقد تعرض الآباء الذين أجريت عليهم الدراسة للعديد من المشاكل التي أجبرتهم على السير في خط متوازن لمجابهة الموقف بين قبول احتمالات الفقد النهائي لابن والحفاظ على الأمل في عودته، وبين التركيز على التزامات الأسرة والسعى نحو الحصول على معلومات غير رسمية عن أبنائهم، بين الحركة صوب حياتهم المستقبلية

١٠٥

بدون الابن والحياة مع الابن، ولهذا لوحظ أن معاشية الآباء لموقف الأسر وما ارتبط به من ردود فعل عاطفية كان يختلف عبر الزمن كما ظهرت عملية الحزن بصورة منظمة أو محدودة أو متأخرة أو كانت تحول إلى قنوات في علاقات اجتماعية أخرى. وكانت هناك عوامل عدة تؤثر على عملية الحزن مثل شخصية الأب وطبيعة العلاقات بين الآباء وأبنائهم والمناخ الاجتماعي إبان الأسر ودرجة غموض الموقف.

(د) أطفال الأسرى والمفقودين وقتلى العمليات :

يمثل غياب الأب صعوبة لأي طفل. وخاصة حينما يفقد الأب في العمليات أو يكون أسير حرب وعادة ما يكون هذا الموقف عبئاً على الطفل وعلى الأم أيضاً التي يلزم عليها أن تتكيف إلى جانب مشاكلها لهذه المشاكل التي يتعرض لها الأطفال بسبب غياب الأب لفترة طويلة وغير محددة.

ويتأثر الطفل كثيراً بالأزمة التي تواجهها الأسرة كما قد يلعب دوراً في جهودها لحل هذه الأزمة لكنه أيضاً يتأثر باتجاهات المجتمع نحو الحرب والأسرة كما أن هناك عوامل عدة تؤثر في سلوكه مثل شخصية وعلاقته مع نظرائه واتجاهات وسلوك الأم والأدوار التي يلعبها في الأسرة ودرجة الاكتفاء الذاتي في الأسرة.

ويلاحظ أن أفراد الأسرة قد يتوصلون إلى حل مناسب للأزمة التي تواجهها كما في حالة موت الأب مثلاً وذلك في ضوء التعريفات الثقافية السائدة لكن هذا الموقف يختلف في حالة الأسرة ذات الأب الأسير أو المفقود في العمليات، حيث تواجه الأسرة والطفل معاً موقفاً غير مقنن نتيجة لغياب الأب ويتعاملان معه من خلال المحاولة والخطأ.

وينعكس الموقف الغامض الذي تعيش فيه الأم على الأطفال فقد ترفض الأم مناقشة أطفالها في موقف الأب لأن ذلك يسبب لها ألماً وقد يشعر الأطفال بناءً على موقف الأم بأنهم مهجورون من الأبوين ومايزيد الموقف تعقيداً أن الأطفال لا يفهمون حقيقته وما تلقيه الأم من مسئولية أكبر على الطفل الأول.

وقد يظهر أطفال الأسرى في البداية على أنهم متكيفون تماماً مع الموقف لكنهم يعانون بعد ذلك من مشاكل عدة ذات طابع جسمي ونفسي مثل اضطراب النوم والخجل والخوف من الظلام وكوابيس الليل وعادة قضم الأظافر والمشي أثناء النوم وصعوبة التكيف للمواقف الجديدة ومشاكل الكلام والسرقة والسلوك الناتج عن اضطراب العلاقة مع الأم والأصدقاء. وتوضح الدراسات التي أجريت على أطفال الأسرى أن الذكور كانوا أكثر ميلاً من الإناث في إقامة علاقات مع الجنس الآخر.

١٠٦

ولم تكن الأمهات قادرات على وضع حدود معينة في معاملة أطفالهن بل كن فقط يراقبن سلوكهم والأعراض الجسدية التي تطرأ عليهم، كما بينت هذه الدراسات أيضا أن الأطفال يشعرون بقوة كبيرة في التأثير على أمهاتهم.

والسؤال الأساسي هنا هو كيف يتصرف الأطفال الذين يعايشون موقفا لأب غير محدد المصير. الشائع عادة أن الأطفال يشعرون بالحزن كرد فعل لغياب الأب لكن العديد من البحوث التي أجريت في الحرب العالمية الثانية لا تؤيد ذلك وترى أن أعراض الحزن عند هؤلاء الأطفال قد لا تؤدي إلى معلومات ذات معنى لأنه من غير المحتمل أن يحزن الأطفال كالكبار. وقد يظهر الأطفال الذين فقدوا آبائهم قبل أن يبلغوا تسع سنوات حساسية مفرطة لموقف الأم من غياب الأب أكثر منه كشكوى شخصية لهم.

ويمكن استخلاص النتائج الآتية من البحوث التي أجريت على الأطفال الذين عاشوا مثل هذا الموقف:

١ - إن الظروف المحيطة بالأطفال هي التي عكست لهم غياب أبيهم مثل بكاء الأم، والحزن المخيم على المنزل والزي العسكري والأخبار المتعلقة بالخسائر في ميدان المعركة. وقد يكون غياب الأب عن المنزل حقيقة لا تقبل النقاش عندهم لكن هناك أسئلة عديدة تظل قائمة لأنه ليس لها إجابة واضحة مثل هل هو حي أو ميت؟ وما هو قدر الأمل الذي يمكن التعلق به في أن الأب ما زال حيا؟ ويشعر هؤلاء الأطفال بالكثير من الاحباط لعدم توافر المعلومات المحددة عن مصير والدهم.

٢ - تساعد المناقشات بين الأطفال على مد بعضهم البعض بالتأييد المتبادل وبإطلاق المشاعر المكبوتة من الألم والاحباط لكنهم كانوا يفسرون أى مناقشة تدور حول عدم إمكانية عودة الأب بأنها تحد شخصي مهدد لهم وكانوا يرون أنهم لا بد أن يحافظوا على أمل عودة الأب على الرغم من الحقائق قد تؤكد عكس ذلك.

٣ - قد تتغير صورة الأب عند الأطفال بعد عدة سنوات من غيابه وتتعرض لنوع من التخميم والتبجيل فلا يعد هو هذا الأب الذي عرفوه من قبل بل يتحدثون عنه في صورة الأب الطيب المثالي الرحيم المتفهم... إلخ.

٤ - على الرغم من توفر القليل من المعلومات عن دلالات أحلام الأطفال فإنه يمكن القول أن الأحلام تعكس هذه الطبيعة المتناقضة في موقف الأب الأسير أو المفقود. ويرى ماكوبن McCubbin أن أحد الأطفال الذين أجرى عليهم دراسة حول غياب الأب حلم بأنه قد رأى أباه مشطورا إلى قسمين نصفه حي والآخر ميت.

ويمثل هذا الحلم هذا التناقض الوجداني الذي يعيش فيه الأطفال نتيجة لغياب أبيهم.

٥ - يتسبب إدراك الأطفال بصورة عميقة في أن لهم أبا مفقوداً في العمليات في شعورهم بالدونية حينما يقارنون أنفسهم بالأطفال الآخرين.

٦ - تلعب العواطف المكبوتة دوراً فريداً في تكيف أسرة الأسير والمفقود في العمليات. وتبين هذه الدراسات أنه على الرغم من أن إطلاق المشاعر هو نمط مقبول عادة فإنه لم يكن مسموحاً للأطفال في المنزل بذلك لأن البكاء يسبب إنزعاجاً للأمهات. ومن هنا يكون كبت العواطف أمراً ضرورياً لتوازن الأسرة وحتى يشعر الأطفال بأنهم أقوياء أيضاً. ويسلك الطفل أثناء غياب الأب السلوك الذي يفى له بحاجياته ويحقق له راحته لذلك يجد نفسه مدفوعاً بالحرص على سعادة أمه. وتظهر هذه الدراسات كيف كانت الأمهات يستخدمن الأعراض الجسمية والسيكلوجية والانفجار العاطفي كوسيلة لانضباط أطفالهن ونجح هذا الأسلوب كما يقول سيزوز Szasz في تكيف الأطفال للموقف.

٧ - طرحت هذه الدراسات سؤالاً هاماً يتلخص في الآتي: «هل تعتبر الأم، مصدر كافياً لتأييد الأطفال؟ وهل هي الشخص المناسب الذي يجب أن يحول الأطفال مشاعرهم لأبيهم نحوه؟» أشارت النتائج إلى أن الأطفال يعيشون مع أهمهم بنوع من التناقض الوجداني وأنهم يعانون عادة من بعض الصعوبة في التعامل معها لأنها تمثل بالنسبة إليهم السلطة والتنشئة والتأييد وأساس المستقبل لكنها دائماً عالية الحساسية والشكوى والتوتر.

ويضع الأطفال أمهاتهم في معظم الأحيان في موقف محاكمة ويرون أن الأمل في عودة الأب لابد أن يكون حياً وعلى الأم أن تلتزم دائماً ببقاء هذا الأمل وأن تتصرف في ضوءه، ويضع أي إنحراف عن هذا المعيار الأم في دائرة الشك والتساؤل والاتهام. ولا يسمح هؤلاء الأطفال أن تبدأ أمهاتهم حياة جديدة لها ولهم بعيداً عن الأب والافسيكونون جميعاً مسؤولين عن وفاته. إلا أن هذه المشاعر لم تكن على نسق واحد إذ كان هناك أطفال آخرون راضون بل وسعداء بأن أمهاتهم قد بدأت في تكوين علاقة مع رجال آخرين إيداناً بأنها تخطط حياة جديدة لنفسها حتى لا يضيع شبابها هدرًا وإيداناً أيضاً بأنهم سوف يتركون المنزل قريباً لبدء حياة جديدة لهم بعيداً عن الأم. ولهذا يرون أنها لابد أن تتصرف باستقلالية دون أن يكونوا قيداً عليها ويعطى بدء الأم حياتها الجديدة الفتيات الأمريكيات في سن العشرين شرعية بدء حياتهن أيضاً.

أما في حالة الأب الذي قتل في العمليات فهناك متغيران أساسيان يؤثران على تكيف الأطفال لهذا الموقف كما تبين ذلك الدراسات الإسرائيلية على الأطفال الذين قتل أبائهم في حرب أكتوبر: أولهما رد فعل الطفل وثانيهما درجة توافر وسائل المعاونة والخدمات للطفل - ويتوازى رد فعل الطفل مع رد فعل الأم اذ يشعر الطفل بالهجر العاطفى اذا تميز رد فعل الأم لخسارة الأب بالإنكار والكبت والكآبة أو البلادة العاطفية. ويحاول الطفل الحصول على اهتمام الأم مرة أخرى بالنكوص والسلوك الوقائى. وقد لوحظ من هذه الدراسات ايضا ان الطفل كان يحاول مناقشة الأم في قضية موت الأب لكن الأم لم تكن تتسامح في ذلك. وتؤثر لامبالاة الأم بصفة عامة على عمليات إدراك الأطفال للموقف. ويلعب إدراك الطفل الذكر لموت الأب ودوره داخل الأسرة بعد وفاة الأب والنسق الاجتماعى الذى يعيش فيه دور أساسياً في تكيف الأطفال.

وكشفت نتائج بحوث الدارسات الاسرائيلية عن حرب أكتوبر انه كلما غلب الطابع التقليدى والضبطى عند الأم قلت مشاكل سلوك الاطفال. وكان الاطفال الذكور اكثر تأثرا بفقد الأب من الإناث. وفسر الباحثون ذلك بانه كان من المتوقع ان يضطلع الأبناء الذكور بدور الاب لكنهم لم يكونوا ناضجين بدرجة كافية لأداء هذا الدور فأدى ذلك إلى احساسهم بمشاعر التفكك وذلك على عكس الأطفال الذين اتاحت لهم فرصة التعبير عن الغضب فكانوا أكثر قدرة على التكامل والتكيف للحياة بعد فقد الأب.

(هـ) اسر القتلى والمفقودين في العمليات:

يرى الباحثون أن كل حالة وفاة تحدث على الجبهة تؤدى إلى انهيار العديد من الأسر ورءاءها. ولهذا تعتبر مشكلة الموت عند هؤلاء الباحثين من أهم المشكلات التى تستحق الاهتمام والرعاية.

وتنتقل اخبار الموت عادة إلى أسرة المقتول في العمليات عن طريق الزملاء أو عن طريق برقية مقتضبة توجه إلى أقارب المقتول. ويتعذر على الأسرة الحصول على تفاصيل الوفاة بسبب السرية المفروضة. ويؤدى هذا الأمر إلى أن تطلق الأسرة العنان لخيالاتها ومعايشتها لمشاعر الصدمة والقلق والكيفية التى كان يمكن بها تجنب الموقف والآمال الكاذبة بأنه لا يزال حيا. ويعتبر عدم تصديق خبر الوفاة كرد فعل أولى طبيعى بمثابة مخفف صدمة مؤقت. ومن الصعب على الأسرة أن تصدق الوفاة إلى أن ترى جثمان الميت وتقبل ساعتها الموقف بصفة نهائية. وقد يؤدى دفن المقتول في ارض العمليات دون عودة الجثمان إلى الأسرة إلى تسهيل الموقف عليها

وأن تمر الحياة عندها بصورة عادية لكن رؤية الجثمان ومعايشة مراسيم الدفن قد تصلح لأداء وظيفة سيكولوجية عند البعض حيث تقلل من درجة الصدمة والانطوائية عبر واجبات الدفن التقليدية كما تصادق هذه المراسيم على حقيقة الموت وتجعل الأسرة تستجيب للموقف بالطريقة المناسبة له.

وتمثل الكلمات الآتية وصفا لحالة إحدى الزوجات التي قتل زوجها في العمليات ترويه بنفسها:

«حينما قتل زوجي في السنة الماضية كانت هذه هي المرة الثانية التي ذهب فيها إلى أرض المعركة. لقد كنا نعلم بأن هناك احتمالات لقتله أو حتى أصابته وكنا قلقين من ذلك لكنه كان يقول لنا مراراً بأنه يستطيع أن يحافظ على حياته واقنعنا بذلك كثيراً. وحينما قتل كانت الصدمة أعظم من أن تعبر عنها الكلمات لقد استغرق مني قبول هذه الحقيقة عاما كاملاً، وأشعر إلى الآن بأنه لا يزال يعيش بيننا وسيعود إلينا. أن أطفاله يذكرونه دائماً ويذكرون الأشياء التي تعود أن يفعلها أو يحبها ويتألمون حينما يذكرونه أو يتحدثون عنه أو حتى حينما يسمعون أخباراً عن الجيش والجنود وكثيراً ما أرى نظرة حزينة في عيونهم وشيئاً ما على شفاههم وإراهم وهم يحاولون إيقاف دموعهم ولا أجد أمامي إلى أن أبتسم في وجوههم واتحدث معهم فيما سنفعله في المستقبل القريب. لقد كان زوجي مجرد واحد في هذا العالم، لكنه كان العالم كله بالنسبة لنا».

أما في حالة المفقود في العمليات فإن الغموض المستمر في موقف الزوج يؤدي إلى ضغط متزايد على الزوجة واعتلال حالتها الجسدية. وبينت الدراسة التي قارنت بين موقف الزوجات اللاتي لم يؤسرا زوجات الأسرى اللاتي عاد أزواجهن واللاتي قتل أزواجهن في العمليات وأخيراً اللاتي فقد أزواجهن في العمليات، بينت هذه الدراسة أن الحالة العاطفية والجسدية عند زوجات المفقودين في العمليات كانت أسوأ من تلك التي كانت لباقي الزوجات وكن أكثر إظهاراً لأعراض وآلام الظهر والصدر والاحساس بالكآبة والأعراض العصبية الأخرى.

وكثيراً ما يعيش هؤلاء الزوجات موقفاً فريداً إذ تحيا آمالهم حينما يستمعون إلى أخبار طيبة وينهارون حينما تخبر هذه الآمال وهكذا يتعايشون مع هذا الموقف حينما تستمر خيبة الأمل شهراً بعد شهر وعاماً بعد آخر.

هذا وقد تستمر العديد من الأسر في التمسك بالأمل والانتظار لعدة سنوات إذا كان هناك دليل أكيد على أن رجالها ما زالوا أحياء كأن تظهر صور هؤلاء الجنود في وسائل الاعلام أو حينما تنقل بالراديو أو حينما يرد شيء عن ذلك في تقارير

المخابرات، وقد يطول هذا الأمل لعدة سنوات. لكنه لن تكون هناك واقعية في الانتظار إذا زادت المدة عن الحد المعقول فهناك على سبيل المثال ٣٨٩ عسكري أمريكي مازالوا مفقودين منذ أكثر من ثلاثين سنة منذ الصراع الأمريكي الكورى. ولا تزال تحاك بعض القصص من أنهم مأسورون في بعض السجون الصينية أو السوفيتية.

وهناك ثلاثة متطلبات هامة تساعد الزوجات على تحقيق تكيف مرضى لفقد أزواجهن :

- (أ) أن يتوفر لديهن بعض المعلومات الصحيحة عن الموقف السياسى.
- (ب) أن يتوفر لديهن بعض المعلومات عن أحداث العمليات.
- (ج) أن يتوفر لديهن إمكانية الحركة أو الاستقلالية فى التصرف .

والواقع أن زوجات المفقودين فى العمليات لا يتحقق لديهن مثل هذه الظروف فإذا قامت القوات المسلحة بعمليات خارج البلاد فإنها تحيط هذه العمليات بسرية كبيرة ويطلب من الزوجات حينئذ ألا يشعن فقد أزواجهن فى العمليات وهذا من شأنه ألا يوفر هذا القدر من المعلومات عند الزوجات الأخريات اللآتى يعشن مثل هذه الظروف فيفقدون بذلك التأييد الجماعى الذى ينتج من التشابه فى الموقف، وتشعر الزوجات أنهن مسئولات عن أزواجهن وعن سيقاهم العسكرى وإذا أصبن بالاحباط إذا منعن من الحديث عن فقد أزواجهن فى العمليات بسبب تعليمات الحكومة فإن التأييد الاجتماعى الذى يحصلن عليه من اتصالهن ببعضهن البعض يمكنهن من العمل الجماعى لصالح أزواجهن كما حدث للزوجات الأمريكيات حينما نادى فى عام ١٩٦٩ بضرورة معاملة أزواجهن طبقا لاتفاقيات جنيف.

وتواجه زوجة المفقود فى العمليات صعوبة كبيرة على مستوى العلاقات الاجتماعية مع الأسر الأخرى التى كانت تعرفها هى وزوجها وتشعر معظمهن أن الزوجات الأخريات يراقبنها بل ويستأن من وجودها.

ويساعد الاتصال المفتوح بين الزوجين قبل رحيل الزوج على سهولة تكيف الزوجة بعد أن تعلم بخبر موته، فالزوجة التى كانت تتحدث مع زوجها عن احتمالات عدم عودته من الحرب تستطيع أن تتكيف أكثر من هذه الزوجة الخائفة أو التى تردد فى الحديث عن ذلك مع زوجها. ولا يغفل هنا أن الزوج نفسه قد يرفض حتى المناقشة العادية. وتبين الدارسات فى هذا الصدد أن حديث الزوجين عن الموت انعكاس هام لعدد من المظاهر القوية للعلاقات بين الزوجين.

ويرى بعض الباحثين أن التغلب الكامل على مشكلة فقد الزوج في العمليات يتمثل في أن تنظر الزوجة إلى نفسها كأرملة وليس كزوجة. وقد لا يسمح لهن بذلك لأنهن يحصلن على رواتب أزواجهن مما يعنى ضرورة تكيفهن للموقف فمصير أزواجهن غير معروف ولا بد لهن من صنع قرارات الأسرة واستقلاليتهن على الرغم من أن هذا يؤدي بهن إلى الشعور بالذنب لأنهن يقمن حياة جديدة بدون أزواجهن.

وتبين الدراسات الأمريكية أن زوجات المفقودين في العمليات اللآتى ابطئن أدوار أزواجهن بعد سماعهن لفقده حققن تكيفا افضل في حياتهن كما كان الحال عند زوجات الأسرى اللآتى لم يعد أزواجهن عند عودة الأسرى الآخرين فلم تكن الصدمة عليهن كبيرة. وعانت الزوجات اللآتى احتفظن بمكان الزواج داخل الأسرة من صعوبات بالغة وحزن حاد عندما لم يعد أزواجهن.

وهناك مشيرات تعكس درجة تكيف المرأة التى قتل زوجها في العمليات وخاصة بعد أن تعبر دورة الحزن المعتادة. أول هذه المشيرات أن تعيد تحديد هويتها من امرأة وحيدة إلى امرأة ارملة وتساعد إعادة التحديد هذه المرأة في صب علاقتها بالعالم الخارجى في إطار مختلف تماما، أما المشير الثانى فهو اللحظة التى تخلع فيها خاتم الزفاف الذى يرتبط عندها بأحاسيس ومشاعر عديدة ويعتبر خلع خاتم الزفاف حدثا هاما له معنى عام ومشير لمظهر جديد من إعادة التكيف.

ويرى الباحثون إن هناك وسائل لتخفيف الضغوط عن الزوجات اللآتى فقدن أزواجهن في العمليات. وتنسحب هذه الوسائل على زوجات الأسرى أيضا. ويمكن إجمال هذه الوسائل فيما يلى :

١ - إنشاء برامج خاصة لمواجهة مثل هذه المواقف تتيح فرصة الالتقاء بين هؤلاء الزوجات وغيرهن ممن يعيش مواقف مشابهة. ويخفف مثل هذا الاتصال بين الزوجات من حدة شعورهن بالانعزال وعدم اهتمام الآخرين بهن كما يجب أن يوجه الاهتمام إلى هذا القطاع من الزوجات اللآتى يعشن في أماكن بعيدة والغير نشطات اجتماعيا.

٢ - يجب أن تعمل الهيئات الحكومية المسؤولة على الاتصال المحكم المنتظم مع الأسرة لإمدادها بالمعلومات والحقائق والتقارير الجديدة عن الموقف. ويجب أن يستمر هذا الاتصال حتى حينما لا يكن هناك أى جديد. ويجب أن تصل هذه المعلومات إلى جميع أفراد الأسرة لأن الإمداد بالحقائق يساعد على مواجهة الأسرة لأسوأ الاحتمالات.

٣ - يجب أن يشجع أفراد الأسرة على الاضطلاع بأدوار في الأمور التي يستطيعون فيها إتخاذ قرارات حتى على الرغم من شعورهم باللامل وعدم القدرة على ضبط حياة الأسرة. كما يجب أن تشجع الأسرة أيضا على أن تسير أمورها الروتينية العادية واحتفالاتها بمناسباتها الاجتماعية بانتظام.

٤ - يجب أن يشجع أفراد الأسرة على التعبير عن مشاعرهم للآخرين أيا كانت حدة هذه المشاعر لهؤلاء الذين يعيشون مثلهم في مواقف مشابهة ولأصدقائهم ولعلماء الدين. وتساعد المشاركة العاطفية سواء أكانت إيجابية أم سلبية في التكيف الفعال للموقف الضاغط. ويجب أن تعطى الفرصة لكافة أفراد الأسرة بأن يضعوا استنتاجاتهم الخاصة حول موقف الشخص المفقود ومنهجهم في التعامل مع الموقف الضاغط.

٥ - يجب أن يضع المسؤولون في اعتبارهم أنه إذا طال أمد الحرب ولم تكن هناك معلومات عن المفقودين أن يضعوهم تحت قائمة «من المفروض ميت» ويفيد ذلك الأسرة سيكولوجيا. إذ تجبر على اجتياز دورة الحزن وأن تسير قدما في حياتها. وهذا أفضل بكثير من أن يعتقد الجيش أن توفير المال اللازم للأسرة التي فقد عائلها في العمليات سيجعل كل شيء طيب لديها..

(و) دورة الحزن عند عائلات الأسرى والقتلى ومفقودى العمليات :

تعرف دورة الحزن بأنها ردود الفعل العاطفية التي تحدث أثناء وبعد فقد شخص هام. وأشد الزوجات مواجهة لهذه الدورة هي زوجة المفقود في العمليات التي لا تعرف هل مات زوجها أم لا يزال حيا ولا تعرف أخطط لعودته المحتملة أم لموته المؤكد لكنها تحاول على الرغم من ذلك إعادة استثمار رأسمالها العاطفى في اتجاهات جديدة وإنتاجية أثناء وبعد تحديد الوضع النهائى للزوج المفقود.

ويسترشد معظم العلماء الاجتماعيين بنظرية دورة الحزن هذه في شرح رد الفعل الناتج عن فقد شخص هام. وصاحبها هذه النظرية هما كابلر، وروس Kubler and Ross اللذان حددا مراحلها في (الإنكار فالغضب فالسأومة فالكبت فالقبول).

ويرى بعض الباحثين أن الافتقاد إلى الزوج أو الأب أو غيابه حقيقة من حقائق الحياة ومن ثم فإن الحزن هو رد الفعل الحتمى لها أى أنها في نظرهم عملية عادية وضرورية ويلزم التكيف لها. لكن هناك من الباحثين الآخرين من يرى أن هذه المقولة قد تكون صادقة عند زوجة الأسير ولكنها قد لا تكون كذلك عند زوجة المفقود في

العمليات التي لا تعرف هل هي أرملة أو زوجة أى أنه ليس هناك نهاية للقبول أو التكيف المناسب للفقد ولهذا يصعب عليها حل عملية الحزن هذه.

ويبدأ الموقف في صورة مأساوية حينما تعرف الزوجة أن هناك احتمالات لموت زوجها فتكون لديها رغبة ملحة وشديدة في الوقوف على تفاصيل الموقف أو أى معلومات تتعلق بزوجها وظروفه. والملاحظ عادة ازدياد هذا القدر من القلق والخوف الغير معروف خاصة وأن التفاصيل الكاملة لا تكون معروفة عن الموقف.. يشير هذا كله إلى أن دورة الحزن قد بدأت.

وحدد سبوليار Spolyar مراحل دورة الحزن على النحو التالي :

أولاً: الصدمة: الصدمة هي المظهر الأول لدورة الحزن ويمكن تمييز محتواها بالآتى: (عدم تصديق الموقف - المسافة العاطفية المتزايدة عن الآخرين - تكثيف صورة الشخص المفقود في الذهن - الاطلاق العاطفى للحزن - تهدة التوتر). ولا يعتبر هذا المظهر من الحزن ضعفا أو فشلا أو دليلا على الولاء لضمان الاهتمام والتعاطف، لكن الاطلاق العاطفى للمشاعر أمر ضرورى وعادى يجب الا يكبت على الدوام ولا يطلق مرة واحدة.

والقلق والكآبة حالتان عاطفيتان ترتبطان بعملية الحزن ويمكن التحكم فيهما إذا كان الشخص الذى يواجه الموقف على قدر من الفهم لعملية الحزن وله قدرة على توجيه طاقاته نحو المستقبل في نمط صحى وعادى خاصة وأن القلق يهدد القيم التى يتمسك بها الشخص والتى تعتبر ضرورية لوجوده وشخصيته. أما الكآبة فتعنى الاحساس باللامأل وتحتوى على قدر من فقد التقدير الذاتى المتضمن لمشاعر عدائية تجاه الآخرين. وقد لا يتضمن الحزن العادى فقد التقدير الذاتى بل قد يعنى أن هناك قدرا معيناً من إتهام الذات والاحساس بالذنب بصورة مؤقتة. وقد تصاحب دورة الحزن أعراضاً جسمانية مثل الشعور بالآلام في الحلق وقصور في التنفس أو الاحساس بالتعب وغير ذلك.

ثانياً: الاحساس بالذنب: الاحساس بالذنب صفة عامة في دورة الحزن. وتحتوى العلاقات الإنسانية عادة على قدر من الشعور بالذنب بين الناس وتدل في جانب منها على هذه الطبيعة ذات التناقض الوجدانى في علاقات الحب بصفة خاصة فتؤدى هذه العلاقات إلى بعض من الصراعات الداخلية فحينما يوجد الحب يوجد هناك قدر من رد الفعل ضده لأن الحب يقيد الحرية ويتطلب مسئولية أيضاً ويظهر رد الفعل السلبي هذا عبر الزمن وإذا أطلق فإنه يؤدى للفظ المحبوب أو إلى صراعات زواجية. ويمكن أن يحل هذا الصراع في الزواج العادى بالمناقشة والحوار

والاتصال بين الزوجين. ويختلف الموقف عند الزوجة التي فقدت زوجها فهو غير موجود حتى يساعدها في حل الصراع، ولهذا فإن رد فعلها يزيد من حدة الموقف ويؤدى إلى مشاعر ذنب أخرى عند الزوجة خاصة حينما تدرك أن زوجها ليس موجوداً حتى يمثل جانبه في الصراع، فيحول غياب الزوج إذن دون الحل السريع لجانب كبير من مشاعر الذنب هذه ويمكن أن تناقش الزوجة عادة هذه المشاعر مع المقربين والأصدقاء والأطباء والمختصين في هذه المجالات.

ثالثاً: التوحد: أن وجود قدر معين من التوحد مع الشخص المحبوب المفقود أمر ضرورى ومرغوب فيه للتغلب على ألم الحزن لكن التوحد الشديد أو الاندماج في المحبوب لفترة طويلة من الزمن غير مرغوب فيه لأن على الفرد الذى فقد محبوبه أن يعيش في حدود المستقبل أكثر من أن يعيش في الماضى. ويكون لدى الزوجات عادة قدر كبير من التوحد مع الزوج المفقود لأنها تعتمد عليه في أساسيات الحياة اجتماعياً واقتصادياً لكنها تجد نفسها مجبرة على مواجهة الموقف وأن تدافع عن تقديرها لذاتها وأمنها وتتوحد مع زوجها فتكون هى المنفقة على المنزل والمحافظة عليه والمسيرة لأعمال زوجها والمضطلة بدوره، إلا أنها لو وسعت من هذا التوحد فستحطم شخصيتها تماماً.

رابعاً: التعويض: يعتبر التعويض نوعاً آخر من الإستجابة للحزن يتمثل في الجهد النشط للخروج من المأزق. وفي حين يكون التوحد مع الشيء شخصياً وداخلياً يكون التعويض خارجياً ولا شخصياً. ولا يعنى التعويض تبديل شيء بشيء لكنه يختلف عنه تماماً بمعنى أنه يغير معنى الشيء الذى يسبب الألم، مثال ذلك أن الزوجة إذا اضطرت للذهاب إلى مكان له ذكرى مع زوجها فإنها لا تذهب إليه ولكنها تذهب إلى مكان آخر يؤدى نفس الغرض وقد يكون هذا التعويض مرغوباً فيه لرغبة الشخص الذى يعانى المأى بسبب فقدته لعزیز لديه أن يفصل نفسه عن الروابط التى تربطه به.

خامساً: العداء: يؤدى القلق والكآبة والإحباط إلى أن يشعر الفرد هنا بفقد حرارة العلاقة مع الآخرين مع حدة في الطبع وسرعة في الغضب. ويوجه العداء بصفة خاصة تجاه أشخاص معينين ويوجهه الشخص إلى نفسه في بعض الأحيان. وإذا استمرت حالة العداء يكون هذا دليلاً على إقتراب مرحلة الخلل العقلي مع زيادة في مشاعر الإحساس بالذنب. وقد توجه مشاعر العداء أحياناً إلى الشخص المفقود ذاته أو نحو الأسرة أو الأصدقاء مما يؤدى إلى حصر دائرة التفاعل الاجتماعى والتأييد الذى يحتمل أن يلقاه منهم. كما يوجه العداء أيضاً نحو المؤسسات الاجتماعية كالجيش والحكومة. ويستطيع المحيطون بالشخص الواعون

برود الفعل العدائية كمظهر متوقع من دورة الحزن أن يساعدوه في تحويله إلى قنوات غير مدمرة عبر العلاقة الودية التعاطفية معه.

ويرى سبويلر أن هناك أربعة عوامل تؤثر على دينامية الحزن هي:

- ١ - بناء شخصية الزوجة ونضجها العاطفي ودرجة قبولها للموقف.
- ٢ - العوامل الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع العسكري وتقاليده ومعنى الواجب فيه.
- ٣ - أهمية الزوج في دائرة حياة الزوجة.

٤ - البناء القيمي عند الزوجة ودرجة إدراكها لفقد الزوج ليس كتراجيديا ولكن كحدث يحتمل وجوده في سلسلة الحوادث المترابطة مع بعضها.

ويرى سبويلر أيضا أن دورة الحزن أمر ضروري وعمل إنساني صعب لا يمكن أن تعبر عنه الكلمات المكتوبة أو تصفه بصورة دقيقة مهما كانت. لكن فهم أبعاد هذه الدورة قد يساعد في تكوين خبرة إنسانية بعينها لهؤلاء الذين يحتمل تعرضهم لها.

وتوجد اختلافات فردية في طول كل مرحلة من مراحل دورة الحزن حيث تتأرجح الزوجات بين هذه المراحل دون أن يكون هناك خط متقدم نحو الحل وإن كانت تستغرق المرحلة الأولى من مراحل دورة الحزن وقتا طويلا.

وتبين دراسات أسرى الحرب وعائلاتهم أيضا أن كلا من الزوج والزوجة يعايشون مراحل متوازنة ومتشابهة من التكيف للظروف الصاغطة لفقد كل منهم للآخر بما فيها دورة الحزن.

وهناك بعض من العوامل التي تساعد على التغلب على دورة الحزن منها الحالة الصحية الجيدة والاهتمام بالذات وبالأخرين والنشاط الخارجى في وقت الفراغ والإنتاجية في العمل والقبول العقلي للفقد والتمثل العاطفى للتجربة دون إنهيار في إستمرارية الشخصية بالإضافة إلى الضبط العاطفى للذات حينما يستحضر الذهن ذكرى الشخص المحبوب فتمر بلا ألم دون تجنب لها أو ترحيب بها وكذلك إعادة بناء حياة جديدة دون إحساس بالخوف أو الذنب.

٢ - التكيف الاجتماعي للأسرى والمسرحين والعائدين من العمليات :

(١) التكيف الاجتماعي :

تتشابه التكيفات الاجتماعية والأسرية لأسير الحرب العائد مع المسرح العادي باستثناء واحد أساس هو أن على أسير الحرب العائد أن يواجه بعد عودته من الغياب الطويل ليس فقط مجتمعاً يتغير بشدة بل وأسرة متغيرة أيضاً بالإضافة إلى المسؤوليات المتزايدة التي تصبح طريقة للحياة فيما بعد.

وركز الأمريكيون اهتمامهم بالمسرحين والعائدين بعد الحرب العالمية الأولى في ميادين التدريب المهني وخاصة لمرضى العصاب النفسي إلا أن التجربة أثبتت عدم تناسب هذا المدخل من حيث النوع والكيفية ومن ثم تغير الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء برامج لإعادة التأهيل ترتبط بالخبرة السابقة للمسرح. وتقوم هذه البرامج على التعرف على المسرحين والعمل على إعادة تكيفهم مع المجتمع المدني وتقديم خدمات تعليمية وإعلامية واتصالات مع أصحاب العمل مما يعود بالنفع على المسرح وأسرته. وكان الجديد في هذه البرامج هو أن بعضها قد وجه لمعالجة المشاكل المستقبلية التي قد تؤثر على الصحة العاطفية والاجتماعية للأسرة معتمدة على تداخل العلوم المختلفة كالطب وعلم النفس والقانون والإدارة.

وتركز البرامج الوقائية على ما يأتي :

- ١ - تقدير قدرة العائد على التكيف.
- ٢ - إعطاء العائد منظورات جديدة تكشف له أوجه الحياة لمرحلة ما بعد الأسر.
- ٣ - إعداد الأسرة للضغوط المستقبلية التي يحتمل أن تواجهها.
- ٤ - مساعدة الأسير العائد على حل مشاكل المستقبل.
- ٥ - تعزيز القيمة الإيجابية لخبرة الأسر.
- ٦ - إعداد الخبراء المتخصصين في العلاج الفعال لمشاكل الأسرى وعائلاتهم.

هذا ويلقى العلماء الاجتماعيون العبء الأكبر على الأسرة في إعادة تكامل المسرح مع المجتمع. ويرون أن العائدين شديداً التعلق بالسلام بعد أهوال الحرب التي

عاشوها فيها كرؤيتهم أشلاء زملائهم القتلى. وكثيراً ما يعودون وهم عصبيون وغير مستقرى المزاج مع إحساس بخيبة الأمل والحاجة إلى الراحة. وقد يفقد الكثير منهم المثاليات التى كانوا يحاربون من أجلها فإذا عادوا ووجدوا أن كل شىء قد تغير فإن أمر التكيف سيصعب عليهم كثيراً ولهذا فإن على الأسرة أن تشعرهم بالاحترام والفهم وتعطهم الفرصة للتحدث إذا أرادوا أن يتحدثوا وأن يصمتوا إذا أرادوا الصمت. وعلى الأسرة أن تسمع اعترافاتهم وأن تنسها بسرعة وتعيد إليهم مكانتهم الاجتماعية المفقودة.

ووضع الباحثون فى مركز الخدمة التعليمية الأمريكية عدة قواعد للمسؤولين فيه لمساعدتهم على التعامل مع العائدين حدودها على النحو التالى:

- ١ - معاملة العائد كشخص ناضج بغض النظر عن عمره الزمنى.
- ٢ - تشجيعه ومساعدته بمختلف الطرق حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه بغض النظر عن الحالة التى هو فيها.
- ٣ - التوقع بأنه سيكون مختلفاً ويجب أن يفهم المحيطون به هذه الحقيقة.
- ٤ - عدم إجباره على التحدث عن خبرات الحرب وأن يترك زمام بدء الحديث له، وإذا تحدث فيجب أن يسمع فالاستماع هنا نوع من العلاج مع ملاحظة أن الاستماع السلبي لا يكفى بل يجب أن يكون هناك تفاعل دينامى بين المتحدث والسامع.
- ٥ - يجب أن يعطى الاحترام والتقدير وأن يبين له أنه مرغوب فيه وأن هناك حاجة إليه.
- ٦ - مساعدته على إيجاد العمل بأسرع ما يمكن.
- ٧ - مراعاة أن عوامل إعادة التكيف يستغرق وقتاً طويلاً.
- ٨ - يجب مساعدته فى مواجهة حقائق موقفه وأن تكون المساعدة من خلال تحرك أساسى حول مشاكله الحقيقية بدلاً من إرهاقه فى اتجاهات معينة.
- ٩ - يجب الاعتراف بأن أى تغير فى نظرة العائد إلى الدين والقيم المجتمعية ما هى إلا ناتج طبيعى لخبرات الحرب وأنه من الصعب على الأسرة أن تتكيف لهذا التغير وأن البحث عن أسباب هذا التغير بأخذ زمناً.
- ١٠ - مساعدته فى المجالات التى يرفه بها عن نفسه والتيسيد فيها إشباعاً حقيقياً.
- ١١ - مساعدته على أن يحصل على حقه فى صنع القرارات داخل الأسرة.

١٢ - مساعدته في الحصول على ما أفقده من أشياء لأنه قد يحتاج إليها فيما بعد.

١٣ - يجب الصبر عليه وخاصة إذا لم يستجب بسرعة لأن فرص الاختيارات المتعددة التي يجدها في الحياة المدنية تختلف عن هذه الفرص المحدودة التي كانت متاحة أمامه في الجيش.

١٤ - ضرورة إدراك الحالة العصبية التي قد يكون عليها وإذا كان قد اختلف عقلياً فيجب تعلم المناهج التي يمكن أن تساعد في هذا المضمار.

١٥ - يجب توافر المعلومات عند المختصين عن المجتمع المحلي ومصادره وفرص العمالة والتعليم والرعاية الصحية حتى يمكن توجيه العائد نحوها.

١٦ - يجب مساعدته على مواجهة الضغط التي قد يواجهها بعد عودته بالتخطيط لمستقبله الذي يرغبه أو باستكمال تدريبه وتعليمه.

١٧ - يجب عدم خلق مشاكل جديدة له أثناء مساعدته.

وركزت البرامج التي كانت تقدم للمرححين الأمريكيين الذين كانوا أسرى في حرب فيتنام كما تبينها التجربة الأمريكية على الآتى :

- ١ - الاهتمام بمشاكلهم الإسكانية وإعطائهم فرص الاختيار في ذلك.
- ٢ - العمل على احتوائهم في المجتمع المحلي والاستفادة من أجهزة الإعلام وخاصة التلفزيون في عرض الظروف التي يواجهونها وتأثيرها عليهم.
- ٣ - دعوة الذين يريدون التطوع لمساعدة المرححين في عقد لقاءات معهم وقضاء الاجازات بينهم وتسهيل الخدمات التي يحتاجونها.
- ٤ - مساعدتهم في خططهم التعليمية ومتابعتهم في ذلك.
- ٥ - الاهتمام بمفهوم الاستشارة الأسرية ومساعدتهم أسرياً وحث الأسرة على المساهمة في إعادة تكاملهم مع المجتمع.

كما ساهم الأطباء الأمريكيون بوضع عدة قواعد وتوصيات تساعد في علاج العائدين والأسرى وعائلاتهم على النحو التالى :

- ١ - إدراك وجود الأعراض الجسمية والنفسية عند كل العائدين.
- ٢ - أن هذه الاعراض ترتبط بدرجة مباشرة بظروف الأسر.
- ٣ - يجب النظر إلى هذه الأعراض على أنها ردود فعل عادية لمواقف غير عادية.

- ٤ - أن نتوقع أن الأسير العائد لن يبحث عن المساعدة الطبية من تلقاء نفسه.
 - ٥ - أن أهم ما يجب الالتفات إليه في العلاج هو الصعوبات الأسرية والزواجية التي يواجهها العائد بعد العودة.
 - ٦ - أن الضغط النفسي الداخلى قد لا يكون ظاهراً وإنما يمكن الوقوف عليه من خلال الأنماط السلوكية الظاهرة مثل الغيرة واضطراب المزاج والعدوانية والسلوك العدائى الشفهى أو السلوك الاجتماعى غير المناسب والقلق وانهايار العادات الاجتماعية والسلوك على الضبط وكذلك الصراع مع الأطفال والأحلام المرعبة.
 - ٧ - تسهيل الاستعانة بالزوجات والأطفال قبل عودة الأسير لأمكانية علاجه.
 - ٨ - يجب النظر إلى أن العودة إلى المنزل نفسها تمثل ضغطاً متزايداً يجب أن يخطط له.
 - ٩ - عقد لقاءات تحتوى على مناقشات جماعية بين الأسرى العائدين لأن خبرات الأسر المشتركة ووصف ردود أفعال الذعر تساعد على تدعيم مفهوم الذات عندهم وتقلل من الإحساس بذنب البقاء.
 - ١٠ - يجب أن يمد الأسرى قبل عودتهم بالمعلومات التى تساعد على تحمل الصدمة الثقافية.
 - ١١ - يجب مساعدة الأسرى العائدين فى أعمالهم الجديدة ويجب أن يكون هناك ضابط إتصال يمكن الاتصال به عند مواجهة أى صعوبات.
 - ١٢ - يجب الحفاظ على سرية التقارير الطبية والنفسية للحصول على ثقتهم.
 - ١٣ - يجب توفر عدد متزايد من المشرفين حتى تقل درجة مخاوفهم.
- وقد أنشأت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٤ هيئة قومية لرعاية المحاربين القدماء تضم أربعة آلاف متخصص فى الصحة العقلية والطب النفسى والخدمة الاجتماعية وعلم النفس من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه موزعين على أكثر من مائتى مستشفى فى أرجاء القارة الأمريكية هذا بالإضافة إلى الآلاف من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وغيرهم.

وتقوم الفلسفة الأساسية لهذه الهيئة وخدماتها على الأسس الآتية :

- ١ - ضرورة توافر الإمكانيات المناسبة عند الطلب وخاصة فى حالات الطوارئ للعائد وأسرته مع التركيز على أسر مفقودى العمليات.

١٢٠

٢ - وجود نوعية خاصة وذات كفاءة من ضباط الاتصال الذين يمكن للأسر أن تتصل بهم للمساعدة والمتابعة حتى لا يتأخر حل مشاكلهم.

٣ - تقدم الخدمات حسب أولوياتها، كما تقدم أيضاً الخدمات الشخصية لراغبيها.

٤ - ضرورة الوفاء بحاجات المتقدمين بأسرع وقت ممكن.

٥ - تعد الهيئة بطاقة خاصة بعد ٢٤ ساعة فقط من عودة الأسير أو أسرة المفقود للحصول على الخدمات المباشرة.

٦ - وجود مستشار في الهيئة يمثل نقطة اتصال بينها وبين المستشفى العسكري الذي يذهب إليه العائد لمدة بالمعلومات الضرورية التي يحتاج إليها ويمكن الاتصال بهذا المستشار في أى وقت.

٧ - يعطى الأسير العائد الذى يغادر المستشفى فى أجازة طويلة عنوان أقرب مكان وتليفون حتى يحصل على كافة التيسيرات التى يريدها هو وأسرته.

أما بالنسبة للمفقود فى العمليات فبعد ٢٤ ساعة من تصنيفه فى قائمة القتلى تعد بطاقة خاصة بعنوان اسم وتليفون الضباط المختص الذى يتحتم عليه أن يتصل بالهيئة لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأسرة مع مستشار الهيئة ومصاحبتها فى الزيارة المنزلية وتقديم كافة الخدمات والتيسيرات الطبية وغيرها لأسرته.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى هذه التجربة التى أجريت على بعض من أسرى الحرب الأمريكين العائدين وزوجاتهم عن طريق أحد التنظيمات الخيرية. وتقوم هذه التجربة على الحاق الأسرى العائدين وأسرهم من الأسلحة الثلاثة لمدة تتراوح من أسبوع إلى خمسة أسابيع فى مكان خاص يختار تحت إشراف فريق من العلماء السلوكيين ويتكون من أطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين وقسس ومستشارين فى شئون الشباب.

وبينت هذه التجربة أن العائدين كانوا غير راغبين فى البداية فى مناقشة خبراتهم الخاصة وكانوا مترددين فى المشاركة لكن زوجاتهم كن يشجعنهم على التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم. ولوحظ أن العائدين قد تخلوا عن تحفظاتهم بعد أن تأكد لهم أن صعوبات التكيف عامة وشائعة بين جميع الحاضرين وعندئذ بدأوا فى الحديث حتى فى القضايا الحساسة والشخصية. وبينت هذه التجربة كيف أن الأزواج شعروا بعدم أهميتهم بسبب استقلالية الزوجة وعدم رغبتها فى التخل عن دورها فى ضبط المنزل. وعبرت الزوجات فى هذه التجربة عن هذا التناقض الوجدانى الذى

يعيش فيه بسبب عودة الزوج وكيف أن الزوج كان ينظر إلى نفسه على أنه متطفل في أسرة يمكن أن تؤدي وظيفتها بدونه.

وأقلت هذه التجربة الضوء على العديد من الأمور غير المتوقعة وردود فعل العائدين لها. فعند مناقشة موقف الأسر التي لم يعد عائلها عبر العائدين عن مشاعر الألم المشوب بالاحساس بما يسمى «بذنب البقاء» الذي يدور حول «لماذا عدت أنا ولم يعد هو؟» وقد أمكن حل هذه المشاعر بمشاركة جميع الأسر التي لم يعد عائلها. كما نوقشت في هذه التجربة أيضاً قضية انتحار بعض العائدين من الأسرى التي أدت إلى صدمة الحاضرين وكذلك إنزعاجهم من حدوث حالات طلاق وغضب الكثير منهم لوجود حالات لزوجات لم ينتظرن أزواجهن حتى يعودوا. أما عن النظرة إلى المستقبل فقد شعرت كثير من الأسر في هذه التجربة أن البعد قد ساعد على التقارب بين الزوجين ورغبة كل منهما في بدء حياة جديدة قوامها الرغبة في تعويض ما فات من أهداف والاضطلاع بمسؤوليات إضافية.

وقد أفادت هذه التجربة في إطلاق مشاعر العائدين وتخليصهم من القلق الذي عاشوا فيه فترة طويلة من الزمن ونظروا إلى إعادة التكيف من جديد على أنه شيء عادي وغير مفروض وشعروا بالثقة في إمكانية حل مشاكلهم وإمكانية الحصول على مساعدة الآخرين الذين شاركوهم في المناقشات.

(ب) التكيف الأسرى :

تعتبر فترة إعادة تكامل الأسرة بعد الغياب الطويل لعائلها من أكثر الفترات ضغطاً عليها إلى درجة أن الكثير من الأسر تعاني في السنة الأولى من عودة العائل محنة الطلاق خاصة مع سوء التكيف الشخصي للعائل نفسه المرتبط بعدم تكيف الأسرة للتغيرات التي حدثت له في فترة ابتعاده عن الأسرة.

وكثيراً ما ترى الزوجة في زوجها الغائب جندياً مثالياً قادراً على أداء الأعمال العظيمة ويساهم في تدعيم هذا التصور أنه غير موجود لتصحيحه. وحينما يعود الزوج إلى الحياة المدنية تفاجأ الزوجة بعدم صحة هذا التصور وهذا يشكل في حد ذاته عائقاً في سبيل التكيف الزواجي قد يأخذ شهوراً حتى يتجحان في التغلب عليه.

وحينما تقترب عودة الزوج تكون الزوجة سعيدة لكنها غالباً ما تكون متوترة وقلقة ليس فقط بسبب التغيرات التي حدثت لها ولأطفالها. ولهذا فإن إعادة التكيف أمر ضروري لفترة ما بعد عودة الزوج. وكلما طالت فترة الانفصال زادت الحاجة إلى التكيف. وعادة ما يكون الزوجان قلقين حول إخلاص كل منهما للآخر في غيابه

وحول استقلالية وتسلط أو برود وعدم استجابة كل منهما للآخر. وصحيح أن الانفصال الأسرى ضاغط في حد ذاته لكن إعادة وحدة الأسرة قد يكون أكثر ضغطاً وقد لا يتوقع معظم الأزواج أن أدوارهم قد تغيرت لكن الزوجات اللاتي اعتدن على إنجاز العديد من الأدوار يرون أنهن أصبحن أكثر أهمية في النسق الأسرى عما قبل.

ويجد العائل العائد أن كل القواعد الروتينية في الأسرة قد اختلفت عن الصورة التي كانوا يتوقعها وكثيراً ما تندلع التوترات الأسرية من هذه النقطة فقد يفرض الأب انضباطاً حاد ملزماً على أطفاله أو يقيم على العكس من ذلك معايير مفرطة في التساهل حتى يحاول كسب الأطفال ويصبح انضباط الأطفال مشكلة بين الأب والأم إذا اختلفت معاملة الأب العائد عن توقعات الأم. كما تزداد التوتر الأسرية إذا تنافس الأطفال والأم معاً في الحصول على اهتمام الأب. وتطور الخلافات بين الزوجين أيضاً بعد عودة الزوج حول من يؤدي أعمال المنزل وغير ذلك من الأمور وخاصة إذا لم يتيحاً لأنفسهما فرصة الاتصال المفتوح وقشلاً في إعادة توزيع الأدوار الجديدة للعلاقات فيما بينهما. ويشعر الزوج أن الأدوار، المخصصة له بعد عودته تجعله عديم الأهمية وأنه ليست هناك حاجة إليه لاسيما إذا رفضت الزوجة أن تتخلى عن الضبط الكامل للأسرة.

ويرى الباحثون أن أفضل الوسائل التي تسهل تكامل العائدين لأسرهم بعد غيبتهم الطويلة هو مساهمة الزوجات الفعالة في ذلك وإنه يجب توجيه الاهتمام إليهن. ووجدوا أيضاً أن أهم الأمور التي يجب التركيز عليها بالنسبة للأزواج هي إعادة توضيح الأدوار وتصحيح القصور الذاتي لهم ومواجهة الخوف من الاستقلالية وعدم الاستقلالية وذنب البقاء والخوف من الجنون أما بالنسبة للزوجات فيقتضى التركيز على علاج ما ترتب على أحساسهن بعدم القدرة على العناية بالأطفال وبعدم الفائدة والانعزال الاجتماعي. ويضاف إلى ذلك أنه لا بد من الصبر على الزوج العائد وتقدير اتجاهاته اللامعقولة وخاصة إلى الاستقلال وإلى أن يكون مقبولا ويجب أن يذكر برفق بروتين الحياة العائلية والتغيرات التي حدثت فيها وكذلك الترحيب به عند وصوله.

ويختلف كل عائد عن الآخر وتستطيع الأسرة في حدود معرفتها بمعالم شخصية الأب العائد وخبراته السابقة أن تمدّه بهذا الجو العاطفي والفكري الذي يساعده على التكامل من جديد في الأسرة ويجب على الأسرة أن تستعد لقدمه وأن تراعى تفضيلاته في أساليب راحته وأحاديثه مع أصدقائه وأسرته وأن يشعر بسعادة الزوجة بوصوله ويجب عليها أن تذكره بالقديم الذي كان يرغبه وأن تدعه يصنع

١٢٣

القرارات لأنه هو الذى كان يصنعها لفترة طويلة وبهذا يعطى الفرصة من جديد فى صنع قرارات الأسرة بنفسه. ويجب أن تستقبله كزوج وليس كعائد لأنه ينتمى إليها أساساً. ويجب أن يتحدث الزوجان فيما يمثل لهما أرضية مشتركة بدلا من البدء فيما يختلفان فيه. كما يجب على الزوجة أن تنصت إليه بفهم وأن تسرع بطلب المساعدة المهنية إذا ما شعرت بالقلق عليه أو على نفسها.

ويرى هيل أن روح التسامح والفهم يمكن أن تحل مختلف الصعوبات النفسية للأب العائد حتى تكون الحياة الأسرية أمامه مرنة وحية.

كما يجب أن تعلم الأسرة أن العائد يعيش فترة من التمل العاطفى تحتاج منها أن تعرف الآتى:

- ١ - أنه يريد أن يشعر بأهميته فى الحياة العائلية.
- ٢ - عدم قدرته على التحدث بحرية بسبب خبرة الجيش الطويلة.
- ٣ - إنه يشعر بالضيق من الانسحاب والشعور بالانعزال.
- ٤ - أن زوجته قد تغيرت وأن وجهات نظره قد تغيرت أيضا.
- ٥ - أن أطفاله قد كبروا وأصبحوا غرباء عنه.
- ٦ - أن عدم الدقة والروتين فى حياته قد يثيره وأنه يحتاج إلى ضبط نظام الأسرة بنفسه.

ويرى كوبر CUBER أن التغيرات المحتملة التى يمكن أن تحدث للأب الغائب كما يلى:

- ١ - فقدته الثقة فى قدرته على أداء وظيفته كما كانت عليه فى الحياة المدنية.
- ٢ - رغبته فى التهرب فى الأيام الأولى من عودته من التزامات رجل الأسرة التقليدية.
- ٣ - فقدته للمهارات المنزلية والدوافع التى تدفعه لأداء واجباته اليومية كزوج وأب.
- ٤ - امتلاكه لمهارات تعلمها فى الجيش لكنه لا يستطيع استخدامها فى المنزل.
- ٥ - شعوره المتزايد بمشاكل المكانة المدنية الجديدة التى يصعب عليه الانتقال إليها بسهولة.

- ٦ - عدم استطاعته مواجهة أبسط المشاكل العادية على الرغم من أنه كان يواجه أصعب المواقف حينما كان فى الجيش.

٧ - غموض الأشياء بالنسبة له فهو لا يعرف هل هو الذى تغير أم أن زوجته هي التى تغيرت أو أن كليهما لم يتغير.

ويسهل تكامل العائد كآب في الأسرة إذا ما كان تم اعداد الأطفال لعودته بنفس الطريقة التى اعدوا فيها لغيابه وإذا ما كان الاب قد أدرك عن طريق الخطابات والصور الفوتوغرافية أن هناك تغيرات قد حدثت في المنزل وكذلك إذا ما احتفظت الأسرة بأنشطتها العادية في الأسبوع الأول من وصوله. كما يساعد رد فعل الأم لعودة الأب وعلاقتها الطيبة معه على سهولة تكيف الأطفال أيضا.

وحاول بعض الباحثين الوقوف على أهم المتغيرات التى تسهل إعادة تكامل الزوج الغائب فوجدوا أن من هذه المتغيرات طول مدة الزواج. ووجدوا أن هذه النتيجة قد تبدو غير متسقة مع النتائج الأخرى التى لا ترى لهذا العامل أهمية عند عودة الزوج. ويرى هاميلتون Hamilton أن تفسير هذا التناقض يعود إلى تركيز بعض الدراسات على التكامل الأسرى عند أسرى الحرب وموقف أسير الحرب موقف فريد لتغيبه عن أسرته لفترة قد تطول إلى أكثر من خمس سنوات ومن شأن هذا الغياب أن يؤدى إلى تغيرات هامة في الأسرة وفي شخصية الزوجة والتوقعات المرتبطة بالزوج والتغيرات في أنماط الحياة الأسرية بصفة عامة ولهذا فإن إعادة التكامل الأسرى بعد هذا النمط المتطرف من غياب الزوج يحتاج إلى إعادة التفاوض بين الزوجين حول الزواج نفسه ولاشك أن نجاح استمرار الزواج يتوقف على أساسه وقوته وتطوره وطول مدته.

أما المتغير الثانى الذى يساعد على نجاح عملية إعادة التكامل الأسرى بعد عودة الزوج فهو التوافق الزوجى. ويؤثر التوافق على استمرار الزواج وفي التغلب على الضغوط الناتجة عن بعد الزوج وإعادة التكامل الأسرى بنجاح.

وتلعب فترة الخطوبة بين الزوجين دورا لا بأس به في نجاح إعادة التكامل حيث يشكل طول الفترة أساساً قوياً لضمان نجاح الزواج.

ومن هنا يمكن القول أن سوء التكيف العاطفى أثناء غياب الزوج يرتبط سلبيا بإعادة التكامل الأسرى حيث تواجه الزوجات مشكلات أساسية لا يستطعن التغلب عليها دون أن تواجه توترا عاطفيا مثل قضايا التخطيط للمستقبل مع الزوج أو بدونه وكيفية تبريرها لبعد الزوج عنها وردود الفعل الاجتماعية من الآخرين وكفاحها من أجل حل مشكلاتها الشخصية والمالية والقانونية.

ووجد الباحثون من ناحية أخرى أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في درجة إعادة التكامل بين الزوجين. وبينت دراساتهم أن هناك علاقة بين التكامل الأسرى وموقف

١٢٥

الأسر ذاته. وكانت نتائج هذه الدراسات أن الذين كانوا يقاومون العدو بشدة لم يحققوا درجة سريعة من التكامل الأسرى بعد عودتهم على عكس هؤلاء الذين كانت مقاومتهم معتدلة. كما أوضحت البيانات التي جمعوها بعد سنة من عودة الأسرى أنه ليست هناك علاقة هامة بين سلوك المقاومة وقسوة المعاملة في الأسر وتكيف العائدين في أسرهم بعد العودة من الأسر. ولم ير الباحثون أن هناك ارتباطاً بين هذين المتغيرين (المعاملة أثناء الأسر وتكيف الأسير العائد) وبين متغير ثالث هو مرور سنة على إطلاق سراحه. والذي أمكن ملاحظته بوضوح هو وجود ارتباط قوى بين متغيرات الأسر ودرجة تكيف الأب مع أطفاله.

المصادر:

- (١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- (٢) Baker, Stewart, Impact of Father Absence on Personality Factors or Children, **American J. of Orthopsychiatry**, 37, 1967.
- (٣) Benson, Dorothy and Others, Waiting: The Dilemma or the MIA Wife, in Hamilton Mccubbin, Family Separation and Reunion, Cat. No. D-20621: 74-70. Washington D.C. U.S. Printing office. 1974.
- (٤) Berg, William, Medical Aspects of Captivity and Repatriation, in H. Mccubbin.. See Ref. N. 2.
- (٥) Bey, Douglas and Others, Waiting Wives, **Am. J. of Psychiatry**, 1313, Mar., 1974.
- (٦) Boulding, Elise, Family Adjustments to war Separation and Reunion, **The Annals**, Nov., 1950.
- (٧) Bower, Eli, American Children And Families in Overseas Communities, **Am. J. Of Orthopsychiatry**, 31, 1967.
- (٨) Boynton, Kathleen R., Personal Transitions and interpersonal communications Among Submariners Wives, in H. Mccubbin, See Ref. N. 2.
- (٩) Brown, Muriel, when our servicemen come home, **J. of Home Economics**, Dec., 1944.
- (10) Carmody, Francis, Prevention of child Abuse and Neglect in Military Families, **Children today**, v.8, 1979.
- (11) Corwin, Arneson, An Exploratory Study of Stress in Marital Relationships and life Style of Missile Launch officers, **J., of Social Psychology**, 1980.
- (12) Cottre, Ann. Baker, Mixed Children, in Edna Hunter, Children of Military Families, Cat. No. 008-40-00181-4, washington, D,C., U.S. Gov. printing office, 1978.
- (13) Cuber, John, Family Readjustment of Venterans, **Marriage and Family Living**, V. 7., 1945-1947.
- (14) Darnauer, Paul, The Adolescent Experience in Carreer Army Families, in H. Mccubbin, H. Dahl and E. Hunter, Families in the Military System. Berly Hills: Sage, 1976.

- (15) Davis, Jack, Emotional Problems of Service Families Living in Japan, **Social work**, 5, 1960.
- (16) Decker, Kathryn Brown, Coping with Sea Duty: Problems Encountered and Resources Utilized during periods of Family Separation in Edna Hunter, **Military Families, Adaptation to change** New York, Preaeger, 1978.
- (17) Dickerson, Williams, Navy Families in Distress, **Military Medicine**, V. 130, 1960.
- (18) ———, Child Psychiatry in The Naval Service, **Military Medicine**, 1964.
- (19) Druss, Richard, Foreign Marriages in the Military, **Psychiatric**, 39, 1965.
- (20) Duffy, John The Latency, Age Experience and The military Family, in Edna Hunter, See Ref. N. 11.
- (21) Duval, Evelyn Millis, Lonliness and the serviceman's Wife, **J. of Marriage and Family**. 1945.
- (22) Eliot, Thomas, War Bereavements and Their Recovery, **J. of Marriage and Family**, V. 1, 1946.
- (23) Faris, John, The All-volunteer Force, Recruitment From Military Families, **Armed Forces and Society**, vol, No. 4, 1981.
- (24) Finlayson, Elizabeth, A Study of the wife of the Army officer: Her Academic and Career preparation, Her current Employment and Volunteer Services, in H. McCubbin, See Ref. 14.
- (25) Ford, Robert, Fear of Death of Those in a High Stress Occupation, **Psychological Reports**, 29, 202, 1971.
- (26) Frances, Allen, Family Structure and Treatment in The Military, **Family Forces**, V. 12, 1973.
- (27) Gabower, Genevieve, Behavior Problems of Children in Navy Officers, Families, **Social Casework**, 41, 1960.
- (28) Gardner, George Reactions of Children with Fathers and Brothers in the Armed Forces, **A.J. of Orthopsychiatry**. 14, 1974.
- (29) Garsett, Gerald and Others, Drinking and Military Wife, in Edna Hunter, See Ref. 16.
- (30) Goldman, Nancy, Trends in Family Patterns of U.S. Military Personnel during the 20th Century, in Nancy Goldman, **The Social Psychology of Military Service**, Sage Publications, Beverly Hills, London, 1976.

- (31) Grace, Gloria, wives' Attitudes and the Retention or Navy Enlisted Personnel, in E. Hunter. See Ref. 16.
- (32) Griffith, Coleman, The Psychological Adjustments of Returned Servicemen and Their Families, **Marriage and Family Living**, 6, 1944.
- (33) Hall, Richard, Psychiatric Residuals of Prolonged Captivity Experience, in H. McCubbin, See Ref. 3.
- (34) ———, The POW Wife, **Arch. Gen. Psychiatry**, 29, 1973.
- (35) Hartog, Joseph, Group Therapy With Psychotic and Borderline Military Wives, **Am. J. of Psychiatry**, 122, 1966.
- (36) Hayles, Robert and Others, The effectivity Coping Black Family, in E. Hunter. See Ref. 16.
- (37) Hill, Reuben, The returning Father and His Family **Marriage and Family Living**, V. 7, 1945.
- (38) Hillenbrand, Elizabeth, Father Absence in Military Families, **The Family Co-ordinator**, October 1976.
- (39) Hunter, Edna, Families under Flag, Praeger, N.Y., 1982.
- (40) ———, Combat casualties: Who Remain at Home **Survival**, Jan. 1980.
- (41) ———, Army, Navy and Marine Corps prisoners of War and Missing in Action, in H. McCubbin. See Ref. 3.
- (42) ———, Religion and The PW/MIA Family, in H. McCubbin. See Ref. 3.
- (43) ———, Differential Viewpoints: MIA Wife Versus MIA Mother, in H. McCubbin. See Ref. 3.
- (44) ———, Family Role Structure and Family Adjustment Following prolonged Separation, in E. Hunter, See Ref. 16.
- (45) Isay, Richard, The submariners' Wives Syndrome, **Psychiatric**, 42, 1968.
- (46) Kenny, Janes, The child in the Military Community, **J. of Am. Academy of Child Psychiatry**, V. 6., 1967.
- (47) Kimura, Yukiko, War Brides in Hawaii and Their IN-Laws, **Am. J. of Sociology**, 65, 1957.
- (48) Koob, Pam, Fear of Death in Military Officers and their wives, **Psychological Report**, 40, 1977.
- (49) Lanier, Daniel, Child abuse and Neglect Among Military Families, in E. Hunter. See Ref. 12.

- (50) Liberman, James, American Families and the Vietnam War, **J. of Marriage and the Family**, Nov., 1977.
- (51) Little, Roger, The Military Family, in Roger, Little, A Handbook of Military institutions, Beverly Hills: Sage, 1971.
- (52) Lund, Donald, Junior officer Retention in The Modern Volunteer army: Who leaves and who Stays? in E. Hunter, See Ref. 16.
- (53) Lyon, Waldo, The child, The School, And The Military Family, **Am. J. of Orthopsychiatry**, 37, 1967.
- (54) Macintosh, Houston, Separation Problems in Military Wives, **A.J. of Psychiatry**, V. 125, 1968.
- (55) March, Raymond, Mobility in The Military its Effect upon The family System. in H. Mccubbin See Ref. 14.
- (56) Mccubbin, Hamilton, Prolonged Family Separation in the Military: A longitudinal study, in H. Mccubbin. See Ref. 14.
- (57) ———, Research on the Military Family, in H. Mccubbin. See Ref. 14.
- (58) ———, Residuals of War: Families of Prisoners of War and Servicemen Missing in Action, **J. of Social issues**, 31, 1975.
- (59) ———, and Others, The returned Prisoner of War: Factors in Family Reintegration, **J. of Marriage and the Family**, August, 1975.
- (60) ———, Adaptation of the Family to the PW/MIA Experience in H. Mccubbin. See Ref. 3.
- (61) ———, Children in Limbo, in H. Mccubbin Muccibbin. See Ref. 3.
- (62) ———, Maintaining Hope: The Dilemma of parents of Sons Missing in Action, in H. Mccubbin. See Ref. 3.
- (63) ———, Social and Mental Health Services To Families or Servicemen, in H. Mccubbin. See Ref. 3.
- (64) McIntire, Walter, Familial and Social Role Preceptions of children Raised in Military Families, in E. Hunter, See Ref. 12.
- (65) Mckain, Jerry, Alienation: A Function of Geographical Mobility Among Families, in H. Mccubbin, See Ref. 14.
- (66) ———, Relocation in the Military, Alienation and Family Problems, **J. of Marriage and Family**, May, 1973.
- (67) ———, Needs of the Military Family, **M. Bull. U.S. Army, Europe**, 22, 1965.

- (68) Meshad, Floyd, Outreach Services to the Vietnam Veteran, in H. Mccubbib, See Ref. 3.
- (69) Metrio, philip, Families of Returned Prisoners of War, in H. Mccubbin, See Ref. 3.
- (70) Miller, Willeam, Dilemmas and Conflicts Specific to the Military Returned prisoner of War, in H. Mccubbin, See Ref. 3.
- (71) Montalvo, Frank F., Family Separation in the Army, in H. Mccbbin. See Ref. 14.
- (72) Morrison, James, Rethinking the Military Family Syndroms, **Am. J. of Psychiatry**. 138: 3 March 1981.
- (73) Nelson, Robert, The Legal Plight of the PW/MIA Family, in H. Mccubbin. See Ref. 3.
- (74) Nesenholtz, David, Military Day Care – A Nationwid Survey, **Young Children**, Jan. 1976.
- (75) Nice, Stephen, The Androgynous wife and the Military Child, in E. Hunter. See Ref. 12.
- (76) Orthner, Dennis, Single-Parent Fathers. Implications For the Military Family, in E. Hunter. See Ref. 16.
- (77) Partin George Ray, A survey of the Effect of Mobility on Dependent Military Children, Ph. D. Dissertation, The American University in Wasnington 1967.
- (78) Pearlman, Chester, Sepration Reaction of Married Women, **Am. J. of Psycniatry**, Jan., 1970.
- (79) Pederson, Frank, Relationships Between Father-Absence and Emotional Disturbance in Male Military Dependents, **Merrill-Palmer Q.** 12, 1966.
- (80) Posers, iris, The National League of Families and the development of family Services, in H. Mccubbin, See Ref. 3.
- (81) Rienerth Janice, Separation and Female Centerdness in the Military Family, in E. Hunter, See Ref. 16.
- (82) Rogers, Carl, Wartime issues in Family Counseling, **J. of Marriage and Family**, V. 6, 1944.
- (83) Rosenfeld, Sailor Families: The Nature and Effects on one Kind of Father Absence, **Child Welfare**, 1, 1973.
- (84) Gyan, Francis, the Military Family, **Military Medicine**, 129, 1964.

- (85) Sattin, Dans, The Ecology of Child Abuse within A Military community, **Am. J. of Orthopsychidtry**, 41, 1971.
- (86) Saunders, David, Poverty in the Army, **Social Service R.**, 43, 1969.
- (87) Schein, Edgar, Reaction Patterns of Severe, Chronic Stress in American Army Prisoners of War of the **Chinese**, **J. of Socil issues**, 13, 1952.
- (88) Schuetz, Alfred, The Home Comer, **Am. J. of Sociology**, 50, 1945.
- (89) Segal, J., Therapeutic Considerations in planning the Return American POWs to continental U.S., **military Medicine**, Feb., 1973.
- (90) Seplin, Celia Derene, (Bureau of Child Cuidance, board of Education, N. Y.), A Study of the influence of the Father's Absence for military Service.
- (91) Shaw, Duffy, Privitera, The Military Child, in E., Hunter. See Ref. 12.
- (92) Sigal, J, Some Second-Generation Effects of Survival of the Nazi Prescution, **Am. J. of Orthopsychiatry**, 43(3) April, 1973.
- (93) ———, Concentration Camp Survival A Pilot Study of Effects on the Second Generation, **Canad. Psychiatry Ass. J.**, V. 16, 1971.
- (94) Snyder, Alice Ivey, Midlife, Crisis Among Submariners's Wives in E. Hunter, See. Ref. 16.
- (95) Spellman, Seth, Utilization of Problem Solving Resources in H. Mccubbin, See Ref. 14.
- (96) Spoylar, Ludwing, the Grieving Process in MIA Wives, in H. Mccubbin, See Ref. 3.
- (97) Staton, Dunca, The Military Family: Its Future in the All-Volunteer Context, in Nancy Goldman and David Segal, **The Social Psychology of Military Service**, Sage Publications, Beverly Hillo, London 1976.
- (98) Stenger, Charles, The Veterans Administration Prepatations for Returning Vietnam Era prisoners of War, Family Members And Families of Servicemen Missing in Action, in H. Mccubbin See. Ref. 3.
- (99) Stoddard, Changing Spouse Roles: An Analytical Commentary, in E. Hunter, See. Ref. 16.
- (100) ———, The Army Officer's Wife: Social Stresses in A Complementary Roles in N. Goldman and D. Segal, See Ref. 97.
- (101) Strange, Robert, Psychiatric Care for the Returned Prisoners of War: The Navy And Marine Corps Experience, in H. Mccubbin, See Ref. 3.

- (102) Stumpf, Susan, Military Family Attitudes Toward Housing, Benefit and The Quality of Military life in E. Hunter, See Ref. 16
- (103) Trunnell, Thomas, The Absent Absent Father's Children's Emotional Disturbances, Arch. of General Psychiatry, 19, 1968.
- (104) Williams, John, An Examination of Divorce in a Military Environment Using Middle Range Theory, KFA international CER, Seminar on Divorce and Remarriage - Leuven, Belgium, 1981.
- (105) ———, Divorce and The Academy Grad.
- (106) ———, Divorce and the Air Force Family, Air Force Magazine, Oct. 1974.
- (107) ———, Divorce and Dissolution in the Military Family, in H. McCubbin, See Ref. 14.
- (108) Woelfel John, Marital Satisfaction and Retention in the Army in E. Hunter, See. Ref. 16.
- (109) ———, The Relationship between the Army Wife and Family Life of Solidiers, Public Data use, 6, 1979.
- (110) York, Nancy, The Legal Struggle Far Military Woman's Right to Have Children, in E. Hunter, See Ref. 16.
- (111) Zunin, Leonard, A Program For The vietnam Widow; Operation Second life. in H. McCubbin, See Ref. 3.

الدراسة الثالثة

قضية المرأة في القوات المسلحة

تصطدم قضية التحاق المرأة بالقوات المسلحة مع مفهوم أساسى طالما استقر في أذهان الناس وهو أن الفرد يلتحق بالجيش ليكون رجلاً وأن الجيش هو الذى يصنع منه هذا الرجل. كما ينظر الناس إلى الجيش كنوع من إعادة التنشئة كما في المثل الشعبي المشهور «ما لم يعلمه أباه وأمه سيعلمه الجيش»، أى أن الناس هنا يربطون بين الجيش والرجولة. ويبدأ الفرد خدمته العسكرية عادة بالتدريب الأساسى قبل التدريب الفنى لأنه لا بد أن ينشأ أولاً قبل أن يعمل به. كما يشترط الجيش متطلبات بدنية معينة يتحقق منها باختبارات دخول مصممه أساساً للتأكد من قدرة الفرد على تحمل التدريب الأساسى الذى يعده كرجل في القوات المسلحة. والعلاقة بين العنف والرجولة أمر سائد على مستوى البناء الرسمى وغير الرسمى للقوات المسلحة. ويعنى هذا أن الجيش لا يمثل فقط هوية دور الجنس التقليدى للرجل فحسب بل هو وسيلة للتنشئة لهذه الهوية ويتحقق من خلال الانعزال النسبى عن المجتمع واكتساب السلوك التقليدى للرجال والإيمان بسيادة الجيش والحرب على ما عداهما. كما يتوقف نجاح الفرد على مدى مطابقتها لمتطلبات الرجل العسكرى.

من هنا نرى أن دخول المرأة في وظائف الذكور التقليدية حتى مع استثناء المعركة ما هو إلا تحد للتنشئة العسكرية الرجولية ويلزم على القوات المسلحة أن تطور نموذجاً خاصاً للأنثى المقاتلة. كيف يمكن إذن والحال هذه أن يحافظ الجيش على نموذج الرجل العسكرى حينما تشارك الأنثى في هذا النموذج؟ (Arkins p.154).

ويرى على مبرزى أن الرجل مازال يشغل دور المقاتل في مختلف الثقافات بما فيها إسرائيل التى لا تعتبر استثناء للقاعدة. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد أدت إلى دحض القول بضرورة الحاجة إلى أصبع الرجل للضغط على زر طائرة (ب ٥) مثلاً لالقاء قذيفة مدمرة، فإن الغالبية العظمى من أسهامات الحرب يقوم بها الرجال. ويقول مبرزى أن التكنولوجيا قد تكون قادرة على تغيير العديد من مظاهر الثقافة لكنها لم تستطع حتى الآن أن تغير دور المقاتل الذى ينسب إلى الرجل دائماً. ويتساءل هل يمكن تفسير ذلك بيولوجياً أم ثقافياً؟ وهل الرجال أكثر عنفاً من

النساء لعوامل تتعلق بالحمل والولادة أم بالتنشئة الاجتماعية خاصة بعد أن أظهرت مختلف التجارب أن هناك اختلافا كبيرا بين جسارة وجسارة النساء (Mazrui P.71).

وهناك اتجاهان، أحدهما معارض والآخر مؤيد لالتحاق المرأة بالقوات المسلحة. يرى الأول أن المرأة لا تصلح للتجنيد العسكري والقيام بمهام قتالية فيه بل أنها قد تؤدي إلى أضعاف الجيش بسبب اختلاف السمات الفيزيولوجية والاستعدادات المهنية بين الرجال والنساء بالإضافة إلى أنها قد تحطم شبكة العلاقات الاجتماعية بداخله مما يؤثر على كفاءته كتنظيم والتأثير على سمعته في مواجهة العدو. ويرى الاتجاه الثاني أن المرأة تصلح لأداء أدوار ومهام قتالية وأنه لا يحق للقوات المسلحة أن تعامل المرأة كطفل يصنع الآخرون مقدراته (Binkins P.171).

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع العسكري لا يتبنى واحداً من هذين الاتجاهين فإن البحوث المتعلقة بالمرأة فيه قد تميزت بالخصائص التالية.

١ - توجه معظم هذه البحوث لخدمة سياسة معينة أكثر منها نحو جمع كم معرفي في العلوم الاجتماعية. أي أنها لا تركز أساساً على الاختبار المباشر للنظريات الاجتماعية.

٢ - إن معظم القائمين على هذه البحوث يعملون أساساً لصالح القوات المسلحة سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين متعاقدين من العلماء الاجتماعيين. ويضع صانعو السياسة العسكرية في الحالتين قدراً كبيراً من الرقابة على هذه البحوث وكذلك على نوع المناهج والأسئلة المستخدمة. والعلماء الاجتماعيون من العاملين خارج القوات المسلحة قادرون عادة على رؤية مشاكل المرأة من زاوية أوسع (سواء في الإطار النظري أو متضمنات السياسة) ولا يعنى هذا بالطبع أن العلماء الاجتماعيين الذين يعملون لصالح القوات المسلحة لا يساهمون في الكم المعرفي في هذا الميدان ولكن لا تتوقع منهم أن يكون قادرين على التعبير عن مختلف وجهات النظر.

٣ - تركز معظم البحوث عادة على قياس اتجاهات الأفراد العسكريين والمدنيين نحو الأدوار المناسبة للمرأة، ولم تركز على ديناميات المواقف التي يختلط فيها الجنسان أو آثار المخصصات المتنوعة للمرأة على كفاءة الوحدة ألا حديثاً فقط (Segal M.P.105).

وتعتبر نانسي جولدمان N. Goldman من أوائل المتخصصين في قضية المرأة ممن حاولوا وضع إطار سوسيولوجي يفسر عملية انتفاع القوات المسلحة بالمرأة.

حاولت جولدمان أن تربط بين زيادة عدد النساء اللاتي يخدمن في القوات المسلحة في العالم ودرجة الصناعية وانتشار ايديولوجية المساواة بين الرجل والمرأة وتفرغ النظام السياسى.

وافترضت أن الدول الديمقراطية ذات الأحزاب المتعددة أكثر انتفاعا بالمرأة في القوات المسلحة من الدول ذات الحزب الواحد، واستنتجت جولدمان أن الدول متعددة الأحزاب تعطى تأكيداً أكثر على ايديولوجية المساواة وبالتالي مساهمة أكثر للمرأة في القوات المسلحة وهى التى توصلت إلى تشكيل قواتها على الأساس التطوعى كانعكاس لممارساتها الديمقراطية الداخلية. ولم تجد جولدمان ارتباطاً بين درجة الصناعية والانتفاع بالمرأة في القوات المسلحة في الدول النامية بصفة خاصة لانخفاض درجة الصناعية في هذه البلاد (Goldman, 1975, P.1) وقد اعترض بلاك Blake على افتراضات جولدمان لأنه ليس هناك أساس في نظره لتحديد ما هو ديمقراطى وما هو متعدد الأحزاب خاصة وأن التعدد الحزبى كما يراه في بعض البلاد تعدد اسمى لا فعلى (Blake P.89) ولم تجب جولدمان على اعتراضات بلاك لأنها رأت أنه لم يحدد بالتفصيل ما هو نوع القصور الذى وقعت فيه في عملية التصنيف هذه (Goldman, 1977, P.90).

هذا وقد تصورنا أن هناك علاقة بين قضية التحاق المرأة بالقوات المسلحة وحركة تحرير المرأة، بمعنى أن تكون الأخيرة قد ساهمت ساهمت في زيادة أعداد المرأة بالقوات المسلحة خاصة وأن مؤيدى هذه القضايا يرون أن عدم مشاركة المرأة في الأعمال القتالية يعتبر حائلاً دون المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل كموطن كامل المكانة (Segal, M, 1983, P.236). هذا وقد أثرت الحركة النسائية الأمريكية على كافة مؤسسات المجتمع بما فيها القوات المسلحة إلى درجة أن قوانين ولوائح وزارة الدفاع الأمريكية قد تأثرت بهذه التغيرات المجتمعية لكن الغريب في الأمر هو ما اكتشفته جولدمان من أنه ليس هناك ارتباط بين التحاق النساء بالقوات المسلحة وتأثرهن بايديولوجية حركة تحرير المرأة بل كانت القضية بالنسبة اليهن قضية ذاتية وكن غير مباليات بل ورافضات للحركة (Goldman, 1972, P.140) وفي دراسة أجريت عن اتجاهات الزوجات نحو الحركة النسائية في عام ١٩٧٧ تبين أنه من يعلمن عن هذه الحركة كن أقل اهتماماً بها، كما كانت معلومات زوجات الجنود من الرتب الصغرى عنها قليلة وكانت الزوجات العسكريات أقل احتواء في هذه الحركة بصفة عامة (Hunter, 18).

وتشير هذه النتيجة الغريبة إلى أنه ليس من الضرورى أن تكون استجابة المرأة لايديولوجيات الحركات النسائية استجابات واقعية ويحتمل أن تعبر فقط عن فكر

رائداتها، ولأغراض الدعاية فقط. وقد تكون استجابة الدولة ومؤسساتها كما حدث في وزارة الدفاع الأمريكية لرغبة الدولة نفسها في الاستفادة بإهداف الحركة التي تتسق أساساً مع سياستها (أنظر أيضاً 135 Thomas).

وعلى الرغم من أن ظاهرة اعتماد القوات المسلحة في العالم على النساء بدأت تأخذ صفة العمومية والانتشار سواء في البلاد الصناعية أو غيرها فإنها ظاهرة مميزة في المجتمع الأمريكي بصفة خاصة نتجت عن التغيرات في الموقف الاجتماعي الداخلي وأعطت القوات المسلحة بهذا التغير وإلى هذه المكانة المتدنية نسبياً للمهنة العسكرية والاتجاهات المعارضة للقوات المسلحة بسبب مخاطر الحروب ومن هنا كان من المتوقع أن تجذب القوات المسلحة هذه الفئات الهامشية في المجتمع كالرفيقين والسود والمرأة.

وقد توافق التغيرات الاجتماعية هذه التغيرات المرتبطة بطبيعة المهنة العسكرية والتنظيم العسكري ذاته والتغيرات الديموجرافية التي تحدث على مستوى المجتمع ككل.

ويوحى اتجاه القوات المسلحة إلى الاعتماد على القوات التطوعية بدلاً من التجنيد الإجباري عند العامة أنه ليست هناك حاجة إلى التعبئة لأن التعبئة تعنى أن الأمن القومي في خطر وأنه يلزم على كل مواطن أن يساهم بنصيبه في حماية البلاد ومن هنا تكون مشروعية نظام التجنيد.

وإذا تغيرت مهمة القوات المسلحة إلى الردع أو حفظ السلام فيعنى هذا أنه ليس هناك تهديد خارجي ومن ثم لا يمكن تبرير الحاجة إلى التجنيد لأن الدولة ستعتمد هنا على قوات صغيرة مهنية ومكتفية ذاتياً أكثر من اعتمادها على قوة ثابتة كبيرة يمكن استخدامها في شن حرب هجومية.

وسوف تتشابه الخدمة العسكرية مع سوق العمل المدني إذا اعتمدت القوات المسلحة على قوات تطوعية ويلزم عليها في هذه الحالة إن تنافس هذا السوق للحصول على القوة البشرية التي تريدها مما يضطرها إلى التنازل عن الخصائص العسكرية التقليدية للخدمة بها وأن تركز على التدريب المهارى أكثر من تركيزها على الدوافع التضامنية والرمزية ولهذا يجب أن تضع في اعتبارها أن الشباب الذي سيلتحق بالخدمة شباب صغير السن يفكر في الجيش كوظيفة أكثر منه كقتال وحرب ملازمان لهذه الوظيفة^(١) (Segal, M, 1983, P.259).

(١) هذا السبب بعينه هو الذى جعل هؤلاء الذين يصنعون القرار في الولايات المتحدة يضعون رأى موسكس في اعتبارهم عند النظر في موضوع اعتماد قواتهم المسلحة على التطوع بدلاً من التجنيد حيث فرق موسكس - من

هذا وقد أدت التكنولوجيا العسكرية إلى تغيير أساسى فى مسألة الاعتماد على القوة العسكرية البشرية، ففي النصف الأول من القرن العشرين بدأت الدول فى الاعتماد على نظام التعبئة الذى يحافظ على نواة صغيرة نسبيا من العسكريين فى وقت السلم تتوسع فى وقت الحرب بقوة تسحب من القطاع المدنى ويحول إلى قوة مقاتلة بحكم تدريبها السابق لكن التغيرات التكنولوجية فى منتصف القرن العشرين حرمت الأمم المتحاربة من الوقت المتسع والمسافة فى ميدان المعركة مما كان يسمح لها بتعبئة قواتها وخاصة مع انتشار السلاح النووى. هذا ولم يعد الخطر مركزا على القوات المسلحة نفسها بل عم الخطر حتى على السكان المدنيين المتواجدين على مسافة بعيدة من ميدان المعركة. أى أن التكنولوجيا العسكرية جعلت العسكريين والمدنيين فى منطقة الخطر سواء بسواء (Blumeron P.20).

وإذا كان المقاتلون يعتمدون فى الماضى على البندقية والسونكى فإن الحرب اليوم تعتمد على الالكترونيات والأسلحة المعقدة والأكثر تطورا. ويعنى ذلك أنه إذا كان استثناء المرأة من القوات المسلحة مبررا بمخاطر معركة المشاة فإن هذا التبرير - كما يرى مؤيدوا المرأة - لا يكون مقبولا اليوم مع وجود أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين تقوم بوظائف النقل والمواصلات والإمداد والعديد من الوظائف والتخصصات الإدارية والفنية. وتملأ النساء معظم هذه الوظائف الآن فى القطاع المدنى فلماذا لا يقمن بها فى القوات المسلحة؟

أما فيما يتعلق بالتغيرات الديموجرافية فلاشك أن التخطيط لتنظيم الأسرة وتأخير سن الزواج، والدعوة إلى الأسرة الصغيرة العدد قد يؤثر بشدة على المجتمع المهدد بالحرب وخاصة إذا كان يعتمد على التجنيد الإجبارى، حيث يؤدى تأخير سن الزواج إلى انخفاض معدلات الخصوبة مما يؤثر بدوره على المعدلات المستقبلية للمواليد وعلى القوة البشرية التى تحتاجها القوات المسلحة وهذا هو ما حدث فى الولايات المتحدة نفسها إذ أدى اتجاه الأمريكين إلى الأسرة الصغيرة فى الستينات إلى انخفاض أعداد الذكور الصالحين للخدمة بين عمر ١٧ و ٢١ ويقدر له أن يكون فى عام ١٩٩٠ أدنى بنسبة ١٧٪ عما كان عليه الحال فى ١٩٧٨.

ووجه صانعو القرار بعدة إختيارات: أما تخفيض حجم القوة البشرية العسكرية بسبب النقص فى عدد الأفراد الصالحين للخدمة أو عدم التشدد فى

= الناحية السوسولوجية - بين التنظيم العسكرى القائم على التجنيد الإجبارى (الذى يمثل وجهة نظر مؤسسة تسودها القيم الاجتماعية) وبين التنظيم العسكرى القائم على التطوع (الذى يمثل تنظيما يقوم طابعه المؤسسى على الدافع الفردى المرتبط بالشكل المهني).

المقاييس الموضوعية لقبول الأفراد في القوات المسلحة أو قبول أعداد كبيرة من كبار السن بدلا من الشباب الصغير. وكانت القوات المسلحة الأمريكية على وشك اللجوء إلى هذا الحل الأخير في ١٩٨١ لكنها تغاضت عنه وقررت بدلا من ذلك الاحتفاظ بأفراد الخدمة الموجودين فيها فعلا ولم يكن أمامها إلا الاختيار الأخير وهو أن تلجأ إلى مصادر جديدة من القوة البشرية ومنها المرأة بالطبع. (Segal, M., 1983 P.241).

وقد تكون هذه بعضا من الأسباب التي تدفع القوات المسلحة للانتفاع بالمرأة. أما هل يؤدي إستخدام المرأة إلى تخفيض الإنفاق العسكري فإن هذا يستلزم تفصيلا أكثر.

يرى الباحثون أن الانتفاع بالمرأة في القوات المسلحة قد يؤدي إلى انخفاض في تكاليف الإسكان والانتقال والتكاليف الطبية لقلة من يعتمدون عليها. كما أنه من المتوقع أيضا أن تقل مشاكل الانضباط عند النساء لأنهن أكثر احتراما للسلطة من الرجل. والواقع أن المشكلة ليست مشكلة إنضباط أو انخفاض في تكاليف الإسكان والانتقال فهناك أبعاد أكثر من هذا تتمثل في الآتي:

١ - أن التحاق المرأة في القوات المسلحة سوف يترتب عليه إحداث تغيير في بعض السياسات المتعلقة بخصوصية المرأة (مثال ذلك أن تقدير المخططين العسكريين الأمريكيين لتعديل كل المركبات البحرية الأمريكية لتفي بالحاجات النسائية يكلف وزارة الدفاع حوالي ٩٦ مليون دولار في حالة ما إذا كانت المرأة تكون ٤٪ من الطاقم البحري و١٣٢ مليون دولار، إذا كانت ٢٠٪ من هذا الطاقم. ولو حدثت تغيرات في حاملات الطائرات لقوة خمسها من النساء فإن هذا سيتكلف وحده ٤٠٠ ألف دولار.

٢ - يؤدي إلحاق المرأة بالقوات المسلحة إلى ضرورة إعادة تصميم الملابس والمعدات العسكرية التي كانت مصممة أساسا على مستوى الأبعاد الأنثروبولوجية العادية للذكر في الوزن والطول.

٣ - لابد أن يوضع في الاعتبار أيضا هذه التكاليف التي سوف تترتب على إعادة التصميم المستقبلي للدبابات والطائرات والأسلحة الأخرى حتى توافق التكوين البدني للمرأة.

٤ - إن احتمالات ترك المرأة للخدمة أكبر من مثيلها عند الرجل لأسباب الحمل والولادة وعلى القوات المسلحة أن تدرب امرأتين مقابل كل رجل يحل محلها.

٥ - أن التسهيلات الخاصة بالاحتفاظ بالمرأة رغم ظروف الحمل والولادة تكلف القوات المسلحة الكثير.

وتوضح التجربة الأمريكية أن المرأة الحامل التي تصنف على أنها مريضة وتمنح أجازة من ٤ إلى ٦ أسابيع على فترتين تسبب خسارة قدرها ١٠٥ يوما. وتبين من دراسة أجريت على الوحدات الأمريكية أن ٨٪ من نساء الجيش يصبحن حوامل كل سنة مما يترتب عليه خسارة تصل في فترة سنة إلى ٢٠٠ ألف يوم عمل وتصل هذه النسبة في البحرية إلى ٤٥ ألف يوم عمل، وصحيح أنه من الصعب قياس هذه التكاليف لكنها تسبب خسارة في الإنتاج الكلي للوحدة بصفة عامة. ولو فرض أنه خصص للمرأة الحامل أعمالا مكتبية فإن هذا قد يؤثر على الاستعداد للعمل وعلى بعد المرأة عن وظيفتها الأصلية وقد كانت القوات المسلحة الأمريكية في الماضي ترفت المرأة الحامل لكنه من الصعب عليها اليوم أن تقوم بذلك مع ازدياد المسؤولية فيها.

٦ - تزيد نسبة غياب المرأة عن الرجل لأسباب تتعلق بالمرض وهذا يعني زيادة في التكاليف أيضا.

٧ - ستكلف المرأة ذات الأطفال القوات المسلحة أعباء كثيرة لأنها تحتاج إلى عدد محدود من الساعات كما لا يمكن إشراكها في مناورات الميدان، وهكذا، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن زواج المرأة العسكرية من رجل عسكري يسهل من مهمة القوات المسلحة فإن الحقيقة أنه قيد عليها وعلى الاستعداد القتالي الذي يتطلب مراعاة ظروفها حينما يتطلب الأمر تكليف أحدهما بمهام مختلفة عن الآخر (Benkins P.53).

أما لماذا تفكر المرأة في الالتحاق بالقوات المسلحة، فهناك في الواقع اختلافات بين الرجال والنساء في أسباب التحاقهم بالقوات المسلحة. وقد يكون الدافع الأساسي عند الرجال الرغبة والحاجة الشديدة للهروب من تعقيدات ومشاكل الحياة المدنية إلى بيئة أبسط وأكثر انضباطا كالجيش، هذا بالطبع إلى جانب عوامل البطالة وارتكاب البعض منهم جرائم وانحرافات مدنية أو بسبب الصراع والتفكك العائلي وعدم الرضا عن الذات. ويعلم الرجال تماما أن الجيش ما هو إلا موقع يجبر الناس فيه على أن يكونوا سواسية وبقدر محدود من الحرية في مقابل حمايتهم من الضغوط الفردية والتأثيرات الخارجية أيضا (Gattlieb P.160).

ويختلف الأمر عند النساء لكننا نلاحظ من خلال الأسئلة التي يضر بها الباحثون عن أسباب إلحاقهن بالقوات المسلحة أن النساء يبحثن عن دور للدفاع عن البلاد والاشتراك في المعركة. ومن هذه الأمثلة ما يأتي:

١ - امرأة عمرها تسع وعشرون سنة تحمل درجة البكالوريوس في علم النفس وتعمل كمساعد قسيس في الجيش تقول عن سبب اختيارها « اننى أحمل بكالوريوس في علم النفس وبعد أن دخلت المسيحية وجدت صعوبة في التوافق بين معتقدى المسيحى ودراساتى في علم النفس ولهذا اخترت الجيش لأعمل فيه.

٢ - امرأة ثمانية عمرها خمس وعشرون سنة تعمل كمتخصصة في إدارة الأعمال تقول: « اننى أريد أن أعمل مع الناس ولهذا فكرت في الجيش. لقد كنت أفكر في مزايا الالتحاق بالجيش رغم معرفتى بقيوده، ففى القوات المسلحة يمكن أن تقابل أنواعا مختلفة من الناس من مختلف الولايات في موقع واحد ويمكنك أن تتعلم خبرة وأن تكسب نقودا ولهذا رجحت كفة المزايا.

٣ - امرأة ثالثة عمرها واحد وعشرون عاما تعمل في الشرطة العسكرية تقول: «لم أود أن أكمل تعليمى الجامعى ولم أكن أريد أن أكون كاتبة على الآلة الكاتبة أو موظفة أو بائعة، لم أكن أعرف ما هو نوع العمل الذى سيعطيه لى الجيش. لقد أردت فقط أن أكون شيئا مختلفا».

٤ - تقول امرأة رابعة: «لقد فكرت في السفر وهو أمر يحتاج إلى نقود. إنى احتاج إلى شقة وإلى عمل. لقد شعرت بأنى لست فى مأمن وأريد أن أبتعد عن المنزل ولهذا وجدت في الجيش فرصة الهرب، ولا يرى بعض الباحثين أن الهرب من الأسرة ظاهرة عامة تدفع الفتيات للالتحاق بالقوات المسلحة».

٥ - تقول امرأة خامسة: «إن زوجى رجل عسكري ولنا طفل وأنا ابنة ضابط صف في القوات الجوية. ولقد كان على عسكريا وكان الجيش هو الشيء الوحيد الذى أعرفه (Gattlieb P.162).

كما التحقت بعض الفتيات بالقوات المسلحة الأمريكية لكسر رتابة الحياة وقيودها أو لأنهن لم يستطعن مساعدة أطفالهن ورات البعض منهن أن فترة من ثلاث إلى ست سنوات خدمة تكفى لى يستكملن تعليمهن الجامعى.

ومن الغريب أن نجد أن بعضا منهن قد إلتحقن بالجيش لإغاية أصدقائهن الذكور فقط. لكن هناك أسبابا أكثر غرابة من ذلك مثالها أن هناك شائعات فى مشاة البحرية الأمريكية تقول أن النساء يلتحقن بها أما لأنهن بغايا أو سحاقيات.

ويقول أديستون Addeston المحامى بمركز بحوث المسرحين بأن نسبة هذه الحالات قد انخفضت وأن اللاتى قد أبعدن من الخدمة لأسباب جنسية فى ١٩٧٨ حصلن على تسريح مشرف لكن وزارة الدفاع الأمريكية تقول أن ١٧٪ من نساء

مشاة البحرية قد سرحن في خلال ثلاث سنوات لأسباب جنسية ولم تحصل معظمهن على مثل هذا التسيريح المشرف (Marshall P.53).

وبالرغم من دوافع الالتحاق التي أشرنا إليها هذه فهناك من النساء من لا يعتبرن القوات المسلحة كمجال يحققن فيه طموحاتهن ولا يرين أن ترقيةهن إلى مراكز إشرافية شيئاً هاماً بالنسبة إليهن، فهن يقدرن بدقة أن فرصتهن المهنية محدودة، ولهذا نرى أن كثيرات منهن لا يرغبن في البقاء في القوات المسلحة بعد إنتهاء عقدهن الأول. وتتلخص معظم أسباب عدم الرغبة في البقاء إلى عدم مساواتهن مع الرجال وسوء معاملتهن واستخدام الفاظ غير لائقة معهن. ومنعهن من الأدوار القتالية (Hunter P.75).

أما عن الإغراءات التي تقدمها القوات المسلحة للمرأة: فيرى دافيد سيجال أن العوامل المؤثرة على تعريفات الدور على أساس الجنس في المجتمع الأمريكي وتحول القوات المسلحة من نظام التجنيد إلى التطوع تؤثر بدرجة كبيرة على الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في القوات المسلحة فالخدمة العسكرية تمثل قناة حراكية محتملة لكل النساء والسود في المجتمع الأمريكي. كما ترى المرأة البيضاء بصفة خاصة أن الجيش يمكن أن يعطيها الفرصة في التقدم إلى أوضاع أكثر مسئولية وأكثر إيجابية. ويؤكد سيجال أن الجيش حينما يكون قناة حراكية لقطاع كبير من السكان ممن لا يجدون مزايا في المجتمع يكون قد ساهم في حل مرض اجتماعي كبير (Segal D., P.129) وهناك بصفة عامة إغراءات يمكن أن تقدمها القوات المسلحة للمرأة حتى تجذبها إلى القوات المسلحة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ - **الفرص الاقتصادية:** يرى الباحثون الأمريكيون أن هناك أربعمائة ألف امرأة أمريكية تلتحق بالقوات المسلحة سعياً وراء الفرص الاقتصادية الغير متوافرة في المجتمع المدني وما يرتبط بذلك من فرص تعليم وتدريب.

٢ - **الدخل:** إذا لم يكن الدخل في القوات المسلحة مقاربا للأجر المدني فهو على الأقل عامل جاذب لمن يرغب في الالتحاق بها.

٣ - **فوائد التقاعد:** يستطيع المتقاعد العادي أن يتوقع مرتبا شاملا أكبر من هذا الذي كان يحصل عليه قبل تقاعده ومن هنا فإنه يختار السياق المهني الذي يمدّه بغطاء مالي أكثر من ذلك الذي قد يتحصل عليه في القطاع المدني.

٤ - **الخدمات الطبية:** يتحصل العسكريون وعائلاتهم على رعاية طبية. وإذا لم تتوافر مثل هذه الرعاية في نفس المواقع العسكرية فيمكنهم الاستفادة بها في المواقع المدنية. كما يسمح للمسرحين بهذه المزايا وفق قواعد معينة.

٥ - **الفرص الاجتماعية:** تمد القوات المسلحة بفرص واسعة في تشكيل علاقات اجتماعية وتعرف على عالم أكبر وقواعد انضباط ضرورية للنجاح، حيث يمثل العسكريون قيما جديدة ويتعلمون كيف يتمثلون للقواعد التي تطبق على الجميع ويساعد الجيش أفرادهم من ذوي الرتب المختلفة على تحقيق مكانة اجتماعية قد لا تتوافر لهم في الحياة المدنية.

٦ - **فوائد أخرى:** هناك أيضا فوائد أخرى يستفيد منها العسكريون مثل الضمان الاجتماعي وتعويضات عن البطالة والإجازات وغيرها* (BENKINS P. 31).

السؤال التالي ما هو مدى انطباق مقاييس الانتقاء والتجنيد العسكرية على المرأة؟

يهتم النسق العسكري في الواقع بعملية الانتقاء العلمي للأفراد الذين يحتاج إليهم من ذوي الاستعدادات العامة والخاصة التي تتطلبها الأعمال العسكرية المختلفة (خضر ص ١٨٣). ويتوقف الإنجاز الفردي على مجموعة من العوامل مثل القدرات العقلية ومستوى التعليم والأهلية للعمل والحالة البدنية والخبرة والدوافع والتكيف للتغير والقدرة على التكامل الجيد مع الزملاء وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض. وتختلف أهميتها النسبية تبعا لنوع العمل ودرجة الخبرة في وظيفة معينة بالذات. وتضع القوات المسلحة قوائم وظيفية توصف فيها الأعمال المختلفة ومستويات الإنجاز المطلوبة إلى أدنى مستوى ممكن.

وتعتبر الخبرة وإنجاز العمل مقياسا هاما عند انتقاء الأفراد المناسبين لعمل معين كالإشراف المهني، لكن الخبرة لا تصلح كمقياس عند انتقاء المجندين الجدد ولهذا يعتمد الانتقاء في الحالة الأخيرة على التحصيل العلمي ودرجات الاختبار المقتن إلى جانب الخصائص البدنية، ويختلف المستوى المطلوب من سلاح إلى آخر بالطبع في ضوء العوامل التالية:

(١) الاختلافات في المستوى التعليمي والأهلية للعمل:

يوضع مستوى التعليم ونتائج الاختبارات المقننة كمقاييس لانتقاء الأفراد العسكريين. ولهذا تعول القوات المسلحة كثيرا على استكمال شهادة الثانوية العامة

* يرى الباحثون أن المزايا العديدة التي يستفيد بها العسكريون يجب أن تقاس في ضوء الأعباء الملقاة عليهم والتخاطر والحرمانات التي يتعرضون لها والتي تعتبر أمرا مميزا للحياة العسكرية.

ويمكن القول بصفة عامة أن مثل هذه الفوائد تشكل نوعا من المجازية لإقناع الناس بالالتحاق بالقوات المسلحة

ليس فقط لعلاقتها القوية بالإنجاز العقلي ولكن لأن البحوث أظهرت أن هناك علاقة مستمرة بين مستوى التعليم ومشيرات المشاكل الانضباطية والقدرة على التكيف العاطفي لمطلوبات البيئة العسكرية.

وتحاول القوات المسلحة عادة وبقدر ما تستطيع اجتذاب الكثير من الشباب للانضمام إليها. ونظرا لقلة المعروض فإنها تضطر لاستثناء شرط استكمال الثانوية العامة وتقبل الراسبين فيها ولكنها تحاول تعويض ذلك بشرط ضرورة تناسب المجدد الجديد مع أعلى مستوى للخريج في بعض الاختبارات ومن ثم لا نتوقع من القوات المسلحة بالنسبة للمرأة إلا أن تطلب شروطا غير متشددة لا بد من توافرها في المرأة أهمها استكمال الثانوية العامة وخاصة إذا كانت هناك فرصة كبيرة للاختيار من بين النساء المتقدمات.

(ب) اختبارات الالتحاق:

تستخدم الأسلحة المختلفة اختبارات عقلية تتناسب مع مستوى التعليم للتنبؤ بمدى توافر مبادئ القدرة على التدريب وإنجاز العمل. كما توجد هناك اختبارات أخرى تطبق على كل المتقدمين للتطوع في القوات المسلحة بحيث يلزم على الحاصل على الثانوية العامة أو غيره أن يحصل على درجات معينة فيها.

ولا نتوقع أن يختلف الأمر بالنسبة للمرأة حيث يجب أن يتناسب الاختبار مع مستوى مؤهلاتهن التعليمية إلا أنه لا بد من أن تكون النسبة المطلوبة من المرأة في هذه الاختبارات عالية أو متعادلة مع مؤهلاتهن التعليمية.

(ج) تعيين المهام:

يتكون اختبار تعيين المهام من عناصر متعددة مثل المعرفة بالكلمات وإدراك المسافة والمعلومات العامة والعمليات الحسابية والانتباه ومعرفة الرياضيات والالكترونيات والعلوم العامة وميكنة السيارات ويصنع الاختبار مستوى معين للنجاح. وقد بينت بحوث الانتقاء أن هناك بعضا من الاختلافات الملحوظة بين الرجال والنساء في ثلاثة ميادين هي الالكترونيات والميكنة العامة وميكنة السيارات حيث يحصل الذكور دائما على نسبة أعلى. لكنه يجب الاعتراف بأن نتائج هذه الاختبارات تخضع لبعض التحفظ ومن ثم فإنها قد لا تقيد دخول المرأة في مجال الأعمال غير التقليدية لأن هناك عوامل أخرى غير عوامل الأهلية يجب أن توضع في الاعتبار عند التنبؤ بالكفاءة العسكرية أو تقييمها.

(د) الاختلافات الفزيولوجية :

على الرغم من أن القوة البدنية والقدرة على التحمل من الأمور المطلوبة حتى يتم الأنجاز الناجح للعديد من الأعمال العسكرية فإنه من الصعب الجزم بأن الاختبارات التى تقيس القدرات الفيزيائية عالية التقنين. ويرى المتخصصون أن خبرة عشرات السنين تبين أن الأفراد القادرين على مقابلة الحد الأدنى من المستويات الطبية قادرون أيضا على تحقيق المستوى المطلوب للكفاءة البدنية خلال فترة التدريب الأساسى وتشمل القوة البدنية مزيجا من العوامل كالقوة والتحمل والمرونة والتوازن والسرعة والرشاقة. كما تشمل اختبارات الفحص الطبى فحصا اكلينيكيا عاما للجسم وبحوثا معملية ومقاييسا للطول وضغط الدم والتاريخ المرضى.. إلخ.

هذا وتبين التجربة الأمريكية أن القدرة البدنية للمرأة أقل من الرجل ولهذا فإن المخصصات المحددة للمرأة تحتاج إلى قدرة بدنية محدودة. ويوضح التقرير الأمريكى فى هذا الشأن الآتى :

١ - قررت اثنتا وستون امرأة من سبعة وتسعين خُصصن لواجبات مثل صيانة الطائرات انه ليس لديهن القوة الكافية لإنجاز واجباتهن مثل رفع إطارات الطائرات والفرامل والبطاريات ومقاعد الطيارين وإغلاق الأبواب ومختلف الأعمال التى تتطلب الرفع الثقيل.

٢ - لا تستطيع المرأة فى سلاح مشاة البحرية التى دربت على تسلق أعمدة التليفون أن ترفع المعدات الضرورية التى تزيد عن خمسين رطلا.

٣ - خصصت للنساء اللاتى يعملن فى خمس مهن فى سلاح مخازن الذخيرة واجبات كتابية لعدم قدرتهن على أداء العمل وخاصة أن صندوق الذخيرة يزن ثمانية وخمسين رطلا.

٤ - واجهت المرأة صعوبات فى انجاز بعض الأعمال التى كانت تتطلب قدرة بدنية كسائقات عربات إسعاف وفى حمل وإخلاء المرضى وتغيير فرامل السيارات وآلات القيادة.

٥ - رأى المشرفون على النساء اللاتى يعملن فى ميادين ملاحاة القوارب والأعمال المرتبطة بها بأنهن كن غير قادرات على أداء العمل الذى يتطلب رفع أكياس رمل تزيد عن مائة رطل.

هذا وقد لعبت القوات الجوية الأمريكية دوراً رائداً في وضع مقاييس خاصة بالقدرة البدنية للوقوف على قدرة المتقدم على رفع أعداد معينة من الأبطال ونجحت في وضع الحد الأدنى المطلوب لكل وظيفة. وبينت الدراسات التي أجرتها في هذا المجال أن خمسا وعشرين في المائة من نساء القوات الجوية كن قادرات على حمل وزن قدرة سيعون رطلاً بطول ستة أقدام في حين أن المستوى العادي للرفع هو أربعون رطلاً ولم يقتصر الأمر على السلاح الجوي الأمريكي فقط، بل أن هناك بحوثاً أخرى مستقلة أجرتها باقى الأسلحة لربط القدرات البدنية للرجال والنساء بطبيعة العمل.

هذا وقد انتهت البحوث التي أجرتها الوست بوينت West Point إلى أن هناك اختلافات بين الرجال والنساء في التكوين الجسماني والأنثروبولوجي كالحجم ومجموعة العظام وتوزيع السمنة والأطراف والسرعة وحجم القلب وقدر الأكسوجين والقدرة المستنشقة من الهواء ونسبة الهيموجلوبين في الجسم والحرارة، وتعطى كل هذه الاختلافات مزايا في التحمل البدني للرجال عن النساء (Benkins P.73). ولكن هل المعوقات التي تحول دون انتفاع القوات المسلحة بالمرأة معوقات حقيقية؟.

١ - المعوقات الراجعة للخصائص الفزيولوجية للمرأة :

يرى البعض أن جسم المرأة وخاصة في الجزء الأعلى منه أضعف من الرجل وهذا من شأنه أن يعوق أداءها لواجباتها العسكرية. ويرد على هذا القول من زاوية أخرى بأنه إذا كان هناك عمل معين يحتاج إلى قدر خاص من القوة الفيزيائية فيجب أن يكون هذا القدر هو محك الاختيار لهذا العمل بدلاً من أن نتصور أن كل النساء غير قادرات على إنجاز الأعمال بسبب افتقادهن للقوة الفيزيائية أي أن يكون المستوى المطلوب لأداء العمل هو الأساس وليس الجنس لأنه لا يمكن أن نتصور أن كل الرجال قادرين على إنجاز عمل يتطلب مستوى عال من قوة الجسم العليا أي أنه لا يجب أن نخلط الاختلافات في القوة الفيزيائية بين الرجال والنساء في موقف نتصور فيه أن كل الرجال أقوياء وكل النساء ضعيفات.

هذا وقد بنيت بحوث كوال Kowal ودنييس Dennis عن جرحى التدريب الأساسي أن نسبة الجرحى من النساء أعلى من الرجال لافتقادهن إلى اللياقة والاستعداد السابق، لكن ذلك يمكن علاجه بوضع برامج سابقة للتدريب الأساسي لتحسين استعدادتهن.

وقد تضيق الفروق في القدرات البدائية طالما أن مشاركة المرأة في الرياضة تتزايد باستمرار خاصة وأن التغيرات التي حدثت في السبعينات في مجال الرياضة قد اتاحت الفرصة للأطفال بنين وبنات لدخول أنشطة رياضية كانت حكرًا على الرجال كالملاكمة والمصارعة ورفع الأثقال كما تحسنت إنجازات المرأة في الدورات الرياضية الأولمبية مما يعنى احتمالات ضيق الفروق في القدرات البدنية بينها وبين الرجال.

ويرى الباحثون بأنه يمكن أن يعاد تصميم الأعمال باستخدام تكنولوجيا جديدة تسمح للمرأة بأن تعمل في أعمال تناسبها قياسًا على ما حدث في التطورات الخاصة بتكنولوجيا المصانع التي سمحت للمرأة بأن تعمل في أعمال كان الرجال يؤدونها من قبل وكان ذلك بحكم الضرورة وعدم توافر الرجال في ظروف الحرب العالمية الثانية فأدخلت آلات الرفع لتعويض الافتقاد إلى القوة الفيزيائية. وقد لا يكون ذلك ممكنًا في الأعمال القتالية لكن بعض التقدم يمكن أن يتحقق. كما يرون أيضًا أن كل الأعمال المغلقة حاليًا على المرأة في بعض جيوش العالم لا تعتمد على القوة الفيزيائية ولهذا فإن منعها من الخدمة على السفن البحرية والطيران لا يبرر بالاختلافات في القوة الفيزيائية بين الرجال والنساء لأن هذه الأعمال تتطلب مهارات فنية وليس قوة فيزيائية.

وقد لا يشكل الحمل عائقًا خطيرًا يمنع إسناد أدوار قتالية للمرأة لأن هناك قدرًا من الاختلافات الفردية بينهم في أدائهم لأعمالهن وهن حوامل كما تستطيع الكثيرات من النساء تأدية أعمالهن بنشاط جاد في الشهور الأولى من الحمل وهناك قلة منهم من لا يستطيعن أداء أعمالهن في الشهور الأخيرة من الحمل حرصًا على أطفالهن. كما يمكن وضع خطة طوارئ لإعادة مهام النساء الحوامل حتى لا يتدخل حملهن مع أعمالهن.

ويرد بعض الباحثين على القول بأن العمل الثقيل خطير الأثر على الأم والطفل بأن هذا الأمر يعود إلى الاتجاهات الثقافية أكثر منه إلى نواح بيولوجية ويقولون أن التقارير الطبية لا تثبت أن العمل يسبب مشاكل في الحمل وفي ميلاد الطفل ويرون أن العلاقة بين العمل الثقيل قبل الحمل وميلاد الطفل علاقة غير مباشرة وقد يعود ذلك إلى فقر المرأة وسوء تغذيتها. ويمكن أن تساعد التمرينات الرياضية المرأة والطفل معًا في التغلب على مشاكل الحمل ويستدلون بالمجتمعات البدائية التي ترى أن العمل وليس الراحة هو الذي يعد المرأة لميلاد الطفل.

أما الطمث فإن الباحثين يرون أن مدى تأثر العمل بالطمث عند المرأة مسألة

معروفة بدرجة كبيرة كما أن هناك مغالات كبيرة في تصور هذه العلاقة خاصة وأن الدراسات التي أجريت في عام ١٩٧٤ تشير إلى أن امرأة واحدة فقط من كل اثنتي عشر امرأة ترى أن الطمث يؤثر على عملها وأن قوة العمل تفقد عشر يوم في السنة في المتوسط بسبب طمث المرأة.

وترى مادي سيجال أن الطمث لا يغير سلوك المرأة كثيرا وتستند في رأيها إلى خبرة النساء في الوسط بوينت فتقول أن المرأة لا تأتي طمثها كلية تحت ظروف الضغط والتدريب البدني الشديد كما أن كثيرا من النساء يدعين عدم قدرتهن على العمل بسبب الطمث حتى يعفين من أداء الأعمال التي لا تعجبهن مستغلات جهل معظم الرجال بحقائق الطمث ولا تنكر مادي سيجال أن هناك امرأة لا تتأثر بالطمث لكنها تقول أن هناك تغيرات كثيرة في ردود فعل المرأة للطمث تتأثر معظمها بالتعريفات الاجتماعية الموجودة في ذهن المرأة.

وتلفت سيجال النظر إلى أن هناك بعض الرجال الذين يتعرضون لتغيرات فسيولوجية ونفسية دورية لكن المعلومات المتاحة حول ذلك قليلة لأنه ليس للرجال أعراض فسيولوجية ظاهرة كالطمث.

وعلى الرغم من ذلك فإنه لا بد من أن نسلم من أن المشكلة الحقيقية هي كيفية التصرف في الطمث في مواقف القتال فالمرأة ستعاني بلاشك من مشاكل عدم الراحة والنظافة وعدم الخصوصية على الرغم من أن هناك كثيرا من النساء العسكريات قد نجحن في التغلب عليها كالممرضات ذوات التاريخ العسكري الطويل في الحرب كن قادرات تحت الظروف الشديدة على التعامل مع مشاكلهن الخاصة دون أن يطرحن قضية تدخل الطمث في اتجاذهن لواجباتهن.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هناك ارتباطا بين الطمث والإنجاز الاجتماعي للمرأة إذ يمكن أن يؤدي انخفاض هورمون الاستروجين في نهاية الدورة إلى التوتر والقلق.

ويلاحظ الباحثون أن النساء يرتكبن معظم جرائمهن وكافة مظاهر سلوكهن غير الاجتماعي في هذه الفترة.. ويمكن القول بصفة عامة أن قضية علاقة الطمث بإنجاز المرأة في القوات المسلحة تحتاج إلى بحوث تفصيلية لأنها لم تحسم بعد.

أما مشكلة العناية بالطفل فليست في نظر بعض الباحثين مشكلة تخص النساء دون الرجال بحيث يمنع من المهام القتالية ويرون أنه يمكن تبني سياسات خاصة في هذا المجال كعدم اسناد مهام قتالية لمن يطلب منهم مهمة تستلزم الغياب الطويل والمتوالى عن الأسرة، كما يجب أن يطلب من الأسرة نفسها أن تخطط لمثل هذه

الأمر مسبقاً. لكن طرح الموضوع بهذه الصورة يعنى فى نظر هؤلاء الباحثين احتياج الأطفال لأمهاتهم أكثر من إياهم وهذا ليس صحيحاً من وجهة نظرهم ويستدلون فى ذلك بزيادة عدد الآباء العزاب داخل وخارج القوات المسلحة. ويرون أيضاً أن المرأة العسكرية تجند دائماً من سن ١٨ - ٢١ سنة وهى مرحلة يندر أن تكون فيها أما (Segal M. P.274).

٢ - المعوقات الراجعة للخصائص السيكولوجية للمرأة :

يرفض بعض الباحثين الادعاء القائل بأن الاختلافات السيكولوجية بين الرجال والنساء تعود إلى الاعتبارات الثقافية والبيولوجية ويناقشون القضية من زاوية أخرى فيرون أن البحوث تثبت أن هناك خصائص مختلفة للرجل عن المرأة وأن هناك تناقضاً فى شخصية كل منهما. وتبين هذه البحوث أنه حينما قدم اختبار الرجولة والأنوثة واختبار رورشاخ إلى عينة من الذكور والإناث كل الإناث يملن فى مقياس ارتباط الكلمات إلى اختيار الكلمات المرتبطة بالزى والزينة واللون والسعادة والطف والتوجيه الاجتماعى وذلك على عكس الذكور الذين اختاروا الكلمات المرتبطة بالنشاط والمغامرة والعلم والآلات والمشروعات التجارية والسياسية وإدارة الأعمال والصفات الأساسية للرجولة كالجسارة والمغامرة والميل المباشر للتحرك إلى أعلى.

من هنا نجد أن السبب المباشر فى مقاومة أداء المرأة لمهام قتالية يكمن فى أن عناصر شخصية المرأة لا تتسق مع طبيعة المعركة وما فيها من سقوط للقتلى والجرحى بالإضافة إلى الضغوط البدنية واضطرار المقاتل إلى أن يحمل طعامه وراء ظهره وتعرضه لحالات الإسهال وفقد الماء وارتفاع الحرارة وعدم النوم أى أن مسرح المعركة لا يظهر إلا أعلى درجات الفوضى والاضطراب، مما يعنى أن النساء أقل قدرة من الرجال على الإنجاز تحت ظروف الضغط.

ويرد مؤيدوا المرأة على ذلك قائلين بأن نتائج الدراسات التى أجريت على الممرضات الأمريكيات فى الحرب العالمية الثانية بينت أنه كان لديهن قدرة احتمال عاطفية وبدنية وهن يؤدين أعمالهن تحت ظروف المعركة. كما يستدلون أيضاً بأن نساء البوليس الأمريكى كن قادرات على التكيف للظروف شديدة الضغط. ويرون أخيراً بأنه ليس هناك داع، لأن نفترض أن المرأة غير قادرة على الاستقرار السيكولوجى فى ظروف المعركة طالما أنه لم يظهر ذلك فعلاً، وأنه إذا وجدنا اختلافات بين الرجل العادى والمرأة العادية فى ظروف الضغط فيجب أن تجعل من قدرة كل

منهما أساسا لاختياره أو رفضه لعمل ما وهذا يتطلب بالطبع تطوير مقياس مقنن لهذا الغرض.

أما عن الخصائص الواضحة في النموذج النمطي لشخصية المرأة والتي لا تصلح للمعركة كالرعاية والخضوع والسلبية وعدم العدوانية فهذه الموصفات من وجهة نظر مؤيدي المرأة لا يقبلها النساء في أيامنا هذه ويرون أن هناك رجالا أكثر خضوعاً وسلبية وأقل ميلا للعدوانية من النساء ولهذا لا تصلح هذه الموصفات كتبرير لاستثناء النساء من أعمال بسبب خصائص يشترك فيها الرجال معهن.

إلا أن هذا المدخل النفسى الذى يرجع الأعمال المتعلقة بالجنس إلى الاختلافات الشخصية بين الذكور والإناث لا يضع في اعتباره - كما يرى البعض - الموقع الاجتماعى للفرد داخل النظام الاجتماعى الهرمى. كما أن الاختلاف المهنى بين الجنسين قد لا يكون بين مجتمع وآخر فحسب بل داخل المجتمع نفسه بل من وقت لآخر^(١) (Segal, M, 1982 P.274).

٣ - المعوقات الراجعة لعوامل اجتماعية :

تتطلب التوقعات المعيارية من المرأة التطابق مع الأدوار الأسرية ومن الرجل التطابق مع الأدوار المهنية، ولهذا فإن الحاجز الأساسى الذى يقف حائلاً ضد مساهمة المرأة فى القوات المسلحة هو الضغوط الاجتماعية^(٢) ومجموعة القيم الثقافية التى تدور حول الأدوار المناسبة للأسرة، يضاف إلى ذلك أن هذه الاختلافات الفزيولوجية بين الذكور والإناث تعزز القبول الثقافى فتقسيم العمل

(١) يرى Epstein أن بعض المهن التى ظل الرجال يسودونها فى الولايات المتحدة لفترة طويلة تعرف فى بلاد أخرى وخاصة فى الكتلة الشيوعية على أنها مهن نسائية. مثال ذلك أن النساء فى الاتحاد السوفيتى يمثلن نسبة ٧٥٪ من مهن الطب ومن ٣٠-٤٠٪ من مهن القضاة و٢٨٪ من مهن المهندسين ويشكلن فى الداعترك مثلاً ٧٠٪ من مهن طب الأسنان (Mahajan P.393).

(٢) فرق بارسونز Parsons وويلز Bales بين الأدوار الوسيلى Instrumental Roles والتعبيرية Expressive Roles فتمودج الوالد - الزوج هو دور وسيلى ويتوقع دائماً أن تساعد الأسرة الطفل الذكر على تعلم الدور الوسيلى. كما تلعب الأم - الزوجة دوراً تعبيريّاً فى الأسرة وتنشئ الطفلة الأنثى على هذا الدور أيضاً. ويرى دارلى Darley أن الطبيعة الخاصة بموقف اجتماعى معين بما فيها توقعات الآخرين الحقيقية أو المتخيلة يمكن أن تحدد نوع السلوك المطلوب. ونظراً لأن بعض التوقعات ترتبط بجنس الفرد فإن سلوك الناس يتسق دائماً مع هذه التوقعات ولهذا تمنح بعض المهن بأنها نسائية والأخرى رجولية. وتؤثر نمطية الجنس فى مهن معينة على هؤلاء الذين يؤدون أدوار مخالفة فيها (Mahajan).

القائم على الجنس الذى يرى أن عالم الرجل هو عالم الرجل وأن عالم المرأة يدور حول الأسرة ودورها المثالى الثقافى هو أن تكون زوجة وأما طول الوقت، أى أنه يلزم أن تتحول هذه القيم الثقافية المتعلقة بأدوار المرأة فى الأسرة والعمل حتى تساهم المرأة مساهمة كاملة فى القوات المسلحة.

ولاحظ كويستر Quester أن الاعتبارات التى تعترض على أداء المرأة لمهام قتالية تعود أساسا إلى نواح أخلاقية حيث يرى العالم أنه يجب حماية المرأة من المعركة سواء أكانت تصلح لها أولا لأن المرأة هى التى تلد الجيل الثانى فى المجتمع وهى التى تحفظ نوعه، كما أنها مسئولة عن عملية الانتقال الثقافى للأطفال. وطالما أن المرأة هى التى تحمل الأطفال فإن طريقة ضمان بقاء النوع هو حمايتها من المعركة.

وترد مady سيجال على هذه النقطة قائلة بأنه حتى لو استثنينا المرأة من أدوار القتال فإن الحرب النووية والبيولوجية والكيميائية لن تضمن لنا بقاء المرأة بالضرورة يضاف إلى ذلك أن المرأة تدخل القوات المسلحة فى سن لا تقوم فيها برعاية الطفل كما أن الطب الحديث قد ينجح فى التقليل من المخاطر الصحية التى تتعرض لها المرأة التى تلد بين سن الخامسة والعشرين والأربعين ومن ثم فإن احتمالات انجاب الأطفال وحفظ النوع كثيرة.

وترفض سيجال هذا الاستدلال بالأدلة التاريخية والأنثروبولوجية الذى يرى أن الرجال هم المقاتلون فى كل المجتمعات تقريبا سواء الماضى أم الحالى وترى أن ما هو صحيح للمجتمعات الغير متعلمة وما قبل الصناعة ليس صحيحا للمجتمعات الصناعية الحديثة.

والرجال فى نظر مady سيجال يعارضون دخول المرأة إلى المعركة رغبة منهم فى الحفاظ على النموذج التقليدى للذكر على أساس أن الرجل المثالى هو الذى يقوم بحماية الأنثى فإذا ذهبت زوجته إلى المعركة سيشعر أنه فشل فى الحفاظ على نموذجه المثالى وترى أن مبدأ حماية المرأة غير قائم فى المجتمع أصلا لأن العديد من النساء يفتصبن فى الشوارع كما أن إساءة معاملة الزوجة أصبحت شيئا شائعا بل لا تنجو النساء العسكريات من اعتداء زملائهن الجنود عليهن. (Segal, M, 1982 P.279)

وهناك من يرى أنه لابد من أن نضع فى الاعتبار الأثر الذى يتركه وجود المرأة فى القوات المسلحة على الأعداء والحلفاء على السواء وأثر ذلك على الأمن القومى فإذا نظر إلى أن المرأة تشغل أدوارا قتالية فى هذه القوات فإن الصورة الدولية قد تهتز بشدة. وبالرغم من ذلك فإن الواقع يقول أن الكفاءة العسكرية قد تضعف لأسباب

لا تعود إلى وجود المرأة بها مثل الاحساس بعدم الندية مع العدو وانخفاض كفاءة الجنود الذكور والمعدلات العالية من خروج الأفراد من القوات المسلحة.. إلخ. هناك سؤال هام آخر هو: هل يؤثر وجود المرأة في الوحدات العسكرية على تماسك هذه الوحدات؟

من المعروف جيداً أن إنجاز الجماعة المشتركة في أنشطة متناسقة يكون عادة أكثر من إنجاز الأفراد الذين يكونونها. ومن المعروف أيضاً أن تماسك الجماعة والروح المعنوية يؤدي إلى تحسين الإنجاز في المعركة لكن هناك القليل المعروف عن تأثير وجود الجنسين في جماعة واحدة على تماسكها. ويدافع الباحثون الذين يرون عدم وجود ارتباط بين وجود المرأة في الوحدة العسكرية وتماسكها بما يلي:

١ - أن وجود المرأة في بعض الوحدات التدريبية لم يؤثر على إنجازاتها.
٢ - أن الصمود في المعركة وتحمل مخاطرها يعتمد على الاخلاص القوى للجماعة وليس على رابطة الذكورة بين المقاتلين.

٣ - إذا كان تماسك الوحدة يتوقف على الاعتماد المتبادل والعاطفة المتبادلة بين أفرادها فإن هذا يمكن أن يحدث في جماعات مختلطة جنسياً مثال ذلك أن التفاعل في الوحدات المتكاملة جنسياً في الأكاديمية الجوية الأمريكية أدى بمرور الزمن إلى قبول أكثر للمرأة فيها.

٤ - أن التماسك الداخلي للجماعة يعتمد على هذه التعريفات القائمة في أذهان من يعتبرون أنفسهم خارجات عن الجماعة. ولا يشمل ذلك كل النساء بالطبع حيث يختلف وضع الوحدة التي تنظر المرأة إلى نفسها فيها على أنها جندي ضعيف أو ليست بالجندي وبين تلك التي تنظر المرأة إلى نفسها على أنها جندي كزميلها الذكر تماماً.

٥ - أن العامل الهام في التأثير على إنجاز المرأة في الوحدات العسكرية هو عدم قبول الرجل لها والتعصب ضدها ومعاملتها معاملة مختلفة.

٦ - أن استثناء المرأة من مهن معينة كالقانون والطب والبوليس والاطفاء على أساس أن وجودها يؤثر على أداء العمل وعلى احتمالات تحطم العلاقات الشخصية بين الرجال لم يعد له مبرر لأنها تشارك اليوم في هذه المهن دون أن يثبت صحة هذا الادعاء تماماً بل إن إنجازها كل ناجحاً بصورة غير متوقعة. (Segal, M., 1982, P.280).

ويرى بعض الباحثين أن معظم النساء المؤهلات لأعمال قتالية قد لا يرغبن في المشاركة في المعركة ويرد مؤيدوا المرأة على ذلك قائلين بأن هناك رجالاً قلائل أيضاً هم الذين يرغبون في المشاركة في المعركة وحتى هؤلاء الراغبين في المشاركة ليسوا هم الأفضل دائماً..

ومن هنا فإنه إذا كانت الرغبة في المشاركة في المعركة هي الأساس فيجب أن يطبق هذا المبدأ على كل الجماعات.

ويستدل الباحثون لاثبات أن المرأة ذات درجة عالية من الدافعية والقدرة على التحمل بنتائج وجودها في المواقع التدريبية بما فيها مراكز تدريب القوات الجوية. وهذه النتائج على النحو التالي:

١ - الدافع : تبين أن المرأة العسكرية على درجة عالية من الدافعية بصفة عامة كما أنها ذات حماس وقدرة على التنافس والاهتمام بتحقيق إنجاز متقدم في الميادين المخصصة للرجال وعادة ما تأتي المرأة إلى القوات المسلحة بتوقعات واضحة عن الانضباط الصارم والعمل الشاق والتحدى والمساواة في المعاملة ولهذا تجد نفسها غير راضية عن أى تساهل معها من قبل القادة من الرجال.

٢ - العاطفة : يعتبر هذا المتغير من أكثر المتغيرات اختلافاً بينها وبين الرجال لأن النساء أسرع في إطلاق عواطفهن وغضبهن وقلقهن من خلال البكاء على عكس الرجال الذين يحتفظون بهذه العواطف داخل أنفسهم أو يطلقونها بطريقة مختلفة. وتأخذ النساء النقد على أنه موجه إليهن بصفة شخصية وتشتكى النساء دائماً من أن الرؤساء الرجال لا يضعوا طموحاتهن في السياق المهني موضع الجدية.

٣ - الضغط : تواجه النساء الضغط بطريقة معقولة أما في المواقف الشديدة الضغط التي لا تستطيع أن تؤدي فيها المرأة ما يطلب منها مثل الجرى والمشي فإنها تبكى عادة.

٤ - التنافس : تحقق المرأة انجازاً أفضل في النواحي الأكاديمية كما تحصل على درجات شرف في بعض التخصصات حتى في تلك القاصرة على الذكور (Gallway P.656).

وهناك قضية أخرى هامة تستلزم مزيداً من التحليل لأنها تتعلق بالمرأة كضابط عسكري.. وهي قضية المرأة في الأكاديميات العسكرية التي تقوم بتخريج الضباط.

لجأت بعض الدول في الواقع إلى فتح كليات عسكرية خاصة للنساء في حين رأت بعض الدول الأخرى أن فتح مثل هذه الأكاديميات عملية بطيئة وطويلة تحتاج إلى

تغيرات تنظيمية وفردية على الرغم من دلالتها الرمزية والمستقبلية ولهذا لجأت إلى التعليم المختلط الذي كان يسود في الجامعات المدنية. (Defleur P.166).

ويقوم التعليم المختلط على فكرة أساسية مؤداها أن الاختلافات الجنسية بين الرجال والنساء قليلة وإن الناس يجب أن يتلقوا تعليمهم كأفراد وليس كأعضاء في جنس ما.

ويعنى دخول المرأة الأكاديميات العسكرية أن هناك تغيراً في دور الضابط من البطل المقاتل إلى الضابط المدير أو المتخصص الفني، كما يعنى قبولها في الأكاديمية شرعية قبولها كضابط عسكري. ويرى البعض أن التعليم المختلط في الأكاديميات هو حجر الزاوية الهام في صراع المرأة العسكرية من أجل المساواة (Durning P.659) ولا يؤثر التحاق النساء بالأكاديميات على الذكور فحسب ولكن يؤثر على دور المرأة ذاتها فيما بعد وعلى مستقبل المهنة العسكرية فإذا تخرجت من الأكاديمية بنفس درجة إنجاز الذكور فإن هذا يعنى أنها زميل مهنة ويؤدي ذلك في النهاية إلى احتمال استخدامها في ميادين ترتبط بالمعركة ارتباطاً مباشراً كالضباط الطيارين والبحارة وضباط إطلاق الصواريخ كما سيؤدي ذلك أيضاً إلى ضرورة فتح مجالات القيادة وأركان القوات المسلحة أمام المرأة وهي التي لا يسمح لها بأن تعين فيها وهذا من شأنه أن يؤثر على بناء القيادة العسكرية وعلى المهنة العسكرية ذاتها (Galloway P.648).

وقد أثار التحاق المرأة الأمريكية بالأكاديميات العسكرية جدلاً كبيراً حول المقاييس المتعلقة بالحجم والقبول للطلبة الجدد ولهذا لم يكن مدهشاً أن يلاحظ وجود بعض الطلبة القصار لأن مقاييس القبول بالطول قد تغيرت لكي توافق أطوال النساء.

وقبل أن يوقع الرئيس الأمريكي في ١٩٦٧ قراره بالتعليم المختلط في الوسط بونيت كان العديدون من الناس ينظرون إليها على أنها أكاديمية عسكرية تمثل ثقافة فرعية ذكورية لكن قرار الرئيس الأمريكي كان يعنى بعضاً من التغيرات التي تسمح بالاختلافات الفزيولوجية بين الجنسين. وقد أدى ذلك إلى جذب اهتمام العلماء الاجتماعيين لدراسة هذه الظاهرة الجديدة. وكان من الضروري بالطبع أن يختلف مداخل هؤلاء العلماء حسب منظوراتهم، ففي حين ركز علماء النفس الاجتماعي مثلاً على تتبع التغيرات في اتجاهات أدوار الجنس كان علماء النفس الاكليتيكي مهتمين بعملية التكيف السيكولوجي للرجال والنساء خاصة خلال شهور الصيف ذات التدريب الأساسي المكثف وما يترتب على ذلك من احتمالات ترك الأكاديمية

(Priest P.205) هذا وقد اختلف الأسلوب الذى اتبعته الوست بونيت فى تنفيذ قرار التحاق المرأة بها مع الأكاديميات الأخرى البحرية والجوية^(١) ففضلت أن تبقى النساء فى معسكرات متكاملة جنباً إلى جنب مع الذكور بدلاً من أن يعشن فى ثكنات منفصلة كما رأت أن يقوم الرجال القدامى بتدريب الطالبات بدلاً من قدامى المدربين من الإناث.

وتبين أهم نتائج التدريب المختلط فى الوست بونيت ما يلى :

١ - أن المرأة كانت متكاملة فى كل أنشطة الأكاديمية سواء فى الفصول، أو المعسكرات أو التدريب العسكرى وكان الاستثناء الوحيد هو السماح للنساء بالتدريب على نوع معين من البنادق هو (إم ١٦) يختلف عن البنادق الثقيلة (إم ١٤) التى يستخدمها الرجال من ذوى القدرة البدنية الأقوى وأظهر الرجال والنساء قدرة متشابهة فى معظم مظاهر التدريب المكثف لمدة ثمانية أسابيع. وبالرغم من بكاء الكثير من الطالبات فإن البكاء لم يكن مشكلة تدريبية وأن كانت البعض منهن قد فشلن فى استكمال تدريبات الجرى فإن البعض الآخر قد تجاوز ما كان مطلوباً منهن.

٢ - كان الطلبة والطالبات أكثر ميلاً للالتزام بالسياق المهنى العسكرى والرغبة فى التخرج من الأكاديمية.

٣ - حصلت الطالبات على درجات أدنى فى مستويات القدرة على القيادة التى كانت مرتبطة بالقدرة البدنية.

٤ - لم تكن هناك اختلافات تذكر بين الرجال والنساء فى معدلات خرق اللوائح والتعليمات العسكرية.

٥ - تساوى الطلبة مع الطالبات فى درجة رضاهم عن البيئة العسكرية.

٦ - لم تكن اتجاهات الطلبة من الذكور مفضلة لدخول المرأة الأكاديمية فى

(١) قبلت الأكاديمية الجوية الأمريكية فى يونيو ١٩٧٦ حوالى ١٥٧ طالبة. وتتميز هذه الأكاديمية بتمسكها بالتقاليد العسكرية واهتمامها بالاحتفالات والمراسيم العسكرية. وتعتبر من أكثر المواقع العسكرية تأكيداً على معاييرها وتوجيهاتها الخاصة وتغذية الاهتمام والفخر بحريتها كنوع معين من صفوة الضباط. كما تركز أيضاً على ما يطلق عليه بالذكورية فى التدريب أى الاهتمام بخصائص الذكر التقليدي فى التدريب كالقوة والمهارات الرياضية والجسارة والخشونة. ويقوم منهج الأكاديمية على برامج فنية وعسكرية ورياضية يركز الأول على العلوم والهندسة أما الثانى فيحتوى على تدريب قيادى وعسكرى يومى وتدريب آخر متخصص ويحتاج الثالث من الطالبات إلى المساهمة فى العديد من الأنشطة الرياضية والبدنية حتى يحققن أعلى مستوى من اللياقة والقوة (Defleur P.165).

السنة الأولى ورأى الباحثون أن هذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً حتى تقبل المرأة في كل مظاهر الحياة في الأكاديمية.

وهناك نتائج أخرى للتدريب المشترك في الوسط بوينت والأكاديميات الأخرى يمكن بيانها كما يلي:

أولاً: تأثير عدد الطالبات على تكاملهن في الأكاديمية:

يؤثر قلة عدد النساء في الأكاديمية على تكامل المرأة بها لأنها تشعر في هذه الحالة بأنها تحت الملاحظة وأنها المرأة الوحيدة التي تتدرب في مجتمع كله من الذكور يمكن أن تكون أكثر هامشية وتواجه صعوبات جمة في التدريب حيث تقف خلف الطابور ويلزم عليها أن تلاحظ ما يدور وأن تحاول وتستمر في المحاولة حتى تجد لها مكاناً بين زملائها. وقد لا تتأكد من إنجازها المضبوط للعمل فتطلب أن يوضح لها أكثر من مرة مما يظهرها بصورة غير طيبة. ويحدث في معظم الأحيان أن تنسحب المرأة من التنافس بسبب طابعها الأنثوي حينما تجد نفسها في وضع هامشي بين جماعة من الرجال أو لأن الرجل يضع نفسه في أفضل مكان يمكن أن يرى فيه بيان التدريب.

ويختلف الأمر إذا كانت هناك امرأتان أو أكثر فإن هذا يؤدي إلى تكاملهن الكامل بالوحدة.

ثانياً: المدربون والمرأة:

لوحظ أن وجود عدد متوازن من النساء المتكاملات تماماً مع الوحدة لا يضمن حصولهن على نفس المعاملة التي يحصل عليها الرجال من قبل هيئة التدريب. وتبين الدراسات التي أجريت على أكاديمية حرس الشواطئ الأمريكية في أغسطس ١٩٧٧ أن المدربين يقومون عادة بشرح مبادئ وإجراءات التدريب للرجال والنساء معاً لكنهم يعطون الفرصة للرجال في المحاولة والخطأ لمرات عديدة، أما حينما تحاول المرأة وتفشل فإن المدرب يقف أمامها ويقوم بالإجراء الفعلي لها بنفسه بدلاً من أن يشجعها على أن تحاول مرة أخرى. ويرى الباحثون أن مثل هذا الفعل ما هو إلا امتداد لخبرات التنشئة الاجتماعية الأولى التي لا تقوم على شرح مبادئ العمل العقلية للفتاة وتركها تقوم بحل مشاكلها بنفسها أي أن التكنيك التدريبي في المعسكر يعزز تنشئة المرأة الأولية بالاعتماد على الآخرين في المساعدة بدلاً من الاعتماد على نفسها وكذلك على تجنب العمل الصعب وخاصة الأعمال التي تفشل في أدائها. وقد لا يكون المدربون على علم بهذه السلوكيات لأنهم يرون أنهم يمارسون

أدوارهم مع المرأة من منطق الفارس الشهم. ولهذا فإن الباحثين يرون أن استخدام الوسائل السمعية البصرية في التدريب يساعد على تجنب مثل هذه المازق. (Rothschild P. 44).

ولا يمكن إغفال هذا الدور الذي يلعبه قدامى الطلبة من مدربي الطلبة الذين يشغلون أدوار القيادة والسلطة وهم يستطيعون بحكم أوضاعهم ممارسة نفوذهم اليومي على الطالبات الجدد بل هم قادرون أيضاً على تحديد أسس ونوعية تفاعلهم في الأكاديمية (Defleur P.610).

ثالثاً: العلاقات بين الطلبة والطالبات:

يؤثر التدريب المشترك في الأكاديمية على طبيعة وأساس العلاقات بين الرجال والنساء وتختلف العلاقة بينهما إذا كانا في نفس الرتبة عن العلاقة بين الطلبة القدامى والطالبات الجدد. فأفراد نفس الرتبة ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أصدقاء ورفاق يمكن أن يتحدث كل منهم إلى الآخر لأنهم يشاركون بعضهم البعض في ضغوط التدريب ومشاقه، ويساعد كل منهم الآخر فيما يطلبه منه (إذ يمكن أن ترى طالبة تمزح من طالب فتقوم بلكمه أو تمشط له شعره أو يقوم طالب بربط حزام الظهر لطالبة).

ويرى الباحثون أن هذه المشاعر محايدة تماماً وتخلو من أي متضمن جنسي (Rothschild P.198).

ولا تمنع الأوامر الرسمية أو الأوامر الصادرة من القائد بحظر ومعاقبة أي نمط سلوكي غير لائق من الحدوث الفعلي له إذ يمكن أن تحدث بعض الانحرافات على الرغم من رفض الطالبات لها وعدم جدية نظرة الطلبة لذلك.

وقد أجريت مقابلات مع طالبات أكاديميات حرس الشواطئ الأمريكية في نهاية ١٩٧٦ رأت الطالبات فيها أن أفضل أصدقائهن في الأكاديمية هم هؤلاء الرجال الذين كان بإمكانهن أن يعبرن لهن عن مشاكلهن وتخفوهن والبكاء أمامهن.

وعلى الرغم من خلو العلاقات بين الطلبة والطالبات من نفس الرتبة من المتضمنات الجنسية وأنهم كانوا يشيرون إلى بعضهم البعض على أنهم أخوة وأخوان فإن الأمر يختلف عن العلاقات بينهن وبين الطلبة القدامى (المدرّبون عادة) إذ يمكن أن تحدث اللقاءات بينهم خارج الأكاديمية وعادة ما تحدث حالات زواج بينهم. وتشير مثل هذه الحالات إلى أن الطالبات لا ترى في الأكاديمية مكاناً جذاباً في حد ذاته ولكنه مكان يمكن أن يقابلن فيه العديد من الرجال، فإذا تمكن من إقامة

علاقة مع طالب على وشك التخرج فلماذا الانتظار إذن ثلاث سنوات أخرى حتى التخرج؟

وتكشف البحوث التي أجريت في هذه الأكاديمية أن الطلبة المدربين الذي كانوا يقاومون قبول المرأة في الأكاديمية هم الذين لم تكن لديهم صديقات من الطالبات وبالرغم من ذلك فقد كانوا يتفاعلون معهن بود وكانوا يسعدون بالحديث إليهن ويرون أن وجود النساء بالأكاديمية يعزز خبراتهم ويجعل حياتهم سارة وكانوا يقولون بوضوح أنه لشيء لطيف أن تنتظر إليهن «و» أننا لا نحب وجود النساء هنا لكن طالما أنهن موجودات فلماذا لا يوزع البعض منهن على سرايانا» (Priest P.600).

رابعاً: علاقة التحاق المرأة بالأكاديمية بمقاييس الذكورة والأنوثة:

رأى بعض الباحثين أن التعليم المشترك يؤدي إلى آثار طيبة على الذكور تجعلهم يتغلبون على أحاسيس التعالي التي يتعلمونها ويختلطون بطريقة اجتماعية أفضل، كما كانوا يرون أن التنافس الجنسي بينهم سوف يقل وأنهم سيعيشون في جو فكري طيب وسيكونوا أكثر أدباً ولطفاً..

وتشير النتائج المبدئية لدراسة هذه المتغيرات في أكاديمية الوست بوينت إلى أن الاستخدامات اللغوية بين الذكور والإناث قد تحسنت في التدريب الأساسي وأدركت الطالبات أن الطلبة قد استفادوا كثيراً من وجودهن في الأكاديمية (Priest P.597). وكان الطلبة عند التحاق النساء بالأكاديمية أكثر إظهاراً لمقاييس الذكورة (كالاستقلالية والنشاط والتنافس والحسم) وأقل إظهاراً لمقاييس الأنوثة (العناية بمشاعر الآخرين واللفظ والرحمة) أما بعد الاختلاط وبعد فترة التدريب الأساسي المشترك أصبح الرجال أكثر رجولة وأكثر أنوثة كما أصبحت النساء أكثر أنوثة من الطلبة الرجال ولم تكن هناك دلالات سيكلوجية واضحة ترى أن درجة أنوثة النساء قد انخفضت كما كانت هناك فروقا قليلة بين الأنوثة السيكلوجية (التي تشير إلى مواصفات المرأة في الدوافع والشخصية) والأنوثة الثقافية (التي تشير إلى مواصفات المرأة في أنماط الشعر والملابس واستخدام الروائح). وأوضحت نتائج الملاحظات في هذا الصدد زيادة درجات السلوك الرجالي الثقافي عند المرأة الذي يتمثل في قص الشعر وارتداء البنطلون القصير وتجنب استخدام الروائح والاهتمام الكبير بالسياق المهني العسكري (Ibid P.601).

خامساً: موقف الأكاديمية من إنجازات المرأة:

رأى المسؤولون في أكاديمية حرس الشواطئ الأمريكية أن إنجاز المرأة يعود في الواقع إلى نساء محددات متميزات في القدرة وفي السلوك وفي الطبيعة الرجولية لهن ولا يمكن تعميم هذا الأمر على كل النساء. إلا أن مؤيدي المرأة العسكرية قد اعترضوا على ذلك وسموه بالميكانيزم الانكارى الذى يسمح لقيادة الأكاديمية أن تعترف بإنجاز المرأة دون أن تغير رأيها حولها (Rothschild P.201).

ولكن ماذا عن اتجاهات الرجال من العسكريين نحو وجود المرأة في القوات المسلحة؟

الواقع أن درجة الانتفاع بالمرأة في القوات المسلحة تتأثر باتجاهات القادة من رؤسائهم وزملائهم وكذلك بسياسة الأفراد بصفة عامة. وتلعب توقعات الدور عند الرؤساء دوراً كبيراً في درجة الانتفاع بالمرأة لأن دور المرأة المستقبلي كضابط في تنظيم التسلسل مثلاً يتوقف على اتجاهات هؤلاء الرؤساء نحوها.

ويعتمد الترقى في القوات المسلحة بدرجة كبيرة على الانجاز الجماعى الذى يتطلب تعاون الأفراد مع بعضهم البعض. ويعنى هذا أن ترقى النساء ونجاحهن في السياق المهني يعتمد على مدى إدراك الآخرين لهن بأئهن نظريات يمكن الاعتماد عليهن.

وتتطلب العديد من أنشطة الجيش التعاون المتبادل بين كل أعضاء الوحدة في موقف حياة حقيقى أو في موقف يتعرضون فيه للموت أو في موقف تدريبي مخلق. ولهذا السبب تؤثر اتجاهات الرجال نحو الإناث على إرادتهم في التعاون معهن أو في اعتماد كل منهم على الآخر.

وإذا استمر الرجال في الشعور بعدم الارتياح من وجود النساء في المواقف القيادية وغير التقليدية فإن ردود الفعل هذه قد تؤثر على فاعلية الوحدات المختلفة وتبطئ تقدم النساء لشغل الأوضاع التى يرون أنهن أكفاء لشغلها (Larwood P.388).

هذا وقد كانت توقعات المخططين قبل التحاق المرأة بالأكاديميات العسكرية الأمريكية على النحو التالى:

١ - أن الاتصال بين الذكور والإناث سيؤدى إلى تغيير الاتجاهات غير الطبية من قبل الذكور بعد عدة سنوات.

٢ - سيؤدي تكليف النساء بمهام متكاملة مع الرجال على مستوى السرايا إلى أن تصل اتجاهات المساواة بينهما إلى أعلى مستوى ممكن.

٣ - توقع مقاومة الرجال المدربين للمرأة.

٤ - أن تؤيد النساء كجماعة الأدوار المتساوية بينهن وبين الرجال بدرجة أكبر من تأييد النساء (Durning P.573).

وتبين نتائج استطلاع الاتجاهات عند بدء تجنيد المرأة الأمريكية أن ثلاثة أخماس المجندين من الذكور كانوا يرون أن الجيش هو عالم الرجل وأن المرأة لا تستطيع أن تنتمي إليه حقيقة. وقد تنجح المرأة في أن تؤدي دورا فيه لكنه دور مقيد وأنه لا يمكن الانتفاع بها في الأعمال غير التقليدية والمهام القتالية (Hicks P.656).

أما الرجال في مركز تدريب الضباط الاحتياط الأمريكي فقد كانوا أقل ميلا لقبول النساء في التخصصات غير التقليدية وفي علاقات العمل ذات الطابع العنيف كما كانت هناك اتجاهات سلبية من الرجال نحو شغل النساء لمناصب قيادية وأثر إحساس النساء بالدونية على التزامهن بالسياق المهني العسكري (Larwood P.381).

وعلى الرغم من الانفتاح المعروف للشباب الأمريكي فإنه لم يرحب بدخول المرأة أكاديمية الوست بوينت وكانت ردود فعلهم سلبية بل كانوا مقتنعين بأن المرأة لا تستطيع العمل في ظروف الطوارئ ولا التكيف لمقتضيات المعركة كما كان لديهم انطبعا بأن مستوى الأكاديمية سوف يهبط بسبب التحاق المرأة بها وأظهر البعض منهم اتجاهات تعصبية ضد دخول المرأة بصفة عامة وطالبوا بأن تكون لديهم أكاديميات خاصة بهن (Blumenson P.20).

وحاول الباحثون الوقوف على الأساليب التي يمكن بها تحسين الاتجاهات نحو قبول المرأة في الوحدات العسكرية فرأى بعضهم أن عملية إعادة التنشئة التي تحدث في هذه الوحدات لا تكفي في ذاتها لتحسين الاتجاهات طالما أن النساء يدركن أنفسهن على أنهن شيء مختلف وأن هناك شكوكا حول كفاءتهن ولا يمكن الاعتماد عليهن وعلى قدرتهن على التنافس ومن ثم تحجب عنهن بعض التخصصات. وينصح الباحثون للتغلب على ذلك بوضع أسس للتصنيف للجنسين معا حيث يوضع القادرون بدنيا في التخصصات التي تتفق مع قدراتهم بغض النظر عن الجنس.

ويأمل باحثون آخرون في تغير الاتجاهات نحو المرأة إذا أتى جيل جديد في

المستقبل يحل محل الجيل الحالى ويكون أكثر ميلا لمبادئ المساواة بين الرجال والنساء.

وهناك من الباحثين من يرى أن قضية الاتجاهات هذه ترتبط بالسلطة وأن اتجاهات الناس تتأثر دائما بأوضاع السلطة ويضربون مثلا بأن العسكريين فى الأكاديميات الأمريكية كانوا يعارضون قبول المرأة بها لكنهم غيروا استجابتهم حينما صدر القانون بدخول المرأة للأكاديميات ومن ثم أصبحت مسئوليتهم هى تعزيز التعليم المختلط (Segal M., P.11).

نأتى بعد ذلك إلى تجربة العالم فى الانتفاع بالمرأة:

تشير المقارنة بين الدول المختلفة أنه من الصعب أن نجد دولتين متشابهتين فى أسلوب الميادين المسموح بها لعمل المرأة كما يتضح من الآتى: (Binkins P.113).

المرأة فى جيوش دول حلف شمال الأطلسي^(١):

١ - **بلجيكا:** من آخر الدول التى جندت المرأة بقواتها المسلحة على مستوى الكتيبة والقيادة ولا يعهد للمرأة أى تخصصات ذات طابع خطر. والتحقّت حوالى ١٣٠٠ امرأة بالقوات المسلحة فى عام ١٩٧٦ ووصل هذا الرقم فى ١٩٨٠ إلى الخمسة آلاف.

٢ - **كندا:** اشتركت المرأة الكندية فى الحرب العالمية الثانية وتشكل جانباً هاماً من القوات المسلحة التطوعية بكندا يصل إلى حوالى ٥٪ من القوة الكلية.

٣ - **الدانمرك:** تكاملت المرأة تماماً فى كل أفرع القوات المسلحة والدفاع القومى ولكن من خلال سلاح منفصل بها على مستوى القوات البحرية والبرية والجوية. وتتلقى المرأة نفس التدريب الذى يتحصل عليه الذكر وتشكل تقريبا نسبة ١,٧٪ من القوات العسكرية البشرية.

٤ - **فرنسا:** لعبت المرأة الفرنسية دوراً فعالاً فى العمليات العسكرية فى ١٩٣٩ كمدينة كعسكرية فى ١٩٤٠ وتكاملت المرأة هناك فى الأفرع الثلاثة للقوات

(١) وقعت بلجيكا والدانمرك وإيسلندة وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة معاهدة تشكيل هذا الحلف فى عام ١٩٤٩ لتوحيد دول أوروبا وأمريكا الشمالية فى جبهة دفاعية تحميها من التهديد والهجوم المسلح، والتحقّت اليونان وتركيا بهذا الحلف فى عام ١٩٥٢، وألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٥. واستخدمت المرأة فى جميع دول الحلف ماعداً إيسلندة وإيطاليا ولوكسمبرج والبرتغال فى بداية ١٩٧٦ ولا تعمل المرأة كمقاتلة فى جميع هذه الدول. (Binkins P.113).

المسلحة إلا أنه لم يسند إليها أى تخصصات بحرية أو مهام طيران أو أعمال كوماندوز. وقيدت وزارة الدفاع الفرنسية المجالات المفتوحة للمرأة بدرجة كبيرة.

٥ - **ألمانيا:** لم يكن هناك حتى ١٩٧٥ أى ضابط من النساء فى الأسلحة العسكرية لألمانيا الفيدرالية، كما كانت الرتب من الدرجات الأخرى مغلقة على النساء وهناك أقل من خمسين امرأة تخدم كضابط طبيب وكباحث علمى وليس هناك تخطيط فى المستقبل للتوسع فى فرص العمل للمرأة على الرغم من أن المرأة الألمانية كانت قد جندت فى كل الأسلحة غير القتالية فى الحرب العالمية الثانية.

٦ - **اليونان:** لا تزال الأدوار العسكرية للمرأة اليونانية مقصورة على السلاح الطبى حيث تخدم النساء كممرضات منذ عام ١٩٤٩.

٧ - **هولندا:** خدمت المرأة فى سلاحى الجيش والبحرية فى عام ١٩٤٤ وفى القوات الجوية فى عام ١٩٥١ وليست كل التخصصات العسكرية مفتوحة أمامهن وتتلقى المرأة نفس المهارات التدريبية التى يحصل عليها نظيرها الرجل. وقد سمح لها حديثاً بالإشتراك فى واجبات بحرية غير قتالية كتجربة مبدئية.

٨ - **النرويج:** خدمت المرأة كممرضة فى عام ١٩٧٧ ثم دخلت الميادين الإدارية والفنية والطبية والأعمال الغير مرتبطة بالمعركة. وإعداد النساء فى الجيش النرويجى محدودة على الرغم من تكاملهن التام بداخله.

٩ - **تركيا:** يقتصر تجنيد المرأة بها على الجامعيات والمرأة التركية متكاملة تماماً فى أفرع الأسلحة وقليلات منهن من يخدمن فى أوضاع إدارية على مستوى القيادات، إلا أن هناك منهن من يعملن كطيارات فى القوات الجوية.

١٠ - **بريطانيا:** للمرأة الإنجليزية تاريخ طويل فى التمريض العسكرى وكانت تمثل حتى عام ١٩٧٧ نسبة ٤٪ من القوة العسكرية البشرية. وتخدم المرأة فى السلاح الملكى النسائى البريطانى وفى القوات البرية والجوية كما شاركت فى عمليات الحرب العالمية الثانية وخدمت فى أطقم حاملات الطائرات الكبيرة. وعلى الرغم من تقارب الدخول بينها وبين الرجل فإنه يحصل على مقابل تعويض إضافى أكثر.

المرأة فى جيوش دول حلف وارسو*:

لا يسهل تقدير دور المرأة فى دول حلف وارسو لصعوبتين أساسيتين تتمثل الأولى

* وقع الاتحاد السوفيتى وألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا فى عام ١٩٥٥ تحالفا عسكريا للدفاع عن بلادهم. وقد تركت رومانيا الحلف فى عام ١٩٦٨.

في ندرة المعلومات عن ذلك والثانية أن هناك علاقة معقدة متداخلة بين تنظيمات الدفاع المدني والخدمة العسكرية مما لا ييسر عملية المقارنة بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من ذلك فإن المعلومات المتوافرة تبين أن هذا الدور الذي تلعبه المرأة في حلف وارسو دور محدود على الرغم من تزايد دورها في الوظائف التقليدية وذلك على النحو التالي:

١ - **الاتحاد السوفيتي**: يعطى الدستور السوفيتي دوراً متساوياً للمرأة مع الرجل في كل مظاهر الحياة وكانت القوة النسائية الفعلية حتى ١٩٧٦ حوالى العشرة آلاف امرأة.

ويحتّم القانون السوفيتي على كل امرأة من سن ١٩ - ٤٠ وذات تدريب طبي أو بيطري أى تدريب خاص أن تسجل اسمها في الخدمة العسكرية وأن تتلقى تدريباً وقتياً وإن تكون عرضة للاستدعاء في زمن الحرب وكان هناك حتى عام ١٩٧٣ حوالى ٥٥٩ ألف طبيبة. ويجب على المرأة التي تجند أن تكون لائقة بدنياً. ويتساوى الجنسان في فرص الترقى. وتتلقى النساء المتخصصات في الطب والإدارة والاتصال والتخصصات المعاونة الأخرى تدريباً عسكرياً بين الحين والآخر يشتمل على نواح بدنية وسياسية وتمنع النساء من العمل على ظهر السفن القتالية والطائرات ولا يعملن في الخدمة الفعلية قبل أو بعد الحمل حيث ينتقلن إلى الاحتياط.

وكانت المرأة السوفيتية مجندة أساساً أبان الحرب العالمية الثانية وعملت أيضاً على خطوط الجبهة. ويصل أعداد المرأة في القوات المسلحة الآن حوالى مليون امرأة من قوة قدرها ١٢ مليون.

وقد خدمت ٨٠٠ ألف امرأة في الجيش الأحمر في فصائل المدفعية وكراميات دبابات وفي أسلحة أخرى، هذا بالإضافة إلى الأعمال التقليدية الأخرى والدفاع المدني. وتتلقى تدريبها عادة في مدارس تحت إشراف الكومسومول. كما دربت أكثر من ٦٠٠ ألف امرأة كممرضات ومساعدات ممرضات وفي شئون الثقافة الصحية.

ودربت المرأة أيضاً كميكانيكي طيران وكان هناك ثلاث وحدات جوية كلها من النساء وبين تاريخ وحدة المقاتلات الجوية النسائية ٥٨٦ أن مواقعها كانت على ضفاف نهر الفولجا ثم في فيينا، وصاحبت هذه الوحدة الوحدات القتالية السوفيتية وقامت بغطاء جوى للعديد من المدن السوفيتية ودول أوروبا الشرقية.

٢ - **بلغاريا**: تعتبر الجنرال بولينا نيدكوفاف واحدة من أشهر قادة الدبابات السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية وقد عادت لوطنها بلغاريا في عام ١٩٥٣

وتستدعى المرأة في بلغاريا من الناحية النظرية لتملأ التخصصات التي فيها قصور. وتؤدي المرأة من سن ١٩ - ٤٥ واجبات خدمة فعلية محدودة ينقلن بعدها إلى الاحتياط عندما يستكملن فترة الخدمة.

وتتكون قائمة الاحتياط من الرجال الذين أكملوا الخدمة العسكرية أو ذوي المهارات التدريبية المتخصصة ومن الذكور الصالحين للخدمة ولكنهم ليسوا فيها ومن غير المقاتلين الذين حددت لهم مهام غير قتالية في الحرب والنساء من سن ١٩ - ٤٥ سنة اللاتي خدمن في القوات المسلحة.

٣ - **تشيكوسلوفاكيا**: ليست هناك وحدات عسكرية خاصة للنساء لكنهن يلتحقن بالوحدات التي بها مجالات تخصصهن. وتجند المرأة التشيكية بعد اختبار بدني لقياس قوة التحمل لمدة سنة نصفها نظري والآخر ميداني برتبة جندي ويلزم عليها البقاء في الاحتياط لمدة ثلاث سنوات في رتبة ضابط الصف وتمتد هذه الفترة في بعض الأحيان إلى عشر سنوات.

٤ - **ألمانيا الديمقراطية**: خدمت المرأة في الجيش الألماني منذ انشائه في عام ١٩٥٦ وكان هناك قانون الزامي يقتضى بتجنيد المرأة في وقت الطوارئ من سن ١٦ - ٥٠ سنة، ويمكن للنساء أن يتطوعن لفترة طويلة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات في درجات الجنود كما تخدم المرأة في درجات الضباط لفترة أكثر من خمسة وعشرين عاماً. ويتحدد الأجر للرجال والنساء بناء على الرتبة وطول مدة الخدمة. وأعلى رتبة يمكن أن تصل إليها المرأة من رتب الجنود هي الرقيب أول ومن رتب الضباط إلى رتبة النقيب. وقد ترقى إلى أعلى من هذا إذا لم يكن هناك من يناقسها على الرتبة الأعلى. ولا تدخل المرأة الأكاديميات العسكرية ولكنها تعطى تدريباً أساسياً ومتخصصاً بالإضافة إلى التدريب السياسي والإسعاف وتمارين النيران والتدريب القتالي والدفاعي.

وتشغل المرأة وظائف تقليدية في أفرع الخدمة والوحدات العسكرية المترامية عبر الدولة. كما تعمل كموظفة وكسكرتيرة وكعاملات تليفون وراديو في خدمات البريد والنقل وكطبيبة وكمرضة وطبيبة أسنان وبيطرية وهناك قلة منهن يعملن في سلاح المخابرات.

٥ - **المجر**: صدر قانون في ١٩٧٦ يلزم كل المواطنين بأن يسجلوا اسماءهم في أوقات الطوارئ. وتعمل المرأة في التخصصات الطبية والاتصالات التليفزيونية وهي عرضة للاستدعاء حتى سن الخامسة والأربعين كما فتح أمامهن باب التطوع لمدة عامين ينقلن بعدها إلى الاحتياط. وقد تستدعى المرأة في كل ثلاث سنوات

للتدريب المتقدم كما يمكن أن تستدعى في أى وقت لتفقر تدريبية قصيرة.

٦ - **رومانيا**: يعطى القانون الذى صدر فى رومانيا فى عام ١٩٧٢ الحق للمرأة فى أن تلتحق بالقوات المسلحة كسياق مهنى فى رتب الضباط أو الجنود كما تجند النساء تجنيداً إلزامياً لمدة تسعة شهور يحلن بعدها إلى الاحتياط ومهامهن دائماً دفاعية. ويلزم على المواطنين رجالاً ونساءً أن يشاركوا فى التدريب العسكرى لتحسين مهاراتهم وفهم الحرب الحديثة حتى يكونوا قادرين على الدفاع عن الوطن الأم. وشروط القبول فى القوات المسلحة وفقاً لقانون ١٩٧٢ أن يتراوح عمر المتقدمة بين ١٨ - ٣ سنة وأن تكون عضواً فى الحزب الشيوعى أو تنظيمات العمل وأن تكون حاصلة على ما يعادل الثانوية العامة بتقدير عال بالإضافة إلى صورة توافر بعض الخبرة لديها، وألا يكن لديها أطفال تقل أعمارهم عن سنة ويشترط أيضاً أن تنجح فى الامتحان الذى يعقد لها عند الالتحاق بالقوات المسلحة.

٧ - **يوغسلافيا**: يقدر عدد النساء فى القوات المسلحة حتى عام ١٩٧٧ بأكثر من مائة ألف امرأة. وهناك من النساء اليوغسلافيات من يعتبرن أبطالاً قوميات وحصلت ١٩٠٠ امرأة على تقديرات شرف.. ويوجد أكثر من ألفى امرأة برتبة ضابط. ويسجل تاريخ الحرب اليوغسلافية أن خمس وعشرين ألفاً من النساء قد قتلن وأربعين ألفاً جرحن وأصيب منهن ثلاثة آلاف بعجز شديد.

المرأة فى جيوش استراليا وآسيا:

١ - **استراليا ونيوزيلندا**: وسعت هاتان الدولتان دور المرأة فى القوات المسلحة ولكنها لا تحبذان اشتراكهما فى أعمال قتالية وشكلت المرأة فى عام ١٩٧٦ نسبة ٥٪ من القوات المسلحة الاسترالية و ٥,٨٪ من قوات نيوزيلندا. وكان توزيع النساء اللاتى بلغ عددهن ٣٨٠٥ على النحو التالى (١٥٥٠ فى الجيش - ٨٠٨ فى البحرية - ١٠٥٠ فى القوات الجوية) أما فى نيوزيلندا فقد بلغ إجمالى القوات فيها ١٥٠٠ امرأة.

وشاركت المرأة النيوزيلندية والاسترالية فى الحرب العالمية الثانية. وكان لنيوزيلندا أصلاً وحدة نسائية خدمت فى الحرب وحينما تعرضت لتهديد اليونان اضطرت نيوزيلندا لتجنيد المرأة فى كل أفرع القوات المسلحة واقتصرت أدوارهن فى البداية على النواحي الإدارية البحتة، ثم انضممن بعد ذلك إلى بطاريات الأسلحة المضادة للطائرات فى سلاح حرس الشواطئ وما شابه ذلك.

٢ - **اليابان** : لم تنضم المرأة للقوات المسلحة حتى عام ١٩٥٢ والتحت في البداية بأعمال إدارية كموظفة وكاتبة على الآلة الكاتبة وقبلت كممرضة في عام ١٩٦٨ ثم التحقت في عام ١٧٤ بمشاة البحرية وبقوات الدفاع الجوي وفي الأعمال غير القتالية كالأعاشة والسلاح الطبي. ويشترط لقبول المرأة كجندى متطوع في القوات المسلحة أن تكون لائقة بدنياً ويشترط لمن سيلتحق برتب الضباط أن يكن جامعيات وأن تتراوح أعمارهن من ٢٢ - ٢٦ سنة. أما أعمار المجندات فيجب أن تتراوح بين ١٨ و ٢٥ سنة ولا يشترط أن يحققن مستويات معينة حتى يقبلن في القوات المسلحة. وتقضى الواحدة منهن من عامين إلى ثلاثة في الخدمة العسكرية. أما فترة التدريب الأساسي فتتراوح من ٥ - ١٢ أسبوع يتبعها تدريب فنى. وتعمل المرأة اليابانية في وظائف محاسبية ووظائف تعليم وكومبيوتر وإمداد إلى جانب الوظائف التقليدية، وعلى الرغم من الأعمال الغير تقليدية التى تقوم بها المرأة اليابانية فإنه مسموح لها بأن تلتحق بأكاديمية الدفاع اليابانية.

٣ - **الصين** : توضع البيانات المتوافرة عن المرأة في القوات المسلحة الصينية مساهمتها المكثفة في قوات الميليشيا كما تدرب منهن الطيارات المقاتلات. وتوضح الأفلام السينمائية المحللة أنه قد تكون هناك أسراب طيران كاملة من النساء.

٤ - **تايوان** : يسمح للمرأة في تايوان بالتطوع في وقت السلم. كما يجوز تجنيدها عند الطوارئ ويمكن أن تلتحق بالقوات المسلحة كضابط صف لفترة تتراوح من ٣ - ٤ سنوات وفى سن يتراوح من ١٨ - ٤٥ سنة.

ويبلغ عدد النساء حوالى ١٢,٥٠٠ امرأة من قوة بشرية إجمالها ٤٧٠ ألف فرد. وتتلقى المرأة إلى جانب التدريب الأساسى تدريباً آخر في خدمات الميدان وأغانى الحرب. أما النساء اللاتى يلتحقن بسلاح الحرب النفسية برتبة الضابط فيجب أن تكن جامعيات. ويجب أن تكون الممرضات من خريجات المدرسة العليا ويقضين أربع سنوات كدرب في مدارس التمريض ويخدمن كملازم أول لمدة أربع سنوات. وهناك حوالى ثمانية آلاف من النساء يجندن في أعمال إدارية ولفترة ثلاث سنوات على الأقل.

٥ - **الفلبين** : صدر قانون في عام ١٩٦٣ يقضى بإنشاء وحدات معاونة نسائية في القوات المسلحة. وتصل نسبة النساء في جيش الفلبين إلى ١٪ ورتبة الميجور هى أعلى رتبة يمكن أن تصل إليها المرأة. ويقدر عدد النساء بصفة عامة حوالى ٧٨ ألف امرأة (Binkins P. 130).

المرأة في القوات المسلحة المصرية:

يمكن للمرأة المصرية أن تلتحق بالقوات المسلحة لمدة سبع سنوات ويجوز لها أن تجدد خمس سنوات أخرى. ويشترط في البداية أن تنجح في الاختبارات الطبية والنفسية والمقابلات الشخصية وأن يتراوح عمرها من ١٨ - ٢٤ سنة وأن تكون غير متزوجة.

وتعمل المرأة المصرية في الميادين الطبية والإدارية والخدمة الاجتماعية. وقد ساهمت المرأة في السلاح الطبى في حروب فلسطين وحروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل (Binkins P.131).

المرأة في إسرائيل:

حققت إسرائيل نجاحاً قوياً طبقاً لكل المعايير الإسرائيلية والغربية في تحقيق المساواة بين الجنسين سواء في القوات المسلحة أو الكيبوتزات، والحقيقة أن السمعة التي تتمتع بها المرأة الإسرائيلية تقوم على الاسطورة أكثر منها على الواقع. وقد يكون ذلك حقيقة في السنوات الأولى لحروب إسرائيل مع العرب لكن مساهمتها في الوقت الحالى تقتصر على الأدوار التقليدية أكثر منها موجهة نحو أعمال قتالية وخاصة لأن الحرب نفسها أصبحت هجومية أكثر منها دفاعية.

وإسرائيل هي إحدى الدول التي تجند المرأة على أساس مستمر. وتجند المرأة منذ عام ١٩٤٩ متى تصل إلى سن الثمانية عشرة وتخدم في وحدات الدفاع المدنى وأسلحة العمل في الطوارئ. وتمنح حرية أكثر عند تطبيق قانون التجنيد لفترة الخدمة الاحتياط للمرأة أقصر من الرجل وتخدم المرأة في الاحتياط من الناحية الرسمية حتى حملها الأول لكنها نادراً ما تستدعى. ويخلى الطفل الأول المرأة ألبا من واجبات الاحتياط ومن ثم تفقد الاتصال بالجيش كما أنها لا تنقل إلى قوات الدفاع الداخلى.

وعلى الرغم من أن الخدمة العسكرية إلزامية للنساء كما هي للذكور فإن أدوار الدفاع والحرب في إسرائيل محددة أساساً على أنها أدوار ذكور. وتستثنى المرأة من واجبات المعركة في القوات المسلحة وإذا خدمت المرأة في الوحدات القتالية فإنها لا تخدم في خط الجبهة الأول ولم تغير حرب أكتوبر من هذه السياسة (Bar-Yosef P.129).

والزواج قبل سن الثامنة عشرة ولأسباب دينية. وتتعرض المرأة المتزوجة للاستدعاء الاحتياطي. وتؤدي نساء الكيبوتزات واجبات عسكرية أكثر من النساء الأخريات. وقد صدر مرسوم في عام ١٩٦١ يسمح بقبول المرأة في الشرطة العسكرية بشرط أن تكون مقيمة في المدينة لمدة ثلاث سنوات.

وقد وصلت نسبة النساء في القوات الإسرائيلية في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٥٪ من القوة الكلية. وتتدرب المرأة على الأسلحة وأعمال الإسعاف والمناورات الدفاعية باستخدام الذخيرة الحية. وعلى الرغم من هذا التدريب القتالي فإن المرأة كما أوضحنا لا تقوم بمهام المعركة وتعمل المرأة في الوحدات المختلفة ككاتبة على الآلة الكاتبة وعاملة تليفون وكيميائيكي وفي الوحدات الطبية وفي الأعمال الثقافية والاجتماعية وأعمال المراقبة الجوية ومجال المعدات الالكترونية.

ويختلف تدريب نساء الكيبوتزات في مرحلة معينة عن تدريب الرجال حيث يخصص لهن مهام زراعية ودفعية. وقد شاركت المرأة الإسرائيلية في الهاجاناه وتم تدريبها على الأسلحة الخفيفة ولأغراض الدفاع الشخصي كما استخدمت بكثافة في مهام النقل وساهمت في عام ١٩٣٦ في حرب العصابات ضد العرب وحصلت عام ١٩٣٧ على تدريب على القيادة كما خدمت في وحدات الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية. وكان من بين كل خمسة جنود امرأة تشارك في الدفاع والهجوم في الحرب الأولى لإسرائيل ضد العرب (BINKINS P.131).

هذا ويلاحظ أن النساء العسكريات في دول حلف شمال الأطلسي قد بذلن جهوداً كبيرة لتحقيق مكاسب أكثر للمرأة على مستوى دول الحلف ككل. فعقد في كوبنهاجن في ١٩٦١ أول مؤتمر لأقدم الضباط من النساء وكان يتكون من ثمانية مديرات يمثلن ثلاثة وعشرين سلاحاً منفصلاً في كندا والدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا. وتبادلت العضوات المعلومات حول مكانة المرأة وتنظيم وظروف خدمتها بالقوات المسلحة ومستقبلها في الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من أنهن قد تمكن من جمع بيانات شاملة أفادت في تخطيطهن لمؤتمرات أخرى فإنهن لم يلتقين إلا في ١٩٦٥ بعد زيارتهن لقيادة الحلف وكلية الدفاع في باريس وأدت هذه الزيارة إلى عقد مؤتمر للمديرات في ١٩٦٦. ولم يؤد هذا المؤتمر إلى نتائج جوهرية إلى أن عقد المؤتمر الرابع في بروكسل في عام ١٩٧٣ الذي تبنى القضايا الأساسية الآتية:

- ١ - أن المرأة يجب أن يكون لها حقوقاً ودخلاً متساوياً مع الرجال.
- ٢ - يجب أن تعطى المرأة الفرصة في العمل في مختلف التخصصات ولا تقوم بأدوار قتالية ما لم يتطلب الموقف القتالي ذلك.

٣ - يجب أن يتوسع الحلف والبلاد المختلفة التابعة له في عمالة المرأة بمختلف الأسلحة العسكرية.

هذا وقد أدى هذا المؤتمر إلى اعتراف الحلف الرسمي بلجنة المرأة فيه إلى عقد مؤتمر في عام ١٩٧٥ في يوم المرأة العالمي في لندن والتحقته به رئيسات الأفرع في عشر دول تابعة للحلف. وناقش المؤتمر قضايا تركزت حول الاعتراف بالفرص المتساوية الذي يؤدي إلى مسئوليات متساوية وأنه لا بد من التحرك نحو التكامل الكامل للمرأة في القوات المسلحة.

وفي عام ١٩٧٧ عقد المؤتمر السادس في بروكسل وحضره أربع وثلاثون امرأة يمثلن عشر بلاد تركزت مناقشاتهم على دور المرأة في ميادين التكنولوجيا العسكرية وحقوق المرأة المتزوجة بمختلف الأسلحة ومستقبل الأدوار غير القتالية للمرأة والمساواة في الدخل وفي فرص العمل وتوسيع بناء السياق المهني للمرأة، ونوقشت القضايا بصورة جماعية وتركت بعد ذلك لظروف كل دولة فعلى سبيل المثال فتحت معظم دول شمال الأطلسي مجالات واسعة للمرأة في حين اقتصر عمل المرأة في ألمانيا واليونان على التخصصات الطبية (Klick P.673).

خلاصة القول بعد هذا العرض والتحليل أننا:

أولاً: نتفق مع كل ما توصل إليه الباحثون المؤيدون لقضية التحاق المرأة بالقوات المسلحة ومن صلاحيتها للقيام بكافة الوظائف الإدارية والفنية والطبية في الوحدات العسكرية لأنها تؤديها أصلاً في القطاع المدني على أن يكون ذلك في المناطق المركزية والمدن وبعيداً عن الوحدات القتالية والجهة توفيراً للقوة البشرية من الذكور التي يجب أن يوجه الجانب الأعظم منها لمهام المعركة.

ثانياً: نتفق مع بعض ما توصلت إليه مادي سيجال من:

(أ) أن تحديد المستوى المطلوب لأداء العمل هو أساس الاختيار له وليس الجنس وعدم تصور أن كل الرجال أقوياء وكل النساء ضعيفات.

(ب) أن للكثير من النساء قدرة احتمال عاطفية وبدنية تحت ظروف الضغط.

(ج) أن هناك من الرجال من أهم أكثر سلبية وخضوعاً من المرأة التي لا يجب أن تلتصق بها هذه الصفات دوماً.

ونختلف مع مادي سيجال في ادعائها بأن وجود المرأة في الوحدات العسكرية

لا يؤثر على تماسكها. كما لا تؤيد التحاقها بالأكاديميات العسكرية القائمة. وتؤيد وجهة نظرنا رأى كاندرن Candrin من أن الرجال لا ينظرون إلى المرأة منذ الوهلة الأولى كشريك متعاون ولكنى كههدف جنسى. وهناك من لا يستطيعون الفصل بين الجنسين بمعنى أنهم يرون أن المرأة لا بد أن تكون امرأة ويرفضون النظر إليها كشريك مساو لهم (Landrum P.69).

ويعترف الباحثون الأمريكيون بأن هناك حالات اغتصاب للمرأة وأن كانوا يرون أنها تقع خارج الثكنات العسكرية (Blumenson P.1).

كما نشير إلى استنتاجات موسكس Moskos في دراسته عن السلوك الجنسى للمجندين الأمريكيين الذين كانوا في مهام خارج البلاد تعتبر فرصة للجنود العزاب لممارسة الجنس غير الشرعى بل كان القادة أنفسهم يشجعون الجنود على ذلك وفق برنامج محدد. ويقول موسكس في مقالة أخرى له بعنوان المواقع الأمريكية في فيتنام ترحب بنساء الظل أن الجيش كان يرحب بنساء الظل في الثكنات وكان يرى أن هذه مخاطرة لكنها وسيلة للحفاظ على الوضع النفسى لهذا العدد الكبير من الجنود المنهارين معنوياً.

أى أننا لا نستطيع أن نضع حدًا فاصلاً بين المرأة كعسكري مقاتل أو كههدف جنسى في تنظيمات تختلف في بنائها ودينامياتها عن التنظيمات المدنية كالجامعات. (Goloman, 1972 P.178).

كما تؤكد نتائج تجربة التعليم المختلط في الوسط بوينت أن اللوائح والتعليمات الانضباطية لم تمنع من حدوث انحرافات داخل هذه الأكاديمية (Rothschild, P.97).

ثالثاً: لا جدال لدينا في صلاحية المرأة لأداء مهام قتالية. ويبين التاريخ السوفيتى على سبيل المثال أنه كانت هناك أكثر من ٨٠٠ ألف امرأة تخدم في الجيش الأحمر في فصائل المدفعية والدبابات وعملت كميكانيكى طيران وكطيار مقاتل وهناك أمثلة شهيرة في تاريخ الحرب منها قائدة وحدة الدبابات السوفيتية بولينا نيدكوف (Binicns P.125) كما قامت أكثر مليون امرأة سوفيتية بدور مباشر في الحرب العالمية الأخيرة (Goldman, P.1977).

ولا ينفى كل ذلك أن الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت وعرض يجب أن يساند فمن حيث أنها أم وربة بيت قال هتلر قولته الشهيرة في نورمبرج ١٩٣٤ «أننا إذا قلنا أن عالم الرجل هو الدولة فإن هذا يعنى التزامه بأهدافها. أما عالم المرأة فهو زوجها وأطفالها ومنزلها. ولكن أين سيكون هذا العالم الكبير إذا لم يكن هناك من

هو مسئول عن العالم الصغير؟ كيف يمكن أن يستمر العالم الكبير في الوجود بدون العالم الصغير وكيف يمكن أن نحيا دون أن يكون هذا العالم الصغير في وضع أمين ومستقر» (Feld P.563).

ويقول القائد الألماني جسداف Van Gesdaf أن تقاليدنا الألمانية ترى أنه من غير المناسب أن نفكر في تجنيد المرأة كضابط في القوات المسلحة لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية وسياسية (Goldman, 1977 P.1).

وحيثما أثرت قضية التحاق المرأة بالأكاديميات العسكرية أمام الكونجرس الأمريكي قال الجنرال فياند Weyand رئيس أركان الجيش وقتها «ترتبط قضية دخول المرأة الأكاديمية العسكرية بسؤال هام هو «هل الأمريكيون مستعدون لإرسال بناتهم إلى المعركة؟ أن للأكاديمية العسكرية مهمة ضرورية ومميزة هي التعليم والتدريب (و) إعداد الضباط لأدوار المعركة وإذا اضطلعت المرأة بمهام قتالية فهذا في رأي ضياع للمصادر النادرة التي قد تحول الأكاديمية إلى أداء مهام ثانوية» وعلق لوارنس ماكدونالد Mcdonald بأن قضية المرأة ليست قضية هيبة، إنها قضية أساسية وإتنا إذا لم نكن نرغب في أن تقوم المرأة بأدوار قتالية فأننا يجب ألا نسمح لها بدخول الأكاديمية العسكرية (Binkins P.50) ويرى كويستر Quester أنه يجب حماية المرأة من المعركة سواء أكانت تصلح لها أم لا لأن المرأة هي التي تلد الجيل الثاني في المجتمع وهي التي تحفظ نوعه وهي التي تتولى عملية الانتقال الثقافي للأطفال وطالما أنها هي التي تحمل الأطفال فإن طريق ضمان بقاء النوع هو حمايتها من المعركة. (Segal, M, 1982 P.81).

أما من حيث كونها عرضاً يجب أن يسان فقد قال أحد القادة السابقين للأكاديمية الجوية الأمريكية أمام الكونجرس: «إن فتح الباب أمام المرأة لأداء مهام قتالية هو في رأي أهانة لشرف المرأة وتجاهل للحقائق القاسية للحرب. إن التاريخ العسكري والدروس التي تجاهلناها وخبرتي الشخصية في المعركة ومعسكرات أسرى الحرب تقنعني دائماً بأن القتال هو عمل الرجل وأنه يجب أن يظل كذلك. إن هؤلاء الذين يسعون نحو دفع المرأة للأعمال القتالية ينسون الضغوط العاطفية والعقلية والفيزيائية للمعركة بكل أبعادها بما فيها احتمال وقوعها أسيرة في يد العدو، ولقد كان سبيرمان على حق حينما قال أن الحرب هي الجحيم سيسعد عدونا بالطبع لو أطأنا هذا الخطأ الفادح وعرضنا المرأة الأمريكية للأسر في القتال وأنى أعتقد حتماً أن مثل هذا الموقف سوف يضعف ثباتنا القومي في المعركة (Binkins P.48).

ونضيف إلى ماسبق رأى بعض كبار العسكريين وعلى رأسهم وزير الدفاع الأمريكى الأسبق براون Brown الذى قال : « إنى أعتقد أن الاختلافات الفيزيائية بين الرجال والنساء تجعل من الحكمة ألا يسند إلى المرأة أى دور قتالى » . (Binkins . P.49)

ويشير كولواى CALLWAY إلى الخسارة المحتملة فى الكفاءة العسكرية بسبب دخول المرأة الأكاديمية العسكرية فيقول : « أن القضية الأساسية هى نوعية القيادة فى المعركة . أن هدف هذه المقاييس المتشددة لدخول الأكاديمية هو إعداد قادة المعارك من خلال التدريب القاسى والعنيف ومن ثم فإن أية محاولة للتقليل من هذا المستوى عملاً على تكيف المرأة فيها يؤدى إلى الحد من المستوى الضرورى لإعداد الرجال ويلزم حتماً أن تتغير الأكاديمية » .

وقال الجنرال ويستمورلاند أحد رؤساء أركان الجيش الأمريكى السابقين : « يمكن أن نجد امرأة تستطيع أن تقود معركة قوامها مائة ألف جندي لكن هذا هو الاستثناء ونحن لا نسير أكاديميتنا على الاستثناء (Binkins P.50) » .

ويستلزم الأمر فى نهاية هذه المقالة أن نوضح حقيقة دور المرأة الإسرائيلية الذى يستشهد به الكثيرون على أنه نموذج لدور المرأة المقاتلة . ونثبت هنا أن حرب أكتوبر ذاتها كانت دليلاً حياً على عودة المرأة الاسرائيلية لدورها التقليدي كأم وربة بيت أكثر من كونها عسكرية ومقاتلة .

الواقع أن الأيديولوجية السائدة فى إسرائيل تقوم على أن المكانة الاجتماعية للجنسين متساوية وتمثل هذا التوجيه فى كل الإجراءات المؤسسية فى الدولة ويعتبر عنصراً هاماً فى التصور الذاتى الإسرائيلى . ويرى الباحثون أن المساواة محققة جزئياً وأن المرأة لا تساهم بصورة كاملة فى كل مستويات البناء الاجتماعى وظهر التناقض بين التوجيه القيمى بالمساواة والموقف الاجتماعى الفعلى بصورة درامية فى حرب أكتوبر، إذ ترتب على التعبئة الشاملة للذكور البالغين انحسار كل الحاجات والأنشطة المدنية فى المصانع والأعمال والمدارس والجامعات والنقل العام وقيدت مصادر الاستهلاك إلى الحد الضرورى فقط . وكان من المتوقع أن تأخذ الحرب وقتاً قصيراً، لهذا شعر الناس بضرورة تركيز كل المصادر على مشاكل الحرب .

وقد وصلت المشاركة النشطة للمرأة على الحرب على عكس الحروب السابقة إلى أدنى مستوى لها وكان دور المرأة تقليدياً بل كان أقل مساواة وتكاملاً مع الرجل فى وقت كان يجب أن تكون فيه المساواة هى الموقف الذى تجابه به الأزمة . ولعبت أجهزة الإعلام دوراً هاماً فى خلق وتعزيز الأنماط التقليدية، كما سار قادة الرأى من

الرجال والنساء في الاتجاه المؤيد لهذه الأنماط التي تؤكد على مشاعر الحب والرعاية والحنان للمرأة ودورها كزوجة وأخت وأم وحببية.

وعلى الرغم من جدية جولدا مائير المعروفة وتأكيدها على الدور الرجولي للقائد الأعلى للقوات المسلحة فقد ظهرت أمام الشعب على أنها الأم اليهودية المحبة والمواسية وكانت تمسك بأيدي الجنود من الجرحى وتقف أمام كل سرير مشجعة وملطفة.

ومن هنا يمكن استنتاج أن المجتمعات تنمى تحت التأثير الضاغط للخصائص التقليدية كالتوزيع الميلاي للأدوار والعلاقات الخاصة والأولية وإذا كان هناك من يقول أن الحرب تؤدي إلى تعزيز المساواة العصرية بين الجيش وأهمية الأدوار غير الأسرية، فإن أزمة المجتمع الإسرائيلي في حرب أكتوبر قد عززت النمط التقليدي للمرأة. ولم يكن أيامها إلا فرص قليلة للمشاركة في الأعمال المتصلة بحل الأزمة. والغريب في الأمر أنه بعد أن انتهت الحرب وظروف الطوارئ ضعفت الاتجاهات التقليدية وعادت نغمة المساواة إلى الظهور (Bar-Yosef P.129).

إن التجربة الإسرائيلية في حرب أكتوبر ترد بنفسها على أي مزاعم تعطي المرأة الإسرائيلية هالة أسطورية يمكن الاستناد إليها في تبرير إقحام المرأة في أدوار الحرب والقتال. كما أن التجربة العالمية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة تبين أن دول العالم تعلق الكثير من الوظائف القتالية على المرأة التي وإن كانت تصلح لها فإنه يجب حمايتها منها لأن الجيل الثاني في المجتمع لا يوجد ولا ينشأ إلا بها.

المصادر:

- (١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- (٢) Arkins, W., Military Socialization and Masculinity, **J. of Social issues**, V. 34, 1, 1978.
- (٣) Bar-Yosef, Rivka, Role System under Stress, Sex-Roles in War, **Social Problems**, V. 52, 1977.
- (٤) Binkins, M., and Bash, S., Women and the Military, washington, D. C., Brooking Institutions, 1977.
- (٥) Blake, Joseph, A Comment on the utilization of women In the Armed Forces of the industrialized Nations, **Social Symposium**, Spring 1977.
- (٦) Blumerson, Martin, The Army Women move Out, **Army**, Feb., 1978.
- (٧) Butler, J. S., The Promotion of Enlisted women in the Military, **Armed Forces and Society**, V. 4., 1978.
- (٨) Defleur, D. Cadet Beliefs, Attitudes, and interactions during the early phases or Sex Integration, **Youth and Society**, Vol, 10, 2, 1978.
- (٩) ———, Sex intergration of the U. S. Airforce Academy, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N. 4., 1978.
- (١٠) Durning, Kathleen, Women at the Naval Acadeay, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N., 4, 1978.
- (١١) Feld, M., **Arms and The woman**, **Armed Forces and Society**, V. 4, N. 4, 1978.
- (١٢) ———, Co-education at westpoint, **Armed Forces and Society**, Vo1. 4, No. 4. 1968.
- (١٣) Gallowy, Judith, «The Impact of the admission of women to the service Academies on the Role of the women Line officer, **American Behavioural Scientist**, V. 19, No. 5, may 1976.
- (١٤) Gattlieb, David, Women Soliders on Joining the army, **Youth and Scoety**, V. 10, N. 2, 1978.
- (١٥) Goldman, Nancy, The changing Role of womenin the Armed Forces, **American Journal of Soxiology**, 63, 1978.
- (١٦) ———, The utilization of women in the armed, forces of industrialized Nations, **Social Symposium**, V. 18, Spring, 1977.

- (17) ———, Reply to Blake, **Social Symposium**, V. 18, Spring 1977.
- (18) Hunter, E., Families under Flag, Praeger, Praeger Special Studies N.Y., 1982.
- (19) ———, Women in the Navy, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N. 4., 1978.
- (20) Klick, J., Utilization of Women in the Nato Alliance, **Armed Forces and Society**, V. 4, N. 4., 1978.
- (21) Landun, G., Policy Dimensions of an integrated Force, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, N. 4., 1978.
- (22) Larwood, L. and Others, Attitudes of Male and Female cadets Toward Military Sex Integration, **Sex Roles**, V. 6, N. 3, 1980.
- (23) Mahajan, A., Women in The Armed Forces of India, **Indian J. of Social Work**, 42, 1982.
- (24) Marxhail, Kathryn, Who are The woman who Joint the Marines, **Ms.**, Feb., 1981.
- (25) Mazrui, Ali, Military Tecnology-Co and Masculinity In war, Tmpact of Science on Society, Vol. 26, N. 1/2, 1976.
- (26) Priest, R., and Others, The first Coed Class at West Point, **Youth and Society**, Vol. 10 2, 1978.
- (27) Rothschild, C. s., Young Women and Men aboard the U. S. Coast Guard, **Youth and Society**, Vol. 10 2, 1978.
- (28) Segal D., and Others, Military Service for Female and Black Youth, **Youth and Society**, Vol. 10, N. 2, 1978.
- (29) Segal, M., Social Change and Participation of women in the Military, Research in Social Movement, **Con Flict and chagge**, Vol. 5, 1983.
- (30) ———, The Argument for Female combat, in Nancy Goldman ed., Female Soliders, Combatants or no-Combatants, Comm. Greenwood Press, 1982,
- (31) ———, Women in the Military, Research and Policy issues, **Youth and Society**, Vol. 10, 1978.
- (32) Thomas, P., The Young Navy women, **Youth and Society**, Vol. 10, 2, 1978.
- (33) ———, Women In the Military American and British Commonwealth, **Armed Forces and Society**, Vol. 4, 1978.
- (34) Woefel, John, Women in The U. S. Army, **Sex Roles**, 7, 1981.

الدراسة الرابعة

مشكلة التقاعد العسكري

في ضوء التجربتين الأمريكية والسودانية

أولى العلماء الاجتماعيون بصفة عامة وعلماء الاجتماع العسكري بصفة خاصة اهتماماً حديثاً لمشكلة التقاعد العسكري. وكان اهتمام علماء الاجتماع العسكري منصباً على تأثير هذا التقاعد على بناء النسق العسكري ذاته. أما العلماء الاجتماعيون فكانوا يرون أن قضايا التقاعد العسكري - بالرغم من الخصائص المميزة للنسق العسكري عن غيره من الأنساق الأخرى - تمدهم بالمعلومات التي تساعد على التعامل مع مشاكل التقاعد بصفة عامة.

وبغض النظر عن ارتباط التقاعد العسكري بمرحلة عمرية معينة ذات مدلول ثقافي خاص وارتباطه كذلك بالحالة الصحية للمتقاعد فإن مشاكل التغير والتكيف في السياق المهني الثاني ونمط الحياة وما يترتب على التقاعد من أعراض مرضية تتشابه كثيراً مع المشاكل التي يتعرض لها المسنون من المتقاعدين المدنيين. ويرى العلماء الاجتماعيون كذلك أن الجيش لا يستطيع الادعاء بتمييزه عن الانساق الاجتماعية الأخرى لارتباط التقاعد المبكر فيه بمتطلبات الكفاءة الفيزيولوجية للحياة العسكرية لأن مشكلة كهذه موجودة أيضاً في أي نسق اجتماعي يعمل عبر سياق مهني يرتبط بحراك اجتماعي والتزامات متبادلة بين العامل والتنظيم الذي يعمل فيه والذي قد يترتب عليه احتمال لجوء التنظيم إلى دفع بعض أفراده إلى خارجه وحثهم على ترك الخدمة في سن ينظر إليها المجتمع على أنها سن ليست بالكبيرة.

كما يعتقد العلماء الاجتماعيون أيضاً أن الاهتمام بمفهوم السياق المهني الثاني المرتبط بمشكلة التقاعد العسكري يتيح لهم فرصة طيبة لدراسة خصائص هذا السياق وما يترتب عليها من حراك إلى أسفل أو إلى أعلى وتغيير في المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعد. كما ينظر علماء الاجتماع إلى المتقاعدين العسكريين بأنهم يمثلون ثقافة فرعية متجانسة نسبياً وأن دراسة هذه الثقافة الفرعية تمكنهم من الاستفادة بالتحليلات السوسيولوجية وتطبيقها كنماذج بحوث الصحة الجسمية والنفسية ودراسات الصراعات الشخصية والاجتماعية.

(Bellino, P.580)

وليست مشكلة التقاعد العسكري في الواقع مشكلة نسق عسكري في دولة معينة ولكنها مشكلة تواجهها مختلف دول العالم. وصحيح أنها لم تكن تمثل مشكلة كبيرة في الماضي لأن الدوافع الاقتصادية كانت ضمن أهداف الحروب في ذلك الوقت فكان العسكريون المنتصرون يمنحون أراضى أو يتقلدون مناصب إدارية في البلاد المهزومة، لكن الحرب الحديثة الآن لا تقم على الربح وهذا مما يعقد مشكلة التقاعد العسكري للدولة بصفة عامة وللعسكريين بصفة خاصة. وقد يكون هناك تشابه بين الحال في الماضي وبين الحال في بعض الدول التي يضطلع بها العسكريون الآن بأوضاع بارزة أو بعض الدول التي يقوم عسكريوها بأدوار معينة في دول ما وراء البحار كالحال في برامج مساعدات الدول الكبرى مما يعنى استيعاب العسكريين في وظائف تخفف من مشكلة التقاعد. لكن التقاعد مازال يمثل مشكلة هذه الدول فإبهار الإمبراطوريات القديمة لبريطانيا وفرنسا زاد من مشكلة التقاعد لهما كما اضطرت الولايات المتحدة للبحث عن حلول لها وخاصة بعد اتجاهها للتقليل من تواجدها في دول ما وراء البحار أما باقى الدول فلم يكن لها في الأصل قنوات لحل المشكلة كتلك التي كانت لبريطانيا وفرنسا في الماضي والولايات المتحدة في الوقت الحاضر. (Biderman in Littlg, P.27)

وهناك سببان للتقاعد، أولهما سياسة الأفراد العسكرية التي تحيل العسكريين للتقاعد بفعل عوامل السن أو عدم القدرة الصحية أو لانخفاض مستوى أدائهم أو لخلق فرص الترقى أمام صغار السن، وثانيهما القرارات الإدارية بالتقاعد الاختيارى حينما يجد الأفراد في أنفسهم الاستعداد لهذا التقاعد. ولا يكون للفرد في الحالة الأولى أى دور في قرار التقاعد وغالبا ما تكون آثار التقاعد عليه سلبية، أما في الحالة الثانية فقد تكون هناك عوامل مؤثرة على اتخاذ الفرد قراره الاختيارى مثل أحساسه بعدم القدرة على التكيف مع التغير الذى يحدث في القوات المسلحة أو لشعوره بعدم وجود فرصة كافية أمامه للترقى. (Mcneil, 1964)

ويرتبط التقاعد العسكري ارتباطاً قوياً بحجم القوات المسلحة والعمر الذى يحال فيه العسكريون إلى التقاعد فكلما كان حجم القوات المسلحة صغيراً قل عدد الأفراد المدرجين في سجلات التقاعد، كما أن حاجة القوات المسلحة إلى مئات الآلاف من الضباط والمجندين واستمرار حاجتها إلى هذه القوة المقاتلة لسنوات عديدة يؤدى إلى زيادة كبيرة في حجم العسكريين المتقاعدين. (Mcneil & Giffen, 1965, P.25)



ويمثل بناء الأفراد العسكري نموذجاً هرمياً يمكن الحفاظ عليه في شكلين اثنين

فقط هما التوسع المستمر في دخول وخروج الأفراد منه. ولهذا تكون هناك حاجة مستمرة للتقاعد المبكر. (Biderman and Sharp, P.381)

ويرتبط التقاعد بالنسبة للضباط ارتباطاً قوياً بنسق الترقى الانتقائي (إلى أعلى أو أخرج) أى أن كل ضابط في القوات المسلحة يعد للترقى بعد فترة معينة ومن لا يختار للترقى يستبعد من الخدمة الفعلية، ومن ثم فإن هؤلاء الذين أكملوا عشرين سنة أو أكثر من الخدمة الفعلية يكونون مجبرين على التقاعد. ويتوقع من هؤلاء الضباط من ذوى الرتب العليا التى يختارون لها أن يكونوا قادرين على الخدمة لأكثر من ثلاثين سنة، أما ضباط الصف والجنود فهم ليسوا عرضة لمبدأ إلى أعلى أو أخرج لكن هناك نسبة كبيرة منهم تتقاعد اختارياً بعد استكمال الحد الأدنى من طول الخدمة في القوات المسلحة.: (Biderman in Little, P.123)

وعمر المتقاعد هو أساس التقاعد في معظم الوظائف لكنه يقوم في الوظائف العسكرية على أساس طول مدة الخدمة. ومن الحقائق المعروفة في عالم العسكريين أن الواحد منهم يلتحق بالقوات المسلحة في سن السابعة عشرة تقريباً مما يعنى احتمال مواجهته للتقاعد في سن السابعة والثلاثين. ولهذا فإن مدة عشرين عاماً تعتبر حداً أدنى يمكن المتقاعد من الاستفادة من الحد الأدنى أيضاً لمميزات التقاعد. أما إذا قضى ثلاثين عاماً فيحق له الاستفادة من الحد الأقصى لمميزات التقاعد. وإذا كان التقاعد بعد عشرين عاماً أمراً ممكناً وفقاً لسياسة الأفراد فإنه أمر مؤكد بعد ثلاثين عاماً مع استثناءات محدودة. ولهذا فإن الفرد قبل أن يتم عشرين عاماً يجد نفسه مضطراً للوصول إلى قرار حاسم حول هذه المرحلة الهامة من حياته. (Mcneil and Giffen, 1965, P.26)

وعلى الرغم من أنه يصعب إيجاد تعريف دقيق للتقاعد ومتطلباته عند المدنيين والعسكريين فإن التقاعد يعتمد بصفة عامة إلى جانب السن على المشاركة في قوة العمل والظروف الصحية والعقلية. وعادة ما يكون تدهور الحالة الصحية والعقلية سبباً للحاجة إلى التقاعد في الوظائف المدنية أما في القوات المسلحة فإنه يرجع - كما أوضحنا - إلى نظام التقاعد الرسمي وهذا يعنى أن التقاعد في كل من الوظائف المدنية والعسكرية أمر ناتج عن الحاجات والمصالح المؤسسية.

وإذا قارنا بين التقاعد في الوظائف العسكرية وغير العسكرية لوجدنا أن التقاعد في الوظائف الأخيرة يعنى انخفاضاً في الدخل وإبعاداً عن قوة العمل الفعلي المدفوع الأجر مع استخدام بناء لوقت الفراغ لكن التقاعد عند العسكريين له معنى مختلف تماماً حيث يبرز للوهلة الأولى سن المتقاعد وازدياد حجم مسؤولياته الأسرية التى

تحتم عليه أن يبحث عن عمل آخر لأن راتب معاشه لا يكفيه ولأن المجتمع يتوقع من كل الذكور البالغين القادرين على العمل أن يعملوا فإن الأفراد من ذوى السياق المهني العسكري لا يتقاعدون إلى حياة الفراغ ولكن التقاعد بالنسبة إليهم تغير في السياق المهني.

وإذا كان ارتباط التقاعد المبكر بالحالة الفزيولوجية لا يمثل تمييزاً للنسق العسكري عن غيره من الأنساق الأخرى المدنية فهناك أدلة أخرى تظهر الاقتراب بين النسقين تجعل التوقعات المتزايدة من الحراك مع نظام الأقدمية من التقاعد أمراً ضرورياً في الأنساق المدنية المستقرة. فمبدأ إلى أعلى أو أخرج معمول به في الجامعات الأمريكية مثلاً.. أى أن التقاعد المبكر في حد ذاته يعتبر نوعاً من تقارب الأبنية المدنية والعسكرية وقد أشار بيدرمان إلى أنه يمكن الوقوف على هذا التقارب من زوايا ثلاث: الأولى ما يسميه بالتشابهات البنائية: Structural Similarities بين النسق العسكري والمدنى وهى تشابهات طريفة تنظم الوظائف في التجنيد والسلطة وتنظيم العمل والارتقاء في السياق المهني. والثانية هى ما يسميه بالتشابهات الدينامية: Dynamic Similarities وهى في نظرة دليل على أن كلا النسقين عرضة لعملية القوى والمبادئ المتشابهة من التغير. أما الزاوية الثالثة فهى غير مباشرة ولكنها ملزمة ويسمىها بقدرة النسق على التوسط Interpenetrability ويقصد بها سهولة حركة الأشخاص من دور ما إلى آخر مع وجود توازن في قيم المكانة لهذه الأدوار وتؤثر هذه الزوايا الثلاث على عملية التقاعد في كل من النسقين. (Biderman and Sharp, P.383)

نظريات التقاعد العسكري

١ - نظرية اضطراب الدور Role Confusion Theory :

ترى هذه النظرية أن المتقاعد يتعرض أثر خروجه من القوات المسلحة إلى ما يسمى باضطراب الدور. وهو أمر لا يمكن للمتقاعدين العسكريين الهرب منه كما أنه يؤثر على عملية تكيفهم لمرحلة ما بعد التقاعد. وتوضح دراسات التقاعد الأمريكية أن ثلثي المتقاعدين العسكريين قد عانوا من فترة اضطراب الدور هذه خلال الشهور القليلة الأولى من انفصالهم من القوات المسلحة.

وتعتبر الفترة التي تلي التقاعد من القوات المسلحة مباشرة من أصعب الفترات

التي يواجهها المتقاعد وهي الفترة التي يجد نفسه مضطراً للتكيف مع سياق مهني جديد وحياة جديدة. وتسمى هذه الفترة بـ «الفترة بزمان اضطراب الدور». والمقصود بالدور هنا «سلوك الفرد في المواقف المختلفة» وحينما تكون الأدوار معروفة ومحددة بوضوح تكون لدينا صورة فعلية عن السلوك المتوقع. وهذا التحديد والتوصيف المسبق للأدوار يعني أن الفرد المنجز للدور، والمجتمع قد وصلا إلى بعض من الاتفاق حول السلوك المتوقع للاعب الدور، وهذه مسألة محسوسة في النسق العسكري، أما في الانساق الأخرى فقد لا تكون الأدوار محددة بوضوح وقد لا يكون هناك اتساق بين لاعب الدور والمجتمع حول السلوك المتوقع للأول، وهذا هو ما يواجهه المتقاعد عند خروجه من القوات المسلحة مما يسبب له اضطراباً في الدور. وقد يكون الفرد راغباً وقادراً على إنجاز الدور لكنه يفتقد إلى معرفة فعل ذلك. ولهذا فإنه يجب التمييز بين اضطراب الدور وصراع الدور Role conflict حيث نجد أن شاغل الأدوار في الأخير غير قادر على إنجازها بالطريقة المتوقعة.

إذن فهناك تناقض واضح بين الأدوار في المواقف العسكرية وغير العسكرية وخاصة بين دور الفرد أثناء خدمته الفعلية ومكانته بعد التقاعد. ونعني بذلك أن هناك بناء مكانة داخل النسق العسكري وأدوار محددة مسبقاً وفقاً لعادات وتقاليد وتعليمات مكتوبة كما أن الزي وعلاماته المميزة يحددان دور الفرد في المجتمع العسكري. ويتعامل هذا المجتمع بشدة أوبليونه مع الانحرافات التي تحدث في إنجازات هذا الدور المتوقع. وحينما يتقاعد الفرد فإنه يفقد هذا البناء وهذه الرمزية، كما يصعب عليه أن يصنع تحولاً جانبياً في سياقه المهني الجديد. بحيث يضمن مكانة متساوية لمكانته قبل التقاعد ومن ثم يجد لزاماً عليه أن يبدأ من قاع السلم. (Mcneil & Giffen, 1965, P.27)

ونعني مما سبق أن المجتمع قد فشل فيه أن يحدد أو يبنى دوراً واقعياً للرجل العسكري المتقاعد وينظر إليه دائماً على أنه كان يعيش في وضع مربح وفي مؤسسة كبيرة كالقوات المسلحة وفي حياة فراغ وفي مكان مريح. ومن ثم فإن المجتمع يضعه في أقصى قطبي متصل وهي حالة لا تقع فيها غالبية العسكريين ويتجاهل المجتمع بذلك أيضاً هذه الفراغات بين القطبين التي يمكن توزيع النسبة الكبيرة من العسكريين عبرها.

ولا تقف خبرة اضطراب الدور عند حدود الفرد المتقاعد فحسب ولكنها تمتد لأسرته أيضاً. فالأسرة العسكرية تكون قد تعلمت أن رتبة رب الأسرة لها امتيازات ووضع اجتماعي والتزامات، وتستدمج الأسرة هذا كله مع مرور الزمن وخاصة ما يرتبط بذلك من إحساس بالأمن والإشباع. كما تقاسم زوجة المتقاعد زوجها

مكانته ووضعه في النسق العسكري ويعاملها الآخرون معاملة خاصة حسب رتبة زوجها كما تتوقع هي دائماً مثل هذه المعاملة لذلك فإنه حين يتقاعد رب الأسرة يعني ذلك لها افتقارها للأمن والاشباع اللذين عاشت فيهما فترة طويلة وأن عليها أن تعيد تكيفها من جديد للظروف الجديدة.

وقد يترك شعور أفراد الأسرة باضطراب الدور أثره الشديد على المتقاعد ذاته وخاصة إذا ما فقد مكانته وعمل في وظيفة مدنية ذات مكانة أدنى فيشعر بعدم احترام الأسرة له، التي قد تعامله أما في إطار من الشفقة أو الادانة مما يكن له أكبر الأثر في استعداده للتكيف مع المرحلة الجديدة (Ogburn, P.246) ومعنى ذلك أن التقاعد يؤدي بالكثير من المتقاعدين إلى قبول مكانة أدنى من تلك التي كانوا عليها قبل التقاعد ويترتب على ذلك اتجاه الحراك الاجتماعي لأسرة المتقاعد إلى أدنى مما يسبب اضطراباً للأسرة يحدث في صورة توترات بداخلها أو خلل في التوازن العاطفي للأسرة كلها. (Giffen & Mcneil, P.618)

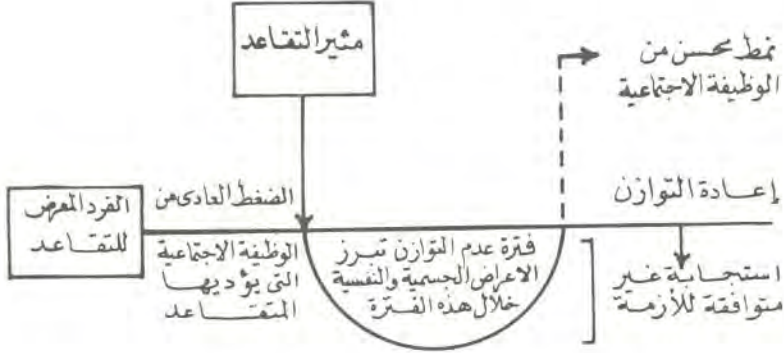
هذا وقد اهتم بلوت Platte بدراسة العلاقة بين الحراك الاجتماعي والحالة السيكولوجية والتكيف الزواجي للمتقاعدين فوجد أن هذه العلاقة تتأثر بالتغيرات في المكانة المرتبطة بالحراك إلى السياق المهني الثاني، كما وجد أن الحالة النفسية السيئة قد صاحبت الحراك إلى أدنى عند زوجات المتقاعدين من غير رتب الضباط لكنها لم تؤثر على علاقاتهم الزوجية... ولم يجد بلوت أن الحراك إلى أدنى كان له أثر على الحالة النفسية والتكيف الزواجي لزوجات الضباط المتقاعدين. (Platte, P.528)

٢ - نظرية الأزمة Crisis Theory :

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأزمة فترة من فترات عدم التوازن التي يمر بها الفرد وأسرته نتيجة لحدث عاطفي شاق. ويرى رابورت Rapport أن أنشطة حل الأزمة التي يبذلها الإنسان. وقت حدوثها لا تكون سبباً لتحقيق توازن سريع له. كما أن الناس يختلفون في استجاباتهم للأزمة، وحينما تحدث الأزمة يدرك الفرد مشقة التجربة التي يمر بها عاطفياً. وهناك العديد من المواقف التي تحدث في الحياة اليومية والتي يمكن اعتبارها شاقة عاطفياً بالنسبة لمن يمرون بها. والتقاعد في ضوء وجهة النظر هذه يتمشى مع الأبعاد المتعددة التي تحدث في فترة الأزمة.

ويوضح نموذج مارتن Martin المعدل ما الذي يحدث حينما تدرك الأسرة أن هناك حدثاً عاطفياً شاقاً قد حدث لها بتقاعد عائلها. إلا أن احتمالات عدم التوازن قد تقل عند الزوجات لكنها قد تزيد عند باقي أفراد الأسرة وخاصة ممن يدركون

التقاعد على أنه تهديد عاطفى لهم وهذا يقلل من قدرتهم على التكيف لموقف الأزمة كما قد تظهر لهم أعراض جسمية ونفسية مختلفة الدرجة.



نموذج مارتن المعدل عن رد فعل المتقاعد للأزمة

وقد عرض ماكنل Mcneil وجيفن Giffen فى دراستهما عن موقف الأزمة لأسرة المتقاعد أربع حالات تظهر فيها الأبعاد المختلفة التى أشار إليها نموذج مارتن المعدل.

الحالة الأولى: أحدى زوجات الضباط المتقاعدين عمرها أربعون عاما دخلت المستشفى تشكو من حالة كآبة وتفكير فى الانتحار. قالت أن زوجها بدأ يشعر بالقلق والتوتر حينما أحيل إلى التقاعد ولجأ إلى شرب الخمر، وأحست بأنها غير قادرة على التوافق معه. كما أشارت إلى أن شخصيتها هى قد تغيرت فقد كانت خلال فترة عمل زوجها عضوا نشطا فى نادى زوجات الضباط لكنها بعد تقاعده أصبحت شديدة البكاء والقلق وشكت من أن زوجها غير قادر على العمل أو لا يريد أن يبحث عن عمل وأنه يتدخل فى شؤون المنزل لإقامته الطويلة فيه. وبعد أن استدعى الزوج إلى المستشفى ونوقش الأمر معه تشجع فى البحث عن عمل لكن حالته لم تتغير لأنه رأى أن العمل كان أقل من قدراته وإمكانياته. وشجعت الزوجة أيضا على الاستمرار فيما كانت تقوم به قبل التقاعد من نشاط مع صديقاتها وعملت على إحتواء زوجها فى هذه الأنشطة إلى أن تمكن الزوج من الحصول على عمل يرضى عنه. وأثر ذلك بدأت العلاقة بين الزوجين فى التحسن كما خفت الأعراض المرضية والنفسية التى كانت تشعر بها.

الحالة الثانية: ابن ضابط صف متقاعد عمره سبعة عشر عاما حولته المحكمة للطلب النفسى أكثر من مرة، وحكم عليه هو وشركاؤه بالحبس لمدة عامين لسرقتهم

سيارة. وبتحليل الحالة تبين أن هذا الحدث كان على صلة قوية بوالده قبل أن يتقاعد.. وبعد أن تقاعد الأب شعر بالوحدة لأن عمل والده الجديد قد أبعد عنه وشغله كثيراً، ولم تكن علاقته بوالدته قوية. لكنه حاول أن يقيم هذه العلاقة في غياب والده ففشل مما أثر على حالته النفسية وتحصيله الدراسي. وفكر بعد ذلك في إقامة علاقة له مع أصدقاء في سنة لكنهم كانوا من الأحداث المنحرفين.

وبدأ الوالدان في الاهتمام بحالة الابن أثر الحادثة الأولى لكنه ضعف بعد ذلك، ثم عاد هذا الاهتمام مرة أخرى وخاصة بعد ارتكابه الجريمة الثانية التي سجلت عليه في محاضر البوليس.

الحالة الثالثة: طفل عمره ثماني سنوات في المرحلة الثانية من الدراسة، ابن ضابط متقاعد برتبة كبيرة كان يشغل منصبا كبيرا في وحدته العسكرية. أوضح التقرير الاكلينيكي للطفل أنه يعاني من قلق وسلوك غير مقبول في المدرسة. وقال والدا الطفل أن حالته قد تغيرت قبل عامين من الذهاب به إلى العيادة النفسية وتبين بعد ذلك أن هذا التوقيت كان متزامنا مع إحالة والده إلى التقاعد. هذا وقد وصف الأب ابنه قبل سلوكه الانحرافي بأنه كان جسورا وعلى الخلق، وقد تمكن الأب بعد التقاعد من قضاء وقت أطول في المنزل مع الأسرة التي شعرت بأنها تستطيع أن تستمتع بذلك. لكن الأب وجد صعوبة كبيرة في العثور على عمل ناجح خاصة أنه ولم يكن حاصلا على شهادة جامعية. واضطرت الأسرة إلى أن تسحب من مدخراتها كما اضطر الأب إلى قبول عمل بنوبات طويلة ومتغيرة وأقل مكانة من عمله السابق إلى أن وصلت هيئته إلى أدنى مستوى لها بالمقارنة مع هيئته العسكرية. هنا بدأ الطفل يسبب مشكلة للأسرة في المدرسة وفي المنزل. وتمكن الأب أثناء فترة علاج الطفل من العثور على عمل ذو ساعات منتظمة وبهيبة أكبر ولهذا قل شعور الأب بالقلق أثر هذا التغيير، وأعقب ذلك تغير في سلوك الطفل في المدرسة إلى الأحسن. وهذا يعني أن الطفل كان في مشاعره واتجاهاته انعكاسا لحالة والده واستطاع بعد تحسن حالة والده التنافس بنجاح مع زملائه في المدرسة.

الحالة الرابعة: زوجة ضابط صف متقاعد عمرها خمس وأربعون عاما. كانت قبل تقاعد زوجها منظمة للأسرة ومشاركة نشطة في المجتمع العسكري وتمكنت مع زوجها بعد التقاعد من شراء منزل قريب من موقع عسكري. كما وجد زوجها بسرعة عملا مناسباً واستعدا سوياً مع أطفالهما لحياة التقاعد الجديدة. لكنها لاحظت بعد ثمانية شهور من تقاعد زوجها اضطرابا في ذاكرتها على الرغم من ذكائها وقوة شخصيتها. كما بدأت تظهر عليها أعراض هستيرية وفقدت اهتماماتها وأحست بأن أطفالها لم يعودوا في حاجة إليها بالإضافة إلى ضعف الذاكرة والكآبة والصداع.

والوزن الزائد. وأرجعت كل ذلك إلى التقاعد لأنها كانت في مرحلة ما قبل التقاعد في راحة نفسية وأكثر إنتاجية وكانت تتعامل مع إناس تشاركونهم في الاهتمامات والصداقة. وتركز علاجها فيما بعد على توجيهها مرة أخرى للنشاط في المجتمع وللنشاط الديني وبعد فترة من الزمن أعقبت استمرار هذا النشاط بدأت أعراض ضعف الذاكرة والكآبة وغيرها في الاختفاء. (Giffen & Mcneil, P.717)

المتقاعد والأسرة:

١ - الحالة الاجتماعية:

أوضحنا عند تعرضنا لنظريتي اضطراب الدور وموقف الأزمة كيف أن آثار التقاعد لا تقتصر على المتقاعد نفسه بل تمتد إلى أسرته أيضا كما أنه من الملاحظ ليس زيادة عدد المتقاعدين فقط بل زيادة عدد المعتمدين عليهم أيضا (Biderman, 1959, P.85) فالضابط العادي الذي يتقاعد في منتصف الأربعينات يكون عادة ربا لأسرة تتكون من زوجة وطفلين في سن المدارس وقد يكون هناك آخرين في المراحل الجامعية (Mcneil & Giffen, P.26) وذلك على عكس المتقاعد المدني الذي من غير المتوقع أن نجد لديه أطفالا لا يزالون يعتمدون عليه وهو في سن الخامسة والستين. (Benomp, P.581)

والمجتمع العسكري Military Community^(١) نسق اجتماعي مميز نسبيا وله أنماطه السلوكية الخاصة به. ويستدمج أفراد وأسرهم أنماط وقيم هذا المجتمع الذي يعتبر بالنسبة إليهم طريقة حياة ، وبالرغم من تعرض هذا المجتمع لتغيرات عديدة فإن ملامحه الأساسية ظلت بلا تغيير. ولا نجد هناك مهنة أو وظيفة تماثل القوات المسلحة في هذا التداخل بين أدوار العمل وغير العمل التي يقل فيها التمييز بين العمل والمنزل وخاصة في المواقع العسكرية ذات سكنى العائلات التي تدور العلاقات الاجتماعية والأنشطة المختلفة فيها حول العائلات العسكرية أكثر من غير العسكرية ويكون هناك تأكيد واضح حول وحدة وتوحد أدوار العمل والأدوار الاجتماعية وتقل حاجة العسكريين وعائلاتهم في هذه المواقع إلى البحث عن مخارج في المجتمع المدني طالما أن هناك خدمات متكاملة تقدم لهم والأمثلة على ذلك عديدة مثل أندية الضباط وضباط الصف والنادي المدرسة والمستشفيات العسكرية والخدمات الدينية. (Coats, P.373)

(١) المجتمع العسكري هو ذلك التجمع المكاني الذي تحقق فيه كل الوظائف المؤسسية العادية التي توجد في أي مجتمع على قائم بذاته مثل الوظائف الأسرية والاقتصادية والحكومية والتعليمية والدينية والترفيهية والصحية والرعاية الاجتماعية (انظر ذلك تفصيلا في كتابنا علم الاجتماع العسكري ص ٢٦٤-٢٦٨).

أما ما حدث في السنوات الأخيرة فهو ضعف التماسك الاجتماعي لهذا المجتمع بسبب زيادة عدد العسكريين عن إمكانات المواقع العسكرية ذات السكن العائلي واعتماد القوات المسلحة على أفراد يؤدون الخدمة العسكرية لفترة قصيرة وبتوجيه مدني أساسا، وأصبحت بذلك الكثير من الأسر العسكرية تعيش في مجتمع مدني وظهر بالتالي التمييز بين ادوار العمل والأدوار الاجتماعية. وبالرغم من ذلك ما زال العسكريون يستمدجون قيم مجتمعهم العسكري ولهذا فإنه حين يحين التقاعد يشد تأثير قيم هذا المجتمع على المتقاعد وأسرته ويعتبر الأفراد العسكريون أنفسهم جزءا من نسق اجتماعي خاص محدد بأدوار وبأوضاع مكانة معينة ويسوده الاتجاه الأبوي الذي يميز الثقافة العسكرية عن غيرها من الثقافات الأخرى. وحين يقترب موعد التقاعد يواجه المتقاعد تغيرات جوهرية وخاصة في حياته العائلية تختلف بوضوح عن نمط الحياة الذي قضى فيه كل سني خدمته (Mcneil, 1967, P.848) ولعل أبرز مشكلة تواجه المتقاعد على مستوى أسرته هي احتمالات قضائه فترة طويلة في المنزل بعد التقاعد. فقبل التقاعد كانت الحياة الزوجية تقوم على غياب الزوج عن المنزل فترة طويلة تكون الزوجة فيها قد تعودت على صنع القرار وأوجدت لنفسها بالتالي وسائل معتادة من التعبير الذاتي. لكنه حينما يتقاعد الزوج ويقضي فترة طويلة بالمنزل فإنه يحاول التعبير عن ذاته فيجد أن الدور متاح له قد ملأته زوجته فعلا وحينما يحاول إيجاد دور جديد له كصانع قرار أو كمستشار أو رئيس للمنزل فإنه يتعرض لعداء زوجته ويكون هو الخاسر في النهاية لضعف دفاعاته امامها نتيجة لفقدته مكانته بالتقاعد.

وإذا سئل المتقاعد نفسه إلى أي مدى تأثرت أسرته بالتقاعد فإنه يجيب بأنها لم تتأثر ولكن إذا سئلت زوجته وأطفاله فإن اجاباتهم تختلف. وهذا ما أوضحته بعض التعليقات التي أوردها جيفن Giffen في دراساته عن التقاعد، فتقول زوجة أحد المتقاعدين، «إنني أتألم كثيرا حينما أرى زوجي يبدأ من قاع السلم وأكره أن يجني أناس آخرون ثمرة جهده طيلة حياته» ويقول طفل هذا المتقاعد ويبلغ من العمر عشر سنوات «إنني أحب تلك الحقيبة التي كان أبي فيها ضابطا وكنت أنا فيها شيئا ما» أما ابنته ذات الثمانية عشر عاما فتقول أن أباهما كان نشطا في حماسة لعمله على عكس ما هو عليه الآن. (Giffen, P.718)

وأهم ما يحرص عليه المتقاعد هو الحفاظ على مستويات الحياة التي تعود عليها في حياته المدنية (Mcneil, P.25) ولهذا ينفق دخله للحفاظ على مستوى هذه الحياة خاصة وأنه نادرا ما يتقدم بطلب مساعدات من هيئات الرعاية الاجتماعية. (Mcneil, 1965, P.204)

وما يميز المتقاعد المدني عن المتقاعد العسكري هو حفاظ الأول على جذوره وروابطه المدنية ومن هنا لا يمثل التقاعد بالنسبة له تجربة محطمة (Bellino, P.58) ولهذا نجد أن كثير من المتقاعدين العسكريين يركزون علاقاتهم الاجتماعية على متقاعدين عسكريين مثلهم أو آخرين لا يزالون في الخدمة وهذا يعنى استمرار توحدهم السيكولوجى مع القوات المسلحة. ومن الدلالات الأخرى لمثل هذا التوحد السيكولوجى الاتصالات القوية مع المواقع العسكرية القريبة ومناقشة الشؤون العسكرية مع الأصدقاء وتمثيل السلاح فى المجتمع المدني ومتابعة قراءة الدوريات العسكرية، وتعمل هذه الروابط بصفة عامة على تسهيل تكامله مع المجتمع المدني أيضا (Biderman in Janowitz) إلا أنه يمكن تفسير ذلك بأنه محاولة لتقليل من صدمة التقاعد بالاحتفاظ بقدر الإمكان على ما يسمى بالرمزية العسكرية. (Mcneil & Giffen, 1965, P.27)

وعلى الرغم من أن معظم المتقاعدين يستطيعون تحقيق تكيف ناجح للحياة المدنية فإنه من الصعب أن نقيم مثل هذا التكيف لأنه من المشكوك فيه أن نجزم بأن المتقاعد يستطيع أن يتخلى تماما عن خبرة طويلة نمطت الجانب الأكبر من حياته دون أن يترك ذلك بعضا من الأعراض عليه خاصة وأن المتقاعدين يختلفون فى استجابتهم للتقاعد إما سلبا أو إيجابا لكنها تكون عادة فى نمط فردى. ويركز المتقاعد فى تخطيطه الفعال لهذه المرحلة على نشاطه وسكنه وحالته الصحية.

وإذا أراد المتقاعد أن يعد نفسه بطريقة ايجابية لمرحلة ما بعد التقاعد فعليه أن يعرف ماذا يريد أن يفعل وأين سيفعل ذلك وهل سيكون ذلك ملائما له وكفى يحتاج من المال لمواجهة التزاماته الحالية. وتبدو الأجابة على هذه الأسئلة عادة هامة خاصة وأن العسكريين لا يعرفون عادة توقيت تقاعدهم فيكون من المقلق لهم مواجهة موقف غير مألوف لديهم. ويبدأ القلق المرتبط بالتقاعد قبل التقاعد الفعلى بخمس سنوات على الأقل وحينما يكون وشيك الحدوث تتزايد حدة هذا القلق وتواليه.

وليس من قبيل المصادفة أن يتركز المتقاعدون فى مناطق جغرافية معينة. وقد يفسر ذلك بأنه رغبة شعورية أو لا شعورية فى تجنب الأم اضطراب الدور وللتقليل من حالة القلق المترتب على افتقادهم إلى الهوية وأن هناك آخرين يشاركونهم نفس معاناتهم.

وحتى لا يضطر المتقاعد إلى صياغة قرارات غير سليمة حول نشاطه وسكنه يكون فى حاجة ضرورية لمخدرات مالية تساعد على أن تكون هذه القرارات حكيمة

واختيارية خاصة وأن الحالة الصحية لم تعد عاملاً حاسماً في مشكلة التقاعد اللهم إلا لمن يتقاعدون لأسباب ترتبط بعدم اللياقة الصحية.

أما لماذا يشكل اختيار المنطقة السكنية مشكلة للمتقاعد فإن تتبع السياق المهني له يبين أنه يكون قد اضطلع قبل تقاعده بالعديد من المهام المنفصلة التي لم يكن له خلالها أى مكان دائم للإقامة بمعنى أنه لم يشعر طول هذه السنوات بأن له مكان يمكن أن يطلق عليه بأنه « المنزل » وليس له بالتالى مجتمع محلي أو جيرة أو روابط اجتماعية يمكن أن يجد منها ترحيباً عند عودته وهذا يؤدى بالكثير منهم إلى تفضيل السكنى قرب مواقع عسكرية بغض النظر عن مدى توافر الفرص الاقتصادية الأخرى.. كما أن توافر الخدمات في هذه المناطق القريبة من المواقع العسكرية قد يكون له دور كبير في الاختيار (Druss, P.282) هذا بالإضافة أيضاً إلى توافر فرص العمل ومدى ملائمة المناخ. (Mcneil, P.204).

ومن المعروف أن القوات المسلحة تشجع افرادها على المشاركة في الأنشطة غير السياسية، ولهذا يلاحظ دائماً ازدياد نشاط المتقاعدين في بعض المجالات وخاصة في العلاقات العامة. كما تشير دراسات نشاطات المتقاعدين أنهم أكثر فاعلية في هيئات مجالس الآباء بالمدارس وهيئات المجتمع المحلي والجماعات السياسية الضاغطة. (Biderman, 1959, P.88).

كما تشير هذه الدراسات أيضاً إلى تقلدهم لأوضاع مؤثرة في الهيئات الاجتماعية والسياسية التي يشتركون فيها كصانعى سياسة وذلك بحكم تطور مهارات القيادة لديهم أثناء خدمتهم العسكرية. وقد يؤثر ذلك على الفلسفة السياسية لهذه الهيئات لكن بيدرمان يرى صعوبة ذلك لتعذر تخلي هذه الهيئات عن تقاليدها واتجاهاتها كما أنها تحرص على تعيين مجلس إدارتها من اشخاص يمثلون القطاعات المختلفة في المجتمع. وهذا وقد ينضم المتقاعدون إلى جماعات سياسية متطرفة لكنهم بصفة عامة ليسوا أكثر أو أقل نشاطاً من غيرهم في المجالات ذات الطابع السياسى والاجتماعى. (Mcneil, 1965, P.206).

٢ - الحالة النفسية:

يمثل التقاعد أحد التغيرات الهامة الضاغطة في حياة الشخص حتى بالنسبة للشخصيات المتكاملة.

ويطلق السيكولوجيون على الحالة التي يجبر فيها الفرد المتقاعد على التنازل عن بعض من مستويات حياته بحالة هزيمة الأنا Ego-defeating وهي الحالة التي تعنى

له وللآخرين عدم قدرته على التنافس بنجاح في سوق العمل المدنى وأنه لا يستطيع أداء عمله ألا في السياق العسكرى مما يزيد من احتمالات السلوك غير المتوافق لديه بالإضافة إلى شدة حدة الأعراض الجسمانية وقلة إنتاجيته في العمل.
(Mcneil, 1965, P.27)

ويعتبر افتقاد التقاعد إلى القوة والسلطة بمثابة الصعوبة النفسية الأساسية التى يواجهها بعد خروجه من القوات المسلحة التى يكون قد قضى فيها قرابة العشرين عاما ووصل فيها إلى رتبة ذات قدر كاف من القوة والسلطة وعمل فيها باحترام وتقدير وطاعة كاملة يصعب عليها أن يجدها في حياته المدنية هذا بالإضافة إلى قيادته للعديد من الرجال وتمتعه بمسؤولية كبيرة، ومن ثم فإن التقاعد بالنسبة له يعنى فقد كل ذلك لأنه سيدخل في سياق مهنى مختلف تماماً وهذا كما قلنا يمثل تحدياً حتى بالنسبة للأنا السليمة التى تواجه الشعور بعدم القيمة والخسارة وعدم الفائدة والوهن والعودة مرة أخرى لدور المبتدئ (Druss, P.285) وليس هذا فحسب بل أن افتقاده للهيبة والسلطة والأحاساس بالانتماء الذى يمثل الموجودات الأساسية للحياة العسكرية يجعله يشعر بالاغتراب ويحطم فيه اعتزازه بذاته وفخره لانتمائه للقوات المسلحة. (Ogburn, P.246)

أما القلق الذى يشعر به المتقاعد قبل تركه الخدمة فهو قلق طبيعى لأن العمل بالنسبة له ضرورة مالية وعاطفية كما أنه في حاجة إليه ولكنه لا يعرف عنه إلا القليل. وقد ينجح بعض المتقاعدين في تحويل هذا القلق إلى مخارج بنائية لكنه قد يكون بالنسبة للبعض الآخر أزمة عنيفة تحتاج إلى تدخل طبي. (Mcneil, 1967, P.848)

وتظهر الأعراض المرضية وتشتد بعد التقاعد بحيث تكون مجموعة أعراض لا تتميز في خصائصها لكن السبب المثير لها دائماً هو التقاعد المبكر.

والأعراض المشتركة بين المتقاعدين في الغالب هى (الشكوى من القلق - حدة الطبع - الخوف من شمررتقب - فقد الاهتمام - عدم إتقان العمل - الشرب - الشكوى من أمراض جسمية لا سبب لها مثل أمراض الأوعية الدموية أو القلب ثم الأمراض النفسية الظاهرة). (Mcneil, 1965, P.28) ويتساوى الضباط وضباط الصف على اختلاف رتبهم في التعرض للأعراض التى أشرنا إليها، (Mcneil, 1967, P.485)

وقد قسم مالوى Mallowie مجموعة الأعراض خلال فترة التقاعد إلى ثلاثة أقسام:

١ - أعراض نفسية أو عقلية غير مصحوبة بعاهة جسمية ظاهرة ولا سبب لها.

٢ - أعراض عقلية وجسمانية.

٣ - أعراض نفسية.

ويدخل في المجموعة الأولى (القلق والهبوط وفقدان الإهتمام وفقدان الطاقة وشرب الخمر وإنخفاض الكفاءة والأحلام المزعجة) ويدخل المجموعة الثانية (الأمراض المعدية وأمراض الأوعية الدموية وآلام الظهر والرقبة والقرحة والتهاب المصران وتقلص عضلات الوجه).

أما المجموعة الثانية فيرى أنها رد فعل لمجموعة البارانويا (Mallowie, P.102) وتشدد حدة هذه الأعراض بين المتقاعدين على غير إرادتهم لأنهم يعتبرون أن القوات المسلحة لفظتهم واعتبرتهم غير أكفاء. كما يرتبط نوع وشدة هذه الأعراض بأساس الشخصية عند الفرد فكلما نضجت شخصية الفرد قلت معاناته من هذه الأعراض. (Mcneil, 1965, P.27).

أما جيفن وماكل فعد قسمًا مراحل أعراض التقاعد إلى ثلاث:

١ - العامين أو الثلاثة السابقة للتقاعد الفعلي.

٢ - فترة اضطراب الدور.

٣ - الفترة التي يفشل فيها المتقاعد في التعامل بنجاح مع مرحلة ما بعد التقاعد.

وعلى الرغم من صعوبة تحديد الوقت الذي تستغرقه كل مرحلة فإن جيفن وماكل يريان أن التقاعد يحتاج إلى سنة واحدة تقريباً للتكيف للحياة المدنية ويختلف هذا بالطبع من متقاعد إلى آخر حسب شدة الضغط الذي تعرض له. (Mcneil, 1967, P.848)

ويقول الأطباء النفسيون الأمريكيون في مستشفى جينزفيل Gainesville بولاية فلوريدا أنه في الثمانية شهور الأولى لافتتاح المستشفى تقدم إليهم اثني عشر متقاعداً عسكرياً بطلبات لدخول المستشفى لمعاناتهم من اضطرابات نفسية تعود أساساً إلى التقاعد. وأدى عدم توافر الأسرة إلى تحويل الحالات التي ترد إليهم إلى مستشفيات أخرى. وأشار الأطباء أيضاً أن العديد من المتقاعدين كانوا ينجحون عن علاج طبي من طبيب خاص. (Ogburn, P.245)

كما تكشف دراسات الطب النفسي أن معظم الذين أصيبوا بأمراض مرتبطة بالتقاعد كانوا قد عانوا من بعض الأزمات النفسية والعصبية في الماضي ولم تحل إلا حينما دخلوا القوات المسلحة. وكان تصورهم الذاتي أساساً هو «الرجل العسكري» وقد مكنهم هذا التصور من الهرب من الصراع الفردي وحل الصراعات الشعورية وغير الشعورية ولكنهم لم يجدوا لها حلاً بعد خروجهم من الخدمة. (Mallowie, 1964, P.106)

وتبين هذه الدراسات أيضاً أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الرتبة وحدة أعراض التقاعد في جانب والاحساس بالارتياح في جانب آخر وخاصة عند الضباط المتقاعدين. (Berkey, P.278).

ولعل أبرز ما في هذه الدراسات هو أنها كشفت عن أن التقاعد يمكن أن يؤدي إلى التفكير في الانتحار، ولهذا أوردنا هذه الحالة كمثال على ذلك:

(ضابط بحري قضى ثلاثة وعشرين عاماً في الخدمة وكان يفكر في التقاعد قبل ثلاث سنوات من تركه الفعل لها، ولم يكن دخله عند التقاعد كافياً لسد مستلزمات حياته فبدأ في البحث عن عمل منذ اليوم الأول لخروجه من القوات المسلحة ونجح في العثور على وظيفة مدير ليلي في مصنع تعبئة لحوم وكان دخله الشهري خمسمائة دولار في حين أن دخله قبل تقاعده كان ألف دولار شهرياً. وبدأ نتيجة لصدمة التقاعد يشرب بشدة. وشعر هو وزوجته بالاحباط لافتقادهما إلى الدخل والهيبة والأمن. وبعد خمسة شهور نزل على رأى زوجته وانتقل إلى ولاية أخرى وتمكن من العثور على عمل آخر كمدير خدمات بأحد المطارات وكان يتقاضى راتباً أسبوعياً قدره ثمانون دولار فقط. ثم توقف عن العمل بعد ستة أسابيع لأن العمل ذاته لم يستطع حتى أن يعطيه مجرد هذا الأجر الزهيد بدأ بعد ذلك يشعر بالآلام في الصدر ثم بدأت الأعراض تتزايد عليه واضطر للعمل كسائق لقاطرة نقل ألبن وأحب هذا العمل على الرغم من طبيعته التي لا تتفق مع وضعه السابق وانتقل بعده إلى العمل كساعي بريد وطرد منه لعدم كفاءته فساعات حالته النفسية ليس فقط لفشله في سياقه المهني المدني ولكن لأنه فقد أيضاً الحب والإشباع العاطفي والجنسي في الأسرة كما ازداد قلقه على تكاليف الأسرة التي زادت مرتين عن معدلها المعتاد مما أوصله إلى الاستدانة فبدأ يشعر بشدة القلق والكآبة. وانقطعت روابطه القرابية وعلاقة زوجته وأبنائه بأصدقائه القدامى فأحس بإنخفاض هيئته المدنية. ولما رأى فشله في عمله وفي حياته الزوجية وعدم قدرته على قيادة أطفاله فكر في الانتحار. (Ogburn, P.245)

وتبين سجلات المركز الاستشاري للصحة العقلية في فورت كاسن بولاية

كولورادو بالولايات المتحدة في تقاريرها عن الجنود والضباط الذين على وشك التقاعد والذين تقدموا إليها للاستفادة بخدماتها أنهم نادرا ما كانوا يتقدمون إلى المركز بأنفسهم بل أن الحالات كانت تحول إليهم عن طريق أطباء الوحدة العسكرية أو عن طريق قادتهم ويذكر أحد تقارير القادة الذي حول بمقتضاه أحد أفراد وحدته إلى المستشفى « أن القائد قد حول ضابط صف برتبة رقيب خدم في القوات المسلحة تسعة عشر عاماً للملاحظة عليه شرب الخمر المتزايد الذي أثر على عمله بالوحدة. وطلب القائد من المستشفى أن تبذل قصارى جهدها لإنقاذ هذا الرقيب الذي هو على وشك التقاعد وخاصة أن كافة تقارير خدمته مرضية.

ويقول الأطباء أن السبب وراء عدم تقدم المتقاعدين بأنفسهم إلى المركز هو احساسهم بأن هذا المركز ما هو إلا مكان خاص للأمراض العقلية بالإضافة إلى عدم رغبتهم في مواجهة المستقبل ومحاولة إنكار وجوده.

كما تبين تقارير المستشفى أيضا أن زوجات المتقاعدين كن يأتين إلى المركز طلبا للنصح لاضطراب حياتهن العائلية مع أزواجهن بسبب التقاعد.

ويرى جرينبرج Greenberg أن زوجات المتقاعدين اللاتي اكتسبن هوية معينة لسبب السياق المهني لأزواجهن وارتبطن بالتوقعات الاجتماعية لزوج الرجل العسكري يكن رد فعلهن عنيفا حينما يقطع التقاعد هذا الاشباع الذي حققته لأنفسهن فترة طويلة.

ومن أطراف ما توصل إليه جرينبرج من الحالات التي عالجها أنه رأى أن هناك توازنا باثولوجيا في العلاقة بين الزوجين في فترة ما قبل التقاعد لابتعاد الزوج فترة طويلة عن المنزل فهما كانا يعيشان تحت سقف واحد لكنهما لم يكونا يدخلان في علاقة حقيقية ذات معنى. والرابطة بينهما في رأى جرينبرج رابطة عصبية مستقرة وجاء التقاعد فحطم هذا التوازن الباثولوجي الذي أدى إلى نتائج حادة تركت بصماتها على الزوجين وأطفالهما. (Greenberg, P.488)

ويوصي الأطباء النفسيون بضرورة الاكتشاف المبكر لحالات الانهيار العاطفي والجسدي التي تحدث للمتقاعدين بعد ترك الخدمة ولهذا ينصحون بعمل فحوص خاصة في فترات معينة قبل التقاعد بحيث يمكن تتبع أعراض التقاعد في المرضى وأسرهم قبل ترك الخدمة بفترة طويلة. ويمكن التشخيص المبكر في رأى الأطباء من مواجهة إنهاء المرض وعلاجه. (Ognurn, P.248)

كما ينصح جيغن وماكلن بأن تقدم الخدمات للرجل العسكري وأسرته لمدة عام أو عامين قبل التقاعد ويجب أن تشمل هذه الخدمات إعطاء المعلومات والنصح

والعلاج كما يجب أن يكون العلاج مركزاً على محاولة إعادة التوازن العاطفى للفرد وعلى المتقاعد ذاته أكثر من التركيز على الأعراض ويريان أيضاً ضرورة رؤية المريض على فترات منتظمة وأن ينظر إليه بأنه يعيش في فترة أزمة وفي مرحلة انتقال وتكيف (Ogburn, 1967, P.722) كما ينصح الأطباء أيضاً بدراسة تاريخ حياة المتقاعد واتجاهاته نحو التقاعد. وقد تبين لهم أن معظم المرضى يرحبون بالفرص التي تتاح لهم في الحديث عن اهتماماتهم ومخاوفهم وإطلاق مشاعرهم لطبيب متخصص لهذا فإنهم يرون أن شرح مشاعر الاضطراب والتقاعد أمر عادي عند معظم المتقاعدين ويجب على الأسرة والمتعاملين معهم من الأصدقاء أن يسمحوا لهم بذلك وأن يربطوا الأسرة بهذا الموقف الجديد. (Ognurn, P.248)

المتقاعد والسياق المهني الثاني :

يمثل العسكريون جماعة من الناس ذات مهن تعتبر بالنسبة إليهم سياقاً مهنيًا أوليًا ينتقلون منه في سن الأربعين وما بعدها إلى سياق مهني آخر وهم أصحاب وقادرون على الإنتاج (Platte, P.528) دون أن يعودوا كما كان الحال في الماضي إلى مزارعهم أو قراهم أو حتى إلى المدينة للعمل في سياق مهني مرتبط بمكانة ميلادية أو بمهارات إدارية أو تنظيمية محدودة. (Biderman in Little, P.27)

ومن الملاحظ أن طموحات وتوقعات المتقاعدين نادراً ما تكون معتدلة إلى درجة أنهم قد يطلبون مكانة ومكاسب في المجتمع المدني أعلى من تلك التي كانوا حاصلين عليها أثناء الخدمة. إلا أن الواقع يقول أن دخول المتقاعدين الحياة المدنية بخبرات ومهارات وميزات تقابل بعضها الوظائف المدنية يمكنهم من الحصول على وظائف مدنية بسهولة. (Biderman, 1959, P.85) ولا يواجه الطبيب أو الطاهي أو المهندس أو سائق القاطرة ممن قضوا عشرين سنة أو أكثر في الخدمة متاعب كثيرة في تحويل مهاراتهم العسكرية إلى المجالات المدنية، لكن المشكلة الحقيقية عند ذوى المهارات الخاصة من العسكريين كجنود المشاة الماهرين في فنون الحرب وغيرهم من ذوى المهارات التي ليس لها ما يقابلها في القطاع المدني (Druss, P.282) وهؤلاء قد يضطرون إلى قبول وظائف ذات دخل وهيبة منخفضة. وهذه النقطة بالذات تؤثر على القوات المسلحة نفسها، فإحساس العسكريين بأنهم سيعملون بعد تقاعدهم في وظائف مثل هذه الوظائف تؤثر على روحهم المعنوية كما تؤثر على التصور الشعبي للقوات المسلحة في صورة « أنماط التجنيد فيها وكسياق مهني يعمل على جذب الناس للانضمام إليه ». (Biderman in Janowitz, P.223).

وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس بالضرورة أن يكون العسكريون ذوى الخلفيات

المهنية الغير قابلة للتحويل هم أكثر من يواجه مشاكل السياق المهني الثالث. وهناك بعض الدراسات التي ترى أن المشكلة الأساسية للتقاعد ليست في وجود مهارات قابلة للتحويل وإنما في صعوبة تحويل المهارات الفردية والخبرات التي حصل عليها الأفراد في القوات المسلحة بطريقة تتفق وحاجات صاحب العمل المدني. ووجدت هذه الدراسات أيضاً أن الضباط وضباط الصف المتقاعدين قد وجدوا فرصاً متعددة ومتنوعة من الأعمال مما يبين إمكانية وجود المهارات القابلة للتحويل وهذا هو ما يطلق عليه «الواقعية الكبيرة في بناء المهارة العام» الذي هو الآن من خصائص النسق العسكري، وذلك على الرغم من وجود بعض مهن تخرج عن إطار هذه الواقعية لارتباطها بالقوات المسلحة ذاتها.

على أن العلاقة بين زيادة احتمالات سهولة إيجاد العمل المدني وزيادة الطلب عليه ليست علاقة آلية أو قاطعة. ودليل ذلك ما أوضحته بعض الدراسات من أن الطيارين المقاتلين وجدوا صعوبة في العمل في ميادين النقل الجوي على الرغم من النقص الكبير في الطيارين. ولم يكن ذلك راجعاً لكبر السن بل لأن نظام الأقدمية في الطيران التجاري تطلب منهم الاستمرار في العمل بأجر منخفض لفترة طويلة. (Biderman and Sharp, P.389)

ويتحتم على المتقاعد العسكري في السياق المهني الثاني أن يبدأ من القاع وذلك لما أشرنا إليه من صعوبة تحويل المهارات المستخدمة في القوات المسلحة إلى مهارات يمكن الاستفادة منها في الوظائف المدنية. هذا بالإضافة إلى أن المؤسسات المدنية ترقى أفرادها دائماً من بين موظفيها وإذا أراد العامل الجديد أن يتحرك إلى أعلى ليتقلد وظائف ذات مسؤوليات كبيرة فعلية أن يبرهن للمؤسسة عن قيمته وأهميته بالنسبة لها.

وترى دراسات التقاعد أن هناك تعصباً مدنياً ضد المتقاعدين العسكريين من قبل مؤسسات العمل المدني. والمتقاعد العسكري في نظرها قد تعود على الاحتكام للسلطة والقوة في حين أنها تعتمد على الاحتكام إلى المفاوضات. ومن ثم يخفض أصحاب العمل أجر المتقاعد الذي قد يجد نفسه في مكانة دنيا ويسلطة ومسؤوليات أقل. ويضطر المتقاعد إلى الاعتماد على الإنجاز الفردي في حين أنه قد تعود بدرجة كبيرة أثناء الخدمة العسكرية على الجهد الجماعي وعمل الفريق. ومن الأمور التي تزعج المتقاعد كثيراً أن يدرك دنو مكانته عند المدنيين ونظرتهم إليه على أنه شخص من خارج المؤسسة ولم يكبر معها. وإذا شغل مركزاً إشرافياً فيلزمه الحذر في التعامل مع الآخرين حتى لا يوصف بأنه جندي قديم غير متوافق مع عمله الجديد. وقد يستاء منه العاملون إذا ظنوا أنه قادر بحكم وضعه على منع من يخطئون عن

مصادر أخرى لزيادة دخلهم كما أنهم قد يحسدونه لحصوله على راتب من القوات المسلحة إلى جانب ما يحصل عليه من راتب من المؤسسة التي يعمل فيها، (Mcneil, P.1965) هذا بالإضافة إلى أن المدنيين قد يرونه على أنه غير مؤهل لشغل منصبه وأنه يعيش في فراغ ورفاهية لا يستحقها. (Giffen, P.204)

ويمكن استخلاص النتائج الآتية من دراسات السياق المهني الثاني:

١ - أن الضباط ذوي التوحد العسكري العالي مع القوات المسلحة كانوا قادرين على تحقيق تكيف مهني أعلى أكثر من هؤلاء الذين أنخفضت درجة توحدهم العسكري.

٢ - أن المتقاعدين الذين لم تكن لديهم أي فكرة عن قيمة مهاراتهم العسكرية وفائدتها بالنسبة للعمل المدني كانوا أكثر التزاماً من هؤلاء الذين رأوا أن خبراتهم مفيدة للقطاع المدني. (Biderman in Janowitz, P. 330).

٣ - أن هناك ارتباط محكم بين التخصص والرتبة والتعليم والتكيف للعمل المدني كما ازدادت فرص الجامعيين من الضباط وضباط الصف في الحصول على العمل المدني. (Biderman and Sharp, P.382)

٤ - على الرغم من الاعتقاد بأن السن كان يمكن أن يكون عائقاً في الحصول على العمل فإن دراسات التقاعد أوضحت أن الضباط الذين قضوا في الخدمة أكثر من عشرين سنة وجدوا فرصاً أفضل من هؤلاء الذين تقاعدوا مبكراً.

٥ - أن الضباط الاحتياط وجدوا صعوبات أكثر من الصعوبات التي واجهها الضباط العاملون في بحثهم عن العمل.

٦ - أن توقعات التحول السريع والناجح للعمل المدني في الستة شهور الأولى بعد التقاعد كانت أكثر تفاؤلاً.

٧ - كان الدافع الأساسي عند ضباط الصف والمجندين للبحث عن العمل هو الحاجة إلى هذا العمل أكثر منه محاولة إيجاد فرص عمالة أفضل.

٨ - أن التكيف لمرحلة ما بعد التقاعد يرتبط بعدة عوامل كالتخطيط للسياق المهني الثاني والحصول على تدريب أثناء الخدمة أو بعد التقاعد كما تأكد للمتقاعدين دور وأهمية التدريب في الحصول على العمل (Biderman and Sharp, P.383).

٩ - أنه يمكن الاستفادة بالمتقاعدين في علاج النقص في المعلمين بإعطائهم

برامج تدريب في طريق تدريس بعض المواد. كما تبين دراسات التقاعد أن مهنة التدريس تعتبر من أنسب المهن للمتقاعدين العسكريين لأنهم يقضون مراحل سياقهم المهني عادة في التعليم. وقد أوضحت نتائج جانوتز على القادة ورؤساء الأركان الأمريكيين أنهم قضوا حوالى ثلث سياقهم المهني أما في مدارس أو في تدريب (Biderman in Janowitz, P.313).

١٠ - يميل الضباط وضباط الصف المتقاعدون إلى العمل في قطاع الحكومة ويرون أن القطاع الحكومى ينمو بصورة أسرع من القطاع الخاص وهذا في نظرهم يؤدي إلى استيعاب القادمين الجدد ويتغلب على مشكلة الأقدمية التي تواجههم عند دخولهم سوق العمل المدنى.

١١ - أن أهم أسباب فشل المتقاعدين في الحصول على عمل مدنى هو مدخلهم الساذج في البحث عن العمل وعدم قههمم ليكانيزمات ومتطلبات الحصول على العمل. (Biderman and Sharp, P.381).

ومن أهم التساؤلات المرتبطة بالسياق المهني الثانى مدى نجاح المتقاعدين من رتبة الجنرال في الحصول بسهولة على عمل مدنى.

الواقع أن فرص الجنرالات في العثور على عمل يختلف حسب تخصصاتهم فالأطباء والمحامون والمهندسون يجدون فرصة أفضل من غيرهم بالإضافة إلى الحاصلين منهم على شهادات جامعية. كما أن تعلم الجنرالات المهارات القابلة للتحويل أثناء فترة خدمتهم وخاصة في مجالات الإدارة والانضباط والقيادة والأمداد والشراء وصنع القرار، كل هذا يساهم في تحسين فرص العثور على العمل المدنى. ومن أهم العوامل التي تؤثر على فرص عمل الجنرالات هو ما يتمتعون به من إمكانيات وفرص في الاتصال القوي مع من يشغلون المناصب العليا في المشروعات المدنية، وهذا من وجهة نظر المؤسسات المدنية ميزة كبيرة تعمل على الاستفادة منها لتسهيل مصالحها.

ولا يعنى ذلك - كما تبين دراسات التقاعد - أن المتقاعدين من رتبة الجنرال يعانون دائماً من ضغط اقتصادى يدفعهم إلى البحث عن العمل، ولكن الملاحظ أنهم يستطيعون الانتظار حتى يقررون الاختيار بين بدائل متعددة متاحة فالدخل العالى للجنرال يحقق له أمناً نسبياً يسمح له بعدم إصدار قرار سريع يضاف إلى ذلك أن احترام المؤسسات المدنية لهيئته العسكرية يعطى له تعويضا عن وضعه السابق في القوات المسلحة. (Reissman, P.215).

كيفية مواجهة مشاكل التقاعد :

يساعد التخطيط للبرامج الواقعية لمرحلة ما بعد التقاعد على مساعدة المتقاعدين على تحويل قلقهم وطاقتهم في اتجاه بنائى ونحو سياق مهنى آخر واهتمام آخر. هذا ويلاحظ أن كل سلاح فى القوات المسلحة الأمريكية يخصص قسما للمتقاعدين على مستوى قيادة السلاح لمساعدتهم ومن هم على وشك التقاعد فى الحصول على كافة المعلومات المرتبطة بلوائح وقوانين المتقاعدين وعلى الجديد فيها. كما تعمل هذا الأقسام على التنسيق بين برامجها وتقديم الخدمات الاستشارية للمتقاعدين عليها. (Biderman in Janowitz, P.330)

كما تقوم هيئات الخدمة الاجتماعية التابعة لمراكز المتقاعدين بمدعم أيضا بالمعلومات ذات الطابع المهنى والاقتصادى كما يكون لديها دائما بيانات بالوظائف الشاغرة إلى جانب الجديد من المزايا والخدمات التى تمنح للمتقاعدين. وينصح المستشارون العسكريون فى قضايا الأفراد بالأتى لضمان فاعلية برامج التقاعد.

١ - يجب أن يبدأ التخطيط للتقاعد ساعة قرار التحاق الفرد بالقوات المسلحة، ويجب على الفرد أن يحتفظ ببعض الروابط المدنية مع أسرته بالميلاد وأصدقائه المدنيين ومع رجال الأعمال. وإذا كان ذلك غير ممكن فعليه أن يعد له عن طريق أسرة زوجته أو عبر أصدقاء عسكريين تقاعدوا من قبل واستقروا فى أعمال مدنية ناجحة.

٢ - يجب على أسرة المتقاعد ألا تعتمد اعتمادا كليا على النسق العسكرى فى اشباعاتها الشخصية والاجتماعية وعلى زوجة المتقاعد وأطفاله الاهتمام بصفة خاصة بأصدقائهم ومعارفهم ونواديبهم لأن الطفل المتعب نفسيا فى أسرة المتقاعد يمكن أن يحطم تكيف الأسرة فى هذه المرحلة الحرجة من حياتها.

٣ - على العسكريين الإعداد للتقاعد بإعادة التدريب وتقدير قدراتهم وإمكانياتهم والبحث عن فرص العمل المدنية قبل التقاعد بعدة سنوات. (Ogburn, P.247)

التقاعد بين التجربتين الأمريكية والسودانية :

مما لاشك فيه أن التجربة الأمريكية كما عرضنا لها فى الصفحات السابقة قد

طرحنا العديد من القضايا والأسئلة، التي حاولنا التعرض لها والأجابة عليها من خلال التجربة السودانية. هذا وتعتبر مشكلة التقاعد العسكري أحد المشكلات التي تحظى بأهتمام القوات المسلحة السودانية كما يشعر المتقاعدون العسكريون السودانيون أنفسهم بالحاجة الملحة إلى دراسة قضاياهم ومشاكلهم. وإذا تصورنا أن المبادأة الجوهرية التي قامت بها القوات المسلحة بتعديل قانون معاشات المتقاعدين السودانيين من العسكريين^(١) قد عالجت بشكل مباشر أهم مشكلاتهم وهي إنخفاض الدخل فإنه يبقى لنا هنا أن نتناول الجوانب الأخرى من قضية التقاعد دون أن نتصور أن يكون لعامل إنخفاض الدخل دور جوهري فيها.

هذا وقد أخذنا في الاعتبار في هذه الدراسة أن تكون حصيللة الدراسات الأمريكية بمثابة مدخلات أساسية نعالج عبرها قضية التقاعد عند العسكريين السودانيين. ولهذا قمنا باختيار عينة عمدية من ضباط القوات المسلحة السودانيين المتقاعدين راعينا فيها أن تكون متضمنة لمن شملهم قانون المعاشات الجديد وحاولنا قدر المستطاع تثبيت المتغيرات الخاصة بالرتبة والسن والحالة الاجتماعية باستثناء متغير واحد وهو نوعية التقاعد بمعنى هل هو إرادي أم اجباري^(٢).

والسؤال الأساسي الذي حاولنا الإجابة عليه في هذه الدراسة هو «هل هناك ثمة فروق ملحوظة في أثر التقاعد على المتقاعدين وأسرهم بين هؤلاء الذين تقاعدوا بإرادتهم ومن تقاعدوا على غير إرادتهم في كل من :
أولاً: التكيف مع السياق المهني المدني.

(١) جاء في مذكرة تعديل قانون معاشات العسكريين السودانيين لسنة ١٩٨٣ التي - وكانت المعاشات والمكافآت في القوات المسلحة السودانية تسوى قبل قانون المعاشات الجديد لسنة ١٩٨٣ على أساس المرتب الأساسي إلا أن القانون الجديد أدخل التعديلات بإضافة بعض العلاوات والبدلات الأساسية والمشاركة لجميع الضباط وهي بدل سكن وبدل تابع وبدل مسئولية وعلاوة شهادة الأركان حرب وهذه البدلات بعد إضافتها تنبع زيادة في المعاش أو المكافأة بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٧٠٪ كما رفع الحد الأقصى للمعاش من ٢/٤ المرتب إلى ٥/٤ المرتب وهذه زيادة بنسبة ٥٠٪ فلو أضفناها إلى الزيادة الأولى لوصلت نسبة الزيادة في المعاش إلى ما بين ٥٥٪، ٧٥٪ يضاف إلى ذلك :

١ - زيادة نسبة ١٥٪ لأن المحال إلى المعاش في القانون الجديد وفق ٤/٤ المرتب السنوي الأخير.

٢ - مكافآت إضافية بمعدل شهر ونصف كل سنة

٣ - مرتب ثلاثة شهور منحة عند نهاية الخدمة.

أما ضباط الصف والجنود فقد حدثت تعديلات في معاشاتهم ووصلت نسبة الزيادة فيها إلى ما بين ٥٠٪ - ٧٠٪ إلى جانب بعض المكافآت الإضافية الأخرى.

(٢) قام العقيد نبيل دقيل بفرع التوجيه المعنوي والحرب النفسية بقوات الشعب المسلحة السودانية بمساهمة إيجابية وفعالة في اختيار وتطبيق استمارات البحث بالإضافة إلى تذليله المباشر لكل عقبات إجراء الدراسة.

ثانياً: ردود الفعل الجسمية والنفسية الناتجة عن التقاعد.

ثالثاً: أثر التقاعد على الحياة الاجتماعية.

وقد كانت أهم مواصفات العينة التي اخترناها الآتى:

- ١ - تراوحت رتب أفراد العينة من رتبة المقدم إلى رتبة اللواء أركان حرب.
 - ٢ - كانت الأسلحة التي ينتمون إليها هي (المشاة - المدرعات - المظلات).
 - ٣ - تراوحت أعمار الضباط المتقاعدين من ٤٦ - ٤٩ سنة كما تراوحت أعداد المعتمدين عليهم من ٣ - ٦ أطفال بين مرحلة الروضة والثانوى العالى.
 - ٤ - تراوحت سنى الخدمة من ٢١ - ٢٣ سنة إلا أنه كان هناك من الحالات من تقاعد برتبة المقدم بعدد سنوات خدمة بلغت اثنى عشر عاماً.
- وبين أهم نتائج الدراسة الآتى:

أولاً - التكيف مع السياق المهني المدني:

١ - تبين الدراسات الأمريكية أن المتقاعدين لا يستطيعون العودة كما كان الحال في الماضى إلى مزارعهم وقراهم أو حتى إلى المدينة للعمل في سياق مهني مرتبط بمكانة ميلادية أو بمهارات إدارية أو تنظيمية محددة. وتوضح دراستنا أنه لا اختلاف بين فئتي العينة (متقاعد بإرادته ومتقاعد بغير إرادته) في عدم الرغبة في العودة إلى مسقط رأسهم إما لأن مسقط رأسهم هو مكان عملهم أو لتوافر فرص العمل في العاصمة وأن كنا قد لاحظنا أن هؤلاء الذين في مقدورهم تقديم خدمات لأهلهم وعشيرتهم قد أبدوا استعداداً طيباً للمساهمة في إنماء قراهم التي ولدوا فيها.

٢ - تبين الدراسات الأمريكية أن هناك تعصباً مدنياً ضد المتقاعدين العسكريين كما ينظر المدنيون إلى الآخرين بأنهم أشخاص من خارج المؤسسة وأنهم غير مؤهلين لشغل وظائفهم وأنهم يعيشون في فراغ ورفاهية لا يستحقونها كما أن المدنيين قد يحسدون العسكريين لحصولهم على راتبين في وقت واحد. وتوضح دراستنا عدم وجود اختلاف بين فئتي العينة في تقييمهم لنظرة المدنيين للمتقاعد العسكري ويمكن حصر ابعاد هذه النظرة بنص تعليقات المتقاعدين السودانيين على النحو التالي:

(أ) (ق) بداية التقاعد ينظر إليك الجميع كأنك دخيل عليهم وجاهل وعبارة عن خريج ثانوى) إلا أنه يمكن تغيير هذه النظرة بإثبات الكفاءة.. ويقول المتقاعد عن نفسه (بأنى تمكنت من رد اعتبارى وخاصة بعد حصولى على الشهادة الجامعية).

(ب) (ينظر المدنيون إلى المتقاعد العسكرى بأنه غير مؤهل للعمل المدنى لأنهم يعتقدون أن واجب العسكريين هو حمل البندقية وصرف وتنفيذ الأوامر دون تفكير) (أن كلمة عسكرى عندهم تعنى الغباء والتزمت).

(ج) أرجع بعض المتقاعدين نظرة المدنيين هذه إلى طبيعة العمل نفسه ومدى نجاح أو فشل المتقاعد فى التأقلم معه.

(د) على الرغم من اتفاق معظم افراد فئة المتقاعدين على غير إرادتهم بأن المدنيين ينظرون إلى المتقاعدين بإرادتهم لم يكن لديهم مثل هذا الاحساس أو فى احساسهم أن المدنيين يحسدونهم على ما يحصلون عليه من رواتب لا تضاهى رواتبهم.

٣ - تبين الدراسات الأمريكية أن المتقاعدين قد يجدون صعوبة كبيرة فى العثور على العمل المدنى كما أنهم لا يستقرون فى العمل الأول والثانى كما كان السن بالنسبة لهم عائقاً فى الحصول على عمل ويعود عدم نجاحهم فى الحصول على عمل بسهولة إلى مدخلهم الساذج فى البحث العمل وعدم فهمهم لمتطلبات العمل وميكانيزمات الحصول عليه. وكان الدافع الأساسى للمتقاعدين الأمريكين فى البحث عن عمل هو زيادة الدخل كما كان تركيزهم واضحاً على العمل فى المؤسسات الحكومية لاعتقادهم بنمو القطاع الحكومى مما يساعد على استيعاب القادمين الجدد والتغلب على مشكلة الأقدمية عند الدخول.

وتبين نتائج دارستنا الآتى :

(أ) اتفاق فئتى العينة فى أنهم قد وجدوا صعوبات كبيرة فى العثور على العمل المدنى.

(ب) لم نجد اختلافاً واضحاً بين فئتى العينة فى أن ترتيب العمل الحالى لأفرادها لم يكن الأول بمعنى أنهم تنقلوا بين أكثر من عمل حتى وصلوا إلى وظيفتهم الحالية..

(ج) لم نجد اختلافاً بين الفئتين فى أن السن لم يكن عائقاً للمتقاعدين فى الحصول على العمل المدنى.

(د) كانت وسيلة فئتي العينة في العثور على العمل المدني واحدة تقريباً وهي الزملاء العسكريون.

(هـ) اتفقت فئتي العينة على أن الدافع الأساسي للبحث عن العمل كان زيادة الدخل مضافاً إلى ذلك عوامل أخرى مثل ملء الفراغ الناتج عن التقاعد والرغبة في عدم العطالة.

(و) اتفقت فئتي العينة على تفضيل العمل في القطاع الخاص عن العمل الحكومي. إلا أنه يلاحظ أن الحالة الوحيدة من المتقاعدين على غير إرادتهم ممن كانوا يفضلون العمل الحكومي تراجعت عن ذلك بعد تجربة مع الخدمة المدنية وصفت بأنها (مريرة)، وأنه يصعب على الرجل المنضبط أن يدخل في دوامة الروتين الحكومي).

٤ - تبين الدراسات الأمريكية أنه يصعب على المتقاعد العسكري الترقى في السلم الوظيفي المدني لأن المؤسسات المدنية ترقى أفرادها دائماً من بين موظفيها وإذا أراد المتقاعد الجديد أن يتحرك إلى أعلى فعلياً أن يبرهن للمؤسسة عن قيمته وأهميته بالنسبة لها. كما تبين أيضاً أن هناك علاقة بين استخدام المدنيين لمهارات العسكريين من المتقاعدين ودرجة تعليمهم وأن التكيف للعمل المدني يرتبط بعدة عوامل أهمها التدريب وإعادة التدريب. وتبين دراستنا الآتي:

(أ) اختلفت فئتي العينة في مسألة التقدم في السلم الوظيفي في السياق المهني الثاني حيث نجح في ذلك المتقاعدون بإرادتهم وأرجعوا ذلك إلى غزارة معلوماتهم العامة والأكاديمية بالإضافة إلى العلاقات العامة الواسعة في حين ذكر الباقيون من العينة الثانية أنهم لم يستطيعوا التقدم في السياق المهني الثاني.

(ب) لم نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين فئتي العينة في الاعتقاد بأن المؤهلات التعليمية يمكن أن تساهم في سهولة الحصول على العمل المدني.

(ج) وافقت فئتي العينة على أهمية الحاجة إلى التدريب وإعادة التدريب لضمان الحصول على وظيفة مدنية.

٥ - تبين الدراسات الأمريكية بصفة عامة عدم رضا المتقاعدين العسكريين عن أعمالهم وتبين دراستنا الآتي:

(أ) ليست هناك اختلافات تذكر بين فئتي العينة في درجة المتاعب التي يواجهونها عند التعامل مع المدنيين وهم ينظرون إلى العمل المدني على أنه مبنى على الشللية ولا مكان فيه لرجل يريد أن يعمل وأن المدنيين يعتقدون بأن العسكريين

يشعرون مناصب كان من الأولى أن يحتلوها هم ولم يفسروا ذلك إلا بقولهم (أنها عقدة غير مفهومة السبب وعدم تجاوب مع العسكريين).

(ب) لم تختلف فنتى العينة بدرجة كبيرة في درجة الرضا عن العمل المدني. ولكننا لاحظنا أن المتقاعدين بارادتهم حققوا درجة معقولة من هذا الرضا على الرغم من انتقادهم لأسلوب تعامل المدنيين معهم وارجعوا ذلك إلى ما يسمونه بعامل (البحث عن الذات) أما المتقاعدون على غير إرادتهم فقد ارجعوا تذبذب درجة الرضا إلى استمرار التوحد العسكري مع القوات المسلحة أما درجة الرضا العالية فتعود في نظر أصحابها إلى قولهم على لسان أحد المتقاعدين (إنى أعمل في جو صحى سليم وظروف عمل مثالية وأجد تقديراً واحتراماً من رؤسائى ومرءوسى) وتبين من مراجعة هذه الحالة أن طبيعة العمل قد ساهمت في تحقيق درجة الرضا العالية. إذ يقول المتقاعد (كنت محظوظاً لأنى عملت في جو يتميز بالتنوع والابتكار البعيدين عن الروتين الحكومى). كما لعبت كفاءة المتقاعد دوراً كبيراً في رضاه عن عمله.. ويقول المتقاعد في ذلك عن نفسه (كما وأن المامى باللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية جعلتنى اكتسب احترام زملائى) وتبين حالة المتقاعد نفسه أنه أحيل إلى التقاعد وعمره ستة وثلاثون عاماً بدأ أثرها في البحث عن عمل لتحسين دخله ثم واصل دراسته الجامعية. كما تميز هذا المتقاعد بالذات عن غيره بدرجة عالية من التدين إذ يقول عن تأثير التقاعد على حياته الاجتماعية (لم يؤثر التقاعد على حياتى الاجتماعية فإنى والحمد لله مؤمن بالله وراضٍ عن حكمه) (وعند سؤاله عن تفضيله لأى نوع من الصدقات المدنية أم العسكرية أجاب (أن الصدقات كلها يجب أن تكون خالصة لوجه الله).

ثانياً: ردود الفعل الجسمية والنفسية الناتجة عن التقاعد:

أوردنا العديد من حالات الدراسة لمتقاعدين عسكريين أمريكيين تبين لنا منها أن المتقاعدين كانوا أكثر الناس استفادة من خدمات الطب النفسى وأن المستشفيات ومراكز الصحة العقلية تضطر أحياناً إلى تحويل حالات إلى مستشفيات أخرى لعدم توافر الأسرة. كما تبين لنا أيضاً أن التقاعد يمكن أن يوصل إلى التفكير في الانتحار وأن الإصابات بهذه الأعراض قد يمتد فيصل إلى أسر المتقاعدين واطفالهم.

وتبين نتائج دراستنا الآتى:

١ - لم تتعرض فنتى العينة لأعراض جسمية أو نفسية حادة سواء أسبقت التقاعد أو كانت بعده ولكن ما يلاحظ فقط هو هذه الصدمة النفسية التى تعرض

لها المتقاعدون لعدم معرفتهم بأسباب التقاعد التي اختفت فور تكيفهم مع الحياة المدنية واندماجهم فيها وذلك باستثناء حالة واحدة فقط وصلت إلى حالة من الاكتئاب النفسى الراجع لعدم معرفة أسباب التقاعد والانتظار فترة طويلة بحثاً عن عمل ولم يلجأ المتقاعد بالرغم من ذلك إلى الطبيب النفسى ولاحظنا أيضاً إمتداد حالة الاكتئاب إلى زوجة المتقاعد واختفاء الحالة بعد ذلك. كما تبين لنا أيضاً أن فكرة الانتحار لم تكن واردة في أذهان المتقاعدين أو أسرهم.

٢ - على الرغم من أن معظم زوجات المتقاعدين على غير إرادتهم فوجئوا بقرار التقاعد ألا أنهم كن قادرات بصفة عامة على احتماله.

ثالثاً: أثر التقاعد على الحياة الاجتماعية:

تبين نتائج الدراسات الأمريكية أن الأسرة العسكرية تعلمت استدماج امتيازات الرتبة والوضع الاجتماعى والالتزامات المرتبطة بها بمرور الزمن وما يترتب على ذلك من أحساس بالأمن والاشباع. كما تعامل زوجة الرجل العسكرى معاملة خاصة ولهذا فإن التقاعد يؤدى إلى اضطراب هذا الوضع وإلى التأثير على الحالة النفسية للزوجات ثم إلى تدهور العلاقة بين الزوجين كما يؤثر على التحصيل الدراسى للأطفال ويؤدى ببعضهم إلى انحرافات سلوكية.

وتبين نتائج دراستنا الآتى:

١ - كان أشد أفراد الأسرة تأثراً بالتقاعد هم على الترتيب (الزوجة - الابن الأكبر - الأطفال) ويعود تأثرهم بالتقاعد في المقام الأول إلى فقدهم مميزات مرحلة ما قبل التقاعد لا فرق في ذلك بين المتقاعدين بإرادتهم أو على غير إرادتهم.

٢ - لم تكن هناك اختلافات تذكر بين فئتي العينة في تأثير الزوجات بفقد هيبتهن نتيجة لتقاعد أزواجهن وكذلك أيضاً في احساس المتقاعدين بتغير نظرة الناس لهم بعض الشيء وإن كان ذلك محصوراً في الفترة الأولى التى تلى التقاعد.

٣ - لوحظ أن أفراد فئتي العينة كانوا من ذوى النشاط الاجتماعى وخاصة في المجال الرياضى قبل تقاعدهم ومنهم من لجأ إلى النشاط الدينى أو التصوف.

٤ - لم يلاحظ أيضاً في كل من فئتي العينة هذا النشاط الاجتماعى لزوجات المتقاعدين كما كان الحال عند الزوجات الأمريكيات.

٥ - لم نلاحظ أيضاً في فئتي العينة تأثير العلاقات بين الزوجين نتيجة للتقاعد بل تبين أن هذه العلاقات ازدادت رباطاً وتوثقاً كما لم يتأثر السلوك الاجتماعى أو

التحصيل الدراسي للأطفال نتيجة لتقاعد والدهم بل ذكر بعضهم أن التقاعد قد أدى إلى زيادة التحصيل الدراسي للأطفال لاتساع الوقت الذى يقضيه المتقاعد مع أطفاله. مع ملاحظة أن السلوك الانحرافى وانخفاض التحصيل الدراسي لأطفال المتقاعدين الأمريكيين يرجع أساسا إلى تأثيرهم المباشر بانخفاض المكانة الاجتماعية لوالدهم.

نتائج أخرى توصلت إليها الدراسة :

١ - تشير نتائج الدراسات الأمريكية أن من أهم العوامل التى تؤثر على فرص عمل الجنرالات هو ما يتمتعون به من إمكانيات وقدرة على الاتصال مع من يشغلون المناصب العليا فى الوظائف المدنية وتشير دراستنا هنا أن المتقاعدين من رتبة اللواء أركان حرب ذكروا أن الرتبة نفسها لم تكن عائقا فى حصولهم بسهولة على وظيفة مدنية وإنما الذى ساهم فى ذلك هو الكفاءة والقدرات الإدارية والتدريب. وساهمت الرتبة العلية فى تمكن المتقاعدين من الاختيار بين بدائل متعددة أثناء سعيهم للحصول على العمل المدنى وقد قلت هذه الفرصة عند من هم دون رتبة اللواء.

٢ - تشير الدراسات الأمريكية إلى أن التخطيط لمرحلة ما بعد التقاعد يمكن المتقاعدين من تحويل قلقهم وطاقتهم فى اتجاه بنائى نحو سياق آخر واهتمام آخر وتشير دراستنا إلى أن المتقاعدين فى فئتي العينة لم يخططوا لمرحلة التقاعد سواء هؤلاء الذين فوجئوا بقرار التقاعد أو الذين تقاعدوا بإرادتهم.

٣ - كانت أهم مقترحات المتقاعدين السودانيين الآتى :

(أ) ضرورة أخطار المتقاعد بقرب أحواله للمعاش حتى يتمكن من عبور هذه المرحلة الحرجة من حياته وأن تكون هناك أسس واضحة للاحالة للمعاش.

(ب) ضرورة أن يسمع المتقاعد كلمة عرفان ووفاء ووداع من زملائه الذين كان يعمل معهم.

(ج) ضرورة تكريم المتقاعدين بواسطة وحداتهم وخاصة فى المناسبات الوظيفية.

(د) رعاية كبار السن من المتقاعدين الذين يحتاجون للرعاية وأنشاء دور للعجزة منهم.

(هـ) استمرار المتقاعدين فى الاستفادة من الخدمات العسكرية كالمؤسسات التعاونية والمستشفيات العسكرية.

- (و) إعطاء أبناء المتقاعدين امتيازات في التعليم والعلاج الطبي.
- (ز) فتح مكتب لمساعدة المتقاعدين في الحصول على العمل المدني. والعمل على حل مشاكلهم.
- (ح) إنشاء نادى للضباط المتقاعدين والسماح لهم بدخول أندية الضباط العاملين.
- (ط) ربط المتقاعدين بالقوات المسلحة والاستفادة من خبراتهم بتنظيم محاضرات كل في مجال اختصاصه.
- (ي) ضرورة معاملة المتقاعدين معاملة العاملين عند زيادة المرتبات بصورة دورية وليست رمزية.
- (ك) إتاحة الفرصة لقدامى المتقاعدين بالاستفادة من امتيازات التقاعد والزيادة في المرتبات.
- (ل) حماية المتقاعدين من القوانين التى تجعل الشرطة تعاملهم بما لا يتفق وكرامة وضعهم السابق.
- نستلخص مما سبق الأتى :

١ - في التجربة الأمريكية والسودانية :

على الرغم من وجود أوجه شبه كبيرة بين مشاكل المتقاعدين الأمريكيين والسودانيين فإن الاختلاف بينهم يعود أساسا إلى اختلاف ثقافة المجتمعين التى كان تأثيرها واضحا فى الأتى :

- (أ) ارتفاع نسبة الأمراض الجسمية والنفسية عند المتقاعدين الأمريكيين واستعانتهم وعائلتهم بخدمات الطب النفسى.
- (ب) انعدام نسبة النشاط الاجتماعى المرتبط بالحياة الاجتماعية للمجتمع العسكرى عند زوجات الضباط السودانيين وارتفاعها عند زوجات المتقاعدين الأمريكيين والتى تكاد تكون من أسباب تأثرهن بتقاعد أزواجهن.
- (ج) إقامة المتقاعدين العسكريين الأمريكيين فى مناطق سكنية لهم قريبة من المواقع العسكرية ولم يظهر ذلك عند المتقاعدين السودانيين رغم تفضيل البعض منهم فكرة المنطقة السكنية المميزة لرغبتهم فى زيادة الروابط فيما بينهم.
- (د) مساهمة الأسرة السودانية مساهمة مباشرة فى إعادة تكييف المتقاعد للحياة

المدنية على الرغم من فقدانها لامتيازات الرتبة، مما يوحي بأن التماسك الاجتماعي في الأسرة السودانية بين الضباط المتقاعدين أعلى منه عند الأمريكيين خاصة بعد أن لوحظ عدم تأثر الأطفال بتقاعد آبائهم بدرجة قوية.

٢ - المتقاعدون بإرادتهم وبغير إرادتهم:

على الرغم من وجود بعض الاختلافات التي أشرنا إليها بين الفئتين فإنه لم تكن هناك ثمة فروق بارزة بينهما في أثر التقاعد عليهم وعلى أسرهم من النواحي الثلاث التي عرضنا لها بالتحليل وهي التكيف مع السياق المهني المدني وردود الفعل الجسمية والنفسية وتأثير التقاعد على الحياة الاجتماعية.

المصادر :

- (١) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيوولوجي لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.
- (٢) Bellino, R., **Perspectives of Military and Civilian Retirement**, Ment. Hyg., 54, 4, 1970, 580-584.
- (٣) Berkey, B., **Military Retirement Syndrome; The Civilian Side**, Milit. Med., 137, 1972, PP.278-281.
- (٤) ———, **The Retirement Syndrome; A Previously Unreported Variant**, Milit. Med., 133, 1968, PP. 5-8.
- (٥) Biderman, A., **The Retired Military**, In Little, R., A Handbook of Military Institutions and Sociology of War, 1976, PP. 123-163.
- (٦) ——— and Sharp, L., **The Convergence of Military and Civilian Occupational Structures**, American Journal of Sociology, 73, 1967, PP. 381-402.
- (٧) ———, **«Sequels to a Military Career; The Retired Military Professional»**, In Janowitz, M., (ed.); The New Military, N.Y., Russel Sage Foundation, 1964.
- (٨) ———, **The Prospective Impact of Large Scale Military Retirement**, Social Problems, 7, 1, 1959, PP. 85-90E
- (٩) Coats, C. and Pellegin, R., **Military Sociology**, Maryland; The Social Science press, University Park, 1965.
- (10) Druss, R.G; **Problems Associated with Retirement from Military Service**, Milit. Med., 1965, 130; 382-385.
- (11) Giffen, B. and John Mcneil, **«Effects of Military Retirement on Dependents»**, Arch. Gen. Psychiatry, 17, Dec., 1967, PP.717-720.
- (12) Greenbery, H., **«Psychiatric Symptomatology in Wives of Military Retiree»**, American J. of Psychiatry, 23, 4, 1966, PP. 487-490.
- (13) Millowe Irvin, E., **«A Study in Role Diffusion; The Chief and the Sergeant Face Retirement»**, Meny. Hyg., 48, 1964, PP. 101-107.
- (14) Mc Neil, J.S. and Giffen, M.d., **«Military Retirement; The Retirement Syndrome»**, American J. of Psychiatry, 1967, 123; 848-854.
- (15) ———, **Military Retirement; Some Basic Concepts and Observations**, Aero-Space Med., 1965, 36; 25-29.

- (16) Mc Neil, J.S. and Giffen, M.D., **The Social Impact of Military Retirement**, Social Casework, 1965, 46; 203-207.
- (17) ———, «**Adjustment of Retired Airforce Officers**», an unpublished doctoral dissertation prepared for the University of South California, 1964.
- (18) Ogburn, B. and others, **Problems of the Military Retiree**, Florida Medical Scientific, April, 1969, PP. 245-248.
- (19) Platte, R.J., **The Second Career; Perceived Social Mobility and Adjustment among Recent Army Retiree and Wives of Army Retiree**, an unpublished doctoral dissertation prepared for Florids State University, 1974.
- (20) Reissman, L., «**Life Careers power and the Retired Army Generals**, American Sociological Review, April, 1956, 21; 215-221.

الدراسة الخامسة

سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية

عرض وتحليل وتقويم ببليوجرافي

(١)

يشير مصطلح العلاقات المدنية العسكرية إلى دور القوات المسلحة في المجتمع. ويعتقد البعض أن العلاقات بينهما متعارضة دائماً وتشبه تلك العلاقة بين العمال والإدارة أو علاقة السلطة التشريعية بالتنفيذية أو العلاقات الأمريكية السوفيتية حيث تكون هناك جماعتان منظمتان محددتان لكل منهما مصالح تناضل من أجلها وتساوم عليها مع الطرف الآخر. ومن هنا ينشأ التناقض والمعارضة والاختلاف في وجهات النظر بين المدنيين والعسكريين، إلا أن هذا التناقض والاختلاف قد يكون زائفاً: أولاً: لأنه من النادر أن يوجد هنا وحدة وتطابق في وجهات النظر بين العسكريين أنفسهم في كثير من المجتمعات. وثانياً: أنه لو افترضنا وجود ذلك فأن الوحدة على الجانب الآخر قد تكون صعبة التحقيق أيضاً، وتعنى كلمة «مدنية» في مصطلح العلاقات المدنية العسكرية ببساطة غير العسكريين. وحينما يتحدث الباحثون عن هذه العلاقات وبوجه خاص عن الضبط المدني فانهم يتناولونها كما لو كانت هناك مصلحة مدنية واحدة ومحددة ومقابلة لوجهة النظر العسكرية. لكن واقع الأمر أن هذه المجتمعات ذات المؤسسات العسكرية المتميزة لها أيضاً مصالح واتجاهات ومؤسسات مدنية متعددة، والاختلافات فيما بينها أعظم من أى اختلاف بين أى واحدة منها والقوات المسلحة.. ومن هنا يمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية ليست علاقة الواحد بالآخر ولكنها علاقة بين الواحد والعديد من العلاقات.

وتعكس العلاقات المدنية العسكرية الطبيعية الكلية الشاملة للمجتمع ومستوى تطوره ونسقه السياسي. وهناك ثلاث مستويات لهذه العلاقة.

- ١ - العلاقة بين القوات المسلحة ككل والمجتمع ككل
- ٢ - العلاقة بين قيادة القوات المسلحة كجماعة من الصفوة وجماعات الصفوة الأخرى.

٣ - العلاقة بين قادة القوات المسلحة وكبار القادة السياسيين في المجتمع. فعلى المستوى الأول يمكن أن تكون القوات المسلحة جانبا متكاملا في المجتمع تعكس أيديولوجيته وتضم بداخلها القوى الاجتماعية السائدة فيه ويمكننا أن نجد كل أعضاء المجتمع ينجزون أدوارا عسكرية. لكننا على الجانب الآخر قد نجد اختلافا واضحا بين الجيش والمجتمع ولا يلعب العسكريون أى أدوار فيه باستثناء أدوارهم العسكرية. وعلى المستوى الثاني قد تكون الصلة بين الضباط العسكريين وجماعات القيادة الأخرى محكمة جدا فالقادة العسكريون هم أنفسهم القادة في مجال السياسة والاقتصاد هذا في جانب. أما على الجانب الآخر فقد يكون العسكريون سياقاً مهنيا شاملا مانعا غير متطابق مع الأدوار الأخرى، وعلى المستوى الثالث قد تكون أدوار القيادة السياسية والعسكرية واحدة أو قد تتميز هذه الأدوار ويجند شاغلوها من مصادر مختلفة وعبر قنوات مختلفة.

وقد كانت وظائف القيادة العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجيوش الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر مركزة كلها في شخص الملك. وكانت مهنة الضباط بصفة عامة لازمة للاستقرار يحصلون عليها بالميلاد شأنها شأن القيادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما الدرجات الأخرى فقد كانت تجند لفترة طويلة من أدنى طبقات المجتمع. وكانت روابطها مع أى جماعة في المجتمع المدني ضعيفة. وقد اختلفت القيادة السياسية عن القيادة العسكرية في القرن التاسع عشر فالبرلمان والأحزاب السياسية هي التي كانت تفرخ مجلس النواب ورئيس الوزراء: أما رئيس الأركان والقائد العام فكانا نتاج البيروقراطية العسكرية. كما سمح لأدنى المستويات أن تلتحق بمهنة الضباط التي تميزت بالتدريب المتخصص، كما أصبح السياق المهني للضباط غير متطابق مع السياق المهني للمهن الأخرى، وأصبحت علاقة المجندين بالمجتمع أكثر أحكاما، وظل أساس الجيوش الحديثة جندي الخدمة الطويلة المحترف كما استكملت الدرجات الأخرى بأعداد كبيرة من الجنود المدنيين الذين يخدمون لفترة قصيرة وبعد انتهاء فترة الخدمة العسكرية يتحول الفرد إلى الاحتياط أو الميليشيات أو الحرس القومي.

ويمكن ملاحظة اختلاف الجماعات العسكرية عن غير العسكرية على أى مستوى من مستويات العلاقات بينهما في مهارة وقيم ومؤسسات كل منهما كما يختلف العسكريون عن غير العسكريين في مهارة استخدام العنف وإدارته. وكانت الاختلافات العسكرية المدنية في المجتمعات الأمريكية في القرن الثامن عشر بسيطة نسبيا إذ كان الفلاح العادي يمتلك معظم مهارات الجندي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك القادة السياسيون الذين كان من السهل عليهم الحصول على

المهارات الضرورية لقيادة الجيوش. أما في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين فقد اختلفت المهارات العسكرية عن المدنية بشدة إلا أن حدة هذا الاختلاف بدأت تخف في منتصف القرن العشرين.

ويلاحظ أن قيم القوات المسلحة كانت مرتبطة ببعض الجماعات المدنية دون البعض الآخر مثال ذلك ارتباط القيم العسكرية للجيش الغربي بالمعتقدات الأرستقراطية والمحافظة. أما في القرن العشرين فقد ارتبطت بشدة مع قيم الطبقة الوسطى الإصلاحية القومية المتحركة إلى أعلى. إلا أن التطور المهني للقوات المسلحة يخلق لها اتجاهات وقيم متميزة تسمى بالعقل العسكري. وقد تختلف هذه الاتجاهات والقيم عن تلك السائدة في المجتمع. وهذه القيم العسكرية محافظة في الغالب. ويشد التوتر بين القوات المسلحة والقيادة السياسية إذ كانت القيم الأساسية في المجتمع حرة أو فاشية أو اشتراكية متشددة وخاصة إذا ما شغل العسكريون أوضاع القوة في النسق السياسي أو إذا أصر القادة السياسيون على ضرورة وجود توحيد أيديولوجي بين كل عناصر المجتمع بما فيها القوات المسلحة وفي هذه الحالة يمكن أن تكون القومية أرضية مشتركة تتكيف فيها أيديولوجية القيادة السياسية مع النظرة المحافظة للجيش.

وتختلف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات المدنية بدرجات مختلفة إذ يمكن أن تكون القوات المسلحة دولة داخل دولة يصعب ممارسة الضبط عليها كما كان الحال في اليابان قبل عام ١٩٣٣. وفي بعض المجتمعات مثل بورما وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية لم تكن القوات المسلحة دولة داخل دولة فقط ولكنها كانت مجتمعا داخل مجتمع من حيث انجازها للعديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ومن حيث تمتعها بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي والاقتصادي. وهناك على الجانب الآخر هذه المجتمعات التي تكون الأمة كلها فيها تحت السلاح حيث تكون الاختلافات المدنية العسكرية واختلاف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات الأخرى طفيف جدا وتكون القوات المسلحة متكيفة مع المجتمع ككل.

وكلما كان المجتمع بدائيا قلت الاختلافات بين القيم والمهارات والمؤسسات العسكرية ومثيلاتها في الجماعات الأخرى. فتتكون القوات المسلحة في الأنساق القبلية من جميع الذكور البالغين ورؤساء القبائل هم قادة في الحرب كما هم قادة في السلم أيضا. أما هذه المجتمعات ذات الدرجة العالية من التنظيم بعض الشيء فهناك نسق مماثل لهذا النمط في دول المدن الكلاسيكية كما في روما واليونان وكان الدور العسكري هو مسئولية المواطن وكان الجيش هو الجانب المدني المنظم للحرب ورأى أرسطو أن مدن الدولة الحرة يجب أن تتكون من هؤلاء الذين يحملون

السلاح فقط، أما في المجتمع الإقطاعي فقط كانت الأدوار السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة على أساس طبقي أكثر منها على أساس إقطاعي وكان الفلاحون أو العبيد يحتلون الأوضاع الدنيا في كل من الجوانب الثلاثة السابقة. أما النبلاء والفرسان فقد كانوا يتمتعون بالسلطة السياسية والضبط السياسي كما كانت لهم القيادة العسكرية أيضا. وكان الجيش هو أحد مكونات البناء البيروقراطي في الأمبراطوريات البيروقراطية التقليدية لكنه لا يصل عادة إلى درجة عالية من الاختلاف في المهارات والقيم والمؤسسات إلا أنه يلاحظ فقط أن الجماعات العسكرية كانت أكثر اختلافا عما كانت عليه هذه الجماعات في دول المدينة أو في المجتمع الإقطاعي. وفي بعض الأحيان كان القادة العسكريون يلعبون أدوار خاصة في الصراع السياسي.

وتختلف العلاقات المدنية العسكرية في الأزمنة الحديثة عن تلك التي للمجتمعات الأولى بسبب هذا التخصص المهني للضباط. فبعد انهيار الأقطاع في أوروبا في الحقبة الأخيرة من القرن السابع عشر تميزت الجيوش بوجود الضباط المرتزقة الذين كانوا يؤجرون من قبل الملوك والأمراء. لكن الملوك شعروا بحاجتهم إلى قوات عسكرية دائمة تحمي سلطانهم وتؤيد حكمهم فعملوا على إنشاء جيوش نظامية وجندوا الأرستقراط لذلك، وهكذا فمنذ نهاية القرن السابع عشر حتى الثورة الفرنسية كان الضباط في كل الأسلحة ما عدا المدفعية والمهندسين من الأرستقراط الذين شغلوا مناصبهم دون اهتمام بالمواصفات المهنية والخبرة أو الموهبة.

ويمكن القول أن بروسيا خلال الحروب النابليونية وبالتحديد في ١٦ أغسطس ١٨٠٨ هي التي فتحت الباب أمام تطوير فصائل الضباط تطويرا مهنيا. وسمحت بدخول كل أفراد المجتمع البروسي للقوات المسلحة على أساس التعليم والمعرفة المهنية والشجاعة وراعت الخصائص القيادية في المتطلبات التعليمية للضباط كما وضعت سياقاً مهنيا لترقى الضباط يقوم على أساس الخبرة والقدرة والإنجاز والتعليم العسكري المهني. ثم حذت البلاد الأوروبية حذو بروسيا. وبعد انتصار الجيوش المهنية البروسية على الدانمرك والنمسا وفرنسا وبنتهاية القرن التاسع عشر كانت معظم الدول الأوروبية من الناحية النظرية قد خلقت سياقاً مهنيا عسكرياً للضباط مفتوحاً أمام الجميع أما من الناحية العملية فقد استمرت نسبة كبيرة منهم تجند من طبقة الأرستقراط. ألا أنه فيما بعد أصبح التعليم العام والتدريب المتخصص هما أساس الدخول في فصائل الضباط كما اعتمد الترقى فيما بينهم على الدراسة والإنجاز والخبرة كما أوجدوا أنساقاً متسلسلة رئاسياً من المدارس والكليات العسكرية وحرصوا على توافر الفنيين في التحليل التنظيمي والتخطيطي

للحرب. ومن ثم وجدت جماعة اجتماعية ذاتية متميزة ذات إحساس خاص بالوحدة التضامنية والمسئولية التضامنية. كما حدثت تطورات مماثلة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

ويختلف نمط التحديث السياسى والعسكرى فى أوروبا والولايات المتحدة عن مثيله فى العديد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد سبق التطور المهنى لفصائل الضباط فى أوروبا والولايات المتحدة التحديث السياسى بها. مع ملاحظة أن تدخل الجيش فى فرنسا لعب دورا أساسيا فى السياسة لأن كثيرا من القضايا الدستورية بها ظلت بلا حل، ولعب الجيش فى ألمانيا دورا أقل علنية فى السياسة بسبب ادعاءات المؤسسات الملكية والبرلمانية للشرعية والسلطة إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الفصائل المهنية للضباط قد تطورت خلال اطار النظام السياسى القائم.

وعلى النقيض من ذلك فإن القادة العسكريين فى بلدان مثل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية هم أنفسهم قادة التحديث أيضا. أما هذه البلاد التى احتفظت بدرجة من الاستقلال عن الاستعمار الأوروبى فقد شعرت بأنها ملزمة بإيجاد تنظيم دفاعى وأن تحول مؤسساتها العسكرية التقليدية إلى مؤسسات حديثة قادرة على مقاومة التدخل الأوروبى ونتيجة لذلك أصبحت القوات المسلحة هى المؤسسة الحديثة الفعالة فى المجتمع وكان قادتها أكثر غيرة على التمدين والاصلاح التقدمى المشوب بالوطنية. ولهذا تميزت عن غيرها من المؤسسات بسبب التماسك التنظيمى العالى والانضباط والقدرة على الحركة وتوحيدها مع المجتمع ككل ومع أهدافه القومية أكثر من اهتماماتها بالمصالح الطبقة الضيقة. وهنا نجد كيف أن الشباب التركى قد قاد الإمبراطورية العثمانية فى ١٩٠٨ وهوناج هذه المدارس العسكرية الغربية التى أوجدها السلطان فى الحقبة الأخيرة، وأزال الجيش بعد الحرب العالمية الثانية كل الأنظمة الاوليغاركية وقاد التحديث فى بعض البلاد مثل مصر والعراق، وادعى الجيش فى الدول المستعمرة سابقا بعد تحقيق الاستقلال فساد الأحزاب السياسية المدنية وحاول تنظيم المجتمع وتحديثه بصورة أكثر فعالية كما حدث فى السودان والباكستان وبورما ١٩٥٨ وكوريا الجنوبية ١٩٦١ وفيتنام الجنوبية فى ١٩٦٣.

وكانت علاقة الجيش بالتحديث فى أمريكا اللاتينية مقيدة بعض الشيء حيث لم تكن المؤسسات السياسية الفعالة وفصائل الضباط المهنيين موجودة فى معظم دول القارة خلال القرن التاسع عشر. إلا أن مهنة الضباط قد تزايدت فى الحقبة الأولى من القرن العشرين كما تزايدت الطبقة الوسطى وتزايدت الرغبة فى التقدم

والأصلاح وأدى كل ذلك إلى مرحلة تميزت بالتدخل العسكرى فى السياسة اعتبارا من عام ١٩٣٠، وأدت التدخلات العسكرية فى أمريكا اللاتينية كما فى آسيا وأفريقيا إلى الحصول على مكتسبات قصيرة المدى فى تحديث البلاد ولكن على حساب هذا الضعف السائد فى المؤسسات السياسية المدنية. أما هذه البلاد التى ورثت مؤسسات سياسية قوية كما فى صورة البيروقراطيات المدنية والأحزاب منذ العهد الاستعماري كما فى الهند مثلا أو تلك التى كانت قادرة على خلق مؤسسات سياسية حديثة فعالة عبر الثورة كما فى حالة المكسيك أو عبر الإصلاح كما فى أوجواي، هذه البلاد كانت قادرة على أن تقلل من الدور العسكرى فى السياسة وعلى أن تحافظ على قوة عسكرية مهنية غير سياسية.

ولكن: لماذا يتركز الاهتمام حول العلاقات المدنية العسكرية أكثر من تركيزه على العلاقات المدنية - الدبلوماسية أو العلمية - المدنية فى الدولة الحديثة؟ يعود هذا الاهتمام فى الواقع إلى العديد من العوامل:

أولا: هناك ميراث من الخوف عند العديد من الجماعات المدنية يتعلق بمشاركة العسكريين الماضية فى السياسة ومن هنا ينظر للضباط العسكريين وقواتهم المسلحة على أنهم غرباء وأشرار بطريقة لا تصل إلى مستواها الجماعات الأخرى.

ثانيا: تختلف الأنماط التنظيمية التطوعية فى الديمقراطيات الدستورية فى درجة تماسكها وانضباطها التنظيمى عن القوات المسلحة حيث تملك الأخيرة القدرة على الفعل السياسى المنضبط المحتمل الذى لا تملكه الجماعات الأخرى.

ثالثا: تمارس القوات المسلحة فى زمن الحرب وعند حدوث أزمات قومية ضبطا قويا فوق مصادر المجتمع يصل إلى حوالى ٤٠٪ من أجمالى الناتج القومى. وقد خصص الاتحاد السوفيتى مثلا ١٨٪ من أجمالى الناتج القومى لأغراض عسكرية فى الفترة الأخيرة. وأخيرا ينظر الى الجيش دائما على أنه البطل فى الحرب ويستطيع قاداته أن يلعبوا دورا هاما فى السياسة الخارجية والتخطيط للحرب أما الجماعات المدنية والحركات السياسية فهى أبعد الجماعات فى ميلها للقتال عن الجيش المهني.

ويلاحظ انهيار توحيد الجيش مع الطبقة الحاكمة الأرستقراطية بفعل تزايد عناصر الطبقة الوسطى بين فصائل الضباط مما يترتب عليه انخفاض مكانتهم الاجتماعية إلا أن ذلك مقرون بتزايد الخبرة الفنية. ومن ثم يمكن القول أن التصور الأرستقراطي للضباط قد حل محله تصور الخبير بدرجة كبيرة وهناك العديد من الأمثلة التى توضح كيف ان القادة العسكريين قد اعتمدوا على مركبات العلم العسكرى الحديث ليقوموا حائطا دفاعيا ضد ضغوط السياسة المدنية.

وهناك ثلاث مسؤوليات عامة للقادة العسكريين في الدولة الحديثة:

- ١ - يعتبرون أنفسهم معبرين عن حاجات الأمن العسكرى في ظل الحكومة ومن ثم يتقدمون للقادة السياسيين بمطالب عن الحاجة لمصادر يرون أنها ضرورية لهم.
- ٢ - يقومون باعداد الخطط لمواجهة أى احتمالات عسكرية ومن ثم يقدمون النصح للقيادة السياسية بالمنظمات العسكرية لاي برامج مقترحة.
- ٣ - يقومون بتقديم ما هو ضرورى في الميدان العسكرى عند اصدار القادة السياسيين لقراراتهم.

ويدخل القادة العسكريون بسبب هذه المسؤوليات في صراعات متصلة مع السياسيين والأفرع المدنية الحكومية حيث يطلبون اعتمادات مالية أكثر وأسلحة أكثر يرى القادة السياسيون انها تؤثر على القطاعات المدنية في المجتمع. كما تريد القوات المسلحة على الدوام من القيادة السياسية ان تعطيها تعريفات سياسية دقيقة وواضحة حتى تكون بمثابة أساس لها عند وضع الخطط العسكرية لكن المسألة على المستوى السياسى غالبا ما تكون غامضة وغير نهائية والسياسيون يحاولون بقدر الامكان تجنب القرارات والالتزامات المشوشة. ويطلب القادة العسكريون في نفس الوقت الضبط الكامل فوق المصادر الضرورية لأمن الدولة خاصة وأنهم لا يثقون كثيرا في المعاهدات والاحلاف كالحال عند القادة السياسيين.

ويؤدى الاختلاف في وجهات النظر إلى تناقضات في العلاقات المدنية العسكرية في الدولة الحديثة. فبينما يقوم القطاع المسؤول عن توزيع مسؤوليات القوات المسلحة في الولايات المتحدة تقوم الهيئات المالية المسؤولة عن توزيع المصادر داخل الحكومة والمصالح الأخرى بمحاولة تخفيض الإنفاق العسكرى ومن ثم تدعى القوات المسلحة بأنها مقيدة بين هذا وذاك. ولكنه يمكن الفصل في هذا الأمر بتدخل القادة السياسيين كما تنشئ معظم الدول الدستورية هيئات كمجلس الأمن القومى الأمريكى يتكون من الأحزاب ذات المصلحة، وتقدم في هذا المجلس كل وسائل النصح والتفاوض والعمل على تكامل السياسات العسكرية والخارجية والمالية. وتعكس هذه الصراعات والتناقضات الأدوار المختلفة وظيفيا للقوات المسلحة والهيئات الأخرى في الدولة الحديثة ومن ثم فهى مظهر عادى للسياسات المعاصرة.

ويختلف الوضع التنظيمى للقوات المسلحة وفقا لطبيعة النسق السياسى. فقد اخذت الدول الفاشية والشيوعية الشمولية حذرهما لمواجهة النفوذ العسكرى

غير المناسب في الحكومة . وقد كان الجيش في ألمانيا والاتحاد السوفيتي محروما من احتكار العنف، واسست قوات مسلحة كبيرة تحت رقابة البوليس السرى . وقد تخلل التنظيم الحزبى القوات المسلحة في البلاد الشيوعية ووضع تسلسل رئاسى مواز ومستقل من المفوضين السياسيين أو الضباط السياسيين .

ولا تعتمد البلاد ذات الأنساق الدستورية على مثل هذا المنهج من الضبط فرئيس الدولة فى الدول البرلمانية هو القائد الشرقى للقوات المسلحة لكن الضبط الفعلى فى يد رئيس الوزراء ومجلس النواب . ورئيس الدولة فى الولايات المتحدة هو رئيس الحكومة والقائد العام الدستورى وعادة ما يكون وزير الدفاع فى الديموقراطيات الدستورية مدنيا، إلا أن هذا يختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر . ويساعد الوزير مجموعة من الموظفين المدنيين الدائمين . وهناك ثلاثة أسلحة على الأقل فى الدول الحديثة لكل منها قائد عسكري . واتجهت كل البلاد الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية الى تعيين رئيس للاركان أو قائد عسكري يشرف على كل الأسلحة وهو أقدم الضباط العسكريين فى البلاد وله هيئة أركان عسكرية للرقابة والأشراف على الأسلحة العسكرية كلها ولهذه الهيئة عادة سلطة مكثفة فى التخطيط العسكري وتختلف قوتها الفعلية وفقا لسلطة ونفوذ الرئيس العسكري القومى ، وقد كانت الأسلحة العسكرية كلها ولهذه الهيئة عادة سلطة مكثفة فى التخطيط العسكري وتختلف قوتها الفعلية وفقا لسلطة ونفوذ الرئيس العسكري القومى . وقد كانت الأسلحة العسكرية فى الدول الغربية قبل تعقيد الحرب الحديثة مرووسة بوزير مدنى، كما أدى تكامل القوات المسلحة وظهور مركز وزير الدفاع فى كل الدول تقريبا إلى التقليل بدرجة هامة من مكان وقوة وزير الأسلحة .

وتؤثر الوحدة بين الجماعات العسكرية والجماعات الأخرى على درجة فاعليتها وتأثيرها السياسى . وهناك ارتباط قوى فى البرلمان البريطانى بين القادة السياسيين والعسكريين . أما الرقابة على الشؤون العسكرية فى الولايات المتحدة فهى مقسمة بين الرئيس والكونجرس . ولهذا نجد أن كبار القادة العسكريين ملزمون بأن يكونوا سياسيين أكثر مما هو عليه الحال فى بريطانيا . وقد يكون هذا الأمر عائقا فى وقت ما ومفيدا فى وقت آخر . وتستطيع الأسلحة العسكرية أن تحظى بتأييد الكونجرس لمشروعات خاصة معينة وقد تجد نفسها فى لحظات أخرى مستخدمة وفقا لرغبات القادة التنفيذيين . وتمثل خطوط مسؤولياتها أمام الرئيس وسكرتارية الدفاع فى جانب وأمام الكونجرس فى جانب آخر مشاكل مستمرة للقادة العسكريين الأمريكيين . هذا وقد خصص الكونجرس الأمريكى فى العشرين سنة الأخيرة اعتمادات مالية كبيرة لأسلحة وبرامج عسكرية خاصة بأكثر مما طلبها

الرئيس إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً لدور الكونجرس في الشؤون العسكرية ومركزية متزايدة للقوة في يد القيادة السياسية لوزارة الدفاع.

وكما تختلف وحدة القادة السياسيين من بلد لآخر، تختلف أيضاً وحدة القيادة العسكرية حيث يمكن أن يشتد التنافس بين الأسلحة العسكرية في وقت السلم سعياً وراء الاعتمادات المالية والعتاد العسكري ولهذا التنافس الداخلي بين الأسلحة آثار هامة على العلاقات المدنية العسكرية، لأن عدم قدرة الأسلحة العسكرية على العمل المشترك يبرز قوة القيادة السياسية والهيئات البيروقراطية المدنية ويمكن أن ينحرف الصراع السياسي العسكري المحتمل إلى صراع عسكري داخلي.

وقد تكمن الأسباب الرئيسية للتدخل العسكري في السياسة نفسها وليس في القوات المسلحة. وقد لا يكون الخط بين الشؤون السياسية والعسكرية حاداً حتى مع عدم وجود فصائل ضباط مهنيين. لكن التدخل قد يحدث في حالة الجيش المؤسس مهنياً حينما تكون مؤسسات المجتمع السياسية ضعيفة ومنقسمة على ذاتها وحينما يغيب الإجماع الدستوري في البلاد ويشدّد الصراع بين الطبقات والجماعات العنصرية والإقليمية. ويستمرّ التدخل العسكري في السياسة في البلاد التي يطاح فيها بالمؤسسات السياسية التقليدية الفاقدة للشرعية وتأخذ الشكل البريتوري ويتبع الانقلاب انقلاب آخر مضاد. ويلاحظ أنه حتى في هذه البلاد الحديثة مثل الجمهوريات الفرنسية الثالثة والرابعة والخامسة لعب الجيش دوراً نشطاً في السياسة لانكار الناس لشرعية النظام السياسي القائم. وقد عززت الأزمات المتتالية في البلاد ذات النسق السياسي التسلسلي دور القوات المسلحة فلو حظ أن الصراع المشتد على السلطة عقب وفاة ستالين أدى إلى زيادة قوة الوضع السياسي للجيش الروسي ولعب المارشال زوكوف دوراً هاماً على مسرح السياسة السوفيتية (انظر ذلك تفصيلاً في الصفحات التالية).

وتشجع الهزيمة في الحرب القوات المسلحة على التدخل في الشؤون السياسية. فالأزمة الشديدة التي حدثت في العلاقات المدنية العسكرية في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية إنما كانت بسبب الحرب الكورية الطويلة وأصرار الحكومة على تحقيق أهدافها السياسية. كما سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة حينما لم تكن حكومتها قادرة على الحفاظ على الامبراطورية.

من هنا يتبين لنا أن المؤسسات السياسية الفعالة والمشروعة هي المطلب الأول حتى يكون هناك ضبط مدني فوق القوات المسلحة. ورأى هانتجتون أن الدرجة العالية من الضبط المدني تتحقق باختلاف المؤسسات العسكرية عن المؤسسات

المدنية وانتشار فصائل الضباط المهنيين الغيورين على درايتهم العسكرية والمعتبرين بافتقارهم إلى الدراية خارج النطاق العسكرى ومن ثم يعتبرون أن أدوارهم تعمل تحت خدمة الدولة.. وهذا يعنى بالطبع أنه كلما قلت مهنية الضباط كلما قلت الاختلافات بين الأدوار السياسية والعسكرية وأثر ذلك على خضوع الجيش للسلطة السياسية.

وهناك من الباحثين من اعترض على هانتجتون مثل فاينر الذى رأى أن المهنية لا تمنع الجيش من التدخل فى السياسى. كما أن هناك من العوامل ما يردعه عن التدخل مثل رد فعل الأسلحة التى ينتمون إليها وانقسامها على نفسها وكذلك الخوف على مؤسستهم العسكرية إذا ما فشل التدخل. إلا أن المهنية نفسها كما يقول فاينر يمكن أن تكون شوكة الجيش للتدخل السياسى لأنه يرى نفسه خادما للدولة وليس للحكومة القوية التى قد تسعى لتسخير الجيش لحمايتها وتجاهل القيم الأخرى.

وتختلف العلاقات المدنية العسكرية فى وقت السلم عنها فى وقت الحرب والاختلاف هنا كفى لأن معظم المصادر فى وقت الحرس ستخصص للأغراض العسكرية.

كما تزيد الحرب من قوة الجيش لكن خبرة الحربين العالميتين أوضحت أنه من الصعب تعميم هذه المسألة إذ لعب الجيش دورا أساسيا فى الحرب فى ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وكذلك فى اليابان والولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية. ونافس القيادة السياسية فى فرنسا وبريطانيا فى الحرب الأولى ولعب دورا تابعا ومحددا فى بريطانيا وألمانيا فى الحرب الثانية وكذلك فى روسيا فى كل من الحربين كما تدفع الحرب بأبطالها إلى حلبة النفوذ السياسى خاصة فى الدول الديمقراطية إذ أصبح هذينبرج وايزنهاور وديجول رؤساء لبلادهم بسبب سمعتهم فى الحرب. وكان ستالين متعقلا فى نفيه لزوكوف بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول بصفة عامة أن السمعة أثناء الحرب يمكن أن تستغل سياسيا بعد الحرب.

وأدى الصراع العالمى المستمر فى نهاية الثلاثينات إلى شدة الجدل حول الاتجاه الى ما يعرف بدولة المعسكر The Garrison State التى يسود فيها - كما يقول لازويل - متخصصوا العنف عن متخصصى التفاوض كما تسود القيم العسكرية وتخضع كل الأنشطة للحرب والاعداد لها. وبعد أن أعاد لازويل النظر فى هذا المفهوم فى بداية الستينات وجد أنه لازال مناسباً. وقد وضع رايت ميلز فى كتابه صفوة القوة تحليلا موازيا قال فيه أن القوة فى الولايات المتحدة أصبحت مركزة

بدرجة متزايدة في يد صفوة بيروقراطية قوية يسيطر عليها كبار رجال الأعمال وكبار القادة العسكريين.

والواقع أن هذه التصورات عن القوة العسكرية المتزايدة في الولايات المتحدة كانت تعبر عن حقيقة جزئية إذ إنخفض النفوذ العسكري في الحكومة وفي صوغ السياسة العسكرية باستمرار بعد الحرب العالمية الثانية . (انظر تفصيل ذلك في الصفحات التالية)

انظر أيضا

Huntington Samuel, «Civil-military Relations», in the Encyclopedia of Social Sciences, 1968, 487-495.

(٢)

ويرى كيرت لانج

Lang, K., Military Institutions and Sociology of War, Beverly Hills, Sage Pub., 1972.

إن أهمية مفهوم العلاقات المدنية العسكرية تبرز ويصبح لها معنى فقط إذا : ما ميزت هذه المؤسسة التي حددت هويتها بأنها القوات المسلحة نفسها عن النظام الاجتماعي الشامل وإذا ما احتلت المثاليات العسكرية التي استدمجها العسكريون مكانا عبر النطاق العام للقيم في المجتمع . وعادة ما تكون العلاقات المدنية العسكرية مشحونة بالتوتر اذا ما سعت القوات المسلحة وقادتها للحصول على القوة والامتيازات التي تزيد عما يسمح المدنيون لها به . لكن المعيارية تعود للمجتمع اذا ما أعيد حل هذه الصراعات عبر الحدود المشروعة لنفوذ القوات المسلحة .

وقد اصطلح على تسمية الموقف الذي تسيطر فيه القوات المسلحة على الدولة والمجتمع بالحالة العسكرية Militarism لكن استخدام وتحليل هذا المصطلح يكون قليل الفائدة اذا لم نميز بوضوح الظروف المختلفة التي توجد في ظلها هذه السيطرة . فهناك من المجتمعات ما تسود فيه طبقة المحاربين كشيء طبيعي ويستدمج البناء الاجتماعي والسياسي في المجتمع هذا المبدأ ويقبله . ومع ذلك فأن مصطلح الحالة العسكرية يطلق أيضا وفي كثير من الاحيان على هذا الموقف الذي يغتصب فيه الجيش القوة منتهاكاً مبدأ الحكم المدني أو في الحالة التي يوسع فيها نفوذه إلى درجة تفوق بكثير الابعاد الفنية لمهامه الخاصة .

وذكرنا فاجنر بأن الحالة العسكرية في العالم الحديث لا ترتبط كثيرا بالفاعلية العسكرية (انظر الجانب الرومانسي والواقعي في المهنة العسكرية لفاجنر)

Vagts, A., History of Militarism, N.Y., Meridian Books, 1959.

أما ريتز فقد تعرض لتحدى القوات المسلحة لسيادة القيادة السياسية والمنظورات المدنية في تحليله للحالة العسكرية في ألمانيا . (انظر كتابة بالألمانية عن الدولة ومهنة السلاح) دراسة تاريخية.

Ritter, G., Staatskunst und Kregshanduerk, das problem des »Militarismus« in deutschland, 3 vols., Munich: Oldenburg, 1954-1960.

ويمكن الإشارة أيضا إلى بعض الدراسات الأخرى في هذا الصدد على النحو التالي :

١ - تعريف الحالة العسكرية في معجم العلوم الاجتماعية لاندركي

Andreski, S., »Militarism« in J. Gould and W.L. Kolb (eds). A Dictionary of the Social Sciences. N.Y., Crowell-Collier, 1969, 429-430.

٢ - تعريف الحالة العسكرية في موسوعة العلوم الاجتماعية لبيرنز

Burns, C.D., »Militarism«, The Encyclopedia of the Social Sciences, vol. 10, N.Y., Macmillan, 1933., p. 466.

٣ - دراسة لوترباش عن الحالة العسكرية في العالم الغربي

Lauterbach, A.T., »Miliarism in the Western World«, J. of History of Ideas, 1944.

٤ - تعريف رادواي عن الحالة العسكرية

Radway, L., »Miliarism in the Western World«, J. of History of Ideas, 1944.

٥ - تعريف رادواي عن الحالة العسكرية

Radway, L., »Militarism« in the International Encyclopedia of Social Sciences, vol. 10, N.Y., Macmillan and Free Press, 1968, 300-304.

٦ - دراسة والتر عن الحالة العسكرية: المفهوم والمشكلة السوسيولوجية

Walter, J.J., Militaryzm: Poiecie i Problematyka Socijologiczna. Studia Socjologiczno-Polityczne, 1960, 6, 33-62.

وتظهر الحالة العسكرية بطرق مختلفة. فهي تقوم في شكلها الأوربي الكلاسيكي على القوة الاجتماعية والمعارية التي يتمتع بها العسكريون بسبب ارتباطهم المحكم مع الصفوات المدنية. ويسمو الانضباط الصارم الذي يسود في القوات المسلحة كفضيلة في المجتمع ويؤثر على الطابع العام لعلاقات السلطة في المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية. وتعكس قرارات العديد من رجال السلطة

نفس هذه الايديولوجية. ويوضح تتبع محتوى السياسة الخارجية للدولة تأثير الحالة العسكرية ممثلاً في الاتجاهات العدوانية والتوسعية وكذلك ارجحية الاعتبارات العسكرية ذات الجانب الواحد إلا أنها - أى الحالة العسكرية - قد لا تكون السبب الرئيسى للسياسة الخارجية ذات الطابع العسكرى. وقد يبرر انقياد القادة المدنيين للعسكريين بافتقارهم إلى المعرفة الكافية أو إلى التوحد في مواجهة الاعتبارات التى يتمسك بها العسكريون وخاصة في القرارات التى تصاغ تحت ظل الحرب الوشيكة الوقوع.

ويطلق مصطلح الحالة العسكرية أيضاً على ظاهرة تدخل القوات المسلحة القهرى في شؤون الحكومة سواء أتم ذلك بانقلاب عسكرى أو بدونه ولكن الذى يلاحظ هنا هو الانتهاك الواضح للإجراءات القانونية.. ويشار دائماً إلى امريكا اللاتينية عند تناول هذا الموضوع (انظر ماك الستر في تحليله لنظرة القوات المسلحة لوظيفتها وأنشطتها عبر الزمن في البلاد المتخلفة).

Mc Alister, L.N., »The Miliary«, in J.J. Johnson (ed.) Continuity and change in Latin America. Stanford, Col. Stanford Uni. Press, 1964, 136-160.

ويستخدم هذا المصطلح سواء استعملت القوات المسلحة القوة التى في يدها لتحقيق مصالحها الخاصة أو من أجل أهداف اجتماعية.

أما الشكل الثالث للحالة العسكرية فانه يختلف في بعض مظاهره عن الحالتين السابقتين ويزدهر غالباً حينما لا يكون للقوات المسلحة أى دور حى في السياسة الخارجية وحينما تكون صلتها بالصفوة المدنية الحاكمة ضعيفة.

ويرتبط هذا التصنيف الثلاثى بما يشار إليه على أنه حالة عسكرية بالقائمة التى وضعها جانوتز في كتابه الجندى المهنى في دراسته التحليلية لدور الجيش في إحدى وخمسين دولة حديثة في افريقيا وآسيا حيث قسم العلاقات المدنية العسكرية إلى خمسة أنواع رابطاً أياها بالتنظيم الداخلى والظروف الخارجية (انظر جانوتز عن الجيش والتنمية السياسية في الدول الحديثة).

ويضيف جانوتز الحالة العسكرية إلى ثلاثة أنواع:

الحالة العسكرية المخططة

وتنتج عن أيديولوجية واضحة ومتطورة تماماً في التفوق العسكرى.

الحالة العسكرية غير المتوقعة

وتنتج عن الافتقار إلى التقاليد والوسائل المؤسسية المعتمدة على الضبط المدنى.

الحالة العسكرية التفاعلية:

وتنشأ استجابة للفشل المستمر للحكومة المدنية.

ويختلف النوع الثانى والثالث بشكل واضح عن الأشكال الكلاسيكية من الحالة العسكرية كما وجدت فى أوربا وعن الشكل القائم على التهديد المحتمل للسيادة المدنية فى الوقت الحاضر. وتوجد هذه الأنواع الثلاثة على الرغم من احتمالات الخلط فيما بينها فما يبدو على أنه حركة غير متوقعة بسبب عدم وجود مؤسسات فعالة أو ما يظهر على أنه انقلاب من النوع الثالث يمكن أن يكون حكما عسكريا قائما على مؤسسات وأن يدعم نفسه كعسكرية مخططة.

وعادة ما ترتبط السيادة الاجتماعية والديناميكية للضباط فى المجتمع والدولة بأحكام بانهايار الصفوة الحاكمة التى تبدأ فى الاعتماد على القوات المسلحة لتدعيم نفسها. وهذه الظاهرة هى أوربية أساسا لكن صداها يتردد فى ذلك فى بقاع كثيرة من العالم، فقد كان للضباط فى كل من اليابان وتركيا بصفة خاصة نفوذ ظاهر بفضل علاقاتهم المحكمة مع رئيس الدولة. ومن المظاهر الباهتة للحالة العسكرية من هذا النوع ما حدث فى أمريكا اللاتينية والذى بدأ على أنه شئ مستورد فى أوربا قديما إلا وهو اغتصاب هؤلاء الذين يملكون وسائل القوة للسلطة السياسية بسبب عدم الاستقرار السياسى ولكن الرموز التقليدية للارستقراطية التى اشتق منها الضباط احترامهم الاجتماعى وتفوقهم الأيديولوجى قد فقدت الكثير من شرعيتها. وتقوم الهبة التى يتمتع بها الجيش بدرجة متزايدة على الفرص التى يقدمها، بمعنى أن قيمة الجيش فى محتواه وجوهره الداخلى كسياق مهنى قد تدهورت وأصبحت مركزه فى كونه وسيلة لأضفاء قيمة على القيم الأخرى. ويمكن القول على هذا الأساس أن التأييد الأيديولوجى الذى يحظى به الجيش انما ينبع أساسا من نجاحه فى توحيد نفسه مع طموحات الجماهير. ونلاحظ هنا أن المتطلبات التكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة ولا سيما فى الريف فى هذه البلاد التى تولى فيها العسكريون السلطة جعلت من العسير لهذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية أن يكون مثل هذا الذى كان سائدا فى أوربا.

ولكن ما هى الظروف التى تساعد على تهيئة الجو للسيادة الاجتماعية للقوات المسلحة؟ ربما يكون أحدها درجة المساهمة العسكرية Military Participation Ratio (انظر هذه الافتراضات المدعمة بالأدلة التاريخية والمعاصرة لاندرسكى)

Andreski, S., Military Organization and Society, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.

وقد يقال في هذا الصدد أن وجود عدد كبير من الأفراد يخدمون في القوات المسلحة قد يؤدي إلى انتشار القيم العسكرية عبر مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع. إلا أن هذه المسألة قد توازن ببعض التأثيرات المعيارية الأخرى. فالتفوق الأيديولوجي لطبقة البراهمة في الهند مثلاً قد يؤدي إلى تقييد نفوذ القوات المسلحة حتى تحت ظروف المساهمة العسكرية العالية (انظر في هذا الصدد دراسة كوهن عن الضبط الثقافي والدور العسكري التقليدي في الهند قبل دخول الإسلام).

Cohen, S.P., «Rules and Priests; A study in Cultural Control», Comparative Study in Society and History, 1964, 6, 199-216.

ولا شك أن اختلاف هذا الوضع عن مثيله في أوروبا واضح كل الوضوح حيث التحمت حروب الحكام مع الصراعات الدينية وأُعيد نفوذ الكنيسة في الغالب على السلطة الزمنية. وما أن فقدت الكنيسة قوتها كعامل موحد أصبحت القوات المسلحة هي الوسيلة الأولى في يد الرؤساء لضمان الولاء لهم.

وينسجم المبدأ الذي يقول أن ما لا يصح أن يكون مواطناً لا يصح أن يرتدي الزي العسكري مع مبدأ التجنيد الشامل ونظام الميليشيا حيث يضم كلا المبدأين فكرة وحدة القوات المسلحة والأمة وهي الفكرة التي يعبر عنها «بالأمة تحت السلاح» (انظر في ذلك دراسة رابورت عن العلاقة بين التجنيد والنظام السياسي).

Rapport, D.C., «Comparative theory of Military and Political Types», In Huntington S. (ed.), Changing Patterns of Military Politics, N.Y., Free press, 1962, 71-101.

وتعزز قيم القوات المسلحة بأضفاء صفة الشرعية عليها في حالة وجود علاقة محكمة بين القادة العسكريين ورئيس الدولة وخاصة حينما ينظر الأخير إلى القوات المسلحة على أنها أحد وسائله الرئيسية للحصول على التأييد السياسي (انظر في هذا تحليل إيكيرتش للتفسير التاريخي المتعاطف مع الاتجاه المضاد للعسكرية في الولايات المتحدة).

Ekirch, A., The Civilian and the Military. A History of the American Anti-Militarist Tradition, N.Y., Oxford Univ. Press, 1956, p. 340.

إلا أن المعارضين السياسيين قد يواجهون مثل هذا الموقف بتحد شديد كما يكن أن نجد في نفس الوقت استعداداً مدنياً للدفاع عن مصالح الجيش أن لم يكن مصالح النظام نفسه.

ولا يمكن تجاهل دور الجماعات الضاغطة المنظمة التي تحاول دائماً تأييد

المتطلبات المتعلقة بالأسلحة العسكرية أما سعيها وراء الاستقلال الداخلي أو من أجل تبني سياسات عسكرية خاصة تمثل موجودات سياسية هامة. ويتراس الضباط السابقون أو الجنود المسرحون غالبا هذه الجماعات لكنهم هم أنفسهم عرضة للضغط ليس من أجل المزيد من المكاسب للمسرحين فقط بل من أجل صالح الأسلحة العسكرية ولهذا نجدهم يعنون بالعديد من قضايا السياسة (انظر تحليل مارتا ديتريك للحرس القومي الأمريكي كجماعة ضاغطة منذ عام ١٨٧٩).

Detrick, Martha, The National Guard in Politics, Cambridge, Mass, Harvard Uni. press, 1965.

وهناك أيضا هذا الدور الهام الذي لعبته هيئات العسكريين السابقين في ألمانيا خلال العشرين سنة الأخيرة وكذلك فرنسا خلال فترة ما بعد الاستعمار وإنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية. انظر الضغوط على سياسة صنع القرارات ودور الأسلحة العسكرية للحصول على فوائد مادية أكثر.

Synder, W.P., «The Politics of British Defence policy 1945-1962, Columbus; Ohio State Univ. Press, 1964.

وهناك مصدر آخر من مصادر النقوذ العسكري المحتمل يشكل قناة له ألا وهو هذا الدور السياسي الذي يلعبه الضباط السابقون. ويهمل كثير من الباحثين هذا الجانب اليوم ربما لعدم توافق الوثائق والبيانات الكاملة عن الخلفية العسكرية للمشرعين والرسميين المدنيين وتمثيلهم في الكيانات البرلمانية في العديد من دول العالم. أنظر دراسة ويتر المترجمة من البولندية

Waiter, J.J., «The Divergent Aspects of the Social Role of the Army Man », Polish Sociological B., 1964 (9), 44-53.

وقد كان الضباط المهنيون المتقاعدون يجلسون بأعداد كبيرة وراء المحامين في مجلس العموم البريطاني بين الحربين العالميتين (انظر جانوتز الجندى المهني ص ٣٩٩) ولا زالت أعدادهم كبيرة أيضا. كما كان لهم دور هام في الجمهورية الفرنسية الثالثة ويمثل غالبيتهم الجناح اليمنى والأحزاب المحافظة (انظر دراسة دوجمان بالفرنسية عن ٣٥٠ ضابط أصبحوا أعضاء في البرلمان أو تقلدوا مناصب في مجلس الوزراء).

Dogan, M., «Les officiers dans La carrière politique; du Machal Mac Mahan and general de Gaulle», Review française de Sociologie, 1961, 2, 88-99.

وإدراء الضباط القدامى من أعضاء البرلمان أمر ظاهر في المؤسسات الديمقراطية الألمانية وهم محايدون سياسيا لكنهم عند التصويت يقفون كنظرائهم

في البلاد الأخرى تحت راية القوميين. وقد شكل الضباط السابقون في عام ١٩٣٠ عددا كبيرا من بين النازي الذين انتخبوا في الرزشتاخ الألماني.

ويسير الاحتواء السياسي كما يصوره هانتجتون في اتجاه مضاد لاختلاقيات المهنة العسكرية (انظر تحليله في مؤلفه *The Soldiers and the State* عن ظهور المهنة في غرب أوروبا والولايات المتحدة) وما يعنيه هانتجتون بالأشكال الموضوعية من الضبط المدني هو مجموعة المعايير التي تقصر أنشطة القوات المسلحة على المجالات التي لها فيها خبرة ودراية. ولكن مسألة الحياد السياسي تتطلب أن نتوقف قليلا عندها أولا: لأن الاعتراف بالعسكريين كخبراء في كيان مميز يعطيهم قدرا من الأهمية المفيد وخاصة حينما يتعلق الأمر بقرارات تمس المصلحة القومية. ومن ثم لا يتوقف الأمر على الاستفادة بتخصصهم الفنى بل بالاعتماد عليهم كضباط سابقين في المسائل المتعلقة بالموضوعات شبه السياسية وليس فقط في الاستعانة بهم في مهام دبلوماسية (انظر الجندي المهني عند جانوتز وميلز في صفوة القوة وأنظر أيضا دور الجيش في السياسة الخارجية الأمريكية لسابين).

Sapin, B.M. and Synder, R.C., *The Role of the Military in American Foreign Policy*, Garden City, N.Y., Double-day, 1954.

وانظر أيضا مؤلف فاجتز عن الدفاع والدبلوماسية.

Vagts, A., *Defense and Diplomacy: The Soldier and the Conduct of Foreign Relations*, N.Y., King's Crown Press, 1958.

وقد يفسر الحياد السياسي بالعزلة عن الصراع السياسي الوطني ومن ثم يصلح هذا الانعزال لتغطية ممارسة النفوذ من وراء الكواليس وخارج القنوات السياسية المعيارية.

والأمر المتجاهل دائما هو هذه الروابط الرسمية وغير الرسمية التي يشكلها العسكريون مع كبار المدنيين التي تربطهم دائما مع الوضع القائم. ولا يتأخر الضباط عن التكيف مع التغير في الأنظمة السياسية فقط لكن هناك من الأدلة ما يؤكد على وجود صلات ذات طبيعة سرية بين الضباط المهنيين وممثلي الجناح اليميني المتطرف (انظر دراسة بل عن الضباط العسكريين كمصدر للحركة المحافظة المسلحة).

Bell, D., «The Disposed - 1962», In Bell (ed.), *The Radical Right*, N.Y., Doubleday, 1963.

وانظر أيضا بالفرنسية دراسة ميتر عن الصلة بين الضباط والجناح الكاثوليكي.

Maitre, J., «La catholisme d'extreme dreste et la crossade anti-subversive», Revue Francaise de Sociologie, 1961, 2 (2), 10, 106-117.

وكذلك دراسة دوميناش عن الجيش الفرنسى فى السياسة.

Dominach, M., «The French Army in Politics», Foreign Affairs, 1961, 39, 185-195.

وهناك أيضا مؤلف لاجورس بالفرنسية عن التاريخ السياسى العسكرى للجيش الفرنسى.

Lagorce, P.M. de la Republique et son Arm'ee. Paris, Fayard, 1963.

وهناك طبعة إنجليزية من هذا المؤلف.

The French Army; A Military Political History, N.W. Braziller, 1963.

ويتوقف الحياد السياسى للقوات المسلحة وتوجيهها التقليدى المحافظ بالمعنى السابق على عاملين أولهما تكامل الضباط المحكم مع الطبقة الحاكمة. انظر فى ذلك المحافظة والراдикаلية للقوات المسلحة.

Andreski, S., «Conservative and Radicalism of the Military, Arch. Europ. de Sociologie, 1961, 2, 35-61.

أما العامل الثانى فهو قلة احتمالات القلق الشعبى. انظر فى ذلك محاولة كاترين كورلى صياغة بعض التعميمات من مسحها التاريخى عن دور القوات المسلحة فى الثورة.

Charley Katherine, C., Armies and the Art of Revolution, London, Feber and Feber, 1943.

إن توافر هذين العاملين يؤدى إلى أن تتركز القيم العسكرية حول التدريب. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه إذا ضعفت جذور المجتدين فى المجتمع المدنى بمعنى أنهم التحقوا بالقوات المسلحة دون أن تكون لهم معتقدات سياسية حادة ويؤدون الخدمة العسكرية فى حالة انعزال نسبى هنا سيسهل على الضباط السيطرة على تفكيرهم. ويعنى ذلك أن هذا الضبط الذى تمارسه القوات المسلحة فوق أفرادها لا يمكن أن يختل الا من خارج الجيش ذاته أو من انعسكريين الغير راضين الذين يكونون قد شكلوا خلاياهم الثورية. وستظل القوات المسلحة معتمدة على السلطات الحاكمة إذا افتقدت إلى ثقة قطاعات السكان العريضة أولم تكن متأكدة على الأقل من ولائها. ولهذا فإن القوات المسلحة تستجيب استجابة نمطية أو عكسية للتغير ما فى البناء السياسى ومحاولتها التكيف لهذا التغير القائم على انتفاضة من أسفل.

أما يكون على مضض شديد (وهذا ما استنتجته كاترين كورلي من دراستها عن دور القوات المسلحة الأوربية في مائة وخمسين حالة من حالات الاضطراب الداخلي). لكنه يمكن للقوات المسلحة أن تقمع أى مظاهرات للطبقة العاملة بنجاح إلا في هذه الحالات التى لا يكون فيها بناء الضبط العسكرى قد تكامل بسبب هزيمة عسكرية.

وتعتمد قدرة القوات المسلحة على الوقوف في وجه مد التغير السياسى على ذاتيتها البنائية التى تحققها من خلال انتقاء الأفراد ونظامها التثقيفى وإجراءاتها الخاصة والإجراءات الانضباطية التى تطبقها على أفرادها. هنا فقط تستطيع القوات المسلحة أن تحافظ على ذاتيتها ككيان خاص في مجتمعاتها وأن تعزل نفسها عن التيارات الايديولوجية الجديدة التى قد تكون تدميرية ولكن إلى حد ما. ومن المعروف أن القادة السياسيين الجدد وخاصة هؤلاء الذين يصلون إلى القمة من خلال تغير سياسى جديد يوجهون اهتمامهم حتمًا إلى القوات المسلحة ويسعون إلى إصلاحات بنائية مخططة حتى يضمّنوا لأنفسهم الولاء السياسى لها.

والرقابة على انتقاء الأفراد هى أحد المسائل الهامة في الصراع والتكيف العسكرى المدنى وغالبًا ما يصدق مقياس الخبرة المهنية مع الاعتبار السياسية فكبار القادة يجب أن يكونوا أهلاً للثقة السياسية التى لا شبهة فيها لكنهم يجب أن يكونوا في نفس الوقت أكفاء في الاضطلاع بمسئوليتهم الكبرى في السيطرة على الوحدات وتوجيهها ويتمتعون بثقة مرؤوسيههم وخاصة على مستوى الوحدات الأعلى. وغالبًا ما تملأ أوضاع القيادة بالتعيين السياسى كما أن القرارات التى تؤخذ على أعلى مستوى في الحكومة تنتج بناء على استشارة مكثفة لكل المحتوين فيها ومن هنا لا نستطيع أن نقول أن التمييز بين القادة السياسيين والعسكريين في الجيش الأحمر السوفيتى وجيش التحرير الصينى والذى يظهر عادة في الغرب يمكن أن يصدق عليهما.

انظر:

Fedotoff-White, D.D., The Growth of the Red Army, Princeton Press, 1944.

وانظر أيضًا:

Powell, R.L., "The Military Affairs Committee and Party Control of the Military in China", Asian Survey, 1963, 3, 347-356.

أما كيف يتحقق الضبط السياسى الفعال فوق الجيش ذى الأصل الثورى فإنه لا يكون إلا بواسطة رجال ملتزمين أيديولوجيا بالنظام الجديد على مختلف المستويات وهناك وسيلتان لتحقيق ذلك أيًا كان نمط عدم الاكتمال في الانصهار بين

الجيش والحزب. الوسيلة الأولى هي إنشاء تسلسل رئاسي موازى يمثل فيه الضابط السياسى الايديولوجية السياسية السائدة ويرتبط مباشرة بكل مستويات الوحدات الكبرى والوسيلة الثانية هي تشكيل خلايا حزبية بين الجنود تمثل نفوذاً موازياً لسلطة القيادة بين الضباط. أنظر هذه الجهود والوسائل المستخدمة لضمان الولاء السياسى لأفراد القوات المسلحة فى الجيش السوفيتى.

Brezekinski, Z.K., «Party Controls in the Soviet Army» J. of Politics, 1952: 565-591.

وانظر أيضاً عن ألمانيا النازية :

Goldwell, R., N.W., "Political Commisars in the Liftwoffe", J. of Politics, 1947, 9, 57-79.

ويقوم الحزب السياسى المسيطر بوضع الضباط القادة تحت التحقق الخارجى والعمل على الالتزام بممارسات القيادة بالإضافة إلى جهود التثقيف المذهبى لمبادئه ويوضح هذا الشكل الشامل من الضبط افتقاد الجهود المختلفة للحزب اليسارى والليبرالى الناقدة للجيش فى البرلمان فى الديمقراطيات الجمعية إلى هذه الوسائل للجبر على الالتزام. وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن نسق الضباط السياسى والاعتماد على الضبط من أسفل لا يحل كل الصراعات، ولكنه ينجح فقط فى تحويله من البرلمان إلى مستوى الوحدات فى حين أن المدافعين عن الإصلاح يستجمعون قوتهم لمواجهة الضباط التقليديين الذين يروا أن امتيازاتهم مهددة من قبل قوى سياسية خارجية. كما توضح الخبرات فى هذا الصدد أن الضباط السياسيين قد يتجهون إلى التدخل فى وظائف القيادة العادية حتى حينما تكون هذه الوظائف مقصورة على ضباط مهنيين مؤهلين لها. أنظر الدراسات الآتية :

Kolkowitz, R., "The Impact of Military Technology on the Soviet - ١
Officer Corps", in Van Doorn, Armed Forces and Society, 1968, 148-149.

٢ - دراسة وولف عن حتميات الصراع بين الضباط السوفيت :

Wolf, T.W., "Political Privacy VS Professional Elite», Problems of Communism, 1964, 13 (3), 44-52.

وقد يكون من السهل المبالغة فى تأثير الخدمة العسكرية على الاتجاهات الاجتماعية والسياسية لمن يخدمون فيها. إلا أن الأمر يستلزم الوقوف على جانبين الأول : هو الفاعلية التى يعتمد عليها التثقيف المذهبى فى توجيه نظرة الناس إلى التزاماتهم العسكرية بمعنى كيف تؤثر التنشئة المتوقعة على طبيعة هذه الالتزامات. وقد أوضحت العديد من الدراسات على الرغم من عدم

كثرتها - هذا الاستياء العام من التعليمات العسكرية. كما لم تكشف لنا عن أى زيادة ملحوظة فى درجة الوطنية. وعلى الجانب الثانى هذه الانتقادات والشكاوى التى يقدمها الجنود ومدى صلاحيتها للإصلاح البنائى. وقد كانت الاتجاهات السلبية للذين سرحوا فى نهاية الحرب العالمية الثانية من الجيش الأمريكى موضع دراسة نقدية وضعت فى تقرير أجرى تحت إشراف دولتيل واشترك فى دراسة هذا التقرير بعض من المجندين. وساعد هذا التقرير على إجراء بعض الإصلاحات التى صبغت بالشرعية بعد ذلك.

Doolittle Spindler, G.D., "The Doolittle Board and Co-optation in the Army", Social Forces, 1951, 29, 306-310.

أما عن الجيش الألمانى فقد كانت هناك أسس سياسية لعدم الثقة الشعبية به لأن الضباط القدامى قد أساءوا إلى سمعتهم بسبب تأييدهم الإرادى لمغامرات هتلر السياسية بأسم الواجب العسكرى كما أدت طريقة أنضباطهم التقليدى العسكرى الذى يعتمد على الطاعة المطلقة دون سؤال إلى قدر كبير من العداء العام. ولهذا فقد تحرك الألمان بأسرع من أى بلد آخر فى تشريعاتهم لضمان الحقوق المدنية الكاملة لكل الجنود. انظر:

Waldman E., "The German Army Today", N.Y., Free Press, 1964.

وانظر أيضاً الميكانيزمات المؤسسية لمدينة الجيش الألمانى:

Ridley, F., "The Parlimentary Commissioner for Military Affairs in the Fedral Republic of Germany", Political Studies, 1964, 12, 1-20.

وانظر أيضاً مشاكل الضبط المدنى فوق الأنشطة المدنية للباندرزهر فى مقالة سيشر عن ضبط الصفوة العسكرية الألمانية الجديدة والدور السياسى لمفوض الدفاع البرلمانى فى ألمانيا الفيدرالية.

Schier, H.P., "Controlling the New German Military Elite. The Political Role of the Parlimentary Defense Elite. The Political Role of the Parlimentary Defense Commissioner in the Fedral Republic", American Philosophical Society proceedings, 1965, 109, 63-84.

وعبرت هذه الجهود الإصلاحية وغيرها إلى الحاجة لمفهوم جديد عن الخدمة العسكرية كشكل خاص من أشكال خدمة المجتمع، يقوم على دور كل مواطن فى تحقيق إنجاز جزئى من المسئولية السياسية التى تقع على عاتقه سواء أكان فى الخدمة العسكرية أو لم يكن. وهذا هو المبدأ الواضح الذى حاولت التشريعات والتعليمات الألمانية أن تقيمه. وقد حاولت القوات الفرنسية إعادة بناء نفسها عبر

خطوط جديدة من خلال تأكيدها على ما يسمى بالدور الاجتماعي للضباط. واعترفت القوات المسلحة بأن مفهوم جيش الشعب هو المفهوم الذى يجب أن يحكم كل من العلاقات بين الضباط والكتائب وتلك العلاقات التى تربط الضباط بالنظام الجمهورى (انظر المسح التاريخى لفرنسا منذ الثورة وحتى الجمهورية الخامسة فى مقالة فوجان وميشلانا عن الاتجاهات المتغيرة لدور الجيش فى المجتمع الفرنسى).

Clifford Vaughan, Micalana, «Changing Attitudes to the Army's Role in French Society». British J. of Sociology, 1946, 15, 338-349.

وتنشأ من العلاقات المدنية العسكرية بعض المشاكل المتعلقة بعلاقات العمل حيث يضطلع المدنيون بعدد كبير من الأعمال المرتبطة بالإدارة العسكرية بما فيها تطور الاستراتيجية والتكتيك ولا يمكن الفرار من هذا الأمر. ويؤدى الامتزاج بين المهارات المدنية والعسكرية على مستوى الهيئات المركزية (الفنية) حيث يلزم الضباط المهنيين بالتعامل مع الموظفين الرسميين للوزارة وهم موضوعون أساساً لرقابة القوات المسلحة إلى أن يكون هناك تقارباً بعض الشيء من الناحية السيكلوجية بين هذين النمطين من الإدارة. (فى الولايات المتحدة على الأقل) أنظر:

Lyns, G.M., "The New Civil-Military Relations", American Political Science Review, 1961, 55, 53-63.

ولا ينكر أحد أن كثيراً من العمل الخاص بالعسكريين يكون غامضاً على المدنيين أو قد يحجب عنهم. وقد يوافق كل من الضباط والمدنيين على مبدأ الضبط المدني لكنهم قد لا يتفقون بالضرورة على معناه. وتوضح مقالة هاموند التى يصف فيها عملية صنع القرار على مستوى وزارة الدفاع والتى كان يصف فيها نمط العمليات فى الجيش والبحرية الأمريكية أن الضباط كانوا يعتبرون أن الكونجرس هو الهيئة المسئولة عن الحفاظ على السيادة المدنية ولهذا كانوا مستاءين من التدخل المباشر للمديرين المدنيين فى الشؤون الداخلية للأسلحة.

Hammond, P.Y., "Effects of Structure on Policy", Public Administration Review, 1958, 18: 175-179.

وبغض النظر عن كيفية بناء هذه العلاقات فإن هناك من الضغوط ما لا يمكن تجنبه لكنه قد وجد بعض الحلول لها مع بعض اختلافات فى مسئولية كل من الضباط والمدنيين وضعت فى ميثاق تنظيمى.

وتمثل المواقع العسكرية التى تضم كتائب وقادة وتقع فى مجتمعات مضيقة سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها مصدرًا من مصادر الاحتكاك المحتمل

بين العسكريين والمدنيين (انظر في ذلك مشاعر الجنود الأمريكيين في الخارج تجاه الأوربيين).

Glasser, D., "The Sentiments of Americal Soldiers Abroad Toward Europeans American J. of Sociology, 1946, 51, 433-458.

وانظر أيضاً دراسة هانتر عن مواقع القوات الجوية والمجتمع المضيف.

Hunter, F., Host Community and Air Force Base, Chapel Hill, N.C., Univ. of North Carolina, Institute for Research in Social Science, 1952.

ودراسة تار عن القوات المسلحة خارج البلاد.

Tarr, D.W., "The Military Abroad", Annals Academy of Political and Social Sciences, 1966, 368, 31-42.

ودراسة ولف عن العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع التركي.

Wolf Charlotte, "Garrison Community". A Study of an Overseas American Military Colony, Westpoint Com. Greenwood Publishing, 1977.

وقد جذبت هذه القضايا اهتمام الباحثين خاصة حينما زادت نسبة الحوادث المترتبة عليها ألا أن بحوثهم كانت مركزة على توضيح الأسباب أكثر من تقديم تعميمات سوسيولوجية. وقد بينت دراسة بارث التي أشرنا إليها عن العديد من المجتمعات الأمريكية القريبة من المواقع العسكرية إلى أن المتغير الاقتصادي للعلاقة فيما بينهما هو متغير أساسي يؤثر على كل الأحداث بالإضافة إلى قدرة قائد الموقع على التعاون مع بناء القوة المحلى للتغلب على كافة الصعوبات التي تواجهها وحدته. وهناك دراسات هامة أيضاً عن تأثير الاحتلال العسكري منها تعليقات رودنيك عن الاستجابات نحو الغزو العسكري.

(1) Rondick, D., «Post-war Generals; An Anthropologist's Account», New Haven, Yale, 1948.

(2) Glambel, J., «German Community Under American Occupation», Marlburg, 1945-1952, Stanford, Col. Stanford Uni. Press, 1961.

لكن كلا هاتين الدراستين لم تستخدماً إطار العلاقات المدنية العسكرية في التحليل. ويمكن القول بصفة عامة أن ردود فعل المجتمع المضيف للكتائب الأجنبية والمواقع العسكرية لا تتحدد فقط بتوالى الحوادث الناتجة عن وجودها ولكن أيضاً بما تعكسه اتجاهاتهم نحو القيادة السياسية التي تؤيد سياستها الداخلية والخارجية وجودها المستمر.

ويمكن الإشارة هنا إلى هذه الدراسات التي وضعها كاير عن الاحتلال الأمريكي والتي حللها في إطار أهداف السياسة وفي إطار العلاقات المدنية العسكرية.

Kyre, M. and Kyre Jyre Joan, «Military Occupation and National Security», Washington, D.C., Public Affairs Press, 1968.

(٣)

ولا يعنى العرض السابق لاهم قضايا العلاقات المدنية العسكرية أن اهتمام العلماء الاجتماعيين بها ليس عميق الجذور من الناحية التاريخية إذ يمكن الإشارة إلى العديد من الدراسات التي عكست الاهتمام بهذه الدراسات وخاصة في المجتمعات الصناعية.

١ - دراسة كالون عن لوردات الحرب في واشنطن والتي اهتم فيها بابرار دور القوات المسلحة في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية وركز على كبار الضباط كجماعة قوية أساسية.

Callon, B., The War Lords of Washington, N.Y., Harrcourt, Brace, 1948.

٢ - دراسة كانلافي عن العسكريين والمدنيين في الولايات المتحدة والتي استخدم فيها التحليل السوسيولوجي والمصادر التاريخية في عرضه المتوازن لهذه العلاقات.

Cunliffe, M., Soldiers and Civilians, Boston, Little Browne, 1965.

٣ - دراسة هامر عن العلاقات المدنية العسكرية في بريطانيا في الفترة من ١٨٨٥ - ١٩٠٥ مستعينا بالتقارير العامة والمطبوعات المعاصرة.

Hamer, W.S., The British Army, Civil-Military Relations, 1855-1905, Oxford Clarendon Press, 1970.

٤ - دراسة هاويز عن أزمة الجيش الأمريكي. وينتقد هاويز في هذه الدراسة النماذج المثالية المتعلقة بالقيادة والجنرالية ويدافع عن تقسيم فصائل ضباط الجيش وفقا للابعاد الادارية البطولية الأمريكية.

Hawser, W.L., America's Army in Crisis, Baltimore, John Hopkins, Uni. Press, 1973.

أما بداية الاهتمام المتزايد بقضايا العلاقات المدنية العسكرية حديثا فيرجع إلى رايت ميلز في كتابه الشهير صفوة القوة. Power Elite

ويعتبر هذا الكتاب مؤلفا كلاسيكيا هاما أفترض فيه ميلز أن الضباط العسكريين جانب متكامل من صفوة القوة. أما الجديد في هذا الكتاب فهو

أستخدامه لمصطلح صفوة القوة كمقابل للمفهوم الماركسي الكلاسيكي عن الطبقة الحاكمة. ويرى ميلز في هذا المؤلف أن هناك صفوة موحدة صغيرة وحاكمة في الولايات المتحدة تضبط وسائل توزيع المصادر والقوة. وركز ميلز على الحتمية السياسية العسكرية لصفوة القوة بدلا من الحتمية الاقتصادية والطبقة الحاكمة كما هي في المفهوم الماركسي.

Millis, C.W., «The Power Elite», N.Y., Oxford University Press, 1956.

انظر تفصيلا.

Gwyn Harris-Jenkins and Charles Moskos, Theory and Practice in Civil-Military Relations, Armed Forces and Society, 29, N. 3, 1981.

«قد أصبح موضوع الصفوة العسكرية فكرة مهيمنة على العديد من المؤلفات التي ظهرت في الستينات تحت عنوان المركب العسكري الصناعي. وقد برزت العديد من المصطلحات التي تشرح هذا المركب وتبين آثاره. ومن هذه الدراسات ما يلي:

١ - دولة الحرب لكوك

Cook, J.F., «The Warfare State», N.Y., Macmillan, 1962.

٢ - المجتمع المسلح لكوفن والتي يبرز فيها درجة أدراك سيطرة العسكريين في المجتمع المعاصر.

Coffin, T., The Armed Society, Baltimore, Pengu, 1964.

٣ - ثقافة الأسلحة لمؤلفه لآب وهو عبارة عن دراسة نقدية لدور القوات المسلحة في المجتمع الأمريكي المعاصر يؤكد فيها على هذا الدور كأحد عناصر المركب العسكري الصناعي.

Lapp, R.E., The Armed Society, Baltimore, Pengu, 1964.

٤ - الاشتراكية العسكرية لبارنت. حلل بارنت دور القوات المسلحة في المجتمع تحليلا نقديا من خلال فكرة الاشتراكية العسكرية.

Barnet, R.J., «The Economy of Death», N.Y., Althenum, 1969.

٥ - البيروقراطية العسكرية الصناعية. أستخدم كالبرايت هذا المفهوم مؤلفه الذي يتعرض فيه للعلاقات المدنية العسكرية في الولايات المتحدة.

Calbraith, J.k., How Control the Military, N.Y., Siget, 1967.

ويكمن المحور الأساسي لقضية العلاقات المدنية العسكرية في أن الجيش كتنظيم

يمكنه أن يفرض أرائته الخاصة على المجتمع ويتحصل بالتالى على نصيب غير متوازن مع غيره من المصادر النادرة. كما يمكن للجيش أيضا أن يحدد نمط التوزيع الاقتصادي داخل الدولة.

وقد قدمت جماعة الدفاع في حزب العمال البريطاني تقريراً خاصاً تضمن تحليلًا نقدياً شديداً للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق الدفاعي وأوضح هذا التقرير أن مستوى الإنفاق الدفاعي يتأثر بدرجة ملحوظة بقرارات المركب العسكري الصناعي.

Sense about Defense, The Report of The Labor party Defence Group, London, Quartet Books, 1977.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات المدنية العسكرية من زوايا مختلفة. إلا أن أهمية هذه الدراسات تكمن في أنها تمكننا من الوقوف على تقييم دقيق ومحكم لتوزيع القوة داخل مجتمع ما وتعتبر في نفس الوقت محاولة لدراسة العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع دون التركيز على متغيرات الجيش الداخلية. ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي:

١ - دراسة ميلمان عن رأسمالية البنتاجون ويرى فيها أن الجماعة المسيطرة على المركب العسكري الصناعي تتكون من البيروقراطيين المستقلين الذين يمكن تمييزهم عن الصفوة الاقتصادية.

Melman, S., Pentagon Capitalism, n.Y., Mc Graw Hill, 1970

٢ - دراسة أبيتكر التي ينتقد فيها توزيع القوة في المجتمع الأمريكي.

Aptheker, N., Power in America, In G.W. Domhoff and H.B Ballard (eds.), C. Wright Mills and the Power Elite, Boston, Beacon.

٣ - دراسة كولكو عن سياسة الحرب. ويدرس فيها المتغيرات التي تحدد نمط صنع القرار في المؤسسات السياسية المعاصرة.

Kolko, G., The politics of war, N.Y., Random House, 1970.

٤ - دراسة ويللي عن الفكر العسكري الأمريكي بدءاً من واشنطن وحتى مارشال ويدرس ويللي في هذه الدراسة بعمق تطور الفكر الأمريكي ويحدد بوضوح أصول واستمرارية ثقافة ونفسية القوات المسلحة.

Welighley Russel, F., Towards an American Army Military Thought from Washington to Marshall, N.Y., Columbia, Univ. Press, 1962.

ويجدر الإشارة إلى أن الدراسات الثلاث الأخيرة هي أصلاً لكتاب ماركسيين يشيرون فيها دوماً إلى دور الثروة المتضامنة وسيطرتها على القوات المسلحة.

وعلى الرغم من وفرة الدراسات المتعلقة ببعض الحالات الفردية في الدول المختلفة فإن دراسة العلاقات المدنية العسكرية لم تصل بنا إلى صياغة دقيقة للمتغيرات التي تسمح بالدراسات المقارنة. ولم يتفق لانج مع أدنجر في هذا الإطار النظري الذي استنبطه الأخير عند تحليله للعلاقات المدنية العسكرية.

Edinger, L.J., «Military Leaders and Foreign Policy Makers», A.P.S.R.57, 1963, 322-405.

وهذا يعني أن الدراسة المقارنة تحتاج إلى بحث أعمق في العلاقات المنظمة بين عوامل مثل: الخصائص الداخلية للقوات المسلحة، المستويات المختلفة للاتصال والتبادل بينها وبين القطاع المدني سواء داخل أو خارج الحكومة، الظروف الاجتماعية والسياسية العامة في جانب ونمط العلاقات السياسية بين العسكريين وحكوماتهم في الجانب الآخر.

ومن أبرز التصورات المميزة للدراسات المقارنة هو هذا التصور المقارن للعلاقات المدنية العسكرية عند البرايت. وحل البرايت في هذا التصور العلاقات المدنية العسكرية في العالم الشيوعي في ضوء التحليل النقدي لمقولات هانتجتون.

Albright David, «A Comparative Conceptualization of Civil-Military Relations», World Politics, 22, 1980, 553-76.

وقد تتسم متغيرات العلاقات المدنية العسكرية بالعموم، ومع ذلك فإن الباحثين متفقون على فهم مقبول لهذه العلاقات وخاصة في المجتمع الصناعي الغربي. ويرون أن عملية صوغ السياسة العسكرية في القوى الغربية العظمى وامتداداتها في الدول المستعمرة لها سابقاً تسير وفقاً لأجماع تنفيذي تقوم على التكيف بين المصالح للهيئات المهتمة بالشؤون المختلفة للسياسة. وهذا الأجماع المؤسسي هو الذي ركز عليه هانتجتون في دراسته للعلاقة المدنية العسكرية.

Huntington, S. P., «Strategic Planning and the Political Process», Foreign Affairs, 38, 1960, 285-95.

والواقع أن لهذه الهيئات مصادر معلومات متخصصة ولهذا نجد أن المشرعين عند البحث في مسائل مثل الميزانية يستجيبون لمصالح هذه الهيئات كما تتخذ القرارات بما يضمن مستوى مناسباً من التأييد لها، (انظر في ذلك دراسة هاويز عن

تقسيم الوسائل التي يضبط بها المشرع ميزانية الدفاع.

Huzer, E., The Purse and the Sword, Ithaca, N.Y., Cornell Uni. Press, 1950.

ويلاحظ أن المواجهة بين العسكريين والمدنيين تقل بتطور الخبرة المهنية للأسلحة المختلفة وباحتواء الضباط الممثلين لهذه الأسلحة في مركب العلاقات الإدارية والتشريعية وقد استنتج هانتجتون من تحليله لعملية صوغ السياسة في الولايات المتحدة أن التنافس الداخلي بين الأسلحة وخاصة حينما يفرض عليها من أعلى يجبر ممثلها على البحث عن ولاء خارج القوات المسلحة ولاسيما حينما يصبح لكل سلاح مطالب معينة يصر عليها ويتمسك بها. ويؤدي هذا الصراع بكليته إلى سيطرة السلطة التنفيذية المدنية.

Huntington, S.P., «Interservice Competition and the Political Role of Armed Forces, A.P.S.R., 55, 1961, 40-52.

وعلى الرغم من زيوع النتائج التي توصل إليها هانتجتون فإن هذه النتائج تتجاهل تماما هذا التأثير غير الرسمي للبناء الذي اصطلح على تسميته المركب العسكري المدني.

Pelisuk, M. and Hayden, T., "Is there a military-industrial complex which prevent peace?" J. of Social Issues, 21, 1965, 67-117.

والذي لا شك فيه هو أن فضل السبق في التحليل المنظم لقضايا العلاقات المدنية العسكرية يرجع إلى هانتجتون.

Huntington Samuel, The Soldires and the State, The Theory and Politics of Civil-Military Relations, Cambridge, Mass., Harvard Uni. Press.

وقد أكد هانتجتون في إطاره التحليلي أن المشكلة في الدولة الحديثة هي مشكلة علاقة الخير برجل السياسة أو هذا الاختلاف في المجالات المدنية العسكرية الذي يعكس الصراع الملازم لأدوار كل منهما في المجتمع الحديث والذي يؤدي إلى توتر مصالحهما مما يطرح قضية الضبط المدني فوق القوات المسلحة على بساط البحث. ومؤدى هذه القضية أن الرجل العسكري المحترف ذا الدراية الكاملة بمجال عمله يفقد مثل هذه الدراية خارج نطاق العمل الذي يؤديه وبالتالي فهو ليس خبيرا في السياسة لأنها خارج هذا النطاق من مجال درايته.

وينظر هانتجتون إلى العلاقات المدنية العسكرية من زوايا أربع هي:

١ - أن العسكريين والمدنيين جماعتان منفصلتان.

٢ - أن العلاقة بينهما علاقة صراعية.

٣ - أنه يمكن ضمان الضبط المدني بخضوع الضباط العسكريين للسلطة المدنية إلا في الأمور ذات الطبيعة العسكرية البحتة.

٤ - تتحدد درجة فاعلية الضبط المدني بالتحول الذى يطرأ على العلاقات المدنية العسكرية عبر الزمن.

وأكثر القضايا إثارة للجدل في مسألة العلاقات المدنية العسكرية قضية العلاقة بين مهنية القوات المسلحة وميلها للتدخل في الشؤون المدنية. وقد تبنت معظم الدراسات السوسيولوجية التي اعتبرت الجيش كمهنة هذا الإطار التحليلي الذي عرضه جانوتز في كتابه «الجندي المهني» ويعتبر هذا المؤلف دراسة كلاسيكية عن القوات المسلحة والمجتمع طرحت ميادين جديدة للبحث حثت المهتمين بها إلى تكوين جماعات بحث، كما شجعت على مزيد من الدراسات الأخرى وأصبحت بمثابة إطار منهجي وتصوري مرجعي.

Janowitz, M. The Professional Soldier, N. Y., Free Press, 1960, 1971.

وعند البحث بوجه خاص عن الصلة المفترضة بين المهنية العسكرية وتمرد الجيش فإن القضية هنا تتجاوز حدود الدائرة السوسيولوجية لتشمل الخبرة والالتزام والمسئولية والتضامنية العسكرية للمهنية.

ومن أمثلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الآتى :

١ - دراسة شارلز عن العلاقات المدنية العسكرية في الهند

Charis, P.R., "Civil-Military Relations in India", Armed Forces and Society, 4, 1977, 3-28.

٢ - دراسة كوهن عن الجيش الهندى أيضا ودوره في تطور الأمة. وهى دراسة محددة عن دور الجيش الهندى كقوة تحديثية في السياسة الهندية في كل من الدولة والمجتمع.

Cohen Stephen, The Indian Army. Its Contribution to the Developments of a Nation. Berkeley, California Uni. Of California Press, 1971.

٣ - دراسة جوفى عن المهنية والضبط السياسى في الجيش الصينى. حلل جوفى في هذه الدراسة هذه التغيرات التي حدثت لضباط الصين والتي أدت بعد الحرب الكورية إلى تطور المهنية العسكرية وتحول الضباط من سياسيين إلى ضباط مهنيين موالين سياسيا للدولة.

Joffe, Ellis, Party and Army. Professionalization and Political Control in the Chinese Officer Corps, Cambridge, Mass., Howard Uni. Press, 1967.

٤ - دراسة بورش عن الاتجاه السياسي في الجيش الفرنسي في الفترة من ١٨١٥ - ١٨٤٨ وتتضمن هذه الدراسة بيانات عن الخلفية المدنية للضباط وضباط الصف وعن وظائفهم المدنية وأصولهم الإقليمية وأعمارهم وطول مدة خدمتهم.

Porch Douglas, Army and Revolution: France 1815-1848, London, Routledge and Kegan Paul, 1974.

٥ - دراسة لبورش أيضا مكملة لدراسته السابقة مركزة على القوات المسلحة البرتغالية وأسباب احتوائها في السياسة.

Porch, R.D., Portuguese Armed Forces and the Revolution, London, Groom Helan, 1977.

وعلى الرغم من إدراك المنظرين للخطأ القائم في المفهوم التصوري عند هانتجتون فإن أحدا منهم لم يجرؤ على تحدى أفكاره الأساسية ومن ثم استمرت بعض الدراسات العامة في الاعتماد بدرجة كبيرة على إطاره التصوري الذي وضعه في كتابه الجندي والدولة ومن أمثلة هذه الدراسات ما يلي:

دراسة بينن عن العلاقات المدنية العسكرية في نيجيريا. قابل فيها عددا من الضباط النيجيريين وأكد فيها على هذا الجانب المهم في هذه الدراسات وهم الموظفون المدنيون.

Binen, H., "Transition From Military Rule", Armed Forces and Society, 1, 1975: 328-43.

وكذلك دراسة نيلسون وأرمنجتون التي حللا فيها المشاكل المحتملة لإدخال نظام القوات التطوعية في الولايات المتحدة وافترضوا أن التكوين الاجتماعي لهذه القوات يجعلها أقل تمثيلا للمجتمع الأكبر.

Nelson, G. and Armington, Military and Civilian Earnings, Alternatives for Enlisted Man. in the Army, Arlington, V. A., Institute of Defense Analysis, 1970.

وقد استكملت هذه الدراسات العامة بعدد كبير جدا من دراسات الحالة في بعض البلاد مركزة على تدخل القوات المسلحة في بلاد معينة على النحو التالي:

أولا: في أفريقيا:

١ - دراسة كوكس عن العلاقات المدنية العسكرية في سيراليون ويعتبر هذه الدراسة استكمالا لدراسات إقليمية أخرى.

Cox Thomas, S., Civil-Military Relations in Sierraleone. A Case Study of African Soldiers in Politics, Cambridge, Mass., Harvarad Uni. Press, 1976.

٢ - دراسة ديكالو التي أشرنا إليها سابقا عن الانقلاب والحكم العسكرى فى أفريقيا.

٣ - دراسة لونشاي التي أشرنا إليها سابقا عن الانقلاب العسكرى فى أوغندا.

٤ - دراسة ولش. جمع ولش فى هذه الدراسة عددا من المقالات أبرز فيها أنه يجب أن نفهم التدخل العسكرى على أنه سمة منظمة وشبه دائمة لمجتمعات دول العالم الثالث أكثر من اتجاهها نحو المؤسسات السياسية المستقرة والبرلمانية. **ثانيا: دول أمريكا اللاتينية:**

١ - دراسة أرنادى التي أشرنا إليها سابقا عن تكتيك الانقلابات العسكرية فى دول أمريكا اللاتينية.

٢ - دراسة أستز عن الدور السياسى الخاص للقوات المسلحة الأرجنتينية. وتعتبر هذه الدراسة استكمالا لدراسات أخرى تتناول دور الجيش فى دول أمريكا اللاتينية.

Astiz Carlos, A., "The Argentinian Armed Forces: The Role and Political Involvement", Waston Political Q., 22, 1969, 762-78.

٣ - دراسة بريل التي أشرنا إليها سابقا عن التدخل العسكرى فى بوليفيا.

٤ - دراسة كلارك عن فاعلية القوات المسلحة فى التعليم الرسمى والتدريب الماهر والتحسين الوظيفى.

Clark Harold. F., Classrooms in the Military, N.Y., Teachers College Park, 1964.

٥ - دراسة ليفن المقارنة عن الوظائف العسكرية وأدوار الجيش فى دول أمريكا اللاتينية. حلل ليفن فى هذه الدراسة التغيرات فى الأدوار العسكرية التى أعقبت انهيار النظام التقليدى.

Lieuwen Edwin, Armies and Politics in Latin America, N.Y., Preger, 1960.

٦ - دراسة سولون وكوين عن الدور السياسى للقوات المسلحة فى دول أمريكا اللاتينية وأسباب تدخلها فى ميادين السلطة المدنية.

Solaum M. and Quinn Michael, A., Simmero and Heretics: The Politics of Military Intervention in Latin America Urbana. Uni. of Illinois Press, 1975.

ثالثاً: دول جنوب شرق آسيا:

١ - دراسة بادجلى عن الأساس الأيديولوجى السياسى للقوات المسلحة فى بورما حلل فيها كيفية استجماع القوات المسلحة لقوتها وانتفاعها بالرموز العلمانية ومناهج الحكم.

Badgley John, H., «Burma The Nexus of Socialism and Two Political Traditions» Asian Survey, 3, 1963, 89-95.

٢ - دراسة كالارد عن القوى السياسية فى باكستان. حلل كالارد فى هذه الدراسة العوامل التى ساهمت فى انهيار المؤسسات الديمقراطية وظهور الصفوة العسكرية كصفوة سياسية جديدة ثم انهيار السياسيين المهنيين الذين قادوا الحركة القومية لاستقلال البلاد.

Callard Keith, «Political Forces in Pakistan 1947-1959, Vancouver, B.C. Institute of Pacific Relations, 1950.

٣ - دراسة فول عن البناء الاجتماعى والسياسى الداخلى لنظام فيت منه من الزاوية التاريخية. ركز فول فى هذه الدراسة على الاستراتيجية والتكتيك العمل السياسى للقوات المسلحة والحروب الأيديولوجية والنفسية التى تشنها وكذلك على تنظيمها الداخلى ومشاكلها الاقتصادية.

Fall, Bernard, Bi, The Viet-Minh Regime , Vancouver, B.C. Institute of Pacific Relations, 1956.

٤ - دراسة كالم عن القومية والثورة فى أندونيسيا. درس كالم فيها دور الجيش فى السياسة الداخلية للثورة بعد ١٩٤٥ كما حلل الصراع الداخلى عن السلطة خلال التمرد الشيوعى.

Kalin, George, M., «Nationalism and Revolution in Indonesia, Ithaca, N.Y., Cornel Uni. Press, 1952.

٥ - دراسة كيم عن تحول كوريا الجنوبية من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى. أكد كيم فى هذه الدراسة أن هذا التحول قد أدى إلى اتجاه مركزى تسلطى متزايد بسبب انخفاض مستوى الثقافة السياسية لكوريا وسيطرة العامل الشخصى فى سياستها ثم الأهمية الطبيعية والجغرافية للبلاد.

Kim Engene, «Iransition from Military Rule: The Case of South Korea», Armed Forces and Society, 1, 1975, 302-16.

٦ - دراسة كيم سى جن عن الانقلاب العسكرى فى كوريا عام ١٩٦١. أبرز سى جن فى هذه الدراسة كيف ان تدخل القوات المسلحة فى السياسة الكورية أدى

إلى إعادة ظهور النسق التسلسلي الإداري التقليدي.

Kim Se-Jin, The Politics of Military Revolution in Korea. Chapel Hill N.C., Uni. of North Carolina Press, 1971.

رابعاً دول الشرق الأوسط:

١ - دراسة أشفورد عن السياسة والعنف في المغرب. ناقش فيها الخصائص الاجتماعية لجيش التحرير المغربي.

Ashiford, D.E., «Politics and Violence in Morocco», Middle East J., 13, 1959, 11-26.

٢ - دراسة كارلتون عن الانقلاب العسكري السوري في ١٩٤٩، وهذه الدراسة عبارة عن تقرير عن الظروف الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية التي أدت إلى سلسلة الانقلابات العسكرية في سوريا عام ١٩٤٩.

Carlton, A., «The Syrian Coups d'etat of 1949, Middle East J., 4, Jan. 1950, 1-11.

٣ - دراسة راشد البراوي عن الانقلاب العسكري في مصر عام ١٩٥٢. وتعتبر هذه الدراسة وصفا للخلفية الاجتماعية والتاريخية التي أدت إلى هذا الانقلاب ويعتبر البراوي أحد الوطنيين المتميزين بشدة الولاء للنظام في مصر.

Elbarawy, Rasgid, «The Military Coup in Egypt, Cairo, Renaissance Bookshop, 1952.

٤ - دراسة هالبرن عن جيوش الشرق الأوسط والطبقة الوسطى الجديدة وهي دراسة مقارنة عن الأدوار العسكرية في بلاد الشرق الأوسط وعن أهمية تغير دور الجيش التقليدي في إطار التغيرات الاجتماعية.

Halpern Manford, «The Middle Eastern Armies and the New Middle Class», in Johnson, John, J. (ed.) The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton Uni. Press, 1962: 277-310.

٥ - دراسة فيجنى عن أيديولوجية القادة العسكريين المصريين وتطبيقاتها في الأطار السياسي والمؤسسي.

Vigne, Jean, The Ideology of the Egyptian Revolution, in W. Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, N.Y., Praeger, 1958, 129-44.

ولم تسلم دراسة هانتجتون عن العلاقة بين المهنية العسكرية والضبط المدني من الانتقادات المنهجية. فقد عارضه ابراهمسون في مسألة الضبط المدني عند التطور الشديد جدا للمهنية العسكرية حينما كان يحاول اختبار فروض جانوتز عن الجندي المهني التي أضاف إليها تصورات أخرى صالحة للدراسة.

Abrahamson, Benget, Military Professionalization and Political Power, Beverly Hills, Calif., Sage, 1972.

أما جونز فقد تساءل عن مدى مطابقة افتراضات هانتجتون للواقع الامبريقي ورأى أن مقولاته شديدة التجريد وغير مرتبطة بما يحدث في الحقيقة.

Morris Jones, WiH., «Armed Forces and the State», Public Administration, 35, 1957, 411-16.

أما نون فقد أوضح في دراسته المدعمة بالوثائق التاريخية عن الدولة والمجتمع في شيلي كيف أن كلا منهما قد تأثر بالآخر. كما اعترف بأن المهنية لا تضمن بالضرورة عزل القوات المسلحة عن السياسة فافتناع الضباط المهنيين بأنهم الوحيدون الذين يمكنهم المحافظة على النظام يجعلهم على استعداد دائم للتدخل في شؤون السياسة المدنية وذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً بأن المهنية العسكرية يمكن أن تكون في حد ذاتها سبباً للمشاركة السياسية.

Nunn, Fredrick, M. The Military in Chilean History: Essay in Civil-Military Relations 1811-1873, Alburquerque, New Mexico, Uni. of New Mexico Press, 1976.

وكان فاينر مهتما بهذه القضية أيضاً وخاصة في تقسيماته للأنظمة العسكرية وفقاً لدرجة ضبطها للسياسات الرئيسية في المجتمع ودرجة نجاحها في ذلك. وعارض فاينرها نتجتون بقوله «إذا أدت المهنية إلى أن تعتبر القوات المسلحة عملها على أنه شئ مختلف عن أعمال السياسيين وإذا نظرت إلى نفسها على أنه تتمتع بالاكتماء الذاتي وتعمل كل الوقت فإنه من المنطقي أن يحول ذلك دون رغبتها في التدخل، ولكنه من الملاحظ أن عدداً من الضباط ذوي الدرجة العالية من المهنية قد تدخلوا في الشؤون السياسية وخاصة في اليابان وألمانيا.

Finer, S.E., «The Man on Horseback 1974: Military Regimes», Armed Forces and Society, 1, 1974, 5-28.

ووضع فاينر تفسيراً بديلاً للتدخلات العسكرية أوضح فيه أن هناك ثلاثة متغيرات تدفع الجيش للتصادم مع السلطات تتبع جميعها من أحساس الجيش بالمهنية هي على النحو التالي:

١ - ادعاء الجيش بأنه يتصرف وفقاً للمصلحة القومية.

٢ - وجود ما يشبه النقابية العسكرية المكثفة.

٣ - مقاومة القوات المسلحة لمحاولات قهر معارضي الحكومة بالداخل وقد اشتق فاينر هذه المتغيرات من دراسته للعلاقات المدنية العسكرية في الدول ذات

المستويات الدنيا والعليا من الثقافة السياسية النامية.

Finer, S.E., The Man on Horseback, The Role of the Military in Politics, London, Pall, Mall Press, 1962.

وتستلزم هذه المناقشات الجدلية وقفة قصيرة نسأل فيها عن المدى الذي تعكس فيه هذه المناقشات الأهتمامات البحثية الخاصة بأصحابها حيث أنه من المهم ومن الضروري عند دراسة العلاقات المدنية العسكرية أن يكون التركيز منصبا على الاهتمام بالجيش والسياسة من منظور علم الاجتماع العسكري. ولهذا فإن بيرليتر يرى أن هناك عديدا من الكتابات في علم الاجتماع وأيديولوجية التنظيمات العسكرية لكن السلوك السياسي للقوات المسلحة هو المتغير الهام في دراسة العلاقات المدنية العسكرية أو التدخل العسكري أو التضامنية العسكرية. كما أن معظم الباحثين قد انتقدوا بشدة هذا التركيز المتزايد على المتغيرات السياسية دون المتغيرات السوسيولوجية عند شرح وتفسير ميل القوات المسلحة للتدخل في شؤون السياسة.

وقدم بيرليتر في هذا الصدد اطارا عاما شاملا حل من خلاله العلاقات المدنية العسكرية وفقا لثلاثة أنماط أساسية هي النمط المهني والبريتورى والثورى المهني. وتعمل هذه الأنماط الثلاثة أما منفردة أو مرتبطة وتشرح لنا ماذا يحدث في عالم الواقع. وعلى الرغم من تحذير بيرليتر السابق فإنه هو نفسه قد ركز في تحليله على منظور العالم السياسي لا عالم الاجتماع عند شرح وتفسير التدخل العسكري.

Perlmutter Amos, The Military and Politics in Modern Times, New Haven, Yale Uni. Press, 1977.

ورأى ليمارشاند أن الانقلابات العسكرية لم تعد تفسر في حدود الظروف البنائية السائدة في المجتمع لكنها أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على خصائص الجيش كمؤسسة.

Lemarchand, Rene, «The Militarization of African Politics», Armed Forces and Society, 4, 1978, 311-16.

ولا ينفرد ليمارشاند بوجهة النظر هذه، فديكالو على سبيل المثال كان من الباحثين الذين ناقشوا هذه القضية عند دراستهم لأوضاع بعض الدول في أفريقيا وبين عدم تناسب نظريات العلاقات المدنية العسكرية المركزة على القصور البنائي وظروف الدول الأفريقية وأكد على الأهمية المتزايدة للتوترات الداخلية والتنافس الشخصي كعوامل. مفسرة للتدخل العسكري.

Decalo, Samuel, Coups and Army Rule in Africa, New Haven, Yale Uni. Press, 1976.

وهناك تفسيرات أخرى في نفس الوقت تؤكد أن الدفاع عن قوة المصالح التضامنية للجيش الأفريقية كانت أحد العوامل الهامة المميزة لاتجاه الدول الأفريقية نحو العسكرية.

Martin Michel, L., Militarization des systems politique africains (1960-1972). Quebec, Editions Naaman, 1976.

وتؤكد هذه الدراسات التي أشرنا إليها ماتوصل إليه فاينر من أن المصالح الذاتية التضامنية هي عامل أولى مؤثر. وهو نفس ما أكده بندلر في دراسته النقدية عن الانقلاب العسكرية في أمريكا اللاتينية من أن الضباط فيها يعتبرون من القوى المحافظة الأساسية.

Needler Martin, C., "Political Development and Military Intervention". A. P. S. R., 60, 1966, 616-26.

وتوصل طومسون من دراسته لأكثر من مائة انقلاب عسكري إلى أن الإحساس بالوجود التضامني بين العسكريين هو أحد العوامل الهامة في التدخل العسكري.

Thompson Williams, R., "Organizational Cohesion and Military Coup Outcomers". Comparative Political Studies, 9, 1976, 255-76.

وفضلاً عن التحدي الذي تعرضت له افتراضات هانتجتون فإن هناك من الدراسات ما قدم تصورات بديلة على الرغم من اعترافها في نفس الوقت بإمكانية الانتفاع من هذه الافتراضات. ورأى المعارضون على هانتجتون بأن افتراضاته لا يمكن تطبيقها في حالات معينة. كما تساءلوا أيضاً عن مدة الاستفادة منها عند التطبيق على المجتمعات الشيوعية. وقدم كولتون في هذا الصدد نموذجاً للعلاقات المدنية العسكرية تعطي فيه السلطات المدنية السوفيتية الفرصة للجيش لكي يشارك في السياسة مقابل الحصول على تأييده العسكري.

Calton, T. J., Commissars, Commanders and Civilians Authority: The Structure of Soviet Military Politics. Cambridge, Mass., Harvrd Uni. Press, 1979.

واعتمد أودم على التجربة التاريخية الروسية في صياغته لنموذج العلاقات المدنية العسكرية في الاتحاد السوفيتي.

Odom William, E., The Soviet Military: The Party Connection Problems of Communism, 22, 1973.

أما هيرسبرنج وفولجانر فقد ركزا على دور جماعات المصلحة في السياسة السوفيتية والعلاقة بين الحزب والجيش والفرص التي تقدم للأخير للمشاركة في السياسة.

Herspring Dale, R. and Volgues Ivan (eds.), Civil-Military Relations in Communist Systems, Boulder, Cal., West View.

وتتذبذب فاعلية الضبط المدني فوق القوات المسلحة لا يؤدي إلى تغيرات العلاقات المدنية العسكرية - كما يرى ألبرايت - لكن هذه التغيرات ترتبط في نظره بعوامل أخرى مثل ظروف وثوب النظام إلى السلطة والتغيرات في علاقات من هم خارج القوة والصراعات السياسية الجزئية وبيروقراطية السياسة والتغيرات في المذهب العسكري ثم التهديدات التي يتعرض لها النظام من الداخل.

وتعتبر مطابقة دور الجيش في البلاد النامية لمقولات هانتجتون من القضايا المصاحبة للعلاقات المدنية العسكرية ولكنها تحظى باهتمام أقل من غيرها. ولا يعنى ذلك أن دور القوات المسلحة في هذه الدول لا يمثل حقلا هاما للدراسة بل على العكس فهناك أمثلة عديدة تبرز هذه الأهمية مثال ذلك دراسة طاهر جيلي عن الجيش في باكستان المعاصرة. قدم جيلي في هذه الدراسة تقييما لدور الجيش منذ ١٩٧١ محلا الأبعاد الشكلية للقوة العسكرية وموضحا الوسائل التي بنى عليها الضبط المدني فوق الجيش منذ هذا التاريخ وكيف عادت القوات المسلحة إلى السلطة بعد ذلك. وأبرز جيلي في صدر دراسته كيف أن حركات الاستقلال في البلاد التي كانت مستعمرة سابقا وكيف أن ظروفها المضطربة جعلتها تركز الاهتمام على الجيش كأحد المؤسسات القليلة التي يمكنها المحافظة الاستقرار والنظام.

Tahir-Kheli, S., The Military in Contemporary Pakistan, Armed Forces and Society, 6, 1980, 639-53.

والقضية التي لا تزال مطروحة للدراسة هي درجة ارتباط تدخل الجيش بالمستويات الأربعة عند فاينر وهي النفوذ والتهديد والازاحة والاستئصال ولا تقتصر أهمية الدراسات السابقة التي أشرنا إليها أنها تقدم لنا تفسيراً للعلاقات المدنية العسكرية في المجتمع المعاصر تعتمد على أحد الدراسات الكلاسيكية بل على العكس من ذلك فهي بدلا من أن تصيغ هذه العلاقات في صورة قطبين متناقضين يمثل أحدهما الجيش ويمثل الآخر السلطة المدنية تقترح لنا متصلا بينهما يتراوح بين الصراع الكلي والتضامنية الكاملة وتحتل الدولة موقعها على أحد النقاط في هذا المتصل إلا أن هذا الموقع يمكن أن يتغير وفقا للتغيرات في ظروف الدولة ويعتبر هذا الوصف الذي قدمه زيلين للعلاقات بين الحزب والدولة والجيش في الاتحاد

السوفيتي أحد الدراسات المفيدة التي قدمها عالم اشتراكي يكتب عن القوات المسلحة في بلاده.

Zhilin, P. The Armed Forces of the Soviet State, 157-74, in Van Doorn, J. (ed.) The Military Profession and the Military Regimes, The Hague Mouton, 1969.

وقد أدى هذا المنظور الجديد إلى إعادة بحث المتغيرات البديلة في العلاقات المدنية العسكرية مثل دور المصلحة العسكرية داخل النسق السياسي المحلي. وقدم كولكوفتش في هذا الصدد دراسة لجماعات المصلحة في السياسة السوفيتية - كميدان بحث مهم. حاول أن ينتفع فيها بالمفهوم النظري القائم عن جماعات المصلحة لتحليل دور القوات المسلحة في بلاد معينة.

Kolkowicz, R., "Interest Groups in Soviet Politics", in Herpring Dale R., Volgyes Ivan (eds.), Civil-Military Relations in Communist Systems. Boulder, Cal., 1978.

ويعتبر ريمنجتون من الباحثين الذين اهتموا بدراسة دور جماعة المصلحة في السياسة بالتطبيق على يوغسلافيا واهتم في دراسته بمدى احتواء الجيش في السياسة بعد تأسيس الحزب الشيوعي للجيش اليوغسلافي ثم دور الجيش كجماعة مصلحة. وتعتبر دراسة ريمنجتون استخداما غير عادي لنظرية جماعة المصلحة في تحليل العلاقة بين الجيش والحزب.

Remington, R. A., "The Military as an Interest Group in Yugoslav Politics", in Herpring and Ivan (eds.) Civil-Military Relations in Communist Systems. Boulder, Col., 1978.

ولعل أهم ما تطرحه هذه الدراسات من تساؤلات هو مدى صلاحية نظرية جماعة المصلحة في فهم العلاقات المدنية العسكرية في المجتمع الشيوعي.

وتحاول أحد المدارس الفكرية في هذا الصدد استخدام نموذج يجمع بين مدخلين غربيين في التحليل السياسي هما مدخل نظرية جماعة المصلحة ونظرية السياسات البيروقراطية. وقد استخدم وارنر في دراسته عن الجيش السوفيتي كلا المدخلين واضعا في اعتباره الأيديولوجية العسكرية والمعتقد الأساسي للاستراتيجية السوفيتية.

Warner Edward, The Military in Contemporary Soviet Politics, N. Y., Praeger, 1977.

وقد اعترض لاثروب على استخدام نظرية جماعة المصلحة في فهم العلاقات المدنية العسكرية في المجتمع الشيوعي. ورأى عدم صلاحية هذه النظرية لاشتقاقها أساسا من وسط ديمقراطى ليبرالى غربى ويصعب تطبيقها على المسرح السوفيتى ذو الخصائص غير الغربية وغير الليبرالية.

Lathrop, L., "Politics Power Perception and the Soviet Military", Armed Forces and Society, 6, 1980, 695-701.

ويعنى ذلك بالطبع أنه يمكن الانتفاع بالجانب البيروقراطى من النموذج السابق في تحليل المجتمع السوفيتى ذو البيروقراطية العالية.

والشئ الهام جدا الذى تعكسه دراسات الحالة السابقة هى أنها تذكرنا بقوة بأن تحليل العلاقات المدنية العسكرية ليس مقصورا فقط على دراسة تدخل القوات المسلحة فى الشؤون السياسية كعامل مصاحب للصراع المدنى العسكرى.

وأبرز جانوتز هذه الحقيقة فى دراسته عن الدور المتزايد للجماعات العسكرية والقادة العسكريين فى الدول النامية مبينا أن الاهتمامات العلمية قد تغيرت من التركيز المتزايد على مسببات التدخل العسكرى إلى التركيز على إنجازات وأثار الحكم العسكرى.

Janowitz, M., "Military Institutions and Coercion in the Developing Nations", Chicago, Uni. Of Chicago Press, 1977, P. 3.

ويبرز هذا التغيير الآن فيما يسمى بمشاركة الجيش فى الحكومة. ولهذا فإن البحوث الحديثة تتركز أكثر وأكثر على وظيفة الجيش فى الحكومة أكثر من اهتمامها بالظروف المؤدية لاحتوائه فى العملية السياسية.

والقضايا الأساسية التى يطرحها فاينر فى هذا الصدد هى مدى تأثير الحكم العسكرى على الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد التى يتولى فيها زمام الأمر. والمشكلة هنا هى أنه على الرغم من أن الكتاب المعالجين لهذه الموضوعات يستخدمون دائما كلمة «الحكم العسكرى» فإن هذه الكلمة لم تحدد تحديدا دقيقا. فهل تعنى هذه الكلمة أن الجنود هم الذين يقررون السياسة العليا من خلال مجلس قيادة الثورة أم تعنى أنهم هم الذين يؤيدون وينصبون جماعة معينة ليست بالضرورة عسكرية؟ ولهذا فإن الأمر يستلزم ضرورة التحديد الدقيق لمفهوم الحكم العسكرى ورأى فيت Feit أن الدولة تعتبر تحت الحكم العسكرى إذا ما قبض العسكريون على السلطة ونصبوا أنفسهم كأعلى سلطة سياسية فى الدولة

وقد تكون هذه القوة التى امتلكوا زمامها ظاهرة إذا ما نصب العسكريون أنفسهم كحكام رسميين وقد تكون مضمرة إذا ما كان المدنيون يحكمون ولكن السلطة الفعلية فى يد الضباط. وهذا هو ما أبرزته الدراسة المقارنة لفيت عن الأنظمة العسكرية فى ست دول هى أسبانيا والأرجنتين وباكستان وبورما واليونان ومصر، وقد أجرى فيت دراسته فى إطار نظرى مميز مركزاً اهتمامه على المظاهر الإدارية والسياسية للحكم العسكرى.

Feit Edward, "The Armed Bureaucrat, Boston, Houghton, Mifflin, 1973, P. 5.

وتزداد صعوبة تحديد مفهوم الحكم العسكرى خاصة حينما تكون هناك استراتيجية مختلطة. مثال ذلك ما هو الموقف حينما يمدن الضباط أنفسهم هل لا يزالون ضباطاً بالروح أن لم يكن بالاسم؟ ألا تزال تعرف أنظمتهم بأنها أنظمة عسكرية؟ أهل حدث تغير مادى فى مكانتهم الفعلية وفى نفسياتهم؟ وكما يقول فاينر ما هى علاقة الرئيس العسكرى بالقوة التنفيذية؟ هل يتأأس فقط كما هو الحال فى تايلاند أو يوجه بصورة فعلية كالحال فى شيلى والأرجنتين أو يدير كما فى بورما وأندونيسيا؟ أن النتيجة النهائية من ذلك هى أن خصائص الحكم العسكرى تختلف عن خصائص الحكم المدنى.

(٤)

والزاويتان الأساسيتان التقليديتان فى دراسة العلاقات المدنية العسكرية هما :

(أ) مشاركة الجيش فى عملية صوغ السياسة، هذه المشاركة التى تحدد مستوى المهام العسكرية.

(ب) تدخل القوات المسلحة فى الشئون السياسية. ومعظم المهتمين بهذه الدراسات من علماء السياسة. وقد أسهب هؤلاء العلماء فى عرض ودراسة هذه البلاد التى أهتمت أساساً بتنظيم قواتها المسلحة وبهذه المواقف التى يتدخل فيها الجيش بالقوة القهرية لإسقاط الحكومة المدنية.

أولاً: مشاركة الجيش فى عملية صوغ السياسة :

هناك العديد من نماذج العلاقات المدنية والعسكرية أو العلاقات السياسية العسكرية قدم لنا جانوتز Janowitz منها ثلاثة نماذج هى الأرستقراطية والديمقراطية والشمولية وأضاف إليها مؤخرًا نموذج الدولة العسكرية. وركز جانوتز

على الأنماط المتغيرة للقهر في الدول القومية وعلى الدور المتزايد للقوات شبه العسكرية في أى تحول نحو الحكم التسلطى.

Janowitz, M., Military Institutions and Coercion in the Developing Nations, Chicago, Uni. of Chicago Press, 1977.

وحدد لازويل Laswell معالم نموذج الدولة العسكرية The Garrison State بضعف السيطرة المدنية على القوات المسلحة الذى يمكن أن يتحقق حتى في هذه الدول ذات البناء الديمقراطى الفعال. أما خصائص هذا النموذج فقد حددها جانowitz مبكراً جداً وقال في ذلك : « بينما يقترب نموذج الدولة العسكرية في صورته النهائية من النموذج الشمولى إلا أن تاريخ كل منهما يختلف عن الآخر. كما أنه لا يعنى أبداً السيادة المباشرة للعسكريين في الشؤون السياسية. وليس هناك ما يمنع من أن تتجه الدولة العسكرية إلى الدكتاتورية فالدول الصناعية الحديثة قد لا تحكم فقط من قبل قوة سياسية صغيرة متميزة. والدولة العسكرية هي المحصلة النهائية لوثوب قوة من صفوة الجيش في ظروف التوترات الدولية العالمية إلى السلطة، تبدأ بعدها في تقييد الحرية بالداخل وتجاهل الإعداد للحرب. وهي بصفة عامة نمط حديث تسيطر فيه الجماعات العسكرية بطريقة مباشرة وغير مباشرة على قدر لم يسبق له مثيل من القوى السياسية والإدارية محتفظة باستقلالها التنظيمي ومتحالفة بقدر مناسب مع القطاعات السياسية المدنية.

وقد نالت العملية التى تصاغ بها السياسة اهتماماً أساسياً من جانب علماء السياسة الذين هم مهتمون بطبيعتهم بكل من جوهر القرارات والوسائل التى يمكن الحفاظ بها على الضبط المدنى الفعال. وهناك قضايا متعلقة أساساً بالقرارات الاستراتيجية ليست مرتبطة بعلم الاجتماع العسكرى بصفة خاصة لكن بسوسيولوجيا الحرب إلى حد ما، لكنه يمكن القول بأن القضايا المتعلقة بتبعية الجيش للسلطة المدنية تعتبر مظهرًا هاماً من مظاهر العلاقات المدنية العسكرية.

وغالباً ما ترغب القوات المسلحة ذات الدرجة العالية من المهنية في أن تقصر أنشطتها على تلك المتعلقة بالأعمال الفنية وتترك القرارات الاستراتيجية للمدنيين (انظر هانتجتون الجندى والدولة) والضبط هنا كما قلنا ضبط موضوعى يقوم على القبول المشترك لكل من الجيش والقيادة المدنية لإطار قانونى يوضح تقسيم المسئولية بينهما. والواقع أن تعريفات ما هي السياسة وما هي الاستراتيجية وميادين تخصص العسكريين تكون متقاربة عادة حينما تكون متطلبات القوات المسلحة صغيرة ومهامها موصوفة مقدماً بوضوح أما حينما يبدأ الأمن القومى في

الاعتماد على الأساس الصناعى والعلمى وعلى التعبئة السياسية للشعب بأكمله فإن الخلط بين السياسة والاستراتيجية يصبح غير واضح، وربما لا يزال المدنيون يضعون القرارات النهائية ولا يعوق ذلك انقيادهم للأحكام العسكرية فى نفس الوقت فى القرارات المؤثرة على المصلحة القومية سواء أعتمدت أو لم تعتمد على البدائل التى يعرضها القادة السياسيون. وقد لا تكون البدائل محددة بوضوح هنا سنجد أن المدنيين بدلاً من المبادرة بالمبادأة سوف يصادقون فقط على وجهة النظر التى تتمتع بحماية قوية من العسكريين. والقضية الحقيقية هنا هى هذه النقطة التى تبدأ منها القيادة السياسية فى موازنة النصيحة العسكرية لأن هذه النقطة هى التى ستحدد كما يقول فوكس الطريقة التى يتحقق عنها الضبط المدنى.

Fox, W.T.R., «Civilian Soldiers and Americal Military Policy», World Politics, 1955, 7, 402-418.

ويبدأ عدم التوازن حينما تقر التقاليد هذا المبدأ ثم لا يلتزم به المدنيون ولا العسكريون. ويمكن القول بصورة أخرى أن الثقة المتزايدة فى المهنية العسكرية كضمان لعدم ممارسة العسكريين أى نفوذ سياسى قد لا تكون فى محلها. وهذا ما قد توضحه لنا المقارنة بين البلاد ذات السياسات المتشابهة ولكن بمستويات مختلفة من المهنية وكذلك أيضاً دراسات الحالة التى تركز على سلوك الضباط ذوى التوجيهات المختلفة.

وقد أكد العديد من الباحثين هذا القول المشهور الذى صاغه كلوفتزر Clauvinitz بأن الحرب إذا لم تخضع للسياسة فستصبح مطلقة إلى درجة تتجاهل فيها الاعتبارات العسكرية الصارمة كل الاعتبارات الأخرى. وترتبط الاستراتيجية بالسياسة بدرجة كبيرة. وحينما يرى الناس أن اندلاع الحرب قد أصبح أمراً وشيكاً تزداد أهمية المتضمنات العسكرية لها ومن ثم يزداد ثقل هذا الوزن الذى يعطى للخبراء من العسكريين فى مجالس الحكومة مما يفتح الطريق لظهور الدولة العسكرية The Garrison State (انظر هذا النموذج التطورى للدور النامى للجيش).

Laswelle, M., "The Garrison State", A.J.S., 1941, 46, 455-488.

وانظر أيضاً :

laswell, H., "The Garrison State Hypothesis Today", in S.P. Huntington, Changing Patterns of Military Politics, 1962, 51-70.

ولأن العسكريين يشعرون بأن هناك حاجة إلى مهارتهم فإنهم يحاولون استخدام نفوذهم فى العلاقات المدنية العسكرية كما يمارسون عدداً كبيراً من الوظائف

لضمان هيمنتهم. انظر في ذلك :

Fox, W.T..R., «Representativeness and Efficiency: Dual Problem of Civil-Military Relations». Political Science Q., 1961, 76, 435-366.

وفي مثل هذه الظروف وبغض النظر عن القيود التي على المهنة العسكرية فإنها تم بالآداة السياسية لتوسيع النفوذ العسكرى فى عملية صوغ السياسة.

ويمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية كانت فى ألمانيا وإيطاليا واليابان متطابقة إلى حد ما مع نموذج الدولة العسكرية لكن هذه المطابقة لم تكن كاملة فى اليابان.

وينبغى أن نشير أيضاً إلى إتجاه العسكرين نحو الأعمال الدبلوماسية خاصة حينما كان عامل إظهار القوة مسألة ضرورية أنظر:

Vagts, A., Defense and Diplomacy, The Soldiers and the Conduct of Foreign Relations, N.Y., King's Crown Press, 1958.

ولعل الاندماج بين المؤسسة العسكرية وهذه القطاعات من الصناعات التي تعتمد بشدة على العقود العسكرية فى الولايات المتحدة من العوامل التي يضطرها إلى الاعتراف بأن العلاقات المدنية العسكرية قد تتحرك فيها نحو نموذج الدولة العسكرية. خاصة بالنظر إلى هذا الدور الهام الذي لعبته وزارة الدفاع فى العديد من قرارات السياسة الخارجية وهذا ما أكده ميلز فى كتابه صفوة القوة وكذلك كان هذا رأى كوك الذى رأى فيه أن المركب العسكرى الصناعى يؤثر فى كل المؤسسات والهيئات الكبرى فى الولايات المتحدة.

Cock, F., The Warfare State, N.Y., 1962.

وناقش سموميل فى مؤلفه عن المؤسسة العسكرية وخاصة فى الفصل الثانى عشر النفوذ العسكرى وأثره على العلاقات الخارجية وعلاقته بالجناح اليمينى.

Smomley, M. Jr., The Military Establishment, Boston, Beacon Press, 1964.

وصحيح كما ترى بعض الدراسات أن الجنرالات المتقاعدين قد اضطلعوا بوظائف أساسية فى الهيئات الصناعية لكن هذه الملاحظة غير كافية لتختبر لنا مدى تناسب ذلك مع نموذج الدولة العسكرية حيث لا يستبدل ذلك بتحليل منظم عن الكيفية التي تصاغ بها السياسة العسكرية.

وتشير دراسات الحالة العديدة التي تغطى سلسلة صناعة القرارات الخاصة فى

الولايات المتحدة إلى هذه المصالح التي تهم بعض الجماعات والقطاعات المختلفة.
انظر:

Coroley, D., The politics of Military Uniform: A Study of Conflict and the Policy Process, N.Y., Columbia Press, 1966, The U.S. Defense Establishment.

وانظر أيضاً:

- George, A.L., "American Policy and the North Korean Aggression". World Politics, 1955. 7: 709-732.
- Stein, H. (Ed.), American Civil-Military Decision, Al. Univ. of Alabama Press, 1962.

وهو عبارة عن ثلاث دراسات للحالة طبعت تحت إشراف
The University Case Programme. بالتعاون مع Century Fund
وتشمل دراسات الحالة لكل من:

M.D. Regan-Hannonf, J., Quinlan Slowenhem.

Litchterman-Martin-Stein.

مع مقدمة:

وانظر أيضاً:

Division, W.P., The Berlin Blockade: A Study in Cold War Politics, Princeton University, 1958.

إلا أن اتفاق هذه المصالح لا يأتي ألياً وإنما من خلال التفاوض والتسوية.
وينطبق ذلك أيضاً على العلاقات المدنية العسكرية في البلاد الأخرى. انظر في ذلك
بحوث كوليس.

Coles, H.L., Total War and Cold War. Problems in Civilian Control of the Military. Columbus, Ohio Press, 1962.

وانظر أيضاً هذه البحوث التي قدمت لمؤتمر مارثون الذي ناقش العلاقات المدنية
العسكرية تحت إشراف برنامج مارثون للأمن القومي في فبراير ١٩٥٩، وكذلك هذه
الدراسات التاريخية للأمم الأوروبية المختلفة وأمريكا واليابان وأمريكا اللاتينية.

Howard, M. (ed.), Soldiers and Government, Blomington, Indiana, Indiana
Uni. Press, 1962.

وقد ركز دارسوا هذه الموضوعات على دراسة بعض الحالات الخاصة لكن

إسهامهم النظرى الذى يسمح بالمقارنة الثقافية كان محدودا.

وقد اقترح ادنبرج فى نقده لهذه الدراسات نموذجاً ذو بعدين ينظم من خلاله مختلف الملاحظات. يميز فى البعد الأول القنوات الرسمية وغير الرسمية للأقترب من قادة الحكومات وفى البعد الثانى المداخل المباشرة وغير المباشرة لصانعى القرارات وحاول قياس أثر المتغيرات السوسولوجية على قدرة القوات المسلحة على تحديد النتائج.

وهناك قدر واضح اليوم من الاتفاق على أن عملية الوصول إلى اجماع حول السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة هو مسألة مفاوضة بين الهيئات المتنوعة فى الأفرع التنفيذية.

(انظر تحليل عملية صنع القرار فى الولايات المتحدة):

Huntington, S.P., "Strategic Planning and the Political Process", Foreign Affairs, 1960.

ويعتمد التوافق المتقدم لوجهات النظر المختلفة للهيئات التى يجب أن تصادق على المظاهر المختلفة للسياسة على مفاوضات سياسية حقيقية يشارك فيه القادة العسكريون وبالرغم من ذلك فإنهم يعرفون دورهم بأنه غير سياسى طالما أنهم لا يربطون أنفسهم بحزب سياسى خاص أو يتخذون موقفا معينا عند التصويت على المناقشات وحينما يطلبون للشهادة أمام الكونجرس فذلك بوصفهم خبراء وممثلين لوجهات نظر الأسلحة المختلفة أيا كان البعد السياسى للقضية العسكرية التى تمسهم.

Davis, V., "The Admirals Lobby", Chapel Hill: The uni. of North Carolina Press. 1967.

وتقوم الأجهزة التشريعية بالدراسة الدقيقة والفاحصة للدعاءات الأساسية المتعلقة بالميزانية والسياسة العسكرية. إلا أن قدرة الكونجرس القانونية على النظر فى المخصصات والتعيينات العسكرية وتخفيض حجم الجيش قد خفت بشدة منذ الحرب العالمية الثانية ولم تعد هنا معوقات فعالة أمام مطالب القوات المسلحة انظر:

Huzar, E., The Purse and the Sword, Control of the Army by Congress through Military Appreciation 1933-1950, N.Y. Cornel Uni. Press, 1950.

وانظر أيضا:

(1) Dawson, R. H., «Congressional Innovations and the Intervention in

Defense Policy. Legislative Authorization of weapons System», A. P. S. R., 1962, 56, 42-57.

(2) Kolodziej, C. A., The Uncommon Defence and Congress, 1945-1963, Ohio State Uni. Press, 1966.

وانظر أيضا مقالة ليونز بالفرنسية عن الاحتياجات العسكرية والميزانية العسكرية بالولايات المتحدة.

Lyons, «Exigences militaires et budget militaires aux U. S. A., Review francaise de sociologie, 1961, (2), 66-74.

وترجع أسباب عدم فعالية الكونجرس إلى ما يلي (انظر هانتجتون، التخطيط الاستراتيجي والعملية السياسية):

١ - تتركز الاستجابات الجماهيرية في الكونجرس على قضية مميزة مثل الجدل القضائي بين الأسلحة - فاعلية سلاح معين - الاستفسار عن أسباب التقصير للقوات المسلحة - الاستفسار عن بعض التصرفات العسكرية - المراجعة المنقطعة والسريعة لاحتياجات الميزانية العسكرية.

٢ - صعوبة إجماع أعضاء الكونجرس لانقسامه هو نفسه هذا مع اعتراف القيادة التشريعية القوية بالقوى السياسية التي تقف وراء أعضاء الكونجرس سعيا وراء الانتخاب للمرة الثانية.

٣ - توافر المصادر المتخصصة من المعلومات للهيئات التنفيذية والتي لا يوازئها عند المشرعين إلا قلة محدودة.

ويقلل التنافس بين الأسلحة احتمالات التصادم بين ممثلي الأسلحة والمشرعين وكلما ارتفعت درجة هذا التنافس كثرت احتمالات تحويله عن الصراع الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية مدنية إلى تنافس بين الأسلحة المختلفة لكي تحصل على احتياجاتها الخاصة، خاصة أن كل سلاح ما هو إلا في حد ذاته تكتل من المصالح فالضباط مجبرون سعيا وراء الحصول على تأييد لوجهة نظر معينة أو لبرنامج خاص على احتواء أنفسهم في شبكة العلاقات الإدارية ومع الكونجرس وأن يشكلوا حصنا سياسيا ومؤسسيا لضمان التأييد الخارجى لأنفسهم (وقد دفعت هذه الملاحظات هانتجتون إلى القول بأن التعددية الداخلية بالقوات المسلحة لها نفس التأثير المعتدل بسبب تعارض المصالح في المجتمع ككل وأن وجود وجهة نظر موحدة يتطلب تكيفا وتوازنا سابقين) ومن هنا فإن المتحدث باسم سلاح معين يجب أن يحافظ على المرونة وألا يلتزم بشدة لوجهة نظر مسبقة لهذا تبين لنا أن سعى

٢٥٣

العسكريين للحصول على التأييد الخارجى يقوى من يد المدنيين وتساعدهم هذه الصراعات المختلفة الناشئة عن التعددية الداخلية إلى تعضيد سياستهم.

وتتجاهل هذه النتيجة عادة حقيقة مؤداها أن القوة التى تعمل على تحقيق التوازن لا تزال تبقى فى يد القوات المسلحة خاصة فى هذه القضايا التى لا يتفق عليها السياسيون انظر موقف الرأى العام:

Almond, G. A., «Pubic Opinion and National Security Policy», P. O. Q., 1956, 20, 371-378.

انظر أيضا:

Cohen, B. C., «The Military Policy», P. O. Q., 1966, 30, 200-210.

وقد تبنى بليزاك وهايدين فى مقالتهما «هل هناك مركب عسكرى صناعى يعوق السلام؟» وجهة نظر مخالفة لتلك التى عند هانتجتون يقولان فيها أن هناك قوى معوضة فى كل جماعة تمارس ضغطا على الآخرين لمنع سيطرة أى وجهة نظر أو مصلحة منفردة. وتشكل فى النهاية فى مجملها كيانا مقاوما للتغير بدرجة عالية لأنه يبنى افتراضاته على أسس تتعلق بالمصلحة القومية وعدم انتهاك الحقوق المدنية وأفضلية المنظور الأمريكى حول الحكومة الدستورية.

Pelissik, M. and Haden, I., «Is there a military industrial complex which prevent peace», J. of Social Issues, 1965, 21, 4, 67-117.

وعلى الرغم من ذلك فإن العلاقات المدنية العسكرية المنسجمة لا تؤدى بالضرورة إلى عقلانية جوهرية فى السياسة الخارجية. واستنتج هانتجتون فى هذا الصدد مجموعة من الملاحظات رأى فيها أن عملية عرض الميزانية العسكرية والتصديق عليها داخل وزارة الدفاع قد تقتل أى اتجاه نحو الاختراع فى السياسة.

Hommond, P. Y., «A Functional Analysis of Defense Department Decision Making in the Mcnamara Administration», A. P. S. R., 1968, 62, 57-69.

وحتى تتطابق الميزانية مع المستويات العقلانية فإن الأمر لا يتوقف فقط على مجرد تطبيق أحكام أساسية معروفة بل هناك أيضا الالتزام بالإجراءات المناسبة والعمل على التكيفات السياسية الضرورية يضاف إلى ذلك هذه الخطوات التى يتحدد بها شكل الميزانية كتوزيع المسؤولية والتقليل من الأخطار السياسية ثم جعل العملية ككل تبدو شرعية.

أما الأحزاب الشمولية فإنها قد تكون فى وضع قوى يمكنها من استغلال

الانقسام والطموحات المهنية التي توجد داخل القوات المسلحة أنظر في ذلك:
الانقسامية والضبط السياسي فوق الجيش في كوريا الشمالية الشيوعية.

Sohn, J. S., «Functionalism and Policy Control of the Military in Communist N. Korea», Korean Q., 1967, 9, (3), 16-19.

وقد أعيد طبع هذه المقالة عند فان دورن.

Van Doorn (ed.), Military Profession and Military Regimes. The Hague and Paris: Mouton, 1969, 289-292.

دراسة جاريب عن السياسة في الجيش البروسي.

Garif, G. A., «The Politics of the Prussian Army 1640-1945», N. Y. Oxford Uni. Press.

دراسة هويلير عن الجيش الألماني في السياسة.

Wheeler, B., «The Nemesis of Power; The German Army in Politics; 1918-1945» (2nd ed.), N. Y., St. Martins press, 1964.

ومن الصعب إثبات هذا الافتراض لأن العسكريين يسيطرون على قدر وافر من القوة كما أن هناك حاجة لخبرتهم المهنية. وقد أصبح الحصول على تأييد الجيش في الاتحاد السوفيتي بعد فترة التفكك والمناورات التي تلت موت ستالين أمراً ضرورياً. وصحيح أن الجيش كان في معزل عن الأمداد بالنصح القائم على الخبرة لكنه كان مع ذلك يحتفظ لنفسه بقدر من الاستقلال في الحقل الاستراتيجي والفني واعتقد البعض أن مزايده العسكريين للحصول على نفوذ إنما كانت تحت اسم الثورة العسكرية والتكنولوجية التي فقدت فعاليتها بسبب الصراع المستمر بين التقليديين والتحديثين من الضباط.

انظر في ذلك الدراسات الآتية:

- دراسة كلوكوفتش عن تأثير التكنولوجيا الحديثة على الضباط السوفيت.

Kolkowicz, R., «The Impact of Modern Technology on the Soviet Officer Corps», Orbis, 1967, 11, 378-383.

وطبعت نفس المقالة عند فان دورن في كتابه.

Armed Forces and Society, The Hague and Paris Mouton, 1968, 148-168.

دراسة وولف عن الأولوية السياسية في مواجهة الاندفاع المهني.

Wolf, T. W., «Political Primacy and Professional Elites», Problems of Communism, 1964, 13 (3), 44-52.

وعن حتمية الصراع بين الضباط السوفيت هناك دراسة جارتوف عن الجيش في روسيا.

Garthoff, R. L., «The Military in Russia 1881-1965», in Van Doorn, Armed Forces and Society, The Hague and Paris: Mouton, 1968, 240-256.

دراسة جارتوف أيضا عن دور الجيش في السياسة السوفيتية الحديثة.

Garthoff, T. L., «The Role of the Military in Recent Soviet politics», Russian Review, 1957, 16 (2), 15-24.

دراسة كلوكوفتش عن جماعة المصلحة في السياسة السوفيتية.

Kolkowicz, R., «Interest Groups in Soviet Power Politics: The Case of Military», Comparative Politics, 1970, 2, 445-472.

أما الوضع في الصين فإنه على النقيض من الاتحاد السوفيتي لأن غالبية الرتب العليا من الضباط كانت من الثوريين القدامى الذين تقلدوا مناصب سياسية هامة وهم في هذا الدور يصدررون القرارات التي كانوا هم أنفسهم يقومون بتنفيذها (انظر دراسة باول عن لجنة الشؤون العسكرية والضبط الحزبي فوق الجيش في الصين).

Powell, R. L., «The Military Affairs Committee and Party Control of the Military in China», Asian Survey, 1963, 4, 347-356.

إلا أن خطوط الصراع بدأت في الظهور بعد ذلك عند تحول الجيش الصيني من جيش ثوري إلى جيش نظامي. (انظر رأي الصينولوجيين المهتمين بالأدب والثقافة الصينية مثل ويتسون في مقالته عن مفهوم الجيل العسكري

Whitson, W. W., «The Concept of Military Generation: The Chinese Communist Case», Asian Survey, 1968, 8, 921-947.

وكذلك دراسة جيتجز عن دور الجيش الصيني.

Gittings, J., «The Role of the Chinese Army», London; Oxford Uni. Press, 1967.

وانظر أيضا تحليل جوفى لمشاكل العلاقات المدنية العسكرية الناتجة عن تحول

الجيش الصيني إلى جيش نظامي.

Goffie, E., «The Conflict Between Old and New in the Chinese Army», China Q., 1964, 18, 118-140.

وقد أعيد طبع هذه المقالة مرة أخرى في كتاب ماكميليامز

W.C. Mc Williams (ed.), Garrison and Government: Politics and the Military in New States, San Francisco, Chandler Publishing Co., 1967.

ولجوفى أيضا دراسة أخرى عن الحزب ومهنية الجيش والضبط السياسي فوق الضباط.

Joffie, E., «Party and Army Professionalism and the Political Control in the Chinese Officer Corps 1949-1964, Harvard Uni. East Asian Monographs, 1965, N. 19.

وقد استنتج الصينولوجيون أن الانقسامات داخل القوات المسلحة والصراعات بينها وبين الجماعات المصلحية الأخرى قد اقتربت بشكل ما من الأنماط المألوفة في البلاد الأخرى ذات المؤسسات العسكرية عالية التعقيد التكنولوجي.

ثانيا: التدخل القهري في الشؤون السياسية:

يعتبر الاعتماد على القوة المسلحة سواء أكان فعليا أو مهددا لأحداث تغير ما في الحكومة أو لدحض الجماعات الأخرى في المجتمع تدخلا قهريا في العملية السياسية ويتراوح هذا التدخل بين مجرد التهديد بالامتناع عن تأييد حكومة ما على وشك التشكيل إلى التقليد الكامل للسلطة. انظر ما هدن واندرسون عن الفعل السياسي للعسكريين في الدول النامية

Von Der Mahden, F.R. and Anderson, C.W., «Political Action By the Military in the Developing Areas», Social Research, 1961, 28, 459-479.

ويمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من هذا التدخل هي: التدخل المحدود والتدخل السري والتقليد الكامل للسلطة.

وقد يتدخل الجيش في بعض الأحيان بدون إذن سابق ودون أن يظهر أنه يسعى لتحقيق أى أهداف سياسية سوى التكيف مع الظروف الغير عادية التي قد تنشأ عن الاطاحة بالديكتاتورية من قبل ثورة شعبية كما حدث في سانتو دومينجو بعد سقوط تراجيللو، أو حينما يصاحب الانقسام الشديد بين الأحزاب بانهيار النظام العام بحيث لا يكون في مقدور الحكومة المدنية أن تتوافق معه كما حدث في الكونغو

والباكستان. إلا أن القوات المسلحة تعلن حينما تتحرك لملء هذا الفراغ السياسي المؤقت بأن حكمها سيكون لفترة محدودة فقط وأن العودة الكاملة للحكومة الدستورية والحياة السياسية العادية سوف تتحقق فور أن تعود الظروف إلى أوضاعها الطبيعية لكن هذا لا يمنع الجيش بالطبع وهو يقبض زمام السلطة في يده إلى إيجاد أسباب جديدة لتبرير استمرار حكمه.

ولا يتصرف الجيش في مواقف أخرى كأكثر من قوة حيادية معترف بها. أي لا يتدخل إلا لغرض معروف أما لتبديل أو منع التغير في القوى السياسية وعلى الرغم من افتقاد الضباط المحتوون في هذه العملية إلى برنامج خاص بهم، وأن دورهم لا يتعدى التوسط بين الجماعات المدنية المتصارعة على السلطة فإنهم يقررون بأنفسهم أو باستشارة الخلفاء المدنيين الآخرين متى وكيف يتصرفون. كما يختلف قدر القوة المستخدمة بدرجة كبيرة ولهذا فإن القوات المسلحة لا تطلب إلا أن تكون طاعتها مشروطة كما تمارس فيتوسرى على الحكومة المهددة بالسقوط إذا سحبت تأييدها لها أو هذه الجماعة المدنية التي تكون بمثابة درع لها لأفتقادها الأساس السياسي الذي يمكن أن تظل بمقتضاه في السلطة. وقد وجد هذا النمط من الدولة البوليسية في مناطق عديدة من العالم وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وصورة الانقلاب المفتوح نادرة لكن الملاحظ دائماً أن الجيش يتمتع بالنفوذ من وراء الكواليس وهو يضمن حتما حماية مصالحه الخاصة بتحالفه مع القوى المحافظة.

ويختلف هذان النوعان عن النوع الثالث الذى تكون فيه القوات المسلحة أو بعض قطاعاتها هى المحرك الأول للانقلاب العسكرى ويتقلد الضباط السلطة ويدعون بأنهم هم الذين يعبرون عن مصالح الأمة. ويصبح الحكم العسكرى مؤسسياً في هذه العصبة المسلحة التى تقود الانقلاب. (انظر خصائص هذا النوع من العلاقات المدنية العسكرية كما حدد رابورت وهانتجتون خطوطهم الأساسية وكذلك بيرليتز في مؤلفه الدولة البريتورية والمجتمع البريتورى).

وعندما يبدأ الضباط في تقلد السلطة يقومون بملء الوظائف الحكومية إلا أنهم قد يتعرضون لمقاومة مدنية أساسها الخلاف بينهما عند دخول الضباط الدوائر الحكومية ولأنهم يفتقدون إلى التأييد الشعبى فأن حكمهم العسكرى سيتعرض للخطر باحتمالات انقلاب جديد مصدره هؤلاء الضباط الذين أخرجوهم من السلطة. وستواجه الأنظمة العسكرية نفس صعوبات تحقيق الاستقرار التى واجهتها هذه الأنظمة التى أزاحوها.

وهناك العديد من المؤلفات فى ميدان التدخل العسكرى البعض منها فى شكل

دراسة حالة وصفية تحليلية لبلد معين أو موقف معين أو أزمة معينة في العلاقات المدنية العسكرية، والمؤلفات في هذا الصدد واسعة جدة لدرجة صعوبة معالجتها تفصيليا ولهذا ينصح دائما بالرجوع إلى واحد من الملخصات لأي مدخل في هذا الميدان وما يمكن التركيز عليه هو هذه التعميمات القائمة على المقارنة الثقافية للظروف المصاحبة للميل للتدخل هناك في المقام الأول دور الجيش في التنمية السياسية وفي المقام الثاني دراسة العلاقة بين التدخل العسكري كما قيس بعدد الانقلابات العسكرية خلال فترة معينة ومدى استمرار الحكم العسكري أو مدى السيطرة العسكرية على الحكومة أو ارتباط ذلك بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وتبدو نقطة الانطلاق الطبيعية هنا هو هذا التناقض بين الدول الحديثة والقديمة. انظر دراسة أرون عن الجيش في مواجهة القوى المدنية في الدول القديمة بالفرنسية.

Aron, R., «La Mihtaraillette, le chard d'assant et l'idée» Arch. Europ. de Sociologie. 1961, 2, 92-111.

وانظر أيضا: دراسة رومبيرجر عن التوحد والتنوع في تطور الدول الحديثة الدكتاتورية العسكرية في البلاد النامية مدخل للمورفولوجيا السياسية.

Ronneberger, F., «Militärdikaturen in den Entwick Lungslandernj ein beitrage zur politischen formenlehre, jahrbuch für sozialwissenschaft, 1905, 16: 13-49.

وتمثل هذه الدراسات بالإضافة إلى دراسة جانوتز عن الجيش والتنمية السياسية في الدول الحديثة محاولات جادة لرسم وشرح هذه الاختلافات في نمط منظم. أما فاينر فقد استعان بهذه المحاولات في دراسته عبر العالم.

Finer, S.E., «Military and Society in Latin America», in Sociological Review Monograph No. 11.

وقد عقد فيت Fiet دراسة مقارنة للحكم العسكري في أسبانيا وغانا وتوسع في التحليل المقارن بين الدول السابقة الاستعمار والمستعمرة حديثا.

Fiet, E., «The Role of the Iron Suraeons: Military Government in Spain and Ghana». Comparative Politics. 1969. 1. 485-498.

ومن الواضح أن هناك ارتباطا بين ميل القوات المسلحة للتدخل في بلد ما ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه. وتبين جدولة فاينر للانقلابات العسكرية عبر السنوات من ١٩٥٨ - ١٩٦٥ ارتفاع نسبة الانقلابات في الدول الحديثة التي حصلت على استقلالها منذ الحرب العالمية الثانية حيث سقطت معظم هذه الدول

تحت الحكم العسكرى وتبين أيضا أن في هذه الدول التي ينخفض نصيب الفرد فيها من الدخل القومى وسوء حالة سكان المدن تزداد محاولات الانقلاب العسكرى أكثر من مرة في البلد الواحد.

Finer, S.E., «The Military Take Over Bidders», New Society, 1965, No 162, 7-9.

ويتشابه نمط الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية عبر فترة ستين سنة (انظر دراسة فوصم)

Fossum, E., «Factors Influencing the Occurrence of Military Coup d'Etat in Latin America», J. of Peace Research, 1967, 4, 228-251.

كما يعكس التاريخ الطويل والمستمر من الانقلابات العسكرية أن زيادة درجة الفقر في البلاد وكبر حجمها يعنيان زيادة احتمالات عدم الاستقرار كما تبينه الانقلابات بعد ذلك. والفقر أكثر أهمية من الحجم. وهناك أدلة أخرى تبين أهمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودورها في توقيت الانقلاب حيث يحدث الانقلاب في زمن الكساد الاقتصادي بينما تظل البلاد من الانقلابات في أزمنة الرفاهية (انظر دراسة نيدلر عن التنمية السياسية والتدخل العسكرى في أمريكا اللاتينية) وانظر دراسة بارسونز عن التوتر التنموى وعدم الاستقرار السياسى.

Passons, A.S., «Developmental Tensions and Political Instability: Testing Some Hypothesis Concerning Latin Merica», J. of Peace Research, 1968, 5, 70 -86.

أما تأثير حجم البلاد فإنه مسألة غامضة عند إجراء المقارنات لكنه من المؤكد أن حجم البلاد يضيف صعوبات إلى أى حكومة مدنية أو عسكرية في المحافظة على النظام السياسى الحى إذا ما واجهت مشكلات اقتصادية قوية. هذا وقد وجد وايكوف في مقالته عن الظروف المرتبطة بالتدخل العسكرى في أمريكا اللاتينية أن الحكم العسكرى المستمر أيا كان نوعه يبدو نمطيا في البلاد الصغيرة والمنعزلة نسبيا وتقل درجة التمثل الثقافى للطبقات الدنيا في هذه البلاد ويميل معظمها للتسامح مع أى نظام في موقع السلطة.

Wyckoff, T., «The Role of the Military in Latin American Politics», Western Political Q., 1960, 13, 745-763.

ولا يمكن القول أن أى حكومة مدنية في أى أمة محصنة ضد التدخل القهرى للقوات المسلحة، لكن التهديد المتوالى بالتدخل والشكل الذى يأخذه هذا التدخل يختلف بالطبع ويطلق فاينر على هذه الظاهرة الميل للتدخل ويرى أنها ظاهرة مرتبطة بما يسميه بالدوافع والقدرات.

والدوافع في رأيه موقفية أما القدرات فهي مرتبطة بالجماعات الأخرى والسكان الهادئون سياسيا لا يحتاجون لضبطهم قدرات كبيرة. ويكفى الاتفاق الدفاعي المتواضع جدا على جيش صغير نسبيا لضمان السيادة الفيزيقية لهذا الجيش على المواطنين غير المسلحين. ورأى مالبراث كيف أنه من السهولة أن تتم السيطرة على المراكز الجنوبية بواسطة عدد محدود من الرجال (انظر مالبراث في نظريته عن الاستخدام الأقل للقوة).

Malparte, C., «Coup d'Etat». The Technique of Revolution, N.Y. Dutton, 1932.

إلا أن مالبراث قد تغافل عن الاعتبارات السياسية بتأكيد المتزايد على التكنيك. ويتوقع الضباط الذين يتحدون السلطة أن يطاعوا من قبل جنودهم كما يتوقعون أيضا تأييد الرأي العام لكن الموقف يختلف إذا وجدت قوة سياسية موازية يمكنها أن تحدث توازنا بين الوسائل الفيزيقية من القوة وهنا يتدخل مستوى الثقافة السياسية كمتغير أساسى كما يقول فاينر.

إلا أن هناك عاملا آخر أيضا له دوره الهام في هذه المسألة ألا وهو توزيع المهارات المدنية والعسكرية مثل قرب الأخيرة من المراكز المسيطرة على السلطة (انظر في ذلك دراسة ليزاك عن ظروف التدخل وفاعلية الضباط في ممارسته السياسية).

Lissak, M. «Centers and Periphery in Developing Countries and Prototype of Military Elites», Studies in Comparative International Development, 1969-70, 139-150.

ومن السهل جدا على الجيش أن يتدخل في الدول الضعيفة وغير الدستورية التي تكمن الأشكال السلمية من الضغط فيها خارج نطاق الشؤون السياسية: كما يتدخل الجيش أيضا في حالة الانقسام الشديد بين الأحزاب السياسية وفي ظل هذا النظام البرلماني الذي يمنعهم من تشكيل تحالف حكومي فعال. فعلى الرغم من تمتع الأرجنتين مثلا بدرجة عالية من التحضر والتعليم إلا أنها كانت دائما تحت حكم عسكري مستمر لعشرات السنين (انظر مقالة أستز عن الأحتواء السياسى لضباط الأرجنتين ودورهم وخلفياتهم وانظر أيضا فاينر في مقالته عن الجيش والمجتمع في أمريكا اللاتينية) وراجع دراسة جيرمانى عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى في أمريكا اللاتينية.

هذا وقد أوضح هانتجتون في دراسته المكثفة والمُدعمة بالإحصائيات عن النظام

السياسى فى المجتمعات المتغيرة كيف إن كبر عدد الأحزاب المتصارعة على السلطة يعنى كثرة احتمالات تعرض الحكومة القائمة لانقلاب عسكرى وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لهذا النسق السياسى الذى لا يوجد فيه أحزاب سياسية فعالة وحينما تقل نسبة الأحزاب السياسية إلى الزمر السياسية فى البلاد تصبح القوات المسلحة هى واحدة من التنظيمات أو التنظيم الوحيد غالباً القادر على الفعل الانضباطى على المستوى القومى إلا أن الامثلة البارزة عن أندونيسيا وغانا والجزائر توضح لنا أن الجيش قد استطاع إزاحة السلطة الحكومية حتى فى الدول ذات الحزب الواحد. وقد يمكن القول أن اندماج الأنظمة ذات الحرب الواحد مع الجيش جعلها تفلت من احتمالات الانقلاب العسكرى ولكن ليس من كل أشكال ضغوط قواتها المسلحة.

وتتغير أسباب وخصائص التدخل العسكرى بفعل مسائل التحديث. حيث نجد أنفسنا أمام نماذج أكثر دقة وأبعد تعقيداً من قضية الدوافع والقدرات السابقة تصدى لها كتاب عديدون (انظر دوبرى فى مقالته عن الديمقراطية والأساس العسكرى للقوة تناولت فيها ست نماذج للانتقال بالامة من الحالة القبلية أو المستعمرة ألياً لحكومة ممثلة).

Dupree, L., "Democracy and the Military Base of Power". Middle East J., 1968, 22, 29-44.

وكذلك أيضاً دراسة ليزاك التى أشرنا إليها قبل هذه الدراسة.

وقد حاول بوتنام فى مقالته عن التدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية التى عالج فيها الاختلافات بين هذه الدول ذات المستوى العالى من التدخل أن يحلل العلاقة الارتباطية بين المشيرات العديدة للنمو الاقتصادى والتنقل الاجتماعى عبر فترة خمسين سنة وسيطرة القوات المسلحة ووجد أن هناك ارتباطاً بينهما وبحيث يمكن أن نتوقع خفة حدة هذا الدور القهرى للجيش فى السياسة فى هذا الجزء من العالم الذى أصبح فيه مسألة التدخل مزمنة عبر قرن من الزمان حيث لاحظ بوتنام أن هذا الارتباط كان ضعيفاً فى الستينات عنه فى سنة ١٩١٠. إلا أن الجيش قد تعود بوضوح فى هذه البلاد على الدور السياسى حتى أصبح الحكم العسكرى مكوناً أساسياً للحكومة.

Putnam, M.C., "Toward Explanation Military Intervention in Latin American Politics", World Politics, 1967, 20, 83-110

كما أكد جانوتز على وجود ارتباط بين مستوى التنمية الاقتصادية والتدخل

العسكري وكيف أن الخصائص البنائية للنظام السياسي كانت دافعة لمحاولات الاصطلاح بالسلطة من جانب الجيش. كما أن توالى ونجاح التدخل يشهد على وهن المؤسسات القائمة في مقاومة ميول الضباط ذوى الدوافع السياسية. كما أن الظروف المؤثرة على احتمال سقوط بلد ما تحت سيطرة الحكم العسكري تحدد ديناميات الصراع المدنى العسكري الذى قد يؤدى إلى الانقلابات العسكرية.

وقد يتحرك الضباط للثورة ضد حكومتهم حتى فى هذه البلاد ذات الثقافة السياسية العالية المستوى إلا أنه نظراً لندرة هذه الحالات وللظروف المرتبطة بها كان اهتمام السوسيولوجيين بدراساتها أقل من اهتمام التاريخيين وكان مركزاً على دراسة النمط العام الذى يحكمها. وتشير دراسات الحالة فى هذا الصدد إلى أن العلاقات المدنية العسكرية قد تصل إلى نقطة الغليان خاصة إذا كانت المسألة مرتبطة بسلوك العمليات العسكرية خلال الحرب لكن الذى يحدث عادة هو عدم تفجر الموقف لقبول الضباط واستدماجهم معيار الضبط المدنى. كما أن توافر القنوات السياسي يجعل الضباط يفضلون الأشكال الأخرى من النفوذ عن التحدى المفتوح إلا إذا كانت هناك خطورة شديدة على مصالحهم. وواقع الأمر أن ما يمنعه من المضى قدماً فى التحرك هو إدراكهم بعدم توقع النجاح إلا إذا كان هناك حشدًا للشعب من قبل القادة السياسيين وتقديم تبرير مقبول لرفعهم لواء العصيان. فعدم وجود مثل هؤلاء القادة من بين الرتب العسكرية يقيد الأهداف التى يسعون إلى تحقيقها بالقوة.

ويمكن الإشارة هنا إلى هاتين المحاولتين فى دولتين على درجة عالية من التحديث. كانت المحاولة الأولى فى ألمانيا عام ١٩٤٤ والثانية فى فرنسا عام ١٩٦١ حيث كانت القوات المسلحة تعمل منهما تحت ستار الانتفاضة الداخلية للآخرين وحاولت استغلال هذه الانتفاضة للحصول على تأييد الأغلبية. وتوقع قادة الميدان إذعان الجماهير فور إدراكها أن سقوط الحكومة قد أصبح حقيقة واقعة إلا أن هاتين المحاولتين قد فشلتا سياسياً وعسكرياً لأن رئيس الدولة كان يستعين فى كل مرة بالجماهير مباشرة من خلال وسائل الاتصال كما كان العسكريون ينقسمون حول أنفسهم فى الخطوة التالية التى يجب أن تتخذ حيث وافق البعض على سياسة الحكومة وهناك من لم يلتزم بهذه السياسة أما معظمهم فقد فضلوا أن يكونوا أمنين فى انتظار نتيجة الموقف ولهذا كان الافتقاد إلى التأييد الشعبى معوقاً لنجاح الانقلاب (انظر لانج):

Lang, K., "The Military Putsch in a Developed Political Culture, Confrontation of Military and Civil Power in Germany and France", in Van Doorn, Armed

Forces and Society, The Hague and Paris, Mouton, 1968, 202-228.

وتسير الانقلابات العسكرية في الدول التي تقوم وحدتها على المركزية البيروقراطية وفق منطق مختلف. ويرى هاندمان أن نموذج الثقافة البيروقراطية موجود في كثير من دول العالم.

Handman, M., Bureacratic Culture Patterns and Revolution, A.J.S., 1933, 35, 301-303.

وتعتبر بعض دول أمريكا اللاتينية طرّاً بدائية لهذا النموذج حيث تقوم الحكومة بتوزيع النصيب الأكبر من القيم الاقتصادية والقيم الأخرى.

Kling, M., "Toward a Theory of Power and Political Instability in Latin America", Western Political Q., 1956, 9, 21-30.

ويشتد التنافس على أوضاع النفوذ السياسي والمناصب العامة. كما تصبح مسألة امتلاك وسائل القوة الفيزيكية أحد المصادر الأساسية للصراع السياسي بسبب اختفاء الأحزاب الجماهيرية. وتتوالى الانقلابات وتفقد البلاد إلى الاستقرار السياسي وعادة ما تحل جماعة عسكرية محل أخرى. ويرى هوروتز في مقالته عن معيار عدم الشرعية أن هذه الانقلابات موقوتة أما لضمان إتخاذ إجراءات سابقة على الانتخابات أو لتغيير نتائج هذه الانتخابات. كما تؤدي المساومة السياسية بين الضباط الساعين نحو تشكيل تحالف ناجح قادر على التمهيد لانقلاب عسكري إلى تأكيد عدم استقرار الحكومة المدنية. والواقع أن تأييد الرجل الأرجوحة Swing Man يلعب دوراً هاماً في الاختلافات بين العسكريين ويظهر على أنه القائد الرسمي ومن ثم يعمل على اعتدال تطرف المحرضين الأصليين للانقلاب إلا أن هذه الانقسامات فيما بينهم تصبح أساساً لانقلاب جديد (انظر بندلر عن التنمية السياسية والتدخل العسكري في أمريكا اللاتينية).

وترتبط مشكلة خلق نظام سياسي حي بمشكلة الحفاظ على السلام المدني في الدول حديثة الاستقلال والتي لا تزال تمزقها التقسيمات السلالية والقبلية والتي تشجع المستعمر على إبقائها قائمة. وهذا واضح في العديد من الدول الأفريقية كما ظهر في البحوث التي أجراها جاتردج.

Gutteridge, W.F., The Militarysin African Politics, London, Methnen N.Y., Branes and Noble, 1969.

وكذلك في دراسة لى عن الجيوش الأفريقية والنظام المدني وهذه الدراسة عبارة

عن تقرير من معهد الدراسات الاستراتيجية عن البناء والتكوين الاجتماعي لقوات الأمن الأفريقية وتواتراتها الداخلية.

Lee, J.M., "African Armies and Civil Orders", London and Windus, N.Y., Praeger.

هذا بالإضافة إلى دراسات الحالة التي عرضها بينين في كتابه عن التدخلات العسكرية.

Bienen, H. (ed), The Military Intervention. Case Studies in Political Development, N.Y., Russel Sage Foundation, 1968, 1968.

وتوضح هذه الدراسات أن القوات المسلحة التي وظيفتها الأصلية حماية الأمن الداخلي تلعب دورًا هامًا في السياسة حتى حينما لا يكون الصراع موجّهًا بوسائل العنف ويضاف إلى ذلك أن هذه الجيوش التي تشكل أساسًا لمحاربة الاستعمار شأنها شأن الجيوش الثورية في كل مكان لا تتخلّى بسهولة عن كل نفوذها السياسي. وعلى هذا الأساس يمكن ملاحظة هذه الاختلافات بين الهند وبورما وبين تونس والمغرب والجزائر فلم تتحرك الهند نحو الاستقلال بواسطة جيش ميسيس بدرجة عالية (انظر):

Rudolph, L.J. and Rudolf Susane, General and the Politicians in India, Pacific Affairs, 1964, 37, 5-91.

وقد أعيد طبع هذه المقالة في مؤلف ماكيلاتز الذي أشرنا إليه سابقًا.

Garrison and Government.

أما الحكومات المدنية في تونس والمغرب التي حصلت على استقلالها سلميًا فقد وقعت فريسة لجيش يدعى لنفسه شرف تحقيق النصر كما في الجزائر. ويذهب جونسون في كتابه الجيش والمجتمع في أمريكا اللاتينية إلى أبعد من ذلك فيرى أن خفة حدة سيطرة القوات المسلحة على البلاد ترجع إلى هذه الطريقة المنظمة والسلمية التي حصلت بمقتضاها البرازيل على استقلالها والتي كان لها أبعد الأثر في ذلك إلا أن القوات المسلحة بعد ذلك قد تدخلت في شئون البلاد أكثر من مرة وقفز النظام العسكري إلى السلطة بانقلاب ناجح أطاح بالحكومة المدنية.

ومن خصائص القوات المسلحة في بعض الدول الأفريقية وبدرجة أقل في دول أمريكا أمريكا اللاتينية - أن عدم تعرض البلاد للتهديد في ظل حكم عسكري مزمّن يجعل القوات المسلحة فيها رمزًا للسيادة المدنية حتى في حالة ضعفها وعدم

كفاءتها الدبلوماسية. انظر مؤلف جاتروج السابق وكذلك المؤلف الآتى لفولتز.

Foltz, W.J., «Military Influences», in Mc Kay (Ed.), African Diplomacy, N.Y., Praeger.

وقد يرى البعض أن توفر المصادر والقوى البشرية تحت تصرف القوات المسلحة يسهل لها التدخل إلا أن الحقيقة لا توضح أن هذا الأمر له نفس الأثر على الدوام لأن المؤسسات العسكرية في الدول العظمى ذات الإنفاق العسكى العالى (وزيادة نسبته إلى الدخل القومى) تستطيع مواجهة التزاماتها العالمية والوقوف في وجه الهجوم المحتمل. أما الجهد العسكى في الدول غير الأوروبية فمحدود وحدود بلادها أمنة نسبياً ومن شأن هذا الأمر أن يترك لقادة القوات المسلحة الحرية في إشباع طموحاتهم السياسية أو الانضمام لحكومة تؤيدهم حتى ولو أدى ذلك إلى استقطاع جزء كبير من الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج الأخرى غير العسكرية، هذا وقد لاحظ بنتام في دراسته التى أشرنا إليها سابقاً وجود ارتباط قوى بين التدخل العسكى ونصيب الجيش من الناتج القومى إلا أن هذا الارتباط لا يسمح لنا بتمييز السبب عن النتيجة. إلا أنه يلاحظ من خلال الانماط المتكررة للإنفاق العسكى في البلاد التى تحت السيطرة العسكرية المستمرة أن الإنفاق يتركز بشدة على تسليح المشاة وشراء عدد قليل من الدبابات والطائرات أكثر من تركيزه على توفير هذه التكاليف العالية التى تساهم في تحسين الأوضاع الاستراتيجية للبلاد.

Powell, J.D., "Military Assistance and Militarism in Latin America", Western Political Q., 1965, 18: 382-392.

وعند حدوث التدخل العسكى تلعب القوات البرية الدور الأكبر. أما القوات البحرية فإنها تتحرك من المراكز السكانية ومن مواقعها البعيدة عن البلاد إلى أن تصبح عاملاً أساسياً في الاضطلاع بالسلطة، ولا يحتاج الأمر إلى الكثير حيث تستولى الكتائب على المراكز الحيوية. أما عن الضباط القريبين من السلطة والعالمين بمختلف أشكال المكائد السياسية فهم في حد ذاتهم من عوامل التهديد المحتمل لأن الكتائب التى يقودونها سواء أكانت أرضية أم بحرية أو جوية، تتمتع بقدرة ذات فعالية عالية.

والذى لا شك فيه أن الانقسامات داخل القوات المسلحة وبالذات بين فصائل الضباط تعوق إمكانية القيام بانقلاب عسكى ناجح وإذا كانت هذه الانقسامات عميقة وعكست الانقسام داخل المجتمع المدنى فإن التدخل العسكى يؤدى إلى ظهور شعب الحرب الأهلية، والطريق المسدود الناتج عن هذه

الانقسامات بالإضافة إلى عدم فعالية القوة المدنية يشجع الجيش على التدخل وإذا انقسم العسكريون على أنفسهم فإن ذلك سيكون عاملاً إضافياً لعدم الاستقرار (انظر مؤلف رابورت عن الأبعاد السياسية للتمرد السياسى).

ويلاحظ أن معظم حالات التدخل العسكرى تنشأ من الحتميات العسكرية الخاصة المرتبطة إلى حد ما بالمصلحة القومية أكثر من التحالف المدنى العسكرى المرتبط بمصلحة جماعية معينة. كما يرى معظم الملاحظين أن خبرات السياق المهنى تشكل عاملاً أساسياً حتمياً فى السلوك السياسى للضباط أكثر من عامل الأصول الاجتماعية لهم. انظر دراسة هوبكنز عن العلاقات المدنية العسكرية فى الدول النامية (منظور علمى).

Hopkins, K., "Civil-Military Relations in Developing Countries", British J. of Sociology, 1966, 17, 165-182.

ولا يعنى هذا أن الخلفية والولاءات الاجتماعية الأخرى لم يكن لها دور فى ميول جيوش أمريكا اللاتينية للتدخل ضد حركات التحرر. وفى هذا الصدد لوحظ الآتى :

١ - أن أقل الضباط استجابة للأحداث السياسية الجديدة هم الضباط المجنودون من قطاعات محدودة من السكان.

٢ - أن كثرة الضباط من أفراد الطبقة الوسطى - الدنيا والدارسين السابقين وذوى الأفكار السياسية غير المتطرفة والثورية تعطى دافعا جديداً للتدخل وهذا من شأنه أن يؤثر على اللون السياسى لأى انقلاب.

٣ - أنه أياً كانت آثار التغيرات فى نمط التجنيد فإنها تعزز أحياناً بعوامل أخرى قد تكون بمثابة عناصر زائلة لا تبين شيئاً فى العلاقة بين الأصل الاجتماعى للضباط وخلفيته وسلوكه السياسى. ويقول ليفن فى هذا الصدد أن لدنورب الضباط الذين كانوا المحرك الأساسى للعديد من الانقلابات فى دول أمريكا اللاتينية ارتباط كبير باشتغال برامجهم على إصلاحات راديكالية أما الضباط من ذوى الرتب العليا والخلفية الطبقيّة العليا فإنهم غالباً ما يميلون إلى تبني الاتجاهات السياسية المحافظة. وعلى العكس من ذلك فإننا لا يمكن أن نقول أن راديكالية الضباط الصغار بالمقارنة مع الاتجاهات المحافظة لكبار الضباط تعود إلى الاختلاف بينهما فى الخلفية الاجتماعية إذ قد تعود إلى الصعوبات التى يكون صغار الضباط قد واجهوها عبر سياقهم المهنى أو أنها على الجانب الآخر تعكس هذا الضمير المتولد لديهم نحو الحاجة إلى الإصلاح وهو بلا شك أكثر أهمية من الخلفية الطبقيّة أو المكانة التى هم فيها.

ويلاحظ أيضا وجود عوامل أخرى مرتبطة بالانقلابات في حالة الدول المنتقلة من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال الحديث. فكل هؤلاء الذين شاركوا في انقلاب عبد الناصر ضد فاروق كانوا من نفس الطبقة التي انتمى إليها طلبة الكلية الحربية في هذا الوقت كما أن كثيرا من المبادئ التي سعوا إلى تحقيقها كانوا قد فكروا فيها منذ زمن طويل (انظر الجيش والحركة الوطنية عند أنور عبد الملك وانظر أيضا).

Vatikiotis, P., *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nation?* Bloomington, Indiana, Indiana Univ. Press, 1967.

أما في دول شرق أفريقيا فإنها لم تتمتع بنفس درجة الاستقلال التي كانت تتمتع بها مصر فإنها حققت استقلالها دون وجود ضابط وطني وأخذت انتفاضاتها ضد الحكومة المدنية شكل تمرد قاده الرجال المجندون وعملت على تحسين الأحوال المالية وأفرقة الجيش كهدف سياسي وحيدا انظر:

Mazuri, A. and Rothchild, D., "The Soldiers and the State in East Africa, Western Political Q., 1967, 20, 28-96.

وما هو أكثر عمومية من ذلك أن كثرة عدد الوظائف الشاغرة في القوات المسلحة في الجيوش الحديثة تسهل عملية الترقى السريع حيث يحصل صغار الضباط على الرتب الأعلى في سن صغيرة إلا أن حجب هذه الميزة عن الجيل الثاني من الضباط الجدد قد يجعل لهم موقفا مختلفا وايدولوجية جديدة.

ويلعب النفوذ الأجنبي دورا هاما في هذا الصدد حيث يمكن لهذه الكوادر من الضباط التي تدربت في الدول الاستعمارية أن تتمثل على الأقل بعضا من الاتجاهات التي تميز جيوش الدول العظمى. وقد يؤدي ذلك إلى سلسلة من الأحداث كما حدث في الهند وباكستان للضباط الذين كانوا يدرسون في مدارس ذات اتجاه بريطاني (انظر جيرمانى وسيلفرت عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى في دول أمريكا اللاتينية).

وانظر أيضا أوضاع الضباط ذوي الخلفية الاستعمارية ودورهم في البرلمان في كل من الهند وباكستان مقارنا بغانا ونيجيريا كما تبينه المراجع الآتية:

(1) Gutteridge, W., "Military Elites in Ghana and Nigeria", *African Forum*, 1966, 2 (1), 31-41.

(2) Dowse, R.E., "The Military and Political Development", in C. Leys (Eds.), *Politics and Change in Developing Countries*, Cambridge Univ. Press, 1966, 213-246.

(3) Feit E., "Military Coups and Political Development, Some Lessons from Ghana and Nigeria", World Politics, 1968, 20, 179-193.

ويعمل الاتصال بالقوى الأجنبية على تحريك هوى الجيش نحو تحديث بلاده. إلا أنه من الملحوظ هنا أنه إذا ارتبطت التصورات المهنية الفكرية بتصورات الضباط من الكفاءة والانضباط مع عدم استبعاد الأفكار الأخرى فإن أفكارهم عن التقدم ستكون مرتبطة عادة بالتكنولوجيا أكثر من ارتباطها بالقانون والأشكال البرلمانية في الحكومة.. ولا شك في تناقض هذه الأفكار مع هذه التوجيهات التي تحكم الصفوة الاقتصادية في البلاد التي تركت لها الحقبة الاستعمارية مجالا ضيقا في الأنشطة الاقتصادية فتحوّلت إلى فئة طفيلية مستغلة وقد تناولت العديد من المقالات هذه التناقضات وخاصة شلز وهو يكتب عن دور الجيش في التنمية السياسية في الدول الحديثة.

Shils, E., "The Military in Political Development of the New States", in Johnson (Ed), The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton, 1962, 7-67.

ويتحدث شلز في مقالته عن الأسس الاجتماعية للعقلية غير السياسية بين الصفوات، (انظر جانوتز أيضا في كتابه الجيش والتنمية السياسية في الدول الحديثة وبإى Pye في مقالته عن الجيوش في عملية التحديث السياسى) ويعتبر هونج الوحيد في كوريا الذى تمكن من توثيق توجيهات الجيش بالرجوع إلى جماعة مدنية مقارنة في نفس البلد.

Hongs, S., "Political Diagnosis of Korean Society: A Survey of Military and Civilian Values", Asian Survey, 1967, 7: 329-340.

وانظر أيضا دراسة ديوبى عن بورما وجيشها

Dupy, T.N., "Burma and its Army: A Contrast in Motivation and Characteristics", Antioch Review, 1966, 20, 428-440.

وترتبط القومية بالنفوذ الأجنبى من حيث أن الضباط هم المستقبلون الوحيدون للمساعدة من الخارج كما أن تلقيهم التعليم في المدارس الخارجية العسكرية يجعلهم في وضع يمكنهم من مقارنة أوضاع بلادهم بالمستويات الدولية ويدركون مدى الفشل الذى يعيشون فيه. وتوضح دراسة واكوف السابقة كيف أن أمريكا اللاتينية منطقة مفتوحة للنفوذ الاستعماري الجديد بكل مستوياته وكيف أن المساعدة العسكرية لا تقوى من سيطرة الضباط العسكرية فحسب ولكنها أيضا وطبقا لدراسة سبرنجر تجعلهم بفعل الخبرة الأجنبية المكثفة هم أكثر الناس

احتواء في الانقلاب العسكرية.

Springer, P.B., "Social Sources of Political Behaviour of Venezuelan Military Officers, Politico, 1965, 30 348-355.

(٥)

صحيح أن هناك وفرة في المؤلفات المركزة على مسببات التدخل العسكرى لكن هذا لا يدعونا إلى تجاهل الدراسة الدقيقة لفرص وإنجازات القوات المسلحة في الحكومة إلا أن مثل هذه الدراسة تتطلب تبني إطار نظري مناسب، وقد حددت وبيرليتر المجالات الثلاث التي يجب التركيز عليها في هذا الصدد بالآتي:

- ١ - الطريقة التي يصل بها العسكريون للسلطة.
- ٢ - دور القوات المسلحة كعامل على التحديث في دول العالم الثالث.
- ٣ - شرعية القوات المسلحة في ظل تأييد المجتمع لها.

أولاً: وثوب العسكريين للسلطة:

أكد ليزاك أن الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية هي من الميادين الجديدة الصالحة للدراسة من قبل الباحثين في شئون المجتمع والتاريخ.

Lissak Moshe, Selected Literature of Revolutions and Coups d'etat in the Developing Nations, N.Y., Russel, 1964.

وهناك مؤلفات تتناول اهتمامات منظمى الانقلابات العسكرية ومؤلفات أخرى تتضمن تحليلات نقدية لنظرية الثورة. ومن أمثلة دراسات الجانب الأول دراسة أرنيدي عن تكتيك الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية يدرس فيها الوسائل المتنوعة لاعداد وتنظيم وإنجازات الانقلابات العسكرية.

Arande, K.C., "The Technique of the Coup d'Etat in Latin America", in A.N. Christensen (ed.), The Evolution of Latin America Government, N.Y., Henry Holt, 1951, 309-71.

وكذلك دراسة لوفشاي وتقييمه للتدخل العسكرى في سياسة أوغندا.

Lofchie Michael, F., "The Uganda Coup", J. of Modern African Studies, 10, 1972, 91-36.

ومن أمثلة الجانب الثانى دراسات كالفرت للثورة كظاهرة سياسية أكثر منها كظاهرة اجتماعية.

Calvert Peter, Revolution: The Politics of Violence, Political Studies, XV, 1967, I-II.

وقد تناول كالفرت فى دراساته أصل وتطور مفهوم الثورة وحل الطرق المطبقة فى دراستها مستخدماً فى مقارنته المفاهيم الماركسية وغير الماركسية للثورة الاجتماعية.

Calver, P., Revolution, Lond., Macmillan, 1970.

أما لندن وشميدت فقد درسا بعض الثورات فى إطار مقارن.

Lenden Carl, Schmitt, K.M., "The Politics of Violence: Revolution in the Modern World, Englewood Calif., N.Y., Prentic-Hall, 1968.

وقد ركزت هذه الدراسات على الجانب السياسى أكثر من تركيزها على الجانب الاجتماعى إلا أن بعضاً من هذه التحليلات قد اهتم بالعلاقة بين الثورة والنسق الاجتماعى. مثال ذلك دراسة جونسون التى نجح فيها فى تطوير مفهوم سوسيولوجى عن الثورات العظمى وضع من خلاله إطاراً واسعاً شمل كل الثورات.

Johnson Charmers, Revolution and the Social System. Hoover Institution Studies 3. Stanford, Calif., Stanford Uni. Press, 1964.

وهناك من بين الدراسات العديدة عدد محدود نسبياً ركز بوجه خاص على الطريقة التى تستولى بها القوات المسلحة على السلطة فى الدولة القومية مثال ذلك دراسة بيل عن التدخل فى بوليفيا التى اهتم فيها تفصيلاً بالدور السياسى للجيش البوليفى.

Bill Willians, H., Military Intervention in Bolivia: The Overthrow of Paz Estenssors and the MNR, washington, D.C., Institute for the Comparative Study of Political Systems.

أما كاترين شوربى فقد درست ظروف الثورات ودور القوات المسلحة والدولة مبينة اختلاف النظرية عن الواقع.

Choroby Khaterive, Armies and the Art of Revolutions, London, Faber and Faber, 1943.

وتفترض التحليلات السابقة بالطبع وجود تمييز واضح بين السلطات العسكرية

والمدنية. وبالتالي فإن القوات المسلحة في سعيها للحصول على القوة تعمل كجماعة مصلحة داخل نسق سياسي محلي معين وهذا ما أبرزته دراسة كولكوفتش التي أشرنا إليها سابقا عن جماعات المصلحة في السياسة السوفيتية وكذلك دراسة أستز عن الجماعات الضاغطة وصفوة القوة في بيرو. وقد حلل أستز في هذه الدراسة العلاقات المدنية العسكرية في بيرو في ضوء التوزيع الأساسي للقوة في المجتمع.

Astiz Carlos, A., *Pressure Groups and Power Elites*, in *Peruvian Politics*, Ithaca, N.Y., Cornell Uni. Press, 1969.

ويضاف إلى هاتين الدراستين دراسة جونسون عن الولاء المدني وحرب العصابات. وكان جونسون يقيم في هذه الدراسة العميقة تلك المؤلفات التي تعالج الأشكال المختلفة لحرب العصابات والحروب المضادة لها.

Johnson Chalmer, "Civilian Loyalties and Guerilla Conflict", *World Politics*, 14, 1962, 646-61.

وتبدو هذه التحليلات متطابقة مع الدراسات المعالجة للقوة المحتملة للقوات المسلحة كأحد عناصر المركب الصناعي العسكري.

ونلاحظ مما سبق أننا عندما نصف ونحلل العلاقات المدنية العسكرية نجد أن نمط هذه العلاقات لا يتناسب مع التصور الأساسي لها عند هانتجتون كما في حالة كوبا مثلا، حيث لا نجد أساسا للتمييز بين القوة المدنية والقوة العسكرية خلال السنوات الأولى من حكم كاسترو. وقد أكد دوميجوز في كتابه عن الجندي المدني على أهمية مفهوم الجندي المدني عند تحليل العلاقات المدنية والعسكرية في كوبا.

Dominguez, J., "The Civil Soldier in Cuba, 202-38, in Kellerer Cathrine (ed.), *Political Military Systems*, Beverly Mills, Calif. Sage, 1974.

أما فتنزجيبون فقد حلل الثورة الكوبية كحركة اجتماعية وعالج مشكلة تكون النظام في كوبا في ضوء دور كاسترو كقائد كارزمي.

Fitzgibbon Russel, H., "The RRevolution Next Door", *Cuba, Annals of the American Academy of Political and Social Sciences*, 394, 1961, 113 - 22.

وتناول بيريز أيضا مشكلة العلاقات المدنية العسكرية في كوبا ودور القوات المسلحة بها.

Perez Louis, A., *Army Politics in Cuba 1898-1958*, Pittsburg, Univ. of Pittsburg Press, 1967.

والواضح هنا أن الجيش المتمرد في كوبا قد استطاع أن يضطلع بالضبط

الإدارى والسياسى فى البلاد بعد انهيار الحكومة. وما نراه أمامنا ما هو إلا موقف ظهرت فيه حكومة ما نتيجة لحرب عصابات محلية أثرت بالتالى على نمط العلاقات المدنية العسكرية فى السنوات الأولى تشكيل هذه الحكومة. وقد تكرر هذا النمط من العلاقات فى بلاد أخرى مثل الصين. وتبرز لنا الدراسات الآتية كيفية نمو هذا النمط من العلاقات:

١ - دراسة جورج عن عدم التكامل فى الجيش الشيوعى الصينى بعد المرحلة التى لم يتحقق فيها هذا الوعد بالنصر السهل والسريع فى الحرب الكورية. وما يؤخذ على هذه الدراسة منهجياً هو اعتمادها على أسرى الحرب فقط كمادة للدراسة.

George, A.L., "The Chinese Communist Army in Action: The Korean War and Aftermath", N.w., Columbia Uni. Press, 1967.

٢ - تحليل جوفى للمهنية والضبط السياسى بين ضباط الجيش الصينى وقد أشرنا إلى هذه الدراسة سابقاً.

٣ - تشريح تشالمرز جونسون للحرب الشعبية. الذى رأى فيه أن مفهوم الحرب الثورية ينطوى الآن على مغالطة تاريخية. كما أن جهود تصدير الثورة الصينية الشعبية إلى خارج الصين قد انتهى مع بداية السبعينات، وقد حل الباحثان فى هذه الدراسة أصول وتطور المذهب الصينى من خلال الستينات.

Johnson Charlmers, Autopsy on People's War, Berkeley.

٤ - محاولة كاويانج ماو لوضع نظرية فى الثورة اشتقتها من التمييزات القويّة السائدة فى جيش التحرير الشعبى واستخدم ماو مصطلح العسكرية الرجعية ليصف به تجنيد السياسيين للعسكريين لمساعدتهم فى حل المشاكل الاجتماعية.

Kauiing Mao, The People's Liberation army and the China's Nation-Building, White Plains, N.Y., International Arts and Sciences Press, 1973.

٥ - دراسة باريت المقارنة لنظرية حرب العصابات فى كل من الصين والجزائر والهند الصينية درس فيها الشيوعية والعصيان المسلح وتكامل القيادة العسكرية والسياسية.

Paret Peter Shy, W., Guerillas in the 1960's N.Y., Praeger.

ويمكن تتبع هذا النمط فى يوغسلافيا أيضاً من خلال الدراسة التى قام بها انتون بيلر Bebler التى درس فيها علم الاجتماع العسكرى فى يوغسلافيا وتناول



٢٧٣

فيها موضوعات الحرب كظاهرة إجتماعية للقوة العسكرية والتحليل الاجتماعى السياسى لحزب التحرير القومى والدفاع القومى فى يوغسلافيا (خضر، أحمد إبراهيم، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسىولوجى لنسق السلطة العسكرية، دار المعارف ١٩٨٠ ص ٤٨ - ٥٥).

أما فى فيتنام فيمكن الوقوف على هذا النمط من العلاقات أيضاً من خلال الدراسة المقارنة التى أجراها كروزير عن العصيان المسلح بعد الحرب والتمرد الجماهيرى فى الجزائر وفيتنام وقبرص وكينيا واليونان وكوبا وأندونيسيا وبورما وقد عالج كروزير فى هذه الدراسة الانتفاضات ضد الحكم الشيوعى فى التبت والمجر والمانيا الغربية.

Crozier Brain, The Rebels: A Study of Postwar Insurrections, London, Chatto and Windus, 1967.

كما يمكن تتبع هذا النمط من العلاقات فى فيتنام أيضاً من خلال دراسة فول التى أشرنا إليها سابقاً.

أما فى كمبوديا فهناك دراستان الأولى عبارة عن مسح نقدى للعلاقات المدنية العسكرية فى الحرب العالمية الأولى.

Ponchand Francois, Cambodia anée zero, Paris, Juillard, 1977.

وندرس الثانية تأثير الحرب على الدور السياسى للتنظيم العسكرى.

Quim Kenneth, M., «Political Change in Wartime: The Khmer Krahom Revolution in S. Cambodia 1970-1974», Naval War, College Revoew.

وفى لاوس أجرى زاسلوف دراستين عالج فى الأولى الأصول الاجتماعية والتطورية الباثيت لاو كتنظيم ثورى منذ بداية السبعينات.

Zasloff Joseph, J., The Pathet Lao, Leadership and Organization. Lexington, Mass., Mass., D.C., Health, 1974.

واشترك زاسلوف مع براون فى الدراسة الثانية وهى عبارة عن مجموعة من المقالات قدما فيها تحليلاً نقدياً للتغير الاجتماعى والعسكرى فى الهند الصينية.

Zasloff, J. and Brown, Macahster, Communism in Indochina: New Perspective. Lexington, Mass., D.C., Health, 1975.

ويلخص البرايت هذا النمط من العلاقات المدنية العسكرية بقوله: أنه أحد الملامح الهامة التى نرى فيها كيف يطور الحزب السياسى جيشاً فى العصابات

كوسيلة للقيام بالثورة وتقلد السلطة السياسية ويرى البرايت أيضاً أنه لن يكون هناك صراع بين الجيش والقيادة الحزبية لأنهما على درجة عالية من التوافق في القيم السياسية وهما متفقان أصلاً على حرب العصابات وعلى مسألة الضبط الحكومي وبناء على ذلك لن نرى تمييزاً واضحاً بين الأدوار المدنية والعسكرية والتنظيم بل توافق كامل بين المصالح المدنية والعسكرية ولن يكون هناك فقط امتزاج بين المهنة العسكرية والتنظيم بل توافق كامل بين المصالح المدنية والعسكرية. وهذا يعنى بالطبع أن الهيئة العسكرية لن تكون مصدرًا للصراع، وتبرز خصائص حرب العصابات هذه القدرات السياسية للصفوة العسكرية، إلا أنه من المهم جداً أن نلاحظ أن الانسجام بين القيادة المدنية والعسكرية يمكن أن يكون سلبياً وذلك حينما يكون هناك صراع بين قيادة القوات المسلحة وقيادة الحزب السياسي، مثال ذلك ما حدث في كمبوديا (انظر دراسات بونشود وكنين وزاسلوف).

ويمثل الجندي المدني وحرب العصابات تطوراً بديلاً في مفهوم العلاقات المدنية العسكرية أما التطور البديل الثاني فهو ما يعرف بالبريتورية، ومن الصعب كما قال فيت أن نحدد مفهوم البريتورية إلا أنها تعنى وفقاً للتعريف الذي طرحه واتكنز Watkinz في موسوعة العلوم الاجتماعية «هذا الموقف الذي تمارس فيه الطبقة العسكرية في مجتمع معين قوة سياسية مستقلة بداخله بفضل استخدامها الفعلي للقوة أو تهديدها باستخدام هذه القوة».

وقد طور هانتجتون أبحاثه في البريتورية في ١٩٦٨، وقد يرجع ذلك إلى هذا المنحى التفاؤلى عند موسكس الذي ربط بينها وبين اتجاه العالم الثالث إلى السياسة البرلمانية والنمو الاجتماعى والاقتصادى وذلك في دراسته السوسيولوجية الشاملة عن الظاهرة العسكرية التى قسم فيها العسكريين إلى جنود صفوة القوة والجندي المهنى والجندي الشعبى والجندي المدنى وجندي العالم الثالث.

Moskos, Charles, C., "The Military Annual Review of Sociology", 2, 1976, 55-77.

وقد عارض هانتجتون ذلك في دراسته الكلاسيكية عن البريتورية التى عالج فيها أسباب التدخل العسكرى في المجال المدنى، وأبرز أن الناس جميعهم في الدولة البريتورية لا ينظرون إلى القيادة والمؤسسات السياسية على أنها شئ مشروع.

Huntington, S., "Political Order in Changing Societies", New Haven, Com... Yale Univ. Press, 1968. p. 196.

ويكون التدخل العسكرى سمة ملحوظة منظمة حينما يشتد الصراع الجماعى ويظهر الفراغ السياسى، ويحل الجيش هنا محل القوى الاجتماعية الغير قائمة وكمعوض عنها (انظر فيت وتحليله للوضع فى اسبانيا والارجنتين واليونان ومصر) وأنظر أيضاً تحليل رابورت ودراسته الكلاسيكية التى وضع فيها إطاراً تصورياً لتحليل التدخل العسكرى فى ميدان السلطة المدنية.

* Rapport David, C., "The Political Dimension of Military Usurpation", Political Science Q., 83, 1968, 551-72.

(وراجع أيضاً نظرية رابورت المقارنة عن الأنماط السياسية والعسكرية والمراحل البنائية للتطور العسكرى:

Rapport David, C., "A Comparative Theory of Military and Political Types", in Huntington S. (ed.) Changing Patterns of Military Politics, N.Y., Free Press of Glencoe, 1962.

والواقع أنه لا يمكن التسليم بحيثيات النظرية البروتيتورية دون مناقشة لأن فى ذلك تقليل من أهمية العوامل التنظيمية العسكرية الداخلية حيث يكون التركيز كله منصّباً على الظروف المجتمعية كعامل أساسى فى اضطلال الجيش بالسلطة. وقد انعكس ذلك فى هذا الجدل النظرى الذى صاحب البريتورية. فهانتجتون مثلاً فى كتابه (النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة) (193-194) نسب إلى جانوتز فى كتابه (الجيش والتطور السياسى فى الدول الحديثة) الحتمية الاحادية لأوضاع الجيش الداخلية كعامل مفسر لكيفية تقلد الجيش للسلطة فى الدول الحديثة. وهناك دراسات عديدة تؤكد أيضاً على أهمية الخصائص الداخلية للتنظيم العسكرى كمتغير يجب وضعه فى الاعتبار عند دراسة التدخل العسكرى. إلا أن ميل الجيش لتقلد السلطة يرتبط بعلاقة الخصائص العسكرية الداخلية المجتمعية - التى يعتقد بأنها متشابهة - لا تؤدى بالضرورة إلى معدلات متشابهة من التدخل العسكرى ما لم تكن العوامل التنظيمية الداخلية للجيش ثابتة.

ويستلزم الأمر بناء على ذلك ضرورة تركيز الاهتمام على العوامل العسكرية الداخلية أكثر مما هو مألوف فى العديد من النظريات البريتورية (انظر فى هذا الصدد هذا التفسير القيم للعوامل التى تدفع التنظيم العسكرى لإيجاد علاقة مع القوة المدنية).

Kennedy Cavin, The Military in the Third World, N.Y., 1974.

وانظر كذلك أيضاً دراسة كينن التى أشرنا إليها سابقاً عن التغير السياسى فى زمن الحرب فى كمبوديا).

ويمكن أن نجد في كتابات فايتر نظيرًا لهذه النظريات البريتورية. إذ لاحظ فايتر إنه كلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية قلت احتمالات التدخل العسكري في ميدان السلطة المدنية (انظر فايتر) إلا أن هذا الافتراض لم يسلم من الانتقادات على المستوى المنهجي والتصوري. ويمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين منظرى البريتورية فهناك إجماع بينهم على أن التدخل العسكري في الشؤون السياسية المدنية هو من الملامح المنظمة وشبه الدائمة في مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص أكثر منه مرحلة محددة ممهدة للمضي قدمًا نحو البرلمانية والمؤسسات السياسية المستقرة. والدراسات الآتية مصداق لذلك.

١ - دراسة جيرمانى وكولمان: عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية. وهى دراسة منظمة مقارنة لعشرين دولة فى أمريكا اللاتينية درسًا فيها العلاقات المدنية العسكرية وصنفا هذه وفقًا للبناء الاقتصادى ونسق التدرج الاجتماعى ودرجة التجانس الاقتصادى والثقافى والتوحد مع الرموز القومية ودرجة الاختلاف الاقليمى فى حدود المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كما ميزا أيضًا ست مراحل أساسية من هذه العلاقات واقترحا تصنيفًا خاصًا بها.

Germanj Gimo and Kolman Silbert, Politics Social Structure and Military Intervention in Latin America, Arch. Euro. de Sociologie, 2, 1961, 62-81.

٢ - دراسة جاتردج عن دور الصفوة العسكرية فى الحكومة والإدارة فى دول العالم الثالث بإفريقيا.

Gutteridge, W.F., «The Military in African Politics», London, Methnen, 1969.

٣ - دراسة جونسون عن جيش أمريكا اللاتينية كجماعة منافسة سياسيًا فى المجتمع الانتقالى (91-130) وهى عبارة عن مسح تاريخى للعلاقات المدنية العسكرية. ركز فيها على التنظيم الاجتماعى للجيش وحل دور القوات المسلحة كأداة للتحديث وخاصة فى الحقل الاقتصادى والصناعى.

Johnson John, J. (ed.), The Role of the Military in Underdeveloping Countries, Princeton, Uni. Press, 1962.

٤ - المسح الذى أجراه لى: عن الدور الذى لعبه الجيش فى الدول الإفريقية لحفظ القانون والنظام.

Lee, J.M., African Armies and Civil Order, N.Y., Praeger, 1969.

٥ - دراسة بيرلينز وبينت عن النفوذ السياسى للقوات المسلحة وهذه الدراسة عبارة عن مجموعة من القراءات ركزا فيها على دور الجيش فى السياسة فى ضوء النموذج الذى صاغه بيرلينز عن العلاقات المدنية العسكرية.

Perlmutter, A. and Bennet, V.P. (eds.), The Political Influence of the Military. New Haven, Yale Uni. Press 1980.

٦ - دراسة زولبرج عن دور الجيش فى بلاد العالم الثالث. ركز زولبرج فى هذه الدراسة على قضايا التدخل العسكرى فى العمليات السياسية كخاصية أساسية توصل مجتمعات هذه الدول إلى البريتورية.

Zolberg, A.R., "The Structure of Political Conflict in the State of tropical Africa", A.P.S.R., 62, 1968, 70-87.

وتقتضى المتضمنات المنهجية والتصورية للنظرية البريتورية تبنى تصنيف معين للعسكرية البريتورية يكون موجهاً التحليلات المتعلقة بها وقد صمم بيرلينز فى هذا الصدد ثلاثة أشكال أو أنماط فرعية من البريتورية هى: الأوتوقراطية والاوليجاركية والتسلطية. وأول هذه الأنماط هو الحكومة العسكرية الاستبدادية التى يتقلد السلطة فيها رجل واحد ولا تواجه السلطة الفردية للحاكم أى اختبار من نسق الضوابط. أما النمط الثانى فهو الأوليجاركية العسكرية أو حكومة القلة، والتنفيذيون فيها هم عدد صغير من العسكريين والاختلاف الجوهرى بين النمطين الشائعين يتركز فى عدد الحكام. أما سمة الشكل البريتورى التسلطى الثالث فهى الحكم المدنى العسكرى المنصهر. وعلى الرغم من أن السلطة الحكومية لا تختبر سياسياً فإنها تتركز فى الواقع فى صورة تحالف من الأفراد المدنيين والعسكريين والمنفذ الرئيسى لسياسة الاوليجاركية العسكرية - كما يرى بيرلينز - هو أما رجل عسكرى سابق أصبح الآن مدنياً أو رجل مدنى يعتمد على القوات المسلحة تماماً إذ لا يمكن أن يبقى هذا النظام بدون تأييد من العسكريين أما النظام العسكرى التسلطى فيتكون عادة من البيروقراط والمنظمين والتكنوقراط. وقد يصلح هذا النموذج فى تحليل الأحداث وتحديد الطبيعة الدقيقة لتوزيع القوة داخل الدول البريتورية خاصة وأن كثيراً من المحللين قد حاولوا الوقوف على قدرة هذه الأنظمة على أن تحكم بكفاءة.

وعند مقارنة القوات المسلحة بأى تنظيم مدنى نجد أنها تتميز بخصائص معينة مثل المركزية والتسلسل الرأسى للسلطة والانضباط وشبكة الاتصال والوضع النفسى المشترك بين الجنود. وتشير كل هذه الأمور إلى أن القوات المسلحة أعلى تنظيم من أى تنظيم مدنى. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة عالية البيروقراطية

لكن هذا لا يعنى أنها هى التنظيم الوحيد من هذه الزاوية فإن ما يميزها عن غيرها هو هذه المشاعر التضامنية المكثفة بين أفرادها. وهناك - مع ذلك - تصور عام مؤداه أن القوات المسلحة ذات قدرة فنية محدودة في إدارة الدولة الحديثة المعقدة لأن متطلبات الاقتصاد المعقد والارتقاء بمشروعات الرفاهية الاجتماعية والحاجة إلى تقسيم عمل متطور يحتاج إلى عمالة بيروقراطية مدنية. لكن القوات المسلحة تعمل على تطوير أدوار عسكرية جديدة حتى تتمكن من مواجهة المشكلات التى يعترضها خاصة أنها تواجه ضغوطا مستمرة في مسائل توزيع المصادر والإمداد بالمهارات المتخصصة والحاجة إلى الاستجابة للمشاكل المدنية وقد تتحقق الاستجابة لهذه الضغوط بمحاولتها خلق وحدات متخصصة جديدة لهذا الغرض بالذات كجزء من خطة منظمة في إدارة الأنشطة العسكرية وهناك حل ثالث يتمثل في تعاون القوات المسلحة مع الهيئات المدنية، فإذا فشلت محاولات تحديد الدور فأن الدور الدور العسكرى يتحدد في النهاية في إطار التشابك بين التوقعات العسكرية والمدنية (انظر في هذا الصدد التحليل الذى قدمه كيمرلنج عن التبادل السياسى المحدد والتشابك بين القوى العسكرية والمدنية في إسرائيل).

Kimmerling, B., «Determination of Boundaries and Framework Concriptions, Studies in Comparative International Development», 14, 1974.

إلا أن مثل هذا التحديد للدور العسكرى قد يؤدي إلى بعض المشاكل فصحيح أن درجة التعاون بين القوات المسلحة والهيئات المدنية المتخصصة أمر ضرورى للحكومة العسكرية الناجحة لكن السؤال هنا: أهل سيعاد تنظيم الإنتاج القومى والأنشطة والتعبئة الاقتصادية في ظل هذا النظام وفقا للمتطلبات التى تدركها السياسة العسكرية على أنها أمر لازم لبناء دولة دفاعية قوية. وإذا كان المدينون في إطار التعاون مع العسكريين يدخلون ضمناً في بناء القوة التى تسيطر عليه القوات المسلحة فهل ستنظر الأنظمة العسكرية إلى نفسها في إطار الدولة العسكرية؟ (انظر في هذا الصدد دراسة كيم عن الدولة العسكرية في اليابان قبل الحرب وكوريا بعد الحرب. وقد تناول كيم في هذه الدراسة المؤسسات العسكرية والتنشئة السياسية في كل من البلدين).

Kim Jaihyup, The Garrison State in Pre-War Japan and Post-War Korea, Wash. D.C. Univ. Press of America, 1978.

وانظر أيضا دراسة هيميمان في فرنسا التى أكد فيها على ظهور المهنية العسكرية الفرنسية في الأربعينات.

Hememan Johnbell, «The Military Class and the French Monarchy in the Late Middle Ages», Americal Historical R., 83, 1978, 946-65.



وأبرز ما توصلنا إليه هذه القضايا التي طرحناها هو أن حاجة القوات المسلحة للاعتماد على فاعلية البناء التحتى المدنى لضمان فاعلية الحكومة تخلق نمطا معقدا من العلاقات المدنية العسكرية ويمكن التعبير عن ذلك بتسكين هذه العلاقات فى متصل يتراوح من وضع تكون القوات المسلحة فى أحد قطبية هى الأقوى تماما إلى وضع تمارس فيه البيروقراطية المدنية نفوذها فوق ميادين هامة من الإدارة بحيث تحيد تماما قوة القوات المسلحة. ويمكننا فى هذا المتصل أن نرى وضعا تنصهر فيه العلاقات المدنية العسكرية. وقد أشار موسكس إلى ذلك كدليل على التداخل بين النظام العسكرى والأبنية المدنية. وهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذه المسألة بالمعالجة والتحليل على النحو التالى:

١ - دراسة بن دور عن مدنية القوات المسلحة فى العالم العربى تناول فيها قضايا المشاركة السياسية فى ظل الأنظمة العسكرية ووضع فيها تصنيفا للانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى.

Pendar, G., «Civilization of Military Forces in the Arab World», Armed Forces and Society, 1975, 317-27.

٢ - دراسة بينين Binen التى أشرنا إليها سابقا عن التحول من الحكم العسكرى فى نيجيريا.

٣ - دراسة هانسن عن الايديولوجية العسكرية ودوافع السياق المهنى درس فيها العلاقات المدنية العسكرية فى إطار التداخل بين الأنظمة العسكرية والأبنية المدنية.

Hansen, R.A., «Career Motivation and Military Ideology, 119-36, in Janowitz and Vandoorn (eds.). On Military Ideology, Rotterdam, Roterdan Uni. Press. 1951.

٤ - دراسة كاسفير عن المشاركة المدنية تحت الحكم العسكرى فى أوغندا والسودان. حلل كاسفير فى هذه الدراسة الفرص التى يسمح بها النظام العسكرى للمشاركة فى السياسة والحكومة.

Kasfir, N., «Civilian Pivilian Participation Under Military Rule in Uganda and Sudan», Armed Forces and Society, 1, 1975, 344-63.

٥ - دراسة مازروى عن التداخل بين البنائين العسكرى والمدنى.

Mazuri, A., «Soldiers as Transitionalizers», World Politics, 28, 1976, 246-72.

٦ - دراسة مازورى أيضا عن الحكم العسكرى فى أوغندا شرح فيها تأثير الثقافة على السلوك العسكرى.

Mazuri, A., «Soldiers and Kinsmen in Uganda: The Making of A Military Ethnocracy», Beverly Hill, Calif., Sage, 1975.

ويظهر ما يعرف بالبيروقراط المسلحون حينما يبرز التفاعل بين الأنظمة العسكرية والأبنية المدنية فى الميادين الفنية البحتة (انظر Feit) ويشد هذا التفاعل حينما يتصالح الحكام العسكريون مع الأنظمة العسكرية المدنية القائمة ويتولد نتيجة لذلك نظام عسكرى مدنى مختلط أو منصهر. ويشير الأنصهار هنا إلى هذا الموقف الذى يتحول الحكم العسكرى الظاهر فيه إلى علاقة مدنية عسكرية تسمح بأنماط حقيقية من المشاركة السياسية المدنية. ثم ينظر إلى الصفوة العسكرية بعد ذلك كبيروقراطية مدنية. وتتضمن هذا التفسير للأنصهار المدنى العسكرى ما يعرف بمؤسسيه النظام السياسى (أى تكونه نظاميا) الذى تزداد فيه احتمالات الاستقرار بأكثر مما كنا نسميه بالنموذج البريتورى.

ثانيا: التحديث العسكرى Military Modernization :

يبرز لنا التقييم السابق للعلاقات المدنية العسكرية المشاكل العملية التى تحدث حينما تحاول القوى العسكرية أن تحل محل القوة المدنية. إلا أنه قد ينظر إلى مسألة احتواء الجيش فى الإدارة من وجهة نظر مختلفة تماما فمدرسة التحديثين العسكريين تبدأ بمقدمة - أشرنا إليها سابقا - تقول فيها أن المجتمع وخاصة دول العالم الثالث تتجه إلى منحى تنموى صاعد يؤدى بدوره إلى تمثيل سياسى أكبر وإلى نمو اقتصادى اجتماعى. ويعنى النسق التنموى من الناحية المثالية - هذا النمط من الأبنية السياسية فى البلاد المستقلة حديثا والقادر على ممارسة سيادته القومية أو ضمان سياسة قومية حرة بعيدة عن إملاء إرادة الضبط الغربى الاستعماري عليها.

وعند تحليل النسق التنموى فى البلاد الحديثة الاستقلال نجد أن كل هذه الدول ترغب فى التحديث (انظر جانوتز)

Janowitz, M., Military Institution and Coercion in the enveloping Nations.

إلا أن هذا الهدف الشامل يطرح بوضوح مشاكل عدة:

أولها: أن هناك اختلافا - فى الدرجة - حول معنى التحديث أو أن هذا المعنى غير محدد أصلا، ويتركز التحديث العسكرى بصفة عامة حول الجهاز

الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول النامية) انظر في هذا الصدد دراسة ليزاك عن الأدوار العسكرية والتحديث). حاول ليزاك في هذا الصدد أن يصل الهوة بين البيانات الأمبيريقية والاستنتاجات النظرية والتحليلية).

Lissak Moshe, Military Roles in Modernization in Thailand and Burma, Beverly Hill, Calif., Sage, 1976.

ومع ذلك فإن المحللين يركزون دوماً على احتمالات التنمية الاقتصادية لأن العديد من التعريفات يؤكد على البعد الاقتصادي كأحد المتغيرات الأساسية باستثناء الأبعاد الأخرى.

أما التحليل الأوسع للتعريف المتعدد الأبعاد للتحديث فإنه يركز على أربع زوايا هامة هي:

- ١ - التغيرات البنائية بما فيها التغير في المؤسسات.
- ٢ - التغيرات الديموجرافية الاجتماعية.
- ٣ - التغيرات في النسق القيمي.
- ٤ - القدرة على النمو المستمر. وهنا نجد أنفسنا أمام أبعاد متعددة للتحديث مثل التغير الاقتصادي والاتصال والتحضّر والتنمية السياسية. والبعد الأخير بعد هام بالنسبة لنا حيث يكون للقوات المسلحة فيه دور وأهمية خاصة كعامل باعث على التحديث. وقد أبرز جانوتز في هذا الصدد الدور الذي لعبه أتاتورك واعتبره نقطة هامة عند الصياغة الفكرية للدور العسكري في التنمية السياسية. والورق أننا نتفق مع جانوتز بضرورة الوقوف طويلاً عند الدور العسكري الذي لعبه أتاتورك ، وتختلف معه في التسمية فقد اعتبره جانوتز تنمية سياسية أما نحن فنعتبره انهيار سياسي محالاً تماماً من الوجود السياسي.

والدراسات المتعلقة بقضايا المساعدات العسكرية والاستراتيجيات السياسية للتنمية الاقتصادية والسياسية عديدة. وقد بدأ الاهتمام بدور القوات المسلحة التحديثي في ضوء التحليل المقارن أما الاسهامات الأخيرة لهذه الدراسات فقد تركزت حول القيود والصعوبات التي قد تواجهها الأنظمة العسكرية في محاولاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وقد حاولت هذه الدراسات الأولية أن تؤكد على أن ظهور الصور المختلفة للبناء الاجتماعي والسياسي في عملية التحديث كان ناتجاً عن الظروف المختلفة للثورات والانقلابات.

وتلقى الدراسات الآتية الضوء على القضايا السابقة التي أشرنا إليها:

- ١ - دراسة أنور عبد الملك عن الجيش المصري. حل فيها عبد الملك الخاصية

السوسيولوجية للنظام العسكرى فى مصر وقيم دور الجيش فى التنمية الصناعية.

Abdel-Malek Anwar, Egypte: Societe Militaire, Paris, Editions Du Seuil, 1962.

٢ - دراسة بادجلى عن الحكومة العسكرية فى بورما. ناقش فيها الأسباب التاريخية والمعاصرة لانقلاب ١٩٦٢ مركزا بصفحة خاصة على الأيديولوجية العسكرية.

Badgley, J., «Burma's Military Government: A Political Analysis», Asian Survey, 2 1962, 24-31.

٣ - التحليل السياسى للثورة والظروف الاجتماعية فى كولومبيا لفلوهارتى. شرح فلوهارتى فى هذا التحليل كيف ادت الدكتاتورية العسكرية الحديثة فى الاتجاه نحو الديمقراطية.

Fluharty Vernon, L., Dance of the Millions: A Military Rule and the Social Revolution in Colombia 1930-1956. Pittsburg, Uni. of Pittsburg Press, 1957.

٤ - دراسة جيرمانى وكولومان التى أشرنا إليها سابقا عن السياسة والبناء الاجتماعى والتدخل العسكرى فى أمريكا اللاتينية.

٥ - المسح الذى أجراه هاريس وجنكينز عن أصول وتطور المهنية فى القوات المسلحة البريطانية وأشارا فيه إلى أمثلة من الجيش الفيكترى.

Harries-Jenkins, G., "The Development of Professionalism in the Victorian Army", Army Forces and Society, 1975, 472-89.

٦ - دراسة جونسون عند دور الجيش فى البلاد النامية - أشرنا إليها سابقا - وهى عبارة عن مجموعة مقالات كلاسيكية كانت الأساس لبعض البحوث التى أجريت بعدها. وعالجت هذه البحوث الكيفية التى كانت بها جيوش العالم الثالث وسيلة الطبقة الوسطى الجديدة للإصلاح الاجتماعى وللحفاظ على النظام القومى.

٧ - بيليجرافى ليزاك لعينة من الدراسات المختارة من الثورات والانقلابات العسكرية فى الدول النامية التى طبقت حتى ١٩٦٣ انظر:

Janowitz, M., The New Military, N.Y., Russel Sage Foundation, 1964.

٨ - دراسة فاندرمهدن عن أنماط وأسباب قيام الأنظمة العسكرية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

Vender Mehden, F.R., and Anderson, C., "Political Action by the Military in Developing Areas", Sociological Research, 26, 1961, 459-75.

وتوضح النظرة النقدية لهذه الدراسة أن القضية الأولى بالاهتمام هي مدى هذا الاسهام الذى يمكن أن تقدمه القوات المسلحة في خلق واستمرارية الاختراعات وهذا هو الدور التحديثى الذى يمكن أن يجذب الاهتمام لهذه القضايا. إلا أن الواقع أن الكثير من الدراسات كان مهتماً بالتحليل النقدى لدراسات الحالة في البلاد القومية على النحو التالى:

١ - دراسة كاترين كيلر عن العلاقات المدنية العسكرية في العالم الثالث والدول الاشتراكية ومدى استجابة الجيش للتوترات والصراعات داخل المجتمع وذلك في ثلاث عشرة مقالة.

Kellecher Catherine (ed.), Political-Military Systems, Beverly Hill, Calif., Sage, 1974.

٢ - دراسة لوفمان عن السياسة والسياسة المضادة. وهي عبارة عن قراءات عن القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية تعتمد على المنهج التاريخي ودراسة الحالة. حاول لوفمان في هذه الدراسة أن يقف على أوجه التشابه بين الحكومات العسكرية في أمريكا اللاتينية وحاول أيضا أن يتبع أوجه التشابه هذه حتى العصر العسكرى الأسباني.

Loveman Brain and Davis Thomas, M. (eds.), The Politics of Anti-Politics: The Military in Latin America. Licoln, Neb., Nebraska Uni. Press, 1977.

٣ - دراسة فورش عن الجيش والثورة في البرتغال - أشرنا إليها سابقا.

٤ - دراسة راسل: عن أسباب وأشكال وآثار التمرد مميزا في هذه الدراسة بين الظروف السابقة للتمرد الناجح والمؤدية إليه، ورفض راسل العلاقة السببية بين الحرمان والظلم ونهاية التمرد.

Russel, D.G., Reblion, Revolution and Armed Forces: A Comparative Study of Fifteen Countries with Special Emphasis on Cube and S. Africa, N. Y., Academic Press, 1974.

٥ - دراسة ويلز للافتراض القائل بأن حدوث التدخل العسكرى في أحد البلدان يؤدي إلى زيادة احتمالات توالى التدخل في بلد آخر.

Wells Alam, "The Coup d'Etat in Theory and Practice", A.j.S., 79, 871-87.

وهناك من المداخل البديلة ما يعطى مصادقة وعقلانية لمسألة التحديث العسكرى. وينظر هذا المدخل إلى هذا الدور من أربع زوايا هى:

- ١ - إذا اعتبرنا أن القوات المسلحة هى أكثر المؤسسات تحديثا فى العالم الثالث فإن هذا يعنى أنها تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - ٢ - أن القادة العسكريين أقل تعرضا للفساد الشخصى من نظرائهم المدنيين.
 - ٣ - صلاحية التنشئة العسكرية كوسيلة لربط المجندين بالتقاليد وتمثيلهم ثقافيا فى نفس معتقدات حديثة.
 - ٤ - أن جيوش العالم الثالث هى وسائل الطبقة الوسطى الحديث للاتصال الاجتماعى والحفاظ على النظام القومى.
- وتبرز الأبعاد الأربعة السابقة فى الدراسات الخاصة الآتية:

أولا: فى الشرق الأوسط:

- ١ - دراسة مورويجر عن الصفوة العسكرية والتغير الاجتماعى. وهى من أولى الدراسات فى التحديث العسكرى التى ركزت على أحداث الشرق الأوسط ودور القوات المسلحة كباعث على التغير الاجتماعى المباشر وغير المباشر.

Berger Morroe, Military Elite and Social Change, Princeton, N.Y., Center for International Studies, Princeton Uni., 1960.

- ٢ - دراسة فتشر عن دور الجيش التحديثى فى الشرق الأوسط.

Fisher, S.N. (ed.), The Military in the Middle East, Columbus, Ohio, Univ. Press, 1963.

- ٣ - دراسة هاريس وجينكنز - التى أشرنا إليها سابقا.

- ٤ - دراسة ليونر وروبينسون عن التحديث العسكرى فى الشرق الأوسط عالج فيها المؤلفان مدى كفاءة الدور العسكرى وحللا دور الجيش فى تركيا منذ إنشاء الجمهورية وكذلك وظيفة القوات المسلحة ودورها فى المبادأة بالإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى.

Lerner, D. and Robinson, R.D., "Swords and Ploughshares", World Politics, 13, 1960, 19-44.

ثانياً: أفريقيا:

دراسة ليفيفر عن دور القوات المسلحة في التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي الفعال في بعض دول أفريقيا.

Lefever, E. W., Spear and Scepter, Washington, D.C., Brookings, 1970.

ثالثاً: جنوب شرق آسيا:

١ - دراسة بوكير عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق آسيا. حلل بوكير في هذه الدراسة دور القوات المسلحة كصفوة بديلة وكقوة مؤيدة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي.

Pauker, Huy, J., "Southeast Asia as Problem Area in the Next Decades", World Politics 11, 1959, 325-45.

٢ - دراسة لوسيان باي عن الجيوش في عملية التحديث السياسي. يصف باي الجيوش الحديثة في الخمسينات بأنها دينامية ناكرة للذات ملتزمة بأقصى قدر من الكفاءة مع أقصى معدل من معدلات التحديث وأقصى درجة من درجات الاستقرار والضبط.

Pye, Lucian, "Armies in the Process of Political Modernization", in Johnson, John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, Princeton Uni. Press, 1962.

وهناك مجموعة فرعية من الدراسات الإقليمية الخاصة تكون هيكلًا بارزًا في مؤلفات العلاقات المدنية العسكرية تتركز حول دور الحكومة العسكرية والتحديث في أمريكا اللاتينية وتبرز هذه الدراسات كيف أن دور العسكريين كحكام لا يمكن فصله عن دورهم كضباط عسكريين. ولهذا فإن مفهوم التحديث من هذه الزاوية يؤكد على أهمية التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وأدى الاهتمام بالأمن الداخلي في بيرو مثلاً أن تحاول القوات المسلحة فيها تحسين توزيع الزيادة في المصادر الاقتصادية ومحاولة تكوين مؤسسات للمشاركة السياسية تمكّنها من أن تمارس عليها ضبط قويا انظر دراسة ميدل بروك.

Middlebrook, K. and Scottpliner, D., Military Government and Political Development: Lessons from Peru. Beverly Hill, Calif., Sage, 1975, P. 12.

ولا تعتبر حالة بيرو حالة متميزة فهناك العديد من الدراسات التي تبرز اهتمام

الجيش بإنشاء أبنية جديدة للمشاركة السياسية ودراسات أخرى تؤكد على أهمية العوامل المجتمعية كأساس للتحديث المحتمل على النحو الآتي:

١ - دراسة نيدرلر عن التنمية السياسية في أمريكا اللاتينية. وقد أبرزت هذه الدراسة كيف أن الانقلابات العسكرية كانت محافظة في تدخلها بالنسبة للمؤسسات الضعيفة للبقاء على الأوضاع كما هي دون تغيير.

Needler, M.C., Political Development in Latin America: Instability Violence and Evolutionary Change, N. Y., Random House, 1968.

٢ - دراسة نوردلنجر عن القوات المسلحة والتحديث. وقد رفض نوردلنجر في هذه الدراسة القول بأن القوات المسلحة يمكن أن تكون عنصراً هاماً من عناصر التحديث وأكد في تحليله التأثير السلبي للحكم العسكري على كل من التغير الاجتماعي الداخلي والتحديث الاقتصادي.

Norddinger, E.A., "Soldiers in Mufti", A.P.S.R., 64, 1970, 1131-48.

٣ - دراسة شميتز عن الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية، تتكون هذه الدراسة من خمس مقالات استخدم فيها العديد من التقنيات مثل دراسة الحالة والمقارنة الثقافية والارتباطات الإحصائية والتنظير المبريقي درس فيها مسببات الحكم العسكري وحل الدور العسكري واستكملها بدراسة من استراتيجية البيئة العسكرية في أمريكا اللاتينية.

Schmitter, Philippe, C. (ed.), Military Rule in Latin America, Beverly Hill, Calif., Sage, 1973.

٤ - دراسة وايردا عما يسميه بالنموذج التضامني. يربط في هذه الدراسة التحديث بالبناء الطبقي.

Wyarda, H., "Toward a Framework for the Study of Political Change", World Politics, 25 1973, 200-35.

ويعقب جونسون في تحليله للدراسات العديدة في التحديث العسكري في أمريكا اللاتينية بأن القوات المسلحة في هذه القارة أصبحت ممثلة لطبقة وسطى مهيمنة ومتقدمة. وكان جونسون يقارن ظهور الطبقة الوسطى بالوضع الجديد للضباط في الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وأوروغواي.

Johnson, J., «Political Change in Latin America: The Emergence of the Middle Sectors», Stanford Uni. Press, 1958.

وعلى الرغم من موافقة ن (انظر دراسته التي أشرنا إليها سابقاً) على أن الطبقة

الوسطى هي القوة الدافعة وراء العديد من الأنظمة العسكرية فأنها كانت مقيدة للاصلاحات ذات الطابع الجماهيري. أما هانتجتون فأنه وصف الجيش بأنه راديكالي في عالم الأوليغاركية ومشارك في نظام الطبقة الوسطى ورجعى فيما يتعلق بالمجتمع. انظر هانتجتون: *The Soldier and the State*.

ويبرز هذا النقاش حول دور الطبقة الوسطى هذا الأهتمام الواسع بالعلاقة بين التدرج الاجتماعى وميل الجيش للتدخل في الشؤون المدنية ويقول ليزاك في هذا الصدد، أن دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين لم تكن على المستوى التنظيمى الذى كانت عليه دراسة المتغيرات السياسية والاقتصادية (انظر دراسة ليزاك عن الدور العسكرى في التحديث) وترجع تفسير ذلك أما إلى أن المنظرين قد اتجهوا إلى مساواة هذه المتغيرات بمتغيرات التدرج الاجتماعى أو إلى هذه النظرية الشائعة القائلة بارتباط نشأة الطبقة الوسطى بانهيار التوسع في الأدوار العسكرية (انظر دراسة جيرمانى وكولمان)

ويرى بعض الباحثين أن وجود طبقة وسطى كبيرة يمكن أن يرتبط بالظروف الاجتماعية المشجعة على نمو المؤسسات الديمقراطية ويقول جانوتز هنا أن الصفتين المدنية والعسكرية مختلفتان بشدة في ظل النموذج الديمقراطى.

حيث تمارس الصفوة السياسية المدنية ضبطاً قوياً فوق القوات المسلحة من خلال مجموعة من القواعد. ويعنى ذلك أن الظروف تكون مهيئة لظهور الجيش كقوة سياسية بديلة حينما لا تكن هناك طبقة وسطى قوية وقد أدت وجهة النظر هذه إلى العديد من الدراسات في هذا الصدد إلا أن الدلائل قد تشير إلى أن هذا الافتراض قد يكون صحيحاً في ظروف معينة فقط (انظر دراسة ليزاك السابقة عن ادوار الجيش في التحديث ص ٢٢٦) كما اتسع نطاق الدراسات على المستوى العالمى لبحث الارتباط بين الطبقة الاجتماعية والتحديث. ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة بيرليتر عن مصر وأسطورة الطبقة الوسطى الحديثة وهى دراسة تحليلية نقدية مقارنة عن مدى كفاءة الضباط العسكريين في تمثيل أو تحقيق ما يعتقد بأنه قيم أساسية للطبقة الوسطى.

Perlmutter, A., «Egypt and the Myth of the New Middle Class», Comparative Studies in Society and History, 10, 1967, 46-65.

وهناك أيضاً دراسة ولنر النقدية عن الأصول الاجتماعية للضباط كمشير لميل الضباط للتحديث.

Wilner, A.R., «Perspective on Military Elites as Rulers and Wielders of Power», J. of Comparative Administration, 2, 1970, 271-72.

وقد أدت هذه الدراسات النقدية الواسعة عن التحديث العسكري إلى ردود فعل واضحة تتعلق بشرعية القوات المسلحة : مثال ذلك هذه المقالات العشر التي جمعها هيريز وجيننكر في مؤلفهما عن الجيش ومشكلة الشرعية درساً فيها هذه المشكلة بالإضافة إلى قضية تكامل القوات المسلحة مع المجتمع الكبير.

Harries- Jenkins, G. Vandoorn, The Military and the Problem of Legitimacy, London, Sage, 1976.

وحقيقة الأمر هو أن التقييم المتوازن لدور القوات المسلحة في التحديث يحتاج إلى تحليل بنائي منطقي عميق (انظر دراسة ليزاك عن الأدوار العسكرية في التحديث ٣٠ - ٣١) بمعنى أن يتركز هذا التحليل على التركيز تقييم هذه المواصفات التي من المفترض أن تجعل القوات المسلحة قادرة على التعامل مع التغير الاجتماعي والتحديث بكفاءة أكثر من التنظيمات الأخرى. والمشكلة هنا هي أن هناك نظرتين متعارضتين لهذه المواصفات. ترى الأولى أن القوات المسلحة تنظيم رائد في الميادين التكنولوجية والأعاشية والإدارية يتميز بالتدريب والتعليم المتقدم وتخرج لنا ضباطاً أكفاء في الانضباط والتغير الاجتماعي. ويؤيد ليفي ماريون هذه النظرة في دراسته عن التحديث وبناء المجتمعات

Levy, Marrion, Modernization and the Structure of Societies, Princeton, Princeton Univ. Press, 1966.

أما وجهة النظر الثانية فتري أن القوات المسلحة ليست ذات فاعلية بالضرورة في هذا الأمر، لأن الحجم الصغير والمصادر المحدودة والبناء التنظيمي والافتقار إلى الخبرة العملية كل ذلك يؤثر في قدرتها على التعامل مع المشكلات الإدارية المعقدة.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا الصدد هذه القضايا الهامة المرتبطة بنفس الموضوع. مثل ذلك العلاقة بين القوات المسلحة كنسق اجتماعي ذو ملامح بنائية تقليدية وتقسيم عمل شمولي وقدرتها على استيعاب المعايير غير المتشددة ثم قضية ضعف القوات المسلحة المحتمل في المساومة السياسية بالنظر إلى قدرتها على تحطيم شبكة العلاقات الاجتماعية الضرورية للتفاعل السياسي الحيوي ذو الجانبين (انظر في ذلك هانتجتون

Huntington, S., «Strategic Planning and the Political Process», Foreign Affairs, 38, 1960, 285-93.

وترتبط هذه القضية بمسألة العلاقة بين قدرة القوات المسلحة على العمل على تكامل الصراعات غير المتشددة وافتقارها إلى التسامح في مجال التفاعل والعلاقات

المبادلة المرنة ومختلف القوى داخل المجتمع.

ويوصلنا هذا الجدل في النهاية إلى قضيتين منفصلتين. ترتبط القضية الأولى بتقييم فاعلية التحديث العسكري ومدى تأثير الحكم العسكري على التغير الاجتماعي الداخلي والتحديث الاقتصادي (انظر في هذا الصدد دراسة ليفن عن الوظائف والأدوار العسكرية في المجتمعات المتخلقة).

Lieuwen, Edwin, *Generals VS Presidents*, N.Y., Praeger, 1964.

وكذلك دراسة نورد لنجر السابقة، *Soldiers in Mufti*.

وهناك أيضا على الجانب الآخر هذه المزايا التي يراها البعض في القوات المسلحة في أنها قادرة على ضمان التأثير الإيجابي في الحفز على التحديث.

ويبرز التحليل الارتباطي الإحصائي لهذه القضايا مجموعة أخرى من الاستنتاجات ولكنها أقل وضوحا من سابقتها وخلاصة هذه الاستنتاجات «أنه ليست هناك آثار إيجابية أو سلبية للحكم العسكري على التغير الاجتماعي الداخلي أو النمو الاقتصادي. (انظر جاكمان)

Jackman, N.R., «Politician in Uniform» A.P.S.R., 60, 1976, 1078-97.

وانظر أيضا دراسة شميتير التي أشرنا إليها سابقا عن الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية. ويضاف إلى هاتين الدراستين دراسة ويفر عن مدى قدرة الحكم العسكري على تقدم أو إعاقة التحديث والتغير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية.

Weaver, J. L., «Assessing the Impact of Military Rule, 58-116», in Schmitter, *Military Rule in Latin America*.

أما القضية الثانية التي يطرحها هذا الجدل فهي قرينة الصلة لما تعرضنا له حالا حول المتضمنات السياسية للأنظمة العسكرية والتساؤل هنا هل تسعى كل أنماط الأنظمة العسكرية إلى التحول من الحكم العسكري إلى مختلف أنواع الحكم المدني؟

يقترح ليزاك في هذا الصدد نمطين أساسيين من هذا التحول هما التنازل عن الحكم وإعادة مدينة البلاد. تقيض القوات المسلحة في النمط الأول على زمام القوة فوق الصفوات المدنية سواء أرادت أو لم ترد. أما في النمط الثاني فأن الصفوة العسكرية الأصلية تصبح مدنية. ولا شك أن هذه العملية ستطرح تساؤلات حول تطور المؤسسات في المجتمع والتوسع في المشاركة السياسية وخلق المؤسسات السياسية المزدوجة وظهور قيادات قادرة على وصل الهوة بين العسكريين والمدنيين

انظر في هذا الصدد ما كتبه بورو عن الدور المدني للقوات المسلحة. ناقش بورو خمسة متغيرات للفعل المدني هي: التركيب الاجتماعي للقوات المسلحة ومستوى المهارة والتصور الشعبي عن القوات المسلحة والعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية ومستوى التقييم الذاتي داخل القوات المسلحة.

Borrow, D.B., «The Civic Role of the Military», Some Critical Hypothesis», Western Political Q., 19, 1966, 101-11.

وانظر أيضا هذا التحليل المقارن للتحديث والدور العسكري في الدول النامية حيث كان ليزاك هنا يحلل المواصفات المرتبطة بالقوات المسلحة عند تقسيمه للصقوة العسكرية الحاكمة في هذه البلاد.

Lissak, M., «Modernization and Role Expansion of the Military in Developing Countries A Comparative Analysis», Comparative Studies in Society and History, 9, 1967, 235-55

وتؤدي بنا هذه المناقشات الواسعة لهذه القضايا إلى ضرورة الدراسة النقدية لشرعية القوات المسلحة داخل المجتمع الأب ومدى اعتراف المجتمع بقوة التنظيم العسكري.

ثالثا: شرعية القوات المسلحة:

لا يمكن في الواقع أن نفصل قضية شرعية القوات المسلحة في المجتمع المعاصر عن مسألة شرعية المؤسسات الأخرى. إلا أن الجدل حول شرعية القوات المسلحة له أهمية خاصة. فالقوات المسلحة تظهر دوماً أفضلية تنظيمية عن التنظيمات المدنية الأخرى بفضل احتكارها التقليدي للسلاح وبفضل خبرتها كمنظمة للعنف وكذلك احساسها القوي بالهوية التضامنية. ولكن إذا تدخل الجيش في الدول البريتورية بنجاح في ميدان الشؤون المدنية. فما هي مشروعية الحكم العسكري هنا؟ ولئن يتجه العسكريون بحثاً عن هذه الشرعية؟

ولم تحظ قضية شرعية القوات المسلحة داخل المجتمع بنفس هذا الاهتمام الذي حظيت به الجوانب الأخرى للعلاقات المدنية العسكرية. ولعل أحد أسباب ذلك يعود إلى مشكلة تعريف الشرعية ذاتها: ففان دورن مثلاً يرى أن هذا المصطلح يشتمل على العديد من الأبعاد مثل تناقص درجة قبول القوات المسلحة وزيادة الانتقادات الموجهة إليها وإلى الخدمة العسكرية الإلزامية وعدم قبول اتجاهها إلى المدينة. وتظهر هذه الجوانب بوضوح في المجتمعات الغربية لكنها توجد أيضاً في المجتمعات الاشتراكية يضاف إلى ذلك أن دور الجيش في الدول النامية هو قضية قابلة للنقاش

على الأقل بسبب تدخله في السياسة (انظر في ذلك هذا التحليل الذى قدمه فان دورن لنظرية شرعية القوات المسلحة الذى ركز فيه على النظريات السوسيولوجية والسياسية العامة رابطا أياها بمسألة الشرعية).

Van doorn, J., «The Military and Crisis of Legitimacy 17-40», in Harris-Jenkins, G. Van Doorn, The Military and the Problem of Legitimacy, London, Sage, 1976.

ويستلزم وضع أى تعريف مناسب للشرعية أى يضع فى اعتباره هذه الأبعاد. ويعرف فإن دورن الشرعية فى مؤلفه السابق بأنها قدرة النسق الاجتماعى والسياسى على أن يطور ويحافظ على اعتقاد عام مؤداه أن النظام الاجتماعى القائم وكذلك الحلول الأساسية التى يقدمها هذا النظام هو الشئ المناسب له. ويتضمن هذا التعريف أن فكرة شرعية القوات المسلحة تحتوى على سمتين أساسيتين:

- ١ - أن القضية هى قضية نسق ما وليس فرد ما. ومن ثم فإننا نتحدث عن هذا النسق فى حدود ولائه للمجتمع أو الثقة التى يمنحها المجتمع له.
- ٢ - ارتباط هذه القضية بقدرة النسق ككل وليس بقدرته فى موقف معين لأن هذا النسق لا يعطى الشرعية أليا يتحصل عليها من خلال أفعاله.

وهناك صعوبة أخرى تعقد مسألة الدراسة النقدية لمشكلة شرعية القوات المسلحة. وتكمن هذه الصعوبة فى مسألة المنظور الاجتماعى الأساسى للعلاقات المدنية العسكرية. فالنموذج العسكرى لهذا المنظور قد يكون النموذج الأوتوقراطى. فى هذا النموذج لا تكن شرعية القوات المسلحة موضع سؤال وتتوحد هذه القوات فى هذا الموقف الخاص مع المصلحة القومية وينظر إليها باعتبارها أصل الأمة المستقلة والحصن الأخير للوطنية. ويعطى احتكار القوات المسلحة للسلاح مكانة خاصة تجعلها قادرة على أن تصبح رمزا للهوية المميزة للدولة. ويقول فاينر فى هذا الصدد «ليست هناك مؤسسة قومية أخرى يمكن أن ترمز لاستقلال المجتمع وسيادته والمساواة بين الجماهير مثل القوات المسلحة للبلاد» وحينما تختفى الاختلافات المدنية العسكرية تصبح القوات المسلحة تركيبة الأمة وتصبح قوة مشروعة لأنها تقوم على سلطة تعمل على تحقيق أهداف المجتمع والحفاظ عليها وفقا لحاجاته الأساسية التى تشتق من مجموعة القيم التى تعطى شرعية لسلطة الحكومة. وليست القوات المسلحة هنا أداة لتحقيق غرض ما ولكنها شئ طبيعى لا يمكن أن توجد الدولة بدونه فالهدف الموحد والمميز للدولة يفترض مسبقا أن عمل الحكومة هو أن تصيغ وتعزز القوانين التى ترقى بمصالح الدولة.

أما النموذج الثانى فهو النموذج الديمقراطى: الذى يقوم على افتراض مؤداه

أن القوات المسلحة تصبح مشروعة فقط إلى الحد الذى يوافق المجتمع ككل فيه على وجودها واستخدامها للقوة، فرضا المجتمع هو المحور الأساسى للشرعية. ويتبع ذلك أنه أيا كان حق القهر الذى تمتلكه الدولة فإنه ممنوح لها من قبل الأفراد ولا يتولد لها أوتوماتيكيا. كما أن هذا التفويض بالقوة يمكن أن يسحب. منها لأن نظرية الرضا لا تقوم على أن للفرد له هذا الحق فحب بل أن من واجبه أن يتحدى أفعال الدولة إذا استلزم الأمر ذلك، ويؤكد لاسكى حق الأفراد فى تقييم نوعية جهود الدولة وحقوقهم أيضا فى الموافقة أو عدم الموافقة على قراراتها التى تؤثر عليهم وعلى وجودهم وحياتهم (أنظر دراسة لاسكى النقدية عن الدولة والعلاقات السياسية فى المجتمعات الصناعية الحديثة).

Laski, Harold, A., Grammar of Politics, London, Allen and Unwin, 1967.

وبناء على ذلك فإن القوات المسلحة شأنها شأن أى مؤسسة أخرى من مؤسسات الدولة لا تخرج عن دائرة النقد الشعبى خاصة وأن وضعها المتميز فى امتلاكها لعنصر القوة يجعلها هدفا أوليا لهذا النقد. وهى كتنظيم ذو غرض معين تدرك عقلانيا بأنها تحقق أهدافا اتفقت عليها حكومة منتخبة وتضع القوى المدنية فى درجة أعلى وأرفع طالما أنها قبلت أهداف الجيش كشيء مشروع وطالما أن الحكومة نفسها قامت على الرضا الجماهيرى. وإذا لم تكن هذه الأمور قائمة فإن النموذج الديمقراطى يعترف بحق الأفراد فى مساءلة وتحريك دور واستخدامات القوات المسلحة. ويعنى هذا باختصار أنه ليس من حق القوات المسلحة أن تستخدم القوة الممنوحة لها لأى غرض آخر سوى هذا الغرض الذى خصص لها.

والدراسات الآتية تتعرض لتقييم هذا الدور فى إطار النموذج الديمقراطى:

١ - دراسة القزار: عن دور القوات المسلحة الإسرائيلية فى تحديد طبيعة وخاصة التفاعل السياسى مع التركيز النقدى على التكامل بين القوات المسلحة والمجتمع.

Al Quazzaz, A., "Army and Society of Israel", Pacific Sociological R., 16, 1973, 143-76/.

٢ - دراسة هانسن الامبيريقية عن التوجيه الشعبى فى شيلي لأدوار الجيش فى الدفاع والتنمية والنظام الداخلى. وقد جمع فيها بيانات من مائة وخمسة وتسعين مقيما فى سانتاجو الكبرى. ورفض هانسن فى هذه الدراسة القول القائل بأنه ليست للجيش فى أمريكا اللاتينية وظائف عسكرية مشروعة.

Hansen Roy, A., "Public Orientation to the Military in Chile", Pacific Sociological R., 16, 1973, 192-207.

٣ - دراسة كورفيتاريس عن دور القوات المسلحة في السياسة اليونانية وتعالج هذه الدراسة مسألة إمكانية تطبيق النماذج الغربية التقليدية عن الدور السياسى للقوات المسلحة في تحليل العلاقات المدنية العسكرية.

Kourvetaries, G., "The Role of the Military in Greek Politics", International Review of History and Political Sciences, 8, 1971, 91-114.

٤ - دراسة ميشالك Michalk (في مؤلف هاريس جينكنز عن الجيش ومشكلة الشرعية) عن الصلة المعيارية بين القطاعات المدنية والعسكرية في الجيش البولندي P. 159-74 عالج ميشالك مسألة التكامل بين القوات المسلحة والجيش في الزاويتين السوسيولوجية والأيدولوجية مؤكدا على أهمية المناخ الاجتماعى والمعتقد الأخلاقى للتعليم الاجتماعى كعوامل تكاملية.

٥ - دراسة نن التى أشرنا إليها سابقا عن الجيش في تاريخ شيلي.

٦ - دراسة دافيد سيجال (في مؤلف هاريس وجينكنز السابق) عن التكامل الاجتماعى للقوات المسلحة والصلة بين المؤسسات المدنية والعسكرية والاتجاهات الشعبية نحو الجيش. أجرى سيجال هذه الدراسة على ٨٤٩ مقيما في منطقة ديترويت.

Segal, D.R., "Civil-Military Relations in the Mass Public", 143-58.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه إلى هذه الدراسة التى قام بها فارمولنسكى عن المؤسسة العسكرية الأمريكية التى اشتملت على خمسة وعشرين مقالا في أربعة أجزاء تتناول التأثير الاجتماعى للمؤسسة العسكرية على المجتمع المعاصر كما تقدم بعض التفسيرات للعلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع الحديث.

Yarmolinski, A., "The Military Establishment: Its Impact on American Society", N. Y., Harper and Row, 1971.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن دوافع الحفاظ على نظام للقوة ذى شرعية ليست مقبولة بصفة عامة لأن العلاقة الخاصة بين الشعب والقوات المسلحة المشتقة أساسا من الولاء الفعال من قبل الأول قد يؤدى في تطورها إلى الحالة العسكرية إذا استمر التشجيع النقدى المتزلف للفضائل العسكرية وإذا طرحت فكرة القيم الاجتماعية هنا يكون التساؤل هو قيم من؟ وتؤدى الأوضاع الأيدولوجية العريضة

إلى تنوع الاستجابة على هذا السؤال: أما عن دافع المصلحة الذاتية فإنه أمر معقد، فقد يعطى الأفراد الشرعية للقوات المسلحة لاعتقادهم بجسامة آثار انهيار المجتمع الذي يعتمد في بقائه على وجودها ومع ذلك فليس هذا دافعا صادقا يمكن أن تقوم عليه حاجة المجتمع للقوات المسلحة أو إلزامه بضرورة وجودها. ويضاف إلى ذلك أن شرعية القوات المسلحة - في ضوء دافع المصلحة الذاتية - قد يتعرض دوما للنقد ممن يرتبطون بالأنشطة العسكرية فهؤلاء الناس يحتفظون بحقهم في الحكم على كفاءة الجهود العسكرية وسحب الشرعية من القوات المسلحة إذا فشلت في الوفاء بالتوقعات الفردية والجماعية. كما يستمر هذا النقد أيضا مع الاعتراف باستمرار الخطر الناتج عن أن القوة التي وجدت لضمان الخير قد تتحرك للقضاء عليه.

أما عن النموذج الثالث من العلاقات المدنية العسكرية فهو النموذج الفوضوى حيث لا يمكن أن نتصور شرعية للقوات المسلحة في ظل هذا النموذج وتقوم فكرة هذا النموذج على أن المجتمع يجب أن يقوم بمساعدة الفرد على التعبير الحر الممكن عن كل القوى الكامنة فيه. وتأتى أعظم التهديدات للفرد من الدولة والحكومة المنظمة فالدولة تستعبد روح الانسان وتملى إرادتها على كل مظهر من سلوكياته أما الحكومة كما يقول اميرسون فإنها استبدادية سواء أكانت قائمة على الحق الالهي أو على الأغلبية. ومن هنا فإن هذا الرفض لكل المدنية التي تعوق الجمعية الفردية الاجتماعية الكاملة هو بالضرورة رفض للشرعية العسكرية والقوات المسلحة في ظل هذا النموذج رمز للظلم. كما يرفض النموذج الفوضوى أساسا الادعاء القائل بالحاجة إلى نظام اجتماعى مشروع بفعل تقدم تقسيم العمل ويرفض بناء على ذلك هذه النظرية القائلة بأن النسق الاجتماعى والسياسى المعقد للمجتمع المعاصر يستلزم خلق نظام مشروع يكون للجيش فيه كمؤسسة وكتنظيم رسمى دور إيجابى يمكن أن يؤدي.

وقد أثارت الأبعاد التصورية لهذا النموذج الكثير من الدراسات النقدية حول شرعية القوات المسلحة وخاصة حينما ترتبط هذه القضية بمسألة الحفاظ على القانون والنظام الداخلى (انظر هاريس وجينكز - المؤلف السابق) وانظر أيضا دراسة فان دورن عن السخرية كوسيلة تستجلب ردود فعل لتخريب الشرعية.

Van Doorn, J., "Provocatie en conflict", in Van Broom (ed.), Actuele sociologio-current sociology, Assen, 1970.

وهناك من الدراسات الأخرى ما يركز انتقاداته على النظرية العامة مثل دراسة أمبلر عن العلاقات المدنية العسكرية التي تربط بين احتمالات التمرد العسكرى



ودرجة قوة الحكومة التي بيدها السلطة.

Ambler John, S., *Soldiers against the State: The French Army in Politics*, Garden City, N.Y., Doubleday, 1968.

وهناك أيضاً دراسات تهتم بجوانب خاصة من النظرية العامة مثل دراسة نيومان ويانج التحليلية الأكاديمية عن الجيش البريطاني. وتتبنى هذه الدراسة المنظور الماركسي في تحليل العلاقات المدنية العسكرية.

Newman, B. and Young, D., *The British Army, Presented at Meeting of Research Committee on Armed Forces and Society at amesterdam*, March, 1973.

وهن الدراسات التحليلية المتبنية للمنظور الماركسي أيضاً دراسة ليكنشت عن الحالة العسكرية والحالة العسكرية المضادة.

Lieknecht, K., *Militarism and Anti-Militarism*, N.Y., Dover, 1972.

ونضيف إلى هاتين الدراستين عدة دراسات أخرى معاصرة تحلل الشرعية العسكرية في حدود النظرية الماركسية أيضاً ومن أمثلتها ما يلي:

١ - دراسة انتون بيلر عن الجيش الأفريقي والقومية والتنمية الاقتصادية وهي عبارة عن مقالة تتناول دراسة القوات المسلحة الإقليمية ولكن بصورة أقل موضوعية.

Bebler, A., "The African Military Nationalism and Economic Development", J., of African Studies, 8, 1973, 70-86.

٢ - دراسة فيرست عن العلاقة بين التدخل العسكري وطبيعة القوة السياسية في أفريقيا.

First, R., *The Barrel of a Gun*, N.Y., Panthon, 1970.

٣ - دراسة كتشن النقدية لجذور الحالة العسكرية في ألمانيا والتطبيق العلمي لها.

Kitchen, M., *A Military History of Germany*. Bloomington Ind. Indiana Uni. Press, 1975.

٤ - دراسة كوزاك عن التغيرات والوظائف الاجتماعية والسياسية للقوات المسلحة في أمريكا اللاتينية وهي دراسة نقدية لدور القوات المسلحة في بعض هذه البلاد.

Kossack, M., «Changes in the Political and Social Functions of the Armed Forces in Latin America», in Janowitz, M. and Van Doorn (eds.), Military Intervention, Rotterdam Uni. Press, 1971.

٥ - دراسة نيومان ويونج السابقة عن الجيش البريطاني.

ويمكن تناول مسألة شرعية القوات المسلحة من زاوية أخرى مختلفة ألا وهي العنف غير الشرعي (انظر فان دورن في مؤلفه الجيش وأزمة الشرعية ص ٣١) وتوضح الدراسات العديدة في هذا الصدد أن الحروب بين الدول قد انخفضت في معدلها منذ الحرب العالمية الثانية لكن الحروب الأهلية قد أصبحت ظاهرة منتشرة وأنها أي الحروب الثورية والتمردية عادة ما تأخذ شكل الصراعات الجادة. ويرى هانتجتون أن الحكومة تسعى إلى القضاء على أي تحد لسلطتها في حين يسعى التمرد إلى القبض على زمام السلطة أو تدمير الحكومة. والمفاوضات والاتفاقات بين الطرفين مفقودة حيث لا يعترف أي منهما بشرعية الآخر ومجرد الاتفاقات أو المفاوضات يعنى الاعتراف ذاته.

Huntington, S., "Patterns of Violence in World Politics, II-50", in Huntington, S. (ed), Changing Patterns of Military Politics, N.Y., Free Press of Glencoe. 1962.

أما مدى وصف هذا العنف بأنه شرعي أو غير شرعي فهو في الغالب مسألة اختيار سياسي (انظر الديناميات الاجتماعية لحرب العصابات الثورية لاوسانكا وهي دراسة نقدية لعلاقة حرب العصابات بالمجتمع الأكبر).

Osanka, F., "Social Dynamics of Revolutionary Guerrilla Warfare, 399-416", in Roger Little A Handbook of Military Institutions, Beverly Hills, Calif., Sage 1971.

وانظر أيضاً دراسة حرب العصابات في الستينات لباريت التي أشرنا إليها سابقاً.

ونلاحظ هنا أن تعريفات الشرعية تبدأ في الاتساع أكثر فأكثر، فأفعال العنف التي تعتبر غير شرعية تصبح شرعية بالتدرج من خلال عملية التبرير الذاتي (انظر دراسة ستوكس عن طبيعة القوى السياسية ومناهج السلطة في أمريكا اللاتينية).

Stokes, Williams, S., "Violence as a Power" in Latin American Politics, Western Political Q., 5, 1952, 445-68.

وتبرز مهنية القوات المسلحة كعامل هام على السطح حينما يفقد

العسكريون شرعية استخدام العنف ويواجهون بمنافسة شديدة من قبل من يدعون الشرعية لأنفسهم وينكرونها على القوات المسلحة كالمدنيين المسلحين ومقاتلي المقاومة وحرب العصابات والثوريين والإرهابيين (انظر أيضاً فان دورن وأزمة الشرعية).

ولا ننسى هنا التساؤلات النقدية للمجتمع ذاته حول حدود التدخل العسكرى (انظر ذلك القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام القوة في المجتمع الحديث عند أوبرين).

O'Brien, W., U.S. Military Intervention: Law and Mortality, London, Sage, 1979.

وجمعت إيلين شتين سبعة عشر مقالاً حلت من خلالها أبعاد التدخل العسكرى المختلفة واستخدمت في تحليلها إطاراً درست من خلاله هذا التشابك بين الآثار التكنولوجية والتنظيمية والسياسية العسكرية لهذا التدخل وركزت بصفة خاصة على سبعة موضوعات هى التكنولوجيا والضبط والقوات المسلحة المتغيرة والعمليات السياسية والشئون السياسية العسكرية والمشاكل المهنية والضغوط الداخلية وإعادة الصياغة التصورية.

Stern, Ellen (ed.), The Limits of Military Intervention. Beverly Hill, Calif., Sage, 1977.

ومن أحسن الدراسات التى تناولت العلاقة بين الدور الداخلى للجنس وصلته بمؤسسات البلاد الأخرى دراسة ويتلى عنى دور القوات المسلحة القومية فى الصراع السياسى وأبعاده الدولية.

Wheathley, C.W., "Some International Dimensions of the Role of National Military Forces", in International Political Conflict, Paper Presented at 1965 Meeting of American Sociological Associations.

ومن هنا يتبين لنا أن قضية شرعية القوات المسلحة ما زالت موضوعاً هاماً يشغل الناس. وقد رأى الغرب فى العلاقات المدنية العسكرية شيئاً مضاداً لاتجاه المجتمع والسياسة نحو العسكرية، ومن ثم فإن القوات المسلحة تتجه بدرجة عالية إلى المدينة وبالتالي إلى العزلة والاغتراب ولا تمس أزمة الشرعية الجديدة هنا خصائص النظام السياسى كثيراً بقدر ما تمس المؤسسة العسكرية نفسها.

(٦)

يتضح لنا مما سبق أن ميدان التحليل السوسيولوجي للعلاقات المدنية العسكرية ليس ميداناً جديداً تماماً. بالرغم من ذلك فإن دarsi هذه العلاقات المدنية العسكرية ليس ميداناً جديداً تماماً. وبالرغم من ذلك فإن دarsi هذه العلاقات والمهتمين بها وخاصة على مستوى الدول النامية ما زالوا يرون أن المعلومات التي لديهم غير كافية وأن استنباطاتهم غير عميقة وأن تفسيراتهم غير مصقولة. ويجمع الباحثون أنه باستثناء العلماء البارزين في هذا الميدان الذين قدموا إسهامات رائدة يمكن وصف هذا الكم الكبير من المؤلفات في العلاقات المدنية العسكرية بأنه غير متسق وغير متوازن وهؤلاء العلماء هم: صمويل هانتجتون وصمويل فاينر وموريس جانوتر. وصمويل ستوفر وإدوارد إيريل وهارولد لازويل. وقد يرجع عدم التوازن هذا إلى عدم الاتفاق على توجيهات قيمية مشتركة وعلى إجراءات البحث وكذلك عدم اتفاقهم على المعايير والإجراءات الضابطة المرتبطة بالتعريفات والتصورات والأطر المرجعية والنظريات والتصنيفات. ويؤدي هذا القصور إلى إعاقة التحليل المنظم للعلاقات المدنية العسكرية وكذلك إعاقة تطور نظرية عامة تتعلق بها. ويضاف إلى ذلك أن التوجيهات الأيديولوجية لازالت تلازم مفاهيم الجيش والمجتمع والسياسة مما يؤدي إلى تفجير الجدل حولها كثيراً. كما أن عدم الاتفاق على نظرية عامة مقبولة عن الصراع يجعل كثيراً من الدراسات المتعلقة بالاستقرار وعدم الاستقرار في السياسة والمجتمع تعتمد على بعض المفاهيم مثل الحرب الشاملة والثورة والتغير الدينامي والأخلاقيات الشاملة للتحديث. ويعنى هذا ببساطة أن التوجيهات القيمية والميول الأيديولوجية للعلماء الاجتماعيين قد أعاقَت نمو نظرية عامة شاملة مفيدة في ميدان العلاقات المدنية العسكرية.

إلا أن تحليل وتقييم المؤلفات والبحوث السابقة التي أشرنا إليها وخاصة تلك المرتبطة بالعلماء البارزين في هذا الميدان تكشف لنا عن وجود ترابط قوى بين تصوراتهم وتحليلاتهم وهذا المناخ الأيديولوجي والسياسي السائد في الفترة الزمنية التي عاصروها. ولهذا يمكن القول أن هناك أربعة نماذج عبر فترة الخمسين سنة الماضية قد صممت وحللت من وجهة نظر أصحابها بأحكام بأيديولوجياتهم الخاصة.

ففى خلال ١٩٣٠ وكرد فعل للإنساق الثلاثة الشمولية في أوربا ظهر عند العلماء السياسيين الليبراليين والديمقراطيين في الولايات المتحدة مفهوم الدولة العسكرية

الذى ركز على ظهور متخصصى العنف. ومن هنا يمكن القول أن النموذج الأول هو نموذج ضابط الدولة العسكرية. ويرى بيرليتر أن لازويل قد أخطأ في جعل هذا النموذج الأب الأعلى للشمولية. لأن الأحداث المتأخرة قد كشفت أن الرأى كان للايديولوجيين المدنيين والخطباء الشعبيين والرومانسيين الأوائل في اليابان وألمانيا. إلا أن نظرية لازويل عن الدولة العسكرية كانت هامة في نفس الوقت وكانت مقالته أبرز المقالات التى صدرت في العدد الخاص الذى طبعته المجلة الأمريكية في علم الاجتماع عام ١٩٤١ عن الحالة العسكرية. وقد احتوى هذا العدد على جملة مقالات عن الحرب والجيش درست جميعها من الزوايا الانثروبولوجية والسوسيولوجية والتاريخية كأول محاولة تصنيفية في هذا الميدان.

وبعد ذلك بفترة كافية، كان في هذه البحوث البارزة التى قام بها صمويل ستوفر وزملاؤه عن الجندى الأمريكى، مادة كافية أنكب عليها العلماء الأمريكيون لإعادة بحث الحقائق المتعلقة بجيل ما بعد الحرب حيث ساعدت الحرب على فهم أعمق للقوات المسلحة ودورها. وأشارت دراسة ستوفر إلى تحول من تفسير لازويل إلى تفسير حديث آخر أقل حدة من الزاوية الايديولوجية. وبعد طبع مؤلفات الجندى الأمريكى ظهر عالمان آخران بارزان من الشباب هما صمويل هانتجتون وموريس جانوتز. وقد تأثر الأخير بشدة بـستوفر. وقد حول هذان العالمان مشكلة العلاقات المدنية العسكرية من التوجيه الايديولوجى المعارض للشمولية إلى المناداة بالتحليل المفتوح لها والذى أساسه الجيش الأمريكى. ومن ثم فقد حل نموذج الجندى المهنى الموجه مدنياً محل نموذج جندى الدولة العسكرية الموجه شمولياً. وهذا هو النموذج الثانى في هذا التقويم.

ويعتبر كتاب هانتجتون عن الجندى والدولة أحد وأحسن المحاولات الرامية لايجاد نسق نظرى عن العلاقات المدنية العسكرية واعتبر هانتجتون المهنة العسكرية المناقضة لمتخصصى العنف بمثابة مولود اجتماعى جديد. والجندى المهنى تحكمه أخلاقيات المهنة وتوجيهاته التضامنية ومن ثم فهو ليس بالايديولوجى كما عند لازويل بل هو مهنى مسؤول وذكى وذو توجيه مهنى مدنى وولاءه دائماً لسيدته وهو الدولة الديمقراطية التى يسودها المدنيون.

وقد اشتق هانتجتون نظريته عن العلاقات المدنية العسكرية من تحليله للأوضاع السائدة في الولايات المتحدة وظهر مفهومه عن الجندى المهنى من خلال دراسته على الضغوط بين الجيش المهنى والمجتمع الحر. وقد حلل هانتجتون وشرح الحالات المنحرفة للمهنية في ألمانيا واليابان وتركز نظريته العامة على القوة النسبية للمدنيين والجيش في ضبط الدولة.

ورأى أن الشيء الجوهرى فى العلاقات المدنية العسكرية هو العلاقة بين قوة الجماعات العسكرية وقوة القيادة الحكومية المدنية. وكما رأينا فإن هانتجتون قد ميز بين نموذجين من العلاقات المدنية العسكرية نموذج الضبط الموضوعى الذى يكون فيه الجيش صغيرا وعالى المهنية وعرضه للضبط الموضوعى الذى يكون فيه الجيش صغيرا وعالى المهنية وعرضه للضبط الحكومى المدنى ونموذج الضبط الذاتى الذى يتميز بالافتقاد إلى الخطوط الواضحة بين الجماعات العسكرية والمدنية. وتكامل الجيش فى النموذج الأخير مع المجتمع كما يؤيد الأيديولوجية السائدة والقيم الاجتماعية. وبينما ركز لازويل على جندى الدولة العسكرية كنموذج لشرح الدولة الشمولية وكمتغير مستقل ركز هانتجتون على الجندى المهنى كمتغير أساسى حاول أن يشرح من خلال طبيعة المهنة العسكرية الحديثة ودورها فى ترويض الضابط داخل الدولة.

وقد اختلف مدخل جانوتز فى دراسة القوات المسلحة فكان من خلال علم اجتماع التنظيم. ورأى أن الهولتزكوبت Holtzkopt أى ضابط المعسكر الصارم الموجه بالشعائر العسكرية ليس هو الممثل للجندى الأمريكى. وأن نموذج هذا الجندى هو الضابط الحديث الموجه علميا وفنيا ويتركز مفهومه عن السلطة فيما يعرف بالاقناع غير المباشر. وذلك لأن الثورة فى التكنولوجيا قد غيرت من نمط السلطة التنظيمية فى الجيش ونتيجة لهذا التغير وللحقائق الاستراتيجية الجديدة بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية ظهر مفهوم القوة البوليسية العسكرية Constabulary Forces ومن ثم دعا جانوتز إلى الاهتمام الواقعى والمكثف بالمؤسسات العسكرية هذا الاهتمام الذى تجنبه علماء الاجتماع المهنى فى الماضى كما دعا إلى تحدى النظرية النمطية القائلة بأن الجيش ميدان غير قابل للبحث والدراسة. ولم ينكر أن محتويات دراسته عن التنظيم العسكرى ذات علاقة بعلم الاجتماع الصناعى والتنظيمى لكنه لم يربطها بهما تماما يضاف إلى ذلك أن التحول التنظيمى يبرز صلة الجيش بالسياسة عند التحليل كما يجعل السوسيولوجى الذى يدرسه ايدىولوجيا مهتما بدور القوة العسكرية الحديثة فى الدولة الصناعية. ولهذا يقترح جانوتز اطارا جديدا للعمليات العسكرية فى الوقت الحديث وهو الجيش كقوة بوليسية عسكرية حيث يشتمل هذا المفهوم على هذا المدى الكامل من التنظيم والقوة العسكرية. هذا بالطبع بالإضافة إلى محتويات هذا الإطار من أسلحة التدمير الشامل ذات القدرة المرنة والمتخصصة وبرامج المساعدات العسكرية والعمليات شبه العسكرية وحرب العصابات وحرب العصابات المضادة.

وقد أدت أعمال هانتجتون وجانوتز إلى تجديد دراسة القوات المسلحة والعلاقات

المدنية العسكرية كما قدمت للعلماء الأجتماعيين أدوات وأطر تصورية جديدة للتحليل وكثفت من دارسات علاقة الجيش بالسياسة والسياسة المقارنة الحديثة وخاصة في الدول النامية.

أما مؤلف جونسون الذى عرضنا له في هذه الدراسة فهو أحد التحليلات الحديثة عن دور الجيش في الدول النامية وهو أحد المؤلفات الشائعة التى تقدم تحليلا نظريا مقارنا لعدة باحثين كان أبرزهم ادوارد شلز الذى كتب مقالة عن دور الجيش في التنمية في الدول الحديثة وقد استخرج هذه المقالة من مقالته القصيرة عن التنمية السياسية في الدول الحديثة ووضع عبرها الأطار النظرى لكتاب جونسون. ويعتبر معظم الكتاب في مؤلف جونسون أن الجيش وسيلة عالية الفعالية في التحديث ولهذا فإن كلا من التحديث والتنمية السياسية يفسران ويحددان التغير في الدول الحديثة. وتعتبر الأوليباركية العسكرية المحدثة أحد العوامل البديلة للتنمية السياسية خاصة بعد أن أصبح هذا النموذج سائدا في الدول النامية وبرز دوره في التنمية السياسية والتحديث أيضا.

ويرى شلز وبأى في موضوعهما عن الجيوش في عملية التحديث السياسى أن الجيش بصفته المؤسسة الوحيدة المنظمة في المجتمع الانتقالي يعتبر التنظيم الأكثر عقلانية والأكثر حداثة. ويقول بأى في هذا الصدد أن الجيش يلعب دورا بارزا في الدول النامية حديثا لأنه أداة تحديثية قوية.

ومن الكتاب اللذين اهتموا بظهور الجيش في الدول النامية كشيء ناتج عن التحديث جونسون وما نفرد هالبرن إذا اعتبرا أن الجيش في هذه الدول هو الذى يقود الطبقة الوسطى الجديدة. وقد فاقت توقعاتهما عن الجيش توقعات شلز وبأى. وقد اهتم هالبرن بمفهوم الطبقة الوسطى الجديدة لشرح سياسة التغير والدور المحورى المخصص للجيش فيه. وقسم الطبقة الوسطى في الشرق الأوسط إلى قطاعين يتكون الأول من البيروقراط وصغار التجار ويتكون الثانى من ذوى الدخول. وخصص الدور التحديثى للقطاع الثانى واسماها بالطبقة المتوسطة الجديدة. ورأى هالبرن أن الجيش هو أكثر الطبقات الاقتصادية الجديدة قوة وتماسكا. وأنه يمثل الطبقة المتوسطة الجديدة من حيث القيادة والتأييد الجماهيرى. وهنا يأتى النموذج الثالث وهو الجندى التقدمى المحدث.

وعند تقييم التنظيمات الحديثة فإنه لابد من الإشارة إلى متغيرات المجال البيروقراطى العقلانى الفيبرى الذى يعادل الكفاءة والأمانة والمهارة والتوجيه العقلانى. والذى لا شك فيه أن الجيش في بعض سياسات الدول النامية ينظر إليه

على أنه النموذج الممثل للتظيم الحديث. إلا أنه مع ذلك نجد أن أسهام المؤسسات العسكرية الحديثة في الدول النامية في توسيع النسق السياسى والمشاركة السياسية أقل مما هو متوقع. ولا نجد مؤسسة عسكرية في الشرق الأوسط نجحت في تعضيد المؤسسات السياسية وأبنيتها وظلت الأحزاب السياسية فيها ضعيفة وموزعة وغير موجهة. أما تدخل الجيش فقد أدى إلى تأييد موقف الأنساق السياسية الصغيرة الغير فعالة والتي ليست ذات كفاءة بالرغم من أعدادها المتزايدة.

وقد أدت جهود العلماء الأول إلى محاولات تفسيرية لربط الواقع بالنظرية ولكنها على الرغم من ذلك فلم تكن توافق توقعات العلماء إلا في القليل النادر والشئ الأكثر أهمية هنا فيما يتعلق بالجندى الحديث في الدول النامية هو أن مهنته قد أصبحت أكثر سياسية وقد تأخر الضباط بفعل الظروف السياسية غير المستقرة بمهنتهم.

وبالرغم من هذا فإن هذه القلة التى تقوم بهذا العمل يمكن أن تشرح لنا دور الجيش في الدول النامية ولهذا نجد أن دارسى القوات المسلحة منذ الستينات قد ركزوا على تدخل الجيش السياسى أكثر من تركيزهم على إسهامات الجيش في تحديث السياسة. وتحول العلماء إلى دراسة الأسباب السياسية للتدخل العسكرى ودور الجيش كجماعة سائدة في التحديث.

ولا يمكن اعتبار التدخلات العسكرية أحداث مستقلة أو منعزلة فهى مرتبطة بما يسميه هانتجتون بظاهرة البريتورية. ويرى أن المجتمع البريتورى هو هذا المجتمع المسيس بالفهم الذى يعنى عملية المشاركة. ولكن ليس فقط بمشاركة الجيش ولكن القوى الاجتماعية الأخرى فالصفوات التى لم تكن متدخلة في الماضى في السياسة أو التى كانت ذات تدخل سياسى محدود قد تجرأت الآن وتحملت العبء الأكبر من المسؤولين السياسية.

وعند النظر في علاقة البريتورية بالتحديث يمكن أن نقول أن الأنماط المختلفة من البريتورية يحتمل أن تمثل مراحل معينة من التطور وتظهر البريتورية في الوقت الحالى في المجتمعات التى في المراحل الأولى والمتوسطة من التحديث والحراك السياسى يدفع الجيش في السياسات النامية إلى الفعل السياسى في حين تفشل الجماعات المدنية في إعطاء الشرعية لنفسها، فتدخل الجيش في الشؤون المدنية يعنى فساد الحكومة وأنه من غير المتوقع أن يتحسن الموقف بسرعة كما يعنى أيضا أن التغيرات المادية في المجتمع لا تتطابق مع المنظورات الأيديولوجية أو أن الصفوات المحدثه غير قادرة على الإتيان به أو غير قادرة على تكوين المؤسسات السياسية والأبنية التى تشكل القوة الدافعة للتعبئة والتحديث الاجتماعى وهنا يأتى النموذج الرابع وهو الضابط البريتورى.

٣٠٣

ولا تعتبر المهنة التضامنية صمام أمن في مواجهة البريتورية العسكرية لارتباط الظروف البريتورية بالمؤسسات العسكرية المهنية فتشمل الأخيرة على إنشاء كليات عسكرية وتدريب متخصص وجماعات مهنية موحدة وجيش قومي بل يصل الأمر إلى أن يكون المتدخلون العسكريون هم الجنود المهنيون خريجي الأكاديميات العسكرية ويمكن أن تشرح البريتورية العسكرية - كما يتصورها هانتجتون في ضوء عدة عوامل مثل التعبئة السريعة للرجال والجماعات والمصادر والدرجة الدنيا من التماسك الاجتماعي والاستقطاب الاجتماعي العالي والمستوى المنخفض في تشكيل المؤسسات السياسية والعلاقة غير المنسجمة بين مركز القوة وغيره والتأييد غير الفعال من الابنية والإجراءات السياسية كما ترتبط البريتورية العسكرية بالظروف الخاصة بالمؤسسة العسكرية نفسها مثل توالى الانقلابات العسكرية والتدخلات والخلافات بين الضباط وكذلك انخفاض مستوى المهنة العسكرية والحكم الطويل للمجتمع البريتوري انظر:

Perlmutter, A., «The Arab Military Elite», World Politics, 22, 1970.

الدراسة السادسة

التحليل السوسيولوجي للدور السياسي للعسكريين*

في بيان رؤيتنا الخاصة عن السلوك السياسي للعسكريين وقع اختيارنا على كاتبين بارزين في هذا المجال أولهما جيلز والآخر فيلد M. D. Feld وقد حاول الأول دراسة الأبعاد المتعددة للعلاقات المدنية العسكرية ثم درس طبيعة المهنية وعلاقتها بهذه الأبعاد وتناول أخيراً طبيعة التسييس وعلاقته بالمهنية وبأبعاد العلاقات المدنية العسكرية، أما الثاني فقد درس مسألة العلاقات المدنية العسكرية. أما الثاني ففقد درس مسألة العلاقات المدنية العسكرية من خلال ما يسميه بقيم المجتمع الديمقراطي والطبيعة الخاصة للمهنة العسكرية التي تختلف عن المهن الأخرى. وسوف نعرض هنا لوجهتي النظر بالتفصيل، لنخرج بتصور خاص لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين السياسيين والعسكريين. وأضعين في الاعتبار أن الأخيرين حينما يؤدون عملهم بصفقتهم العسكرية فاتهم يؤدونه كمتخصصين مهنيين، واختلفنا مع أصحاب الرأي القائل بأن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي رأينا فإنه يجب أن يكون القائد الفعلي وليس القائد الأعلى فحسب وأنه هو الذي يجب أن تسيطر تقديراته على التقديرات العسكرية وهو الذي يرسم الخطط النهائية وأن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية في تجاهل التقديرات العسكرية البحتة في بعض الأحيان. كما رأينا أن الدولة لأبد أن تقوم على أيديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل وتسعى لحملها إلى خارجها وإزالة العقبات التي تحول دون توصيلها إلى العالم حتى ولو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك. ولم تنفق أصلاً مع فيلد في الأساس الذي أجرى من خلاله مسألة علاقة الضبط المدني بالقوات المسلحة وأشرنا إلى ضرورة البحث عن أساس آخر يصلح كقاعدة سليمة للعلاقة بين الطرفين^(١).

* نشرت هذه المقالة في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع العدد الرابع، أبريل ١٩٨٣ تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد الجوهري

R. D. Mckinlay Professionalization, Politicization And Civil-Military Relations

(١)

وانظر أيضاً

MD. Feld Professionalism And Polit-ialization; Notes on The Military And Civilian Control in M. R. Van Gils, The Perceived Role of The Military, Rotte Rdam Un., Press, 1971

١ - وجهة نظر جيلز:

المدخلان الأساسيان اللذان درس من خلالهما جيلز مشكلة الدور السياسى للعسكريين هما المهنية Professionalization والتسييس Politicalization وحل جيلز هذه المشكلة فى ضوء:

أولاً: الأبعاد المتعددة للعلاقات المدنية العسكرية.

ثانياً: طبيعة المهنية وعلاقتها بهذه الأبعاد.

ثالثاً: طبيعة التسييس وعلاقته بالمهنية وبأبعاد العلاقات المدنية العسكرية.

أولاً: العلاقات المدنية العسكرية: تقتضى دراسة المظاهر السياسية للعلاقات المدنية العسكرية دراسة ثلاثة أبعاد حتى يمكن تحديد هذه العلاقات تحديداً واضحاً على النحو التالى:

(أ) وسائل الرقابة على النشاط السياسى للعسكريين.

(ب) نمط ومستوى هذا النشاط.

(ج) الدوافع الموجهة لهذا النشاط.

(أ) وسائل الرقابة على النشاط السياسى العسكرى: قسم جيلز وسائل

الرقابة على النشاط السياسى العسكرى إلى ثلاث مجموعات على النحو التالى:

١ - مجموعة الضوابط: الضوابط الرسمية وغير الرسمية ويعنى بالضوابط

الرسمية كل المواصفات المحددة لدور العسكريين ومجال نشاطهم السياسى والجزاءات المفروضة عليهم عند تجاوزهم لهذا الدور مثل التجريد من الرتب العسكرية أو الطرد من الخدمة. أما الضوابط غير الرسمية فهى أكثر أهمية من الأولى وتقوم على تنشئة الجيش وأستدماجه للقيم غير السياسية وتعتمد أيضاً على تطوير قواعد سلوكية معيارية خاصة أو بالتركيز، على التخصص الوظيفى وتقسيم العمل حيث تدفع هذه القواعد السلوكية الجيش إلى أشكال معينة من الفعل. ويعنى تقسيم العمل أن التخصص الوظيفى قد وصل إلى مرحلة تمارس فيها القوات المسلحة نوعاً واحداً من النشاط تؤديه بطريقة مرضية وقياسية إلا أن هذا النشاط الأساسى سوف يتأثر حتماً ويضعف لو أن القوات المسلحة توسعت إلى ما وراء حدوده.

٢ - العزل: تقوم هذه العملية على فعل خاص من جانب السياسة المدنية لعزل

العسكريين عن السياسة كان تقوم بإبعاد مراكز التدريب والمواقع العسكرية عن مراكز القوة السياسية أو أن تمنع العسكريين من الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو التصويت أو الترشيح السياسى أما أكثر الجوانب قوة وتأثيرا على السلوك السياسى فهو ضغط حجم الميزانية العسكرية.

٣ - **النفاذ لصفوف العسكريين:** يمكن تقسيم هذا النوع من الضبط إلى شكلين محددين أيضا أحدهما ضمنى والآخر ظاهر. وتحافظ السلطة المدنية في الشكل الأول على ضبطها فوق القوات المسلحة بالاعتماد على أنسجام المصالح وتشابك العلاقات بين من يشغلون مراكز القمة من العسكريين والمدنيين بحيث تكون الرابطة بينهما رابطة ايجابية وليست مجرد تقسيم عمل بسيط. ويعتمد النمط الظاهر على محاولات رسمية تبذلها السلطة لضمان ولاء العسكريين بالنفاذ إلى صفوفهم عن طريق المفوضين السياسيين (الكوميسار) وبالرقابة على التعليم والتدريب وبنشاء وتطوير وسائل ضبطية موازية للتدرج الهرمى العسكرى مثل الأفرع المتخصصة من الشرطة أو الميليشيا العسكرية.

وقد يترتب على فشل الضوابط العسكرية والمدنية أن تقوم جماعة مساحة صغيرة بالالتفات حول قائد محلى يفتصب الحكم بالقوة.. وقد يكون ذلك أمرا ثانيا لكنه قد حدث بالفعل في أمريكا اللاتينية. ويرى جيلز أنه على الرغم من أن الافتقار الكامل للضوابط العسكرية أو المدنية ليس للدول القومية الا أنها قد تحدث فعلا حينما تصل هذه الضوابط إلى أدنى مستوى لها.

(ب) **نمط ومستوى السلوك السياسى العسكرى:** وضع جيلز مستوى السلوك السياسى العسكرى في متصل ذى ثلاث نقاط أساسية: الأولى هى الجماعة الضاغطة حيث تحاول القوات المسلحة هنا التأثير على صياغة الحكومة للسياسة، والثانية هى الارتباط بالسياسة وتزيد القوات المسلحة هنا من دورها كجماعة ضاغطة محاولة زيادة درجة نشاطها في عملية صنع قرارات الحكومة أما بالتنسيق أو الاتحاد مع السياسة المدنية. وتتجاوز القوات المسلحة في هذا الدور حدود التخصص الفنى لها وتتراوح بين مواقف محددة تشغل حيزا ضئيلا من الاهتمام العسكرى وتسود فيها القوى المدنية بوضوح إلى مواقف يقل فيها الدور المدنى في صنع القرار وتصبح السيادة كاملة للدور العسكرى. أما الثالثة فهى التدخل الشامل حيث تقوم القوات المسلحة بالتوجيه الصريح للمناصب الحكومية وأبعاد شاغلها من المدنيين. والحد الأدنى من التدخل الشامل هو أعلى مستوى من مستويات الارتباط بالسياسة ويظهر هذا الدور في شغل العسكريين لأعلى المناصب الحكومية المدنية لفترة طويلة كمنصب الرئيس أو رئيس الوزراء. وإذا لم يشغل

٣٠٧

العسكريون المناصب الحكومية الأساسية فعلا فإنها قد تشغل بواسطة أفراد يعينهم العسكريون بأنفسهم وتظل الوظائف الحكومية الأساسية بذلك تحت سيطرة وتوجيه القوات المسلحة.

(ج) الدوافع الموجهة للنشاط السياسي العسكري : حدد جيلز العوامل التي تدفع القوات المسلحة إلى الفعل العسكري ثلاثة أنواع من المركبات : أولها، المركب الشخصي أو الفردي ويعنى تعبئة المصادر العسكرية من أجل تعزيز مصالح عدد محدود من الأشخاص، والثانية، هي المركب التنظيمي حيث يشتق الدافع الذي يحث على الفعل العسكري من مصالح التنظيم ككل. وقد يكون الدافع في الحالة الأولى هو الرغبة في الحصول على زيادات في الرواتب العسكرية، أما على المستوى الأوسع فقد توجه دوافع الفعل السياسي للتأثير على قرارات صوغ السياسة ذات الارتباط المباشر بالقوات المسلحة والتي لها انعكاسات على الجماعات والمصالح الخارجية، فالحملة لنوع معين من النسق الدفاعي مثلا أمر مرتبط بصورة مباشرة بالقوات المسلحة لكنه ذو آثار واسعة على الأمن القومي. **والمركب الثالث** هو المركب القومي أو الإقليمي القومي ألا أنه لا يسهل تحديد هذا النوع تماما لكنه يتميز بوجود سلطة قومية قائمة على تأييد جماهيري ولا تتصرف إلا بالرجوع إلى هذه الجماهير. فإذا كانت الدوافع التي توجه القوات المسلحة نحو الفعل العسكري قومية فإن هناك أمرين :

الأول : أن هدف وغاية النشاط السياسي العسكري سوف يخرج عن حدود المجال التخصصي للقوات المسلحة.

الثاني : ضرورة انسجام هذا النشاط مع مصالح الجماهير. أما عن النشاط الإقليمي القومي فإنه يختلف عن النوع الأول. إذ بالرغم من ارتباطه المباشر بالجماهير فإن هؤلاء الذين يستفيدون منه مباشرة هم فقط جماعة صغيرة من السكان كطبقة معينة أو إقليم أو قبيلة معينة. ومن أفضل الأمثلة على ذلك أمريكا اللاتينية. وتستلزم الدوافع القومية والإقليمية أرادة من جانب القوات المسلحة للدخول في السياسة على مستوى الارتباط بها على الأقل. وحينما يلعب الجيش هذا الدور فإنه سيؤثر حتما على صوغ السياسي ويتجاوز فعلا حدود تخصصه الوظيفي.

ثانيا- المهنية : يرى جيلز أنه على الرغم من عدم وجود إجماع على تعريف كاف للمهنية فإن هناك خمسة أبعاد أساسية بارزة تجعل من هذا الإجماع أمرا قريب المنال :

١ - درجة عالية متطورة من المعرفة العامة المنظمة القائمة على قواعد من

التقدم الفكرى. ويجب أن تشمل وسائل رسمية من التدريب التكنيكى الذى يعطى شرعية لكل من مستوى ووسائل التدريب. (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود نوع ومستوى المعلومات الفنية).

٢ - درجة متطورة من الاستقلال المؤسسى. فمن الضرورى بمجرد أن يصبح التنظيم الوظيفى مهنة أن ينمى درجة عالية من الذاتية لحدود مجال نشاطه وتخصصه الوظيفى ويجب أن تصاحب هذه الذاتية علاوة على ذلك باستمرار ودوام وظيفة هذه المهنة بواسطة وسائل مؤسسية رسمية تعطى شرعية لهذه الذاتية. (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود وجود وثائق قانونية رسمية توصف طبيعة المهنة ومجال تخصصها وتحدد قواعد شغل الوظيفة والحصول على أجرها).

٣ - التضامنية: يتضمن هذا البعد تطور الإحساس بالوحدة والاعتراف الجمعى الواضح بكيانها المميز عن الكيانات الأخرى. (وتظهر هذه التضامنية وتقاس من خلال ولاء وتفاعل أعضاء المهنة نحو بعضهم البعض وعدم وجود أى صراعات وانقسامات فيما بينهم).

٤ - الضوابط الداخلية والحياد الداخلى: ويعنى هذا وجود ضوابط ذاتية من السلوك مستدمجة فى عملية التدريب والتنشئة الوظيفية ويعنى الحياد الداخلى الفعال التطبيق الغير متحيز لمعايير التنظيم الأساسية عند التجنيد أو الترقى أو على أنماط السلوك أو التفاعل (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود إنشاء كيان من القواعد التى تحكم الضوابط والجزاءات وإقرار معايير الانجاز عند التجنيد والترقى والتطبيق غير المتميز لهذه المعايير والضوابط).

٥ - أخلاقيات اجتماعية مهنية ذات حياد خارجى فعال: يرى جيلز أن التطور العالى لأحد فروع المعرفة والمهارة الفنية يمد هؤلاء الذين يتخصصون فيها بأدوات قوية لضبط الطبيعة والمجتمع. ويتطلب هذا البعد أن يطبق هذا الكيان المعرفى ويسخر لاستخدامات مسئولة اجتماعية أى أن يكون توجيه تطبيق هذه المعرفة لصالح المجتمع أكثر منه لمصالح شخصية أو جماعية أو تنظيمية. ومن ثم فإن المسئولية الاجتماعية هى التى تميز الرجل المهنى عن الخبراء الآخرين. ويعنى الحياد الخارجى الفعال هذا التوجيه غير المتحيز للمهنة تجاه الأهداف والتنظيمات المجتمعية فى مواجهة أهدافها الخاصة (ويمكن تقدير هذا البعد فى حدود النشاط غير الشخصى والتوجيه المجتمعى لمسئولية هذا التنظيم فى الميدان الذى ينفرد بالخبرة فيه).

المهنية والعلاقات المدنية العسكرية :

- **المهنية ووسائل الرقابة على النشاط السياسي :** تنعكس المهنية على وسائل الرقابة على النشاط السياسي وذلك في تطور الضوابط الداخلية التلقائية اذ يعنى تطور وسائل الخبرة الفنية أن الوظائف لكل الوقت وأن الرجل العسكرى يشغل مكانة كخبير. كما يعنى تطور الاستقلال المؤسسى والتضامنية أن القوات المسلحة قد تميزت بوضوح عن المركب الأساسى للأدوار السياسية وأن الرجل العسكرى يريد أن يعمل فقط في حدود تخصصه وخبرته الخاصة. أما تطور الاخلاقيات المهنية ووسائل المسئولية الاجتماعية فيعنى أن القوات المسلحة ترى أن مهمتها هى حماية الأمن القومى وأن السياسة هى مجال السلطة والشعب وليس القوات المسلحة وما عليها هى إلا أن تقبل توجيهات السياسة. ومن ثم فإن الخبرة التنظيمية وتقسيم العمل والاتجاهات التنظيمية أى الاخلاقيات المشتقة من المهنة يؤدى بالقوات المسلحة إلى الولاء والتبعية للدولة. ويرى جيلز أن تطور المهنة المستدمجة عند العسكريين هو السبيل الأكثر فعالية للتقليل من حدة الصراع المدنى العسكرى ووضوح تقسيم العمل لكل من السياسة والقوات المسلحة. ومن ثم فلن تبذل الحكومة جهودا مكثفة ومكلفة لضمان هذا الولاء لها أولتحقيق الرقابة الفعالة على القوات المسلحة. ولا يعنى التطور التلقائى للضوابط العسكرية أن يتخلى الجيش عن ميدان السياسة. لكن جيلز لا يسلم بهذا الافتراض تماما لأن المهنة عنده قد لا تستثنى الدور السياسى بل قد تعمل من أجله.

- **المهنية ونمط ومستوى السلوك السياسى العسكرى :** من المعروف أن كل المهن تتكون من أفراد، كما أن لكل مهنة موقعا معينا في المجتمع. وأنه من المتوقع أن تكون لهذه المهن ولأفرادها وجهات نظر سياسية تعبر من خلالها عما هو مرتبط بها وبمكانتها في المجتمع. وتمارس القوات المسلحة دورها كجماعة ضاغطة في المسائل المتعلقة بحجمها وحجم توزيع الميزانية وطبيعة النظام الدفاعى. ولا يعتبر هذا الأمر مشروعا فقط لها حتى تلعب دورها كجماعة ضاغطة شأنها شأن الاتحادات والنقابات العمالية الأخرى بل هى في وضع ممتاز يمكنها من ممارسة هذا الضبط. إلا أن احتمالات الصراع مع الحكومة محدودة ومقيدة ولا تظهر على السطح بسبب اعتبارات الأمن. وقد تؤدى المهنة بالقوات المسلحة إلى تفضيل الكفاءة العسكرية والسخرية من الشقاق والصراعات بين السياسيين والتذبذب في الأمور السياسية بين الحكومات المختلفة وستؤدى تركيزها على اعتبارات الأمن أيضا إلى تطويرها لنظرة محافظة في الغالب وإلى درجة كبيرة من التعاطف مع الحكومة.

أما عن ارتباط القوات المسلحة بالسياسة فإن نشاطها هنا متسق مع المهنية العسكرية وخاصة في ظروف الحرب أو في الأزمات القومية على اعتبار أن حماية الأمن القومى هو الوظيفة الأولى للقوات المسلحة متى كان هذا الأمن في خطر وسواء أكان مصدره داخليا أم خارجيا. فهي مضطرة هنا لاتخاذ دور مشروع وخاصة حينما تهدد الأمن بالخطر إذ لابد لها من فعل تصحيحي ليس فقط باستخدام القوة المادية ولكن بتعبئة واستخدام كل المصادر التى تمكنها من الاستخدام الأمثل للقوة مثل التجنيد وضبط وتوجيه الإنتاج الاقتصادى وتوزيع المصادر الاقتصادية. وهنا يحتوى الجيش في عملية صوغ السياسة التى على الرغم من ارتباطها بأنشطته إلا أنها تخرج عن دائرة الدراية الفنية العسكرية. ويعنى ذلك أن الجيش إذا تصرف في حدود وظيفته الأساسية فأن نشاطه السياسى سوف يكون منسجما تماما مع مهنيته ويتبع ذلك بالطبع أن الدور السياسى للجيش لا يبرز كلما ازدادت محلية التهديد أو قلت استمراريته. إلا أن هناك ثلاث نقاط أساسية تبرز في هذا الصدد :

١ - وجود درجة من الاختلاف في الدور المتزايد للقوات المسلحة وفقا لزيادة احتمالات التهديد بالأمن. ولم يسمح بسمارك مثلا لجنرالاته بأن يلعبوا أى دور في أبرام المعاهدات في حين أن الجيش الأمريكى لم يلعب دورا أساسيا في إبرام المعاهدات فحسب بل في برامج التأهيل وفي السياسة الأمريكية بصفة عامة. ومن هنا يمكن القول أن العوامل الأساسية التى تحدد التوازن النسبى للقوة بين الجيش تعتمد على حساب قوة كل من الجانبين في حدود الشخصيات ودرجة الوحدة بينهما وكذلك درجة الانتفاع المباشر بالمصادر.

٢ - غموض التعريف بمعنى التهديد بالأمن القومى سواء من قبل الحكومة أو من قبل القوات المسلحة. يتركز الصراع بين الجانبين في موقف الأزمة على هدف الفعل التصحيحي وعلى استمراريته والنتائج المتوقعة منه وعلى محاولات تحديد الانتصارات السياسية والعسكرية. أما موقف ما قبل الأزمة وما بعدها فأن الصراع الأساسى يتركز عادة على تقسيم العمل وتقدير وتحديد ما هية التهديد الأمنى وعلى مدى الفعل الشامل الضرورى لحل الأزمة.

٣ - في مسألة توسيع العمليات العسكرية. قد يحدث الصراع بين القوات المسلحة والحكومة حول مسألة توسيع العمليات العسكرية. إذ يحدث أحيانا أن يطلب أحدهما التوسع ويرفض الآخر مثال ذلك معارضة بعض الكتائب لهتلر حينما رأى توسيع دائرة الحرب.

أما في حالة التدخل الشامل فهناك شرطان أساسيان لابد منهما حتى يتسجم

هذا النمط من الفعل السياسى مع المهنية العسكرية. يرتبط الشرط الأول بالموقف الذى تقوم فيه الحكومة المدنية بخرق مهنية الجيش كأستخدامه مثلاً كقوة بوليس داخلية أو محاولات التدخل فى التنظيم العسكرى وفى تنفيذه لواجباته وكذلك التدخل فى التدريب العسكرى ومحاولات الرقابة على مسائل التجنيد والترقى. هنا تدرك القوات المسلحة أن هناك تهديداً لفاعليتها ولأمن الدفاع القومى ومن ثم تحاول مجابهة ذلك بما تراه ضرورياً. أما الشرط الثانى فإنه أكثر أهمية من سابقة ويكون من الصعب فيه تحديد مركز السلطة فى الدولة أى عدم الاستقرار السياسى. ويتمثل ذلك فى الظروف التى تكون الدولة غير قادرة فيها على تحقيق وظائفها السياسية لعدة أسباب يمكن الإشارة إليها كما يلي:

- ١ - التباطؤ أو وجود عقبات تؤثر على عملية صنع القرار بمعنى عدم قدرة الدولة على تحقيق أحد وظائفها الأساسية وهى وظيفة صوغ السياسة.
 - ٢ - تفشى الفساد فى الدولة والانحراف عن قواعد الدستور.
 - ٣ - افتقاد الحكومة إلى التأييد الشعبى وعدم رغبتها فى نقل القوة لغيرها.
 - ٤ - عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقها.
- ويظهر عدم الاستقرار السياسى بصورة واضحة يشتد فيها الصراع بحيث توجد سلطة مركزية مسئولة فيتعرض الأمن القومى للخطر ويتدخل الجيش بصورة مشروعة لوقف هذا الخطر.

المهنية والدوافع الموجهة للنشاط: يرتبط هذا البعد بمركب من العوامل يؤثر على الدور السياسى للعسكريين. فتمنع المهنية العسكرية أى فعل سياسى شخصى لكونه معارضا بوضوح للمسئولية الاجتماعية للقوات المسلحة. ومع ذلك فقد تنصرف القوات المسلحة كجماعة معارضة على أساسى تنظيمى وتؤثر بالتالى بصورة مباشرة على قرارات السياسة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها كتنظيم ولا شك أن هذا يناقض مهنتها. أما إذا تصرفت القوات المسلحة فى حدود المصالح الإقليمية فأن هذا يتناقض أيضا مع الاخلاقيات الاجتماعية القومية لكن الدافع القومى قد ينسجم مع مستوى ارتباط الجيش بالسياسة ومستوى تدخله فى شئونها.

ثالثا: التسييس: التسييس هو هذه العملية التى تقوم أما على غرس قيم وأراء معينة فى تنظيم ما أو القيام بأفعال مرتبطة بهذه القيم تجاه الدولة ولكنها تخرج عن الأطار المرجعى الأساسى الذى يمليه المجال الوظيفى التخصصى الفنى لأى تنظيم. والتسييس على نوعين أما أقناعى أو علنى. فالعلنى هو هذا الاتجاه الصريح أو

العمدى من قبل الدولة لغرس قيم عسكرية سياسية فى القوات المسلحة إلا أنه يجب ملاحظة أن الغرس العلنى للقيم السياسية العسكرية الإضافية يختلف بوضوح عن الغرس البسيط للقيم السياسية فكل الدول تحاول بدرجة ما أن تغرس القيم المختلفة من الوطنية أو الولاء القومى فى قواتها ومع ذلك فأن هذا النمط من غرس القيم السياسية يختلف أساسا عن التسييس الذى يربط القيم السياسية بالأمن القومى والذى ينسجم مع دور الجيش. والتسييس هنا يغرس القيم فى خط مواجهة أوسع. ويصل التسييس الاقناعى لنفس النتائج التى يصل إليها التسييس العلنى من حيث اعتمادها على إطار مرجعى سياسى أكبر لكنه يختلف عنه فى مسألة القيم السياسية التى عادة ما تكون مفروضة عمدا من قبل الدولة أو ناتجة بصورة تلقائية من خلال عملية التفاعل العامة بين القوات المسلحة والدولة. وتنعكس هذه الأنواع من التسييس على العلاقات المدنية العسكرية، ويرتبط التسييس العلنى أساسا بالدولة ذات الحزب الواحد وأهم ملامحه الأساسية مشروعية الحزب الواحد وتوسع وظيفته إلى ما وراء التعبئة البسيطة وتجنيد القادة حتى تشمل الوظائف الضبطية الحكومية الأساسية بصورة تبرز سلطة الدولة وسلطة الحزب. وقد ينظر إلى التسييس العلنى أحيانا من زاوية أيديولوجية حيث يعتبر نظام الحزب الواحد كل التنظيمات فى المجتمع جزءا من كل عضوى يجب أن ينتمى إلى المجرى الأساسى لهذا الكل وهو الحزب. وبصفة عامة لا تلتزم الدولة ذات الحزب الواحد بالنمو الأجارى والمتطور للتوجيه العام وللمركزية فقط بل أنها تنظر إلى معارضته لهذا الحزب على أنها مهددة له ولوجوده. (ويعتبر الجيش أحد القوى الأساسية الواضحة لمثل هذه المعارضة). وعلى الرغم من أن التسييس العلنى يوجه أساسا من جانب الدولة أن أنه قد يكون فى بعض الأحيان من قبل القوات المسلحة التى قد تكون طورت تسلسلا رئاسيا عسكريا هرميا قوميا من جيش العصابات كما حدث فى الصين.

ويبرز التسييس العلنى عبر طرق متعددة:

- ١ - عند اعتماد التجنيد والترقى على ظروف الاندماج مع الحزب أكثر منه على معيار الانجاز المهنى أو أن يستكمل الجانب المهنى مع معيار الولاء للحزب كمعيار لتقييم الأفراد.
- ٢ - عندما يوزع الحزب بطاقات حزبية بين العسكريين تكون نواة للولاء له.
- ٣ - عند احتواء الجيش فى عملية صنع القرار العام بتخصيص مناصب حكومية لكبار القادة العسكريين.

٤ - عندما يدخل الحزب نظام المفوضين السياسيين حتى يشجع الجيش على الانضمام له ويتمكن من الرقابة عليه.

٥ - عندما تصنع الدولة برامج تعليمية وثقافية سياسية في مدارس أيديولوجية خاصة. والعاملان الرابع، والخامس هما أعلى درجات التسييس. هذا وتختلف الجيوش في درجة التسييس فالجيش التنزاني مثلاً أعد برنامجاً معتدلاً من التسييس في عام ١٩٦١ في حين أظهر الجيش الصيني مستوى عالياً منه.

المهنية والتسييس:

أنه من الضروري أن نلاحظ أن التسييس العلني ليس عاملاً مضاداً لتطور المهنة على الرغم من احتمالات الصراع بينهما. فإذا كان الحزب الواحد يمثل سلطة الدولة وإذا كانت هذه السلطة مقبولة - شعبياً فلن يكون هناك موضع لسؤال حول أثر التسييس على المسؤولية الاجتماعية وإذا لم يكن للتسييس آثار ملحوظة على الترقى والتدريب فلن يكون عبئاً على المعرفة الفنية. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن كل المهن في الدول القومية ليست مستقلة تماماً ومن غير الممكن أن تكون كذلك إلا إذا وجدت في فراغ لأنها أما مرتبطة برقابة الحكومة أو بنصيبها في الميزانية العامة للدولة. والتسييس العلني هو بمثابة هجوم مباشر على الذاتية المؤسسية لأنه يمنع الجيش من تطوير توجيهاته الخاصة ومصادره المستقلة.

التسييس العلني والعلاقات المدنية العسكرية: هناك علاقة مباشرة بين التسييس العلني ومسألة النفاذ لصفوف العسكريين. فمن العوامل الأساسية للتسييس من قبل الدولة أن توسع رقابتها على القوات المسلحة بأن تشرف عليه حتى تضمن تكامله مع الحزب. وتبين تجربة الدول الشيوعية أن تطويرها لدرجة عالية من التسييس هو بمثابة تأمين فعال ضد الانقلابات الداخلية. وعلى الرغم من أن الدول الأخرى ذات الحزب الواحد قد تعرضت لهذه الانقلابات إلا أن معدل الانقلابات بها أدنى أو يشابه على الأقل معدل في الدول ذات الحزبين أو الدول التي لا يكون فيها نظام الحزب الواحد قوياً حيث يزيد التسييس من درجة حساسية الجيش السياسية ومن ادراكه لضعف الحكومة ومن ثم تدخل الصراعات والانقسامات الحزبية إليه ويتورط في سياسة الحزب خاصة حينما تغيب الوسائل المؤسسية الرسمية التي يمكن انتقال القوة لها. وصحيح أن هناك أدلة على وجود مثل هذه المشاكل في البلاد الشيوعية (مثال ذلك دور الجيش في الصراع بعد خروشوف) لكنها في الواقع أكثر احتمالاً في البلاد الضعيفة من الدول غير الشيوعية ذات الحزب الواحد.

أبعاد الصراع التسييسي العلنى والمهنية: تباشر كل الدول الشيوعية برامج للتسييس العلنى إلا أننا يجب أن نلاحظ أن القوات المسلحة قد تقاوم محاولات التسييس الشديدة. وقد كان هذا الأمر واضحاً في روسيا ولكن بصورة خفية أما في الصين فقد كان أمراً معروفاً. ويؤدى التسييس العلنى علاوة على ذلك إلى درجة عالية من الصراع حينما يدخل إلى قوات مسلحة تكون قد تطورت فعلاً عبر خطوط مهنية. فأحد الأسباب الأساسية للانقلاب الغانى في عام ١٩٦٦ كان استياء الجيش من محاولات نكروما لتسييسه.

أما الأثر البارز للتسييس على مستوى النشاط السياسى العسكرى فهو أما أن تحتوى القوات المسلحة في دور ترتبط فيه بالسياسة بحيث تكون تابعة لها وأما أن يعطى لها دور الجماعة الضاغطة. وتزداد احتمالات الوضع الأول حينما يؤدى التسييس إلى نفاذ غير ظاهر في صفوف العسكريين ويكن هناك تبادل للمصالح السياسية والعسكرية بين الأفراد. مثال ذلك أن هناك نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الوزراء الصينى من قادة الجيش في حين لا يظهر هذا النفاذ غير المعلن في الاتحاد السوفيتى حيث لا يبرز القادة العسكريون.

إلا أنه من الملاحظ أن دور الجيش المسيس المرتبط بالسياسة أكثر استمراراً من دور الجيش المهنى المرتبط بها حيث لا يتوقف الأمر على الأزمات القومية المحتملة الحدوث. وحتى لو أطاح الجيش بالحكومة فلن يتبع ذلك إلا تغيرات قليلة في البناء السياسى تتضمن عادة تغيرات في الأفراد وفي الحكومة. مثال ذلك الانقلاب الجزائرى الذى أدى إلى عدد محدود من التغيرات في مجلس الوزراء وإلى تحول طفيف في السياسة.

أما فيما يتعلق بالدوافع الموجهة للنشاط السياسى العسكرى فإن تطور التسييس العلنى يمنع القوات المسلحة من التصرف على أساس شخصى. والنفاذ إلى صفوف القوات المسلحة بطريقة التسييس العلنى لا يظهر هذا الدافع التنظيمى الواضح لدور الجيش كجماعة ضاغطة. أما الأنشطة الإقليمية القومية فهى مستثناة هنا لأن الدافع القومى يكون بارزاً طالما يلعب الجيش أدواراً يرتبط فيها بالسياسة أو يضطلع هو نفسه بمقاليده الأمور.

التسييس الإقناعى: التسييس الإقناعى - على عكس أدوار التسييس العلنى والغرس المتعمد للقيم السياسية - هو ناتج تلقائى من طبيعة التفاعل بين القوات المسلحة والحكومة. وهو بذلك أكثر تعقيداً من هذا التسييس الذى يعتمد على الفعل ذى الجانب الواحد في النظام ذى الحزب الواحد. وهناك ثلاث مجموعات أساسية

من العوامل ينتج عنها هذا النوع من التسييس يرتبط بعضها بطبيعة التنظيم العسكرى ويرتبط الثانى بنوع الحكومة أما الثالث فإنه يرتبط بطبيعة التفاعل بين القوات المسلحة والحكومة.

١ - العوامل المرتبطة بطبيعة التنظيم الداخلى للجيش: تتركز هذه العوامل حول الدرجة التى يعكس بها الجيش البناء الاجتماعى الذى هو جزء منه فطالما أن الجيوش جزء من النسق الاجتماعى فإنها لابد وأن تعكس بوضوح البناء الاجتماعى لهذا النسق. وللمهنية هنا دور حيث لا ينظر الرجل العسكرى إلى نفسه كنتاج لهذا البناء الاجتماعى الذى هو جزء منه بل يعتبر نفسه أساساً ممثلاً عسكرى ولو تتبعنا هذه المجتمعات ذات الصراعات المؤدية إلى الانقسام الطبقي أو الأقليمى أو القبلى ونظرنا إلى هذا الموقف الذى تعكس فيه القوات المسلحة هذا الصراع المؤدى إلى الانقسام لوجدناها توحد نفسها مع هذا القطاع الذى تجند منه. وتظهر الاختلافات الطبقية فى العديد من دول أمريكا اللاتينية حيث يجند الجيش من طبقة واحدة معينة ويحتمل بالتالى أن تصدر أفعاله وفقاً لمصالح هذه الطبقة. وتعتبر القوات المسلحة فى نيجيريا مثلاً انعكاساً للتقسيم الطبقي داخل البلاد.

٢ - العوامل المرتبطة بالحكومة: تحاول الدولة هنا إقناع العسكرين بأن يكونوا سنداً لجماعات حكومية معينة بأن تغريهم بالترقى السياسى أو بتوزيع بعض المكافآت عليهم، ويختلف الأمر هنا بوضوح عن التسييس العلنى من حيث أنه أقل تنظيماً وأقل شمولاً وهو استرضائى فى الغالب. وتقوم الحكومة بهذه المحاولات فى الغالب حينما تكون ضعيفة الجانب وغير قادرة على الاعتماد على ولاء الجيش أو حينما تفتقد إلى التأييد الجماهيرى. ومن ثم تحاول الاحتفاظ لنفسها بالقوة بالاعتماد على تأييد العسكرين. وتعتبر أندونيسيا مثلاً طيباً لهذا الجيش الذى قاوم هذه المحاولات بدرجة كبيرة بينما تمثل سوريا الحالة المعاكسة له.

وهناك مثالان لطبيعة التفاعل السياسى العسكرى المعجل بالتسييس. يرتبط الأول بالدور الذى تلعبه القوات المسلحة فى تحقيق الاستقلال حينما لا يمكن تحقيق هذا الاستقلال بطريق التحول الدستورى فيصبح الجيش بالتالى محتوى فى عملية الصراع المسلح. ويدفع به إلى دور سياسى مركزى وأمريكا اللاتينية من أفضل الأمثلة على ذلك. أما العامل الثانى فهو أكثر أهمية من الأول إذ يرتبط بالدور الماضى للقوات المسلحة فى الاضطلاع برقابة حكومية شاملة حيث يؤدى الأمر إلى التسييس عبر عدة طرق: أولها: أن تضطر القوات المسلحة إلى صوغ القرارات السياسية وأن تتعاون مع الجماعات المدنية السياسية الأساسية. وعلى الرغم من أن الجيش

قد يظل المنفذ لهذه السياسة دون أخطاء فإنه يتحول بالضرورة إلى جماعة سياسية. **وثانيهما** : أن اضطلاع كبار قادة الجيش بأعباء الحكم يعنى انفصالهم عن القوات المسلحة. وقد يؤدي ذلك إلى انشقاق داخلي. **ثالثها** : إنه متى أضطلع الجيش بالأعباء السياسية فلا بد عليه أن يحدد أى السياسات يجب أن تنفذ وكيف يتم ذلك. وإذا تعرض الجيش المهني لهذه الضغوط فستكون أمامه مشكلة توقيت التدخل وتوقيت عودة السلطة إلى المدنيين والظروف المناسبة التي تؤدي أن تعود هذه السلطة إلى المدنيين بصورة فعالة. أما إذا تعرض الجيش ذو المستوى المنخفض من المهنية إلى هذه الضغوط فإن المشكلة بالنسبة له ستكون أخطر وأخيراً من المحتمل أن تؤدي عودة السلطة إلى المدنيين إلى مهنية الجيش طالما أنه يتخذ من الاحتياطات ما لا يؤدي إلى تكرار تدخله. وقد يأخذ ذلك بالتالي شكلاً من أشكال التوزيع الإشرافي له.

التسييس الإقناعي والمهنية : عند التعرض لهذه العلاقة هناك عاملان لا بد من وضعهما في الاعتبار **أولهما** : درجة التسييس **وثانيهما** : درجة توحيد الجماعة المسيسة مع القوات المسلحة أى هل ينتمى كل الأعضاء المسيسين إلى نفس الزمرة السياسية. إلا أنه يجب أن نلاحظ أن التسييس الإقناعي كالتسييس العلني لا يمثل إهمالاً كاملاً للمهنية ومع ذلك فإن له آثار سلبية عليها تختلف عن الوضع في التسييس العلني. ويتربط الانعكاس المباشر للتسييس الإقناعي على المهنية بتطور حياد فعال في مجال الضوابط الداخلية والمسئولية الخارجية. لكن الترقى والتجديد السياسى سيعمل على استئصال المعيير الداخلية الإنجازية الحيادية. في حين نجد أن الحساسية السياسية المتزايدة للقوات المسلحة قد تعوق التفاعل الخارجى الحيادي التزيه.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن نضع في الحسبان هذه المتغيرات التي ذكرناها سابقاً. فالتسييس يمكن أن يتنوع بدرجة هائلة ويتبع ذلك بالطبع أنه كلما انخفضت درجته كلما قلت خطورة آثاره على المهنية. ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أن معظم جيوش العالم المهنية تتمتع بدرجة معتدلة من التسييس وتعتمد درجة التسييس على طبيعة توجدها داخل الجيش. فإذا كان التسييس داخل الجيش منسجماً فلن تكون هناك آثار شديدة على مستوى المهارة والذاتية أو التضامنية. أما إذا كانت هناك داخل الجيش جماعتان مسيستتان متنافستان أو أكثر بين الرتب العسكرية فإن آثار ذلك على الأبعاد الأخرى المهنية سوف تصبح في غاية الخطورة. إذ تصبح التضامنية غير ممكنة وكذلك الحال بالنسبة لمستوى المهارة والفاعلية. ويمثل الجيش السوري حالة كلاسيكية لقوات منقسمة بعضها اشتراكي والآخر

محافظ على الرغم من محاولة إيجاد درجة من التوحد فيما بينها في السنوات الأخيرة بسيادة زمرة سياسية معينة على الجيش كله.

التسييس الإقناعي والعلاقات المدنية العسكرية: عند الحديث عن هذا الجانب لا بد أن نضع في الاعتبار كلا من عاملي وحدة الجيش المسيس وقوة الحكومة. وحينما يكون التسييس في الجيش منسجماً ولا توجد جماعات سياسية متنافسة فإن الضوابط الداخلية سوف تحتل مكانها. ومن الصعب على الحكومة أن تعزل الجيش لأن مصالحه السياسية قد تدفعه إلى المقاومة القوية لأى محاولة من جانب الحكومة لإبعاده عن المشاركة في العائد السياسى. لكن الحكومة قد تنجح في عزله حينما تكون قادرة على تقوية نفسها والإعتماد على مصادر تأييد من خارج الجيش في حين يظل الجيش منقسماً بداخله. ويرتبط الشكل الشائع من الضبط بالنفاذ غير الظاهر لصفوف العسكريين وذلك حينما تتشابك المصالح السياسية العسكرية. ويمكن أن يكون هناك شكل معتدل من النفاذ الظاهر لصفوف العسكريين كوسيلة من وسائل الضبط لكنه لا يصل إطلاقاً إلى المستوى والشدة الموجودين في الدول ذات الحزب الواحد وقد تنمو درجة من الانسجام بين الجيش والحكومة حينما تكون المصالح السياسية للجيش منسجمة مع مصالح القادة السياسيين. وقد مرت العديد من دول أمريكا اللاتينية بهذه الظروف إلا أنه حينما كانت الحكومة قادرة على أن تستقل بنفسها قامت بعزل القوات المسلحة (كما حدث في شيلي وأرجواى) كما أدى التنوع في تجنيد القادة العسكريين (وخاصة مع زيادة نسبة أفراد الطبقة الوسطى) إلى زيادة درجة التسييس في الكثير من البلدان وإلى عدم الانسجام مع الحكومة. وتزداد حدة الصراع بين الطرفين حينما لا يكون هناك انسجام بينهما وحينما يصر الجيش مع ذلك على دوره السياسى (ومثال ذلك الحرب الأهلية في أسبانيا) أو حينما يعكس الانقسام السياسى داخل الجيش أنقساماً آخر في الحكومة (كالحال في نيجيريا).

ومن هنا نرى أن التسييس يوجد في الدول التى يلعب الجيش فيها دوراً سياسياً طويلاً كدول أمريكا اللاتينية أو حينما تكون الحكومة ضعيفة سياسياً كالحال في سوريا. وأنه حينما تقوى الحكومة فستعزل الجيش كالحال في تركيا الكمالية أو حينما يتغير تجنيد الجيش وتدريبه ووضعه العالمى. ومن غير المحتمل أن يضع الجيش المسيس نفسه في دور الجماعة الضاغطة إلا أنه مع الزمن قد يضطلع بأعباء الحكم ويعتمد الوزن النسبى لدور القوات المسلحة بدرجة كبيرة على وحدة وقوة الدولة وعلى الدرجة التى تظهر بها الحكومة اهتمامها بمصالح القوات المسلحة.

أما عن التدخل الشامل فإن هناك عوامل متعددة يجب أن توضع في الاعتبار عند مناقشة هذه المسألة:

١ - إن لم تكن الوحدة القومية في البلاد على درجة متطورة فإنه من السهل على الجيش أن يصنع انقلاباً.

٢ - حينما يؤدي التسييس بالجيش إلى أحداث انقلابات فعلينا أن نتوقع سلسلة مربكة من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة كالحال في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ - ليس هناك التزام على الجيش التسييس على عكس الجيش المهني عند قيامه بالانقلاب أن يحاول إعادة السلطة إلى المدنيين ولا أن يقيد نفسه بإزالة أسباب الانقلاب.

٤ - يحاول الجيش التسييس في الدول القومية المتطورة أن يثبت قدرته عند قيامه بالانقلاب على تكيف نفسه مع متطلبات الأمة. والطريق الأساسي لذلك هو أن يحول نفسه إلى حزب شبه سياسى وهو هنا يجعل من نفسه قوة سياسية شبه مدنية.

وأما عن مركب الدوافع الشخصية فيمكن القول بصفة عامة أن هذا المركب في الجيش التسييس لا يوجد في الدول القومية لكنه قد يوجد في الدول القومية حديثة التكوين كما أن الدوافع المنظمة في الجيش المهني ليست مقصورة على مستوى النشاط السياسى للجماعات الضاغطة لكنها قد تصل إلى محاولة الارتباط بالسياسة أو التدخل الشامل ولكن الدافع الأكثر شيوعاً في الدول القومية هو الدافع القومى الإقليمى حيث كانت الطبقة والإقليم أكثر ظهوراً كعوامل دافعة في أمريكا اللاتينية. كما قد ينسجم الدافع القومى مع الفعل السياسى عند الجيش التسييس على مستوى الارتباط بالسياسة في أوقات الأزمات القومية.

٢ - وجهة نظر فيلد:

يرى فيلد أن موضوع القيم العسكرية والمجتمع الديمقراطى موضوع جديد وأن علاجه لا بد أن يكون حذراً، ليس لأنه جديد فحسب ولكن لأن الصراع بينهما صراع تقليدى قائم، وما زال هناك خلاف حول ما يعنيه وما يحتويه. ويرى فيلد وجود هذا الصراع في أى جماعة داخل المجتمع بدءاً من الأسرة فصاعداً. لكن هذا الصراع من وجهة نظر الاتجاه الديمقراطى يحل دائماً عن طريق المنافع المتبادلة ويتداعى هذا التطور بعض الشيء إذا حاولنا تطبيقه على القوات المسلحة وذلك

المجتمع الذى يعتبر نفسه ديمقراطياً لأن القوات المسلحة شر لا بد منه من منظور المشاعر العامة العريضة ولهذا فإن تصور العلاقة بينهما فى حدود المنافع المتبادلة تصور محدود. وفى حالة وجود الصراع فإن أحد الجانبين سوف يعطى أما الجانب الآخر فسيعطى ولكن فى خسارة. والخسارة بالنسبة للقوات المسلحة هى الكفاءة وبالنسبة للمجتمع هى قيمة الديمقراطية. لكن هذه المسألة لا يمكن تطبيقها فى المواقف المشابهة على الانساق الاجتماعية الأخرى كالفوضوية والارستقراطية والاوليجاركية التقليدية والشمولية حيث ستكون هناك مفاوضات دون أن تتعرض الأطراف فيها للخطر لأن عملية المفاوضات تضبط أساساً من قبل سلطة نهائية يمكن الرجوع إليها لحل كل المآزق التى تحدث فى هذه العملية. ويرى فيلد أن المفاوضات فى المجتمعات الديمقراطية ذات نهاية واحدة مفتوحة ولا يمكن إحداث التوفيق فى الصراع بين الجانبين المتفاوضين. وقد يرجع ذلك إلى مفهوم كل من الجيش والديموقراطية الذى يجب النظر إليه بتمحيص وعناية.

ويتساءل فيلد ماذا نعنى بكلمة جيش؟ هل هو مهنة؟ أم هل هو أحد أفرع النظام السياسى؟ أم هو طبقة إجتماعية؟ أم هو مزيج من كل ذلك؟ إلا أن الاستخدام الشائع فى نظرة للجيش. إنه مهنة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يتركز الاهتمام بالانسجام الاجتماعى؟ ويقول فيلد فى هذا الصدد أننا نسمع الكثير عن المسؤولية الاجتماعية للأطباء والمحامين والأكاديميين ورجال الدين لكننا لا نسمع كثيراً عن الانتفاع الاجتماعى الذى يستفيد به المجتمع عند استدعائهم والافتراض القائم هو أنهم ينجزون أدواراً إجتماعية ذات قيمة. أما بالنسبة للقوات المسلحة فإنه لا يمكن تجاهل هذا الاعتقاد الدائم والواسع بأن اتجاهات المهنة ومهاراتها مدمرة من الناحية الاجتماعية. وأن فشل القوات المسلحة فى تدمير القيم الديمقراطية يعود إلى ضعفها السياسى ويقظة معارضيه.

والطبيعة الخاصة للمهنة العسكرية هى سبب المتاعب عند فيلد. ويعرف فيلد القوات المسلحة بأنها جماعة مدربة ومنضبطة لاستخدام العنف وهى على هذا الأساس عامل تهديدى واضح لأى جانب آخر. وعند إجراء أى مقارنة بين المهنة العسكرية وغيرها من المهن فإنه يمكن تطبيق نفس التعريف. فالمحامون مثلاً جماعة مدربة ومنضبطة كوسيلة لممارسة إجراءات منظمة كصفقات الملكية والمسائل القانونية والأطباء كوسيلة لممارسة العمليات الجراحية والأكاديميين كوسيلة لممارسة العمليات الفكرية.. كل هذه المهن تحتوى على عنصر تهديدى ضمنى ولهذا يرى أن التهديد فى مهن الطب والقانون والتعليم تهديد محدود أو يمكن ضبطه وقد يمكن تفسير ذلك بأن المجتمع الديمقراطى يفترض وجود مساواة أساسية بين

الناس وأن رجل الشارع حر في أن يختار من بين العديد من المهارات ووجهات النظر ما يروق له. كما أن القوة التي تعطى لأصحاب هذه المهن قد تؤثر على رفاحية الناس الخاصة لكنها لا تؤثر على البناء الاجتماعي الأساسي. أما في حالة القوات المسلحة فإن التعامل هنا يكون في مواجهة نسق كامل وقوى ولا يمكن التفاوض معه على أساس فردي ويقارن فيلد بين مهنة القوات المسلحة ومهنة رجال الدين فالدين منظم تماما إلى درجة أن المجتمع لا يتعامل مع أعضائه المهنيين كجانب من تنظيم وليس هناك اختلاف معترف به ومسموح به بين رجال الدين ولهذا فإن الكنيسة عند فيلد مهددة للقيم الديمقراطية. ويركز فيلد في معالجته للديمقراطية على قيم الأكثرية لهذا فهو يعارض القوات المسلحة لانتهاء بناء احتكاري كامل لا يتغير وتتركز معارضته على طبيعة النسق ذاته أكثر من معارضته لوظيفته.

وهناك تحاف أيديولوجي بين غير المهنيين من التنظيمات العسكرية كالميليشيا والمجتمعات الديمقراطية التي تعتمد على قيم الأكثرية ولا يشكل ضباط هذه التنظيمات الذين هم أعضاء أساساً في كيان علماني أى تهديد على الضبط المدني لكن الخطر المتصور للتدخل العسكري يظهر فقط مع حلول المهنية أى وجود كيان من الضباط مخصص تماماً لحياة عسكرية.

ويعترف فيلد بأن المجتمعات الديمقراطية المعتمدة على نمط الأكثرية ليست معارضة دائماً للعنف وليس هناك أساس للقول بأنها سلمية بطبيعتها أكثر من أى مجتمعات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك ليس هناك دليل على أن التنظيمات العسكرية في مجتمعات من مثل هذا النوع - مهنية كانت أم غير مهنية - أكثر ميلاً من الجماعات الأخرى لتدمير العمليات العادية للحكومة فقد تكون المشروعات الكبرى والهيئات السياسية المهنية أعظم تأثيراً في تدميرها للارادة العامة من الحكومة. لكن ما يأخذه فيلد أساساً على القوات المسلحة المهنية هو أنها كيان غريب لا يزيد بل هو غير قادر على أن يلعب اللعبة الاجتماعية كما يشعر الآخرون بأنها يجب أن تلعب. وهذه اللعبة الاجتماعية في نظر فيلد هي الممارسة المنظمة للقوة المتمثلة في العنف الذي يؤجل المجتمع استخدامه. ويستلزم ذلك معرفة قدر الضبط الموجود في السياق المهني العسكري. والحالة الافتراضية التي يسوقها فيلد هنا كمثال هي هذا الضابط الأمريكي المحترف الذي ولد في عام ١٨٩٠. يفترض أن يكون هذا الضابط قد اشترك لمدة سنة في الحرب العالمية الأولى وأربع سنوات في الحرب العالمية الثانية وثلاث سنوات في معارك كوريا ويخرج على المعاش في منتصف أو أواخر الخمسينات. إذن فالحد الأقصى لسنوات الحرب عند هذا الضابط هي ثمانية أعوام فقط عبر سياق مهني حدوده أربعون عاماً. وعند مقارنة السياق المهني لهذا الضابط

بالسياق المهني للطبيب أو المحامي فإننا سنشك في أن الحرب هي السياق المهني الفعلي للحياة العسكرية.

ويعنى هذا أن المهنة العسكرية تختلف بصفة جوهرية في طبيعتها عن المهن الأخرى. وليست هناك حرية للممارسة في هذه المهنة. فالطبيب أو المحامي مثلا يعملان عبر سياق مهني في مؤسسة رسمية أو في مشروع أو فيسبعض المؤسسات التي تهدف إلى الربح، أما الجندى المهني فإنه يعمل عبر سياق القوات المسلحة ولخدمة الدولة رأسا، وتتحدد منظوراته المهنية وفقا للرتب التي يرقى إليها وفي حدود إنجازاته لمهامه الخاصة. وسوف يضطلع بمسؤوليات أكبر وأكبر إذا ما رأى رؤساؤه صلاحيته لذلك في تقاريرهم عنه أما إذا لم يروا ذلك فسيظل كما هو. أما بالنسبة للإشباع المهني واستحسان الآخرين فإن الأطباء والمحامين قد يفتقرون مثلا إلى استحسان نظرائهم لكنهم يتحصلون على الإشباع الشخصي من المؤسسات الأخرى الغير موجهة مهنيًا هذا بخلاف العسكريين الذين لا يتحصلون على الإشباع المهني إلا من خلال سياق القوات المسلحة.

ويجب أن يتركز التحليل الواقعي للعلاقة من القوات المسلحة ومجتمعها من وجهة نظر فيلد على المشاكل التي يسببها الضبط الداخلي والاكتفاء الذاتي لهذا النسق البيروقراطي ذو الحجم الكبير ومن هنا يلزم التركيز على الظروف الروتينية للحياة العسكرية أكثر من التركيز على الظروف الطارئة لها. ومن ثم يجب النظر إلى المعركة وفقا لمنظورها الخاص. فهي غير عادية إلى الحد الذي تخضع فيه العمليات العسكرية لعوامل لانهايات غير منظمة وغير منظورة. وقد يجبر النسق العسكرى على قبول أعضاء فيه هم من وجهة نظره غير أكفاء وغير مرغوب فيهم. وقد يقيم عملياته وفقا لأحكام من الخارج وممن هم لا يلتزمون ولا يتعاطفون معه. وعلى النسق العسكرى أن ينجح في مهامه بالرغم من كل ذلك. ولا تقاس قوته وأداؤه الجيد في حدود علاقته بالمتحالفين معه أو المعارضين الفعليين أو المحتملين له ولكن بقدرته على تعبئة واستخدام مصادره الخاصة.

وهذا لا يعنى أن القوات المسلحة تصبح بذلك دولة داخل دولة. لأن هناك اختلافا أساسيا بينهما فالهدف الظاهر للدولة التقليدية هو أن تنسق أنشطة الجماعات المتنوعة لتعمل صوب غاية واحدة أو مجموعة من الغايات. أما الهدف الظاهر للقوات المسلحة فهي أن تخطط وتنفذ عملياتها بحد أدنى من تدخل القوى الخارجية. ويبرز ذلك مظهرا آخر هاما للمهنية العسكرية ملازما لطبيعتها وهو عدم رغبتها في التصرف خارج إطارها التنظيمي. وبمعنى آخر فإن الهدف الأساسى من النشاط المهني هو رجل الشارع الغير ماهر والغير قادر على المبادأة في هذه المسائل

المخصصة. ومن الناحية المعيارية فإن خدمة الرجل الغير ملم بهذه المسائل أكثر جداره ومكافأة من خدمة الرجل الذى على دراية بها. وتتزايد السمعة المهنية للجيش بدرجة مناسبة مع تزايد المستوى المهني له. ولا يحدد التنظيم السلوك المناسب وغير المناسب فيه ولكنه يقيم نفسه كنموذج عامل ضمن النماذج العاملة الأخرى فى المجتمع يحقق من خلاله هذا السلوك. ولهذا نجد أن غاية الأفراد فى السياق المهني العسكري أن يحصلوا على أعلى مستوى ممكن من الخبرة كرئيس الأركان مثلاً.

ولتفصيل ذلك يمكن القول أن قيم المهنية العسكرية تتحرك إلى أعلى، فبعيدا عن دائرة رجل الشارع الذى يعتبره الرجل العسكري أدنى منه نجد أن خريطة السياق المهني للضابط الفرد تأخذ شكلا مختلفا فهو يقيس نجاحه بدرجة تساويه مع قرنائهم أو مع من هم أعلى منه رتبة أو إذا لم يكن فى الرتبة ففى بعض المسائل شبه الأيديولوجية كالشجاعة أو الطائفة الاجتماعية أو السلالة أو المذهب. والمهنية العسكرية بهذا تختلف عن المهن الأخرى التى تتحرك قيمتها الاجتماعية إلى أسفل حيث تقاس كفاءتها بدرجة دخول الأفراد غير المدربين إلى دائرة نفوذها وضبطها. والهدف الأساسى للجندي المهني كقرد يعمل داخل نسق اجتماعي أن يغلق دائرة اتصالاته الاجتماعية بحيث تأخذ أنشطته سياقاً يسعى فيه ليس فقط إلى موقع طيب بداخل هذا النسق ولكن إلى مستقبل أفضل كما يعتبر موقعه المهني انعكاسا مباشرا للرتب المجتمعة لزملائه ومن ثم فإنه حينما يخطط ويقيم لسياقه الخاص فإنه سيهتم بصفة خاصة بتوصيف مستويات وممارسات نظرائه والحفاظ عليها. أما المهن الأخرى فهى على النقيض من ذلك، إذ تقاس هيبتها ونجاحها بطبيعة وعدد من تخدمهم من الناس العاديين. أما الجندي المدرب والمتقن وفقا لنمط معين فإنه يعمل على ضمان القيمة المهنية لمهارته الخاصة ويقيسها فى حدود مكانة زملائه والأكثر أهمية من ذلك كله أنه سيرى فى موقع زملائه انعكاس واقع هو ذاته.

وقد حاول فيلد أن يشرح هذا الميكانيزم الذى تتحول القوات المسلحة بمقتضاه إلى طائفة. أى أن تتحول فى هذه الحالة من هيئة للخدمة العامة إلى نسق اجتماعي مانع. وبالرغم من سياق هذا التحول المفترض فإن هناك حقيقة قائمة هى أن القوات المسلحة لا يمكن أن توجد فى فراغ وإنها مرتبطة بالضرورة مع العالم الخارجى إلا أن توجيهها الداخلى هو الذى يجعل هذه الرابطة بسيطة. ويرى فيلد أن العلاقات الخارجية للقوات المسلحة يقع فى حدود دائرتين الأولى علاقاتها مع أناس ليسوا أفراداً فى القوات المسلحة والثانية علاقاتها مع أناس هم أعضاء فى قوات مسلحة أخرى. والمدنيون هم أفراد الدائرة الأولى أما أفراد الدائرة الثانية فهم المعارضون الفعليون أو المحتملون.

وفي ظل ديمقراطية الأكثرية كما يرى فيلد. نجد أن العلاقة بين المدنيين والقوات المسلحة علاقة مستقيمة - من الناحية النظرية على الأقل. فالجنود ما هم إلا موظفين عموميين ليست لديهم قيم خاصة ولا يدافعون عن أى مؤسسة سياسية أو اجتماعية خاصة. فهم يوضعون في مناصبهم لأنهم يقدمون للمجتمع مجموعة خاصة من الخدمات ويعتبر المجتمع نفسه في حاجة إلى هذه الخدمات. والاتصال الرسمي بين الجنود المدنيين حينئذ سياسى بطبيعته. كما يعمل المجتمع المدنى على مد الجنود بخلفية وبمستوى يمكنهم من إدراك الآخرين للأهمية الاجتماعية لخدماتهم. وقد يحتاج العسكريون لجنود آخرين حتى يشعروا بأنهم ينتمون إلى مهنة تعمل في ميدان حقيقى وذات مقياس مفروض موضوعيا ومقبول رسميا ومن ثم يستعينون بالمدنيين الذين يجعلونهم يشعرون بهذا الإحساس ولهذا ستظل الرتبة العسكرية شيئا عاديا لولا هذا البديل المدنى. ولولا فكرة المسئولية السياسية لظلت القوات المسلحة مجرد طائفة. وهذا التعامل مع المدنيين هو الذى يجعل العسكريين يفترضون بأن الرتبة تعنى مسئولية وأن الارتقاء المهنى ما هو إلا شكل تعويضى عن التضحيات التى يقدمونها.

أما علاقة القوات المسلحة بمعارضيتها فيمكن وصفها بأن اقتصادية في طبيعتها. ووجود العدو في حد ذاته يعطى بناء رسميا لعالم الجيش ويربط أنشطته بالظروف الأيديولوجية والمادية للمجتمع الذى يخدمه. وسواء كان هذا العدو حقيقيا أم محتلا فإنه يجعل النظرة للقوات المسلحة نظرة عقلانية من حيث أن مهامها يمكن أن تحقق ويعطيها الحق في الانتفاع بالمصادر الموزعة تحقيقا لأعلى قدر من الأمن في البلاد.

ويرى فيلد أن القاعدة العامة هي أن حاجة المجتمع لقوة مسلحة ترتبط ارتباطا عكسيا بدرجة الضبط التى يمارسها فوق عملياتها، فكلما زادت درجة اعتماده عليها قلت رقابته والعكس. أما إذا رغب المجتمع الديمقراطى في أن يشرف على القوات المسلحة وأن يجعلها مهنية فهناك ثلاثة ميادين عامة يجب أن تتوسع فيها قضية الضبط السياسى على النحو التالى:

١ - فى مسألة تجنيد الضباط وتثقيفهم: يجب أن يتركز الاهتمام هنا على جعل الضباط مرآة للتكوين الاجتماعى والمعتقدات العامة للمجتمع ككل. وكلما اقترب الكيان المهنى من حدود طبقة واحدة زادت احتمالات بعدها عن قيم المجتمع الذى تخدمه ولهذا فإنه يمكن أن يشكل الضباط وفقا للأصول الاجتماعية في المجتمع وليكون قريبا من التكوين الاجتماعى للجماهير النشطة سياسيا.

٢ - في مسألة توزيع المكانة : القيمة الأولى للمسئولية العسكرية في نظر فيلد هي الحفاظ على قيمة المساواة. وهذا يتناقض في نظرة بعض الشيء مع فكرة المهنية.

٣ - مسألة تحديد الأهداف : هذا الميدان هو أكثر الميادين اتساعا في مشكلاته فهو لا يتعارض فقط لقرارات الذهاب إلى الحرب ومن يصيغها، ولكنه يتعرض أيضا للمجال الافتراضي للصراعات الممكنة ووسائلها ومناهجها وأى نوع من الحروب يمكن اعتباره عقلانيا لمجتمع معين، وكيف تصنع القرارات التي تؤخذ وما هو السلوك المسموح به. هذا وقد أعطت التكنولوجيا الحديثة المجتمعات المتقدمة القدرة على تحديد مواقع الجهات ووسائل الدفاع عنها.

٣ - رؤيتنا الخاصة بين جيلز وفيلد

الواقع أن فيلد قد ناقش مسألة علاقة القوات المسلحة بالضبط المدني من خلال هذا التعارض بين القيم العسكرية وقيم المجتمع الديمقراطي وتصور أن الصراع بينهما سيؤدي إلى خسارة كل من الجانبين للقيم التي يتمسك بها. وأدى به هذا التصور إلى محاولة تعريف القوات المسلحة هل هي مهنة أم طبقة اجتماعية أم أنها أحد أفرع النظام السياسي. كما قارن بين المهنة العسكرية والمهن الأخرى في حدود المجتمع الديمقراطي والقيم الديمقراطية ونظر إلى القوات المسلحة في هذا النظام الذي يعتمد على رأى الأكثرية ككيان غريب لا يعرف كيف يلعب اللعبة الاجتماعية وشك فيلد في أن تكون الحرب هي السياق المهني الفعلي للحياة العسكرية. كما أن العلاقة بين القوات المسلحة والمدنيين في ظل نظام الأكثرية علاقة مستقيمة لأن الجنود لا يدافعون عن مؤسسة سياسية أو اجتماعية معينة بل يقدمون خدمات لمجتمع في حاجة إليها.

ونحن لا نتفق مع فيلد منذ البداية على هذا الأساس الذي يجرى من خلال مسألة علاقة الضبط المدني بالقوات المسلحة. وهو الأساس الديمقراطي أو ما يسميه بديمقراطية الأكثرية. ونرى أنه لا يصلح كأساس صحيح لشرح العلاقة بين الطرفين. ونحن لا نعتقد أن فيلد كان يقرر واقعا فحسب عند تحليله لهذه العلاقة بل إنه كان يرسم خطى المستقبل للمجتمع الديمقراطي الذي يريد أن يشرف على القوات المسلحة وأن يجعلها مهنية حيزما تعرض للميادين الثلاثة التي يجب أن تتوسع فيها قضية الضبط السياسي. والحقيقة أن نظرية سيادة الأمة التي يقوم عليها المجتمع الديمقراطي نظرية مصطنعة ومهما كانت هذه النظرية مفسرة للحقائق والوقائع السياسية في العصر الحديث فإن نتائجها غير طيبة وعلى عكس المتوقع. وتخلع القيم الديمقراطية على رأى الأكثرية العصمة وعدم الوقوع في الخطأ

لأن مصدره إرادة الأمة وهذا من شأنه أن يؤدي بممثلي هذه الأمة إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة فيستطيعون باسم الأمة أن يفعلوا كل شيء من غير حاجة إلى الاتيان بمبررات كما يريدون مادامت الأكثرية تمثل السيادة التي تمارسها عمليا أكثرية الأمة ممثلة بأكثرية أعضاء المجالس النيابية المنتخبة. فبعد أن كان الفرد يهيمن على الحياة السياسية أصبحت الأغلبية تستند بالأمر الذي ماجأت الديمقراطية إلا لإزالته. أى أن الديمقراطية وقعت في الاستبداد مرة أخرى. يضاف إلى ذلك أن نظرية سيادة الأمة خطر على حرية الانسان لأنها لا تكفل منع الاستبداد أو الاستئثار بالسلطة. وهى وإن كانت تقرر حق الأمة المطلق في تقرير القانون الذى ترضيه الأكثرية المنتخبة فإن حرية الفرد ضائعة هنا لأن هذه النظرية تعجز عن كفالتها. هذا ويعتبر مبدأ سيادة الأمة من أخطر النظريات على الحريات الفردية لأنه يسلم بشرعية هذه السيادة ويعود بالأمة إلى الاستبداد وسلب الحريات مرة أخرى. وثمة سؤال آخر.. ما هو الأساس الشرعى لسلطة الأكثرية؟ وما هو المسوغ العقلى لاعتبار أن رأيها دائماً على حق ويمثل العدل. ويتحرى مصلحة الجماهير؟. كما أن ما تراه الأكثرية لا يعنى بالضرورة أنه صواب. ثم ماهو السبب القانون في حق إخضاع الأقلية للأغلبية ثم تجريدها من حقها في ممارسة أعمال السيادة ليصبح الوضع استبداد الأكثرية بالإرادة العامة وحرمان الأقلية من حقوق ثابتة لها؟

ولو أضفنا إلى ما سبق أن الديمقراطية هى وليدة الإرادة العامة وأن العقل بمقتضى ذلك هو الحاكم المطلق الذى يصدر الحكم على أفعال الإنسان الصادرة عنه فإننا لا نستطيع أن نسلم بأحقية العقل وكفايته في ذلك لأنه يستحيل على العقل إصدار أحكامه على غير ما هو محسوس وهو ليس بمنأى عن الخضوع لإيحاءات الميول والرغبات. هذا علاوة على أن التشريعات الصادرة من البرلمانات الديمقراطية ليست ثابتة ولا تحمل في نصوصها صفة الإباحة المطلقة أو المنع المطلق. ويمكن دحض القول الشائع بأن فلسفة الديمقراطية تقوم أساساً على الإيمان بالحقائق والنزول عند حكمها متى عرضت على الناس عرضاً سليماً. فما هو مقتنع اليوم للناس مرفوض غداً وما يقبلونه غداً قد ترفضه الأجيال القادمة، هكذا كان واقع التاريخ. ومن ثم فإننا لا نرى أن العقل يصلح لأن يكون حاكماً مطلقاً ولهذا يجب أن يكون الحكم إلى جهة أخرى غير العقل.. ویمعنى آخر أنه لابد من البحث عن سند آخر غير الأساس الديموقراطى عند التعرض للعلاقة بين الضبط المدنى والقوات المسلحة.

وتقوم الدولة في تصورنا على أيديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل

وتسعى بحملها إلى خارجها وإزالة العقبات التي تحول دون توصيل هذه الأيديولوجية إلى العالم حتى ولو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك.

وتحقيقاً لهذين الغرضين فإن أمر الحرب موكول أساساً إلى رئيس الدولة وعليه أن يقاتل بنفسه ويبدأ بإعداد قواته المسلحة وتجهيزها. ورئيس الدولة كما قلنا هو القائد الفعلي للقوات المسلحة وليس القائد الأعلى وإذا وضع على رأس قواته قائداً ذا خبرة عسكرية فإنما يضعه نائباً عنه. وليس هناك وسيلة لحمل أيديولوجية الدولة إلى العالم إلا القتال. إذا ما تعذرت الوسائل الأخرى - ولهذا فوجود القوات المسلحة وتجهيزها ومهامها هم السبيل لتحقيق ذلك. ولأن رئيس الدولة هو الذى يتولى حمل هذه الأيديولوجية كان لزاماً عليه أن يكون قائداً للجيش هو وحده لا غير.

ومعنى تولى قيادة الجيش ليس هو القيام بإدارته ولا تدريبه ولا القيام بالأمور الفنية فيه فهذه كلها أساليب ووسائل. وإذا كان رئيس الدولة يتولى شئونها تولى عاماً فإنه لا يقوم بها. ويعنى تولى الجيش تولى تكوينه وتجهيزه وأمر القيام بأعماله. ويعنى تولى رئيس الدولة له أن يتولى هو لا غيره رسم السياسة المتعلقة بتكوين القوات المسلحة وتجهيزها وإعدادها والسياسة المتعلقة بقيامها بعملها أى القتال وأن يتولى هو - لا غيره - الإشراف المباشر على تنفيذ هذه السياسة. ومن ثم فإن رئيس الدولة هو الذى يتولى رسم السياسة العسكرية كلها داخلياً وخارجياً ورسم سياسة القتال بنفسه. هذا وإن كان له أن يستعين بمن يشاء فى رسم هذه السياسة وفى الإشراف على تنفيذها ولكنه لا يجب أن يترك لأحد غيره أن يتولاه مطلقاً.

ونحن لا نتصور إلا أن تقوم السياسة الخارجية على مبدأ حمل أيديولوجية للعالم وأن يكون القتال وسيلة ذلك - عند تعذر الوسائل الأخرى - ومن ثم فإن الدولة تكون فى حالة قتال دائم وعلى الأمة كلها أن تؤمن بأن الحرب بينها وبين غيرها من الدول محتملة فى كل وقت وأن الدولة تبني سياستها على إعداد الدائم للقتال. لكن القتال الفعلي لا يكون إلا بعد أن تبلغ الدول بمضمون هذه الأيديولوجية على وجه يلفت النظر أى أن الأمر يتطلب أن تقوم سياسة الدولة على إيجاد حالة بينها وبين غيرها من الدول يمكن بها إبلاغ الشعوب والأمم بهذه الأيديولوجية بصورة واضحة مع الإعداد فى الوقت نفسه لخوض الحرب إذا اقتضى الأمر ذلك. أى أن الشرط الأساسى للبدء بالقتال الفعلي وجود مثل هذه الحالة التى تسح بإدراك العالم لهذه الأيديولوجية. ومن ثم يتحتم على رئيس الدولة إيجاد هذه الحالة وأن يبذل أقصى ما يستطيع بكافة الوسائل الممكنة فى سبيل

إيجادها حتى لو اقتضى الأمر خوض بعض المخاطر من أجل ذلك. ولكنى توجد مثل هذه الحالة فإن الأمر يستلزم توفير القوة العسكرية والعناية بالإعداد العسكرى والإحاطة بالتقديرات العسكرية.

ومن هنا يتبين لنا هذا الدور الخطير الذى يمكن أن تلعبه القوات المسلحة فى السياسة الخارجية التى هى عمادها أساساً. ويتبين أثرها أيضاً على رئيس الدولة. وهذا هو مكنم الخطر الذى لابد من إدراكه تماماً. فإذا لم تدرك هذه المسألة على حقيقتها فسيترتب عليها إما توقف حمل أيديولوجية الدولة إلى العالم وأما اضطراب وتدهور السياسة الخارجية ومهمة القوات المسلحة إذن أنها ليست مجرد تجهيز دفاعى فحسب بل هى الأمر الحتمى الذى لابد لحمل الايديولوجية إلى الخارج. والقوة العسكرية هى الطريقة الوحيدة لجعل سياسة الدولة الخارجية متفقة مع هذا الغرض وهى القوة القادرة على المحافظة على بقاء تسيير هذه السياسة تسييراً صحيحاً بناءً.

والسؤال الآن: هل يعنى أن تكون الدولة ملزمة حتماً ببناء قوة عسكرية بجهاز عسكرى قوى أن تسيطر الاعتبارات العسكرية على سياسة الدولة الخارجية؟

لا يعنى هذا إطلاقاً سيطرة الاعتبارات العسكرية على سياسة الدولة الخارجية مهما كان هذا الأثر قل أم كثر. وذلك لأن الرأى العسكرى رأى محترفين لحرفة معينة صادر من أولئك الذين يضمنون للدولة بحكم وظيفتهم المزايا العسكرية إذا وقعت الحرب بينها وبين غيرها من الدول. ومن الطبيعى والمتوقع أن يشمل رأيهم جميع الاحتياطات لكنه لا يصح أن يتجاوز مجرد النصيحة فحسب كما لا يتجاوز - بكونه نصيحة أناس محترفين لحرفة معينة - تفكيرهم فى الموضوع هذه الناحية التخصصية. ولذلك لا يصح إتباع هذه النصيحة فى كل صغيرة وكبيرة. ولا يصح بحثها إلا فيما تمثله من مكان فى البحث العام للسياسة الخارجية فتؤخذ فى فنائها وتخصصها فقط لأنها نصيحة وليس تبادلاً رأى. ويطلبها رئيس الدولة حين يبحث السياسة الخارجية ويجوز أن يسمعها إذا قيلت له مجرد سماع على أن يكون فى حالة وعى بالسياسة الخارجية وفى حالة وعى أيضاً بمكان هذه النصيحة فى مخططات السياسة الخارجية ولا يجب أن يعطيها أكثر من ذلك. ولو أعطاها رئيس الدولة ثقلاً أكثر من ذلك سيزحف الخطر حتماً على السياسة الخارجية وتبدأ فى الاضطراب والتدهور إلى الدولة ذاتها حتى أنها قد تنحسر عن الرقعة التى تسيطر عليها. ولهذا لا يجوز أن يعطى للرأى العسكرى وزناً أكبر من مجرد كونه نصيحة.

أما لماذا لا يجب أن يسمح للجهاز العسكري أن يكون له أثر في السياسة الخارجية ولا يجوز أن تحتل آراء العسكريين مكاناً يتجاوز كونها مجرد نصيحة فنية، فإن ذلك يرجع إلى أن العسكريين حينما يؤدون عملهم بصفتهم العسكرية فإنهم يؤدونه كمتخصصين مهنيين، ولا يدخلون في اعتبارهم الاستفادة من الرأي العام العالمى ولا يفكرون في مسألة وصول الايديولوجية إلى العالم بطريقة واضحة وأثر ذلك في لقاء العدو. كما قد لا يأخذون في حساباتهم الإمكانيات الهائلة في القوى الروحية والمعنوية ولا يهتمون بفهم عمل حاملي هذه الايديولوجية الذين يعيشون في بلاد العدو ويذهبون لنشرها فيها، كما لا يدركون وسائل الدبلوماسية ولا مقدار التأثير الكبير للأعمال السياسية. فتفكير العسكريين هنا تفكير موضوعى وليس تفكيراً سياسياً شاملاً، فإذا أخذت نصيحتهم كانت نصيحة قيمة في موضوعها أما إذا أعطوا صلاحية العمل وكان لرأيهم أى نوع من الإلزام فإنه سيسبب ولا شك ضرراً في القرارات السياسية والسير السياسى.

ويعنى ذلك أن رئيس الدولة هو الذى يجب أن تسيطر تقديراته على التقديرات العسكرية وعليه أن يرسم الخطط النهائية وأن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية في تجاهل التقديرات العسكرية البحتة في بعض الأحيان. ويجب أن يجعل لتقديرات غيره من العسكريين كالمعاونين والمفكرين والسياسيين أكثر وزناً من تقديرات العسكريين وعليه في الوقت ذاته أن يقدر مكانة العسكريين العالية في الدولة سواء من حيث الدفاع عن البلاد أو مقاتلة العدو وأن على الأمة أن تحافظ على القوة العسكرية بشدة. أما الذى يجب أن يهيمن على السياسة الخارجية ويرسمها فهم السياسيون فقط وهم الذين يقررون كيفية الاستعداد لمواجهة أخطار الحرب وما إذا كانوا سيدخلون الحرب أم لا وإذا رأت ذلك فمتى وبأى سرعة. ويجب على رئيس الدولة أن يجعل من القوة العسكرية إدارة تابعة دائماً وإلا يسمح للجهاز العسكري ولا لآى فرد فيه أن يتجاوز دور التابع للسياسة ولا دور الراسم لها.

إلا أن المسألة ليست مجرد أخذ الاعتبارات العسكرية كنصيحة فنية ثم يكون لها بعد ذلك تأثير في تقدير السياسة الخارجية ولكنها أبعد من ذلك. وهى أن يحال بينها وبين أن يكون لها أى أثر في السياسة الخارجية ولا يجوز أن تبني السياسة الخارجية عليها أو أن تكون عاملاً مؤثراً فيها لأنه من الخطورة أن تتحكم الاعتبارات العسكرية كنصيحة فنية ثم يكون لها بعد ذلك تأثير في تقدير السياسة الخارجية ولكنها أبعد من ذلك. وهى أن يحال بينها وبين أن يكون لها أى أثر في السياسة الخارجية بل يجب إبقاؤها في مؤخرة سياسة الدولة الخارجية ويجب أن تظل التقديرات العسكرية تقديرات عسكرية سواء أصدرت من العسكريين أو غير

العسكريين بعيدة عن التأثير على رئيس الدولة حين يرسم السياسة الخارجية. أما لماذا يجب أن تظل الاعتبارات العسكرية في مؤخرة السياسة الخارجية وأن تكون ثانوية فيها، فذلك لأنه يمكن قياس وتقدير الأبعاد والآثار المادية والنتائج للمعدات العسكرية من مدافع ودبابات وسفن حربية وطائرات وقنابل نووية ويمكن الاقتناع بسهولة بآثارها على النصر أو الهزيمة وعلى التقدم والتقهقر. أما القوى الأخرى الروحية والمعنوية فإنها ليست بالأمور المادية وليس من السهل إدراك آثارها ولس نتائجها وهى أعظم أهمية وأكثر حيوية في السياسة الخارجية، ومن ثم يجب وضع الاعتبار الأول للقوى الروحية والمعنوية، وجعله هو المسيطر وأن تكون للمناورات السياسية وللدهاء السياسى مكانة بارزة، وأن يكون ذلك مجتمعاً في قوة سياسية واحدة غير قابلة للتجزئة يتولاها رئيس الدولة وحده.. وهنا يمكن إدراك معنى تولى الحاكم قيادة الجيش الفعلية وخطر أن تكون قيادته شكلية أو كقائد أعلى كما هو في الوقت الحالى.

والقوات المسلحة كما قلنا قوة مادية تقوم بحماية البلاد داخلياً وخارجياً وقد شرحنا دورها بالنسبة للسياسة الخارجية. أما بالنسبة للسياسة الداخلية فإن القوات المسلحة هي التى تحفظ الحكم وبإمكانها أن تهدمه أو أن تقيمه إقامة مؤقتة ولهذا فإن دورها عظيم الأهمية وله أثر كبير على الأوضاع الداخلية للبلاد.

وإذا جاز أن يكون للاعتبارات العسكرية وجود في السياسة الخارجية من حيث أخذ نصيحتها فإنه لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يكون للجهاز العسكرى ولا لأى فرد فيه أى وجود في السياسة الداخلية للدولة من حيث كونه جهازاً عسكرياً. فصحيح أن القوة العسكرية تحفظ الأوضاع الداخلية في البلاد كقوة مادية لكن السياسة الداخلية ليست قوة مادية ملموسة وليست مستمدة من القوة المادية ولكنها مستمدة من الأمة أو الشعب. والمسألة هنا مسألة تنظيم للعلاقات في المجتمع أساساً ولا علاقة للعسكرية ولا للجهاز العسكرى بهذه المسألة. ودور العسكريين في السياسة الداخلية هو دور الأداة ليس غير ولا يجب أن يتجاوز دورهم في التنفيذ دور البندقية في يد الجندي تطلق منها النار ولكنه لا إرادة لها في الإطلاق. ولا رأى لها فيه. ومن الخطر على الحكم أن يكون للعسكريين فيه أى وجود ولا تحت أى ظرف من الظروف فإن أى دور يوجد لهم فيه مهما قل يجعله حكماً بوليسياً كحكم الشرطى للسجين لا سلطاناً ينفذ تنظيم العلاقات.

أما عن أخطار وجود دور للعسكريين في الحكم.. فيمكن قياسها بمهمة الدولة

التي تعمل أساساً على تطبيق أيديولوجيتها بالداخل حيث لا يعطى أى اعتبار للقوة المادية حين الحكم لا عند الحاكم ولا المحكومين. بل أن قوة الحكم تقاس بالإحساس بشؤون الناس ورعايتهم بما لديه من أدوات تنفيذ فإذا تدخلت القوة المادية فيه أفسدته من حيث هو حكم وحولته إلى مجرد سيطرة وتحكم وانعدمت فيه حينئذ صفة الحكم ولذلك لا يجب أن يكون للعسكريين أى وجود فيه بل يجب أن يظل أداة بيد الحاكم لا إرادة لها في الحكم ولا رأى لها فيه مطلقاً بل مجرد أداة صماء خالية من كل ما يمت له بصلة من إرادة ورأى وغير ذلك.

وعن أخطار وجود دور للعسكريين على الحاكم فيكمّن في أن الجهاز العسكرى أو العسكريين بشر وفيهم غريزة البقاء التى من أهم مظاهرها السيادة فإذا ترك لهم وجود فى الحكم ورأوا أنفسهم قادرين على هدم الحاكم وأنهم هم الذين يحفظونه ويحفظون حكمه توهموا أنهم هم مصدر السلطة وأن الحاكم يستمد السلطة منهم فتتحرك فيهم أحاسيس السلطة ومع إحساسهم بوجود السلطة المادية فى أيديهم تجعلهم يفكرون فى الإطاحة بالحاكم وأغتصاب الحكم منه ولهذا فإنه من الخطر الفادح على الحاكم أن يجعل للجهاز العسكرى أو العسكريين أى وجود فى الحكم.

أما عن خطر وجود دور العسكريين على كيان البلاد فيكمّن فى أن الايديولوجية التى تحملها البلاد والفكرة المحتواة فيها يجعلها محاطة بالأعداء فإذا ترك للعسكريين وجود للحكم مهما قل دورهم فإن إغراءهم من العدو أسهل من إغراء السياسيين لأن الأصل فى عملهم أنه عمل عسكرى ويصعب عليهم إدراك المناورات البعيدة والتفريعات السياسية الخفية ولهذا فإنهم يغرون دائماً بالسيطرة على الحكم أو بتغيير الحاكم مقابل مكاسب للبلاد - حسب فهمهم - ومكاسب شخصية لهم. وهنا يقع الخطر لا على أشخاص الحكام ولا على الحكم بل على كيان الأمة وكيان الدولة. فإذا حصل العسكريون بإغراء خارجى تسربت إليهم مفاهيم ومقاييس غير التى فى الدولة ومن ثم يتسرب الخلل إلى كيان الدولة ثم إلى الأمة وربما يتسرب فوق ذلك نفوذ الدولة الأجنبية فتبدأ الدولة فى الاضمحلال. ومن هنا كان السماح بأى وجود للجهاز العسكرى أو للعسكريين فى الحكم خطراً فادحاً.

الدراسة السابعة

التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعي

هل يصلح البناء الاجتماعي لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة تضطلع القوات المسلحة للدولة بمهمة وضعها في حيز التنفيذ؟

تقتضى الإجابة على هذا السؤال التعرض لجوانب عدة تلزم جميعها أى تحليل سوسيولوجي للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعي فالاستراتيجية العسكرية ترتبط بالقوة المسلحة، فلا بد إذن من بيان الدور الذى تلعبه القوة المسلحة في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولأن الاستراتيجية العسكرية تسير وفقاً لعقيدة الدولة ولأهدافها السياسية كان لا بد لأى تحليل سوسيولوجي أن يأخذ في اعتباره البعد السياسى المحدد لمفهوم الدولة لهذه الاستراتيجية وكيف خرجت به إلى حيز التنفيذ العملى والا كان تحليلاً مبتوراً. ولأن القوة المسلحة هى التى تقوم بتنفيذ هذه الاستراتيجية فإن التحليل يقتضى أيضاً بيان كيفية تشرب القوات المسلحة لعقيدة الدولة المسؤولة عن تنفيذها. ولأن هناك استراتيجيتين عسكريتين أساسيتين تتحكمان في العالم تنبثق كل منهما عن بناء اجتماعى مختلف عن الآخر اختلافاً كبيراً، وتشرب القوات المسلحة عقيدة الدولة في أحدهما بصورة تلقائية وفي الآخر بصورة عمدية فإن الأمر يستلزم الوقوف على العوامل التى تؤدى إلى تماسك هذه القوات تحت ظروف القتال طالما أن البناءين يختلفان في عملية تنشئة قواتهما المسلحة على تشرب أهدافهما الاستراتيجية.

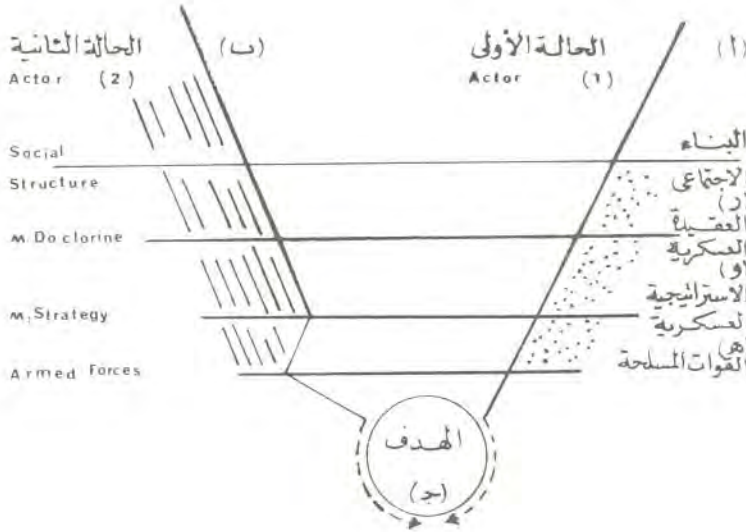
أن هذه المقالة محاولة منا للحاق بهذا الركب المتقدم من السوسيولوجيين العسكريين الذين يطرقون كل يوم ميادين جديدة في علم الاجتماع العسكرى آخرها «الاستراتيجية العسكرية العالمية». ورأينا أن نشاركهم البحث في هذا الميدان الجديد ولكن من منظور مختلف ومتميز حددناه على النحو التالى:

١ - تخلصنا من مرحلة الاعتماد على النماذج التحليلية المعدة سلفاً ووضعنا نموذجاً تحليلياً جديداً لا يرتبط بأى نماذج سابقة ولا يمثل تعديلاً أو إضافة عليهما.

٢ - اعتبرنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمثابة «حالتين للدراسة» طبقنا عليهما النموذج المقترح.

وقد أطلقنا على هذا النموذج «النموذج البوليتوسوسيولوجي للصراع على الهدف».

وتصورناه على النحو التالي:



يجري تحليلنا لهذه الدراسة وفقا لهذا النموذج كمايلي :

١ - افتراض وجود فاعلين أساسيين : الفاعل (أ) والفاعل (ب) يتصارعان على هدف واحد (ج).

الفاعل (أ) هو الولايات المتحدة والفاعل (ب) هو الاتحاد السوفيتي يتصارعان على السيطرة على العالم (الهدف ج).. مفترضين من الأصل اختلاف دوافع كل منهما.. فالولايات المتحدة تهدف إلى حماية مصالحها عبر العالم. والاتحاد السوفيتي يهدف إلى التوسع وليس نشر أيديولوجيته لأنه اتبع سياسة جديدة في هذا المجال.

٢ - باعدنا في هذا النموذج بين الفاعلين أ، ب لاختلافهما في البناء الاجتماعي.

- ٢ - للحصول على الهدف (ج) لا بد لهما من وسيلة رمزنا لها بالرمز (د) ونقصد بها هنا القوة المسلحة.
- ٤ - لا تؤدي هذه الوسيلة وظيفتها إلا من خلال نسق القوانين والمعرفة العلمية الخاصة بها وهو الاستراتيجية العسكرية.. ورمزنا له بالرمز (هـ).
- ٥ - تتبع الاستراتيجية دائماً العقيدة.. وتحدد الأخيرة دائماً السياسة العامة للدولة وتنظر إلى ظروفها الواقعية ومصادرها المختلفة.. ورمزنا لها هنا بالرمز (و).
- ٦ - تتوقف صياغة العقيدة (و) على البناء الاجتماعي للبلاد وموقعها الجغرافي وخصائص سكانها... الخ.. ويفرز هذا البناء العناصر الثلاثة السابقة.. ورمزنا له بالرمز (ز).
- ٧ - على الرغم من أننا باعدنا في هذا النموذج بين الفاعل (أ) والفاعل (ب) لاختلافهما في البناء الاجتماعي فإن الخط الهابط من أ إلى ج ومن ب إلى ج يقترب قليلاً عند النقطة (هـ) أي في الاستراتيجية ثم يتوازي الخطان عند النقطة (د) وهي القوة المسلحة مشيرين بذلك إلى التوازن العسكري النسبي للدولتين.
- ٨ - رمزنا للمنطقة من أ إلى د بالنقط ومن ب إلى د بالخطوط الطولية.. لاختلاف كل من الفاعلين في أسلوب استدماج القوات المسلحة للعقيدة المنبثقة من البناء الاجتماعي.. فهذا الاستدماج عند الفاعل (أ) أي الولايات المتحدة تلتقي في حين أنه عند الفاعل (ب) أي الاتحاد السوفيتي عمدي.*

* حرصنا في هذه المقالة على الاعتماد على المصادر ذات الدرجة العالية من الأهمية مثل تقرير وزير الدفاع الأمريكي Harold Brown, Secretary of Defense, Dep. of Defense, Annual Report, 1982 عن عام ١٩٨٢.

وكذلك أيضاً على الأبحاث المنشورة للعلماء الاجتماعيين الذين يعلمون لصالح المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) مثل فريد جروب والمخابرات الحربية DIA مثل ألين جونز وقد قدما معا إلى سمات القوات المسلحة والمجتمع في عام ١٩٨٢ دراسة مشتركة - عرضت على الهيئتين المذكورتين قبل السماح بنشرها - تحت عنوان:

Political Socialization in the Soviet Military, Armed Forces of Society, V. 8, N. 3, 1982, PP. 355, 355-387.

أما الميجور ريتشارد جبرائيل R. Gabriel مساعد رئيس الأركان الأمريكي لشئون المخابرات فله دراسة بعنوان: Combat Cohesion in Soviet and Americal Military Units, Parameters of the U. S. Army, War College, V. VIII, 4, PP. 16-26.

ولاحظنا أن التقرير المشار إليه يضم بعضاً من مقترحات الليقنات كولونيل بندكت فيترالد Bendict Fitzgerald, A. U. S. Strategy for The Middle East, Parameters, V. XI, N. 3, P. 54-62. لهذا فقد استعنا به في دراستنا هذه خاصة وأن بندكت عجل للشئون الاستراتيجية في معهد الدراسات =

لم نجد تعبيراً يعكس هذا الارتباط الوثيق بين القوة المسلحة والاستراتيجية والعقيدة أصدق من كلمات تريشمان كوفن T. Coffin في الاستراتيجية النووية حيث يقول: «إن القوة العسكرية اليوم هي التي تصنع العالم وشعره وحرية وعقيدته. هذه القوة العسكرية هي التي حملت الثقافة والدين إلى العالم، بل إن رجالها وشعراءها ساروا في ركابها وأصبحوا تابعين لها». (Coffin, P.238).

وحقيقة الأمر أن واقع العالم اليوم يمثل ترجمة دقيقة لكلمات كوفن بل لم يعد هناك حرج في أخفاء هذا الارتباط وتلازمه ففي التقرير السنوي الذي قدمه هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي إلى الكونجرس عن عام ١٩٨٢ يقول: أن الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في هذا العالم المعقد الذي تتشابك فيه العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لا يتم إلا بالقوة العسكرية (Brown, P.X).

ورغم اعتراف براون في ذات التقرير بأن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع أن تحل المشاكل الدولية للولايات المتحدة ولا أن تجعل العالم يسير وفق إرادتها وأنه لا بد من استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي إلا أنه يعود فيقول: إن أمة ذات مصالح ومسؤوليات عالمية لا تستطيع حماية مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية والمعنوية إلا بالقوة المسلحة. (Ibid, P.13).

أما السوفيت فيعترفون بأن العقيدة العسكرية هي عقيدة الدولة (Sokolovskiy, P.38) وعلى الرغم من أنهم يفكرون بطريقة تختلف عن الطريقة التي يفكر بها الأمريكيون فإن التاريخ السوفيتي يوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن القوة العسكرية كانت دائماً العامل الحاسم في كل تحركاتهم فالعمال المسلحون المنظمون في عام ١٩١٧ كانوا أصل الحرس الأحمر وهم الذين مكنوا البلاشفة من القبض

= الاستراتيجية التابع للاكاديمية العسكرية الأمريكية وقد عمل ملحقاً عسكرياً في بيروت واضطلع بمهام في إيران وفيتنام وكوريا. هذا بالإضافة إلى المرجع الأساسي عن الاستراتيجية السوفيتية.

V. Sokolovsky, Y., Soviet Military Strategy, Grane, Russak and Comp. Inc., N.Y., 1965.

أما عن كيف نظرة الأمريكيين لفهم السوفيت لاستراتيجيتهم فقد اعتمدنا على أحدث كتب الاستراتيجية بعنوان:

J.S Lockwood, The Soviet View of U.S. Strategy, Transaction Books, Brunswick, 1983.

وعن التحليل الأمريكي للسياسة السوفيتية استعنا بمقالة سينجلتون بعنوان:

S. Singleton, Soviet Policy and Socialist Expansion, Armed Forces and Society, V. 6, N. 3, 1980.

وهذا ولم يقتنا بالطبع المقولات الماركسية اللينينية عن الحرب والجيش:

Marxism-Leninism on war and Army, A Soviet View, Moscow, Progress Publisher, 1972.

وأخيراً هناك دراسة كوفن عن الحالة العسكرية في أمريكا المعاصرة:

I. Coffin, The Armed Society, Pensgin Books, Maryland, 1964.

على زمام البلاد. والجيش الأحمر بقيادة تروتسكى هو الذى انقذ البلاد من هجوم البيض المدعم بالقوى الخارجية. كما يكشف بيان بريجنيف عام ١٩٦٥ عن شدة الارتباط بين القوة المسلحة والاستراتيجية في إجماله لسياسة الدولة بأنها النمو المتسق لكل أنواع القوة العسكرية السوفيتية والتوسع التجارى والتركيز على ضبط التسليح والعمل على إدماج وتكامل المجتمع الاشتراكى ثم الاحتواء العسكرى والسياسى للصين وتكثيف الوجود لتحقيق أهداف هذه السياسة هو القوة العسكرية لأنها هى الوسيلة المتاحة والمتوفرة. (Singleton, P.339).

هذا عن اعتماد كل من الدولتين على القوة المسلحة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكما أوضحنا فإن التحليل يقتضى ضرورة القاء الضوء على البعد السياسى المحدد لمفهوم كل منهما للاستراتيجية وكيف خرجتا به إلى حيز التنفيذ.

أولاً - البعد السياسى :

تعنى الاستراتيجية بمعناها التقليدى عند ليدل هارت. Hart; L استخدام القوة المسلحة لتحقيق الأهداف السياسية للدولة. إلا أن براجر Prager في كتابه المدخل إلى الاستراتيجية والذى كتب ليدل هارت مقدمته قد اعترض على هذا المفهوم التقليدى لاعتماده فقط على القوة العسكرية - وصاغ مفهوم الاستراتيجية في قالب موسع ليشمل استخدام القوة بالصورة التى تساهم في تحقيق أهداف سياسة الدولة. فهدف الاستراتيجية إذن هو تحقيق أهداف السياسة بالاستخدام الفعال للمصادر المتاحة.

وقد تكون هذه الأهداف ذات طبيعة هجومية كقهر عدو معين وقد تكون دفاعية كحماية منطقة أو مصالح معينة أو قد تكون لمجرد الحفاظ على الأوضاع الحالية كما هى.. والغاية دائماً في الحالات الثلاث إجبار العدو على قبول المفاهيم التى تريد الدولة أن تفرضها عليه^(١).

هذا عن المفهوم الأمريكى أما عند السوفييت فقد ولدت الاستراتيجية ونمت مرتبطة بالقوات المسلحة والاتحاد السوفيتى. وأساسها النظرى هو الماركسية اللينينية كما هو أساساً كل العلوم العسكرية. تتبع الاستراتيجية العسكرية - وفقاً للمفهوم السوفيتى السياسة وتعتمد عليها لأن القضايا السياسية عند لينين مرتبطة بالقضايا العسكرية وخاصة عند التطبيق ومشاكل السياسة هى ذاتها مشاكل الجيش. والأستراتيجية هى الوسيلة المباشرة للسياسة لكن الدور الأساسى

(١) Fredrick Prager, An Introduction to Strategy, Andre Beufre, Washington, 1965, pp. 21-22.

والقائد للسياسة. ورغم الارتباط الوثيق بين الاستراتيجية والعقيدة العسكرية فإن السوفيت لا يميلون إلى الخلط بينهما فيرون أن الاستراتيجية أعلى مجالات الفن العسكرى وأنها تمثل نسقا من المعرفة العلمية لقوانين الحرب كصراع مسلح لصالح طبقات معينة أما مجالها ونظريتها فهو هذه القوانين التى تحكم الصراع المسلح ومجرى الصراع وأساسيات العون المادى والفنى له ومبادئ الإعداد للحرب ومناهج شن الحرب ودراسة ظروف وطبيعة الحرب المستقبلية والاتجاهات الاستراتيجية للعدو المحتمل ومبادئ التخطيط العسكرى وأسس استخدام واستراتيجية أفرع القوات المسلحة وتنظيم هذه القوات والأسس التى تقوم عليها القيادة العسكرية للحرب وأخيراً أساسيات ومناهج الدفاع. (Sokolovsiy, P. XI).

والحرب كما تفهمها الماركسية اللينينية ليست هدفاً فى ذاتها ولكنها أداة فى يد السياسة فالسياسة هى السبب وما الحرب إلا ألتها... ولهذا أكد لينين على ضرورة خضوع وجهة النظر العسكرية للسياسة (Ibid, P. 14).

وتسير الاستراتيجية العسكرية طبقاً لمفهوم العقيدة العسكرية للدولة.. وإنطلاقاً من السياسة الشاملة للدولة تدرس الاستراتيجية تطور المشاكل المتعلقة بطبيعة الحرب المستقبلية وتنظيمها وإعداد مناهجها والعمل على إدراك البلاد لهذه الحرب ثم إعدادها لها (Ibid, P. 40) وقد صاغ لينين المظهر السياسى للعقيدة العسكرية السوفيتية فى مقولاته عن اتجاهات الدولة نحو الحرب وطبيعة الأهداف العسكرية والسياسية للحرب ومازال معمولاً بهذه المقولات حتى اليوم. (Ibid, P.38).

وتمثل العقيدة العسكرية نسق وتوجيهات الحزب الشيوعى السوفيتى وهى بمثابة المجرى السياسى له وللدولة السوفيتية وينظر لها على أنها التعبير العلمى المعترف به لرأى الدولة فى مختلف المشاكل المتعلقة بدور العالم الاشتراكى والدور الذى يواجهه ونمط الحرب فى الوقت الحديث وعلاقة الاشتراكية بهذا النمط وتاريخ الحرب ومجراها وأسس بناء مناهج وأهداف القوات المسلحة وأشكال الصراع المسلح وكيفية حله والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والفنية للبلاد والمحتوى الطبقي والاجتماعى والسياسى لحرب الصواريخ النووية المحتملة ومسألة ما يسمى بالنصر الحتمى للتحالف الاشتراكى. وتشكل هذه العقيدة بمساعدة العلوم العسكرية واستنتاجات العلوم المختلفة عن طبيعة الحرب المستقبلية ومجراها ومناهجها وعن بناء وإعداد القوات المسلحة. كما تعتمد بدرجة مباشرة على البناء الاجتماعى والسياسى والثقافى للبلاد وسياستها الخارجية وتركيبها التاريخى الطويل كما تتأثر بالنشاط الحيوى الشامل للدولة وبموقعها الجغرافى وبخصائص

سكانها بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وأوضاع الدول المجاورة وعلاقتها المتداخلة معها.

والعقيدة العسكرية في الاتحاد السوفيتي كما قلنا هي عقيدة الدولة ولهذا فهم يرون أنه ليست هناك عقيدة عسكرية واحدة لكل الدولة، لأن هذه العقيدة إنما تحدد على أساس السياسة العامة للدولة ومصادرها المعنوية والاقتصادية وظروفها الواقعية.

ويرى السوفيت أن الولايات المتحدة قد حصلت على مكاسب غير معقولة من الحرب العالمية الثانية واستغلت موقف ما بعد الحرب لتقوية أوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية. أما الأهداف السياسية للولايات المتحدة كما يراها السوفيت فقد كانت وما زالت استغلال أوروبا والبلاد الرأسمالية الأخرى سياسياً واقتصادياً وتحويلها إلى أداة طيعة بالعمل على توحيدها في كتل وجماعات عسكرية وسياسية لتطويق المعسكر الاشتراكي وفقاً للهدف الأساسي ألا وهو السيطرة على العالم.. ويرى السوفيت أن الأمريكيين ترجموا أهدافهم في تحالفات عسكرية وقواعد بحرية وجوية حول الدول الاشتراكية كما استغلوا بلاد الشرق الأوسط وسيطروا على أوروبا اقتصادياً وسياسياً.

أما الأمريكيون فيرون أن السوفيت حينما أعلنوا أنهم لينينيون كانوا يقولون الحقيقة.. وأنهم في الواقع روس سوفيت ماركسيون لينينيون.. وهم كماركسيين يرون أن السياسة صراع بين جانبيين متعارضين لا بد لأحدهما أن يفوز في النهاية.. ما هم - أي الأمريكيين - فيرون أن الصراع تخلقه ظروف غير طبيعية يمكن أزالتها في حين أنها في المنظور السوفيتي حالة طبيعية تحتك فيها الرأسمالية والاشتراكية في كل مكان وزمان وأن الاستراتيجية الفعالة في نظرهم هي اختيار الوقت والمكان والوسيلة المناسبة التي تمكن من تحالف القوى لصالح الشيوعية.

والواقع أنه لا يمكن فصل التاريخ العسكري السوفيتي والروسي بسهولة عن مبدأ التوسع العسكري والدفاعي. كما أن التاريخ السوفيتي والعقيدة اللينينية يقومان على هذه النظرة السياسية الجغرافية التي تبدأ من المراكز وتشع إلى الخارج.. والمفهوم الأساسي لهذه النظرة أن الضبط يبدأ من المركز ثم ينتشر إلى الخارج مقلداً من فاعليته.. هذا وقد طبق لينين ذلك أولاً داخل الحزب البلشفي، كما أن مجريات الأمور في الوقت الحاضر توضح أن عملية الضبط من المركز ممثلة في الحزب الشيوعي السوفيتي قد سمحت ببعض الذاتية للأحزاب الحاكمة في الدول الاشتراكية الأخرى وفي بعض الدول الأوروبية ذات الأحزاب الشيوعية. وتعتمد

القيادة السوفيتية على تكنيك مؤداه أنه ليست هناك قواعد تلزم بالاستخدام الكامل لوسائل السياسة الحقيقية لأن التحيز لمنهج معين أو استخدام أى منهج لا يأخذ في اعتباره الظروف المحلية الخاصة وقدرات الأطراف المعارضة لا يكون استخداما علميا أو لينينيا، ولهذا فإن المناهج والوسائل تختلف بدرجة كبيرة، وهذا هو أيضا السبب الذى دفع السوفيت في الاعتماد على قدراتهم الدولية في الظروف الحالية على القوة العسكرية على خلاف ما كان يجرى أيام خروشوف ١٩٥٥ - ١٩٦٤ حيث كانت المساعدات الاقتصادية عاملا هاما في بسط النفوذ السوفيتي.

ولا يعتمد التكنيك السوفيتي الجديد على توقيت زمنى محدد ولا على منطقة بعينها فأى جزء من العالم حتى ولو كان بعيدا عن الوطن الأم هو هام وحيوى لمستقبل الشيوعية، وصحيح أن هناك بلادا أكثر أهمية من غيرها لكن الجديد في السياسة السوفيتية أن صانعيها لم يصبحوا عبدا لقواعد جامدة تقيد حركتهم وتلزمهم بتطبيقها على مختلف دول العالم، وما عادت السياسة عندهم هندسة أنساق، وأصبح الخطأ في التقدير ومراجعته مبدءا لا بد من إحترامه، وإذا حدث أن خسرت الاشتراكية في موقع ما مكتسبات معينة فإن الصبر والمرونة وتحالف مختلف القوى سعيا وراء فرص جديدة هو الحل المناسب لمثل هذه المواقف . ومن هذا المنطلق يتعايش الاتحاد السوفيتي اليوم مع النظام الإيراني ويترك الباب مفتوحا مع الصين أى أنه يطبق مبدء الصبر والمرونة في الزمان والمكان وفي الوسيلة.

وما زال الاتحاد السوفيتي يطبق مبدء الأممية العالمية الذى يعنى واجب تعاون كل الاشتراكيين للدفاع عن مكتسبات الاشتراكية. إلا أن تنظيم هذا التعاون يقع على عاتق المركز ولهذا يعمل الشيوعيون في الدول المختلفة على نطاق عالمي بينما تتعاون الحكومات الشيوعية في مختلف دول العالم عبر مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة. (CMEA) ومنظمة حلف وارسو وفي إرسال القوات العسكرية والمستشارين والفنيين لتحقيق مكاسب اشتراكية في مناطق مختلفة من العالم.. والتعاون العسكرى - بصفة خاصة أمر لازم وعادة ما يكون موجها لمساعدة الشيوعيين في الحرب الأهلية..

ويختلف التنظيم الرسمى للتعاون الاشتراكي عبر الزمن، بل أن السوفيت يطورون العلاقات الاشتراكية باستمرار إلى نوع جديد من الأحزاب والحكومات والحركات، والغاية دائما من هذه المرونة هو تحقيق التكامل التام، وذلك على الرغم من الجهود الضخمة التى يبذلونها في التعامل مع الاتجاهات القومية المعارضة التى تسبب لهم كثيرا من المتاعب وتجعل انجازهم بطيئا وصعبا.

ويقسم السوفييت العالم إلى مناطق عدة مركزها الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ثم الدول الساعية إلى التحرر القومي وأخيرا الدول الرأسمالية النامية. الصين (على الرغم من ارتدادها وتعاونها مع الدول الغربية) ويوغسلافيا (بالرغم من موافقها) والدول الشيوعية الأوروبية تدخل ضمن النطاق الأول. أما الدول النامية فقد وضعت في متصل يتراوح بين الرأسمالية والشيوعية ويتعامل معها الاتحاد السوفيتي طبقا لتقدمها نحو القطب الأخير. فكوبا وفيتنام ولاوس وربما كمبوديا هي في الطريق إلى الاشتراكية والطريق إلى الاشتراكية في المفهوم السوفيتي يعني حكم شيوعي واضح. وبعد هذا تأتي الدول ذات التوجيه الاشتراكي مثل أفغانستان وأنجولا وأثيوبيا واليمن الجنوبية ثم الدول ذات النمو غير الرأسمالي كالهند وأخيراً الدول الرأسمالية النامية مثل البرازيل وكينيا.

ويهتم السوفييت بصفة خاصة بالدول ذات التوجيه الاشتراكي وهي في نظرهم هذه الدول المرشحة لعضوية المجتمع الاشتراكي وعرفت هذه الدول في المؤتمر الشيوعي الدولي بصوفيا بأنها تلك الدول المتعاونة مع البلاد الاشتراكية وذات الأحزاب المتحولة تدريجياً إلى الاشتراكية العلمية القائمة على الماركسية اللينينية أي هذه البلاد المرتبطة بالاتحاد السوفيتي وذات الاتجاهات الساعية إلى نمو حزب شيوعي حقيقي حتى ولو كان خارجاً على الصفوة الحاكمة، وكوبا هي المثال الواضح لذلك.. وأشار المؤتمر إلى أفغانستان وأثيوبيا أيضاً. كما يعتبر المؤتمر إن الدول ذات التوجيه الاشتراكي تمثل الخطوة الأولى في الطريق المؤدى لبناء مجتمع اشتراكي.. ويرى أنه إذا كانت كوبا هي الهدف فإن (مصر) هدف ممكن.

وكما قلنا سابقاً أن التفكير السوفيتي تفكير غير إقليمي ولكنه يقيم المواقف ويتعامل مع الأمم دولة دولة وفي فترة تاريخية معينة وليس هناك ما يشير إلى أن السوفييت يفكرون في حدود الانساق الفرعية داخل المجتمع الاشتراكي بل أن نظرتهم ايدولوجية ومرتبطة بالمركز أي بالاتحاد السوفيتي.

أما عن أهداف السوفييت فهي كما يلي :

- ١ - الأمن القومي للدولة السوفيتية وما يتطلبه ذلك من نمو عسكري وتماسك سياسي.
- ٢ - أمن الدول الداخلة تحت القيادة السوفيتية. والعمل على تكامل البلاد الاشتراكية الأخرى ونمو قوة وثروة المجتمع الاشتراكي الشامل.
- ٣ - توسيع الاشتراكية بالعمل على إنشاء مناطق جديدة لدول ذات توجيه اشتراكي وحماية المناطق القائمة ومساعدتها على التحول نحو الاشتراكية ومساعدة

الحركات والجماعات المتعاطفة مع الاشتراكية في العالم الخارجى.

٤ - العمل على خلق الصعوبات المختلفة في وجه العدو وحلفائه لإضعافهم.

وهذه الأهداف الأربعة بالنسبة للسوفيت أهداف تجميعية فالهدف الأول ضرورى للثانى والثالث والرابع ضروريان للرابع وبينهم جميعاً اعتماد متبادل. وإذا كانت هناك صعوبات تعرض الاشتراكية للخطر فيمكن التضحية بالثالث والرابع من أجل الثانى ويضحى بالثانى من أجل الأول.. وهكذا..

وعلى الرغم من أن القوة العسكرية السوفيتية تنمو باضطراد فإن هناك في جذور المجتمع السوفيتى نفسه ما يؤثر على قدراته في تحقيق أهدافه مثل إهمال الأيديولوجية اللينينية وركود الاقتصاد السوفيتى وتعاضل نمو الذاتية السلافية والثقافية عبر العالم وداخل الاتحاد السوفيتى نفسه كدولة متعددة القوميات.. إلا أن أخطر هذه العوامل هذا التدهور الواضح في معدلات النمو الاقتصادى ويعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه القيادة السوفيتية.. وقد بدأ هذا التدهور في بداية الخمسينات.. ولهذا السبب ذاته دعا بريجنيف في خطابه أمام الحزب الشيوعى إلى العمل على زيادة الاختراعات التكنولوجية ونمو التجارة الخارجية وزيادة الإنتاج الزراعى وتحرير الاقتصاد من الإجراءات البيروقراطية الشديدة وزيادة المعدلات السكانية واستثمار مصادر سيبيريا وتطوير الريف وتصنيع روسيا الأوروبية.. والهدف من كل ذلك.. «عدم المساس بالميزانية العسكرية».. ولهذا يعتمد السوفييت إلى زيادة إنتاج وتصدير السلاح وخاصة للدول الغنية القادرة على الدفع كليبيا والجزائر والعراق وإيران وقد باعوا للأخيرة أسلحة بمبلغ ٦١١ مليون جنيه في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٦ مقابل عودة الغاز الطبيعى الإيرانى المستورد خلال الأنايب السوفيتية.. أى أن الهدف اقتصادى كما هو سياسى في ذات الوقت وبذلك تسير السياسة السوفيتية وفقاً للخط الماركسى اللينينى الذى يرى أن العمليات الاستراتيجية هى وسيلة لحل المشاكل الاقتصادية بل أن هدف هذه العمليات الأساسى ليس تحطيم قوة العدو فقط بل الحصول على المواد الخام والخيز والوقود التى يرون أن بدونها لا تقوم لهم قائمة.

والواقع أن القوات السوفيتية لم تدخل في حروب حقيقية منذ عام ١٩٤٥ إلا أن بعضاً من الكوادر السوفيتية قد استفادت من احتوائها في حروب كوريا وفيتنام وسوريا ومصر اليمن وأنجولا وأثيوبيا في اكتساب بعض المهارات واختبار المعدات السوفيتية.

وتحدد العقيدة السوفيتية أربعة أنواع من الحروب هى التى يجب أن يدخلها

الشيوعيون فقط وهى على النحو التالى :

أولاً : حروب للدفاع عن الوطن الأم .

ثانياً : حروب للدفاع عن البلاد الاشتراكية ضد التهديدات الخارجية التى تواجهها .

ثالثاً : حروب للحفاظ على مكتسبات الاشتراكية فى البلاد الاشتراكية الأخرى إذا تعرضت للتهديد من الداخل .

رابعاً : حروب ضد الاعتداء الخارجى ضد البلاد ذات التوجيه الاشتراكى أو أية بلاد أخرى صديقة .

النوع الأول والثانى من الحروب الزاميان أما الثالث فغير إلزامى بل قد لا يعترف به بسبب إدانه العالم لتجربة التدخل فى المجر عام ١٩٥٦ وغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .. لكنهما صبيغتا بالشرعية على أساس أنهما استخدام مشروع للقوة فى الدفاع عن مكتسبات الاشتراكية أما النوع الرابع من الحروب فقد يشمل تقديم المساعدات المسلحة للثورات أو الدفاع عن البلاد الصديقة ضد الهجوم الخارجى .. والقرار السوفيتى باستخدام القوة ومقدار هذا الاستخدام قرار برأى جماعى تماماً .. فقد رأى السوفيت أن التدخل فى أنجولا واجب اشتراكى دولى أما فى شيلي فقد اكتفوا بالدعاية ضد الإمبريالية فقط .

ويمكن القول بصفة عامة أن السوفيت يوقعون معاهدات صداقة وتعاون مع هذه البلاد التى يرغبون فى الدفاع عنها بقوة لذلك تتضمن بنود هذه المعاهدات فقرات تسمح باستخدام القوة وقد لا يتطلب الأمر استخدامها مثال ذلك ..

« عند حدوث مواقف تمثل تهديداً أو خرقاً للسلام العالمى على الطرفين الموقعين على الاتفاقية سرعة الاتصال فيما بينهما لتنسيق أوضاعهما لإزالة هذا التهديد وللعمل على حفظ السلام » . ويستثنى السوفيت بوضوح غزو البلاد غير الاشتراكية التى لا تدعوهم إلى التدخل كما يستثنون أيضاً استخدام القوة والاعتداء المباشر ضد البلاد غير الشيوعية لكنهم يتركون لأنفسهم مجاًلاً واسعاً لحرية العمل فى ظروف خاصة .. ومن هنا يرى السوفيت أن هذا الاستثناء فى التدخل متسق تماماً مع سياستهم نحو التعايش السلمى .

ويهتم السوفيت بشدة بوجودهم العسكرى أو الوجود الاشتراكى الحليف فى المواقع الخارجية ذات التوجيه الاشتراكى ويمكن لهذه الدول - كما يقول بريجنيف - الاعتماد على الدول الاشتراكية للحصول على أقصى ما يستطيعه من

مساعدة وتأييد في تطورها نحو التقدم وليس المقصود بهذه المساعدة التأييد السياسى والمعنوى فحسب بل التأييد الاقتصادى والتنظيمى ومساعداتها أيضاً في تقوية دفاعاتها.

والمشكلة هنا هي أن الضعف الداخلى للحكومات ذات التوجيه الاشتراكى ونفاذ الأفكار الأمريكية فيها لا يساعد على ضمان الانتقال إلى الشيوعية.. ومن هنا تظهر أهمية « القوات المسلحة » التى لا بد وأن يكون لها دور هام فى هذه القضية. يقول سامولينسكو Samoilensko فى ذلك : « أن الوظيفة الداخلية للجيش فى الدول ذات التوجيه الاشتراكى هي قمع المقاومة المنظمة لمؤيدى الإمبريالية وهذه القوى التى تسعى للمحافظة على البناء الاجتماعى الاقتصادى ما قبل الرأسمالى وتلك التى تسعى لتطوير العلاقات مع الرأسمالية. وتجد كلمات سامولينسكو ترجمتها الحقيقية فى أنجولا وأثيوبيا واليمن الجنوبية ولاوس وأفغانستان حيث يقاوم الجيش غالبية الفلاحين (الذين يمثلون مرحلة ما قبل الرأسمالية) والسكان الحضرين (الذين يمثلون الرأسمالية المحدودة).

ونتيجة لاعتماد السوفييت على المساعدات العسكرية التى يقدمونها لهذه الدول بالإضافة إلى محاولة النفاذ المستمر لصفوف العسكريين فإنهم يأملون دائماً فى الوصول بهذه الدول إلى النموذج الكوبى المعتمد على الحكم العسكرى.

وقد تأكد للسوفييت بناء على تجربتهم فى الصومال أن بناء قوى الأمن المحلية والتماسك العسكرى قد يكون غير إنتاجى إذ درب السوفييت قبل عام ١٩٧٥ حوالى ٢٣٧٥ فرد عسكرى ونظموا القوات الصومالية إلى أن جعلوا منها قوة فعالة.. وبهذه القوة ذاتها تمكن الصوماليون من طرد السوفييت، لهذا تحقق البسوفيت من أن بناء التنظيمات الشيوعية الداخلية الفعالة والمنظمة جيداً شرط ضرورى لتحول البلاد إلى الارتباط الدائم مع السوفييت.

ورغم تعرض السوفيت لكثير من العقبات بسبب تدخلهم إلا أنهم يصرون على أهمية الاستعداد للتدخل للأسباب الآتية :

١ - احتمالات الانتصار السريع وفرض سياسة الأمر الواقع.

٢ - توقع عدم وجود رد فعل من قبل المعارضة.

٣ - احتمالات طلب الدولة التدخل السوفيتى.

٤ - استراتيجية الموقع الخاص بهذه الدولة.

٥ - التأثير السياسى للتدخل واحتمال قبول الدول المجاورة له. (Singleton, P. 339).

هذا عن الاتحاد السوفيتي أما الولايات المتحدة فإن استراتيجيتها وعقيدتها القتالية تقوم على أساس حماية المصالح الأمريكية. ولا سبيل لحماية هذه المصالح إلا القوة العسكرية. والتحدى الأول الذي يواجه الولايات المتحدة في حماية هذه المصالح هو الاتحاد السوفيتي.. ويقول براون في التقرير الذي أشرنا إليه: «إن أخطر ما يواجه المصالح الأمريكية من تحد سواء على النطاق العالمي أو في بعض مناطق العالم هو هذا النمو المستمر والمكثف للقوة العسكرية السوفيتية بالإضافة إلى إرادة الروس القوية في تطبيق هذه القوة سياسياً وعسكرياً سواء على مستوى القطب السوفيتي أو في البلاد البعيدة عنه» (Brown, P. X).

هذا وقد كان دالاس قد أعلن في أكتوبر ١٩٦٧ تحولاً أساسياً في العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة فبدلاً من هذه الاستراتيجية المعتمدة على مقابلة القوة بالقوة Retaliation ظهر المفهوم الجديد وهو الردع المدرج Graduated deterrence والذي يدخل تحته استخدام الحرب المحدودة لمنع المواجهة النووية بين الدولتين الكبيرتين (Lockwood, P. 15) وفي عام ١٩٨٠ صدر التوجيه رقم ٥٩ الذي استمر العمل فيه لمدة عامين كاملين وخرجت إدارة كارتر منه بمفهوم التوازن Countervailing محاولة أن تؤكد للسوفييت بأن أي اعتداء يؤدي إلى استخدام القوة النووية في أي مجال وفي أي مرحلة من مراحل الصراع لن يحقق للسوفيت هذا النصر الذي يرغبونه على أي مستوى مقبول لمفهوم النصر بالإضافة إلى أنه قد يؤدي إلى التدمير الكامل للنظام السوفيتي. وأعطى هذا التوجيه حرية العمل للرئيس الأمريكي في إتخاذ ما يراه مناسباً لمعالجة الموقف (Brow, P. 5) ومن ثم وضعت الولايات المتحدة تخطيط استراتيجيتها العسكرية القومية على أساس منع الحرب النووية، رصد أو هزيمة أي هجوم عليها أو على أوروبا وحلفائها الآخرين أو أي هجوم على مصالحها الحيوية في أي منطقة في العالم. (Ibid, P. 4).

وهناك خمسة أهداف أساسية للسياسة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة تحمي بها مصالحها على النحو التالي:

- ١ - الاستمرار على نمو وتطوير القوة العسكرية والانفاق الدفاعي القائم على زيادة جهود بناء هذه القوة.
- ٢ - بحث قضية الأمن المشترك بأن تضع الولايات المتحدة حلفاءها في الطريق الذي يضطلعون فيه بدورهم في الدفاع المشترك.
- ٣ - المرونة والقدرة على الاستجابة للتهديدات التي تواجه البلاد داخل مسرح

حلف شمال الاطلنطى وخارجه فى المحيط الهندى والخليج الفارسى والشرق الأوسط
وأسيا وجنوب شرق أسيا.

٤ - الرقابة على السلاح واستخدام الاتفاقيات المشتركة للتقليل من
التهديدات العسكرية ضد الولايات املتحدة وتعزيز الاستقرار العالمى.

٥ - استغلال المزايا الجغرافية والنظام الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى
الأمريكى وإسهامات الحفاء على أعلى مستوى ممكن.

أما المصالح المركزية الأمريكية فقد حددها التقرير المذكور بما يلى :

١ - الحفاظ على الأمن القومى الأمريكى وأمن حلفاء الولايات المتحدة
وأصدقائها عبر العالم.. ولا بد أولاً من ردع الهجوم فإن لم يمكن فصدّه وهزيمته.

٢ - إدارة العلاقات بين الشرق والغرب والاتصال مع الحلفاء لحماية المصالح
الأمريكية والحفاظ على السلام. ولأن الولايات المتحدة هى قائدة التحالف الاطلنطى
ومركز أمنه الأساسى فلا بد لها من أن تعمل على تحقيق التعاون فى علاقات الشرق
بالغرب.

٣ - مواجهة التحدى التوام (الاقتصاد والطاقة) لاعتماد الولايات المتحدة
عليهما فى مصادرها وخطوط امداداتها ولا بد لها من الوقوف على الحقائق المرتبطة
بهما لأهميتها لها ولحلفائها وأصدقائها.

٤ - حل النزاعات بالطرق السلمية فى المناطق المضطربة من العالم وذلك لأن
هذه النزاعات تضم حلفاء وأصدقاء لها، كما أنها تهدد مصالحها (كمسألة وصول
الزيت والمصادر الطبيعية... إلخ).

٥ - بناء علاقات إيجابية ثنائية مع كل أمة على أساس المصالح المشتركة.
ويرى التقرير أن هناك مائة وخمسين دولة فى العالم اليوم ليست هناك واحدة منها
على مستوى القوة وثروة الولايات المتحدة لكنها دول ذات سيادة وترتبط الولايات
الولايات المتحدة بمصالح معها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

٦ - التأكيد المتجدد على ما يسميه التقرير بالقيم الإنسانية الأساسية
كالحرية وحق الشعب فى اختيار كل الحكومة الذى يريده.

٧ - توجيه الجهود الأمريكية للتعامل مع المشاكل العالمية سواء مست
الولايات المتحدة أم لم تمس.. لأنها سوف تؤثر بالضرورة على المصالح الأمريكية
المستقبلية لو ظلت بلا حل.. ومن أمثلة هذه المشاكل (الزيادة السكانية العالمية

مشكلة الجوع ونضوب المصادر الطبيعية، التدفق العالمى للملاجئين، ومشاكل المخدرات وزيادة عدد الدول الساعية للحصول على السلاح النووى، والإرهاب الدولى (انظر Brown).

والتزام الولايات المتحدة ببقاء إسرائيل هو من أهم المصالح الأمريكية وشرح فيتزجيرالد ذلك بقوله «أن الالتزام الأمريكى ببقاء إسرائيل موضوع أساسى للولايات المتحدة وقد حرص على ذلك الرؤساء المتعاقبين على رئاسة الولايات المتحدة منذ نشأة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ وحصلت إسرائيل فى كل حروبها على كل متطلباتها وما يضمن بقاءها وليس هناك من شك فى استمرار هذا الالتزام كهدف أساسى من أهداف الولايات المتحدة (Fitzgerald, P. 54) وضمانا لبقاء إسرائيل أشار تقرير براون أن التعاون بين مصر وإسرائيل هو أحد المبادئ الاستراتيجية الهامة للولايات المتحدة ولضمان ذلك قدمت لمصر برنامجاً حديثاً وموسعاً حتى يساعدها على الاستمرار فى جهود السلام. (Brown, P. 32).

والتحديات التى تواجه الولايات المتحدة لحماية مصالحها - كما أشرنا - تحديات ذات جوانب عالمية وإقليمية لكل أو بعض هذه المصالح وبعضها قديم ومعتاد والآخر حديث نسبياً. (Brown, P. 14).

قلنا أن التحدى الحقيقى الذى يواجه الولايات المتحدة هو هذا التعاضد المستمر فى القوة العسكرية السوفيتية واتجاهها المعتمد لممارستها بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات العسكرية واستخدام كوبا وحلفائها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبطريقة غير مباشرة كما حدث فى غزو أفغانستان عام ١٩٧٩. والذى يمثل أول هجوم عسكري تستخدم فيه القوة السوفيتية، خارج حلف وارسو منذ الحرب العالمية الثانية. ولهذا فإن الولايات المتحدة قد حاولت مواجهة هذا التحدى فى أفغانستان واليمن الجنوبية وليبيا والقرن الأفريقى والمحيط الهندى ولبنان وسوريا والعراق.. وقد قدم هيج قبل أن يترك منصبه مشروعاً أسماه بالإجماع الاستراتيجى لمواجهة الأنشطة الإقليمية لإدارة ريجان. ويعترف فيتزجيرالد بأن التنافس بين الدولتين عظيم وأن السوفيت يتوسعون بسرعة فى العالم ولاسيما فى الشرق الأوسط. ويرى أنه على الرغم من تهقيرهم فى مصر والسودان فإنهم ينظمون الآن فيما يسمى بحصار المنطقة العربية والخليج الفارسى.. وقد نجحوا بالإضافة إلى غزوهم لأفغانستان فى إعلان اليمن الجنوبية كدولة عربية ماركسية كما أمدوا ليبيا بمعدات عسكرية معقدة تفوق حاجات الدفاع حتى تتمكن من الإطاحة بالأنظمة الموالية للغرب، كما قاموا بأعمال مكثفة فى تشاد فى أوائل عام ١٩٨١.

لكن التحديات التى تواجه الولايات المتحدة لا تعود جميعها إلى الاتحاد

السوفيتي.. ولهذا يرى الأمريكيون أنهم لو اقتنعوا بأن كل التحديات التي تواجههم تعود إلى الروس فسيكون ذلك عقبة أمام قدرتهم على علاج الكثير منها. هذا وقد قسموا التحديات الأخرى التي تواجه مصالحهم حول العالم إلى ما يلي:

١ - مشكلة وصول النفط وارتفاع أسعاره. وخاصة وأن انقطاع الزيت أو ارتفاع سعره يؤثر على الخطة الدفاعية وميزانية الدفاع الأمريكية وقد لا تكون مشكلة الزيت حادة بالنسبة للولايات المتحدة لاستطاعتها إيجاد البدائل لكنها حادة بالطبع لحلفائها من دول أوروبا الغربية التي تحصل على نصف مصادرها من الزيت من الشرق الأوسط واليابان التي تحصل على ٧٥٪ من الزيت من هذه المنطقة. لكن المشكلة ككل تؤثر على الخط الدفاعي العام للولايات المتحدة.

٢ - عدم استقرار الأوضاع الداخلية في بعض مناطق العالم حيث تؤثر الاضطرابات الداخلية على مصالح الولايات المتحدة وتشكل لها متاعب عسكرية وسياسية. وقد حلل براون فيتزجيرالد أسباب هذه الاضطرابات بإرجاعها إلى عوامل اجتماعية وتاريخية ودينية واقتصادية وسياسية عميقة (الجزور، Brown, P. 30). كما أن الصراعات العربية الداخلية تؤثر على المصالح الأمريكية لارتكازها على قضايا البترول وتنافس القوى العظمى والنزاع العربي الإسرائيلي والاعتبارات الأيديولوجية. ويرى الأمريكيون أن علاقتهم مع أية دولة من الدول المتصارعة تؤثر على علاقتها بالدول الأخرى. ومن أمثلة هذه الاضطرابات الحرب في لبنان والنزاع المصري الليبي والحرب العراقية الإيرانية والانشقاق الأيديولوجي السوري العراقي والنزاع الجزائري المغربي على الحدود.

واتفق براون وفيتزجيرالد على أن أخطر العوامل المؤثرة على مصالح الولايات المتحدة هو نشأة الأصولية الإسلامية وخاصة بعد الإطاحة بالشاه ورأى الأخير أن أى تقرير عن هذه المناطق لا يكون كاملاً ما لم يأخذ في حسبانته خطورة الأصولية الإسلامية، وأنه رغم إنشقاق المسلمين إلى مذهبين يعتمد أولهما على القوة المسلحة ويمثله الشيعة في حين يفتقد الآخر إليهما وهم السنة فإن كليهما يدعوان إلى التفسير الملتزم لنصوص القرآن ورفض النفوذ الغربي ويهدد الأول بتصدير الثورة إلى الخليج التي يوجد فيها نسبة كبيرة من الشيعة بينما ينجح الثاني في التقنين الصارم لقضايا الشريعة الإسلامية حدث في باكستان مما يشكل تهديداً مستمراً وخطيراً للمصالح الأمريكية. (Fitzgerad, P. 58 & Brown, P. 22).

ولواجهة هذا التحدي للسياسة الأمنية الأمريكية وضعت الولايات المتحدة خطة تعتمد على بناء إطار إقليمي يضم كل مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والخليج

الفارسي مركزة على مساهمة الدول المحلية في هذه الخطة بمساعدتها المباشرة وبمساهمة دول أوروبا الغربية ذات المصالح المهددة أيضا وترتكز هذه الخطة أيضا على توعية الدول المحلية بطبيعة ومصدر التهديد الخارجى والعمل على تحسين قدراتها العسكرية ودفاعاتها لمواجهة هذا التهديد للمصالح المشتركة. ولا تبحث الولايات المتحدة كما يقول براون عن قواعد دائمة بحرية وجوية وأرضية إنما تعمل فقط على تدعيم وجودها البحرى في المنطقة وتمكين قوات الانتشار السريع من التحرك في أوقات الطوارئ بالحجم والقوة والتكوين المناسب.

٣ - مشكلة سعى بعض دول العالم للحصول على السلاح النووى: تزداد حدة هذه المشكلة بتوافر المصادر التكنولوجية والمادية لبعض الدول مما قد يساعدها في القريب العاجل على تطوير سلاح نووى ويرى الأمريكيون أن هذا من شأنه تهديد أمن هذه الدول ذاتها وأمن الولايات المتحدة كذلك.

ويرى براون بصفة عامة أن مهمة وزارة الدفاع الأمريكية هي حماية مصالح الولايات المتحدة المتنوعة ضد أى هجوم سواء تدخل فيه السوفييت أم لا. ولا بد للقوة العسكرية الأمريكية أن تعد نفسها للصراع حتى أدنى مستوى يمكن أن يكون للسوفييت دور فيه لأن الصراع يمكن أن يتصاعد بحيث يسمح للاتحاد السوفييتى بالتدخل.

ثانياً - البعد الاجتماعى:

عالجنا في الجانب السياسى مفهوم وأهداف استراتيجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وكيف خرجتا بها إلى مجال التطبيق العملى وبيننا أن العامل الحاسم في هذه الاستراتيجية هو القوة المسلحة. ولكى تقوم هذه القوة المسلحة بتنفيذ هذه الاستراتيجية لابد أن تكون قد تشربتها تشربا كاملا. وكما أشرنا في بداية المقالة إلى أن عملية التشرب هذه عملية تلقائية بالنسبة للقوات المسلحة الأمريكية سيتبين لنا عند تحليلنا لدور العقيدة القتالية في تماسك الوحدات العسكرية الأمريكية المقاتلة أن هذا التماسك يتسق تماما مع قاعدة الحفاظ على المصالح الأمريكية التى تسير عليها استراتيجية الولايات المتحدة وأن الجماعة العسكرية فما هى إلا إطار وسيل لتحقيق الأهداف الشخصية للأفراد المجندين ومن هنا نجد أن العقيدة الاستراتيجية الأمريكية تمثل انعكاسا مباشرا للبناء الاجتماعى الأمريكى الذى يترك صداه بوضوح في قواته المسلحة أما في الاتحاد السوفييتى فإن تشرب هذه العقيدة يتم بطريقة عمدية.. ولما كانت هذه العملية ذات

فائدة كبيرة على مستوى التحليل السوسيولوجي فقد رأينا أن تلقى عليها الضوء بالتفصيل.

ترى الماركسية اللينينية أن للقوات المسلحة السوفيتية نسق منظم من التدريب والتربية يقوم على أساس أيديولوجي ثابت يهدف إلى تنمية قدرات الجندي جميعها للدفاع عن المجتمع الاشتراكي ولكي يحصل الجندي على المهارات القتالية اللازمة ويكتسب المعنويات العالية فلا بد من أن يتسلح بمعرفة تقنية رفيعة تساعد على الاستعداد لبدء وشن الصراع المسلح، ولابد من ارتباط وسائل العمل التربوي والتدريبي القتالي بأهداف التربية والتدريب بحيث تمثل القواعد الموضوعية في بناء أعضاء المجتمع الاشتراكي.

أما المبادئ العامة للتربية والتدريب فهي: الغرضية الشيوعية والولاء للحزب والارتباط الوثيق بين التربية والتدريب وبين الأهداف العملية لبناء الشيوعية بالإضافة إلى تعزيز وتقوية الاستعداد القتالي للقوات المسلحة والعمل الفردي مع الجنود هذه المبادئ العامة للتربية والتدريب التي تتخلل كل المجالات هناك مبادئ خاصة تطبق على ميادين معينة من التدريب كاستخدام الوسائل السمعية والبصرية.. الخ.

ويرى السوفيت أن فاعلية التربية والتدريب يستلزم أن يكون لدى المتعلمين فهم واضح لأهداف التربية الشيوعية، ومن ثم فإن مبدأ الغرضية الشيوعية يجب أن يراعى في اختيار واستخدام الوسائل والمناهج التي يستعين بها القادة والعمال السياسيون وتنظيمات الكومسومول. وأول ما يجب تطبيقه من مبادئ التربية والتدريب للأفراد هو إنجاز متطلبات الحزب الشيوعي في الميدان الأيديولوجي والتربية السياسية للجنود. ولأن الضباط هم القائمون بعملية التربية فيستلزم الأمر تربية هؤلاء القادة أولاً. وكل ضباط القوات المسلحة في نظر السوفيت قادة ومعلمون كمروسيهم بغض النظر عن مناصبهم لهذا يجب أن تتوفر فيهم مواصفات حزبية معينة وأن يكونوا على وعى كامل بالنظرية الماركسية بالإضافة إلى ضرورة تفوقهم في مجالات تخصصهم حتى يستطيعوا إنجاز وتطبيق كل ذلك في عالم الواقع.

وتبذل القيادة السوفيتية جهداً كبيراً مع هؤلاء القادة لاختار منهم أصلح العناصر القادرة على الوفاء بكل متطلبات النظرية الحديثة في العسكرية والانضباط العسكري فتمد هذه العناصر بدراسات يومية وتعليم ذاتي ودراسات سلوكية وتربوية. ولا يقتصر الاهتمام على هذه الفئة ذات الانجاز المتقدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية من الضباط، بل يشمل أيضاً فئة ضغار الضباط وضباط الصف.

«والعلمية» هي أحد الملامح المميزة للتربية والتدريب في الجيش السوفيتي ولهذا فإنه يجرى في ظروف مشابهة قدر الإمكان لظروف المعركة ويقوم على فكرة مؤداها أن القصور في التدريب والتربية لا تعالجه مواقف الحرب بل لا بد من العمل على ضمان النتائج الحاسمة في وقت السلم أى لا بد من الاستعداد القتلى المستمر المعتمد على الأعداد الجيد للسلاح نفسه وللشئون الإدارية وعلى قدرات كل فرد وطاقته ودرجة معرفته ومهارته حتى أدنى مستوى للوحدات العسكرية.

والسؤال الآن: كيف تتم عملية تشريب العقيدة للجنود السوفيت؟

واقع الأمر أن مراكز التجنيد السوفيتية تستقبل مرتين في كل عام أعداد كبيرة من الشباب السوفيتي للتجنيد الإجبارى لفترة زمنية من عامين إلى ثلاثة.. والذي لا شك فيه أن هذه الفترة تمثل انقطاعا عن السياق المهني للمجنّد أو تهديدا لخطته الشخصية ومع ذلك فإن القيادة السوفيتية لم تلجأ كما لجأ الغرب إلى إلغاء التجنيد الإجبارى لأنها تنظر إلى الجيش كوعاء هام لبرامج تنشئة الحزب والتي تهدف إلى بناء مواطن مطيع للقانون يعمل بجد وفق المعتقدات السياسية القومية للنظام السوفيتي. وهذا هو أحد الخصائص المميزة للنظام السوفيتي عن الأنظمة الغربية.

وقد ارتكزت برامج التنشئة السوفيتية في بدايتها على تنشئة الكبار ثم على انتقال الاتجاهات والقيم السياسية من جيل لآخر. إلا أن هذه البرامج سببت بعض المشاكل في السنوات الأولى من الحكم السوفيتي لوجود معارضة لها إلى جانب المقاومة الشعبية الواسعة لسياسة النظام. لهذا اضطرت السوفيت إلى العمل وفق استراتيجية تعتمد بشدة على القهر حتى تحيد المعارضة ثم استخدمت بعد ذلك تكتيك إعادة التنشئة الذى يتضمن الرفض الكامل للقيم والمعتقدات الموروثة ورفض دور الأسرة كعنصر أساسى في التنشئة. إلا أن النظام السوفيتي قد عدل بعد استقراره - موقفه من الأسرة ودورها في التنشئة بالرغم من أنه قد استمر في خطة الأساس القائم على التأكيد على عملية تنشئة الكبار وعلى إعادة التنشئة لاستئصال الاتجاهات المعارضة. هذا إلى جانب الاستخدام الفعال لعملية التنشئة السياسية في تنمية وتأييد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المعروف أن عملية التنشئة في الغرب تعتمد على التأكيد على الحفاظ على النظام واستقرار المعتقدات السياسية، لكن النظام السوفيتي ارتبط على النقيض من ذلك بأحكام بالتحديث الاقتصادى السريع وصممت عملية التنشئة على نمو القيم السياسية والسلوك السياسى المتسق مع المجتمع الحضرى والصناعى.

فالمواطن السوفيتي المرغوب فيه هو واحد من بين عديدين ممن استطاعوا التوافق بسهولة مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

والخدمة العسكرية عند السوفيت ذات قيمة خاصة في التوافق المشار إليه لاشتمالها على تغير جوهري في البيئة الاجتماعية والفيزيائية التي يعتقد السوفيت أنها تسهل عملية التغير في القيم وفي نمط الحياة، أى أنها تقدم بيئة مناسبة يمكن أن تكون بمثابة الهندسة الاجتماعية للحزب.

وبرامج التنشئة السوفيتية مصممة بحيث تنقل الاتجاهات المطلوب انتقالها للشباب بصورة رسمية وتنقل في المجتمعات الغربية عادة بصورة غير رسمية. كما تقوم وسائل الاتصال وأماكن العمل والمدرسة وجماعات الشباب المنظمة بنقل القيم الأساسية بصورة متشابهة تقريبا لكن هذا لا يعنى - كما سنوضح فيما بعد - عدم اعتراف المربين السوفيت بإمكانية انتقال قيم مضادة عبر الأسرة وجماعات النظائر غير الرسمية وإمكانية حدوث صراع بين هذه القيم لكنهم يسعون دوما إلى التقليل من حدة هذا الصراع ولهذا تعتبر الوحدة العسكرية أحد الفرص الفريدة في ذلك.

ولعرفة لماذا يعتبر السوفيت أن الوحدة العسكرية هي أحد الفرص الفريدة في عملية التنشئة يقتضى الأمر الوقوف على خصائص هذه الوحدة في الجيش السوفيتي وهى على النحو التالي:

١ - أنها جماعة من الذكور حيث تستثنى الخدمة العسكرية السوفيتية الإجبارية النساء من التجنيد.

٢ - أنها جماعة ذات مستوى تعليمي جيد خاصة وأن السوفيت يركزون في خططهم التعليمية على التعليم الثانوى والبرامج الفنية والمهنية المتخصصة.

٣ - إنها جماعة يغلب عليها الطابع الحضري. ويوضح إحصاء عام ١٩٧٠ أن نسبة ٦٢٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ - ١٩ سنة يقطنون في مناطق حضرية بالإضافة إلى اتجاه السوفيت الشامل نحو الحضرية.

٤ - تعكس هذه الجماعة الخصائص السلالية المتنوعة للمجتمع السوفيتي فحوالى ربع المجندين السوفيت أقليات غير سلافية. وعلى الرغم من وجود نسبة كبيرة من المجندين الذين لا يتحدثون اللغة الروسية في مناطق الأقليات خاصة وأن مشكلة اللغة تعتبر أحد الحواجز الأساسية التي تعوق التكامل التام للأقليات في الحياة العسكرية.

أما كيف تساعد هذه الجماعة على صب المجندين في القالب الذي يرغب السوفيت في تشكيله وهو ما يسمونه «بالمواطن الاشتراكي الجديد» فإن للسوفييت تصور خاص عما يطلقون عليه بالجندى المثالي. هذا الجندى هو الذى يتمتع بخصائص الوطنية الشديدة والعمل الجاد والمعنويات العالية والمعلومات الجيدة والدور الفعال فى الأنشطة المدنية.. وهو الذى يؤيد النظام الشيوعى ويكره أعداءه بالإضافة إلى الاستعداد الكامل للدفاع عن الاتحاد السوفيتى والرغبة فى أداء الخدمة العسكرية بكفاءة وما يتضمنه ذلك من احترام القادة وحب الزملاء والوحدة العسكرية التى يخدم فيها ويحفظ أسرارها.

وقبل أن يلتحق الجندى بالقوات المسلحة يكون قد حصل على بعض الفهم لطريقة الحياة والسلوك فى الوحدات العسكرية فكل المجندين يتعرضون قبل التحاقهم بالخدمة إلى جرات مختلفة من التنشئة السياسية فى مراحل المدرسة. أما هذه الغالبية التى كانت فى الكومسومول فانها تعرضت بالطبع لبرامج موجهة. وبهذا يبدأ المجندون السوفيت حياتهم العسكرية بعد أن يكونوا قد حصلوا على تدريب أساسى بمعرفة مشرفين عسكريين فى المدارس الثانوية وفى مشروعات الدولة، ويعرفون من خلال هذه البرامج أغراض الخدمة العسكرية ومهمة القوات المسلحة السوفيتية والدور المسيطر للحزب الشيوعى فى الشؤون العسكرية.

ولقد نجح السوفيت فى خلق تصور إيجابى بين الشباب عن الخدمة العسكرية وحتمية قبولها، هذا وأن لم يعد جانب من هذا النجاح إلى حماس الشباب فإنه قد يعود أيضا للأسباب الآتية:

- ١ - الشرعية التى اكتسبتها الخدمة العسكرية بطول تطبيقها فى المجتمع السوفيتى منذ عام ١٩١٨.
- ٢ - تسهيل المرحلة العمرية للشباب الذين فى سن التجنيد هذه المهمة.
- ٣ - الخبرات والمهارات وفرص العمل التى تعطىها الخدمة العسكرية للذكور الريفيين فى المدينة وخاصة بعد انتهائهم من الخدمة العسكرية.
- ٤ - أن القيادة السوفيتية لا تترك فرصة إلا وعملت على تشريب مهمة القوات المسلحة للشباب السوفيتى عبر كل قنوات التنشئة من أمثلة ذلك ما توضحه نتائج البحوث من أن ٤٠٪ من الشباب ممن هم فى سن التجنيد حصلوا على رسائل شخصية من قادة عسكريين تحتوى على معلومات عن الحياة العسكرية، وحينما يلتحق الشباب بالخدمة العسكرية يستمر الاتصال بالأسرة عبر رسائل من قادة وحداتهم.

إلا أن ذلك كله لا يعنى عدم وجود قطاعات من المجندين لا يتحقق فيها هذا التصور المثالى المأمول، فهناك من الجنود من هو غير منضبط ومن هو كسول أو يعانى من شرب الخمر الزائد.

ويرى السوفيت بالإضافة إلى ذلك أن الاهتمام بالزى الغربى والموسيقى الغربية أمر خطر ويستوجب العلاج. ومن الأمور التى تقلق السوفيت أيضا هؤلاء الجنود ذوى الخلفيات الدينية أو الذين يصحبون احتفالاتهم الدينية بالشرب المفرط. كل هذه الأمور بالإضافة إلى المشكلة اللغوية التى أشرنا إليها تؤثر على برامج التدريب وعلى تحقيق صورة الجندى السوفيتى المثالى. هذا ويمثل المجندون من الأصول السلافية تحديا خاصا لبرامج التنشئة السوفيتية لأنهم يدخلون الخدمة العسكرية بولاءات وقيم تتعارض مع القيم السائدة. وبالرغم من الصعوبات التى يواجهها السوفييت بسبب المجندين الريفين فإن نتائج البحوث اظهرت أن لديهم استعدادا سهلا للانضباط الصارم وللتكيف للحياة العسكرية.

ويرى السوفيت أن الخبرة العسكرية المسبوقة بتعرض الجنود لبرامج التنشئة السياسية تعتبر بمثابة فرصة متاحة تقرب الجنود من صورة المواطن الاشتراكى المثالى فيعزز التدريب السياسى المكثف خلال مرحلة الخدمة العسكرية هذه القيم التى تشربها الأفراد فى بداية حياتهم. أما هؤلاء الذين دخلوا الخدمة العسكرية بمعتقدات دينية وولاءات شخصية شربها لهم آباءهم فإن التدريب الأساسى يستأصلها حتى يصل بالرسالة التى يهدف إلى توصيلها لهم إلى حدها الأقصى.

أما الهيئة المسئولة عن التنشئة السياسية فى الجيش السوفيتى فهى الإدارة السياسية الرئيسية Main Political Administration أما القائمون بالتنشئة فهم كثيرون، هناك الرسميون العسكريون والقادة. والحزب والكومسومول وهناك أيضا الأفراد النشطون سياسيا فى الوحدات العسكرية. وتنجز الإدارة السياسية عملها عبر خط رئاسى من أعلى إلى أسفل وحتى أدنى مستوى من الوحدات العسكرية. ويقوم الضابط المسئول فى هذه الوحدات الصغيرة بإعداد برنامج تدريبى سياسى شامل لكل الأفراد كما يقوم بأعداد البرامج الترفيهية والثقافية وتنظيم الأنشطة بين الوحدة العسكرية والمصانع المحلية والمدارس ويعتبر هذا الضابط حلقة الاتصال العسكرية مع التنظيم الحزبى المحلى غير العسكرى. وتجعل هذه الواجبات من هذا الضابط وحده فى حد ذاتها تضم كل مظاهر التنشئة السياسية التى يقوم بها فى القطاع المدنى وحدات تابعة لعدة وزارات.

وكما عرفنا فإن الهدف الأساسى من برنامج التنشئة أن يولد عند المجندين

تأييدا للحزب الشيوعي ولأهدافه وسياسياته.

ويخصص للجندى ما بين ٩٠ - ١٠٠ دقيقة للعمل السياسى وتصل فى أيام الأجازات ما بين ساعتين إلى أربع ساعات. وهناك برامج منفصلة للضباط والمجندين وأعضاء الحزب والكومسومول.

أما فصول الدراسة السياسية فينظمها الضابط المختص مرتين فى الأسبوع بواقع ساعتين فى الأسبوع وهى الزامية ويعقد فيها اختبار وترفع للقادة تقارير عن درجة تحصيل المجندين فيها.

أما عن محتوى هذه الفصول فإنه يتسق مع الهدف الأساسى لبرامج التنشئة السياسية وتتكون من خليط من المواد السياسية والمهنية العسكرية المخصصة لتوفير مواصفات سياسية ومعنوية ومتتالية. وتختلف البرامج من سنة إلى أخرى وغالبا ما تركز على حدث أساسى كمؤتمر الحزب مثلا وتعتبره دليلاً موحداً. كما تخصص سلسلة من الدروس عند بداية كل فترة تدريبية لعملية استيعاب الجنود لمسؤولياتهم الجديدة كرجال عسكريين. وتحتوى الدروس أيضاً على مواد تبين الدور التاريخى للقوات المسلحة السوفيتية وعن إنجازات الحزب وأثار سياسة الحزب على نمط حياة المواطن السوفيتى. وهناك جزء إضافى مخصص للشئون الدولية وبيان أوجه الاختلاف بين الاشتراكية والرأسمالية والإطار الذى تسير الدولة من خلاله فى سياستها العسكرية والخارجية. وتستكمل الفصول السياسية ببرنامج عن المعلومات السياسية لمدة ثلاثين دقيقة كل أسبوع. ويعقد هذا البرنامج مرتين فى الأسبوع ويلتزم المجندون بالالتحاق بهذا البرنامج التى يحتوى على دراسة لقرارات الحزب والحكومة وعن الأحداث الجارية والأهداف العسكرية للوحدة. ويتعرض المجندون أيضاً لأنشطة دعائية متنوعة تملأ وقت فراغهم وتتمثل فى عدة رسائل ذات هدف سياسى وقراءات لينين ومناقشات واجتماعات عامة ومحاضرات تليها أسئلة وأجابات عليها ويستخدم فى كل ذلك كافة الوسائل السمعية والبصرية.. والأشراف على هذه البرامج محكم ومراقب بعناية ويجرى وفق توجيه دقيق فبعد عرض الأفلام مثل تجرى مناقشة منظمة لموضوع الفيلم وذلك لضمان تحقيق الأهداف التى عرض من أجلها واتساقها مع القيم السياسية للدولة.

ورغم أن السوفيت ينظرون إلى المجتمع كله كهيئة تعليمية لكنهم يرون أن للبيئة العسكرية بالذات - مزايا خاصة تسهل عملية تشريب الوطنية والنضوج وتنمية الانضباط فبمجرد أن يلتحق الجندى بالخدمة العسكرية يجد أن معظم ساعات يقظته قد شغلت كما تعتمد السلطات تقليل وقت فراغ ويراقب الضابط السياسى

للوحدة أنشطتها الترفيهية بهدف توصيل الرسائل الاجتماعية والسياسية للجندى حتى عبر هذه الأنشطة، يتقدر عدد الساعات الحرة للجندى بحوالى ١١٨٠ ساعة فى السنة. هى أيضا محل اهتمام دقيق للمربين السوفيت أما غير هذه الساعات فيملاً تماماً بالتدريب الـ يأسى والعسكرى أى أن الأربعة والعشرين ساعة فى يوم الجندى تخضع لهذه الشبكة المتكاملة والمحكمة من برامج التدريب السياسى.

ويرى علماء التنشئة فى الغرب أن برامج التنشئة السوفيتية من أكثر البرامج كفاءة لتركيزها على تقديم رسالة متسقة عبر كل وسائل الاتصال - متكررة ومراقبة جيداً أو مستبصرة تماماً لوجهة النظر المعارضة فهذه التنشئة لديهم هو الجندى السوفيتى المثالى الذى يجب أن يكون الرجل الاشتراكى المثالى. وهو فى نظرهم ذات الرجل لكنه فى رى عسكرى ومن ثم لا يتحقق الهدف الذى يسعون إليه إلا من خلال هذا الاتساق الكامل بين أهداف التنشئة المدنية والعسكرية.

وتبين نتائج بحوث الاتصال أن البيئة العسكرية بيئة مناسبة تماماً لتعزيز الرسالة المطلوب توصيلها بالتكرار ويتعرض المجند العادى لوسائل الاتصال لمدة ساعة ونصف كل يوم أى بمعدل يعلو نظيره المدنى بنسبة ١٥ - ٢٥٪ كما يتلقى رسالة واحدة تحتوى على بعض المعلومات عبر وسائل اتصال متعددة كالراديو والتليفزيون والصحف.

وللبيئة العسكرية القائمة على الانضباط أثر كبير على قيم وسلوك ومنظور المجندين أكثر من هذا النسق الرسمى من البرامج السياسية والترفيهية الموجهة، إذ أوضحت نتائج أحد بحوث الاتصال أن ثلث الباحثين تأثروا بهذه البرامج لكن ٤٠٪ منهم ذكروا بأن انضباط الحياة العسكرية كان عاملاً أساسياً فى نموهم الشخصى.

وقد استفاد السوفيت من استخدام جماعات النظائر بدرجة كبيرة فمن المعروف أن الاستقرار النسبى فى استمرار خدمة الفرد فى تجمع ما يشكل بيئة صالحة للأهداف التعليمية. ويقضى الجندى حياته اليومية وأوقات فراغه كلها فى هذا التجمع. كما توضح نتائج المسوح المتعلقة بتقييم الاتصالات الشخصية بين الجنود السوفيت أن لمعظم الجنود ما بين ٤ - ٥ أصدقاء ينتمى ٧٠٪ منهم إلى الوحدة الكبيرة (كالكتيبة مثلاً) هناك واحد من كل ثلاثة جنود له أصدقاء فى سريته أو طاقم دبابته وواحد من كل ثلاثة جنود له صديق من الأفراد المباشرين الذين يعمل معهم، ومن ثم فإن الوحدة العسكرية تلعب دوراً أساسياً فى تنشئة الجندى لأنها تنظم مختلف مظاهر حياته وتترك بصماتها عليه. لهذا ركزت القيادة

السوفيتية على استخدام هذا التجمع كعنصر من عناصر التنشئة ودربت القادة والضباط السياسيين على استخدام جماعات النظائر كوسيلة للإقناع والضبط والوصول إلى الأهداف المرغوبة والاستفادة من ضغوط ونفوذ هذه الجماعات على الأفراد في توجيه وتعزيز القيم السياسية للدولة، كما أعطى الضباط السوفيت تعليمات لتحليل اتجاهات الأفراد وسلوكهم الشخصي داخل وحداتهم وجمع تقارير عن كل جندي تحتوي على معلومات عامة (كالسن والميلاد والتعليم والطبقة الاجتماعية) ومعلومات عن دوافع الشخصية (أهدافه الخاصة وإتجاهاته نحو الخدمة) ومعلومات عن سماته الخاصة (المبادئ وأداء العمل) ومعلومات عن نشاطه الاجتماعي (مشاركته في أنشطة الوحدة واهتمامه بالشؤون القومية والعالمية وعلاقاته مع الجنود الآخرين) وتستكمل هذه المعلومات ببيانات عن الوحدة ككل مثل (توزيع الجنود حسب السن والأصل الاجتماعي وسنى الخدمة والسلالة) ومعنويات الوحدة مثل (احترام القادة والانضباط ودور أنشطة الكومسومول والحزب) وتضامن الوحدة (العلاقات الشخصية والتعاون).

ويهتم السوفيت بالأفراد النشطين سياسياً داخل الوحدات ويبدل الضباط السياسيون جهداً خاصاً في اكتشافهم من خلال حماسهم لعضوية الكومسومول الموجود حتى أدنى مستوى للوحدات العسكرية وعبر دورهم في مساعدة الضباط السياسيين. وأختيار الأفراد النشطين عملية هامة عند السوفيت لأنهم يتمتعون بثقة القادة واحترام الزملاء في نفس الوقت مما يسهل لهم عملية التنشئة السياسية.

أما عن دور جماعات النظائر في عملية التنشئة فإن البحوث الغربية أوضحت أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في دور هذه الجماعات هي:

١ - الجاذبية: فكلما كانت الجماعة أكثر جاذبية لأعضائها كلما عظم تأثيرها في عملية التنشئة.

٢ - الاستمرار: يزداد تأثير دور الرأي الجماعي بطول فترة استمرار الجماعة.

٣ - التجانس: كلما صغر حجم هذه الجماعة قل نفوذ الجماعات الأخرى على أفرادها والعكس صحيح.

من هذا المنطق استهدفت البرامج السوفيتية الوصول بفاعلية العناصر الثلاثة السابقة التي حددها الأقصى بوسائل متعددة حتى تجعل للوحدة مكانة هامة وذات معنى للجندي مثل استخدام تقاليد البطولة وعقد لقاءات مع مسرحى الحرب

وتنظيم زيارات لميادين القتال وتشجيع التنافس القائم على الصداقة بين الوحدات والتركيز على التدريب الشاق كوسيلة لدعم تضامن الوحدة، كما أكد القادة السوفيت على استقرار الوحدات وعدم إجراء تنقلات شاملة لأفرادها بحيث يمكنهم هذا الاستقرار من استخدام ضغوط الجماعة في تحقيق أهدافهم مع إشرافهم وضبطهم لجماعات الصداقة غير الرسمية.

ويستخدم السوفيت بمهارة نسق الأقدمية غير الرسمي حتى تتضامن الجماعة نحو الهدف الذي يرغبون في تحقيقه، فالدفعات الجديدة التي تصل إلى الوحدة كل فترة زمنية تعطى أقدمية للجنود من الدفعات التي سبقتها ويتحقق للدفعات القديمة السلطة والاحترام التي تعززها القيادة وتستفيد بها في تنشئة المجندين الجدد.

أما عن الكيفية التي يستخدم بها السوفييت ضغط جماعات النظائر لتحديد تأثير الجماعات الفرعية على أعضائها فيكون عن طريق الأفراد النشطين سياسياً الذين يساعدون الضباط في التعرف على ما يطلقون عليه بالجماعات الفرعية المنحرفة. وتقوم استراتيجية التعامل مع الاتجاهات المنحرفة على عزل قائد الجماعة الفرعية المنحرفة. وتغيير اتجاهات أصدقائه ثم استخدام ضغط جماعات النظائر على قائد هذه الجماعة لتشريبه القيم المتطابقة مع النظام ويعمل الأفراد النشطون سياسياً مع الجماعات التي تظهر فيها الاتجاهات غير المرغوبة فإذا اشتدت خطورة هذه الجماعات يجتمع الضباط السياسيون لمناقشة الموقف وإدانة مثيري المتاعب في الوحدة لكنهم لا يقدمون على هذه الخطوة إلا بعد أن يكون الأفراد النشطون سياسياً قد أدوا دورهم في الاتصال بالجماعة ومهدوا الطريق للضباط السياسيين. ويتبع هذا المنهج عادة لضمان تجانس الرأي الجماعي وتشكيل القيم الجماعية المتسقة مع الأهداف العسكرية.

ويستخدم السوفيت وسيلة أخرى في عملية التنشئة تترجمها البحوث الغربية بقاعدة مؤداها أن التنشئة الناجحة تتحقق إذا ما أدرك الأفراد أن قادتهم يتمتعون بسلطة قوية تعطي وتمنع ما من شأنه أن يكون ذا معنى عند الجندي. مثال ذلك أن الضابط لا يمنح الجندي أجازة آلية، بل أن الاجازات الطويلة وتصاريح الخروج لفترة ما بعد الظهر في المدن المحلية تعتمد فقط على سلوك المجند وإنجازاته داخل الوحدة هذا بالإضافة إلى المكافآت المالية والخطابات المرسلة للأسرة والعمل.. وتستخدم هذه الوسائل أصلاً لحث الجنود على تحقيق أعلى مستوى تدريبي ممكن لكنها تستخدم في نفس الوقت كوسيلة الثواب والعقاب بحيث توجه الجنود نحو نمط السلوك المرغوب فيه.

والواقع أنه ليست هناك وسيلة دقيقة ويطمئن إليها لتقييم فاعلية هذه البرامج وبيان دورها في ولاء الجنود للنظام إلا أن هناك بعضاً من الحقائق التي يمكن أن تلقى الضوء على ذلك إذ تبين أنه ليس للأصول السلالية بصفة عامة دور بارز في إثارة مشكلات لقادة الوحدات العسكرية، وصحيح أن هذا الأثر قد يختلف من وحدة إلى أخرى لكن السوفيت لم يجندوا الأقليات في وحدات غير حساسة ولم يميزوهم عن غيرهم من الجنود. بل ضمت وحدات الغزو السوفيتي لأفغانستان أقليات آسيوية وأفراداً ذوي أصول إسلامية. وقد استغل السوفيت بشدة عامل الاتصالات الشخصية للتخفيف من حدة التعصب السلالى ولخلق علاقات منسجمة دداخل الفصول وعبر السياسة الرسمية ووسائل الإعلام مؤكدين دائماً على الفوائد التي جناها المجتمع في ظل الاشتراكية وأظهر السوفيت أيضاً بطولات أفراد الأقليات في الحرب العالمية الثانية كدليل على التجانس القومى ونظموا حملات من الرسائل إلى أسر المجندين البارزين لتعزيز المشاعر الوطنية.

وتبين نتائج البحوث في هذا الصدد أنه على الرغم من أن الاشتراك في الخلفية السلالية كان أحد العوامل الدافعة لصدقات الجنود في المراحل الأولى من الخدمة إلا أنه باقتراب نهاية فترة التجنيد كانت ٦٠٪ - ٦٥٪ من الصدقات تقوم على أساس المصالح المشتركة أو الخبرة المشتركة ويضاف إلى ذلك بالطبع أن اختلاف المجندين في أصولهم السلالية لم يمثل مشكلة للسلطات لحرص الجنود دائماً على الخروج بتقارير مرضية في نهاية الخدمة حتى لا يؤثر ذلك على حياتهم المدنية. وأوضحت نتائج هذه البحوث أيضاً أن المجندين من الأقليات كانوا أكثر تأثراً من غيرهم ببرامج التنشئة وكانت الرسائل المتكررة ذات فاعلية أكثر على الجنود غير الروس وذلك لأنهم لم يتعرضوا لعملية التنشئة السابقة بالقدر الذي تعرض له الجنود الروس.

ومن الأمثلة الموضحة لكيفية اهتمام السوفيت بدور جماعات النظائر المراقبة جيداً في تغيير سلوك الأفراد المثالي التالى :

«قامت الوحدة بعرض فيلم وثائقي عن معاملة المرأة وركز بصفة خاصة على ظاهرة اختطاف العروس من قبل بعض الجماعات السلالية.. وعند إبداء الآراء في المناقشة التي تلت عرض الفيلم أبدى أحد الجنود تأييده لهذه الظاهرة.. فقام زملاؤه بمراجعتة وأخبروه بأن هذه الظاهرة تشير إلى عدم احترام الرجل لزوجته ودليل على ضعفه وإحساسه بعدم الأمن لا إلى قوته وشجاعته.. وهنا تراجع الجندي عن وجهة نظره.. فقام الضابط السياسى بتهنئة هؤلاء الذين عبدوا عن وجهة النظر الصحيحة وعندئذ أعيد توجيه المناقشة للهدف الأساسى من عرض.

القيم وكان عن قضية الزواج السلالى المختلط».

وتوضح هذه الواقعة الكيفية التى استخدمت فيها جماعات النظائر لخدمة الهدف السياسى. فالضابط السياسى قد وجه أولاً لكنه لم يسيطر على المناقشة ظاهرياً بل جعل زملاء الجندى هم الذين ينتقدونه.. واستجاب الجندى فى النهاية تحت تأثير هذا الضغط الموحد، فعدم استحسان جماعة النظائر لموقف الجندى جعله يعيد تحديد ما يسمى بالقيم والآراء غير الصحيحة.

وترى السلطات السوفيتية أن للخدمة العسكرية فائدة إضافية أخرى لجنود الأقليات حيث تساعدهم على إتقان اللغة الروسية فتكمل بالتالى دور المدارس والمؤسسات الأخرى التى كانت تقوم بهذا الدور.

ومن يتبين أن مخاطر الخدمة العسكرية وأهدافها المشتركة تساعد على خلق روح معنوية تقضى على التوترات السلالية وتساعد من خلال ضغط جماعات النظائر على تطابق الجنود مع الخط الأساسى للقيم السوفيتية وهو الخط الحضرى غير الدينى.

وتلقى السجلات التاريخية السوفيتية الضوء على قدرة النظام على الاستفادة من الجيش كعامل للتنشئة على النحو التالى:

١ - تمكن البلاشفة فى العشرينات والثلاثينات بحكم رقابتهم على المناطق الريفية من إعادة تنظيم الفلاحين فى مزارع جماعية تحت سيطرة الحزب، وقد لعب الجنود المسرحون دوراً أساسياً فى البرامج الجماهيرية الساعية لتدعيم قبضة الحزب على هذه المناطق ويقول سمولنسكى فى هذا الصدد «من أهم الوظائف التى أداها الجيش الأحمر أنه كان بمثابة مدرسة خاصة لإعداد الشيوعيين الريفيين والكومسومول.. وقد عزلت فترة الخدمة العسكرية الجنود الريفيين عن نفوذ القرية وعرضتهم للتثقيف الشيوعى فكان من نتيجة ذلك أن أمدوا النظام بنواة من التأييد المحلى الذى ساعد على نجاح مهمة الحزب فى الرقابة على الريف.

٢ - أعدت الخدمة العسكرية الجنود المسرحين للعمل المنظم فى المزارع الجماعية المشكلة حديثاً.

٣ - أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى أكتوبر ١٩٢٧، بالاستخدام المكثف للمسرحين فى الأعمال الإدارية الريفية التى وصفها الجيش الأحمر بأنها أحد المصادر الأساسية لاختيار الفلاحين النشطين سياسياً وفى ١٩٢٩ أوصت اللجنة المركزية بضرورة إعداد ١٥ - ٢٠ ألف فرد لهذه المهمة.

- ٤ - أعدت برامج خاصة لتدريب المسرحين على العمل الحكومى والثقافى فى الريف وأوصت اللجنة المركزية بالحاجة إلى مائة ألف فرد للتدريب على ذلك.
- ٥ - ساعد المسرحون المدربون وخاصة من الأقليات فى تخفيف مشاكل توزيع قوة العمل التى يواجهها الاتحاد السوفيتى.
- (E. Jones and F. Grupp, P. 355-381)

بعد هذا العرض التحليلى لعملية تشريب العقيدة للجنود السوفيت بطريقة عمدية. وبعد أن أوضحنا أن هذه العملية تسير بالنسبة للجنود الأمريكين بطريقة تلقائية يصبح السؤال بالتالى : إذا كان الأمر كذلك فما هى العوامل التى تؤدى إلى الكفاءة القتالية والتماسك القتالى فى كل من النظامين؟

يرى علماء الاجتماع العسكرى أن عملية التشريب التى أشرنا إليها سابقاً عامل هام فى الكفاءة القتالية للوحدات العسكرية لأن هذه الكفاءة تعتمد على الدرجة العالية من التكامل الاجتماعى فى الوحدات الصغرى Jones & Groupp ولهذا يرى السوفييت أن الأيديولوجية والاقتناع الأيديولوجى هى أكثر العوامل أهمية فى دفع الجنود للقتال وهى فى نظر السوفيت القوة الدافعية الحاسمة وراء كل أفعال الجنود كما أن لها دور أساسى فى نمو المهارات العسكرية الأخرى وكما رأينا فإن السوفيت يأخذون قضية العقيدة هذه بجدية تامة ولا يترددون حتى على أعلى المستويات فى بيان ضرورة إخضاع المهارات العسكرية للاقتناع الأيديولوجى. ويقول الجنرال جريشكو فى هذا الصدد : « أن المتطلب الجوهرى والأساسى للضابط أن يكون مقتنعاً أيديولوجياً وأن يكون بطلاً نشطاً فى سياسة الحزب » وليس هناك طبقاً لوجهة النظر السوفيتية غير الوعى والاقتناع الأيديولوجى العميق الجذور يمكن أن يكون وراء دوافع الجنود بل أنه العنصر المحورى لتماسك الوحدات وفعاليتها. وبدونه تصبح الوحدة العسكرية غير ذات فاعلية.

والواقع أن الأيديولوجية كدافع للتماسك امتداد منطقى لهذه الخاصية الشمولية للنسق السوفيتى ذاته، لأنهم كماركسيين يرون أن كل المؤسسات الاجتماعية بما فيها القوات المسلحة ما هى إلا انعكاسات لقوى الاقتصاد فى الإنتاج والتوزيع وأن كل مجالات الحياة لا بد وأن تؤدى فى النهاية إلى خلق رجل إشتراكى دافعه الاقتناع والوعى الأيديولوجى القائم على الماركسية البنينية والذى يشكل جوهر شخصية الرجل الاشتراكى وينعكس أثره على كل مظاهر الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية وعلى هذا الأساس فإن الرجل السوفيتى - من وجهة نظر النظام - يحارب من أجل مثاليات حتمية تاريخية إجتماعية نبيلة.

ويؤكد السوفيت أن الكفاءة العسكرية أمر مستحيل بدون الاقتناع الايديولوجي لأنه هو الذى يشكل دوافع الجنود كأفراد ويدفعهم إلى التماسك كوحدة.

والواقع أيضاً أن السوفيت ليسوا بالقوم السذج حتى يحولوا مراكز التدريب العسكرى إلى مراكز تثقيف أيديولوجى فهم بجانب إدراكهم لأهداف التدريب العسكرى يرون أن الدافعية والتماسك ليست مجرد مواصفات فنية يتحصل عليها الجنود بالتدريب لكنها أساساً مواصفات قتالية ومعنوية تنبع من المحتوى الايديولوجى المحدد والموجه لكافة العناصر الأخرى فى القتال وتقوم على إدماج الوعى السياسى بالعقيدة الشيوعية عند الجندى ولهذا فإن الخبرة العسكرية فى ذاتها لا تؤدى إلى خلق دافع أو إلى تماسك الوحدات العسكرية لأن هذا كله يتوقف على الوعى والاقتناع الايديولوجى، ولهذا نجد أن السوفيت يخشون دائماً فى الوحدات العسكرية وجود أى صلة تنتج من عوامل أخرى غير أيديولوجية، فالتجمعات الصغيرة مثلاً اسم كودى لنوع من الجماعات يشكل خطراً محتملاً على بناء الجماعة على أساس غير أيديولوجية وهى فى نظرهم تفسير غير صحيح لمعنى الرفقة العسكرية لأنها تؤثر على الولاء والاقتناع الايديولوجى للجنود.

والسؤال الآن طالما أن الأيديولوجية هى الدافع الأساسى عند الجنود السوفيت وطالما أن الاقتناع الايديولوجى هو الرابط القوى للوحدات فى المعركة وأن مصدر الايديولوجية يكمن فى النظام الأساسى للمجتمع ككل داخل وخارج الجيش فما هى إذن وظيفة القائد العسكرى فى النموذج السوفيتى؟

ليس من الغريب والحال هكذا فى النظام السوفيتى أن يكون القائد نموذجاً للاقتناع الايديولوجى نفسه وأن يتخذ ما من شأنه أن يؤدى إلى تشريب وتعزيز هذا الاقتناع بين أفرادِهِ. ولو راجعنا لقولة الجنرال جريشكو مرة أخرى فى ضوء مقدمات النموذج السوفيتى لوجدنا أن هذا الدور منطقى تماماً. ويبنى هذا الدور على مهارات مركزة تقوم على التطبيق العلمى لتكنيك خاص مصمم لتوليد اقتناعات ايديولوجية بين الجنود.

ويرى الأمريكيون أن الاعتماد على الايديولوجية فى دوافع الجنود وتوليد التماسك القتالى لا يترك مجالاً للقائد لى يعمل كما يقلل من أدوار ومسئوليات قادة الوحدات الصغرى.. ولكن هذا الدور فى نظرهم متسق مع الطبيعة الشمولية والأيديولوجية للنظام السوفيتى الذى يرى أن أى دافع يبنى على صلات الجماعات غير الرسمية مهدد للنظام ذاته.

وواقع الحال أن النموذج الأمريكى نفسه يتفق مع النموذج السوفيتى من حيث

أن كليهما إنعكاس للبناء الاجتماعي لكنه يختلف عنه في القاعدة النظرية التي يركز عليها حيث لا تلعب الأيديولوجية في النموذج الأمريكي هذا الدور الهام الذي تلعبه في النموذج السوفيتي. ولا عجب في هذا لأن البناء الاجتماعي الأمريكي يقوم على اقتصاد المشروع الحر ومن ثم فإن الفكر العسكري الأمريكي لا بد أن يبني عقيدته القتالية على أساس غير الأساس الأيديولوجي.

ويعتبر ماسلوف Maslow المنظر الأول لمسألة التماسك والدافعية في الوحدات العسكرية الأمريكية وقد تبني الجيش الأمريكي وجهة نظره في هذا الصدد. يرى ماسلوف أن الإنسان مدفوع بنمطين أساسيين من الحاجات أولها: الحاجات الفيزيائية (مثل الحاجة إلى الطعام والمأوى والشراب) والثانية هي الحاجات المتعلمة (مثل الحاجة إلى الاحساس بالأمن والاستحسان والانتماء الاجتماعي والإشباع الذاتي). والنوع الثاني في الحاجات في نظر ماسلوف هو أساس ارتباط الناس في ظل الظروف الضاغطة وينتج أساساً من الحياة الكلية للفرد في مجتمع ما وحينما يلتحق الجندي بالقوات المسلحة يكون قد طور هذه الحاجات فعلاً ولهذا يجب أن تتعامل القوات المسلحة مع الجندي من حيث وجدته ساعة التحاقه بها. ومن ثم فإن الدافعية في المؤسسة العسكرية تتحقق بالاعتراف بالأهداف المتعلمة للجندي خاصة وأن هناك أهدافاً تخصه هو وأخرى تخص الوحدة العسكرية. ولا بد من أن يرتبط هذين النوعين من الأهداف كل بالآخر بحيث يحقق الجندي أهدافه الخاصة حينما يحقق وظائف الوحدة ومن هذه الصلة بين الأهداف ينشأ الدافع.

والسؤال المنطقي المطروح الآن: طالما أن الدافع يتحقق من خلال توحيد الأهداف الشخصية والجماعية فما هو دور الجماعة في توليد الدوافع وخلق التماسك بين الجنود الأمريكيين؟

يرى الأمريكيون أن الجماعة ما هي إلا مصطلح ميكانيكي وسيلي. وإن معايير الجماعة تختلف عن الحاجات الفردية فقط من حيث أنها تجمع من الأفراد وليس للجماعة في نظرهم أي وجود عضوي أو تضامني بل تكمن قيمتها في كونها وسيلة لإشباع حاجات الأفراد. والعلاقة بين الجندي الفرد والوحدة الأكبر الذي هو جزء منها علاقة تعاقد يعتمد كل طرف فيه على إشباع حاجات الآخر ومقابلة توقعاته. كما يتولد الولاء للجماعة ودافع التماسك فيها حينما تحقق الجماعة عن طريق الاتصالات غير الرسمية بين الأعضاء ومن خلال النشاط الجمعي حاجات وتوقعات الأفراد.

إذن فما هي طبيعة الصلة بين الوحدة العسكرية والنظام الاجتماعي الأكبر؟

يرى الأمريكيون أن النسق القيمي للجندى الفرد يتشكل في المجتمع نتيجة لخبراته الشخصية. ومن المتوقع بالطبع أن تتخلل هذه القيم المجتمعية الأوسع القوات المسلحة بالتحاق الجنود بها فإذا كانت إتجاهات الفرد وقيمة في المجتمع الأكبر هي أساساً وظائف لمقتضيات حاجاته الأساسية فإنه من المتوقع أن نجد أن الدافع الذي يدفع الشخص في حياته المدنية هو الذي سيدفعه أيضاً في حياته العسكرية، وببساطة ستدخل الميكانيزمات الدافعية المدنية ببساطة إلى البيئة العسكرية وتكون صلة الفرد مع النظام الاجتماعي الأكبر القائمة على تعشيق مصالحه الذاتية هي التنظيم هي نفسها التي تربطه بالبيئة العسكرية ويقصد من ذلك أنه ليست هناك توقعات تتحقق فيها المصالح الجماعية أعلى من المصالح الفردية، أى أن أخلاقيات المشروع الحر السائد في المجتمع الأمريكي سترتبط بالسلوك المتوقع للجماعات العسكرية ومن هنا لا تكون هناك حاجة في النموذج الأمريكي لصلة أيديولوجية متصورة كما هو الحال في العقيدة السوفيتية ولا تكون هناك حاجة بالتالي لميكانيزم تنشئة يهدف لخلق قيم جديدة وتحطيم القديمة أو إنشاء أو تحويل أهداف وقيم خاصة بالحياة العسكرية أى أنه لا شيء هناك في الخبرة العسكرية في حد ذاته يستلزم إعادة تنشئة الفرد له.

إن: فما دور القائد في النموذج الأمريكي؟ الواقع أن القيادة في النموذج الأمريكي قيادة مؤقتة يعتمد تطبيق التقنية الخاص بها على الظروف المحيطة بالقرار.. ويختلف ذلك عن القيادة في النموذج السوفيتي من حيث أنها موضوع لتطبيق المبادئ العلمية بطريقة مخططة فالقائد الأمريكي مسئول مسئولية مباشرة عن كل شيء تفعله وحدته سواء بالنجاح أو بالفشل بما في ذلك الدافعية والتماسك القتالي وعليه أن يكون مثلاً للشجاعة والعدالة والنزاهة في التعامل مع رجاله والمبادأة والمخاطرة وعدم الأنانية والمشاركة في الأعمال الشاقة مع الجنود وأن يعطى المثل ويهتم برجاله ورفاهيتهم كوسيلة لضمان وجود الدافعية وبناء تماسك الوحدة.. ومن هنا يرى الأمريكيون أن نموذجهم أكثر شمولاً من النموذج السوفيتي.

إلا أن النموذجين الأمريكي والسوفيتي يتفقان في هذا ارتباط بين كفاءة الوحدة في القتال وبين تماسكها لكنهما يختلفان في جوهر هذا الارتباط. فأساس الارتباط في النموذج السوفيتي هو الاقتناع الأيديولوجي بينما هو في النموذج الأمريكي مقابلة الجماعة لحاجات الفرد في كل من البيئتين المدنية والعسكرية ميكانيزماً جديداً للتنشئة الاجتماعية بحيث يصلح لبناء قيم جديدة مناسبة للحياة العسكرية. ويريان أيضاً أن الحياة العسكرية لا تختلف عن الحياة المدنية بهذه الصورة التي

يكون فيها من الحتمى إيجاد أنماط قيمية بديلة في الدوافع والتماسك بل يرون أن للقيم في الحياتين المدنية والعسكرية واحدة وأن دور القائد في كل من النموذجين متنسق مع طبيعة النموذج نفسه. (R. Gabrael, P. 16-22)

بعد هذا العرض التحليلي لدور القوات المسلحة في الاستراتيجية والعقيدة العسكرية وعملية تشريبها للقوات المسلحة ودورها في تماسكها القتالي نأتى إلى الإجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقدمة المقالة.

«هل يصلح البناء الاجتماعى لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة تضطلع القوات المسلحة للدولة بمهمة وضعها فى حيز التنفيذ؟»

فى تصورنا الخاص وبناء على هذه الدراسة لا نرى أن البناء الاجتماعى يصلح لذلك. وقد يكون التساؤل هنا ما المقصود بكلمة استراتيجية صحيحة.

قبل أن نحدد ما المقصود بكلمة صحيحة نقول أن البناء الاجتماعى الأمريكى القائم على اقتصاد المشروع الحر قد أفرز استراتيجية وعقيدة عسكرية جوهرها حماية المصالح الأمريكية عبر العالم وعهد إلى قواته المسلحة بمهمة حماية هذه المصالح. ولا يعنى اتساق الهدف مع طبيعة البناء الاجتماعى صحة جوهر هذه الاستراتيجية لأنه حينما تحمى القوات الأمريكية مصالح البلاد ضد التهديد السوفيتى وتضمن وصول النفط بسعر منخفض إنما تحمى مصالح الفرد العادى الذى لا يريد للسوفييت أن يدمروا رفاهيته ويريد أيضاً أن يضمن الوصول إلى عمله وبيته وسيارته مليئة بالوقود وبسعر رخيص حتى لا تضطرب حياته ولا تتأثر ميزانيته واستثماراته وإذا كان هذا الفرد ينظر إلى الجماعة والمجتمع على أنها وسائل لتحقيق أهدافه الخاصة. فمن غير المعقول أن يعطى للعالم الذى هو غير ملتصق به التصاق جماعته ومجتمعه نظرة غير هذه النظرة.

أما البناء الاجتماعى السوفيتى فقد أفرز استراتيجية وعقيدة عسكرية تقوم فى جوهرها على النظرية الماركسية اللينينية التى يعمد السوفييت إلى تشريبها للفرد قبل وأثناء التحاقه بالخدمة العسكرية. ونرى أنه حتى لو اتسق الهدف الذى يسعى إليه السوفييت مع جوهر نظريتهم فإن هذا لا يعنى أن استراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية صحيحة.

إن واقع التطبيق العملى لهاتين الاستراتيجيتين فى عالمنا اليوم ليوضح كيف أنهما لم يوصلا العالم إلا لمؤيد لهذه أو معارض لتلك بالإضافة إلى أن اتفاقهما على عدم الدخول فى حرب نووية مباشرة تضمن أن يسمحا بنوع آخر من الحروب هو «الحرب المحدودة» فخاض العالم أكثر من خمسين حرباً فى الآونة الأخيرة كانت

هاتين الاستراتيجيتين وراءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما ما نقصده بكلمة استراتيجية صحيحة فنعني به استناد جوهر العقيدة والاستراتيجية العسكرية إلى «قاعدة فكرية صحيحة» والقاعدة الفكرية الصحيحة - في نظرنا - هي تلك التي تتسق مع الفطرة البشرية ومع العقل، ولا نتصور في ضوء هذا المقياس أو الفردية أن النفعية أو المصلحية التي يقوم على أساسها البناء الاجتماعي الأمريكي متسقة مع الفطرة البشرية أو العقل لأنها في الأصل ناتج عن هذا الحل الوسط للنزاع الدامي الذي استمر عدة قرون بين رجال الكنيسة ورجال الفكر، وما كانت المادية التاريخية أيضاً متسقة في الفطرة البشرية أو العقل لأنها مبنية أساساً على المادة وأن توصل إليها العقل بقولها بوجود المادة قبل الفكر ويجعلها أصل الأشياء^(١).

ونحن نختلف معهما أيضاً في نظرة كل منهما للفرد والمجتمع. فالمجتمع في نظرنا مؤلف أساساً من الإنسان والأفكار والمشاعر والأنظمة وأن علاقة الإنسان بالإنسان تؤلف جماعة ولا تؤلف مجتمعاً إلا بالأفكار التي يحملها هذا الإنسان والمشاعر الموجودة لديه والأنظمة التي تطبق عليه، كل ذلك يوجد العلاقة بين أفراد الجماعة ويجعل الجماعة مجتمعاً معيناً.

حتى ولو تصورنا أن الاستراتيجيتين ترتكزان على الأساس الوطني أو الأساس القومي فإن ذلك مردود عليه بأن الوطنية رابطة ضعيفة تنشأ عن غريزة البقاء وبالدفء عن النفس والرابطة العاطفية عرضة للتغيير والتبديل فلا تصلح للربط الدائم بين الإنسان والإنسان كما أنها رابطة مؤقتة توجد في حالة الدفء فقط أما في حالة الاستقرار وهو الحالة الأصلية للإنسان فلا وجود لها أما الرابطة القومية فهي رابطة قلبية وعاطفية أيضاً تنشأ عن غريزة البقاء ويوجد منها حب السيادة كما أنها رابطة غير إنسانية تسبب العداء بين الناس على السيادة. ويقول آخر فإن بناء المجتمع الذي يقوم على هذين الأساسين لا يصلح في نظرنا لإقرار استراتيجية صحيحة.

أما هؤلاء الذين يعتقدون أن أساس القاعدة الفكرية هو الرابطة الروحية فإننا نرى أن الرابطة الروحية التي ليس لها نظام ينبثق عنها لا تظهر في حالة التدين فقط أي أنها تختفي في معترك الحياة كذلك فهي - في نظرنا - رابطة جزئية غير

(١) انظر التعريف الذي أخذنا به للعقل وكذلك الرد على النظرة الماركسية في تحليلنا السوسولوجي للعلاقة بين الدين والحكومة مجلة كلية أصول الدين بجامعة أم درمان بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، العدد الأول ١٩٨٥.

عملية ولا تصلح إطلاقاً لأن تكون رابطة بين الناس في شئون الحياة. لهذه الأسباب كلها نرى عدم صلاحية البناء الاجتماعي لإفراز استراتيجية وعقيدة عسكرية صحيحة وأنه لا بد عند وضع استراتيجية الدولة وعقيدتها من الارتكاز على قاعدة فكرية صحيحة تتسق مع الفطرة البشرية ومع العقل بحيث تعطى صورة كلية عن الإنسان والكون والحياة وعما قبلها وعما بعدها وعن علاقاتها بما قبلها وما بعدها بحيث تفرز هذه القاعدة نظاماً يتضمن كيفية علاج مشكلات الحياة.. ثم يأتى دور القوات المسلحة بعد ذلك للدفاع عن هذا النظام ضد أى نظام آخر لا يستند إلى مثل هذه القاعدة وتقوم القوات المسلحة بعد تطبيقه بالداخل إلى حملته إلى الخارج والدعوة له. وهذا ما كنا نقصده بالضبط حينما قلنا أن الدولة لا بد أن تقوم على أيديولوجية خاصة بها تعمل على تطبيقها بالداخل وتسعى لحملها إلى الخارج وإزالة العقبات التى تحول دون توصيلها إلى العالم حتى لو اقتضى الأمر الحرب من أجل ذلك.. ولم نكن نقصد بهذه الأيديولوجية أى أيديولوجية بل تلك التى تستند (فقط) إلى قاعدة فكرية صحيحة منسقة مع الفطرة ومع العقل.

الدراسة الثامنة

رؤية خاصة في التحليل السوسيولوجي للدولة العسكرية عند لازويل وأرون

يدخل موضوع الدولة العسكرية ضمن قضايا العلاقات المدنية العسكرية حيث أدى الصراع العالمى المستمر في نهاية الثلاثينات إلى شدة الجدل حول اتجاه العالم إلى ما يعرف بدولة العسكر. The Garrison State^(١) وينظر علماء الاجتماع والسياسة إلى قضايا العلاقات المدنية العسكرية^(٢) من زاويتين أساسيتين هما مشاركة القوات المسلحة العادية في عملية صوغ السياسة وتدخل القوات المسلحة في الشؤون السياسية. وقد نالت العملية التي تصاغ بها السياسة اهتماماً مركزاً من جانب علماء السياسة الذين اهتموا بجوهر القرارات والوسائل التي يمكن الحفاظ بها على الضبط الفعال فوق القوات المسلحة. وقد لا تكون القرارات الاستراتيجية مرتبطة في حد ذاتها بعلم الاجتماع العسكرى^(٣)، أما دراسة هذا الارتباط فقد يكون مناسباً في ميدان سوسيولوجيا الحرب^(٤)، لكن القضايا المتعلقة بتبعية الجيش للسلطة المدنية هي مظهر هام من مظاهر العلاقات المدنية العسكرية التي تعتبر ركناً أساسياً في دراسات علم الاجتماع العسكرى.

وعادة ما ترغب القوات المسلحة ذات الدرجة العالية من المهنية^(٥) في أن تقصر نفسها على أنشطتها المتعلقة بالأعمال الفنية والإدارية العسكرية وتترك القرارات السياسية للمدنيين والضبط هنا كما يقول هانتجتون ضبط موضوعى يقوم على القبول المشترك بين الجيش والقيادة المدنية لإطار قانونى غير رسمى يوضح في تعبيرات لا لبس فيها تقسيم المسؤولية بينهما - ومع ذلك فإن تعبيرات مثل ما هي السياسة وما هي مسئولية قادتها وما هي الاستراتيجية وحدود المعرفة والمتخصصة للعسكريين كل هذه الأمور تقترب من بعضها حينما تكون متطلبات

(١) Laswell, Harold, The Garrison State, American Journal Of Sociology, 46, PP. 454-468.

(٢) أحمد خضر، سوسيولوجيا العلاقات المدنية العسكرية، عرض وتحليل وتقويم بيليجرافى.

(٣) أحمد خضر، علم الاجتماع العسكرى، التحليل السوسيولوجى لتسق السلطة العسكرية، دار المعارف -

١٩٨٠ ص ٤٠.

(٤) المرجع السابق ص ٤١.

(٥) أحمد خضر، رؤية خاصة في التحليل السوسيولوجى للدور السياسى للعسكريين.

القوات المسلحة ومهامها محددة وموصوفة بوضوح أما حينما يتجه الأمن القومى إلى الاعتماد على الأساس الصناعى العلمى وعلى التعبئة السياسية للشعب بأكمله فإن الخط بين السياسة والاستراتيجية يصبح غير واضح. وبينما لا يزال يصيغ المدنيون القرارات النهائية.

فإن هذا لا يعوق انقيادهم للأحكام العسكرية فى القرارات المؤثرة على المصلحة القومية سواء أعتمدت أو لم تعتمد على البدائل التى يقدمها لهم القادة السياسيون. وإذا كان عدد البدائل محدوداً فإن المدنيين - بدلاً - من المبادرة - سيقومون بالمصادقة فقط على وجهة النظر التى تتمتع بحماية قوية من قبل القوات المسلحة. ويتحدد الضبط المدنى كما يقول فوكس Fox بالنقطة التى توازن فيها القيادة السياسية بين قراراتها وأبعاد النصيحة العسكرية^(٦) ويبدأ عدم التوازن فى الظهور حينما لا يلتزم كلا الجانبين بالمبدأ التقليدى للعمل بينهما فقد يرى المدنيون أن جيشهم على المهنية هو أفضل ضمان ضد النفوذ العسكرى الغير ملائم فى المجال السياسى إلا أن هذا التصور فى الجانب الآخر قد يكون غير صحيح.

ويبين القول المشهور الذى صاغه كلوفينتز Claufinitz (إن الحرب إذا لم تخضع تماماً للسياسة فإنها ستصبح مطلقة إلى درجة تتجاهل فيها الاعتبارات العسكرية كل الاعتبارات الأخرى) ويكون الطريق ممهداً لظهور الدولة العسكرية. وقد شارك الكثير من الكتاب والباحثين الآخرين كلوفينتز فى قوله هذا لاعتقادهم التام بارتباط الاستراتيجية بالسياسة فحينما يرى الناس أن اندلاع الحرب قد أصبح أمراً وشيكاً يدركون فوراً أن المتضمنات العسكرية للسياسة الخارجية ستصبح أمراً شديداً الأهمية كما يدركون أيضاً ثقل الوزن الذى سيعطى للخبراء العسكريين فى مجالس الحكومة وكيف أنهم سيستخدمون مهاراتهم التى أصبحت الدولة فى حاجة إليها فى تدعيم نفوذهم وقوتهم كما سيتقلدون عدداً كبيراً من الوظائف لضمان هيمنتهم. وفى مثل هذه الظروف ستصبح المهنية العسكرية أداة أساسية لتوسيع النفوذ العسكرى فى عملية صوغ السياسة.

ومفهوم الدولة العسكرية كما صاغه لازويل فى مقالته الشهيرة The Garrison State ما هو إلا بناء تصورى تطورى حول مستقبل السياسة العالمية وظيفته أن يوضح ويكشف للمتخصص توقعات المستقبل الذى سيسود فيه متخصصوا العنف (العسكريون) بدلاً من متخصص التفاوض (رجل الأعمال). وتكتسب الصفوة الحاكمة فى هذا النموذج معظم المهارات التى عرفت على أنها من صميم أعمال

Lang, Kurt, Military Institutions and Sociology of War, Beverly Hills, Sage Publications. (٦)

الإدارة المدنية وأبرزها على وجه الخصوص مهارات التعامل مع رموز الروح المعنوية والعلاقات العامة. أما العنف الداخلى فإنه سيوجه نحو غير المهرة من العمال اليدويين وأفراد الصفوة المضادة المشكوك فيهم. وللحفاظ على الروح المعنوية ستكون الدخول متساوية، أما الصفوات فإنها ستجند في أوقات الأزمات على أساس القدرة. والسلطة في هذا النموذج دكتاتورية مركزية متكاملة. كما ستعمل الدولة على الانتفاع بالاحتمالات المتوقعة من العلم والهندسة الحديثة للاستهلاك غير العسكرى وسيكون معدل الانتاج منتظماً إلا أنه سوف يتأثر بالاتجاه الصارم في الدولة.

ويتصور لازويل أن العالم يتجه نحو نموذج الدولة العسكرية التى يكون فيها متخصصوا العنف هم أقوى الجماعات في المجتمع. وسيبتعد المجتمع بالتالى عن سيادة متخصصى التفاوض كرجال الأعمال. إلا أنه يمكن تمييز الأشكال الانتقالية إلى هذا النموذج كدولة الدعاية الحزبية التى يكون الدعائى فيها من أبرز ملامحها وكذلك الدولة البيروقراطية الحزبية التى يكون مسئول التنظيم الحزبى فيها هو الذى يصيغ قراراتها النهائية. والصورة التى يقدمها لازويل عن الدولة العسكرية ليست في نظرة تكهنات دوجماتيا بل هي صورة للممكن وأن كانت غير حتمية. وهى ذات وظيفة للعالم المتخصص تنبئه إلى ضرورة أن يضع لنفسه توقعات حول المستقبل ترشده في توقيت العمل العلمى. وقد تكون هناك جنباً إلى جنب مع هذا البناء التصورى للدولة العسكرية أبنية أخرى ومن ثم فإن عقلانية العالم هى التى ستحدد أدلة احتمال كل بناء.

أما عن الدوافع التى حركت لازويل لصياغة هذا النموذج فيقول فيها « أن كل الناس يتأثرون بتوقعاتهم كما يتأثرون برغباتهم وأنهم يوقتون إرادتهم وجهودهم الخاصة وفقاً لما يأملون الحصول عليه بدرجة معقولة وحينئذ سيتصرفون عقلانياً بوضع وسائل بديلة أيضاً. ويتأثر العلماء الاجتماعيون كأي ذوى مهارة أخرى في المجتمع بمفاهيمهم عن التطور المستقبلي كما تواجههم مشكلة التوقيت عند مواصلة العمل العلمى بالإضافة إلى الاعتبارات الخاصة بالسياسة»، ويستطرد لازويل قائلاً: أنه في الوقت الذى تختفى فيه المجتمعات البدائية فإنه من المعقول أن يتحرك العالم على الفور لجمع البيانات عن الأشكال البدائية من التنظيم الاجتماعى. أما حينما يكون هذا العالم مواطناً يشارك في المظاهر الديمقراطية للشخصية الإنسانية يكون من المعقول هنا أن يعطى أسبقية للمشاكل المتصلة ببناء واستمرار المجتمع الديمقراطى^(٧).

والدولة العسكرية ليست مفهوماً جديداً بالمرة، وفكرة تسيير الدولة من قبل متخصصى العنف ليست فكرة جديدة أيضاً على دارسى المؤسسات السياسية فكونت كان قد رأى أن التاريخ في شكل الدولة يتحرك من الجانب العسكرى إلى الاقطاعى، كما قسم هربرت سبنسر^(٨) المجتمعات الإنسانية إلى النمط العسكرى القائم على القوة والنمط الصناعى القائم على الاختيار الحر.

إلا أن المهم في مسألة الدولة العسكرية، هو الظروف التكنولوجية الحالية، فالعسكريون الذين يسيطرون على المجتمع الفنى الحديث يختلفون تماماً عن هؤلاء الضباط من التقليديين ويشتمل تدريب متخصصى العنف في الوقت الحاضر على قدر عال من الخبرة في مهارات عرقت أساساً على أنها من جوانب الإدارة المدنية الحديثة.

والكفاءة القتالية هي الإطار المرجعى المحدد في المجتمع المقاتل، ولا يمكن أن يكون هناك تقدير دقيق للكفاءة القتالية بدون معرفة الخصائص الفنية والسيكولوجية لعمليات الإنتاج الحديثة. ووظيفة الإدارة في المجتمع معروفة حيث تشمل استخدام المهارة في العمليات الاشرافية الفنية وفي التنظيم الإدارى وفي إدارة الأفراد وفي العلاقات العامة. وتبدو الحاجة إلى هذه المهارات ملحة حتى يمكن ترجمة القرارات المعقدة الحديثة لكل ما هو مرتبط بالإطار المرجعى - وهو إطار الكفاءة القتالية كما هو الحال بالضبط في الإطار المرجعى للعالم الصناعى وهو الربح المالى.

ويعنى هذا أن الدولة الحديثة بكونها أصبحت عسكرية فإن متخصصى العنف فيها سيكونون ذوى مهارات وإتجاهات حكمنا عليها بأنها من ميادين غير المتخصصين في العنف ولهذا سيتحقق الاندماج في المهارات بدءاً من التزود بالسلاح والملابس القليدية للجندى المحترف إلى إدارة وتنمية المشروعات المدنية ذات الحجم الكبير.

وتظل مشاكل الروح المعنوية ذات وزن كبير في المراحل الأولى للدولة العسكرية على الأقل. وذلك بفضل الخوف العام الذى يشعر به جميع السكان بسبب وسائل التدمير. وقد قضى تطور الحرب الجوية بصفة خاصة على التمييز بين الوظائف المدنية والعسكرية. وصحيح أن هؤلاء الذين يحاربون يتعرضون لمخاطر جسمانية في حين أن الذين يبقون في منازلهم يظلون آمنين ويساهمون في إعداد وراحة المقاتلين

(٨) أنظر وجهة نظرنا في اراء كونت وسنسر في «رؤية إسلامية في التحليل السوسيولوجى للعلاقة بين الدين والحكومة»، مجلة كلية أصول الدين بجامعة أم درمان، الإسلامية، العدد الأول ١٩٨٥.

على الجبهة ومع ذلك فإن خسائر المدنيين في الحرب تزيد في بعض الفترات عن خسائر العسكريين. وحينما يصبح الخطر اجتماعياً تصبح الأمة كالمشروع الفنى الموحد ومن ثم يصبح على هؤلاء الذين يوجهون عمليات العنف أن يضعوا في اعتبارهم هذا الكم الهائل من المشاكل التي تنشأ من العيش المشترك في ظل الظروف الحديثة. ومن هنا ستستمر الصفوة الحاكمة في اعتمادها على الدعاية كوسيلة لرفع الروح المعنوية وقد لا يكفي اعتمادها على القيم الرمزية أو استخدامها للقهر في تحقيق أغراضها لكن عامل اجتماعية الخطر قد يساعدها في الحفاظ على إدارة الحرب والإنتاج في ذات الوقت^(٩).

والقضاء على البطالة في الدولة العسكرية هو أحد أشكال التكيف الرمزي فيها لذلك يسميه لازويل بالتجنب السيكلوجي للبطالة. وهو سيكلوجي لأنه أساساً موضوع إعادة تحديد للرموز. ففي الدولة العسكرية يجب أن يكون هناك عمل وواجب عمل للجميع. وطالما أن العمل للجميع فإن هؤلاء الذين لا يقبلون العمل يهزءون بالإنضباط العسكري وهؤلاء الذين لا يتكيفون مع بناء الدولة ليس لهم إلا الطاعة أو الموت. ومن ثم فإن الإلزام أو الإجبار على العمل من المتوقع أن يكون وسيلة قوية للضبط الداخلي في الدولة العسكرية.

ويعتبر مشهد **جماعات العمل الإلزامي** في معسكرات التجميع من الوسائل السلبية للحفاظ على الروح المعنوية وهى سلبية إلى الدرجة التي تثير فيهم مشاعر الخوف والأثم. وهذه الجماعات هى كبش الفداء الشعبي في الدولة العسكرية لأن التأكيد على العمل المتواصل يؤدي إلى إثارة اتجاهات معارضة داخل بناء الشخصية لكل من يعيشون في هذه الدولة ويعمل كل واحد منهم على الإبقاء على اتجاهات شعورية لى يتحدى السلطة أو ينتهك قانون العمل أو يهزأ بالمتطلبات المتواصلة للتضحية في سبيل الصالح العام، ولهذا فإن الشباب يدرّبون منذ السنوات الأولى على الخضوع والكفاح ضد أى معارضة للقانون الحاكم.

والهدف الرئيس لسلاح العمل الإلزامى هم العمال اليدويون وهم العناصر المضادة للصفوة المشكوك فيهم. وطالما أن هدف المجتمع هو التقليل من استخدام قوة العمل غير الماهرة فإن وضعهم المجتمعي سيكون مقلقاً له لأن المجتمع في ثورة مهارية تسعى نحو توسيع دور العمال المهرة، وشبه المهرة.

وإذا كانت قيمة العمل منخفضة في الإنتاج فإنها ستخفّض أيضاً في الحرب ولهذا ستعتمد الدولة على العمال غير المهرة كمقاتلين وهذا من شأنه أن يجعلهم

(٩) راجع مسألة اجتماعية الخطر في كتابنا «علم الاجتماع العسكري».

٣٧١

يشتركون في القيم الايديولوجية للمجتمع ينالون الاحترام الدائم في البيئة الاجتماعية.

اما فيما يتعلق بالبناء السياسى فإن هناك ملامح معينة له في الدولة العسكرية على النحو التالى:

(أ) ستكون القرارات دكتاتورية أكثر منها ديمقراطية وستختفى الممارسات المؤسسية التى ارتبطت طويلاً بالديمقراطية.

(ب) ستكون هناك حكومة بالاستفتاء العام بدلاً من الانتخاب للمنصب أو الرجوع للشعب في قضايا الهامة فالانتخاب يؤدي إلى تشكيل الرأى العام والتعبير عنه بينما يظهر الاستفتاء العام المشاعر الجمعية فقط.

(ج) ستقمع الاحزاب السياسية المتنافسة باحتكار الشرعية لحزب سياسى واحد أو بإقصاء كل الاحزاب السياسية.

(د) ستحتكر الجماعة الحاكمة الرأى وتتجنب الاتصال الحر القائم على الحقيقة والتفسير.

(هـ) لن يسمح بوجود مشرعين وإذا سمح بوجود كيان تشريعى فإنه سيكون لجمعية تشريعية تجتمع لفترة قصيرة كل عام وسيكون من المتوقع أن تصادق على قرارات القيادة المركزية بعد خطب ذات طبيعة احتفالية أى أن الاستفتاء العام والجمعيات التشريعية ستصبح جانباً من العملية الاحتفالية في الدولة العسكرية.

وستعطل الديمقراطية الوسيلىة بالرغم من استمرار رموز الديمقراطية الغامضة. وتوجد الديموقراطية الوسيلىة حينما يوزع الضبط والسلطة بين أفراد الدولة. أما الديموقراطية الغامضة فهى في رأى لازويل ليست ديمقراطية على الإطلاق لأنها توجد حينما تكون السلطة والضبط مركزيين بدرجة عالية مع وجود جانب من الممارسة بأسم الشعب. ويمكن على هذا الأساس أن تحتفل أى دكتاتورية بديموقراطيتها وتزدرى الأسس الآلية للديموقراطية مثل حكم الأغلبية في الانتخابات أو في التشريع.

(و) أما عن أى قطاعات البناء الاجتماعى التى سيجند منها الحكام السياسيون في الدولة العسكرية فإنه كما أوضحنا لن يكون هناك انتخاب عام وستكون العملية السياسية من خلال الاستمرار الذاتى بإختيار الضباط وستكون المشكلة هى التنبؤ من أى الأبنية الاجتماعية سيجند الضباط؟ هنا ستبرز اعتبارات الروح المعنوية الأساس الواسع للتجنيد القائم على القدرة وليس على

الوضع الاجتماعى. وعلى الرغم من أن الكفاءة القتالية هي اختيار غير شخصى نسبياً كما تقوم على القدرة عنها على المكانة الموروثة فمن المحتمل أن تقل حركة دوران الأسر الحاكمة من جيل إلى جيل كما يقوى حدوث أى أزمة الاتجاه نحو التجنيد وفق عامل القدرة. وقد يبرز اعتماد التجنيد على المحابة والطاعة أكثر من اعتماده على الموضوعية إلا أن المجتمع الحديث قد يدخل عوامل جديدة تتجه نحو تقوية العوامل الموضوعية هذه.

(ز) سيكون كل النشاط الاجتماعى حكومياً وسوف يختفى دور الهيئات المستقلة ولن تكون هناك على وجه الخصوص أى حياة دينية أو اقتصادية أو ثقافية منظمة بعيدة عن الهيئات التى تكون الحكومة وستكون الحكومة عالية المركزية.

(ح) على الرغم من المقاومة الصريحة للبيروقراطية من قبل المدينيات الحديثة فإن هذه المقاومة سترجأ فى الدولة العسكرية. ولن يكون البناء الإدارى مركزياً فحسب ولكنه سيتجه فى كل مستوى على تركيز السلطة فى أيد قليلة وسوف يتركز مبدأ القيادة والمسئولية على الرؤساء الأفراد.

أما عن توزيع أشكال النفوذ المختلفة فى الدولة فإن لازويل قد قاس النفوذ بالقدرة على الرقابة فوق القيم التى اعتبرها أحداث مرغوب فيها وقسم هذه القيم إلى (الدخل والأمن والانقياد) وقسم الانقياد إلى عاملى القوة والاحترام. وقاس القوة بدرجة المشاركة فى القرارات الهامة. والقرار هو اختيار يعتمد على الحرمانات الصارمة التى توضع تحت تصرف المجتمع وصنع هذه القرارات فى المجتمع هو من وظيفة الحكومة. ومؤسسة الحكومة هى ما تسمى حكومة من قبل هؤلاء الذين يشعرون فى مجتمع معين خلاف فترة زمنية معينة. وهى مؤسسة لصنع القرارات العلمانية الهامة. أما الاحترام فإنه يقاس بالود المتبادل. أما القوة فإنها مركزية بدرجة عالية كالحال فى أى نظام دكتاتورى وسيكون هناك إتجاه قوى نحو المساواة فى توزيع الأمن عبر المجتمع (اجتماعية التهديد) كما سيكون هناك بعض الاعتدال فى الاختلافات الكبيرة فى الدخل الفردى لصالح الروح المعنوية. وسيشبه هرم الاحترام هرم الدخل (فهؤلاء الذين هم هدف قيود العمل الإلزامى سيكونون أساس الاحترام السلبي وسيشغلون قاع التدرج الهرمى) وستعدد الوظائف إلى درجة أن الهيكل البسيط للرتب العسكرية سيكون بعيداً عن الانسجام مع الواقع. ويمكن القول بصفة عامة أن توزيع الأمن سيكون موحداً عبر المجتمع أما توزيع القوة فسيكون غير متساو بدرجة كبيرة أما أنماط الدخل والاحترام فإنها ستقع بينهما. وهؤلاء الذين يشغلون الأوضاع العليا فى الهرم العسكرى سيشغلون بلاشك الأوضاع العليا فى هرم الدخل وسيكون من الضرورى عند حدوث أى أزمة ناتجة

عن حرب فعلية التنازل عن بعض الحقوق الممنوحة من أجل إيجاد اعتدال في اختلافات الدخل لصالح الحفاظ على الروح المعنوية. وقد يكون هذا التنازل عاملاً رادعاً ضد الحرب بالإضافة إلى تقليله من احتمالات التهديد المرتب على طموح فصائل صغار الضباط في مواجهة الرتب الأعلى وينشأ هذا التهديد عادة حينما يكون هناك نفور من النظام القائم من قبل المجتمع ككل.

وفيما يتعلق بمسألة قدرة المجتمع على إنتاج كم هائل من البضائع المادية فإن صفوة الدولة العسكرية مثل صفوة دولة رجال الأعمال سوف تواجه بمشكلة الحفاظ على الاحتمالات الإنتاجية الضخمة للعلوم والهندسة الحديثة إلا أنه من المعروف أن صفوة رجال الأعمال لا تعرف كيف تضبط القدرة الإنتاجية لديها لأنه ليس لديها الرغبة في تبني المقاييس الضرورية اللازمة لتنظيم النمو الاقتصادي، ومن هنا فإن المجتمع يمر بمراحل التوسع الكبير الذى يؤدى إلى سوء الانتفاع بوسائل الإنتاج، أما حكام الدولة العسكرية فإنهم سيكونون قادرين على تنظيم معدل الإنتاج طالما تحرروا من العديد من التقاليد التى تقف في وجه تبني مقاييس مناسبة لهذا الغرض كالحال عند دولة رجال الأعمال. وليس لدى هذه الصفوة الأخيرة الرغبة في تعديل الممارسات المؤسسية إلى المدى الضرورى للحفاظ على التيار العالمى من الاستثمار. وإذا كان البناء المؤسسى لدولة رجال الأعمال يدعو لتكيف مرّن مع الحكومة وقنوات النشاط المختلفة وإلى مقاييس صارمة للحفاظ على مرونة الأسعار فإن عدم القيام بهذه الإجراءات يشير إلى تسلسل عدم التكامل إلى الدولة أما حكام الدولة العسكرية الذين يكونون أحراراً في تنظيم معدل الإنتاج فإنهم سيمنعون في الغالب الانتفاع الكامل بالقدرة الإنتاجية الحديثة لأغراض الاستهلاك غير العسكرى. وستعمل صفوة الدولة العسكرية من زاوية صالحها المهتهى على مضاعفة الوسائل المخصصة لأفعال العنف، كما ستعتمد أيضاً على فزع الحرب للحفاظ على الإرادة الشعبية بالامتناع عن الاستهلاك غير العادى وإذا فشل فزع الحرب في تحقيق أهداف الصفوة العسكرية فإنها ستشعر بضرورة إتخاذ إجراءات لإخضاع الناس للنظام الذى تستفيد منه. وإذا ارتفع إنتاج البضائع الخاصة بالاستهلاك غير العسكرى على الرغم من قدر الطاقة الموجهة نحو إنتاج المعدات العسكرية فإن هذا إيدان للصفوة العسكرية بالخطر الذى يعكسه استهتار المجتمع بها.

ويتوقع لازويل أن الدولة العسكرية سوف تكثر من الاحتفالات الطقوسية المتكررة^(١٠)، التى هى وظيفة البيروقراطية والدكتاتورية ويبرر لازويل ذلك بأنه ينبع

(١٠) راجع مسألة الاحتفالات العسكرية بنفس الكتاب ص ١٢٨.

من إحساس الدولة العسكرية بالخطر ذلك لأن العمليات العسكرية وإن كان لها احترام كبير فإن المقاتل - يجب أن يشعر نفسه بوجود اتجاهات لديه ضد التراجع عن الموت وضرورة زيادة العزم والتصميم والعمليات التكرارية للقديم والأنماط الطقوسية المؤسسة جيداً هي من الوسائل الأولية والفعالة التي تواجه هذا الخوف. والتكرار الناجح لها هو وسيلة للتقليل من الجبن طالما أنه يرتبط بشدة لما ثبتت فاعليته في الحفاظ على الضبط الذاتي، فهؤلاء الذين ينكرون لأنفسهم الخوف من الموت يكتشفون عمق خوفهم اللاشعوري عند اهتمامهم بالطقوس والاحتفالات وهذه هي واحدة من الطرق الفعالة التي يتمكن الفرد بها من أن يحول عقله بعيداً عن اكتشاف جنبه ولهذا كانت الاتجاهات نحو الاحتفالات المؤثرة على إيجابية الميل إلى القتال من العناصر الظاهرة والمؤثرة على الدولة العسكرية. وتوقع لازويل أيضاً أن تكون الدولة العسكرية في المستقبل أقل صرامة من مثلتها في الماضي حيث يستطيع علماء الطبيعة والهندسة إثبات صحة العديد من محاولاتهم لتحسين الكفاءة القتالية. ولهذا تزيد احتمالات الاعتماد على النواحي الفنية للمدنية الحديثة في إطار الدولة العسكرية.

أما عن موقف العلماء كمواطنين يرغبون في الدفاع عن شرف الشخصية الإنسانية فإن لازويل يرى أن أصدقاء الديمقراطية ينظرون إلى ظهور الدولة العسكرية بخوف واشمئزاز بل قد يعملون أقصى ما يستطيعون محاولين تأجيلها وكذلك سيعملون على الحفاظ على العديد من القيم داخل الإطار العام للمجتمع. ومع ذلك فإن العديد من مظاهر الدولة العسكرية قد يتطابق مع المظهر الديمقراطي لما يسميه بالشرف الإنساني ولهذا فقد يتحقق بعض الاحترام لمن يشاركون في الدولة العسكرية باستثناء الطبقة الدنيا التي أشرنا إليها.

ولم يعطنا لازويل إجابات عن كيفية تشجيع انصهار المهارات المدنية والعسكرية ولا عن الأسس الكفيلة بالقضاء على البيروقراطية أو تشجيع الاحتفالات العسكرية أو الحد منها بل رأى أننا ما زلنا في حاجة إلى معلومات أكثر من الماضي حول هذه الأسئلة لتحديد لنا خطط المستقبل. ومن هذه الأسئلة التي تحتاج إلى جمع بيانات مناسبة عنها نمط المهارة للجماعات السائدة من الصفوة في المناطق المختلفة من العالم وكذلك نحتاج لبيانات فردية عالمية عن المدينة الناجحة وغير الناجحة لمخصصي العنف.

وأوضح لازويل أن هناك عديداً من الأسئلة سوف يطرح مع الانتقال الحالي إلى الدولة العسكرية منها ما هو النظام المحتمل لظهورها في اليابان أم في ألمانيا أو في

روسيا أم في الولايات المتحدة؟ وما هي احتمالات اندماج مهارات المساومة والدعاية والتنظيم بمهارات العنف عند الصفوة؟ وهل يحتمل أن تظهر الدولة العسكرية مع أو بدون ثورة عنيفة؟ وهل ستظهر الدولة العسكرية أولاً في عدد صغير من الدول القارية أم في دولة عالمية واحدة تسودها واحدة من هذه القري؟ ثم ما هي أنماط الرموز التي سترتبط بها الدولة العسكرية عند ظهورها؟ هذا وقد حدد لازويل أربعة أنماط أيديولوجية هامة ذات رموز مرتبطة بها على النحو التالي:

- ١ - النمط الديمقراطي كما في الولايات المتحدة وبريطانيا وهي كأهم حرة تسودها الفيدرالية والقومية.
 - ٢ - الحكومات القومية المناهضة للثراء والمناهضة أيضاً للبروليتاريا كما في اليابان وألمانيا وإيطاليا وتسوده القوى الاشتراكية القومية.
 - ٣ - البروليتاريا العالمية كما في روسيا وتسوده الشيوعية العالمية.
 - ٤ - البروليتاريا العالمية الحقيقية وهذه ليست لها دولة قائمة إنما تتمثل رموزها في صفوة جديدة تحقق الثورة لتصفية ما يسمى بالخونة الروس وكل الاشتراكيين القوميين والديمقراطيين الاثرياء..
- وعلى الرغم من أن الصراع العالمي المستمر الذي بدأ في نهاية الثلاثينات قد فجر العديد من المناقشات حول اتجاه الحكومات إلى نموذج الدولة العسكرية الذي تصوره لازويل والذي استنتج في بداية الستينات أنه «لا زال مفهوماً مناسباً»^(١١) وعلى الرغم أيضاً من اعتراف الولايات المتحدة بأن العلاقات المدنية العسكرية فيها تتجه نحو هذا النموذج^(١٢) بالنظر إلى الدور الهام الذي لعبته وزارة الدفاع الأمريكية في قرارات السياسة الخارجية واضطلاع كثير من الجنرالات المتقاعدين لوظائف أساسية في الهيئات الصناعية بما يتناسب مع نموذج الدولة العسكرية فإن النظرة الفاحصة الدقيقة قد توضح عكس ذلك تماماً. فبعد ما يقرب من ست وثلاثين سنة تصدى ريموند أرون^(١٣) Rymond Aron لتحليل هذا النموذج الذي احتفى به العلماء كثيراً مؤكداً أنه أدى إلى الخليط من المشاعر والاهتمامات والدهشة والشكوك. ورأى أن هذا النموذج التصوري ما هو إلا بناء تخيلي لتطور ممكن أو محتمل بناه لازويل منذ ما يقرب من أربعين سنة واليوم ومنذ الوهلة الأولى نجد أن مجريات الأحداث ترفضه.

Huntington, S., Civil-Military Relations, In the Encyclopedia of Social Sciences, 1968. PP. (١١)

487-495.

Lange, K., op. cit.

(١٢)

Aron, Rymond, remarks on Laswell's The Garrison State, Armed Forces and Society, 5. (١٣)

1969a pp. 347-359.

وأول ما انتقده آرون هو هذه الأنماط الأيديولوجية الأربعة التي حددها لازويل فقال أن الانساق العالمية الثلاثة من الرموز أو الأنظمة السياسية (الرأسمالية الحرة والفاشية المعارضة لحكومة الأثرياء) والشيوعية السوفيتية التي كانت متنافسة عالمياً في الثلاثينيات واستمرت في التنافس خلال الحرب العالمية الثانية قد تحالفت نظامان منها على تحطيم الثالث. ولا يوجد هناك نسق من الرموز يمكن وصفه بأنه شكل من أشكال الحكومات القومية المناهضة لحكومة الأثرياء المناهضة في نفس الوقت للبروليتاريا أو مناهض للشيوعية. وأصبح الصدام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حتمياً بعد تحطيم الرايخ الألماني فهو صدام بين مثاليات العالم البروليتاري للدولة الاشتراكية وبين عالم الديمقراطية الحرة الذي تحقق في أوروبا وأمريكا في شكل غير كامل تقريباً. أما الشكل الرابع الذي يضم عمال العالم لكي يتحدوا ضد الخونة الذين بيدهم القوة عبر العالم فإنه يمكن أن يرى في المراحل الأولية للحركات اليسارية العالمية.

ويرى آرون أن لازويل لم يوضح السبب الأساسي في ظهور الدولة العسكرية. فظهور المتخصصين في العنف في نموذج المجتمع العسكري أمر مثالي ومجرد عند آرون خاصة وأن منظمي العنف لا يسودون ديموقراطيات حكومة الأثرياء أو الديموقراطيات الحرة أو حتى النظام البيروقراطي الأيديولوجي في الاتحاد السوفيتي لا بكونهم رجال عسكريين ولا حتى كرجال شرطة وخبراء التفاوض والمساومة في الولايات المتحدة مثلهم مثل القانونيين والاداريين هم الذين يحتلون مناصب القمة في الدولة. ولا زال المنظمون البيروقراطيون ورجال الحزب في الاتحاد السوفيتي يحتكرون ويهيمنون على وسائل الاتصال ويفرضون رقابتهم على الجيش والسلطة. وإذا قيل أن ستالين قد استعان في نهاية حكمه بالشرطة فإن ذلك كان طبيعياً لأن قائد الشرطة في ذلك الوقت كان رئيساً للحزب، إلا أن الأمر قد اختلف بعد موت ستالين حيث أزاح المكتب السياسي مثل هذه السيطرة. ولم يمنع ذلك آرون من الاتفاق مع لازويل في أن النظام الأيديولوجي البيروقراطي قد ينزلق نحو الاتجاه الذي رسمه لازويل.

ويتساءل آرون أهل هو الجيش بصفته الخبير في العنف هو الذي يصعد بنفسه إلى أوضاع القوة العليا بلا منازع؟ ويجيب المتتبعون: «لهذه المسألة بأنه يجب ملاحظة أغراض نمو القوة العسكرية في الاتحاد السوفيتي وعدم تجاهل اتجاه المجتمع نحو العسكرية في مظاهر مثل التعليم العسكري لكل الشباب والخدمة العسكرية الإلزامية والتوسع في الميزانية العسكرية الذي يتراوح من ١٢ إلى ١٥٪ من الدخل القومي. لكن آرون يرى أنه حتى لو كانت هناك ثمة مشابهة ممكنة بين

جهاز الدولة البيروقراطية وذلك الذى للدولة العسكرية فإن هذا لا يثبت لنا أن الأول قد يؤدى بالضرورة إلى الثانى. أما عن العوامل التى تمنع تحول الدولة البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى إلى الدولة العسكرية فتكمن فى أن الدولة نفسها تقوم على أيديولوجية معينة تبرز بها وجودها الخاص وتعرف به مهمتها ومستقبلها كما أنها تمارس سيطرة كاملة على أوروبا الشرقية. ويثابر الجنرالات أنفسهم على استخدام الرموز الايديولوجية المناسبة لهم ومن ثم فإن أى تحول فى المهمة التاريخية للبروليتارى الحزبى تكون صعبة التحقيق ويصبح هذا التحول غير ممكن عملياً إذا تقلد الجنرالات السوفييت القوة الحاكمة وأعلنوا أنفسهم أنهم هم السكترارية العامة للحزب متصورين أنهم سيحافظون على أشكال الحكم الحزبى^(١٤).

ويرى أرون أن الديمقراطيات الغربية قد تطورت فى شكل مختلف عن الاتجاه نحو العسكرية لأن الطبيعة الأساسية لهذه المجتمعات هى المناقشة والحوار والدعاية التى برز فيها رجالها ولم يبرز فيها متخصصوا العنف وقد أكد الجمهوريون فى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية على ضرورة الحفاظ على الجيش النظامى حتى فى وقت السلم كما لم يتحدى أى من الجنرالات سيادة القوة المدنية، وقد سحب هارى ترومان من ماك آرثر هذا البطل ذو الهيبة الكبيرة وظائفه بين يوم وليلة دون الخوف من أى أزمة دستورية قد تحدث بعد ذلك. كما تخلى نيكسون بعد حرب فيتنام عن التجنيد الاجبارى وعاد إلى النسق الأنجلو امريكى من الجيش المحترف.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك فى أوروبا الغربية هو هذا التحول فى الانضباط العسكرى وفى العلاقة بين الضباط والجنود فنادرا ما يرتدى الجنود الزى العسكرى خارج المعسكرات مثل العامل الذى لا يرتدى زى العمل خارج المصنع، يضاف إلى ذلك أن الجندى قد أصبح ملتزماً فى عمله بعدد ساعات محدد ويمكنه أن يحصل على أجر إضافي إذا عمل ساعات أكثر مثلما يفعل العامل المدنى تماماً. ولعل أخطر ما فى الأمر هو دخول التنظيمات النقابية الحقل العسكرى فى بعض البلاد^(١٥). ومن هنا يمكن بأن الجيش بدأ يدين نفسه أكثر مما بدأ المجتمع نفسه يتجه نحو العسكرية وأن التنظيم الذى هو من خصائص المجتمع الصناعى كمشروعات رجال الأعمال بدأت تدخل شيئاً فشيئاً إلى القوات المسلحة.

(١٤) Ibid.

(١٥) راجع موضوع النقابية العسكرية فى كتابنا السابق ذكره

وقد اتفق آرون مع لازويل في أن قضية الدولة العسكرية ليست بالجديدة. وقد اشار الأول إلى أن التقارب العقلي بين النظام العسكرى والصناعى عميق الجذور فى الفكر السوسىولوجى وأشارت أيضاً إلى أن أوجست كونت هو أول من أدرك هذه الفكرة موضحاً أن الصراع ضد الطبيعة خلال السنين الأخيرة قد أقصى بدرجة كبيرة بين الرجال. وحينما أجرى المقارنة بين الجيش والعالم الصناعى أجراها لصالح الأخير حيث تبنى الأفعال على أساس الروابط وليس بناء على الأوامر. كما أصبح العمال يميلون فى مصانعهم على أساس تعاونى بدلاً من الشكل العسكرى الهرمى الذى يفصل الرجال بالدرجات والرتب. ورأى آرون أن كونت كان خاطئاً فى مسألة هامة وهى أنه قد اعتبر أن العمل الأساسى والشامل تقريباً فى المجتمع الصناعى يتركز فى محاولته - عند استغلاله للطبيعة - خلق الثروة بدلاً من الحصول عليها بالعنف إلا أن الواقع يقول أن المائة وخمسين سنة الأخيرة التى مضت أوضحت أن المجتمعات الصناعية رأسمالية كانت أم اشتراكية قد أوجدت الحرب والقهر.

أما الاشتراكيون مثل برودون والاقتصاديون الليبراليون وعلماء الاجتماع مثل سبنسر فقد تعرضوا أيضاً لقضية الصناعة والحرب فبنى بعضهم أماله على التغير الاقتصادى الحر فى حين بناه الآخر على الاشتراكية ورفضت كلتا المدرستين المدرسة الأخرى. أما لينين فقد أدان توسع النظام الرأسمالى وبين أنه غير قادر على تحقيق مبدأ المساواة فى الربح بين أفرادها. أما الليبراليون على الجانب الأخر فقد كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن المخططين فى محاولتهم الهرب من الابتزاز المحتمل للمنتجين الأجانب كافحوا لتوسيع امبراطوريتهم وسعوا للاحتلاك الكامل للمصادر الضرورية حتى يؤدى الاقتصاد وظيفته.

وليس التنافس بين الرأسمالية وبين الأفكار التوسعية للمخططين هو السبب الأساسى للحرب العالمية الأولى والثانية. فالحرب الأولى فى عام ١٩١٤ اندلعت بعد ازمة دبلوماسية أكثر منها رغبة شعورية لأى من الاطراف أما حرب ١٩٣٩ فترجع لطموح هتلر فى التوسع. ومن هنا فإن الدولة العسكرية كافتراض محتمل متعلق بتطور المجتمع يتناقض مع الاتجاه السوسىولوجى ومع البدائل الكلاسيكية كالحرب أو الصناعة واقتصاد السوق أو اقتصاد الدولة. وقد نتجت الدولة العسكرية عن التطور الذى ترتب على اتجاه المجتمع الألمانى نحو العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى وكذلك هذه المجتمعات الفاشية والسوفيتية بما فيها اليابان فى الثلاثينات ومن هنا فإن هذا التطور قد هزم النسق الرمزي الثانى عند لازويل (الأنظمة المناهضة لحكومة الأثرياء واعادت المجتمعات الصناعية بناء نفسها بين

النسق الأول (الديموقراطى القومى) والنمط الثالث (البروليتارى) ويحتمل أن تكون أنظمة النسق الثالث أكثر عسكرية على الأقل عما كانت عليه منذ أربعين عاما مضت إلا أن المؤسسات العسكرية في اوربا الغربية على الجانب الآخر ليست قادرة فقط على وضع بصماتها على النظام الاجتماعى ككل ولكنها فقدت أيضا جانبا من أهم خصائصها المميزة واتجهت إلى التشابه مع التنظيمات المدنية الأخرى.

ويستطرد أرون في انتقاداته قائلا بأن القول بأن الاتحاد السوفيتى يظهر بعض خصائص الدولة العسكرية على أساس رؤية لازويل أن الصفوة سوف تقيد الانتفاع بالاحتمالات الانتاجية للعلم والهندسة الحديثة في الاستهلاك غير العسكرى - هذا القول في رأى أرون لا ينطبق على الاتحاد السوفيتى المعاصر لأنه يمكن ملاحظة هذا التناقض بين القطاعين العسكرى والصناعى في القدرة على الاستهلاك. أما فيما يتعلق بالإقصاء السيكولوجى للبطالة فإنه على الرغم من انخفاض اللامساواة في الدخول في الاتحاد السوفيتى بعد ستالين في خطة الخمس سنوات فإن الهوة بين ذوى الامتيازات والجماهير ظلت قائمة خاصة امتيازات المكانة ممثلة في زيادة المكافآت والإسكان والسيارات وما شابه ذلك. أما في الغرب فقد حدث تحول جوهري في مخصصات الدخل القومى وانخفضت الامتيازات بنسبة ١٥ أو ١٠٪ وزادت فئات الطبقة الوسطى إلا أن البطالة لم تلغى كما ظل التفاوت الاقتصادى والاجتماعى مستمرا. بالإضافة إلى أن المجتمع قد أدانه أما الصفوة السياسية فإنها تمارس نفس الرموز وتلعب نفس الأدوار عبر نفس الخطوط وب نفس القواعد فحينما اقترح كيندى بناء المخابئ ضد التهديد النووى الرزم الرأى العام الرئيس ومساعدوه بإعلان المشروع.

وقد يؤدى بنا هذا التحليل إلى نتائج غير متوقعة إن لم تكن متناقضة إذ أن المجتمعات الديموقراطية اتجهت نحو العسكرية بدرجة معينة خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وهى وإن تفوقت على القوى العظمى فإنها لم تعد نفسها لاحتمالات الحرب النووية المفاجئة واقتصرت جانبها الدفاعى على الأسلحة التقليدية وفى حين امتلكت بريطانيا وفرنسا أسلحة الردع النووى فإنها أقامت على توازن القوى الروسى الأمريكى أما إسرائيل فإنها عند التعبئة تصبح لها السيطرة في الجو والأرض بسهولة.. وهذا يعنى أن القوى العظمى الأولى في الديموقراطيات الغربية الأولى قد تخلت عن مكانها بتسليم قدرها وأمر حمايتها لحلفائها.

ويتصرف قادة الجيش والبحرية والطيران السوفيت كنظرائهم الغربيين فيما يتعلق بمخصصاتهم. فحينما حاول خروشوف تخفيض هذه المخصصات عارضه العسكريون من وراء الكواليس واقتنع القادة العسكريون في المكتب

السياسى وقادة الحزب بضرورة أن يضعوا فى اعتبارهم الاعتمادات المالية اللازمة لبناء القوة البحرية. لكنه لا يمكن أن نتصور أن الحزب ممثلاً فى الجيش قد يتخلى من خلال الضبط السياسى عن أن تكون له اليد الأعلى فى السيطرة على وسائل ممارسة العنف.

ويتوصل أرون فى تحليله إلى أن العالم الصناعى يتحرك أكثر من قبل بعيداً عن نمط الدولة العسكرية وأن فى العالم السوفيتى بعضاً من خصائص هذه الدولة لأن الأنظمة الشمولية حتى تلك التى يحكمها حزب ايدولوجى لا تزال قريبة من النمط الذى بناه لازويل.

ورغم أن أرون قد وضع فى اعتباره هذه الاعتراضات التى قد توجه له فى هذا الصدد من حيث قصر الوقت الذى انقضى منذ أن بنى لازويل نموذجة إلا أن أرون قد أكد على الآتى:

١ - إن الديموقراطيات الغربية حافظت بشدة على أنظمتها التقليدية لأنها لم تضع فى اعتبارها جدية تهديدات الحرب وبذلك تخلت عن مكانها وخسرت الحرب دون أن تحاربها.

٢ - إن الأنظمة المعارضة للبروليتاريا (الفاشية) نتجت أساساً بسبب الاحباط القومى والأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - بعد انتهاء أزمة ١٩٤٥ لم تعد تنظر الأمم الأوربية لنفسها على أن الواحدة منها عدوة للأخرى بل وضعت نفسها تحت حماية الولايات المتحدة فى جانب وحاولت أن تتجنب الصراع بين القوتين الأعظم الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى الدمار ولم تصل أى من هذه الدول فى وقت التعبئة الشاملة إلى النمط الألمانى من الدول العسكرية.

٤ - لم تؤد توترات الحرب الباردة فى الغرب على الأقل إلى جانب اتجاه المجتمع نحو العسكرية بسبب الثقة الموجودة فى القوة الأمريكية وفى ردع الأسلحة النووية أما فى الولايات المتحدة فقد أدت حرب فيتنام والحرب الكورية إلى موجه من التضخم. وكان هناك فى ١٩٥٠ ارتفاع حاد فى الاسعار وفى المواد الخام، كما زادت حدة التضخم الداخلى فى ١٩٦٥ لأنه لم يكن لدى الرئيس الأمريكى الشجاعة فى أن يعزّز بالضرائب تكاليف الحرب غير الشعبية لكنه لم تؤد أى من هذه الحروب الخارجية التى لا يمكن مقارنتها بالصراعات القومية فى أوروبا منذ ١٧٨٩ إلى تغيير أساس فى النظام الاجتماعى

٥ - منعت الحرب النووية التعبئة الشاملة في وقت السلم ولم يعتقد الأوروبيون بل ولن يستمروا في الاعتقاد بإمكانية اندلاع حروب طويلة دون الاستعانة بأسلحة نووية وإنه وإن لم يكن لدى خبراء العنف الفرصة أبداً في الحصول على الرتب العليا على حساب القادة الديمقراطيين السياسيين فإن الآخرين ليسوا على استعداد أبداً للتخلي عن مكانهم لمنظمي العنف.

٦ - إن انتهاء الحرب العالمية الأولى بالتعادل والثانية بالهزيمة كان هو الأساس الذي حسم مسألة التنازل للعسكريين عن حرية العمل ولا يحكم هنا على سياسة زمن الحرب لترومان في كوريا وجونسون ونيكسون في فيتنام بل يشير أساساً إلى أن سلوك العمليات العسكرية للقادة العسكريين لم يكن خاضعاً من قبل للسيادة المدنية كما هو عليه الحال الآن ويعزى هذا الخضوع في الغالب إلى احتمالات تصاعد الموقف إلى حرب نووية وإلى خطورة الحروب الهامشية على مجالات النفوذ الأمريكي.

٧ - أكد آرون أنه من الدروس المستفادة في الثلاثين سنة الأخيرة أن الدولة العسكرية كامتداد لليمين أو اليسار أو الأنظمة التسلطية المناهضة للرأسمالية تتشرب في داخلها المجتمع المدني مع تقدمها نحو العسكرية في نفس الوقت ففى الاتحاد السوفيتي يكمن مركز القوة في بيروقراطية الحزب بغض النظر عن مقدار كبر حجم الآلة العسكرية.

أما فيما يتعلق بهذا العدد الكبير من الدول في العالم الثالث الذي تحكمه الصفوات العسكرية والذي يظهر الآن بوضوح فقد حلله آرون على الوجه الآتي:

١ - أن أهمية وتأثير الحقائق المترتبة على موقف هذه الصفوات يظل غير مؤكد. ففي الدول الأفريقية الصغيرة هناك آلاف من الضباط تحت رئاسة مائة ضابط أو اثني عشر ضابطاً مثلاً دربتهم القوى الاستعمارية السابقة أو في أكاديمياتهم العسكرية يصلحون لمرشحين بريتوريين للقوة وقد يحدث الانقلاب العسكري في العاصمة أحيانا بدون إراقة دماء ويمكن أن يعد المتآمرون كتيبة أو فصيلة لاحتداث انقلاب عسكري.

٢ - إن الدول الأفريقية حتى هذه التي يحكمها ضباط يمثلون السلطة المدنية في ذات الوقت لا يحققون تماماً نموذج الدولة العسكرية عند لازويل فالدور الذي يلعبه الجيش أو ضباطه أمر ممكن بسبب المسافات القائمة بين الصفوات الحاكمة وبين السكان. وقد يؤدي الصراع بين الصفوات السياسية إلى صراع أيديولوجي.

كما أن الصقوات سواء أكانت مدنية أو عسكرية والتي تعبر عن نفسها بأنها تقدمية أو ماركسية لينينية لا تقيم دولتها أو مجتمعتها وفقا للمذاهب التي تعتنقها. كما أن انظمة الجنرالات في بورما وفي تايلاند من الذين يسيطرون على مواقع القوة في هذه البلاد لا توضح لنا أنها حركة تاريخية في الاتجاه الذي تنبأ به لازويل، فقوة الجيش هناك تملأ فراغا تركه الاستعمار أو بسبب انهيار السلطة التقليدية. وضباط هذه البلاد عصريون بمعنى أنهم غير مندمجين لا مع قادة النظام القديم ولا مع قادة الحزب وكلما كان الجيش متحداً ومتماسكا فإنه يحافظ على وضعه دون أن يفرض طابعه على المجتمع ككل. وقد حكم بومدين الجزائر مستعينا بالجيش لكن الجماهير الجزائرية لم تتحرك للدفاع عن الجماعات المدنية التي كان يواجهها بن بيلا.

٣ - هناك انفصال جوهري - حتى في أمريكا اللاتينية بين القوى العسكرية فيها وبين ذلك الذي للدولة العسكرية. فهناك قوى عسكرية تنحني للمصالح الرأسمالية أو المصالح القوى العظمى في البلاد وتصيغ نفسها بطبيعة عصرية تقدمية كرمز للثورة المضادة كما في شيلي. ويحدث الجيش على أي حال تحولا في المجتمع ولا يتعامل مع الرموز أو الدعاية بطريقة الأحزاب المدنية وحينما تشجع القوة العسكرية النمو الاقتصادي كما في البرازيل فإنها تبني نظاما متسلطا بواسطة الشرطة لكنها لا توسع ايدولوجية جماهيريا ولا تحاول أن تغرق البلاد في اطار ايدولوجي بيروقراطي فهم تسلطيون لكنهم ليسوا بشموليين ولا تشبه قوتهم قوة الحزب الشمولي ولا يعملون على أن يلعبوا دورا مثل هذا الدول الذي يلعبه خبراء الحرب الأهلية. والنظام الوحيد الذي يخلط وجهة النظر التسلطية والايديولوجية بطريقة شمولية اساسا هو النظام العسكري الذي يصل إلى السلطة من خلال حرب العصابات أو الحرب الأهلية والذي يشبه نموذج الدولة العسكرية ويستوعب المجتمع فيه بدولة وبصفوة عسكرية مدنية في ذات الوقت^(١٦).

بعد هذا العرض التفصيلي لوجهة نظر لازويل ورد أرون عليه لابد لنا محاولة لاستقراء ما يعنيه كل منهما، فنحن نتفق مع أرون في أن نموذج الدولة العسكرية الذي صاغه لازويل بالخصائص التي حددناها ليس مطابقا تماما لأي دولة قائمة في العالم اليوم إلا أن هذا لا يعنى أن لازويل لم يكن يهدف إلى شيء وهو يصوغ هذا النموذج حيث يقول أرون في ذلك أنه لا يعرف السبب الأساسي لظهور الدولة العسكرية عند لازويل وافترض أن ظهور المتخصصين في العنف هو الذي يدعو

لظهور المجتمع العسكرى لكننا نتصور أن لازويل بحسه السياسى كان أكثر فهما لاحتمالات السياسة المستقبلية للعالم ولعلنا نتصور أيضا أن الفترة التى كتب فيها لازويل مقالته كانت معاصرة لمرحلة هامة من تاريخ العالم بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، فالحرب العالمية الثانية كانت قد انتهت كما أصبح للسياسة الأمريكية منذ ١٩٤٧ نمطها الجديد الذى تخلت به عن سياسة المثل الرفيعة والقيم العليا وتحرير نصف الكره الغربى إلى دخول حلبة الصراع والأحلاف العسكرية. ولا نتوقع أن لازويل قد غاب عنه أن انجلترا هى التى حركت العالم للحرب العالمية الأولى لضرب المانيا كما أنها هى التى جرت العالم للحرب العالمية الثانية لا لضرب المانيا فحسب بل لتصفية النظام الشيوعى فى روسيا ولا نتوقع أيضا أنه قد غاب على لازويل أن فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية كانت مشغولة بوضعها فى أوربا وبامبراطورياتها ومستعمراتها وكيف أنها كانت تخشى دائما اكتساح المانيا لها واحتمالات سيطرة انجلترا على أوربا. أما روسيا فقد اعتمدت سياستها على المحافظة على نفسها وعلى التوسع فى حدود الدولة ونفوذها

والسؤال الآن الا يكفى هذا الجو السياسى العسكرى القائم فى هذا الوقت أن يكون موحيا لمفكر سياسى كبير مثل لازويل أن يتصور مستقبل العالم فى صورة دولة عسكرية يسيطر عليها متخصصوا العنف ثم يبدأ بعد ذلك كمفكر سوسىولوجى فى تحديد بناء وخصائص هذه الدولة؟

ولعل ما يدعم وجهة نظرنا هذه أن لازويل فى تحليله لبناء وخصائص الدولة العسكرية قد أكد على زاويتين. الأولى: اكتساب الصفورة العسكرية لمهارات رجال الأعمال. والثانية: تمجيده للديموقراطية الغربية أثناء تحليله لمقومات البناء السياسى فى الدول الغربية ولوربطنا هاتين الزاويتين يكون نظام الحكم فى الولايات المتحدة قائما أساسا على الرأسمالية وعلى جعل الدولة وكيلا عن الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة وسياستها فى بسط نفوذها على أمريكا الجنوبية والجزر الواقعة فى نصف الكرة الغربى لوجدنا أجابة فورية على سؤال يطرح نفسه وهو لم وضع لازويل متخصصى التفاوض بين رجال الأعمال مقابل متخصصى العنف بين العسكريين ولا يعود ذلك فى نظرنا إلا لإدراك لازويل، أن الديموقراطية الغربية ما هى إلا ديموقراطية رجال الأعمال الذين صاغوا الديموقراطية ليأخذوها هم ويستثمرونها لتحقيق أكبر عائد من الثروة.

وقد ارتبط تحقيق هذا الهدف - فى نظرنا أيضا - بإعادة صياغة السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بما يتفق واتساع آفاق الاستغلال أمام الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة والذى أدى إلى توسط أمريكا فى العالم

كله وأخذها على عاتقها أمر هذا العالم. ألا يصح ذلك أيضا لمفكر كبير لازويل أن يصيغ تصورا عن اتجاه العالم نحو نموذج الدولة العسكرية؟

أما قول أرون بأن الولايات المتحدة قد تطورت في شكل مختلف عن الاتجاه نحو العسكرية على اعتبار أن الصيغة الأساسية لمجتمع مثل الولايات المتحدة هو المناقشة والحوار والدعاية... هذا القول يحتاج إلى إعادة نظر. فليس بالضرورى أن يرتبط هدف المجتمع بالصيغة التى تقوم عليها وخاصة في عالم اليوم ودليلنا في ذلك أن الصراع الدولى لا يأخذ شكلا واحدا وإنما يأخذ أشكالا عديدة فتارة يأخذ الناحية السياسية وأخرى الناحية الاقتصادية وثالثة الناحية العسكرية دون أن يظهر على السطح أن هناك ارتباطا بين هذا الشكل من الصراع والأوضاع الداخلية للبلاد.

أما عن الصدام بين مثاليات العالم البروليتارى والديمقراطيات الحرة فليس صحيحا في الوقت الحاضر بعد أن تغير توازن القوى العسكرية بين المعسكرين تغيرا جذريا وتحول التوازن بفعل السلاح النووى من توازن القوى إلى توازن الرعب وتساوت قدرة أمريكا وروسيا في تدمير بعضها البعض في حرب ذرية شاملة فخرجت أمريكا بسياسة جديدة قام فيها كيندى بأكمال اتصالات سرية كانت قد بدأت مع روسيا منذ عهد أيزنهاور إلى أن كان أجماع خروشوف بكنيدى عام ١٩٦١ وسارت الدولتان في تنفيذ الاتفاقيات بينهما خطوات نقلت الموقف الدولى من حالة معسكرين إلى حالة دولتين ومن حالة العداء والخصام بينهما إلى حالة التقارب.

وطبقا لهذا المنظور الجديد تحددت سياسة الولايات المتحدة على النحو التالى:

(أ) تخلت الولايات المتحدة عن حساب أية قوة من القوى في سياستها الدفاعية وأصبحت تعتمد في هذه السياسة على نفسها والفت الأحلاف والمعاهدات والاتفاقيات وتخلت عن القواعد العسكرية لأن سياستها تجاه الدولة التى تخل بالتوازن في أوربا أى اتجاه روسيا أصبحت سياسة صداقة لا مخاصمة وكل ما فكرت فيه أمريكا هو إيجاد وضع دفاعى يمكنها من الدفاع عن نفسها إذا نقضت روسيا اتفاقياتها أى انتقلت من سياسة الأمن المطلق إلى سياسة الأمن النسبى.

(ب) حددت هى وروسيا البلاد التى يمكن لكل منهما أن تتوسع فيها.

(ج) سارت في سياسة احتكار السلاح النووى لها ولروسيا ومنع الدول الأخرى من صنع هذا السلاح.

(د) أيجاد امكنة في العالم منزوعة السلاح وعدم تمكين الدول القائمة فيها من التسلح الا بالسلاح الذي يلزم للامن الداخلى وللدفاع المحدود.

أما عن تأكيد أرون من أن الاتحاد السوفيتى لن يتحول إلى نموذج الدولة العسكرية لأن الدولة نفسها تقوم على ايدولوجية معينة تبرز بها وجودها الخاص وتعرف به مهامها ومستقبلها، فإن هذا التأكيد مردود عليه بما قاله ديمترى سايمز Simes, D. المدير التنفيذى لبرنامج بحوث شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى والذي يمكن تلخيصه في الآتى :

أولاً: يجب الاعتراف بأن السوفيت يتجهون بمجتمعهم نحو العسكرية السوفيتية وأن الأمر ليس مجرد تجميع للقوة العسكرية. ويجب التسليم كذلك بأن الروس يعتمدون على القوة كوسيلة أساسية في السياسة الخارجية.

ثانياً: أن الحالة العسكرية في الاتحاد السوفيتى عميقة الجذور في تاريخ وبناء المجتمع ذاته كما أنها مرتبطة بسياسته المعاصرة ومستدمجة في عقول واهتمامات الصفوة الحاكمة.

ثالثاً: أنه لا يمكن فهم النظام السوفيتى وسياسته بالداخل والخارج دون التقدير الدقيق لهذه المكانة الخاصة التى تحتلها القوات المسلحة في روسيا الشيوعية.

ونستعين أيضاً للرد على أرون بهذا القول الشهير لسيرجاي فيتى Vitte أحد رجال الدولة البارزين في العشر سنوات الأخيرة في حياة النظام الروسى القديم.... « أن روسيا كانت أساسا أمبراطورية عسكرية. » ما الذى خلق الأمبراطورية الروسية وحول هذه القيصرية شبه الأسىوية إلى القوة الأوربية الأكثر تأثيراً والأكثر سيادة؟ إن هذا قد تحقق بصراحة بفعل بنادق العسكريين»^(١٧)

أما عن مسألة الأيدولوجية التى تمنع تحول الاتحاد السوفيتى إلى الدولة العسكرية فلا يمكن القول أنه قد فات على أرون الآتى :

١ - أن الفكرة الشيوعية أو الفكرة الاشتراكية الموجودة في الاتحاد السوفيتى الآن والتى تسير سياستها الخارجية بحسبها إنما هى الفكرة الرأسمالية نفسها في مضمونها وفي السير يحسبها وأن سميت فكرة اشتراكية أو فكرة شيوعية فإنها مجرد تسمية وهى عمليا أخذة بالتحول التدريجى إلى ما عليه القرب من ترقيع فكرة

mes, Dimitri, The Military and Militarism in Soviet Union, International Security, 1981, (١٧)

82, V. 6, N. 3.

الرأسمالية وسيظل الاتحاد السوفيتي يرفع الفكرة الاشتراكية أو الفكرة الشيوعية عمليا إلى أن تصل إلى فكرة رأسمالية مرقعة لا هي بالاشتراكية الشيوعية ولا هي بالرأسمالية.

٢ - ستظل روسيا معروفة بأنها دولة شيوعية أو دولة اشتراكية لا لشيء الا لأن الحكم في روسيا يتولاه الحزب الشيوعي بالذات ولذلك فإن الدولة تكون دولة شيوعية مهما كان الأشخاص الذين يتولون القيادة فيه ما دام الحزب الشيوعي هو الذى يستأثر بالحكم لذلك فإن الفكرة الشيوعية أو على الأصح الفكرة الاشتراكية ستظل متحكمة في الدولة وأن كانت ليست هي المتحكمة في السياسة الشيوعية.

٣ - أن السياسة الروسية قد مرت بأربعة أدوار هي السياسة الروسية في عهد القيصرية وهذه كانت سياسة وطنية تقوم على أمرين: أحدهما المحافظة على روسيا والثاني التوسع في حدود الدولة وفي نفوذها ثم جاءت السياسة الشيوعية بعد أن تسلم الحزب الشيوعي الحكم في روسيا فصارت سياسة الدولة سياسة شيوعية تهدف إلى ايجاد الثورة العالمية ونشر الشيوعية في العالم ثم جاءت السياسة الشيوعية بعد وفاة لينين وتولى ستالين الحكم في روسيا فأصبحت سياسة الدولة سياسة روسية شيوعية تتخذ المحافظة على الدولة الروسية الأساس الوحيد للسياسة مع المحافظة على العمل للثورة العالمية ونشر الشيوعية فالثورة العالمية ونشر الشيوعية لا يتأتى الا عن طريق روسيا والمحافظة عليها. فالمحافظة على دولة روسيا وتوسيعها ونشر نفوذها هو الذى يجب أن يكون واجب كل شيوعي أينما كان وواجب السياسة الشيوعية في كل اعمالها ولهذا يقول «ستالين» الثورى هو الشخص المستعد دون موارد ودون قيد أو شرط وبكل شرف أن يؤيد الاتحاد السوفيتي ويدافع عنه... والدولى هو الشخص الذى لا يضع شرطا ولا يتردد في الدفاع عن الاتحاد السوفيتي لأنه قاعدة للحركة الثورية العالمية ويستحيل الدفاع عن هذه الحركة أو تقدمها دون الدفاع عن الاتحاد السوفيتي «ثم تحولت هذه السياسة إلى سياسة روسية بحته تتخذ الشيوعية والأحزاب الشيوعية وسائل للمحافظة على روسيا وتوسيع حدودها ونشر نفوذها أى رجعت إلى سياسة روسيا القيصرية مع فارق واحد هو أن روسيا القيصرية كانت تتخذ الأعمال السياسية والعسكرية من أجل تنفيذ سياستها أما الاتحاد السوفيتي حاليا فهو يغلف الأعمال السياسية بغلاف الشيوعية والاشتراكية ويتخذ الأعمال العسكرية وفقا لمتطلبات السياسة الدولية بغض النظر عما تتطلبه الشيوعية.

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن السياسة السوفيتية ليست في حقيقتها سياسة

حمل الدعوة الشيوعية ومن ثم فهي لا تمنع تماما الاتحاد السوفيتي من التحول إلى نموذج الدولة العسكرية كما قال أرون وإن اختلفت خصائصها عن النموذج الأصلي عند لازويل.

الدراسة التاسعة

البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة*

نشأت فكرة هذه المقالة بعد أن عثرنا على إحدى الوثائق المنشورة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣^(١)، حيث لاحظنا أن نتائج هذه الحرب قد تأثرت بدرجة كبيرة بهذه العلاقات التي كانت تربط بين قادة المعركة. وتكشف لنا أحدث كتب الاستراتيجية العالمية عن القبول الضمني للاتحاد السوفيتي لاستراتيجية الولايات المتحدة في الحرب المحدودة منعا للصدام النووي بينهما على الرغم من رفضه الدعائي لها^(٢)، فكان من المنطقي أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال: «هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددتها القوتان العظمتان»؟

هذا السؤال هو نفسه موضوع هذه المقالة، لكن الأجابة عليه اقتضت منا تفهم الخط الاستراتيجي للقوتين العظمتين مما جعلنا نخصص لهذا الموضوع مقالة مستقلة كان من الضروري أن تسبق هذه المقالة^(٣). يضاف إلى ذلك ضرورة الوقوف على مدى انطباق خصائص الحرب المحدودة على حرب أكتوبر، فكان لا بد من الاستعانة بالجانب السياسي للمساعدة في تحليل العلاقات بين قادة الحرب. وقد توصلنا في النهاية إلى عدة قواعد وضعناها في صورة تعميمات سوسيولوجية قد تفيد الباحثين في المستقبل ممن يستهويهم هذا النوع من البحوث.

وقد وقع اختيارنا على نظرية يوكوف Yocov عن الحرب المحدودة للمساعدة في تحليل الوثيقة المذكورة^(٤). أما سبب الاختيار فهو أن يوكوف قد طبق نفس النظرية

• نشرت هذه الدراسة في العدد السادس من الكتاب السنوي لعلم الاجتماع تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمد الجوهري.

(١) تحمل هذه الوثيقة عنوان «حرب أكتوبر» وصدرت في باريس وعثرنا على نسخة مصورة منها بالقسم العربي بجامعة جورج تاون.

(٢) Jonahan Samuel Lockwood, The U.S. view of the Soviet Strategic Doctrine Ansaction (٢) Books, New Brunswick, 1983, p. 93.

(٣) أنظر مقالتنا عن «التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين الاستراتيجية العسكرية والبناء الاجتماعي» تحت النشر.

(٤) Bar Simon Yocov, The war of Attrition, The Egyptian-Israeli War 1969-1980. (٤)

في تحليله لحرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية ١٩٦٩ - ١٩٧٠ مما يجعل من مقالنا امتدادا لدراسته مع اختلاف أساسي هو أن يوكوف قد ركز على الجانب السياسي والإستراتيجي في حين أننا قد استخدمنا هذا الجانب في أبرز معالم البعد السوسيولوجي كما تظهره الوثيقة المذكورة.

الحرب المحدودة مفهوم إستراتيجي من صنع الولايات المتحدة. وقد هاجم الاتحاد السوفيتي هذا النوع من الحروب على المستوى الدعائي فقط^(٥). لكن واقع الحال يكشف تأييده الضمني لها ويرى أنه أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ هذا النهج الاستراتيجي بسبب التغير الكيفي في قوته العسكرية المتزايدة. ويرى المحللون السياسيون والاستراتيجيون أن السوفييت كانوا أذكياء تماما في عرضهم لهذا الفهم كما كانت نغماتهم الدعائية متسقة مع اعترافهم الدقيق بأهداف الحرب المحدودة على الرغم من أنهم قدموا هذا الاعتراف بقدر عظيم من البلاغة الدعائية المبينة لاستراتيجيتهم الرادعة. كما تزايد اعتراف السوفييت في نفس الوقت شعبيا وحكوميا باحتمالات شن الحرب المحدودة بالوسائل التقليدية والنووية دون تصعيدها إلى حرب نووية شاملة أي أنهم لا يستثنونها من إستراتيجيتهم وعقيدتهم العسكرية بشرط ألا تصل إلى مواجهة نووية شاملة^(٦).

من هنا نرى أن خوف القوى العظمى من اندلاع حرب نووية تهدد بإبادة كل الأطراف المشتركة فيها أدى إلى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدتها وتضع لها مواصفات معينة تراعى فيها ما يترتب عليها من نتائج ومن ثم تكون هناك فرصة أمامها لا يجاد مواقف تبني على الحل الوسط في علاقتها السياسية والاستراتيجية. وهدف هذه الحرب هو تحييد مخاطر الحرب الشاملة بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى. لكن هذا الهدف بديل أساسي عن الحرب الشاملة في العصر النووي، ودليل ذلك أنه منذ الحرب العالمية الثانية أندلعت أكثر من خمسين حربا محدودة في أجزاء متفرقة من العالم حاربت الأطراف المحلية معظمها وكانت القوى العظمى متورطة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد تكون الحرب محدودة من جانب القوى العظمى لكنها قد لا تكون كذلك من جانب الأطراف المحلية، فحروب كوريا وقيتنام - على الرغم من التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة - كانت حروبا محدودة من قبل القوى العظمى لكنها لم

Lockwood J., Op. Cit., p. 71-75.

Ibid. p. 93.

(٥)

(٦)

تكن كذلك من جانب الأطراف المشتركة فيها حيث كانت الحرب بالنسبة لها حرباً شاملة.

ويؤثر نوع القيود والضوابط المفروضة على هذه الحرب وأنماط المفاوضات بين الأطراف المحلية ومشاكل إنهاء الحرب على محدودية هذه الحرب أو اتساعها.

وتركز معظم تعريفات الحرب المحدودة على الضوابط التي يدخل المشتركون الحرب عبرها. ولهذا فإنه لكي تكون الحرب محدودة يجب أن تفرض هذه الضوابط على واحد أو أكثر من العناصر الآتية: (هدف الحرب - الوسائل العسكرية المستخدمة - الحدود الجغرافية لمنطقة المعركة - الأهداف التي تهاجم، وهي عسكرية بالدرجة الأولى - المشتركون في الحرب).

وليس من الضروري أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائماً، إذ قد تكون محدودة في جانب معين وغير محدودة في الجانب الآخر كان تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها. وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة أمكانياته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها في تحقيق الأهداف التي ترمى إليها البلاد وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر.

وتعتمد ضوابط الحرب أساساً على نمط التفاعل بين القوى العظمى. ويقول بيرنارد بروديس في هذا الصدد Bernard Brodies « لا يطبق مفهوم الحرب المحدودة كقاعدة على الصراعات التي تكون محدودة بطبيعتها أي التي يفتقد فيها أحد الطرفين المحليين المتنازعين أو كليهما القدرة على جعلها شاملة لكن المقصود دوماً هو احتواء الدول العظمى في هذه الحرب كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو الصين الشيوعية». إلا أن يوكوف يرى أنه من الأفضل أن يطبق مفهوم الحرب المحدودة على أي حرب قررت فيها الأطراف المتصارعة سواء أكانت عظمى أو صغرى أن تضع قيوداً على استخدامها للقوة وسواء قررت الأطراف المحلية بنفسها أو اقتنعت من قبل آخرين بأن تضع هذه القيود في اعتبارها.

ويميز يوكوف بين قيود الحرب وضوابطها. فيعني بالقيود كافة القيود المفروضة على سلوك الأطراف المتحاربة سواء أكان ذلك ضد رغبتها أو بسبب افتقادها القدرة على توسيع الحرب أو لأعتقادها بأنه من الخطر عليها أن تجازف بحرب غير محدودة. أما الضوابط فهي هذه القيود التي تضعها الأطراف المحلية في الاعتبار حتى تجعل الحرب محدودة أما من طرف واحد للحفاظ على مصالحها الخاصة أو من خلال الاتفاق المتبادل بين الطرفين المتحاربين.

ويبرز مفهوم الحرب المحدودة في المواقف التي تفرض فيها القوى العظمى قيوداً سياسية (القيود الخارجية) بطريقة ما لتمنع توسيع الحرب حتى لا ينهزم هزيمة مميته. وليست القيود السياسية الخارجية وحدها ذات أثر حاسم في الحرب بل أن الاعتبارات (السياسية الداخلية) لها ثقلها أيضاً في هذا المضمار وخاصة فيما يتعلق بأهداف ووسائل الحرب.

وقد تندلع الحرب المحدودة لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية أو الاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو بسبب الخوف من انتقام العدو الذى يملك قدرات عسكرية أقوى أو خوفاً من ردود الفعل من جانب الدول العظمى المؤيدة للعدو أو للرغبة في الحفاظ على التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى من الدول الكبرى الحليفة أو للخوف أيضاً من تصاعد الحرب بأسلوب من شأنه أن يجعل الدول العظمى تضع نهاية عسكرية سياسية للصراع لا ترضاهم الدول الصغرى أو لأثارة العدو وحفره على الدخول في الحرب.

وقد تندلع الحرب المحدودة أيضاً بسبب عملية اجتماعية تفاعلية يدرك فيها الطرفان المتحاربان - بوضع الضوابط اللازمة - أن المصلحة تقتضى دخولهما في تفاعل أو في اتصال حتى ولو كان ذلك في شكل صراع عسكرى. ويسمى شيلنج Schelling هذه العملية بالمفاوضات الضمنية Tacit Bargaining ويقصد بها أحد الطرق التى تكون فيها العمليات العسكرية وسيلة الاتصال بين الجانبين المتنازعين، إلا أن ألكسندر جورج Alex George يرى أن هذه الضوابط قد توضع بدون مفاوضة وبدون أى اتفاق ومن غير الظروف المشار إليها.

ويمكن القول بصفة عامة أن القيود السياسية الخارجية أكثر من أى مصدر آخر هى أكثر العوامل فعالية في التأثير على الحرب المحلية وخاصة حينما لا يكون هناك تكافؤ عسكرى بين الأطراف المحلية المتصارعة.

أما الأنماط الأساسية من الضوابط في الحرب المحلية المحدودة فيمكن ترتيبها على النحو التالى:

١ - ضوابط على الأهداف: يمكن تعريف الحرب المحدودة بالإشارة إلى الأهداف السياسية المحدودة، حيث تبنى الدولة استراتيجيتها على الاعتقاد بأن الظروف الحالية للبلاد بالإضافة إلى القيود السياسية الخارجية لا تساعد على تحقيق نتائج شاملة مطلقة وإنما تحقق نتائج جزئية فقط قد لا تتفق تماماً مع الأهداف القومية لكن هذه الأهداف القومية يصعب تحقيقها كلية، لهذا فإن حرباً من هذا النوع تخدم هذا الغرض وتحقق ميزة هامة وهى أنها لن تعرض حياة الأمة

للخطر. إلا أن ذلك لابد أن يتضمن أن الطرف الآخر في الصراع يقبل أيضا قيود الحرب المحدودة. يضاف إلى ذلك أن الوسائل العسكرية تدار وتتفاعل دوماً بواسطة الأهداف السياسية التي من الضروري أن تسود على كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب.

٢ - ضوابط على الوسائل العسكرية: لا توضع الضوابط هنا على الكم المستخدم من الوسائل العسكرية فقط بل على أنساق الأسلحة المستخدمة أيضا لأن المعركة لا تعتمد على الجانب الكمي من السلاح فقط بل على نوعيته أيضا. وقد يستخدم الجانبان المتحاربان هذين الشقين من الوسائل العسكرية استخداما واسعا، لهذا يستلزم الأمر وضع ضوابط عليهما. وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان وضع ضوابط من شأنها التحكم في السيطرة الجوية المطلقة لأحد الأطراف المحلية حتى لا يدفعه التمتع بهذه الميزة إلى توسيع الحرب أو استغلالها لإنهاء الحرب بسرعة مما يجعل الطرف الأضعف يسعى بشدة إلى البحث عن الوسائل العسكرية الكفيلة بإيقاف هذه السيطرة الجوية بالحصول على أنساق الصواريخ المضادة للطائرات من الدول الكبرى الحليفة مما يزيد من فرص توسيع الحرب.

٣ - ضوابط على الأهداف المطلوب تدميرها: ويعنى ذلك الاقتصار على تدمير الأهداف العسكرية فقط دون التعرض للأهداف المدنية والاقتصادية وإلا كان ذلك انتهاكا خطيرا لمحدودية الحرب وقد يؤدي إلى توسيعها. ومن الأمور الهامة في هذا الصدد ضرورة عدم التعرض للأهداف العسكرية التي تضمن أفرادا تابعين للدولة الكبرى الحليفة.

٤ - ضوابط على المنطقة الجغرافية التي تدور فيها المعركة: ويعنى ذلك ضرورة أن يدور القتال في منطقة معينة تحدد بواسطة خط جبهة محدد ومعروف بالوسائل الطبوغرافية كالأنهار والجبال. وما أن توضع هذه الحدود بالاتفاق الضمني فإن أى انتهاك لها يعتبر تصعيدا للحرب. ولكى تكون الحرب محدودة لابد من احترام هذه الحدود. وقد يلجأ أحد الطرفين المحليين إلى التوسع الجغرافي من جانبه على حساب الطرف الآخر لردعه ومنعه من الاعتداء عليه ولخلق تهديد دائم له برد القفل المضاد إذا ما أقدم على ذلك.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك قيودا أخرى على نمط وعدد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية من تلك الدول التي لا تأخذ دورا فعالا في الصراع أو تلك الدول التي قد ترغب في التدخل من غير القوى العظمى.

وقد قسم يوكوف أنماط المفاوضات في الحرب المحلية إلى ستة أقسام على النحو التالي:

- (أ) علاقة تفاوض بين الطرفين المتنازعين.
- (ب) علاقة تفاوض بين الطرف المحلي الأول وحليفه من الدول العظمى.
- (ج) علاقة تفاوض بين الطرف المحلي الثانى وحليفه من الدول العظمى.
- (د) علاقة تفاوض بين الطرف المحلي الأول والدولة العظمى الحليفة للطرف المحلي الثانى.
- (هـ) علاقة تفاوض بين الطرف المحلي الثانى والدولة العظمى الحليفة للطرف المحلي الأول.
- (و) علاقة تفاوض بين القوتين العظميين الحلفتين للطرفين المتحاربين.

وتتميز عملية المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب بما يأتى:

- ١ - أن قدرة الدول المحلية المتصارعة على الكسب أو الخسارة في المفاوضات لا تتوقف فقط على دورها في هذه المفاوضات بل على دور القوى العظمى أيضاً.
- ٢ - قد يمارس الطرف المحلى - بسبب تفوقه العسكرى - ضبطاً كاملاً على المفاوضات إلا أن الطرف المحلي الثانى قد يستعيز بضعفه بتهديد مصالح القوى العظمى.
- ٣ - هناك أنماط متعددة من علاقات التفاوض كالتفاوض على سلوك الحرب أو الطريقة التى يجب أن تجرى بها أو على وقف إطلاق النار أو الهدنة أو على أى وسيلة أخرى لانتهاء الحرب أو على التفاوض على سلطة الأطراف المحلية في هذه العمليات.
- ٤ - تساعد علاقات التفاوض بين العناصر المحلية والقوى العظمى على الحفاظ على محدودية الحرب وخاصة في المواقف التى تفشل فيها الأطراف المحلية في الوصول إلى اتفاق.
- ٥ - تقوم علاقات التفاوض بين القوتين العظميتين المتورطتين في الحرب المحدودة على هدفين متعارضين أولهما: رغبة كل منهما في انتصار حليفه وعدم تعرضه لهزيمة كاملة على الأقل، وثانيهما: ادراكهما الكامل لخطر توسع الحرب ولتحقيق الهدف الأول تؤيد الدولة العظمى حليفها بالسلاح وبالمستشارين

العسكريين وبالمعدات الجاهزة للقتال الفوري وبالمساعدات الاقتصادية واستخدام التهديد السياسي. وتعمل لتحقيق الهدف الثاني على تهديد حليفها أو الضغط المباشر عليه أو على القوة العظمى الأخرى. وقد يؤدي تأييد القوى العظمى إلى تشجيع الأطراف المحلية على توسيع الحرب لكنه يكون في نفس الوقت عاملاً ضاعطاً على حليف القوى العظمى الآخر.

ومن هنا نجد أن الدول العظمى تفاوض فيما بينها وفقاً لقواعد اللعبة المحددة لاحتوائها في الحرب والتزاماتها نحو حليفها في الصراع وهكذا..

٦ - تستطيع الأطراف المحلية المتصارعة المناورة في المفاوضات لضمان الحل المناسب الذي ترضاه لجوانب معينة فيها وذلك لإدراكها خوف الدول العظمى من توسع الحرب. ويمكن للأطراف المحلية بهذه المناورة تجنب وتقادي ضغوط القوى العظمى مما يجعلها تتمتع ببعض الحرية في القدرة على الحركة التي تزيد من قدرتها على التفاوض.

ولا تهدف الحرب المحدودة - على عكس الحرب الشاملة - إلى تدمير واستسلام العدو وإنما ضمان الأهداف السياسية المحدودة. هذا ويمكن إنهاء الحرب إذا كانت هذه الأهداف مرنة ومعتدلة أيًا كان الشكل الذي انتهت إليه هذه الحرب من انتصار أو هزيمة محدودة. كما تؤثر الضغوط الداخلية أيضاً في الإسراع بإنهاء الحرب خاصة إذا زادت معاناة البلاد من ارتفاع معدلات قتلى الحرب أو تدهور الموقف الاقتصادي أو بسبب التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار في الحرب.

وهناك ثلاثة أنماط لإنهاء الحرب: الإنهاء الذاتي والإنهاء المتفق عليه والإنهاء المفروض. النمط الأخير هو الذي يفرض من قبل القوى العظمى أما النمط الأول فيحدث إذا قرر أحد الطرفين إنهاء الحرب أما إذا قرر الطرفان إنهاء الحرب فهنا يكون الثاني. ويحدث النمط الأول إذا اعتقد أحد الطرفين أنه قد حقق أهدافه المحدودة أو لخوفه من الهزيمة الشاملة أو من التدخل المباشر للقوى العظمى أو من الحل الذي قد يفرض عليه. ويحدث النمط الثاني من نفس العوامل أو من الخوف المتبادل من توسع الحرب. وتفرض الدول العظمى حلولها في النمط الثالث إذا فشلت الأطراف المحلية في إنهاء الحرب بطريقتها الخاصة وذلك تجنباً للمواجهة الشاملة بينها أو تجنباً لانتصار حليفها الكامل. ومن هنا تتفق الدول العظمى على أن النتيجة التي وصلت إليها الحرب هي أفضل ظرف لبدء المفاوضات بين الأطراف المحلية. إلا ننسى هنا أن النجاح العسكري في ميدان القتال يترك تأثيره الواضح في

مواقف التفاوض بين القوى العظمى والأطراف المتصارعة^(٧).

والواقع أن تحليل الوثيقة المذكورة في ضوء نظرية يوكوف يبين أن حرب أكتوبر تعكس العديد من الخصائص التي حددها يوكوف في نظريته على النحو التالي :

أولاً : ذكر يوكوف أن الحرب المحدودة قد تندلع لمعاناة الدول الصغرى من نقص قدراتها ووسائلها العسكرية^(٨) والاقتصادية وعدم قدرتها على تطويرها لحرب أكبر أو لسبب الخوف من انتقام العدو الذي يملك إمكانيات عسكرية أكبر^(٩) أو للرغبة في الحفاظ على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادى من الدول الكبرى للحرب.

بالنسبة لنقص القدرات والوسائل العسكرية المصرية قول الوثيقة صفحة ١٤، ١٥. أنه بعد دراسة إمكانيات القوات المسلحة الفعلية ومقارنتها بالمعلومات المتيسرة عن العدو بهدف الوصول إلى خطة هجومية تتماشى مع الإمكانيات الفعلية تبين الآتى :

١ - ضعف القوات الجوية الشديد إذا ما قورن بقوات العدو الجوية وأنها لا تستطيع تقديم أى غطاء جوى للقوات البرية إذا قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة، كما لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة في عمق العدو.

٢ - أن الدفاع الجوى لا بأس به وهو يعتمد أساسا على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ولكن هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية وبما أنها جزء من خطة الدفاع الجوى عن الجمهورية فهي ذات حجم كبير ووزن ثقيل وتفتقر إلى حرية الحركة وبالتالي لا تستطيع أن تقدم أى غطاء جوى لأى قوات برية متقدمة عبر سيناء فهي سلاح مناسب في الدفاع فقط ولا بد من أن توفر له الوقاية بوضعه في

Yacov, op. cit., p.

(٧)

(٨) أكد العسكريون المصريون لوزير الخارجية المصرية أن القوات المسلحة لن تستطيع احتلال الممرات قور

العبور.

Riad, Mahmoud, The Struggle For Peace in The Middle East, Quartet Book, N.Y., 1982 p. 206.
(٩) يقول إيرايل شارون : « إن إسرائيل قوة عسكرية عظمى وأن كل قومية أوروبية أضعف منها وانها تستطيع في أسبوع واحد أن تكتسح المنطقة من الخرطوم إلى بغداد فالجزائر ويقول أيضا : « في عالم تقف فيه القوى العظمى عاجزة عن التصرف بسبب القوة النووية المميته فإن إسرائيل وحدها هي التي لها القدرة على المبادرة في الشرق الأوسط وهي الحكم الفعال في المنطقة

Insight Team on the Middle East War, By Andre Deute. The Insight Team of The Sunday Times, London, 1974, p. 27.

ملاجيء خرسانية أما إذا خرج من هذه الملاجئ لمرافقة القوات البرية المهاجمة فإنه يصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية ومدفعيته.

٣ - تعادل القوات البرية مع قوات العدو مع وجود بعض التفوق في المدفعية لكن احتماء العدو وراء خط بارليف يجعل مواقعه قادرة على تحمل قذائف المدفعية دون أن يتأثر بالقصف المدفعي. كما أن قناة السويس والموانع الصناعية الأخرى تقف سدًا منيعًا بين القوتين.

٤ - أن القوات البحرية المصرية أقوى من بحرية العدو لكن ضعف القوات الجوية المصرية أحال التفوق البحري إلى عجز وعدم قدرة على التحرك بحرًا. وكان في استطاعة العدو أن يتجول في خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة المسلحة ببعض الرشاشات دون أن يكون في استطاعة البحرية المصرية ذات القطع الأكثر قوة والأفضل تسليحًا أن تعترضه لاعتماده على قوة وتفوق طيرانه وضعف الدفاع الجوي للقوات المصرية.

وتحدد الوثيقة (في ص ١٥) بوضوح تام أن ضعف الإمكانيات هو الذي أدى إلى التفكير في القيام بحرب محدودة. وتقول في ذلك: « نتيجة لهذه الدراسة ظهر أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف إلى تدمير قوات العدو وإرغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة.. وأن إمكانياتنا الفعلية قد تمكننا - إذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف إلى عبور قناة السويس ثم التحول بعد ذلك للدفاع^(١٠) ».

أما بالنسبة للخوف من انتقام العدو الذي يملك إمكانيات عسكرية أكبر، تؤكد الوثيقة أن حرب الاستنزاف المصرية قد توقفت بعد أن قام العدو بدفع جماعات التخريب المنقولة جواً إلى أعماق مصر وقامت بنسف بعض الأهداف الحيوية. وتوقفت حرب الاستنزاف مرة أخرى بعد أن دمر العدو الدفاع الجوي في القطاع الشمالي من القناة وفتح ثغرة واسعة في خط الدفاع الجوي ما بين بورسعيد شمالاً والاسماعيلية جنوباً وأصبح في استطاعته أن يعبر بطيرانه عبر هذه الثغرة إلى قلب الدلتا (ص ٦١).

أما عن الرغبة في الحفاظ على التأييد السياسي والعسكري والاقتصادي للدول الكبرى فتقول الوثيقة في ص ١٩: « أطلقنا على الخطة الأولى اسم العملية

(١٠) تقول الوثيقة بصورة مباشرة على لسان رئيس الأركان المصري في ذاك الوقت « قبل مرور شهرين على تعييني رئيساً للأركان العامة كنت قد أصبحت مقتنعاً بأن معركتنا القادمة يجب أن تكون محدودة هدفها هو عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله ثم اتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة ١٠ - ١٢ كم شرق القناة. » (ص ١٨٩)

٤١ (خطة تهدف إلى الاستيلاء على المضائق) وقمنا بتحضيرها بالتعاون مع المستشارين السوفييت بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات لكي نصبح قادرين على تنفيذ الخطة « أما الخطة الثانية فقد أطلقنا عليها الاسم الكودي « المآذن العالية » وكنا نقوم بتحضيرها في سرية تامة. وبناء على الخطة ٤١ قمنا بتحرير كشوف بالأسلحة والعتاد المطلوب الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي. وأثبتت الوثيقة في ص ٦٨ أن سحب الدعم العسكري السوفييتي إثر قرار طرد المستشارين للسوفييت قد أثر تأثيراً كبيراً على قدرات الدفاع الجوي.

وأكدت السلطة السياسية حرصها على التأييد العسكري والاقتصادي للقوة العظمى في خطابها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٣ يونيو ١٩٧١ بقولها : « أن استراتيجيتنا يجب أن تكون واضحة لكم.. وهي تتلخص في نقطتين : النقطة الأولى : هي الحفاظ على علاقتنا مع السوفييت والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصادياً وعسكرياً.. أن الحركة الصهيونية هي هجمة صليبية وسوف تستمر عشرات السنين وإن صداقتنا مع الاتحاد السوفييتي هي التي سوف تساعدنا في التصدي لهذه الهجمة. أما النقطة الثانية فهي الوحدة العربية.. أننا ملتزمون بهذين الهدفين ونسير قدماً في اتجاههما » (الوثيقة ص ٩٨).

ثانياً : ذكر يوكوف أن من عوامل الضبط على الأهداف أن يقبل الطرف الآخر قيود الحرب المحدودة^(١١).

توضح الوثيقة صحة ذلك من خلال تحليلها لأسباب القيام بالهجوم على العدو. فنقول في ص ١٧ « لقد كان العامل الثالث هو الرغبة في أن نرغم إسرائيل على قتالنا تحت ظروف ليست مواتية لها. إن إسرائيل ذات الثلاثة ملايين نسمة تعبىء وقت الحرب ٢٠٪ من قواتها البشرية للانضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الأقليمي.. وهي نسبة عالية جداً لم تستطع أي دولة في العالم أن تصل إليها وأن إسرائيل نفسها لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومي وتصيب خدماتها وجميع نشاطاتها الأخرى بالشلل الكامل. ونتيجة لهذا الموقف فإن لإسرائيل مقتلين : المقتل الأول هو الخسائر في الأفراد،

(١١) أكدت اللجنة الفرعية الأمريكية للشرق الأوسط في الفترة من ١٧ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٢ برئاسة Samuel Stration أن وجود القوات المسلحة الإسرائيلية في الاحتياط يؤدي مع التعبئة الموسعة إلى التأثير بشدة على الاقتصاد القومي.

والمقتل الثانى هو إطالة مدة الحرب. إن إسرائيل لا تهتم كثيراً إذا خسرت الكثير من أسلحة الحرب المتطورة من دبابات وطائرات ولكنها تصاب بالهلع إذا خسرت بضعة مئات من الأفراد لأن لديها رصيذاً هائلاً من المعدات وهناك من يقوم نيابة عنها بدفع ثمن فواتير السلاح - أما خسائر الأفراد فإن رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود؛ ومن الصعب تعويض هذه الخسائر. كذلك فإن إطالة الحرب هو السم الذى يضعف مقاومة إسرائيل يوماً بعد يوم. إن الجندى الاسرائيلى الذى يستدعى فى التعبئة هو نفسه العامل والمهندس وهو نفسه الأستاذ والطالب فى الجامعة وهو نفسه الذى يقوم بجميع النشاطات الأخرى فى الدولة فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب ستة أشهر فقط. لقد كانت إسرائيل فى جميع حروبها السابقة تفضل أسلوب الحرب الخاطفة لذلك فقد كان من صالحنا أن نفرض عليها حرباً بأسلوب ليس فى صالحها فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ - ١٢ كم فإننا سنخلق لها موقفاً صعباً فإذا هى قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة فسيكون لدينا الفرصة لأن يحدث فى قواتها المهاجمة خسائر كبيرة سواء فى القوات الأرضية أو القوات الجوية التى تساندها نظراً لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوى. وإذا هى عزفت عن الهجوم فسوف تضطر إلى الاستمرار فى تعبئة قواتها المسلحة وبذلك تستنزف قواتها الاقتصادية».

يعنى هذا من وجهة نظرنا أن الطرفين المتنازعين قد قبلوا مبدأ الحرب المحدود فعلى الجانب المصرى لم تكن الإمكانيات تسمح إلا بحرب محدودة وعلى الجانب الإسرائيلى - رغم توفر الامكانيات له - لم تسمح العوامل المتعلقة ببناء المجتمع الإسرائيلى له إلا بحرب غير طويلة الأمد.

ثالثاً: أشار يوكوف إلى أن الوسائل العسكرية فى الحرب المحدودة تدار وتتفاعل دوماً بواسطة الأهداف السياسية التى من الضرورى أن تسود كل الوسائل حتى يمكن ضبط خط سير الحرب.

وتبين لنا الوثيقة صحة ما أشار إليه يوكوف بدءاً من التخطيط للحرب وحتى نهايتها وذلك على النحو التالى:

١ - حينما تقدم رئيس الأركان المصرى بخطة محدودة إلى وزير الحرب كان سبب اعتراض الأخير فى البداية أن هذه الخطة لا تحقق الهدف السياسى المنشود منها وأنه سوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠ كيلو متر مربع من سيناء بالاضافة إلى قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلى^(١٢). (ص ١٨).

(١٢) اجمع المراسلون العسكريون البريطانيون فى حرب أكتوبر على أن القيادة السياسية المصرية لم تغير استراتيجيتها ألا وهى استخدام الحرب كوسيلة لكسر الجمود الدولى للأزمة وإفراغ القوى العظمى تماماً.

٢ - اتفق رئيس الأركان المصرى ووزير الحرب على أن التصريحات السياسية عن الحرب من قبل السلطة السياسية كلعبة أو كخدعة سياسية تؤثر على الوضع العسكرى وتحرم القوات المصرية من المفاجأة وتتيح الفرصة للعدو للقيام بضربة إجهاض أو على أقل تقدير تؤخذ هذه التصريحات ذريعة لطلب أسلحة جديدة من الولايات المتحدة. (ص ٢٠).

٣ - طلب وزير الحرب المصرى من رئيس الأركان إعداد خطة لتطوير الهجوم والاستيلاء على المضائق على أساس أنه إذا علم السوريون بأن الخطة هى احتلال ١٠ - ١٥ كم شرق القناة لن يوافقوا على دخول الحرب. وحينما أبدى رئيس الأركان استعداده لدخول قواته بمفردها أبلغه وزير الحرب أن هذا مرفوض سياسيا (ص ٢٤).

٤ - كان اتفاق رئيس الأركان المصرى ونائب وزير الدفاع الكورى على استخدام الطيارين الكوريين فى مصر متوقفا على نجاحهما فى إقناع الجانب السياسى بذلك (ص ٦٩) كما كان الاعلان عن وصول هؤلاء الطيارين الكوريين قرارا سياسيا يتوقف على استطلاع رأى كوريا قبل إذاعته (ص ٧١).

٥ - طلبت السلطة السياسية من القوات المسلحة فى ديسمبر ١٩٧٠ أن تكون على أهبة الاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية بالأسلحة التى فى أيديها. (ص ٩١).

٦ - أكدت السلطة السياسية المصرية فى مؤتمر عام للضباط فى مارس ١٩٧١ بأن المعركة القادمة يجب أن تحصل على التوازن الدقيق بين مزايا بدء المعركة وبين مزايا الانتظار وأن المعركة لن تتقدم أو تتأخر يوما عن توقيتها الصحيح (ص ٩١).

٧ - طلب من القوات المسلحة المصرية بحث موضوع اتحاد الجمهوريات العربية وعقد مؤتمر فى ١٨ أبريل ١٩٧١ لبحث هذا الموضوع (ص ٩٣ - ٩٤).

٨ - فى ١١ مايو ١٩٧١ أشادت السلطة السياسية بالدور الذى تقوم به القوات المسلحة المصرية فى تدعيم السياسة الخارجية وأبدت اهتمامها بالقوات المسلحة الجوية حتى يمكن تحدى السيطرة الجوية الاسرائيلية (ص ٩٦).

٩ - أجابت السلطة السياسية فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٣

= بأن الموقف فى الشرق الأوسط سيكون خطيرا جدا إذا بقى بلا حل أكثر من ذلك.

يونيو ١٩٧١ على سؤال يتعلق بالنواقص التعبوية التى تؤثر على المعركة الهجومية بقولها « إنكم مطالبون بالعمل فى حدود الإمكانيات المتاحة لكم.. ولو أنكم عبرتم القناة وأخليتم عشرة سنتمرات فقط شرق القناة فإن ذلك سوف يغير الموقف السياسى » (ص ٩٩).

١٠ - فى ٤ نوفمبر ١٩٧١ نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة وأعلن تعبئة جميع موارد الدولة لأغراض الحرب وأخبر الروس بأنه أخطر الولايات المتحدة بدخوله الحرب.

١١ - فى ١٩ نوفمبر ١٩٧١ شرحت السلطة السياسية الموقف السياسى للضباط العسكريين فى قاعدة انشاص العسكرية، (ص ١٠٠).

١٢ - فى اجتماع مصغر لكبار الضباط فى ٢٦ يونيو ١٩٧٢ أعلنت السلطة السياسية ضرورة التفارقة بين رجال الحرب ورجال السياسة وأن على المجتمعين أن يركزوا على المعركة القادمة (ص ١١٨).

١٣ - فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ اجتمعت السلطة السياسية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وكان الهدف هو الاستماع إلى رأى القادة فى الموقف العسكرى واستعرضت السلطة السياسية فيه تطور العلاقات مع السوفييت والولايات المتحدة كما تعرضت لموقف بعض الدول العربية وإمكانية اشتراكها فى الحرب.

ومما تجدر الإشارة إليه عند تقييم هذا الاجتماع ما كان له من دلالة خاصة فى تأكيد السلطة السياسية سيادتها على الاعتبارات العسكرية. أن احتد رئيس الدولة على اثنين من كبار الضباط حينما أبدى بعض التعليقات على موضوعات متعلقة بالمعركة وطالبهما بعدم التدخل بما ليس فى اختصاصهما وأكد لهما صفتهم العسكرية غير السياسية. وقد سئل رئيس الدولة فى هذا الاجتماع سؤالا واضحا من قبل أحد كبار الضباط وهو «هل المقصود هو تحرير الأرض أم تنشيط العمليات لاعطاء الفرصة للحل السياسى؟» فأجاب «لقد سبق أن قلت لوزير الحرب.. أن الهدف هو كسر وقف إطلاق النار (ص ١٢٣ - ١٢٩).

١٤ - تأثر الدعم العسكرى العربى للمعركة بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الدول العربية. (انظر ١٨٣ - ٢١٠).

١٥ - فى ١١ أكتوبر ١٩٧٣ طلب وزير الحرب من رئيس الأركان تطوير الهجوم نحو المضائق وعارضه رئيس الأركان لأن القوات الاسرائيلية قوية وتشكل تهديدا خطيرا لأية قوة برية تتحرك فى العراق دون غطاء جوى وكرر الوزير طلبه مرة

٤٠١

أخرى موضحاً أن الهدف هو تخفيف الهجوم على الجبهة السورية واعترض رئيس الأركان بسبب سوء الموقف العسكري المصرى وضعف القوات الجوية وأن ذلك من شأنه أن يدمر القوات المصرية دون أن تقدم مساعدة للسوريين. وفي المرة الثالثة أوضح الوزير بجلاء أن القرار سياسى وأنه يتحتم تطوير الهجوم نحو المضائق» (ص ٢٤٥).

ورغم معارضة كل القادة العسكريين كان رأى وزير الحرب ضرورة الالتزام بالقرار السياسى.. وتصف الوثيقة آثار هذا القرار السياسى بالآتى.. «ولقد كان هذا القرار هو أول غلطة كبيرة ترتكبها القيادة المصرية خلال الحرب وقد جرتنا هذه الغلطة إلى سلسلة من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها، لقد كان علينا يوم ١٤ أكتوبر أن نهاجم ٩٠٠ دبابة معادية فى المكان الذى يختاره العدو لهذا اللقاء وتحت سيطرة جوية معادية بقوة ٤٠٠ دبابة مصرية فقط.. ونجح العدو فى استدراج الويتنا المهاجمة إلى مناطق قتل اختارها بعناية واضحة ونجح فى تدمير معظم دباباتنا.. لقد فقدنا فى هذا اليوم ٢٥٠ دبابة وهو رقم يزيد عن مجموع خسائرنا فى الأيام الثمانية للحرب. (ص ٢٤٥ - ٢٤٦).

١٦ - تقول الوثيقة فى (ص ٢٥١) «فى صباح يوم ١٥ أكتوبر اقترح إعادة تجميع الفرقة ٢١ مدرعة والفرقة الرابعة المدرعة غرب القناة حتى يمكن إعادة الاتزان إلى المواقع الدفاعية المصرية لكن الاقتراح قد قوبل بالمعارضة على أساس أن سحب هذه القوات قد يؤثر على الروح المعنوية للجنود وقد يفسره العدو على أنه علامة ضعف فيزيدي من ضغطه على قواتنا ويتحول الانسحاب إلى ذعر..» وترى الوثيقة أن السبب الآخر لعدم سحب القوات كان سياسيا حيث كان من المقرر أن يلقي رئيس الدولة خطابا سياسيا يريد من خلاله أن يسمع صوته للولايات المتحدة وإسرائيل من موقع قوة فى حين أن الوضع الحقيقى للقوات كانت تكشفه الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع (ص ٢٥١).

١٧ - عارضت القيادة السياسية ممثلة فى وزير الحرب ورئيس الدولة أى سحب للقوات من شرق القناة إلى غربها حتى ظهر يوم ١٦ أكتوبر على الرغم من إجماع القادة العسكريين على سحب القوات (ص ٢٥٣).

١٨ - تقول الوثيقة فى ص ٢٦٠ «أن ستار السرية الذى فرضته القيادة السياسية على الموقف غرب القناة كانت له آثار سيئة على الشعب والجيش معا حيث كانت البلاغات تقول أنه قبل فجر ١٩ أكتوبر كان للعدو فرقتان مدرعتان غرب القناة..» وتقول الوثيقة فى (صفحة ٢٧٢) بحلول يوم ٢٤ أكتوبر كانت هناك فرقتا

مشاه مدعمتان قوامهما ٤٥ ألف ضابط وجندى ومعهم ٢٥٠ دبابة ومن خلفهم مدينة السويس محاصرتان حصارا تاما وهذه القوة كلها كانت خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوى المصرى وتعرضت للقصف الجوى المعادى دون أى فرصة لردع الطائرات المهاجمة التى دمرت وسائل العبور جميعها من كبار، ومعديات وقضت بذلك نهائيا على أى فرصة لانسحاب القوات.

تشير النقاط السابقة جميعها إلى الكيفية التى كانت تدور بمقتضاها الوسائل العسكرية فى فلك الأهداف السياسية وكيف سادت الأهداف السياسية على ما عداها. إلا أننا يمكننا أن نلخص آثار ذلك فيما يلى :

١ - ماعبر عنه الجنرال هوكلى Hockly بقوله « أن هناك أخطاء أساسية مرجعها الضغوط السياسية على العسكريين وأن البشر ليستمروا فى هذه الأخطاء التى لا يمكنهم للهرب منها وإن العمليات العسكرية العربية كانت تسير ضد رغبة القائد المسئول عنها بسبب هذه الضغوط السياسية الشديدة عليه^(١٣) ..

٢ - أن تدهور الموقف العسكرى مع امكانية تعديله أمر لا تهتم به السلطة السياسية فكل ما يعنيه الهدف السياسى أولا وأخيرا.

٣ - غلبة الطابع السياسى على وزير الحرب ووقوفه إلى جانب السلطة السياسية فى مواجهة العسكريين كان دائما على حساب الموقف العسكرى.

٤ - تبرز النقاط السابقة ما كنا قد أشرنا إليه من أن رئيس الدولة يجب أن يكون قائدا فعليا لا شكليا للقوات المسلحة^(١٤)، فحينما نصب رئيس الدولة نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة كان من الصعب قبول خلفيته العسكرية كأساس لقيادة القوات المسلحة لأن انغماسه فى العملية السياسية لأكثر من ثلاثين عاما جعل منه رجلا سياسيا فحسب فكان من الطبيعى أن تؤدى قيادته للقوات المسلحة إلى نتائج خطيرة بالاضافة إلى أن الشخصية العسكرية لوزير الحرب قد ذابت فى الاطار السياسى الذى صبها فيه رئيس الدولة فتدهور الموقف تماما.

رابعا: يرى يوكوف أن القوى العظمى فى الحرب المحدودة نضع ضوابط على الوسائل العسكرية التى تستخدمها الدول المتصارعة كما وكيفا وإنها تستخدم هذه الضوابط فى حالة السيطرة الجوية المطلقة لأحد هذه الأطراف.

M.G., A.H. Farror - Hockley, The October War in Elizabeth Monoroe and F. Hockley. (١٣)

Adephi Paper, N. 111. The Institute for Strategic Studies, London, 1975, p. 30.

(١٤) انظر مقالنا « التحليل السوسيلوجى للدور السياسى للعسكريين ».

تعالج الوثيقة دور هذه الضوابط بصورة مباشرة فنقول في (ص ٦١ - ٦٢). « في البلاد المتطورة وحيث لا يكون هناك أية قيود على شراء السلاح يبدأ تسليح القوات المسلحة بالقرار الذي تتخذه الدولة من حيث تحديد المبالغ المخصصة لشئون الدفاع وعلى أثر ذلك يبدأ المختصون بشئون الدفاع بحث أفضل الطرق لاستخدام هذه الاعتمادات المالية. ومع أن القرار الأول هو قرار سياسي في المقام الأول والقرار الثاني هو قرار عسكري في المقام الأول فإن صانعي القرار في كلتا الحالتين يتأثرون بالحوار الذي يجري بين الطرفين قبل اتخاذ القرارات.. هذا ما يحدث في البلاد المتطورة، أما في البلاد التي ما زالت في مرحلة التطوير أو بكلمة أعم في دول العالم الثالث فإن الموقف ليس بهذه السهولة.. أن سوق السلاح تسيطر عليها الكتلتان الكبيرتان وهما الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وأن قرار كل من أمريكا وروسيا أمداد أحدهما في دول العالم الثالث بالسلاح يخضع لعوامل كثيرة أهمها الحفاظ على التوازن بين مصالح الدولتين العظميين في المنطقة والتقدم الفنى والتكنولوجى ومدى القدرة على استيعاب الأسلحة المتقدمة ومقدرة الدولة على دفع ثمن السلاح. ومدى التزام الدولة التي تشتري السلاح بالخط السياسي الذي لا يتعارض مع مصالح الدولة المصدرة له. وهكذا فإن صانعي القرار في دول العالم الثالث ليس لديهم الكلمة الأخيرة في تحديد واختيار السلاح الذي يريدونه ».

وتقول الوثيقة في صفحة ١٧٥ أيضا « كان السوفييت هم الذين يحددون حجم ونوعية وتاريخ التوريد الذي يتم توريده إلى مصر. لقد كان المفاوض المصرى يستطيع أن يطلب ويناور ويحاول اقناع الجانب السوفيتى بحجم ونوعية السلاح الذى نطلبه، وقد ينجح أحيانا ولكن نجاحه يتوقف على درجة استعداد الجانب السوفيتى لقبول وجهة النظر المصرية، وكان الجانب السوفيتى هو صاحب الكلمة الأخيرة فى القبول أو الرفض ».

وتعكس الوثيقة هذا الفهم الكامل لدور هذه الضوابط بقولها في نفس الصفحة « أن الروس بسيطرته على الامداد بالسلاح يستطيعون التأثير على سير الأحداث بحيث لا يخرج عن المسار الذى رسموه كما أن الخلاف العربى الاسرائيلى ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية ولكنه يدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ».

أما الواقع العملى المبرز لدور هذه الضوابط فإن الوثيقة تظهره فى أكثر من موقع. ففى مواجهة بين قائد القوات الجوية المصرية والمستشار الروسى أعلن الأول أن سرعة الصواريخ التى أمد بها الروس القوات الجوية المصرية هى ١٢٠٠ كم فى الساعة وأنها تكون عديمة القيمة إذا لم تعادل سرعتها سرعة الصوت (ص ١٠١).

وفي مؤتمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢ يناير ١٩٧٢ تقول الوثيقة على لسان رئيس الدولة: «أن أمريكا تدعم إسرائيل بكل شيء في حين أن الاتحاد السوفيتي لم يمدنا بما وعدنا به كما أن الاتفاقية لم تشمل الأصناف التي وعدنا بها القادة السوفييت» (ص ١٠٢).

ويقول قائد الدفاع الجوي في المؤتمر المذكور «أن مشكلتي هي أنه مطلوب مني أن أقاتل في معركة هجومية بأسلحة دفاعية» وهنا رد عليه قائد القوات البحرية بقوله «يجب أن نمارس الضغط على الاتحاد السوفيتي وأن نغلق الموانئ المصرية في وجه الأسطول الروسي، ويمكن أن يتم ذلك بالتدريج شيئاً فشيئاً إلى أن يتم المنع نهائياً إذا لم يستجيبوا لمطالبنا».

أما قائد المنطقة المركزية فقد علق في نفس المؤتمر بقوله: «أن هناك نواقص كثيرة من القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية أهمها ضعف الطيران والنقص في الحركة وفي وسائل المواصلات وأسلوب فتح الثغرات في حقول الألغام».

وطالب رئيس الأركان المصري في المؤتمر المذكور من السلطة السياسية الاتصال بالجانب السوفيتي لمعرفة موقفه عند القيام بعملية هجومية ويقول أيضاً «أن لديهم لواعين من طائرات القتال وفرقة دفاع جوي وهم يسيطرون على إمكانيات الحرب الالكترونية، ويجب أن نعلم كقادة هل سيشترك معنا السوفييت أم لا وفي حالة اشتراكهم فيجب أن نعلم حدود هذا الاشتراك حتى يمكن أن يكون تخطيطنا سليماً» (ص ١٠٣).

أما وزير الحرب المصري فلم يخف انتقاده وعدم ثقته بالاتحاد السوفيتي في أحاديثه كلها وبعد أن كانت انتقاداته دائماً على المستويات الأعلى خرج عن هذه القاعدة اعتباراً من يناير ١٩٧٢ فخطب في اجتماع عقد في المنطقة المركزية حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب وهاجم الاتحاد السوفيتي هجوماً عنيفاً وأعلن «أن الروس لم يوردوا الأسلحة المطلوبة وأنهم يحولون دون تحقيق رغبتنا في الهجوم» (ص ١٥٦) وبعد زيارة وزير الحرب الروسي لمصر علق نظيره المصري قائلاً «إن الروس غير مخلصين وغير جادين في التعاون مع مصر» (ص ١٥٧) (١٥).

(١٥) ورد في تقرير اللجنة الفرعية الأمريكية السابق الإشارة إليه أن ما اعطاه السوفييت للعرب لم يكن معقداً ومتطوراً لكنه كان كثيراً وأيدت القيادة السياسية المصرية صحة ذلك لأن الضباط المصريين الذين كانوا في الاتحاد السوفيتي ذكروا أنهم رأوا أسلحة أكثر تعقيداً من ذلك ومن المعروف أن هذه اللجنة كانت عسكرية في المقام الأول ولم تكن دبلوماسية p. 4. وأكد معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن هذه الحقيقة بقوله: «لقد كان واضحاً منذ البداية هذا الاعتماد العسكري المصري على السوفييت وكانت السلطة السياسية المصرية تعلم تماماً أن الروس يمدونها بما تحتاجه من السلاح التقليدي ليجنبوها الهزيمة فقط».

كل هذه النقاط التي أشرنا إليها تؤكد أنه مهما كان من حجم المساعدات السوفيتية لمصر فإنها تتعرض لضوابط كثيرة فإذا أضفنا إلى ذلك أنه لا وجه للمقارنة بين هذه المساعدات وتلك التي تقدمها أمريكا لإسرائيل وخاصة في الأوقات الحرجة من القتال لأمكننا الوصول إلى نتيجة مؤداها أن استراتيجية الحرب المحدودة التي اتفق عليها الطرفان في منطقة الشرق الأوسط تقوم على حرصهما على تخلف العسكرية المصرية في مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي والحفاظ على هذا التفوق والدليل على ذلك ما يلي :

١ - اصرار الاتحاد السوفيتي على أن تدفع مصر ثمن الأسلحة التي اتفق عليها كاملا وبالعملة الصعبة وأن يتم تسديد الثمن بالعملة القابلة للتحويل. وتصف الوثيقة هذا الأصرار بأنه «عمل غير مقبول بل يكاد يكون عدائيا» (ص ١٥٨).

٢ - تقول الوثيقة في (ص ١٧٢) «لا شك أن الكوبرى الجوى السوفيتي - في المراحل الأخيرة من الحرب - يعتبر متواضعا إذا قورن بالكوبرى الجوى الأمريكى إلى إسرائيل. لقد نقل الأمريكيون خلال ٥٦٦ رحلة ٢٢٣٩٥ طنا من الإمدادات مستخدمين طائرات س - ٥ واس - ١٤١ حمولة الأولى ١٠٠ طن والثانية ٤٠ طن. وقامت شركة العال الإسرائيلية بنقل ٥٥٠ طن أخرى وبذلك أصبح اجمالى الجسر الجوى لإسرائيل هو ٢٧٨٩٥ طنا واجمالي المساعدات بما فيها البرية والبحرية بلغ ٦١١٥٣ أطنان.. فإذا أدخلنا في حسابنا أن المسافة من أمريكا لإسرائيل هي ٧٠٠٠ ميل والمسافة من الاتحاد السوفيتي إلى مصر وسوريا هي ٢٠٠٠ ميل اتضح لنا أن الكوبرى الجوى الأمريكى الإسرائيلي يساوى ٦,٥ مرة الكوبرى الجوى على أساس وحدة الطن/ميل».

٣ - عثرنا على تقرير مرفوع إلى الكونجرس في ١٦ أبريل ١٩٧٥ من قيادة القوات الجوية الأمريكية يوصى فيه بناء على تجربة حرب أكتوبر بضرورة انشاء خطة عمليات كاملة جاهزة للطوارئ خاصة باستراتيجية سلاح حاملات الطائرات الأمريكى لتدعيم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ولضمان تدفق الطائرات أثناء العمليات الاستراتيجية وأوصت سكرتارية القوات الجوية وقيادة حاملات الطائرات بأنه يجب الاستمرار في امداد حكومة اسرائيل بمختلف هذه الاحتياجات سواء باعتمادات مالية أو بدونها^(١٦).

٤ - ذكرت الوثيقة في (ص ١٧٦) .. أن الأسلحة الحديثة تدخل في خدمة

(١٦) Report to the Congress, Airlift operations of the Military command during the 1973 M.E. War By The comptroller general of the U.S., p. 36.

القوات المسلحة الإسرائيلية والأمريكية في وقت واحد ولذلك فإن الأسلحة المتاحة لإسرائيل خلال الستينات تتقدم جيلين عما هو متيسر لدى العرب وقد ضاقت هذه الفجوة لتصبح جيلا واحدا خلال السبعينات.

٥ - أجاب وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر أمام الكونجرس ردا على سؤال يتعلق بتعبئة القوات الأمريكية في العالم (في أكتوبر ٧٣) بقوله «نحن لا نعتبر أنفسنا حتى الآن في مواجهة مع الروس واعتقد أننا بإمكاننا المحافظة على هذا الوضع.. وأريد أن أؤكد أننا والاتحاد السوفييتي في علاقة متميزة.. نحن اصدقاء ورفقاء في نفس الوقت.. اصدقاء لأننا نجد أنفسنا في مواجهة محتملة وكل منا له اصدقاء يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحد منا قط^(١٧)».

أما عن السيطرة الجوية ودورها في طلب الطرف الأضعف أسلحة مضادة للطائرات من حليفه وأثر ذلك على احتمالات توسع الحرب فإن الوثيقة تترجمها على النحو التالي:

١ - السيطرة الجوية الإسرائيلية:

تكشف الوثيقة في أكثر من موضع السيادة الجوية الإسرائيلية وضعف القوات الجوية المصرية فتقول في (ص ١٦) «من خلال الاشتباكات المتعددة التي تمت بين طائراتنا وطائرات العدو ظهر تفوق الطيران الإسرائيلي في هذه الاشتباكات بشكل واضح وحاسم وكانت النتائج دائما في مصلحة العدو.. لم يكن طيارونا تنقصهم الشجاعة ولكن كانت تنقصهم الخبرة والتجربة. لقد كانت الغالبية العظمى منهم تقل ساعات طيرانهم عن ١٠٠٠ ساعات طيران في حين كان متوسط ساعات الطيارين الإسرائيليين تزيد عن ٢٠٠٠ ساعة. لقد كانت القوات الجوية الإسرائيلية تسبق القوات الجوية المصرية بعشر سنوات على الأقل.. كما كانت طائراتنا أقل كفاءة من طائرات العدو».

ونشرت الوثيقة إلى دور هذه السيطرة في الأيام الأخيرة للحرب فتقول في ص ٢٦٠ «إن قواتنا أصبحت مهددة بالتطويق بعد أن دمر العدو الكثير من مواقع صواريخنا سام وبعد أن أصبحت القوات الجوية المعادية قادرة على العمل بحرية من خلال الثغرة التي أحدثها في دفاعنا الجوي».

وتقول الوثيقة في (ص ٢٧٢) «بحلول يوم ٢٤ أكتوبر أصبح الموقف سيئا للغاية،

U.S. Secretary State H. Kissinger's Press conference Oct., 2, 1973, IDD, M.E.Q. - Arab (١٧)
Israeli Research, N. 1. Sun, 1, 1, p. 45.

٤٠٧

لقد أتم العدو حصار قوات الجيش الثالث شرق القناة وعزلها عن مركز قيادة الجيش الثالث التي كانت غرب القناة وأصبحت هذه القوة كلها خارج امكانيات شبكة الدفاع الجوي سام وبالتالي أصبحت مهددة بالقصف الجوي المعادي دون أية فرصة لردع الطائرات المهاجمة.

٢ - امدادات الحليف من القوى العظمى لمواجهة السيطرة الجوية:

كان حجم القوات الجوية والدفاع الجوي لمواجهة السيطرة الجوية الإسرائيلية على النحو التالي صباح ١٠/٦/١٩٧٣.

القوات الجوية: (٣٠٥ طائرة قتال - ٧٠ طائرة نقل - ١٤٠ طائرة هيلوكوبتر). قوات الدفاع الجوي: (١٥٠ كتبة صواريخ سام - ٢٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات) وتقول الوثيقة في ص ٦٥ «بدأت الامدادات الروسية تصل إلى مصر وأصبحت جاهزة للقيام بمهامها القتالية وكانت تشمل جميع العناصر الرئيسية في الدفاع الجوي وكان معها معدات لم يسبق لمصر أن حصلت عليها» وتحدث الوثيقة عن الصراع بين الطائرة والقذيفة فتقول، كان الصراع بين الطائرة والقذيفة صراعاً مريراً خلال حرب أكتوبر دون أن يستطيع أى منهما أن يدعى بأن له التفوق على الآخر».

خامساً: مرحلة المفاوضات: سنستعين هنا بأربع نقاط أشار إليها يوكوف في نظريته:

١ - خوف القوى العظمى من توسع الحرب واحتمالات المواجهة:

يقول لورانس ميتكالف Metcalf في وصفه للأحداث الأخيرة في الحرب «لقد بدأت المواجهة المفاجئة بين القوتين العظميين لأن كلا من مصر وإسرائيل قد انتهكتا وقف إطلاق النار. لقد حصلت إسرائيل على مكاسب عسكرية لا يسمح بها الاتحاد السوفييتي فقد أخذت حاملات الطائرات السوفيتية طريقها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط وأعلم الروس الولايات المتحدة بأنهم مستعدون الآن لإرسال قواتهم الخاصة للمنطقة لتعزيز وقف إطلاق النار ولأن الولايات المتحدة لا تسمح بذلك فقد رفعت درجة استعداد قواتها فإذا أرسل الروس قواتهم فستصبح المواجهة حتمية بعد أن كان الوفاق ممكناً فالمصالح القومية الآن لكل منهما في خطر»^(١٨).

Lawrence Metcalf, "Crisis in World order, The Cold war and beyond, Random House, (١٨) Institution of World order, N.Y., 1975 p. 84.

٢ - استخدام التهديد السياسى من قبل الدول العظمى..

تقول الوثيقة فى ص ٢٧٣ « فى صباح ٢٤ أكتوبر انتقد الاتحاد السوفيتى إسرائيل وهاجم أمريكا بصفة علنية فى الأمم المتحدة وسلم انذارا للولايات المتحدة يقول فيه : أنه إذا لم يكن من الممكن أن تعملوا معنا فى هذا الموضوع فقد نجد أنفسنا أمام موقف يضطرنا إلى اتخاذ الخطوات التى نراها ضرورية وعاجلة ولا يمكن أن نسمح لإسرائيل بأن تستمر فى عدوانها هكذا ».

٣ - عدم السماح بهزيمة الحليف هزيمة كاملة :

يقول ميتكالف : « إن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد اتفقا على وقف القتال قبل أن تهزم إسرائيل العرب هزيمة كاملة، لكن إسرائيل تحاول الحصول على نصر كامل بأى طريقة .. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتى لم يستطع الحفاظ على كلمته مع العرب وبالنسبة للولايات المتحدة بأنها غير قادرة على وقف القتال الاسرائيلى ومن هنا ضغط الروس على المصريين والأمريكيون على إسرائيل وقبل الطرفان وقف إطلاق النار مؤقتاً فى إطار نظمه وزير الخارجية الأمريكى »^(١٩).

٤ - دور النصر العسكرى لأحد الأطراف المحلية فى التأثير على المفاوضات :

يقول رئيس الأركان الاسرائيلى فى هذا الصدد.. « من وجهة النظر العسكرية البحتة حقق الجيش إنجازاً ضخماً وعظيماً. جعل الحكومة الإسرائيلية قادرة على دخول المفاوضات من موقع قوى وهذا هو الذى جعل المفاوضات تعطى إنطباعاً بأننا قد تركنا ميدان المعركة منتصرين »^(٢٠).

وقد تمكنت إسرائيل من فرض شروطها فى هذه المفاوضات ولم تعط أى فرصة للطرف المصرى للمساومة.. تقول الوثيقة فى (ص ٢٧٣) : إنه بعد أن أتمت إسرائيل حصار الجيش الثالث طالبت كثمن لإمداده بالتعيينات بالآتى :

(١) الإفراج عن الجاسوس الاسرائيلى أفيدان : وقد رافق هذا الجاسوس الممثل المصرى المتفاوض الذى سلمه بنفسه إلى الجانب الاسرائيلى.

(ب) المطالبة بتسليم الجواسيس الاسرائيليين الذين يقضون أحكاماً فى السجون المصرية.

Ibid --, 54-55.

(١٩)

Shabatai, Tovet, Disregarding the clock, the cease-fire in Egyptian Syrian Political

(٢٠)

Achievement, In I.D.D.C. Middle East Q., The Arab-Israeli Research and Related Projects no. 1,

Jan 1974, p. 25.

(ج) طالبت بإلغاء الحصار البحرى المصرى وأن يكون ذلك بطريقة علنية يعلم بها العالم أجمع. (انظر ص ٢٨١ أيضاً).

هذا وقد أبرزت هذه الحرب نقطتين أساسيتين لم يشر إليهما يوكوف في نظريته.

الأولى : أن النصر العسكرى الحاسم يمكن الدولة الحليفة من المساومة لحسابها الخاص والقضاء على كافة التهديدات من قبل الدول المتحالفة مع الطرف المحلى الآخر.

تقول الوثيقة فى ص ٢٨١ « أن إمداد الجيش الثالث بالتعينات والمياه يجب أن يقابله امداد أمريكا والغرب بالوقود، وقد وضعت أمريكا سلاح البترول فى كفة الميزان وانقاذ الجيش الثالث فى الكفة الأخرى.. وكان على السلطة السياسية المصرية أن تلتمس من العرب وقف استخدام هذا السلاح.. وهذا ما حدث فعلاً ».

الثانية : أن النصر العسكرى الحاسم الذى يتبعه احتلال مناطق ومدن هامة قد يحول سلوكيات قوات الاحتلال إلى عملية منظمة وتسير وفقاً لتعليمات من السلطة السياسية للقوات المحتلة هدفها تدمير سبل الحياة فى هذه المناطق والمدن والاستفادة بكل ما فيها من إمكانيات لصالح الدولة المحتلة. وتقول الوثيقة فى ذلك أن القوات الاسرائيلية قامت بعد احتلال مدينة السويس لمدة ثلاثة أشهر ما يأتى :

١ - ردمت ترعة المياه الحلوة التى تنقل المياه من الاسماعيلية إلى مدينة السويس والجيش الثالث.

٢ - فكت مصنع تكرير الوقود ومصنع السماد الذين يقعان خارج المدينة ونقلتهما إلى إسرائيل ونسفت الأجزاء الثقيلة التى لا يمكن نقلها.

٣ - فكت الروافع والمعدات من ميناء الأدبية.

٤ - فكت خطوط أنابيب المياه وأنابيب البترول التى كانت تمر فى المنطقة.

٥ - نهبت واستولت على المواشى والمحاصيل التى كانت فى حوزة الفلاحين. (ص ٢٨٢).

بعد أن بينا إلى أى مدى تنطبق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر نأتى إلى تحليل العلاقات بين قادة هذه الحرب ونلفت الانتباه هنا إلى أننا حينما نتحدث عن السلطة السياسية فإننا نقصد بها رئيس الدولة ومعه وزير الحرب وحينما نتحدث عن القيادة العسكرية فإننا نقصد بها رئيس الأركان والقادة

العسكريين الآخرين لأتينا كما أشرنا سابقا كان وزير الحرب متفقا تماما مع رئيس الدولة في الخط السياسي للحرب. وكما أشرنا أيضا في صدر هذه المقالة فإننا سنصنع تحليلنا في قواعد وضعناها في صورة تعميمات سوسيولوجية تقتصر بالطبع على الحدود الزمانية والمكانية لموضوع الدراسة.

أولا: القواعد المتعلقة بعلاقة السلطة السياسية بالقيادة العسكرية:

القاعدة الأولى: إذا كان لشخص وزير الحرب دور فعال في الجهاز السياسي الحاكم بحيث يعتمد عليه هذا الجهاز في ضمان ولاء القوات المسلحة فإن هذا الجهاز ينشئ وظيفة خاصة تمكن الوزير من أحكام السيطرة على القوات المسلحة ولا يحتاج تقلد سلطات هذه الوظيفة إلى استصدار قرار بها من قبل الجهاز الحاكم طالما أن لشخص الوزير دور كبير في الحفاظ على استمرار هذا الجهاز أما في الحالات الأخرى التي لا يكون فيها لشخص الوزير مثل هذا الدور فإن الأمر يتطلب استصدار مثل هذا القرار إلا أن أهم الآثار السلبية لذلك هو خلق تنازع على السلطات بين الوزير ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، كما أن وجود مثل هذه السلطات الواسعة في يد وزير الحرب قد يجعله في موقع يمكن أن يتحدى به السلطة السياسية.

تقول الوثيقة في ذلك «كانت الثورة تعتبر ولاء القوات المسلحة من أهم أهدافها وكان تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة يهدف في المقام الأول إلى تأمين القوات المسلحة وضمان ولأئها.. ووظيفة القائد العام غير موجودة لا في التنظيم الغربي ولا في التنظيم الشرقي حيث يعتبر رئيس أركان حرب القوات المسلحة في كل من الكتلتين الشرقية والغربية هو قمة الجهاز العسكري ويتبع وزير الحربية الذي يمثل القيادة السياسية (ص ١٠٨). هذا بالنسبة إلى إيجاد الوظيفة التي تمكن القائد العام من أحكام السيطرة على القوات المسلحة. أما بالنسبة لدور هذه الوظيفة في خلق التنازع على السلطات فتقول الوثيقة في (ص ١٠٨) أيضا «أما في مصر فإن إدخال هذا النظام قد خلق تنازعا على السلطات وأضاع المسؤولية بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فبينما لا يوجد خلاف حول شخصية رئيس الأركان من حيث كونه رجلا عسكريا فهناك جدل كبير حول شخصية وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة: هل هو رجل عسكري أم مدني؟ هل أي خطأ يرتكبه يعتبر خطأ للقيادة السياسية أم لا؟ هل أي قرار يتخذه يعتبر هو مسؤولا عنه كقائد عسكري أم أن مسؤوليته تتوقف عند القرار السياسي».

وعن كيفية أحكام السيطرة على القوات المسلحة يمقتضى هذه الوظيفة فتقول

٤١١

الوثيقة في (ص ١٠٩) «وفي سبيل ضمان ولاء القوات المسلحة هناك ثلاثة أدارات وضعها القائد العام في يده بحيث لا يكون لرئيس أركان حرب القوات المسلحة أى سلطات عليها اللهم الا من ناحية الشكل فقط وهذه الأدارات هى إدارة المخابرات الحربية وإدارة شئون الضباط وهيئة الشئون المالية فعن طريق إدارة المخابرات الحربية يستطيع أن يحدد من هم الساخطون ومن هم الموالون وعن طريق إدارة شئون الضباط يستطيع أن يقصر القيادات والمناصب الحساسة على العناصر الموالية له وعن طريق الهيئة المالية والحسابات السرية يستطيع أن يغدق عطاءه على المخلصين والتابعين».

وعن الحاجة إلى استصدار قرار بتحويل هذه السلطات لوزير الحرب تقول الوثيقة في ص ١٠٩ «كان القائد العام يستمد قوته وسلطته من الشرعية الثورية بحكم انتمائه إلى الثورة وكونه عضوا بارزا في مجلس قيادة الثورة فلم يكن في حاجة إلى قانون أو قرار جمهورى يحدد له سلطانه»

وعن دور هذه السلطات في تحدى السلطة السياسية تقول الوثيقة في نفس الصفحة «منذ أوائل الستينات كان في استطاعة القائد العام أن يتحدى سلطات رئيس الجمهورية» وترى الوثيقة أنه في الحالات التى لا يطمع فيها وزير الحرب في تحدى السلطة السياسية فإنه يستصدر قرارا جمهوريا يعطى له سلطات ضخمة وجميع هذه السلطات على حساب سلطات رئيس أركان حرب القوات المسلحة».

القاعدة الثانية: إن تأييد العسكريين للسلطة السياسية ووقوفهم إلى جانبها في الأزمات السياسية الحرجة يؤدى بهذه السلطة إلى دفعهم لتولى مناصب القمة في القوات المسلحة لكنها تتابع في نفس الوقت طموحاتهم السياسية وانجازاتهم العسكرية فاذا ما تولد الشك لديها بتعاظم هذه الطموحات أو غلبة أنجازاتها على الصورة الشعبية عليها فإنها تلفظ فوراً. وليبيان سريان هذه القاعدة توضح الوثيقة الآتى:

فيما يتعلق بدفع السلطة السياسية لمن يؤيدها من العسكريين إلى مناصب القمة: تقول الوثيقة في (ص ٩٦) «حينما قامت السلطة بانقلابها العسكرى ضد خصومها السياسيين أشترك في هذا الانقلاب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الذى لعب دور المؤيد للانقلاب» والذى عين فيما بعد وزيرا للحرب وتقول الوثيقة في موقع آخر عن رئيس الأركان العامة في زمن الحرب أنه عين في منصبه متخطيا ثلاثين رتبة أقدم منه وقد تكون سبب تعيينه في هذا المنصب هو موقفه المؤيد للسلطة السياسية في أحد اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧٠

المتعلق ببيان وجهة نظر القوات المسلحة في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، (ص ٩٢). وقد طردت السلطة السياسية وزير الحرب لشعورها بخطورته وطموحاته السياسية وتوسعه في استخدام سلطاته إلى درجة مقلقة.

أما عن دور الانجازات العسكرية في التأثير على الصورة الشعبية للحاكم فتقول الوثيقة في (ص ٢٩٦) حول إقالة رئيس الأركان « أن النية في الإقالة تكونت في فكر السلطة السياسية منذ الأيام الأولى للحرب نتيجة لعنصر الغيرة » ثم أخذت الفكرة تختمر اعتبارا من يوم ١٢ أكتوبر نتيجة عنصر التحدي». وتقول الوثيقة في (ص ١٤١) « أن السلطات السياسية لو اقتنعت بما يعرفه رئيس الأركان من حقائق لاهتز موقفها ولأصبح للأخير شخصية شعبية تهددها. وتوضح الوثيقة أيضا أن السلطة السياسية كانت تتبع بحذر الأبعاد النفسية في العلاقات بين رؤسائها من كبار القادة العسكريين الذين قامت بطردهم ما أن شعرت أن هناك ميولا متبادلة بينهم فاتخذت قرارها بطرد وزير الحرب وقائد البحرية لشعورها بميل كل منهما إلى اطرء وتفخيم ومدح الآخر ولشعورها أيضا بميل الأول في أن يكون له دور أكبر في ممارسة السلطة بالإضافة إلى تمتعه ببعض المزايا الشخصية التي تجعل منه شخصية محبوبة من العسكريين كاهتمامه باللمسات الانسانية والخدمات وتحسين رواتب ومعاشات الضباط والجنود ومنحهم أوسمة أو ايفاد بعضهم في رحلات ترفيهية أو الأغداق على المحيطين به بأموال وامتيازات.

وتبين الوثيقة في أكثر من موقع كيف كانت السلطة السياسية تؤكد للعسكريين دوما أنهم عسكريون ولا شأن لهم بالسياسة وكيف أنها كانت تتابع آراءه من خلال الاجتماعات العسكرية وكيف أنها كانت تتحين الفرص للإطاحة بهم ما أن تشعر بأن لأرائهم هذه طابعا سياسيا دون أدنى اعتبار لكفاءتهم العسكرية ذات الأثر الفعال في الحرب فالمهم ألا يتدخل العسكريون من قريب أو بعيد في شئون السياسة. (ص ١٣٦)

القاعدة الثالثة: تقوم السلطة السياسية باختيار وزير الحرب وفق مواصفات خاصة أهمها عدم وجود طموحات سياسية لديه ولضمان ذلك فإنها تبحث في التاريخ العسكري والخلفية النفسية والفيزيائية لمن ترشحه لهذا المنصب حتى تضمن تبعيته لها تماما.

يشير بيرلميتير Perlmutter إلى ذلك موضحا أن السلطة السياسية المصرية قد عينت رجالها لكي يسيروا مقدرات القوات المسلحة وكانوا من الموالين لها ومن

المهنيين وغير السياسيين^(٢١). أما الوثيقة فإنها تحلل مواصفات وزير الحرب الذي عينته السلطة السياسية لقيادة الحرب فتقول عن تاريخه العسكري أنه كان يكره بشدة السلطة السياسية السابقة لأنها طردته من القوات المسلحة مرتين ولم تبين سبب الطرد في المرة الأولى لكنها حددت أسباب الثانية في قيام العدو بغارة ناجحة في منطقة عسكرية دون علم وزير الحرب بها. وتقول الوثيقة أن الآثار النفسية للطرد قد تركت بصماتها على أخلاقياته وخشيته للمسئولية واتخاذ القرار وتفضيله لتلقى الأوامر دون إصدارها وحينما تقاعد لمدة تزيد عن عشرين شهرا واستدعى من قبل السلطة السياسية التالية في منصب حساس ثم عين بعدها وزيرا للحرب كان لذلك أكبر الأثر في حالته النفسية ومعنوياته فقد عاد إلى الحياة العملية من جديد بعد أن اعتقد أنها قد انتهت ومن ثم ضمنت السلطة السياسية هذا الولاء المطلق من وزير الحرب لها. وتقول الوثيقة في (ص ١٣٧) أن وزير الحربية كان مريضا وأن التعيين تكمن في دلالة التي تعني أن السلطة السياسية تعمل بكافة الوسائل على ضمان بقائها واستمرارها والحفاظ على كيائها حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع وحياة أفرادها. (ص ١٣٩).

القاعدة الرابعة: قد تعتمد السلطة السياسية اختيار شخصيتين متناقضتين لتولى أكبر منصبتين عسكريين كوزير الحرب ورئيس الأركان حتى تضمن عدم تحالفهما ضدها وتكون دائما حكما ومنظما للعلاقات بينهما وغالبا ما تقف إلى جانب وزير الحرب في مواجهة رئيس الأركان. هذا وقد لا يكون للتناقض بين الشخصيتين أى أثر في مرحلة الأعداد للعمليات العسكرية أو عند القيام بعمل ناجح لكنه يبرز بوضوح عند القيام بعمليات عسكرية لمواجهة انجاز عسكري مضاد يؤثر على الهدف السياسى للحرب أو بمعنى آخر، عند تعرض القوات لموقف عسكري حرج تؤثر مواجهته على الانجاز العسكري الناجح الذى يكون قد تحقق في بداية الحرب.

تقول الوثيقة في تعمد السلطة السياسية هذا الاختيار « أن الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان كان من الأسباب القوية التي دعت السلطة السياسية إلى تعيين وزير الحرب » (ص ١٢٨) وتشرح الوثيقة ذلك أن رئيس الأركان شرح لرئيس الدولة جذور هذا الخلاف فتقول في (ص ١٢٥) أنه عند عرض اسم وزير الحرب الجديد على رئيس الأركان كان هذا الأمر مفاجأة للأخير الذى علق على ذلك موجهها حديثا إلى السلطة السياسية بقوله « أن هناك تاريخا طويلا من الخلافات بيننا يمتد

إلى حوالى ١٢ سنة واعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا» كما تبين الوثيقة علم السلطة السياسية بجذور هذا الخلاف عند الرد على رئيس الأركان فيقول رئيس الدولة «أنى أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ولكننى أؤكد لكم أن علاقتكم به ستكون أفضل من علاقتكم بمن قبله». ولم يثن ذلك رئيس الأركان عن إعادة الكرة وأظهار مخاوفه وبيان أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى عند الأعداد للمعركة التى سوف تحدد مصير البلاد لعدة سنوات قادمة، فإن رئيس الدولة أكد وجهة نظره بأنه لا ضرر هناك من جراء ذلك. ص ١٣٥. ويؤكد الوثيقة أن تعتمد السلطة السياسية مثل هذا الاختيار لم يحدث للمرة الأولى أذ كان حدث مثله قبل ذلك فى فترة حياة عبد الناصر.. (راجع ص ١٣٤).

وتكشف الوثيقة كيف يمكن أن يكون التحالف بين وزير الحرب ورئيس الأركان مؤثرا على السلطة السياسية فتقول فى ص ١٣٨.. «أن هذا التعيين لا يخدم مصالح البلاد، لقد كان فى استطاعتنا أن نحقق خلال حرب أكتوبر أفضل بكثير مما حققنا لو كان هناك قائدا عاما غيره.. ولو كان قد تيسر هذا لكان فى إمكاننا أن نكبح جماح السلطة السياسية ونرفض تدخلها فى الشؤون العسكرية البحتة ولا ستمر القتال بالأسلوب الذى نريده وليس طبقا للأسلوب الذى يختاره العدو.

أما عن الدور كانت الذى تلعبه السلطة السياسية فى تنظيم العلاقة بين الطرفين فإن الوثيقة تبين ذلك فى المرتين اللتين حدث فيهما هذا الاختيار فى المرة الأولى على سبيل المثال أخبرت السلطة رئيس الأركان حينما عرض وجهة نظره بأنعدام الثقة بينه وبين وزير الحرب بأنها تفهم وجهة نظره جيدا وتعد بألا تدع فرصة للاحتكاك بين الطرفين. (ص ١٣٤).

وعن أثر التناقض بين الطرفين على سير العمليات العسكرية فتبين الوثيقة أنه قبل بدء العمليات كانت الخلافات خلافات فى وجهات النظر فقط وغالبا ما كان يصل الطرفان فيها إلى اتفاق بسهولة أو يقتنع أحدهما بوجهة نظر الآخر، وتقول الوثيقة فى (ص ١٨، ١٩) أنه حينما عرض رئيس الأركان فكرته عن الحرب الهجومية عارضها وزير الحرب بشدة ولكنهما بعد مناقشات طويلة وعبر جلسات وأيام متعددة وصلا إلى حل وسط واقتنع وزير الحرب بصحة وجهة نظر رئيس الأركان بعدها دون اعتراض.

أما عند بدء العمليات العسكرية فقد بدا هذا التناقض بارزا واثرا على خط سير العمليات تأثيرا كبيرا ويرجع ذلك فى تصورنا إلى تجاهل وزير الحرب صفته العسكرية واستدماجه الكامل صفته السياسية. وتقول الوثيقة فى آثار ذلك على خط

سير العمليات العسكرية أن رئيس الأركان قد عانى كثيرا من اعتراض السلطة السياسية ووزير الحرب على كل الاقتراحات التي كان يقدم بها وأنها كانا حينما يكتشفان سلامتها يكون الوقت قد فات وأن الوضع قد استمر على هذا الحال منذ ١٣ أكتوبر وحتى وقف إطلاق النار. (ص ١٤١).

ولم يكن للتناقض بين الطرفين أى أثر على الهدف العسكرى الأساسى للحرب وهو عبور القناة، ولكن حينما تطورت الأعمال العسكرية بأنجاز مضاد معاد وبدأ أن أى محاولة لمجابهة إنجاز العدو قد يؤثر على الهدف السياسى .. انفجر الموقف وتقول الوثيقة عن ذلك فى صفحة (٢٣٥ - ٢٣٦) « بحلول الساعة الثامنة من صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر ١٩٧٣ كانت قواتنا قد حققت نجاحا حاسما فى معركة القناة وعبرت أصعب مانع فى العالم وحطمت خط بارليف فى ١٨ ساعة وهو رقم قياسى لم تحققه أية عملية عبور فى تاريخ البشرية وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة » وتعنى هذه الفقرة أن الهدف العسكرى قد تحقق ومن ثم فلم يبق الا انتظار رد فعل العدو، أى أنه حتى هذا التاريخ لم يكن للتناقض بين وزير الحرب ورئيس الأركان أى أثر على العمليات العسكرية لكنه عند مواجهة انجاز العدو المضاد بدأ التناقض بين الطرفين يبرز. وتوضح الوثيقة فى صفحة (٢٤٥) كيف كان ذلك مرتبطا بالهدف السياسى للحرب، فقد طالب وزير الحرب رئيس الأركان أن يطور الهجوم نحو المضائق فعارضه الأخير بشدة بسبب السيطرة الجوية الإسرائيلية التى تشكل تهديدا خطيرا لأى قوات برية تتحرك فى العراق دون غطاء جوى وأوضح الوزير أن القرار سياسى ويتحتم الهجوم. كما عارض القادة العسكريون هذا القرار، وكان الأصرار السياسى على تنفيذه كما تقول الوثيقة فى (ص ٢٤٦) من الأخطاء التى كان لها أثر كبير على سير الحرب ونتائجها.

وتقول الوثيقة فى موضع آخر أن اقتراح رئيس الأركان بإعادة تجميع بعض القوات غرب القناة لإعادة الاتزان للمواقع الدفاعية للقوات من الشرق إلى الغرب قد قوبل بالرفض وأشدت الخلاف بينه وبين رئيس الأركان فكان الأخير يرى أن تكون الضربة الرئيسية موجهة إلى الثغرة من غرب القناة مع توجيه ضربة ثانوية ضد فتحة الثغرة شرق القناة وكان الوزير يرى عكس ذلك تماما. (ص ٢٥٢). وحينما استعان رئيس الأركان بالسلطة السياسية لنقض قرار الوزير عارضه رئيس الدولة بشدة وأيد موقف الوزير (ص ٢٥٣) فكان من جراء ذلك توسع العدو فى منطقة الدفرسوار. وتقول الوثيقة فى (ص ٢٦٧) ان السلطة السياسية أصرت على عدم سحب أى جندى من الشرق. وحدث صدام آخر بين الطرفين فى ٢٥ أكتوبر عند اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث كان الموضوع الرئيسى للاجتماع كيف

يمكن إعادة فتح الطريق إلى الجيش الثالث واقتراح الوزير تخصيص الفرقة المكلفة بالحيولة دون فتح الطريق أمام العدو إلى القاهرة بحماية القوات الإدارية المتحركة من القاهرة إلى الجيش الثالث عبر المسالك والطرق الثانوية والغيت المهمة بعد اعتراض رئيس الأركان والقادة العسكريين. (ص ٢٧٧).

ونضيف إلى ما سبق أن تأييد السلطة السياسية لوزير الحرب قد فاق اهتمامها بالاستراتيجية السياسية والعسكرية للدولة.. وتذكر الوثيقة في هذا الصدد حادثة قام فيها رئيس الأركان برفع قضية تعطيل وزير الحرب لقرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك بإجراء مسح هيدروغرافى للسواحل العربية.. ولم تبين لنا الوثيقة آثار خطورة هذا الموقف على السلطة السياسية.. إلا أنها تقول أنه على الرغم من استمرار المواجهة بين وزير الحرب ورئيس الأركان أمام رئيس الدولة فإن الأخير لم يتخذ أى قرار حاسم ولم تخرج المسألة عن بعض النصائح العامة للطرفين في حين أن القضية المطروحة أمامه كانت قضية بالغة الخطورة.. (ص ١١٥).

ثانياً: في علاقة القيادة العسكرية بالسلطة السياسية:

القاعدة الخامسة: تعتمد القرارات التى تصدرها القيادة العسكرية بصدد المشروعات ذات الطابع السياسى على مدى إدراكها لحجم القوة السياسية في يد رئيس الدولة وليس على تقديرها الفعلى لأهميتها. ويقف وزير الحرب عادة إلى جانب من بيده السلطة الفعلية سواء أكان رئيس الدولة أم غيره.. أما رئيس الأركان فإنه يتخذ موقفاً وسطاً وأن كان يميل إلى ما تجمع عليه قيادته العسكرية ويسمح له هذا الموقف بإتخاذ موقف مضاد حال تغير الأمور لصالح من بيده السلطة الفعلية.

اعتمدنا في تنظير هذه القاعدة على مجريات الأحداث في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ إبريل ١٩٧١ حيث ضم هذا الاجتماع ستة عشر ضابطاً بالإضافة إلى سكرتير المجلس وخصص هذا الاجتماع لبحث رأى القوات المسلحة في مشروع إتحاد الجمهوريات العربية الذى يؤيده رئيس الدولة ويعارضه وزير الحرب. وكان المسرح السياسى في هذا الوقت يشير إلى أن رئيس الدولة لا سلطات له وأن السلطة الحقيقية في يد اللجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم. وتقول الوثيقة في بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا للحزب الحاكم. وتقول الوثيقة في بيان وجهة نظر وزير الحرب وقتها المؤيد للجنة التنفيذية العليا «المح وزير الحرب في حديثه إلى أن الجهات السياسية العليا ترفض هذه الاتفاقية وأنه بعد أن ينتهى من اجتماعه سوف يتوجه لحضور اجتماع سياسى على أعلى

مستوى وأنه سوف يقوم بإبلاغ الجهات السياسية العليا برأى القوات المسلحة التى وقف غالبية قادتها ضد هذا الاتحاد» (ص ٩٤).

أما عن موقف رئيس الأركان الذى رقى فيما بعد لمنصب وزير الحرب فتقول الوثيقة أن رئيس الأركان لم يسمع رأيه فى هذا الاجتماع لأن الوزير أعلن فى الاجتماع أن موقفهما واحد ولكن حينما طلب أحد الأعضاء سماع رأى رئيس الأركان أجاب بوضع تحفظات معينة على ما يحيط بالظروف الخارجية المحيطة بقيام الاتحاد ولولاها لأيد قيامه فرد عليه العضو نفسه أنه يريد إجابة صريحة بنعم أو لا على الاتحاد فى صورته المعروضة فرد فبأنه يعارض قيامه (ص ٩٤).

القاعدة السادسة: يترتب على تأييد وزير الحرب السياسية أن تسمح له هذه السلطة التوسع فى اختصاصاته بما يهدد هيمنة هذه السلطة، وقد يؤدي سوء استخدام هذه الاختصاصات إلى إضرار بالأفراد العسكريين والاستراتيجية العسكرية للدولة ككل.

تقول الوثيقة فى (ص ١١١) « أن سلطان وزير الحرب ظلت تتعاظم يوماً بعد يوم وارتكب نفس أخطاء من سبقوه نفسها وكان يبطش بأى ضابط يعترض طريقه ويغدق بالعطاء على من يسير فى ركابه، وأصبح لا يطبق أن يسمع رأياً يخالف رأيه (ص ١١١) فأمر مثلاً بتحويل ضابطين برتبتين كبيرتين إلى وظائف مدنية لمخالفتها آياه فى رأيه، هذا على مستوى الأفراد أما على مستوى الاستراتيجية العسكرية للدولة فإن الوثيقة تبين أن وزير الحرب هدد كبار الضباط الذين عهد إليهم اتخاذ إجراءات تنفيذ قرار اتخذه مجلس الدفاع العربى المشترك الخاص بشراء لنشى مساحة لإجراء مسرح هيدروغرافى لجميع السواحل العربية واتخذ ضده إجراءات مشددة منعه من تنفيذ هذه المهمة. (ص ١١٥).

القاعدة السابعة: قد يتعاظم تأييد وزير الحرب للسلطة السياسية إلى درجة تكون فيها القرارات العسكرية مهدفة أساساً لحماية الوضع الأمنى فى البلاد وحماية السلطة السياسية ولو كان ذلك على حساب الكفاءة القتالية للقوات المسلحة.

اعتمدنا فى تقرير هذه القاعدة على واقعة توزيع الدبابات التى وافق الروس على امداد مصر بها وهى دبابات ت ٦٢. وتقول الوثيقة فى ذلك: « اجتمعت لجنة برئاسة الوزير لبحث طريقة استيعاب وتنظيم هذه الدبابات، وكل رأى الوزير وبعض مساعديه أن تسلم هذه الدبابات إلى اللوائين المدرعين المستقلين. أما رأى الآخر

والذى أيده بعض المستشارين السوفييت فقد رأى تسليمها إلى الفرقتين المدرعتين بدلاً من اللوامين المستقلين على أساس أن وجود هذه الدبابات القوية ذات المدفع ١١٥ مم ضمن الفرقة المدرعة وفي احتياط القوات المسلحة يجعل من الممكن توجيه ضربة قوية وحاسمة في الاتجاه الذى يظهر للقيادة أثناء المعركة، أما توزيعها على الأولوية المدرعة المستقلة فسوف يترتب عليه أن تستخدم هذه الأولوية في المراحل الأولى من المعركة وفي اتجاهات قد لا تكون ذات أهمية كبيرة.. وتقول الوثيقة أنه عند مناقشة هذا الموضوع في اليوم الثانى كان هذا رأى هو رأى المستشارين كلهم» (ص ١٢٢ - ١١٣) وتعلق الوثيقة نفسها على سبب معارضة وزير الحرب فتقول: «أن السبب الحقيقى الذى دفع وزير الحرب إلى المعارضة هو أنه كان يشك في ولاء أحد قادة الفرق المدرعة، وأن تسليم ١٠٠ دبابة جديدة ت ٦٢ إليه قد يخل بالتوازن الأمنى الداخلى الذى تضعه السياسية دوماً في مقدمة المتطلبات العسكرية للمعركة، وهكذا اتخذ الوزير القرار بتسليم الدبابات ت ٦٢ إلى اللوامين المستقلين».

ثالثاً: العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان:

القاعدة الثامنة: تؤثر جذور العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان على علاقتهم المستقبلية بالسلب أو بالإيجاب.

تقدم لنا الوثيقة حالتين لعلاقة رئيس الأركان بوزير الحرب، في الحالة الأولى كانت العلاقة بينهما علاقة عدا.. هذا وقد عرضنا في القاعدة الرابعة لكيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقة بينهما ويبقى أن نشير هنا إلى الكيفية التى تولد بها هذا العداء. تقول الوثيقة في (ص ١٣٣) أن رئيس الأركان لم يكن على علاقة طيبة مع وزير الحرب وأنهما كان شخصين مختلفين لا يمكن لهما أن يتفقا.. أما جذور الخلاف فترجع إلى الفترة التى كان يقود فيها رئيس الأركان الكتيبة العربية التى كانت ضمن قوات الأمم المتحدة في الكونغو ١٩٦٠ وكان وزير الحرب وقتها يرأس بعثة عسكرية لدراسة ما يمكن أن تقدمه مصر للنهوض بالجيش الكونجولى إلا أنه قبل وصول البعثة سقطت الحكومة التى تؤيدها مصر وكانت ميول الحكومة الجديدة تتعارض تماماً مع مصر فوجدت البعثة المصرية نفسها بلا عمل منذ اليوم الأول لحضورها. وتقول الوثيقة في ذلك أن البعثة بدلاً من أن تعود إلى مصر أخذ وزير الحرب يخلق لنفسه مبرراً للبقاء في ليوبولدفيل على أساس أنه يقوم بإعداد تقرير عن الموقف وبقي تحت ستار هذا العمل مع اللجنة ما يزيد عن شهرين. وتقول الوثيقة محددة بداية الخلاف أن وزير الحرب حاول فرض سلطته على رئيس الأركان

باعتباره أقدم رتبة منه ورقض الأخير أى تعليمات أو توجيهات من قبل الأول ولم يعترف له بأى سلطة عليه ولا على قواته وأن الطرفين قد تبادلوا الكلمات الحسنة حتى كادا أن يشتبكا بالأيدى وبعد أن علمت القاهرة بذلك استدعت اللجنة، وتتحدث الوثيقة عن العلاقات بينهما بعد ذلك في مصر أنهما كانا يتقابلان في بعض المناسبات مقابلات عابرة إلا أن كلا منهما كان يحاول أن يتحاشى الآخر قدر ما يستطيع إلى أن عين الوزير في ١٩٦٩ رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة.. وهنا اختلف الوضع ولم يكن من الممكن للطرفين أن يتحاشيا اللقاء بينهما إلى أن تدخلت السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقة. (ص ١٢٣).

أما في الحالة الثانية فقد كانت جذور العلاقة بين الطرفين إيجابية. وتبين الوثيقة أنهما كانا صديقين منذ فترة بعيدة. ويصف رئيس الأركان آثار ذلك بقوله (أنه لا يزال يحبه ويقدره وأن كان يختلف معه في كثير من الآراء لكنه ما زال يعتقد أنه عنصر وطنى يمكن أن يخطئ) (ص ١١١). وتبين الوثيقة أن رئيس الأركان وقف إلى جانب وزير الحرب في مواجهة اتهامات السلطة السياسية للأخير حتى بعد عزله من منصبه.

القاعدة التاسعة: يعتبر النزاع على الاختصاصات من أهم أسباب الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان.

توضح الوثيقة في توضيح هذه القاعدة أن وزير الحرب حاول أن يوسع في سلطاته، فتذكر قول رئيس الأركان.. « كما أنه ليس هناك من يشغل رئيس أركان حرب القوات المسلحة وكان على أن أقف ضده.. كان يعتقد أنه بصفته وزيراً للحرب وقائداً عاماً للقوات المسلحة فإنه هو وحده الذى له سلطة إتخاذ القرار وأنه يتحتم على أن أخطره بكل شيء وإلا أتخذ أى قرار.. قلت له أنك تريدنى أن أقوم بأعمال مدير مكتب وليس رئيس أركان حرب القوات المسلحة وهذا ما لا أقبله » (ص ١١٢).

وقد دعا رئيس الأركان بعد ذلك لجنة خاصة لدراسة موضوع توزيع الاختصاصات.. وكان رأى اللجنة الآتى: « أن تكون هناك شخصية سياسية وهى شخصية وزير الحرب تختص بإتخاذ القرار السياسى والاستراتيجى أما جميع القرارات ما دون ذلك بما فيها إدارة العمليات الحربية والسيطرة والإدارة اليومية للقوات المسلحة فإنها تكون من اختصاص وظيفة عسكرية هى رئيس أركان حرب القوات المسلحة » (ص ١١٢).

القاعدة العاشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما يستند إلى الأخير مناصب تخرجه عن حدود سلطات الأول عليه (وعادة ما تكون هذه المناصب خارج البلاد).

هناك حالتان مختلفتان مع وزيرين مختلفين ورئيس أركان حرب واحد شرحنا الحالة الأولى في القاعدة الثامنة. وهى واقعة محاولة وزير الحرب فرض سلطاته على رئيس الأركان فى الكونغو ورفض الأخير لذلك. أما الواقعة الثانية فقد حدثت حينما عين رئيس الأركان أميناً عاماً مساعداً عسكرياً بجامعة الدول العربية. وكان الأخير يقدم مشروعاً جديداً إلى المجلس العسكرى للدول العربية وكان الأول يحضر الاجتماع مندوباً عن مصر ولم يعجبه خط سير رئيس الأركان فى اجتماعات المجلس وطلب إليه تغيير مساره حتى تتفق وجهتا النظر ورفض رئيس الأركان ذلك بقوله حسبما جاء فى الوثيقة: «إنك كوزير للحربية فى مصر تستطيع أن تصدر إلى التوجيهات بصفى رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة المصرية أما بصفى الأمين العام المساعد العسكرى للجامعة العربية فإنه ليس من حقه أن تصدر إلى أية توجيهات.. أنك تمثل مصر وتستطيع أن تتكلم بأسم مصر كيفما تشاء ويستمع إليك الآخرون ويناقشونك أما أنا فأنتى أتكلم بأسم جميع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية» تقول الوثيقة: «أن الوزير رد بلهجة غاضبة لا تخلو من التهديد قائلاً.. ولكنك تعلم أن وظيفتك كأمين عسكرى مساعد للجامعة العربية هى نتيجة لكونك رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، وأجاب رئيس الأركان قائلاً.. نعم أعرف ذلك ولكنى لن أساوم على حريتى فى العمل كأمين مساعد للاحتفاظ بوظيفتى كرئيس أركان حرب للقوات المسلحة المصرية وهذه الحقيقة يجب أن تعرفها جيداً» (ص ١١١).

القاعدة الحادية عشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان إذا اختلف تقدير كل منهما لكيفية إذاعة حقائق الحرب على رأى العام.

تبين الوثيقة أن وزير الحرب ورئيس الأركان قد اختلفا حول مسألة إذاعة الموقف الحقيقى للقوات المصرية بعد دخول قوات العدو إلى غرب القناة. كان من رأى الأول الحفاظ على الروح المعنوية للشعب وللقات المسلحة بإذاعة بيانات تقلل من حجم القوات الاسرائيلية فى غرب القناة فى حين كان من رأى الثانى أن تعرض حقيقة الموقف كاملة حتى يستطيع الجنود المصريون بعد معرفة واقع القوات أن يقدموا كل ما لديهم من إمكانيات وطاقات يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على الموقف

العسكري وخاصة بالنسبة للتشكيلات والوحدات غير المشتركة في القتال (ص ٢٨٤).

القاعدة الثانية عشرة: يقدم رئيس الأركان استقالته في حالتين الأولى: حينما يرى ضعف احتمالات عدم التعاون بينه وبين وزير الحرب والثانية: حينما يقف في مواجهة مع القيادة السياسية تؤثر على مشاعره الذاتية ويعرض عن الاستقالة إذا ما وضعت السلطة السياسية ضمانات تكفي لتنظيم العلاقة بينه وبين وزير الحرب وإذا ما رأى أن جهوده على المستوى العسكري قد تنسب لغيره في حالة استقالته وإذا ما خشى من تفسير السلطة السياسية للاستقالة بأنها عدم رغبة في دخول الحرب أو أنها تحالف مع عسكريين لا ترضى عنهم.

شرحنا في القاعدة الرابعة سوء العلاقة بين وزير الحرب ورئيس الأركان ونضيف هنا أن رئيس الأركان يادر بتقديم استقالته لرئيس الدولة عند سماعه بخبر تعيين وزير الحرب وأصر عليها، لكنه لم يعدل عن الاستقالة إلا بعد أن وعده رئيس الدولة بتنظيم العلاقة بينهما (ص ١٢٣). وفي المرة الثانية كانت الموقف يتطلب من رئيس الأركان قراراً فورياً أما أن يقبل التعاون مع الوزير الجديد المعين والعلاقة بينهما غير طيبة أو أن يستقيل. وتقول الوثيقة في ذلك على لسان رئيس الأركان: «لقد كان على أن أجرى في ذهني تقديراً سريعاً للموقف وأن أصل إلى قرارى.. أنه ليصعب على أن استقيل وأترك خلفي الجهد والعرق الذى بذلتها دون أن استمتع بنصر تحققه القوات المسلحة.. ولو استقلت فقد تفسر الإستقالة على أنها تضامن مع الوزير السابق وقد يفسرها البعض بأنى لا أريد دخول الحرب في حين أن الحقيقة عكس ذلك تماماً» (ص ١٣٥). أما في المرة الثالثة التى أقدم فيها رئيس الأركان على الاستقالة فكانت عند مواجهة بينه وبين رئيس الدولة حيث ثار الأخير عليه فيها أثر طلب الأول سحب بعض القوات من شرق القناة لمواجهة غزو العدو غرب القناة.. وتقول الوثيقة أن رئيس الدولة هدهد بالمحاكمة كما تشرح الحالة النفسية لرئيس الأركان وقتها فتقول أنه أصيب بجرح عميق وجال بخاطره أن يستقيل ولكنه سرعان ما استبعد هذا الخاطر. وتصف الوثيقة على لسانه هذا القول بالآتى «كيف أترك القوات المسلحة في أوقات الشدة؟ ماذا سيقول عنى الخصوم؟ هرب عند أول أزمة.. لن أقبل ذلك على نفسى.. لقد عشت مع القوات المسلحة فترة مجد ويجب أن أقف معها في وقت الشدة حتى لو لم أستطع أن أنقذ ما أريد إنقاذه كله.. ابتلعت كبريائى.. وتحملت الموقف ولو مؤقتاً من أجل مصر» (ص ٢٥٣ - ٢٥٤).

القاعدة الثالثة عشرة: يقع الخلاف بين وزير الحرب ورئيس الأركان حينما لا يكون لديهما تصور مشترك عن دور الدول العظمى في الحرب.

أشار وزير الحرب في إجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى عقد تحت رئاسته في ١٨ مارس ١٩٧٢ إلى وجود شائعات حول الخلافات بينه وبين الاتحاد السوفييتى.. وأنكر الوزير هذا الخلاف وبين أنه خلاف مبادئ فقط (ص ١٠٤). ويرد رئيس الأركان على ذلك: « أن الشائعات التى أطلقها الوزير كانت من النوع المتعمد الذى يخدم غرضاً معيناً وأنه يهدف منها إلى إظهار أنه هو الذى يحمى مصر من تيار الشيوعية التى يكرهها هو كراهية شديدة » وتقول الوثيقة على لسان رئيس الأركان: « أن كراهيته هذه أمر يخصه وليس لأحد أن يحاسبه عليها.. لكن عداوته للشيوعية قد أعمت بصيرته فأصبح لا يفرق بين الشيوعية كمذهب أيديولوجى والاتحاد السوفييتى الذى يقوم بإمدادنا بالسلاح الذى يمكننا من تحرير الأرض » (ص ١٠٥). والواقع أن اختلاف وزير الحرب ورئيس الأركان فى تقدير موقف الاتحاد السوفييتى جعل الأخير يتهم الأول بسوء تقدير الموقف السوفييتى ونحن نرى أن تقدير رئيس الأركان لهذا الموقف لم يكن أفضل من تقرير وزير الحرب فقد كان رئيس الأركان يعترض على عدم إعطاء الروس صورة صحيحة عن خط سير العمليات العسكرية وتقول الوثيقة على لسانه: « إن الأسلوب الذى نتعامل به مع السوفييت بصفته حليفنا الرئيسى يختلف اختلافاً كبيراً عن الأسلوب الذى تتعامل به إسرائيل مع حليفها.. فبمجرد اندلاع الحرب كانت هناك اتصال مباشر مع وزارة الدفاع الأمريكية وأطلع الإسرائيليون الأمريكيين على خططهم وأخذوا يطلبون نصيحتهم وحرصوا أن يظل هذا الاتصال مباشراً طوال فترة الحرب.. »

لا شك أن هذا التعاون الاسرائيلى الأمريكى على مستوى القيادة العسكرية العليا هو الأسلوب الصحيح للتعاون بين الحلفاء إذ كيف يستطيع الحليف أن يقدم العون لحليفه إذا لم يكن يعرف حقيقة موقفه » (ص ١٦٨). ونرى أنه محق فى تصويره لمنطق التعاون بين الحلفاء. كما ترى أنه محق أيضاً فى فهمه لاستراتيجية الاتحاد السوفييتى مع الحلفاء فتقول الوثيقة على لسانه ما يلى:

١ - أن الخلاف العربى الإسرائيلي ليس مجرد مشكلة محلية إقليمية، أنها تدخل ضمن الاستراتيجية العالمية وتوازن القوى بين الكتلتين (ص ١٧٠).

٢ - أن سياسة الاتحاد السوفييتى هى ألا يعطى أفضل ما عنده لأية دولة أجنبية رغبة منه فى الحفاظ على أسرار أسلحته (ص ١٦٧).

٤٢٣

٣ - إذا أخذنا المعونة السوفيتية لمصر والمعونة الأمريكية لإسرائيل كأساس للمفاضلة في مدى صداقة كل منهما لحليفه، كان واضحاً أن صداقة أمريكا لإسرائيل كانت أقوى بكثير من صداقة روسيا لمصر أن الاتحاد السوفيتي لم يكن الصديق المثالي ولكنه كان أفضل صديق في الساحة العالمية وكان قادراً على التأثير في الأحداث في منطقة الشرق الأوسط ومعيار ذلك هو الأرقام الخرافية من الأسلحة التي أمد بها الدول العربية: (٧٠٠٠ دبابة - ١٨٠٠ طائرة - ١٨٠٠٠٠ مدفع - ١٥٠ قطعة بحرية - أكثر من مليوني قطعة سلاح صغيرة) (ص ١٧١).

ومن هنا نرى أن هناك حلقة مفقودة في سلسلة رئيس الأركان لموقف الاتحاد السوفيتي، وهي ما أشرنا إليها من حرص القوتين العظميتين بالرغم من كل الإمدادات الهائلة على تخلف العسكرية المصرية عن العسكرية الإسرائيلية.. لا فرق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.. أما لماذا.. فإن هذا يحتاج إلى مقالة مستقلة.

بعد تحليلنا لمدى إنطباق نظرية يوكوف عن الحرب المحدودة على حرب أكتوبر وبعد تحليلنا للعلاقات بين قادة هذه الحرب نأتى للإجابة على السؤال الذي طرحناه سفي بداية المقالة:

«هل يمكن أن تؤثر العلاقات بين قادة الحرب على تحقيق نتائج عسكرية لا تتسق والأهداف الاستراتيجية التي حددها القوتان العظمتان؟»

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة أنه لا تأثير بالمرّة على العلاقات بين قادة الحرب والخط الاستراتيجي الذي رسمته الدولتان العظميان لسير ونتيجة هذه الحرب. وما توصلت إليه الأطراف المحلية من اتفاق بعد المفاوضات هو نفسه الذي كان سيحدث حتى ولو أخذت العلاقات بين قادة الحرب خطأ مختلفاً تماماً عن الخط الذي سارت فيه وفقاً لتحليلنا في المقالة وحتى ولو تمكنت القوات المصرية من احتلال المضائق في بداية الحرب أو القضاء على الثغرة في نهاية الحرب، وذلك لأن القضية كانت محسومة كما يقول وزير الخارجية الأمريكي في: «أن أصدقاءنا يسعون نحو أهداف لا يفكر فيها واحداً منا قط» وبالتحديد كما يقول يوكوف: «إن القوى العظمى تضبط وتقيّد هذه الحرب وتضع لها هذه المواصفات والنتائج التي تعطيها فرصة إيجاد مواقف الحل الوسط في علاقاتها السياسية والاستراتيجية. وهي بهذه الحرب تسمح بوضع عدة اختيارات أمام الأطراف المحلية المتصارعة تتفق ومصالح الدول العظمى».

ويبين التحليل السابق أن المشتركين في الحرب من القادة المصريين كانوا يعلمون تماماً أنهم يلعبون أدواراً مرسومة محددة بدقة وبالرغم من ذلك كانوا يلعبونها بحماس مقتنعين تماماً أن الوطنية تقضى منهم مثل هذا الحماس في حين كما تبين لنا لم تقدم هذه الوطنية أو تؤخر هذا الخط المرسوم لسير ونتيجة الحرب.

ما أردنا بهذه المقالة إلا أن نطرح هذا السؤال «هل قدر على مصر أن تضيع طاقات وموارد وحياة أبنائها وفقاً لمخطط مرسوم ومحدد من قبل القوى العظمى وأن تسير في تنفيذ هذا المخطط تحت دعاوى الوطنية والقومية وغيرها؟ وإلى متى؟ وكيف السبيل إلى الخلاص منه؟

ألا تستحق أن تكون هذه القضية قضية كل علماء مصر وباحثيها وقضية كل المصريين؟

الدراسة العاشرة

ملاحظات حول المؤتمر الدولي لسمنار القوات المسلحة والمجتمع لعام ١٩٨٣

يعتبر هذا المؤتمر من أكبر المؤتمرات التي عقدها سمنار القوات المسلحة والمجتمع منذ إنشائه في عام ١٩٦٠^(١) تحت إشراف مورييس جانowitz M. Ganowitz رئيس قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو وتشارلز موسكس C. Moskos أستاذ علم الاجتماع بجامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة^(٢).

حضر هذا المؤتمر ما يقرب من مائتي عضوي ممثلون أربع عشرة دولة هي الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا وإسرائيل والدانمرك وشيلي ويوغسلافيا ونيجيريا وبلجيكا والنرويج، وأكثر من خمس وعشرين جامعة أمريكية وممثلون عن وزارة الخارجية الأمريكية والدفاع وقيادات الجيش والبحرية والطيران والشرطة العسكرية ومشاه البحرية والأكاديميات العسكرية بفروعها المختلفة وممثلون عن هيئة الأركان ومراكز البحوث كمركز الدراسات القتالية والحروب الخاصة وبحوث أفراد البحرية والصحة البحرية ومركز تكنولوجيا وعلوم الجيش الأجنبية ومركز بحوث التاريخ العسكري الأمريكي وممثلون عن لجنة المسرحين الأمريكيين وعن اللجنة الاستشارية لشئون المرأة في القوات المسلحة وممثلون عن مركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس الأمريكية والأرشيف والمحفوظات الأمريكية. وقد ساهم كل هؤلاء في نشاط المؤتمر ببحوث مرتبطة بمجال تخصصهم.

بالإضافة إلى مشاركة أساتذة الجامعات في الدول التي ساهمت في المؤتمر شاركت وزارة الدفاع الألمانية وقيادة الجيش الألماني بممثلين عنها وكذلك مركز بحوث الأفراد التطبيقي بكندا ومركز بحوث علم الاجتماع العسكري بفرنسا ومعهد علم الاجتماع ببلجيكا والقيادة العامة للدفاع بالنرويج وقيادة البحرية بشيلي.

(١) عقد هذا المؤتمر بمدينة شيكاغو - ولاية إلينوى في Palmer House في الفترة من ٢١ - ٢٣ أكتوبر

١٩٨٣.

(٢) راجع نشأة وتطور هذا السمنار في كتابنا علم الاجتماع العسكري ص: ٤٥ - ٤٧.

ولأول مرة منذ تاريخ نشأة هذا السمنار لم يشترك فيه مؤسسه الأول موريس جانوتز لسوء حالته الصحية. هذا وقد دعا المؤتمر الأستاذ لايفبنج هورتز Horwitz أستاذ الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة رتجرز Rutgers ليتحدث في محاضرة خاصة عن النتائج العكسية لنظريات الحروب منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٣.

كان الموضوع الأساسى الذى طرحه المؤتمر للمناقشة هو علاقة القوة البشرية والتكنولوجيا بالأمن القومى. ورغم قصر الفترة التى أنعقد فيها المؤتمر فقد تكونت ست عشرة حلقة لمناقشة البحوث العديدة التى تقدم بها الأعضاء وفيما يلي خلاصة ملاحظتنا حول خط سير المؤتمر:

أولاً: لم يكن أمراً مفاجئاً لنا ترؤس موشية ليزاك M. Lissak أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بإسرائيل الحلقة الخاصة بمناقشة نتائج الخبرة الأوربية في قضايا الجيش بالمجتمع. فموشية ليزاك أحد الأسماء المعروفة في ميدان علم الاجتماع العسكرى وإسرائيل ذاتها وضع خاص في قضية علاقة الجيش بالمجتمع. لكنه على أية حال مؤشر جديد آخر يؤكد دور إسرائيل في مجالات ما زالت مصر تلتزم طريقها فيها بحجة اعتبارات الأمن والسرية التى تسببت في تخلفنا عن اللحاق بهذا الركب العالمى لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً. وتناولت في بحوث هذه الحلقة دراسة الخبرة الألمانية في دور السلاح النووى في العلاقات المدنية العسكرية وفهم الألمان وتقييمهم للتقاليد العسكرية والمدنية وموقفهم من أزمة الأسرة العسكرية. أما الخبرة الفرنسية فقد حلت في ضوء أدوار وصراعات ومعايير زوجات ضباط الصف وعلاقة الديموجرافيا العسكرية بحجم القوات المسلحة الفرنسية. كما تناولت الخبرة البلجيكية مشاكل ومداخل القوة البشرية أما الخبرة النرويجية فقد عرضت في ضوء أزمات حلف شمال الأطلسي وحلت الخبرة اليونانية نتائج تطبيق نموذج موسكس - توماس على الجيش اليونانى وركزت الخبرة الدانمركية على دور الجيش المهنى في حين ركزت الخبرة الإيطالية على المؤسسات الممثلة للعسكريين عرضاً وتحليلاً.

ثانياً: لاحظنا في هذا المؤتمر هذا التفاعل والامتزاج بين الخبرة الأمريكية والدراسات الأوربية في علم الاجتماع العسكرى. ولم يكن غريباً علينا أن نرى الجيش اليونانى يختبر نموذج موسكس وهو الأستاذ الأمريكى ذو الخلفية اليونانية بل لاحظنا كذلك تبادل الخبرات الأمريكية والأوربية فقد ترأس الحلقة الخاصة بعلم الاجتماع العسكرى الأولى ميشيل مارتن الأستاذ بجامعة العلوم الاجتماعية بتولوز بفرنسا وبجامعة شيكاغو في ذات الوقت. وقدم الأساتذة الفرنسيون بحوثهم إلى هذه الحلقة في الآثار السوسولوجية لبعض الجوانب المتعلقة بالجيش والعقيدة

العسكرية والإنفاق العسكرى. أما الأساتذة الألمان فقد قدموا بحوثهم حول إعادة تعريف الحالة العسكرية وايدولوجية القيادة العسكرية ودور الجيش في تحقيق الأمن وعلاقة الاستراتيجية العسكرية بالنظام الاجتماعى وبالدولة. وجدير بالذكر أن تشارلز موسكس شارك في مناقشات هذه الحلقة.

ثالثاً: ركز المؤتمر على علاقة التكنولوجيا بالأمن القومى فعقدت ثلاث حلقات لدراسة هذا الموضوع تناولته على النحو التالى:

الحلقة الأولى: كان موضوعها الأساسى علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالقيادة العسكرية وتناولته البحوث المقدمة في علاقته بالتفاعل الإنسانى وأثره على المعركة وعلى التنظيم العسكرى وعرضت في هذه الحلقة تجربة القوات الأمريكية في هذا الصدد.

الحلقة الثانية: ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا المتقدمة بالعقيدة العسكرية بالإنجاز القتالى والإعداد للسلم. وتناولت الموضوع من زاويته التاريخية وحتى علاقته بالأسلحة النووية في حلف شمال الأطلنطى واعتبرت الخبرة الفرنسية في هذا الصدد نموذجاً لتكامل العقيدة مع التكنولوجيا.

الحلقة الثالثة: ناقشت هذه الحلقة علاقة التكنولوجيا بالثقافة وبالكفاءة العسكرية وعرضت فيها خبرات الجيوش البريطانية من ١٧٥٦ - ١٨٥٥ وتجربة الجيش الروسى في الحربين العالميتين الماضيتين وعلاقة ذلك بتماسك وكفاءة القوات المحاربة. كما عرضت أيضاً التجربتين الفرنسية والفيتنامية في هذا الصدد.

رابعاً: يعتبر التحاق المرأة بالقوات المسلحة أحد القضايا الساخنة التى تشغل اهتمام علماء الاجتماع العسكرى في هذه الأيام ولذلك لم يكن غريباً أن نلاحظ اهتمام هذا المؤتمر المتزايد بهذه القضية وكثرة عدد البحوث المقدمة عنها وعدد الهيئات والأساتذة المشتركين في مناقشتها وكان طبيعياً أن نلاحظ أيضاً الدور النشط الذى لعبته الأستاذتان المتخصصتان في الموضوع وهما نانسى جولدمان N. Goldman ومادى سيجال M. Segal وكانت الأخيرة قد كلفت في وقت قريب بعرض تقرير على الكونجرس حول هذا الموضوع.. ونانسى جولدمان هي أستاذة الاجتماع بجامعة شيكاغو أما مادى سيجال فهي أستاذة الاجتماع أيضاً بجامعة ميرلاند. ونظمت عدة حلقات لمناقشة دور المرأة في القوات المسلحة ودارت الحلقات الثلاث على النحو التالى:

١ - طرح جون فورد Ford عضو لجنة التسليح الأمريكية ورئيس الحلقة الأولى موضوع لعوامل المشجعة والمعوقة لدور المرأة في القوات المسلحة الأمريكية

وتأثير الخدمة العسكرية على مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وكيانها الاجتماعي والنفسى وتقدمها فى السياق المهنى العسكرى ودورها القتالى وأثار خدمتها العسكرية على مكتسباتها المدنية عند التسيخ.

٢ - تراست نانسى جولدمان الحلقة الثانى التى دارت حول دور المرأة فى الاستعداد القتالى وتناولت الموضوعات الآتية (كيفية الانتفاع بالوقت الضائع للمرأة - الأعمال غير التقليدية للمرأة فى القوات المسلحة.. درجة رضا المرأة عن العمل فى البحرية والسفن غير التقليدية وفى الوحدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية - بحوث حول خريجات أكاديمية حرس الشواطئ - المكانة الصحيحة والصحة العقلية للمرأة).

٣ - ترأس الحلقة الثالثة دونالد هاريسون D. Harrison بهيئة الأرشيف والمحفوظات الأمريكية وقدم للمناقشة المصادر المختلفة لدراسة المرأة فى الجيش الأمريكى المعاصر.. كما تناولت بحوث هذه الحلقة إتجاهات الانتفاع بالمرأة فى القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن ودور الفحص الطبى فى انتقاء العمل المناسب لها وكيفية تدريب الضباط وضباط الصف على القيادة العسكرية ودورهن فى جيش الاحتياط وتأثير العمل والأسرة على صغار الضباط منهن وأخيراً دور الاختلافات السلالية فى اختيار العمل العسكرى والمدنى عند المرأة.

خامساً: لاحظنا وكأن هناك تبادلاً فى المواقع بين تشارلز موسكس ودافيد سيجال إذ ترأس الأول حلقتين عن بحوث التنظيم العسكرى والخدمة الوطنية وترأس الأخير حلقة خاصة عن قوات حفظ السلام الدولية التى هى المحور الأساسى فى اهتمامات موسكس^(١) وبسؤال الدكتور دافيد سيجال عن ذلك أجاب بأن اهتمام كليهما بموضوع التنظيمات العسكرية اهتمام قديم لكنه فى هذه المرة ركز بعضاً من بحوثه على التحليل السوسىولوجى لقوات حفظ السلام الدولية وخاصة فى سيناء كموضوعات لم يسبق له تناولها من قبل. وناقشت الحلقتان اللتان ترأسهما موسكس موضوع التغيرات التى حدثت فى التنظيم العسكرى وعلاقته بالمهنية والسياق المهنى والعلاقات السلالية ونظام الأفراد وانتشار العقاقير الطبية فيه ثم العنصر الإنسانى فى المعركة ثم أثر الخدمة الوطنية التطوعية على قوات التجنيد التطوعى والأمن والدفاع القومى بالإضافة إلى تحليل نتائج الخبرة الألمانية ببحث علاقة الخدمة العسكرية بالخدمات الوطنية البديلة.

أما الحلقة التى ترأسها دافيد سيجال فقد دارت حول علاقة قوات حفظ السلام

الدولية بالأمن القومى ولعل أهم ما نلاحظه هنا هو التحرك السوسيولوجى السريع لتنازل قضايا قوات حفظ السلام الأمريكية في لبنان وقد سبق ذلك دراسة سوسيولوجية أجراها الدكتور سيجال عن تماسك الجماعات الدولية بسيناء والتغير في اتجاهاتها كقوات حافطة للسلام.

سادساً نالت الموضوعات التقليدية في علم الاجتماع العسكرى نصيباً ملحوظاً من اهتمام المؤتمر كما نظمت حلقة أخرى ترأس الأولى سبيثيا كاننزو الأستاذ بجامعة مكسيكو وترأس نيدلر حلقة عن الاختلافات السياسية الداخلية في الجيش وقد حلت فيها تجارب البرازيل والسلفادور والأكوادور. كما نظمت حلقتان أخرتان ترأس الأولى منهما سبيثيا كاننزو S. Cannizzo الأستاذ بجامعة كالجارى بكندا وعرض فيها الخبرة الأمريكية والكندية في قضية توحيد القوات المسلحة وترأس الثانية بيرنارد يوديس B. Udis الأستاذ بجامعة كولورادو وناقش فيها العلاقة بين الدفاع والاقتصاد وارتباط ذلك بسياسة الأمن القومى وميزانية الدفاع والنمو الاقتصادى.

سابعاً عقدت أربع حلقات تشكل في مجموعها برنامجاً كاملاً لمناقشة استراتيجية الولايات المتحدة المرتبطة بحماية مصالحها حول العالم وعلاقتها باستراتيجية الاتحاد السوفيتى وخاصة في أفريقيا ويمكن تحديد الخطوط الأساسية لهذا البرنامج على النحو التالى:

١ - بالنسبة للشرق الأوسط: عقدت حلقة تحت عنوان المتطلبات العسكرية المترتبة على الحقائق الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط.. لاحظنا فيها أن البحوث المقدمة تناولت المنطقة من زواياها المنفجرة كقضية أثر الغزو الإسرائيلى على حركة المقاومة الفلسطينية ودور الراديكالية العسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط وعالجت الأخير كمنطقة تقليدية وأخرى نووية.

٢ - مصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا في التسعينات: درس هذا الموضوع مرتبطاً بكوريا وأثر توحيدها على أمن المنطقة والأمن الأمريكى ثم علاقات الأمن اليابانية الأمريكية بشمال شرق آسيا.

٣ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى: عقدت حلقتان ترأى الأولى روبرت جولدش R. Goldish بمركز بحوث الكونجرس بمكتبة الكونجرس وناقشت هذه الحلقة علاقة الاتحاد السوفيتى بأوروبا الشرقية وقواعد اللعبة بينه وبين الولايات المتحدة وكيفية استغلال أحداث أوروبا الشرقية في الحروب الأوروبية المستقبلية ثم عرضت دراسة خاصة في هذا المؤتمر عن الحياة اليومية للجندى السوفيتى أما الحلقة الثانية فقد

ترأسها جوزيف سمالدون J. Smaldon بوزارة الخارجية الأمريكية وتناولت الوجود السوفيتي في أفريقيا وعلاقته بالسلح الأفرقي والمكتسبات الاشتراكية وقضية تنوع السلح الأفرقي وحدود وتأثير السلح الأمريكي في أفريقيا.

هذا وقد خصص المؤتمر أعماله لمناقشة البحوث المقدمة من الأعضاء دون إصدار أية توصيات أو نتائج.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها:

الكتاب الأول: ميادين علم الاجتماع:

اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الثانى: نظرية علم الاجتماع:

تأليف نيغولا تيباشيف، ترجمة الدكتورة محمود عودة ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى:

تأليف الدكتور محمود عودة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

الكتاب الرابع: تمهيد فى علم الاجتماع:

تأليف بوتومور، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس: مجتمع الصنع. دراسة فى علم اجتماع التنظيم:

تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية، ١٩٧٢.

الكتاب السادس: الصفوة والمجتمع:

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

الكتاب السابع: الطبقات فى المجتمع الحديث:

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الثامن: علم الاجتماع الفرنسى المعاصر:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع: قراءات معاصرة فى علم الاجتماع:
للدكاتره علياء شكرى، ومحمد على محمد ومحمد الجوهري، الطبعة الثانية، القاهرة،
١٩٧٩.

الكتاب العاشر: دراسات فى التنمية الاجتماعية:
تأليف الدكاتره السيد الحسينى، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري،
الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى عشر: مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية:
تأليف جون ركس، ترجمة الدكاتره محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على
محمد والسيد الحسينى، الاسكندرية، ١٩٧٣.

الكتاب الثانى عشر: دراسات فى التغير الاجتماعى:
تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

الكتاب الثالث عشر: دراسة علم الاجتماع:
اختيار وترجمة الدكاتره محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد
الحسينى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الرابع عشر: علم الاجتماع الرفيى والحضرى:
للدكتور محمد الجوهري والدكتوره علياء شكرى الطبعة الثانية، دار المعارف،
القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الخامس عشر: مقدمة فى علم الاجتماع:
تأليف اليكس انكلز، ترجمة وتقديم الدكاتره محمد الجوهري وعلياء شكرى
والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس عشر: مقدمة في علم الاجتماع الصناعي:
تأليف الدكتور محمد الجوهري، الطبعة الثالثة القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور - الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد الجوهري، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثامن عشر: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم:
تأليف الدكتور السيد محمد الحسيني، الطبعة الثالثة دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب التاسع عشر: مصادر دراسة الفولكلور العربي:
إشراف الدكتور محمد الجوهري، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب العشرون: الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية:
إشراف الدكتور محمد الجوهري، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والعشرون: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث:
تأليف الدكتور محمد الجوهري، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثانى والعشرون: علم الفولكلور. الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية):

تأليف الدكتور محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والعشرون: بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى. دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الرابع والعشرون: التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الخامس والعشرون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة:
تأليف الدكتور علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب السادس والعشرون: دراسة معاصرة في علم الاجتماع:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب السابع والعشرون: عادات الطعام في الوطن العربى:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الثامن والعشرون: الفلاحون والدولة:
تأليف الدكتور محمود عودة، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع والعشرون: تاريخ علم الاجتماع. الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الثلاثون: علم الاجتماع والمنهج العلمى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الحادى والثلاثون: أصول علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٨٠.

الكتاب الثانى والثلاثون: جماعات العجر. مع إشارة لعجر مصر والبلاد العربية:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والثلاثون: الانثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية:
تأليف الدكتور محمد الجوهري، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الرابع والثلاثون: علم الاجتماع السياسى:
المفاهيم والقضايا: تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الثانية، دار المعارف،
١٩٨١.

الكتاب الخامس والثلاثون: علم الاجتماع العسكرى. التحليل السوسولوجى
لنسق السلطة العسكرية:

تأليف الدكتور أحمد خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب السادس والثلاثون: الفكر الاجتماعى. نظرة تاريخية عالمية:
تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسيني والدكتورة جهينة سلطان
العيسى، ١٩٨١.

الكتاب السابع والثلاثون: التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية:
تأليف الدكتور السيد الحسيني الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب الثامن والثلاثون: المدينة. دراسة فى علم الاجتماع الحضري:
تأليف الدكتور السيد الحسيني، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، وأعيد
طبعه، دار المعارف، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والثلاثون: النظرية الاجتماعية المعاصرة. دراسة لعلاقة الانسان
بالمجتمع:

تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الأربعون: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية:
تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى والأربعون: البناء السياسى فى الريف المصرى:
تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة: تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى،
دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثانى والأربعون: علم الاجتماع الأمريكى. دراسة لأعمال تالكوت
بارسونز:

تأليف جى روشيه، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد، الطبعة
الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثالث والأربعون: البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.
المفاهيم والقضايا:

تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الرابع والأربعون: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي:

تأليف بوتومور، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والأربعون: الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث:

تحرير آلن موننجوى، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب السادس والأربعون: علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ:

تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية ١٩٨١.

الكتاب السابع والأربعون: علم الاجتماع:

تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى، ومحمد الجوهري، وعلى ليلة، وأحمد زايد، وحسن الخولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثامن والأربعون: الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث. مدخل

اجتماعى وثقافى:

تأليف الدكتور حسن الخولى: الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب التاسع والأربعون: المرأة المصرية بين البيت والعمل:

تأليف الدكتور محمد سلامة آدم، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب الخمسون: النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامى:

تأليف الدكتورة زينب رضوان، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الحادى والخمسون: نحو نظرية إجتماعية نقدية:

تأليف الدكتور السيد الحسيني، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الثانى والخمسون: التغير الاجتماعى:

اختيار وترجمة: الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى وعلى ليلة، الطبعة الأولى

دار المعارف، ١٩٨٢.

الكتاب الثالث والخمسون: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة:
تأليف الدكتورة سامية الخشاب، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الرابع والخمسون: البناء الاجتماعى والثقافة فى مجتمع الغجر:
دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى
وتأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والخمسون: المجتمع والثقافة والشخصية. مدخل إلى علم
الاجتماع:
تأليف الدكتورة محمد على محمد، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق جلى،
الإسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب السادس والخمسون: التصنيع فى الدول النامية:
تأليف الآن مونتجوى، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسنى، الطبعة الأولى، دار
المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع والخمسون: علم إجتماع الادارة. مفاهيم وقضايا:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الثامن والخمسون: دراسات فى علم الاجتماع الطبى:
للدكاترة محمد على محمد، وعلى حلى، وسناء الخولى، وسامية جابر، الطبعة الأولى،
الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب التاسع والخمسون: نقد علم الاجتماع الماركسى. دراسة فى النظرية
الاجتماعية:
تأليف بوتومور، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلى
الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب الستون: دراسات فى علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والستون: معجم علم الاجتماع:

ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهري، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثانى والستون: الشباب والمشاركة السياسية:

تأليف الدكتور سعد إبراهيم جمعة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث والستون: المدخل إلى علم الاجتماع:

تأليف الدكتور محمد الجوهري، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الرابع والستون: تنمية العالم الثالث:

الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية: للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهري،

الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والستون: فلوريدوباريتو ودورة الصفوة في إطار النظام:

تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس والستون: العالم الثالث، قضايا مشكلات:

تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب السابع والستون: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث:

تحرير ريتشارد أنكر وزملاؤه، ترجمة الدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد

زايد واعتماد علام مراجعة محمد الجوهري، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الثامن والستون: الاتجاهات التقليدية والحديثة في الأنثروبولوجيا

الاجتماعية:

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والستون: المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي:

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب السبعون: المرأة في الريف والحضر. دراسة لأنماط العمل والتغيرات السكانية:

إشراف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الحادى والسبعون: السكان والتنمية. دراسة أنثروبولوجية فى قريتين مصريتين:

إشراف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثانى والسبعون: الأنثروبولوجيا الاجتماعية:

تأليف لوسى مير، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الخولى، مراجعة الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثالث والسبعون: المرأة فى العمل الزراعى. دراسة أنثروبولوجية: للدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الرابع والسبعون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية:

تأليف الدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

الكتاب الخامس والسبعون: دراسات فى علم اجتماع التنمية:

تأليف الدكتور محمد الجوهرى والدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب السادس والسبعون: السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث:

تأليف الدكتور محروس محمود على خليفة، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥.

الكتاب السابع والسبعون: الجيش والمجتمع دراسات فى علم الاجتماع العسكرى:

تأليف الدكتور احمد ابراهيم خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٥.